





الكتاب: العودة إلى الإسلام: تقرير دروس المنصور الهاشمي الخراساني
الناشر: مكتب المنصور الهاشمي الخراساني
ISBN: 978-9936-1-0263-7
مكان النشر: طالقان؛ أفغانستان
الطبعة الأخيرة: السابعة
تاريخ الطبعة الأخيرة: يوم عاشوراء سنة ١٤٤٥ هـ
تاريخ الطبعة الأولى: يوم الأضحى سنة ١٤٣٩ هـ
تاريخ الطبعة الأولى باللغة الأصلية: يوم الأضحى سنة ١٤٣٥ هـ
السعر: وقف

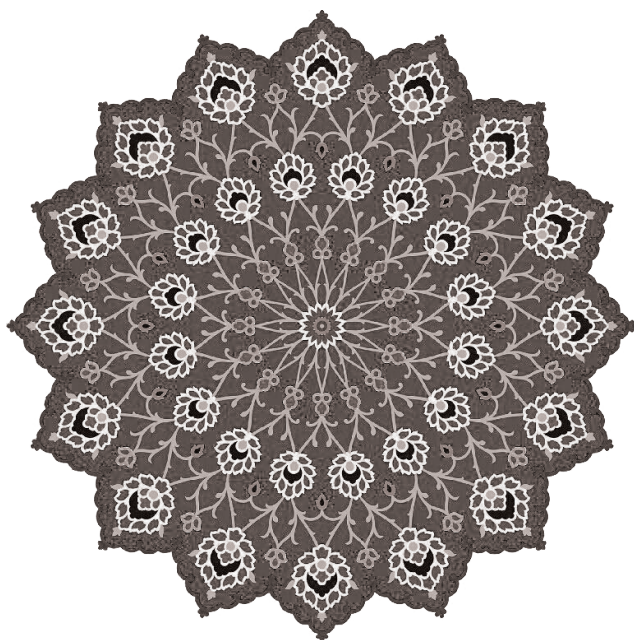
تنبيه!

هذا الكتاب أثاره من دروس السيّد العلامة المنصور الهاشمي الخراساني حفظه الله تعالى، ألقاها في سلسلة من مجالسه، فقام بتقريرها وتحريرها عدّة من تلاميذه، ثمّ عرضوها عليه، فأضاف إليها أشياء بقلمه الشريف، ثمّ قام بطبعها مكتبه. فطُبِعَ أوّل مرّة بالفارسيّة يوم الأضحى سنة ١٤٣٥ هـ في أفغانستان، ثمّ نُقِلَ إلى لغات أخرى وطُبِعَ بها في سنوات مختلفة بسبب أهميّتها وقيمتها الكبيرة، وطُبِعَ بالعربيّة يوم الأضحى سنة ١٤٣٩ هـ في العراق، ثمّ أُعيد طبعه ستّ مرات، وهذه هي الطبعة السابعة، وقد أُصدرت بعد تصحيح الترجمة وتحسينها وإضافة تعليقات نافعة بعون الله وتوفيقه.

تحذير!

هذا الكتاب قد صدر على نفقة عدّة من المؤمنين الخيرين وقفًا على المسلمين. فلا يجوز بيعه شرعًا، وإنّما يجوز طبعه ونشره مجّانًا، بشرط الحفاظ الكامل لمحتواه والحقوق المعنويّة للمؤلّف.

الْعَوْدَةُ إِلَى الْإِسْلَامِ



تقرير دروس

لمنصور الهاشمي الخراساني

اجازہ نامہ ی ناشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
«فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأَذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللَّهُ»

محضر مبارک حضرت منصور ہاشمی خراسانی
سلام علیکم ورحمت اللہ

با احترام از آنجا کہ بہ نظر می رسد این کتاب حضرت عالی. حاوی مطالبی خطیر و چالش برانگیز است. مستدعی است نسخہ ی مطبوع آن را ملاحظہ و مطابقت آن با نسخہ ی مخطوط خود را تأیید و در صورت صلاحدید. اذن خود برای نشر آن را مکتوب فرمایید.

با تشکر
دکتر ذاکر معروف
مسئول دفتر

الإذن الخطّي للنّاشر
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأَذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللَّهُ»
سمّاحة السّید المنصور الهاشمی الخراسانی
سلام علیکم ورحمة الله

مع الإحترام، نظرًا لأنّ كتابك هذا يحتوي على موادّ مهمّة وحسّاسة جدًّا، أطلب منك النظر في النسخة المطبوعة، والتحقّق من أنّها تتوافق مع مخطوطتك، وكتابة إذنك بنشرها إذا كنت ترى ذلك مناسبًا.

شکراً
الدكتور ذاکر معروف
المسؤول عن المكتب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمد الله كما يجب أن يُحمد، وأصلي على عبده ورسوله محمد صلى الله عليه وآله وسلم كما ينبغي أن يصلى عليه؛ وأما بعد،

فقد نظرت في مطبوعكم، واطلعت على توافقه مع مخطوطي، وأذنت بنشره بين المسلمين دون ربح أو أجرة، عسى الله أن يتقبله ويجعل فيه خيراً وبركة؛ لأنّه يحبّ العمل الصالح ويرفعه، ويبغض العمل السيّء ويمحقه، واليه عاقبة الأمور.

المنصور الهاشمي الخراساني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
خداوند را حمد کنم و بر سر او صلوات و بر سر پیغمبر او صلوات و بر سر محمد و آل محمد
و در روزی فرستادم و تا بعد از آنکه علمم السلام و رحمة الله
مطابق کتاب را دیدم و از مطابقت آن بر مخطوطه خویش اطمینان
و به نشر این دو معنی مسلم، بدون درافتن و بجز آن، اذن دادم، بشرط
که خداوند آن را قبول کند و در آن خیر و برکت قرار دهد؛ چرا که علمم
را دوست ندارم و در آن برادر و از علمم بیزار است و آن را، بود و نبود
فروم کرد که راهی سواد است.



منصور هاشمی خراسانی

كلمة الناشر

﴿أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾

الكتاب الكريم المسمّى بـ«العودة إلى الإسلام» هو أثر ممتاز قيم ثوريّ في مجال الدراسات الإسلامية، يدعو إلى إقامة الإسلام الكامل والخالص في جميع أنحاء العالم، بنقد عقلائيّ للقراءة الحالية للإسلام، وإعادة تعريف لمبادئه ومصادره، مع باثولوجيا تاريخيّة لعقائد المسلمين وأعمالهم، استنادًا إلى يقينيّات الإسلام ومسلّماته، بمنأى عن الافتراضات المسبّقة والمناهج الظنيّة. المؤلّف الحكيم لهذا الكتاب السيّد العلامة المنصور الهاشميّ الخراسانيّ حفظه الله تعالى، بعبقريّته الإلهيّة المتميّزة التي لا تخفى على أهل الدقّة والفراسة، يقدّم أهمّ المباحث العلميّة والتخصّصيّة حول الإسلام، بعبارة واضحة ومفهومة لعامة المسلمين، ويحرّر أعماق معارف الإسلام وأدقّها بأبسط الأساليب وأجلاها، معرّضًا عن الإصطلاحات المتداولة وممتنعًا عن اللعب بالألفاظ والثروة الشائعة، ويظهر في هيئة مسلم حنيف بتجرّد كامل عن جميع الفرق والمذاهب المختلفة وتحرّر شجاع من الإطارات والتيّارات السّياسيّة، ويوصل معه إخوانه المرافقين وأخواته المرافقات من كلّ فرقة ومذهب وبلد من أرض معرفة الدّين إلى سمائها؛ لأنّه يضع جانبًا جميع القبليّات الإسلاميّة ويبدأ من المبادئ الأولى، ثمّ في رحلته العلميّة والمعرفيّة الطويلة بحذاء العقل، في ضوء كتاب الله الذي يسعى نوره بين يديه كسراج منير، يصل إلى أسمى العلوم والمعارف الإسلاميّة، وفي خلال ذلك لا يكتفي أبدًا ببيان الكلّيّات والمفاهيم المجرّدة، ولكن ببصيرة ومعرفة كاملة بأهل زمانه، يكشف ويعرّف مصاديقها العينيّة والواقعيّة في العالم الإسلاميّ، ولا يخالجه خوف من كشف السّتار عن أخطاء المسلمين وزلّاتهم بطريقة ناصحة وإصلاحية.

لا شكَّ أنَّه قد كتب بأفكاره السَّامية والعميقة كتابًا يستطيع إيقاظ المسلمين في العالم وإعادتهم إلى الإسلام الخالص وتحريرهم من ذلَّتْهم ومسكنتهم الحاليَّة؛ كتابًا يشقُّ جسم الأُمَّة الإسلاميَّة المريض والمؤلَّم بسكِّين نقده الشَّحيد ويعلن جذر إخفاقاتها واضطراباتِها بلهجة حاسمة وشجاعة لا مثيل لها؛ كتابًا يكشف عن الواقع المؤسف للعالم الإسلاميِّ كما هو موجود ويتحدَّث عن الحقيقة المفقودة للإسلام كما يجب أن يكون؛ كتابًا لا ينتمي إلى مذهب أو بلد خاصٍّ، ولكن إلى الإسلام الأصليِّ وجميع أتباعه في جميع أنحاء العالم، ويصطحب كلَّ مسلم حرٍّ ومستنير من كلِّ مذهب وبلد، وينادي للصَّحوة الإسلاميَّة والعودة إلى تعاليم الإسلام الأصليَّة والمنسيَّة كنداء من السَّماء يتردَّد صدها في مشارق الأرض ومغاربها.

بناء على هذا، فإنَّا ندعو كلَّ من يدرك قيمة هذه المدرسة والأيدولوجيَّة الإسلاميَّة لمساعدتنا على ترجمتها وطبعها ونشرها بين المسلمين في العالم؛ لأنَّ هذا العمل، مع وجود المعارضات والمضايقات المختلفة، عمل صعب ومرهق للغاية، وليس في وسع هذا المكتب المستقلَّ الشعبيِّ أساسًا مع طاقته القليلة وبضاعته المزجاة.

للاِتِّصال بنا والوصول إلى شروح الكتاب وترجماته والأسئلة والأجوبة والشبهات والردود المتعلِّقة به، قم بزيارة الموقع: www.alkhorasani.com.

والله المستعان

مكتب المنصور الهاشميِّ الخراسانيِّ

عيد الأضحى ١٤٣٩ للهجرة

فهرس الموضوعات

١٧.....	المدخل
١٩.....	الفصل الأول
١٩.....	العودة إلى الإسلام؛ المقدمات
٢١.....	المقدمة الأولى؛ معيار المعرفة
٢١.....	١. ضرورة معيار المعرفة
٢١.....	٢. وحدة معيار المعرفة
٢٢.....	المنكرون لوحدة الحق ومعيار معرفته
٢٣.....	[السوفسطائيون]
٢٣.....	[الإنسانيون]
٢٣.....	[المصوّبون]
٢٤.....	[التعدديّون]
٢٥.....	٣. بدهة معيار المعرفة
٢٥.....	العقل؛ معيار المعرفة
٢٦.....	وحدة العقل
٢٧.....	[مراتب العقل وإدراكاته]
٢٩.....	بدهة العقل
٢٩.....	المنكرون لحجّة العقل
٣٠.....	[العلماء النَّصاريّ]
٣٠.....	[أهل الحديث المسلمون]
٣٢.....	[السلفيّون المسلمون]

- ٣٨ [شبهات المنكرين لحجّة العقل]
- ٣٩ الفرق بين العقل والفلسفة
- ٤٠ مبدأ الحسن والقبح
- ٤١ المقدمة الثانية؛ موانع المعرفة
- ٤١ ١. الجهل
- ٤٢ [ضرورة العلم بالمفاهيم ومصاديقها]
- ٤٢ [وجوب طلب العلم]
- ٤٣ [الجهل؛ أصل مشاكل المسلمين]
- ٤٣ [الجهل بالإسلام]
- ٤٤ [أسباب الجهل بالإسلام]
- ٤٥ [عواقب الجهل بالإسلام]
- ٤٥ [الجهل بأهل الإسلام]
- ٤٦ [الجهل بأعداء الإسلام]
- ٤٨ ٢. التقليد
- ٤٨ [الأول؛ تقليد السلف]
- ٤٩ [عدم ضرورة اتباع السلف]
- ٥٣ [عدم إمكان اتباع السلف]
- ٥٤ [الثاني؛ تقليد العلماء]
- ٥٦ [عدم إمكان تقليد العلماء استناداً إلى تقليدهم]
- ٥٧ [عدم إمكان اجتهاد العلماء استناداً إلى تقليدهم]
- ٥٧ [عدم إمكان ولاية الفقيه المطلقة]
- ٥٩ [الثالث؛ تقليد الأكثرية]
- ٥٩ [عدم صحّة قول أكثر الناس وفعلهم]
- ٦٠ [عدم اعتبار الشّهرة]
- ٦١ [عدم اعتبار الإجماع]
- ٦٢ [عدم اعتبار الجمهوريّة]
- ٦٣ [الرابع؛ تقليد الظالمين]

- ٦٤..... [عدم وجوب طاعة الحكّام الظالمين]
- ٦٦..... [عواقب طاعة الحكّام الظالمين]
- ٦٧..... [جواز الخروج على الحكّام الظالمين]
- ٦٨..... [الخامس؛ تقليد الكافرين]
- ٦٨..... [منشأ قوّة الكافرين وعواقبها]
- ٦٩..... [عدم وجاهة اتّباع المسلمين للكافرين]
- ٧٠..... [ضرورة اتّباع الكافرين للمسلمين]
- ٧١..... [تاريخ اتّباع المسلمين للكافرين]
- ٧٢..... [الطريقة المناسبة لمواجهة الكافرين]
- ٧٤..... ٣. الأهواء التّفسائيّة
- ٧٥..... [ضرورة ترك التّصوّرات المسبّقة]
- ٧٦..... [ضرورة التسليم أمام رضا الله وسخطه]
- ٧٧..... [عواقب اتّباع الأهواء التّفسائيّة]
- ٧٨..... ٤. التّزعة الدّنيويّة
- ٧٩..... [منشأ التّزعة الدّنيويّة]
- ٧٩..... [عواقب التّزعة الدّنيويّة]
- ٨٢..... ٥. التّعصّب
- ٨٣..... [منشأ التّعصّب وعواقبه]
- ٨٤..... ٦. التّكبّر
- ٨٥..... [منشأ التّكبّر]
- ٨٦..... [عواقب التّكبّر]
- ٨٦..... [تكبّر أهل العلم]
- ٨٩..... [تكبّر أهل السّلطة والثروة]
- ٩٠..... ٧. التّزعة الخرافيّة
- ٩٠..... [التّزعة الخرافيّة في المسلمين الصّوفيّين]
- ٩٤..... [دور المسلمين الصّوفيّين في نشر النّفور من العقل]
- ٩٨..... [التّزعة الخرافيّة في المسلمين الشّيعيّة]

.....	[التزعة الحرفيّة في المسلمين السلفيّين]	١٠٠
.....	[ملخص موانع المعرفة]	١٠٠
.....	الفصل الثاني	١٠٣
.....	العودة إلى الإسلام؛ الضرورة والإمكان	١٠٣
.....	ضرورة العودة إلى الإسلام	١٠٥
.....	ضرورة إقامة الإسلام	١٠٦
.....	١. إقامة عين الإسلام	١٠٦
.....	٢. إقامة كلّ الإسلام	١٠٨
.....	[إمكان إقامة كلّ الإسلام]	١١٠
.....	[اشتراط إقامة بعض أجزاء الإسلام بإقامة كلّه]	١١٢
.....	واقع عدم إقامة الإسلام	١١٣
.....	الفصل الثالث	١١٥
.....	العودة إلى الإسلام؛ الموانع	١١٥
.....	أسباب عدم إقامة الإسلام	١١٨
.....	١. اختلاف المسلمين	١١٨
.....	٢. حاكميّة غير الله	١٣٨
.....	٣. الاختلاط بالأُمم والثقافات غير الإسلاميّة	١٤٧
.....	٤. رواج التزعة الحديثيّة	١٥٢
.....	٥. ظهور المذاهب وتنافس بعضها مع بعض	١٦٥
.....	٦. الإنحطاط الأخلاقيّ	١٧٩
.....	٧. منع أعداء الإسلام	١٨٤
.....	الفصل الرابع	١٩١
.....	العودة إلى الإسلام؛ معرفة الإسلام	١٩١
.....	الأوّل؛ مفهوم الإسلام	١٩٣
.....	الثاني؛ مصداق الإسلام	١٩٥
.....	[ضرورة الأنبياء]	١٩٥
.....	[معرفة الأنبياء]	١٩٦

١٩٧	[معرفة النَّبيِّ الخاتم]
١٩٩	[المسلمون هم أتباع النَّبيِّ الخاتم]
١٩٩	[الطبيعة الاعتقاديَّة للإسلام]
٢٠٠	[الطبيعة العمليَّة للإيمان]
٢٠١	[معرفة الفاسق]
٢٠٢	[معرفة المرتد]
٢٠٢	[معرفة المنافق]
٢٠٣	[معرفة المشرك]
٢٠٧	الثالث؛ مصادر الإسلام
٢٠٧	كتاب الله
٢٠٧	[عدم تحريف القرآن]
٢٠٨	[حجِّيَّة ظواهر القرآن وعموماته]
٢٠٨	[عدم اختصاص فهم القرآن بطائفة من النَّاس]
٢١٠	[عدم إمكان تعارض القرآن مع العقل]
٢١٢	[عدم اختصاص حجِّيَّة القرآن بالنَّبيِّ]
٢١٣	[عدم إمكان نسخ القرآن بسنَّة النَّبيِّ]
٢١٤	[عدم إمكان تخصيص القرآن بسنَّة النَّبيِّ]
٢١٥	[عدم إمكان تعميم القرآن بسنَّة النَّبيِّ]
٢١٦	[ضرورة عرض الروايات على القرآن]
٢١٧	نبي الله
٢١٨	[شؤون نبي الله]
٢٢١	[ضرورة رجوع النَّاس إلى نبي الله]
٢٢٢	[ضرورة قبول النَّاس من نبي الله]
٢٢٢	[ضرورة عصمة نبي الله]
٢٢٣	[إمكان سهو نبي الله]
٢٢٤	[حجِّيَّة سنَّة نبي الله إلى الأبد]
٢٢٥	[عدم إمكان الوصول إلى سنَّة نبي الله من بعده]

- ٢٢٦ [وجوب جعل خليفة للنبي على الله]
- ٢٣١ [جعل أهل بيت النبي خليفة له]
- ٢٣٥ [المراد بأهل بيت النبي بعضهم، وليس كلهم]
- ٢٣٧ [علي وفاطمة والحسن والحسين هم المراد بأهل بيت النبي]
- ٢٤٣ [جعل اثني عشر رجلاً من أهل بيت النبي خلفاء له]
- ٢٤٦ [ضرورة احترام أصحاب النبي]
- ٢٤٨ [المهدي آخر خلفاء النبي]
- ٢٥٣ [عدم ظهور المهدي في الأرض وضرورة ظهوره]
- ٢٥٥ [علة عدم ظهور المهدي في الأرض]
- ٢٥٨ [وجوب إظهار المهدي على الناس]
- ٢٦١ [كيفية إظهار الناس المهدي]
- ٢٦٤ [عواقب عدم ظهور المهدي للناس]
- ٢٦٦ [الطريقة التي يعرف بها الناس المهدي]
- ٢٦٩ الرابع؛ مبادئ الإسلام
- ٢٦٩ [توحيد الله]
- ٢٦٩ [توحيد الله في التكوين]
- ٢٧٢ [توحيد الله في التشريع]
- ٢٧٤ [توحيد الله في التحكيم]
- ٢٧٧ [طاعة الله]
- ٢٧٧ [طاعة الله في إخباره]
- ٢٧٨ [التبوة]
- ٢٧٨ [الملائكة]
- ٢٧٨ [الآخرة]
- ٢٧٩ [طاعة الله في إنشائه]
- ٢٨٠ [الصلاة]
- ٢٨٤ [الزكاة]
- ٢٨٨ [الصيام]

العودة إلى الإسلام

- ٢٨٩ [الحج]
٢٩١ [الجهاد]
٢٩٦ [الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر]
٢٩٧ [الخاتمة]
٣٠١ فهرس المصادر



المدخل

أحمد الله كما يجب حمده، وأصليّ على رسوله محمد صلى الله عليه وآله وسلّم كما ينبغي الصلاة عليه، وأمّا بعد فإنّ المقصود من هذا الكتاب تمهيد نظريّ لعودة المسلمين العمليّة إلى الإسلام، بمعنى إقامتهم له بعد إضاعتهم إيّاه؛ افتراضاً لأنّهم قد تركوا إقامة الإسلام حقّ إقامته؛ نظراً لأنّ نتائجها غير مشهودة بينهم، بل المشهودة بينهم نتائج تركها، ولذلك فلا بحث في ضرورة عودتهم إلى الإسلام، ومن الواضح أنّ هذه العودة غير ممكنة إلّا بمعرفة الإسلام ومقارنته مع القراءة التي قرّوه بها حتّى الآن؛ كما أنّ معرفة الإسلام غير ممكنة بدون معيار ومع وجود موانع في طريقها، ولذلك فإنّ التعرّف على معيار معرفته وموانعها لتحصيله وإزالتها أمر ضروريّ. بناء على هذا، فإنّ القول في العودة إلى الإسلام يقتضي القول في أربعة مواضع:

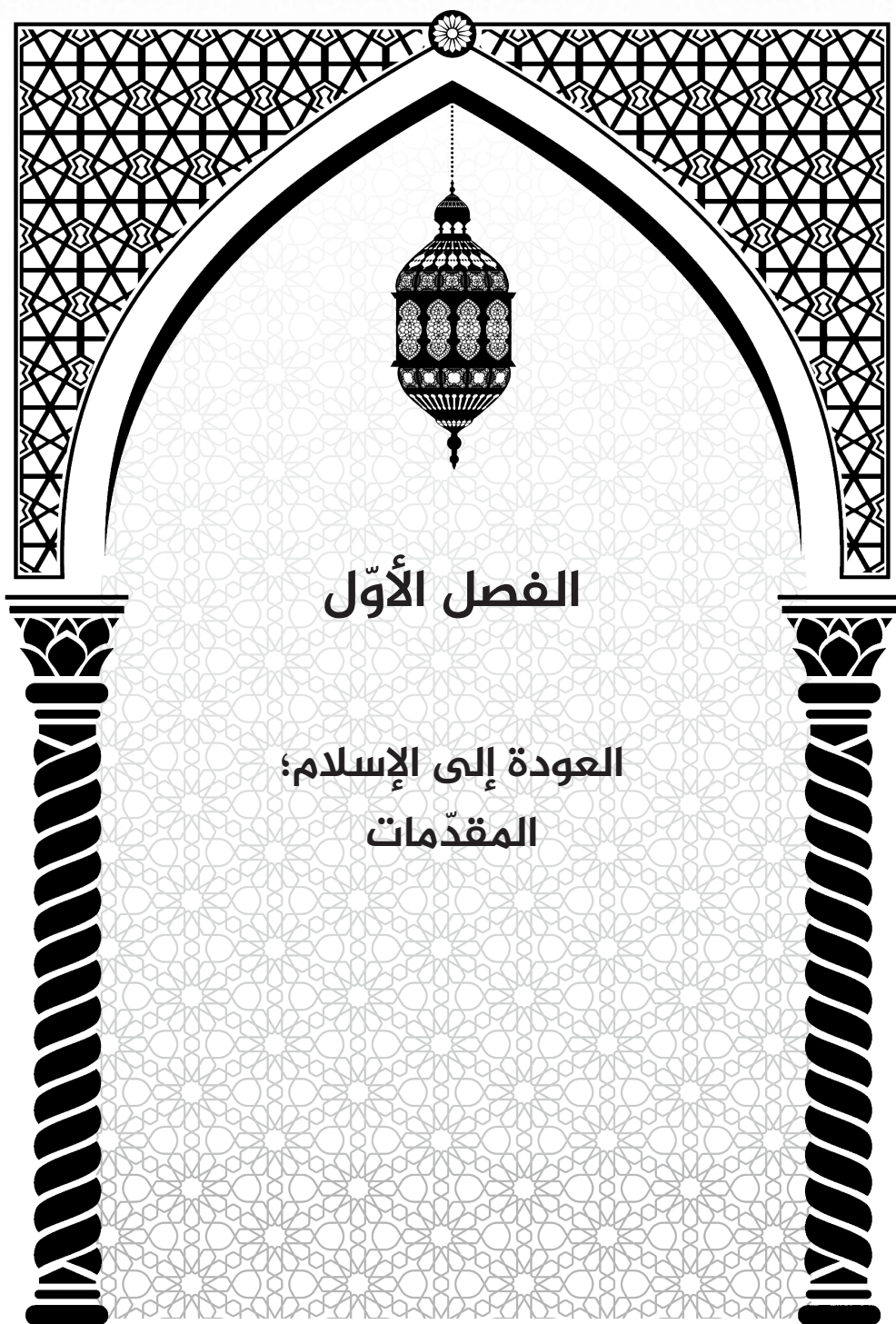
الأوّل مقدّمات المعرفة، وهي مشتملة على معيارها وموانعها، لأجل معرفة الإسلام والعودة إليه؛

الثاني ضرورة العودة إلى الإسلام وإمكانها، بمعنى الضرورة والإمكان لإقامة المسلمين الإسلام بشكل كامل وخالص بعد إضاعتهم إيّاه؛

الثالث موانع العودة إلى الإسلام، بمعنى الأسباب والدوافع لترك إقامته من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم حتّى الآن؛

الرابع معرفة الإسلام، بمعنى معرفة عقائده وأحكامه على أساس اليقينيّات وبمنأى عن الوهميّات والظنّيّات؛

وفي ذلك يجب الإستعانة بالله والتوكل عليه؛ كما قال: ﴿اسْتَعِينُوا بِاللهِ﴾، وقال: ﴿فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا﴾؛ لأنه ما من خير إلا من عنده، ولا يكون إلا بإذنه، والحمد لله رب العالمين.



الفصل الأول

العودة إلى الإسلام؛
المقدمات

المقدمة الأولى؛ معيار المعرفة

القول في معيار المعرفة بشكل عامّ، ومعيار معرفة الإسلام بشكل خاصّ، يقتضي تقديم مقدمات:

١. ضرورة معيار المعرفة

لمعرفة أيّ شيء في العالم لا بدّ من معيار، ومعرفة الإسلام غير مستثناة من هذه القاعدة. المقصود من المعرفة تمييز شيء من شيء آخر، كتمييز الحسن من السيّء، أو الحقّ من الباطل، أو الصحيح من الخطأ، وهذا ممكن إذا كان هناك معيار للتمييز. من الواضح أنّه لا يمكن الحكم بدون معيار، وعلى فرض إمكانه سيحكم كلّ شخص بشكل مختلف، وهذا سيجعل الحكم مستحيلًا في النهاية؛ لأنّه لن يمكن بدون معيار أن يميّز بين صحيح الأحكام وغير صحيحها. فلعلّ الاختلاف الذي يوجد بين المسلمين وقد أدّى إلى ضعفهم وقوّة أعدائهم، قد نشأ من فقدانهم لمعيار المعرفة أو عدم التزامهم به، وهذا يجعل الحاجة إلى معيار المعرفة والالتزام به أكثر وضوحًا.

٢. وحدة معيار المعرفة

اختلاف المسلمين ناشئ من اختلاف معارفهم بالإسلام؛ بمعنى أنّ الأفراد والجماعات المختلفة من المسلمين، لديهم معارف مختلفة بالإسلام، ولا يتحمّلون معارف الآخرين به. من الواضح أنّه لا يمكن التخلّص من هذا الاختلاف بدون الحصول على معرفة واحدة، وللحصول على معرفة واحدة لا بدّ من معيار واحد.

المعايير المتعددة توجب معارف متعددة، والمعارف المتعددة تسبب الاختلاف، والاختلاف ليس حسناً للمسلمين؛ كما قال الله: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾، وهذا أيضاً شاهد على أن حبل الله واحد؛ لأنه لو كان متعددًا لم يكن الإعتصام به يؤدي إلى الاتحاد، بل كان بذاته سببًا للتفرقة!

علاوة على ذلك، يجب الإنتباه إلى أن الحق له ماهية واحدة لا تتجزأ؛ لأنه ليس في حقيقته إلا الوجود الذي له ذات بسيطة لا تتبع، وهذا مستلزم لوحدة معرفته، وبالتالي وحدة معيار معرفته. بعبارة أخرى، إن الحق هو تكوين الله أو تشريعه الذي قد نشأ من وحدته الذاتية، ولذلك ليس فيه اختلاف، ولا يمكن أن يوجد مختلفًا؛ كما قال الله فيما يتعلق بتكوينه: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُوتٍ﴾^٢، وقال فيما يتعلق بتشريعه: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^٣. بناء على هذا، فإن الحق، سواء كان تكوين الله أو تشريعه، له وجود واحد لا يتعدد، وكل ما سواه يُعتبر باطلاً؛ كما قال الله: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقُّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾^٤.

الحاصل أن الحق واحد؛ لأن له مصدرًا واحدًا، والواحد يقتضي معرفة واحدة، والمعرفة الواحدة تحتاج إلى معيار واحد.

المنكرون لوحدة الحق ومعيار معرفته

وحدة الحق ومعرفته والمعيار اللازم لمعرفته هي من القضايا الضرورية التي لا معنى للشك فيها. مع ذلك، منذ زمن بعيد، كان هناك أناس يشككون فيها، بل وينكرونها.

١. هذا ردّ منه حفظه الله تعالى على ما يروون عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «اِخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ»، وهو حديث ضعيف رغم شهرته، ولو صحّ لكان معناه غير الذي ذهبوا إليه؛ كما روي عن عبد المؤمن الأنصاري، قال: «قُلْتُ لِيَجْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ: إِنَّ قَوْمًا يَزُوُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: اِخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ، فَقَالَ: صَدَقُوا، فَقُلْتُ: إِنْ كَانَ اِخْتِلَافُهُمْ رَحْمَةً فَاجْتِمَاعُهُمْ عَذَابٌ! قَالَ: لَيْسَ حَيْثُ ذَهَبَتْ وَذَهَبُوا، إِنَّمَا أَرَادَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (التوبة / ١٢٢)، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَنْفِرُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَيَخْتَلِفُوا إِلَيْهِ فَيَتَعَلَّمُوا، ثُمَّ يَرْجِعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ فَيُعَلِّمُوهُمْ، إِنَّمَا أَرَادَ اِخْتِلَافَهُمْ مِنَ الْبُلْدَانِ، لَا اِخْتِلَافًا فِي دِينِ اللَّهِ، إِنَّمَا الدِّينُ وَاحِدٌ، إِنَّمَا الدِّينُ وَاحِدٌ»، رواه محمد بن علي بن بابويه (ت ٣٨١هـ) في «علل الشرائع» (ج ١، ص ٨٥).

٢. آل عمران / ١٠٣

٣. الملك / ٣

٤. النساء / ٨٢

٥. يونس / ٣٢

[السوفسطائيون]

على سبيل المثال، يقال أنه كان في اليونان القديمة فريق لا يرون للحق وجودًا واحدًا، ويحسبونه تابعًا لرأي الإنسان. في زعم هؤلاء الذين سَمَوْا «السوفسطائيين»، الحق ما يعتبره الإنسان حقًا ويستطيع إثباته ولو بقوة الجدل. هذا يعني أن الحق ليس له وجود ثابت ومستقل عن الإنسان، ويتغير حسب معرفة الإنسان به. بعبارة أخرى، ليست معرفة الإنسان تابعة للحق، بل الحق تابع لمعرفة الإنسان، وإذا لم يعرف الإنسان حقًا فليس هناك حق في الواقع!

[الإنسانيون]

لعل هذه «السفسطة» نوع من الإنسانية التي لا تزال سائدة في عالم الكفر؛ لأنّ عالم الكفر اليوم، تحت تأثير أمثال مكيا فيلي (ت ١٥٢٧م) من الفلاسفة الملحدّين الذين ورثوا السوفسطائيين، قد جعلوا القيم الأخلاقية تابعة لأهوائهم، وقدموا للمفاهيم الأساسية تعاريف جديدة تختلف عن تعاريفها الفطرية والتاريخية. كمثال على ذلك، قد وجد العدل والحرية في قاموسهم معاني جديدة تقوم أكثر من أي شيء آخر على النسبية في نظرهم للعالم. الحق في زعمهم، تمامًا كما في زعم السوفسطائيين، هو تابع لرأيهم، وكل شيء يتوافق مع مصالحهم فهو حسن، وكل شيء لا يتوافق مع مصالحهم فهو سيّء! من الواضح أنّ إعطاء الأصالة للإنسان هذا هو حركة ضدّ إعطاء الأصالة لله، والذين أسسوا بنيانهم على ذلك لم يكونوا مؤمنين بالله؛ لأنّ في النظرة الإلهية للعالم، مصدر الحق هو الله ويُعتبر الإنسان تابعًا للحق، في حين أنّ في النظرة الإلحادية للعالم، مصدر الحق هو الإنسان ولا دور لله فيه. بعبارة أخرى، فإنّ الاعتقاد بوحدانية الحق هو اعتقاد توحيديّ نشأ من الاعتقاد بوحدانية الله على أنّه مصدر الحق، في حين أنّ الاعتقاد بتعدد الحق هو اعتقاد شركيّ نشأ من إنكار وحدانية الله والاعتقاد بمصادر متعددة للحق.

[المصوّبون]

لذلك، لا عجب من وجود هذا التيار بين الكافرين، ولكنّ العجب من وجوده بين المسلمين؛ لأنّ فريقًا من المسلمين في القرنين الثاني والثالث الهجريين، تحت تأثير بعض العوامل السياسية خلال الحكم الأمويّ، وبدافع تصويب اختلافات الصحابة، ورثوا هذه العقيدة الإلحادية، واعتقدوا أنّ الحق تابع لرأي المجتهد، ويتعدّد بتعدّد رأيه! في زعم هؤلاء الذين سَمَوْا «المصوّبة»، كلّ ما يراه المجتهد حقًا فهو عند الله حق، وكلّ ما يراه المجتهد غير حقّ فهو عند الله غير حق!

بناء على هذا، فإنَّ المجتهد ليس تابعاً لرأي الله، بل الله تابع لرأي المجتهد، ويجعل الحقَّ مطابقاً لرأيه! ربما يتصوّر المرء أنَّ هذه نظريّة شاذّة ومهجورة قد أدلى بها عدد تافه من جهّال المسلمين، ولكنّ الواقع أنّها منسوبة إلى أكثر الأشاعرة وكثير من المعتزلة، وقد ذُكر في عدادهم رجال مثل أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ) ومالك (ت ١٧٩هـ) والشافعي (ت ٢٠٤هـ) وابن حنبل (ت ٢٤١هـ)، ولو أنّها غير ثابتة ومختلف فيها عنهم^١.

[التعدّديون]

على أيّ حال، فإنَّ هذا الاتجاه الخاطي، ككثير من الاتجاهات الخاطئة التي كانت شائعة بين المتقدّمين، انتقل إلى الأجيال اللاحقة، ويمكن مشاهدته اليوم بين عدد من المسلمين. بالإضافة إلى ذلك، قد ظهر في هذه الأيام فريق آخر يقال لهم «التعدّديون» يعتقدون صراحة بكثرة الحقّ ومعرفته، ويستصوبون تفاسير مختلفة لنصّ واحد. لا شك أنّ هذا التيار ليس تياراً إسلامياً، وقد ظهر تحت تأثير التيارات الإلحادية؛ لأنّه لما أصبح عالم الإسلام يخالط عالم الكفر ويتعامل معه بعد أن كان يواجهه، وقف فريق من المسلمين الذين كان لديهم معرفة قاصرة والتزام ناقص بالإسلام موقف الإنفعال، واتخذوا لون الكافرين ورائحتهم وطعمهم عن قصد أو عن غير قصد، منبهرين بالمظاهر الدنيوية الفتّانة في عالم الكفر. مع ذلك، لا يمكن اعتبار هذا الاتجاه منحة عالم الكفر بالكامل؛ لأنّه من الممكن تتبّع جذوره بين المسلمين أنفسهم في القرون الإسلامية الأولى، وتشابههم لا يعني بالضرورة أنّهم مرتبطون؛ كما قال الله تعالى: «يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ»، وقال: «كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ كَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ»^٢.

على أيّ حال، من المؤكّد أنّ الحقّ شيء واحد متشخّص، ولا يقبل التعدّد والتبعّض، ومن ثمّ يقتضي معرفة واحدة ويتطلّب معياراً واحداً.

١ . على سبيل المثال، انظر: المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري، ج ٢، ص ٣٧٠؛ العدة في أصول الفقه لأبي يعلى، ج ٥، ص ١٥٤٩؛ التبصرة في أصول الفقه للشيرازي، ص ٤٩٨؛ التلخيص في أصول الفقه للجويني، ج ٣، ص ٣٣٩؛ المستصفى للغزالي، ص ٣٥٢؛ المحصول للرازي، ج ٦، ص ٣٤؛ الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، ج ٤، ص ١٨٤؛ شرح المعالم في أصول الفقه لابن التلمساني، ج ٢، ص ٤٤٣؛ البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، ج ٨، ص ٢٩٢.

٢ . التوبة / ٣٠

٣ . البقرة / ١١٨

٣. بداهة معيار المعرفة

المقصود من معيار المعرفة شيء معروف بذاته يسبب معرفة غيره؛ بمعنى أنه لا حاجة إلى أي شيء آخر لمعرفته، وبه يُعرف سائر الأشياء؛ كمثل النور الذي هو مرئي بذاته ويسبب رؤية سائر الأشياء. هذا يعني أن معيار المعرفة لا يحتاج إلى أن يُعرف؛ لأنه لو كان محتاجاً إلى أن يُعرف، لكانت معرفته أيضاً محتاجة إلى معيار، وهذا يعني التسلسل، وهو غير ممكن. إن معارف الإنسان لا بد أن تنتهي إلى معرفة بديهية تكون مبدأ المعارف كلها ولا تكون ناشئة من معرفة أخرى؛ لأن ما هو نفسه بحاجة إلى أن يُعرف، لا يمكن أن يكون معيار المعرفة؛ نظراً لأنه بنفسه يحتاج إلى معيار المعرفة. بناء على هذا، ينبغي للذين يتخذون مثل هذا الشيء معياراً لمعرفتهم أن لا يكونوا واثقين بمعرفتهم؛ لأن معرفتهم واهية ولا أساس لها؛ كمن أسس بنيانه على الرمال ويمكن أن يسوخ فيها كل أن، أو من قال الله تعالى فيه: «أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ»^١.

العقل؛ معيار المعرفة

الإنسان حيوانٌ ممتاز، ووجه امتيازهِ قوّة مكنونة في نفسه تجعله قادراً على معرفة نفعه وضرره أكثر من أي حيوان مكتشف آخر، ليزيد في بقائه بالحصول على نفعه، ويتوقّ من زواله بالابتعاد عن ضرره. هذه القوّة المكنونة هي «العقل». لا شك أن جسد الإنسان غير كافٍ لامتيازهِ عن الكائنات الأخرى؛ لأنه بالنسبة إلى جسد كثير منها أشدّ ضعفاً وعرضة للإصابة، وليست له مزية بارزة وجديرة بالملاحظة. روحه، بمعنى قوّة غير معروفة تجعله يتحرّك وينمو جسدياً، هي أيضاً مثل أرواح الحيوانات الأخرى، ولا يمكن أن تكون كافية لتفوّقه على الحيوانات الأخرى التي تتحرّك وتنمو جسدياً مثله. الشيء الوحيد الذي يوجد في الإنسان ولا يوجد في الكائنات الأخرى، هو العقل الذي يقدر على فهم المفاهيم الكلية وتطبيقها على المصاديق الجزئية، وبمجهد يسمّى «التفكير» يهتدي ممّا يعرفه إلى ما لا يعرفه. ربّما كانت هذه القوّة موجودة في سائر الحيوانات أيضاً، لكنّها أكبر في الإنسان بلا شك، ولهذا قد سلّطته على سائر الحيوانات.

١. التوبة / ١٠٩

٢. الحيوان مشتق من الحي، وهو كل ذي روح من المخلوقات.

لو كان هناك حيوان آخر يعقل أكثر ممّا يعقل الإنسان، لكان قد تسلّط على الإنسان واستخدمه لنفسه بلا شك، مع أنّ ذلك لم يحدث، وسلطة الإنسان على الحيوانات الأخرى مشهودة. هذا التوفّق للإنسان هو منحة عقله فقط، ولا يوجد له امتياز آخر. لذلك، فإنّ الإنسان الذي يفقد العقل أو لا يستخدمه بما فيه الكفاية، ليس له تفوّق على الحيوانات الأخرى، بل هو أدنى منها؛ كما قال الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾^١.

نظرًا لهذه الحقيقة، فإنّ الشيء الوحيد الذي يمكن أن يكون معيار معرفة الإنسان هو «العقل»؛ لأنّ العقل هو الآلة الوحيدة لمعرفة الإنسان، ولا توجد في نفسه قوّة مدركة سواه. بعبارة أخرى، ليس للعقل بديل في مستواه يمكنه أن يغني عنه، وهذا أمر محسوس ووجداني. علاوة على ذلك، فإنّ معرفة الإنسان تتمّ عمليًّا بواسطة العقل، ولا تأثير لرضاه ولا كراهيته على هذا الواقع؛ لأنّ هذا الواقع هو الطبيعة الذاتية للإنسان وفطرة الرّبّ الحكيم، ومن ثمّ لا يمكن للإنسان تغييره. بناء على هذا، فإنّ العقل هو أصل مبادئ المعرفة وأولها، وكلّ معرفة لا تصير إلى العقل بشكل مباشر أو غير مباشر فلا معنى لها. المبادئ الأخرى، إن كانت موجودة، فإنّها تعود إلى العقل؛ لأنّها لا تُعرف إلّا بالعقل، ولا فعالية لها إلّا للعقل؛ كما أنّ الشرع، مع أنّه مفيد جدًّا، يُعرف بواسطة العقل ولم يخاطب إلّا العقلاء، وعلى سبيل المثال قال: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^٢، وقال: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِيَ الْأَلْبَابِ﴾^٣، وقال: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^٤.

وحدة العقل

العقل جوهر فريد مشترك بين بني آدم، يمثّل مبدأ اختيارهم الفرديّ ومسؤوليّتهم الاجتماعيّة وحلقة تواصل بعضهم مع بعض، وبما أنّ له مصدرًا واحدًا فله إدراكات واحدة وليس بين أفراد اختلاف. مصدر العقل ربّ العالمين الذي هو عقل محض^٥ ورئيس للعقل ولا تنافي بين أفعاله. لذلك ترى العقلاء في جميع أنحاء العالم، بالرغم من اختلاف عناصرهم ولغاتهم وثقافتاتهم، يتفقون على النظريّات التي تستند إلى العقل، ولا يختلف فيها اثنان منهم.

١. الأعراف / ١٧٩

٢. المائدة / ١٠٠

٣. آل عمران / ١٩٠

٤. الزّعد / ١٩

٥. أي غاية في العلم والحكمة، لا يشوب علمه جهل، ولا حكمته سفه.

على سبيل المثال، إنهم جميعاً متفقون على أنّ ما يدرك بالحاسة موجود، والكل أكبر من الجزء، واجتماع النقيضين محال، والحادث يحتاج إلى محدث، والخير المتواتر صحيح، والظلم قبيح، والعدل حسن، وما شابه ذلك. هذا يعني أنّ العقل وجود واحد، ومن هذه الناحية يصلح لأن يكون معيار المعرفة، حتّى يتحوّل اختلاف العقلاء إلى الإتفاق من خلال الإلتزام به.

[مراتب العقل وإدراكاته]

نعم، إنّه ذو مراتب وأقدار مختلفة، لكنّ اختلاف مراتبه وأقداره لا يضرب بوحده على أنّه أساس المعرفة؛ كمثل النور الذي له قوّة وضعف، لكنّه في جميع مراتبه وأقداره يُعتبر أساس الرؤية. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ العقل بمعنى قوّة الفكر والعلم، ولو أنّه في بعض الناس أكثر منه في بعض، هو موجود في جميع الناس بما فيه الكفاية، وهذا يكفي لوحده كمعيار المعرفة؛ لأنّ الله العادل قد وهب لكلّ إنسان مكلفاً حظّاً كافياً من العقل، وزيادته في بعض فضل قد آتاهم، دون أن تكون ظلماً للآخرين؛ كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾.

١ . لقد أنكر جماعة اختلاف مراتب العقل وأقداره، منهم الباقلانيّ (ت ٤٠٣هـ) في «التقريب والإرشاد» (ج ١، ص ١٩٧)، والظاهر أنّهم لم يفهموا معناه، فزعموا أنّه مناقض لوحدة العقل، وما هو كذلك؛ كما قال أبو يعلى (ت ٤٥٨هـ) في «العدة في أصول الفقه» (ج ١، ص ٩٤): «ذكر أصحابنا أنّه يصحّ أن يكون عقل أكمل من عقل وأرجح؛ فقال أبو محمّد البربهاريّ في <شرح السّنة>: <العقل مولود، أعطي كلّ إنسان من العقل ما أَرَادَهُ اللهُ تعالى، يتفاوتون في العقول مثل الدّرة في السموات، ويطلب كلّ إنسان على قدر ما أعطاه الله تعالى من العقل>، وذكره أبو الحسن التميمي في كتاب <العقل>، خلافاً للمتكلّمين من المعتزلة والأشعرية في قولهم: <لا يصحّ أن يكون عقل أكمل من عقل وأرجح>، والدلالة على صحّة ذلك ما روى أبو الحسن في كتاب <العقل> بإسناده عن طاووس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم حين قضى بين المهاجرين والأنصار: <تَبَارَكَ الَّذِي قَسَمَ الْعَقْلَ بَيْنَ عِبَادِهِ وَاسْتَثْنَى، إِنَّ الرُّجُلَيْنِ تَسْتَوِي أَعْمَالُهُمَا وَبِرُّهُمَا وَصَلَاتُهُمَا وَصَوْمُهُمَا، وَيَفْتَرِقَانِ فِي الْعَقْلِ، حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُمَا كَالذَّرَّةِ فِي جَنْبِ أَحَدٍ>، فذكر الخبر إلى أن قال: قال النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم: <قَالَ اللهُ تَعَالَى: إِنِّي خَلَقْتُ الْعَقْلَ أَصْنَافًا شَتَّى كَعَدَدِ الرُّمْلِ، فَمِنْ النَّاسِ مَنْ أُعْطِيَ مِنْ ذَلِكَ حَبَّةً وَاحِدَةً، وَبَعْضُهُمُ الْحَبَّتَيْنِ، وَالثَّلَاثَ، وَالْأَرْبَعَ، وَبَعْضُهُمْ مَنْ أُعْطِيَ فَرْقًا، وَبَعْضُهُمْ أُعْطِيَ وَسْقًا، وَبَعْضُهُمْ وَسْقَيْنِ، وَبَعْضُهُمْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ مَا شَاءَ اللهُ مِنْ التَّضْعِيفِ>، وروى عن النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال: <إِنَّا مَعَشَرُ الْأَنْبِيَاءِ أَمْرُنَا أَنْ نُكَلِّمَ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عُقُولِهِمْ>، وروى يزيد بن أبي زياد عن ابن عباس قال: <الْعَقْلُ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ، تِسْعَةٌ فِي الْأَنْبِيَاءِ وَوَاحِدٌ فِي سَائِرِ النَّاسِ>، وهذه الأخبار كلّها تدلّ على التفاضل في العقول، ولأنّه إجماع النّاس؛ فإنّه مستفيض فيهم القول بأنّ أحد العاقلين أكمل عقلاً وأوفر وأرجح من الآخر؛ قال بعضهم: <يُرَيْنُ الْفَتَى فِي النَّاسِ كَثْرَةُ عَقْلِهِ ... وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي أَهْلِهِ بِحَسِيبٍ>..

بالإضافة إلى أنَّ عقل بعض الناس يكمل عقل بعضهم في عملية طبيعية ومتبادلة؛ لأنهم يتعاملون بعضهم مع بعض، ومن خلال تبادل الآراء يخلقون عقلاً جماعياً يتدارك نقص العقل الفردي؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾^١.

بالطبع ليست إدراكات العقل بسيطة، بل تختلف مراتبها في كلِّ إنسان حسب مقدار العلم وموانعه فيه، وهي شاملة للوهم بمعنى الإحتمال المغلوب، والشك بمعنى الإحتمال المتساوي، والظن بمعنى الإحتمال الغالب، واليقين بمعنى عدم احتمال الخلاف. مع ذلك كله، بالرغم من أنها جميعاً منبعثة من العقل، إلا أنَّ ما يعتبر معيار المعرفة هو اليقين فقط؛ لأنَّ كلاً من الوهم والشك والظن يتعارض مع احتمال خلافه قليلاً أو كثيراً، ومن ثمَّ يحتاج بنفسه إلى معيار للمعرفة حتى تُعرف به صحة أحد الإحتمالين فيه، وذلك المعيار هو اليقين الذي ليس فيه احتمال خلاف، وبالتالي فإنَّ حجَّيته ذاتية وبديهية. من هنا يعلم أنَّ أساس معرفة الإنسان هو اليقين فقط، وكلَّ معرفة لا تؤول إلى اليقين فلا اعتبار لها؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾^٢، وهذا في حين أنَّ الظنَّ هو أقوى إدراكات الإنسان بعد اليقين، وسائر إدراكاته هي أضعف منه بمراتب، وبالتالي ليست حجة من باب أولى.

١. الرُخْف / ٣٢. هذا كما أخبرنا به بعض أصحابه، قال: «سَأَلْتُ الْمُنْصُورَ الْهَاشِمِيَّ الْخُرَّاسَانِيَّ عَنِ الْعَقْلِ أَهْوَى مَوْهُوبٌ مِنَ اللَّهِ أَوْ لِلنَّاسِ فِيهِ صُنْعٌ؟ قَالَ: بَلْ هُوَ مَوْهُوبٌ مِنَ اللَّهِ، وَلَيْسَ لِلنَّاسِ فِيهِ صُنْعٌ، قُلْتُ: فَلِمَاذَا ذَمَّ اللَّهُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ؟ قَالَ: أَيْنَ ذَهَبْتَ يَا فُلَانُ؟! إِنَّ اللَّهَ قَدْ وَهَبَ لَهُمْ عَقْلاً وَأَمَرَهُمْ بِاسْتِعْمَالِهِ، فَلَمْ يَسْتَعْمِلُوهُ، فَذَمَّهُمْ عَلَى تَرْكِ الْإِسْتِعْمَالِ، أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَهُ: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف / ١٧٩]، وَقَوْلُهُ: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمَّد / ٢٤]؟! قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، إِنِّي أَحِبُّ أَنْ أُزَادَكَ عَقْلاً! قَالَ: يَا فُلَانُ، إِنَّكَ لَمْ تَسْتَعْمِلْ عَقْلَكَ كُلَّهُ حَتَّى تَحْتَاجَ إِلَى زِيَادَةٍ، لَا وَاللَّهِ بَلْ لَمْ تَسْتَعْمِلْ مِنْهُ جُزْءًا مِنَ السَّبْعِينَ، فَلَعَلَّكَ إِنْ تَسْتَعْمِلُهُ لَنْ تَحْتَاجَ إِلَى زِيَادَةٍ، لِأَنَّ اللَّهَ قَسَمَ الْعَقْلَ عَلَى قَدَرٍ حَاجَةٍ بِهِ، وَلَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ، وَجَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا مَقْدُورًا، فَاسْتَعْمِلْ عَقْلَكَ يُغْنِيكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَإِنْ اخْتَجْتَ بَعْدَهُ إِلَى شَيْءٍ فَاسْتَعِنْ بِعَقْلِ أَحَبِّكَ، فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَ الْعُقُولَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، لِيَسْتَعِينُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَيَكُونُ بَعْضُهَا تَبَعًا لِبَعْضٍ، وَجَعَلَ عَقْلَ خَلِيفَتِهِ فِي الْأَرْضِ أَكْمَلَ الْعُقُولِ لِيَكُونَ مَصِيرَهَا وَمَأْوَاهَا، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اسْتَعْمَلَ عَقْلَهُ حَقًّا اسْتَعْمَالِهِ وَاتَّبَعَ خَلِيفَةَ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ حَقَّ اتِّبَاعِهِ، لَكَانَ كَمَنْ عَقْلُهُ كَامِلٌ لَا نُقْصَانَ فِيهِ وَلَا غَاةَ» (راجع: الموقع الإعلامي لمكتبته < الأقوال > القول ٣٠).

بداية العقل

العقل هو المصدر الرئيسي للمعرفة والمعيّار الأوّل للعلم، وحجّيته بديهية بالتأكيد؛ لأنّه لا يمكن تصوّرها إلّا بتصديقها، ولا ينفكّ تصديقها عن تصوّرها. بل يمكن القول أنّ الحجّية نفسها قضية عقلية، وليس لها معنى سوى كاشفية شيء عن الواقع عند العقل، ولذلك فإنّ إثبات حجّية العقل هو كإثبات حجّية الحجّية! بعبارة أخرى، إنّ حجّية كلّ شيء يُستدلّ به لإثبات حجّية العقل، ليست أكثر وضوحاً من حجّية العقل، وإثباتها يتوقّف على ثبوت حجّية العقل؛ كما أنّ الشرع لكي يتمكّن من إثبات حجّية العقل، لا بدّ أن تُثبت حجّيته أولاً؛ لأنّ حجّيته ليست أكثر وضوحاً من حجّية العقل، في حين أنّه لا توجد لإثبات حجّيته أداة غير العقل، وإثبات حجّيته بنفسه أيضاً لا معنى له. نعم، العقل يثبت حجّية الشرع، ولذلك يشملُه عندما يُعتبر معيار المعرفة، وبالتالي ليس من الضروريّ ذكر الشرع معه على أنّه معيار المعرفة، وإنّما هو ذكر الخاصّ مع العامّ أو اللازم مع الملزوم لأجل التأكيد؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾^١، وقال: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾^٢، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾^٣؛ بالنظر إلى أنّ السّماع يتمثّل في الأخذ بالشرع، وهو متلازم مع استعمال العقل؛ لأنّه لا يمكن بغير استعمال العقل الذي سميّ في كتاب الله تعالى «القلب».

من هنا يمكن القول أنّ الذين يشكّون في حجّية العقل أو ينكرونها، لا يفعلون في الواقع شيئاً سوى إثباتها؛ إذ ليس من الممكن التشكيك في حجّية العقل وإنكارها بدون حجّية العقل، ونفيها مستلزم لإثباتها!

المنكرون لحجّية العقل

حجّية العقل ومعياريّته للمعرفة هي من المسائل الصّوريّة التي لا معنى للشكّ فيها. مع ذلك، منذ زمن بعيد، كان هناك أناس يشكّون فيها، بل وينكرونها.

١. الفرقان / ٤٤

٢. المملوك / ١٠

٣. الحجّ / ٤٦

العودة إلى الإسلام

[العلماء النصارى]

على سبيل المثال، العلماء النصارى الذين تولّوا قيادة الكنيسة، هم من الذين لا يعتقدون بحجّة العقل ولا يعتبرونه معيار المعرفة. إنّ هؤلاء قد ودّعوا حجّة العقل منذ القرن الرابع الميلاديّ الذي اعتقدوا فيه أنّ المسيح هو الله وفي نفس الوقت ابنه؛ لأنّ الإعتقاد بالوهيّة المسيح رغم بنوّته لله، هو تناقض واضح لا يقبله العقل بوجه من الوجوه، والذين كان لديهم مثل هذا الإعتقاد ما كانوا يستطيعون أن يقيموا للعقل وزناً. لقد أصّر هؤلاء منذ فترة طويلة على مبدأ أنّ الله الواحد هو ثلاثة أقانيم: الأب والابن وروح القدس، وهذا يشبه تماماً القول بأنّ الواحد يساوي الثلاث! لا شك أنّ مثل هذا الإعتقاد هو من أمحلّ المحالات، ولا يستطيع العقل فهم وحدانيّة الله على الرّغم من ألوهيّة الأب والابن وروح القدس. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الإعتقاد بنشأة الله من نفسه، وتحوّله إلى الإنسان، وأزليّة المسيح رغم تولّده من مريم، وكونه فادياً بنفسه لمغفرة ذنوب الآخرين، وما شابه ذلك، قد حوّل النّصرانيّة إلى دين متناقض وغير عقلائيّ. لهذا السّبب، قد اعتقد أرباب الكنيسة أنّه ليس من الضروريّ معقوليّة العقيدة؛ لأنّ الإيمان قضيّة قلبيّة، ولا حاجة إلى توافقه مع العقل. في الواقع، معيار المعرفة في رأيهم ليس العقل، بل التّصوص الدّينيّة، وبما أنّ التّصوص الدّينيّة توافّق على هذه التناقضات فالإعتقاد بها ضروريّ^١.

[أهل الحديث المسلمون]

من الغريب رواج هذا النهج المتناقض وغير العقلانيّ في المجتمعات الغربيّة المادّيّة والتجربيّة، ولكنّ الأغرب من ذلك رواج نهج مشابه له بين المسلمين الذين يلومون النصارى على هذا النهج! بالتحديد في القرنين الثاني والثالث الهجريّين، ظهر فريق من المسلمين في المعارضة مع فرق مثل المعتزلة وأصحاب الرأى، أنكروا حجّة العقل واعتقدوا أنّه لا يمكن أن يكون معيار المعرفة، كما فعل النصارى.

١ . يشير إلى اجتماعهم في «مجمع نيقية» سنة ٣٢٥ بعد الميلاد، ووضعهم لقانون العقيدة النصرانيّة الحاكم بأنّ المسيح هو الله وفي نفس الوقت ابنه، ونصّه هذا: «نؤمن بإله واحد، الله الأب، ونؤمن برّب واحد يسوع المسيح، ابن الله الوحيد، المولود من الأب قبل كلّ الدهور، نور من نور، إله حقّ من إله حقّ، مولود غير مخلوق، مساو للأب في الجوهر، الذي به كان كلّ شيء»!

٢ . انظر: قاموس الكتاب المقدّس لمجمع الكنائس الشّرقية، ص ٢٣٢.

٣ . انظر: نفس المصدر، ص ٢٣٣.

في زعم هؤلاء الذين سمّوا «أهل الحديث»، كان معيار المعرفة التصّوص الدينيّة، وكلّ اعتقاد أو عمل هناك رواية واحدة توافقه فهو صحيح، وإن كان مخالفاً للعقل. كان هذا في حين أنّه، من ناحية، بلغتهم روايات صحيحة عديدة في حجّية العقل وضرورة استعماله لقيت منهم تجاهلاً وإعراضاً متعمّداً، ومن ناحية أخرى، في أعقاب استيلاء الأمويّين والمنافسات السياسيّة والمذهبيّة للأجيال الثلاثة الأولى، انتشرت بينهم روايات موضوعة ومتناقضة كثيرة خُيل لهم حسب معاييرهم المصطنعة أنّها صحيحة. هذه الروايات الموضوعة والمتناقضة التي كانت متعارضة مع العقل بشكل أساسي، ساقطتهم إلى الإعتقاد بأنّه ليس هناك تلازم بين العقل والشرع، بل الشرع قد يخالف العقل! كان الشرع في رأي هؤلاء بديلاً للعقل؛ بمعنى أنّه لا حاجة إلى العقل مع وجود الشرع. لذلك، اعتبروا استعمال العقل في فهم الشرع بدعة، واتّهموا العقلانيّين بمخالفة التصّوص الدينيّة.

١. كما روي: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْلَ اسْتَنْطَقَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَقْبِلْ، فَأَقْبَلَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَدْبِرْ، فَأَدْبَرَ، ثُمَّ قَالَ: وَعَزَّيْتُ وَجَلَالِي مَا خَلَقْتُ خَلْقًا هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْكَ، وَلَا أَكْمَلْتُكَ إِلَّا فِيمَنْ أُحِبُّ، أَمَا إِنِّي إِلَيْكَ أَمْرٌ وَإِيَّاكَ أَنْهَى، وَإِيَّاكَ أَغَاقِبُ وَإِيَّاكَ أَتَيْبُ»، وروي: «إِنَّ أَوَّلَ الْأُمُورِ وَمَبْدَأُهَا وَقَوْتُهَا وَعِمَارَتُهَا الَّتِي لَا يَنْتَفِعُ بِشَيْءٍ إِلَّا بِهِ الْعَقْلُ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ زِينَةً لِيَخْلُقَ وَتُورًا لَهُمْ، فَبِالْعَقْلِ عَرَفَ الْعِبَادُ خَالِقَهُمْ وَأَنْتَهُمْ مَخْلُوقُونَ وَأَنَّهُ الْمَدْبُرُ لَهُمْ وَأَنْتَهُمُ الْمُدَبَّرُونَ وَأَنَّهُ الْبَاقِي وَهُمْ الْفَانُونَ، وَاسْتَدَلُّوا بِعُقُولِهِمْ عَلَى مَا رَأَوْا مِنْ خَلْقِهِ مِنْ سَمَائِهِ وَأَرْضِهِ وَشَمْسِهِ وَقَمَرِهِ وَلَيْلِهِ وَنَهَارِهِ وَبِأَنَّ لَهُ وَلَهُمْ خَالِقًا وَمَدْبُرًا لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزُولُ، وَعَرَفُوا بِهِ الْخَسَنَ مِنَ الْفَاحِشِ وَأَنَّ الظُّلْمَةَ فِي الْجَهْلِ وَأَنَّ الثَّوَرُ فِي الْعِلْمِ، فَهَذَا مَا دَلَّهُمْ عَلَيْهِ الْعَقْلُ»، وروي: «إِنَّمَا يُدْرِكُ الْخَيْرُ كُلُّهُ بِالْعَقْلِ، وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا عَقْلَ لَهُ»، وروي: «مَا عَبْدَ اللَّهُ بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنَ الْعَقْلِ»، وروي: «دَعَامَةُ الْإِنْسَانِ الْعَقْلُ»، وروي: «الْعَقْلُ دَلِيلُ الْمُؤْمِنِ»، وروي: «إِنَّ الثَّوَابَ عَلَى قَدْرِ الْعَقْلِ»، وروي: «لَيْسَ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ إِلَّا قَلَّةُ الْعَقْلِ»، وروي: «لَا يُغْنَى بِأَهْلِ الدِّينِ مِمَّنْ لَا عَقْلَ لَهُ»، وروي: «مَا قَسَمَ اللَّهُ لِلْعِبَادِ شَيْئًا أَفْضَلَ مِنَ الْعَقْلِ»، بل روي بصراحة: «إِنَّ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجَّتَيْنِ: حُجَّةَ ظَاهِرَةٍ وَحُجَّةَ بَاطِنَةٍ، فَأَمَّا الظَّاهِرَةُ فَالرُّسُلُ وَالْأَنْبِيَاءُ وَالْأَيُّمَةُ، وَأَمَّا الْبَاطِنَةُ فَالْعُقُولُ»، وروي: «حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ النَّبِيُّ، وَالْحُجَّةُ فِيمَا بَيْنَ الْعِبَادِ وَبَيْنَ اللَّهِ الْعَقْلُ»، وروي: «مَيِّزُ مَا اسْتَبَنَ عَلَيْكَ بِعَقْلِكَ، فَإِنَّهُ حُجَّةُ اللَّهِ عَلَيْكَ»، وروي غير ذلك ممّا يبلغ حدّ التواتر ويصدّقه كتاب الله تعالى، وقد جمع ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ) جملة منه في كتاب «العقل وفضله»، وهو مطبوع، وذكر ابن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ) في «فهرسته» (ص ٣٦٢) كتابين آخرين: أحدهما كتاب «العقل وفضله» لأبي الوليد إسماعيل بن محمد الخراساني، والآخر كتاب «ما روي في العقل» لأبي قتيبة سلم بن الفضل البغدادي (ت ٣٥٠هـ).

٢. كما اعترف بذلك ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) في كتاب «الردّ على المنطقيّين» (ص ٢٧٥) حيث قال: «إِنَّ حَدِيثَ الْعَقْلِ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ، كَأَبِي حَاتِمٍ بْنِ حَبَّانَ، وَأَبِي جَعْفَرٍ الْعَقِيلِيِّ، وَأَبِي الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ، وَأَبِي الْفَرَجِ بْنِ الْجَوْزِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، بَلْ هُوَ مُؤَوَّعٌ عَنْدَهُمْ»، وقال ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) في كتاب «المنار المنيف» (ص ٦٦): «أَحَادِيثُ الْعَقْلِ كُلُّهَا كَذِبٌ!»

وفقاً لاعتقاد هؤلاء، كان العقل غير فعال، سواء في معرفة صحة الروايات أو في معرفة معناها، وهذا يعني أنه من الممكن أن تكون رواية غير معقولة صحيحة، أو يكون لرواية صحيحة معنى غير معقول؛ كما أن الروايات المشيرة إلى أن الله له جهة وحركة وجوارح، على الرغم من أنها كانت غير معقولة بالتأكيد، اعتُبرت صحيحة، وهكذا قربت عقائد المسلمين إلى عقائد المشركين! من الواضح أن هذا النهج كان يشبه تماماً النهج الذي انتهجه العلماء التصاري بالقرب منهم خارج العالم الإسلامي، كي يفسحوا المجال من خلال الجمود على ظواهر التصوص الدينيّة وإنكار حجّة العقل لرواج العقائد الشركيّة.

[السلفيون المسلمون]

للأسف، هذا النهج، مع أن العديد من العلماء المسلمين في القرون الإسلامية الأولى لم يكونوا موافقين عليه،

١. كما قال أبو بكر الجصاص (ت ٣٧٠هـ): «مِمَّا يَرُدُّ بِهِ أَخْبَارُ الْأَحَادِ مِنَ الْعِلَلِ أَنْ يُنَافِيَ مُوجِبَاتِ أَحْكَامِ الْعُقُولِ، لِأَنَّ الْعُقُولَ حُجَّةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَغَيْرُ جَائِزٍ انْقِلَابُ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ وَأَوْجِبَتْهُ، وَكُلُّ خَبَرٍ يُضَادُّهُ حُجَّةٌ لِلْعَقْلِ فَهُوَ فَاسِدٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ، وَحُجَّةُ الْعَقْلِ ثَابِتَةٌ صَحِيحَةٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مُحْتَمِلًا لَوُجُوهِ لَا يُخَالِفُ بِهِ أَحْكَامَ الْعُقُولِ، فَيَكُونُ مَحْمُولًا عَلَى ذَلِكَ الْوُجُوهِ» (الفصول في الأصول للجصاص، ج ٣، ص ١٢١)، وقال عبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ) في بيان الأصول التي اجتمعت عليها أهل السنة: «أَمَّا أَخْبَارُ الْأَحَادِ، فَمَتَى صَحَّ إِسْنَادُهَا، وَكَانَتْ مُتَوَاتِرَةً غَيْرَ مُسْتَحِيلَةٍ فِي الْعَقْلِ، كَانَتْ مُوجِبَةً لِلْعَمَلِ بِهَا دُونَ الْعِلْمِ» (الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي، ص ٣١٢)، وقال الماوردي (ت ٤٥٠هـ) في أخبار الأحاد: «إِذَا ثَبِتَ قَبُولُهَا وَجِبَ الْعَمَلُ بِمَا تَضَمَّنَهَا مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ الْعَقْلُ» (الحاوي الكبير للماوردي، ج ١٦، ص ٨٧)، وقال الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ): «إِذَا رَوَى الثَّقَةُ الْمَأْمُونُ خَبَرًا مُتَّصِلَ الْإِسْنَادِ رَدُّ بِأَمْرٍ، أَحَدُهَا أَنْ يُخَالِفَ مُوجِبَاتِ الْعُقُولِ، فَيَعْلَمُ بُطْلَانَهُ، لِأَنَّ الشَّرْعَ إِذَا يَرُدُّ بِمَجْرَوِّاتِ الْعُقُولِ، وَأَمَّا بِخِلَافِ الْعُقُولِ فَلَا» (الفتاوى والمتفقه للخطيب البغدادي، ج ١، ص ٣٥٤)، وقال: «لَا يَقْبَلُ خَبَرُ الْوَاحِدِ فِي مُنَافَاةٍ حُكْمِ الْعَقْلِ» (الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، ص ٤٣٢)، وقال أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ): «كُلُّ مَا دَلَّ الْعَقْلُ فِيهِ عَلَى أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ فَلَيْسَ لِلتَّعَارُضِ فِيهِ مَجَالٌ؛ إِذِ الْأَدِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ يَسْتَحِيلُ نَسْخُهَا وَتَكَادُبُهَا، فَإِنْ وَرَدَ دَلِيلٌ سَمْعِيٌّ عَلَى خِلَافِ الْعَقْلِ، فَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ مُتَوَاتِرًا، فَيَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَوَاتِرًا، فَيَكُونُ مُؤَوَّلًا، وَلَا يَكُونُ مُتَعَارِضًا، وَأَمَّا نَسْخُ مُتَوَاتِرٍ لَا يَحْتَمِلُ الْخَطَأَ وَالْثَّوِيلَ، وَهُوَ عَلَى خِلَافِ دَلِيلِ الْعَقْلِ فَذَلِكَ مُحَالٌ؛ لِأَنَّ دَلِيلَ الْعَقْلِ لَا يَقْبَلُ النَّسْخَ وَالْبُطْلَانَ» (المستصفى للغزالي، ص ٢٥٢)، وقال أبو الخطاب الكلؤداني (ت ٥١٠هـ) فيما يردُّ به الخبر: «مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُخَالِفَ مُقْتَضَى الْعَقْلِ، فَمَتَى وَرَدَ الْخَبَرُ بِذَلِكَ وَلَمْ يُمْكِنَّا تَأْوِيلَهُ إِلَّا بِتَعْصُفٍ بَعِيدٍ لَمْ يَجْزِ أَنْ نَحْكُمَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَهُ، لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ التَّأْوِيلُ مَعَ التَّعْصُفِ بَطَلَ التَّنَافُضُ مِنَ الْكَلَامِ، إِلَّا أَنْ نَقُولَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَكَاهُ عَنْ قَوْمٍ عَلَى وَجْهِ الرَّدِّ وَالْإِنْكَارِ عَلَيْهِمْ، وَذَكَرَ فِيهِ زِيَادَةُ حَفِيثٍ عَلَى الرَّاوي يَخْرُجُ بِهَا الْخَبَرُ عَنِ الْإِخَالَةِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقْبَلْ مِنَ الْأَخْبَارِ مَا يُحِيلُهُ الْعَقْلُ» (التمهيد في أصول الفقه للكلؤداني، ج ٣، ص ١٤٧)، وقال أبو الوفاء ابن عقيل (ت ٥١٣هـ): «دَلِيلُ الْعَقْلِ يَخُصُّ أدِلَّةَ الْكِتَابِ وَالْأَخْبَارِ»

استمرّ في حياته وانتقل إلى الأجيال الإسلاميّة اللاحقة، تحت دعم الحكومة العبّاسيّة من وقت المتوكّل (ت ٢٤٧هـ)، وكذلك دعاية فريق من الحنابلة المعترّين أنفسهم أتباع السلف، حتّى وصل اليوم إلى فرقة تسمّى «السلفيّة». هؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم ورثة «أهل الحديث»، قد ورثوا مناهضة العقل من أئمة مثل ابن تيميّة (ت ٧٢٨هـ) وشدّدوها من خلال توجيه رجال مثل ابن عبد الوهّاب (ت ١٢٠٦هـ) في ناحيتين: من ناحية، ليس فقط أنّهم لم يعتبروا العقل حجة في معرفة الرّوايات العمليّة المتعلّقة بالأحكام الشرعيّة، بل عطلوه في معرفة الرّوايات التّظريّة المتعلّقة بالعقائد الدّينيّة أيضًا،

→ (الواضح في أصول الفقه لأبي الوفاء بن عقيل، ج ٣، ص ٣٩٣)، وقال السمرقندي (ت ٥٣٩هـ) في شرائط خبر الواحد: «منها أن يكون موافقاً للدليل العقليّ، حتّى إذا كان مخالفاً لا يُقبل، كالأخبار التي وردت في التشبيه ونحو ذلك، لأنّ العقل حجة من حجج الله تعالى، وإنه حكيم عالم، فلا يجوز أن تتناقض حججه، والدليل السّمعيّ يَحتمل المجاز والإسمار والكنابة ونحوها، فيجب تحريج الأخبار على موافقة العقل» (ميزان الأصول في نتائج العقول للسمرقندي، ج ١، ص ٤٣٣).

١. ربما ينزعج المتعصّبون لابن تيميّة من هذا القول وينكرونه وهو الحق، ويشهد عليه آراؤه في صفات الله تعالى وآثاره التي ألفها في الردّ على المتعقّلين، مثل كتاب مسمّى بـ«نقض المنطق»، واسمه كافٍ للدلالة على ما فيه، وكتاب آخر سمّاه «درء تعارض العقل والنقل»، ورفض فيه كثيراً من القوانين العقلية الواضحة؛ كما رفض فيه القول بأنّه إذا تعارض النقل والعقل وجب تقديم العقل، ثمّ النقل إمّا أن يتأوّل، وإمّا أن يفوّض، وهذا ما سمّاه «القانون الكلّيّ للتوفيق عند المبتدعة» (ج ١، ص ٣)، ورفض فيه القول بأنّ العقل هو أصل النقل (ج ١، ص ٨٧)، وأنّ النقل صحيح ما لم يعارض العقل (ج ١، ص ١٧٧)، وادّعى فيه أن دليل العقل مشروط بعدم معارضة الشرع، لأنّ العقل ضعيف عاجز (ج ١، ص ١٨٧)، وأنّ العقل لا يكون دليلاً مستقلاً في تفاصيل الأمور الإلهيّة واليوم الآخر (ج ١، ص ١٨٧)، وأنّ الأمور السمعيّة التي يقال إنّ العقل عارضها معلومة من الدّين بالضرورة (ج ١، ص ١٩٥)، وأنّ ما يعارضون به الأدلّة الشرعيّة من العقليّات فاسد متناقض (ج ١، ص ٢٨٠)؛ كما قال في بعض كتبه الأخرى أنّ جميع ما يُحتجّ به على خلاف نصوص الأنبياء من العقليّات فإنّه باطل (الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيميّة، ج ٥، ص ١٢٩)، وأنّ الواجب هو الإقرار بالصفات الثابتة بالنقل دون العقل، وأنّ ما علّم ثبوته بمجرد العقل لا يعاقب منكروه (مجموع الفتاوى لابن تيميّة، ج ٣، ص ٣٢٨)، وأنّ الذين بنوا أصول دينهم على ما سمّوه معقولاً وردّوا القرآن إليه هم من أعظم المجادلين في آيات الله بغير سلطان أتاهم (الإستقامة لابن تيميّة، ج ١، ص ٢٣)، وغير ذلك ممّا يكشف عن شدّة عداوته للعقل والعقل والمعقول.

٢. يعني محمّد بن عبد الوهّاب النجديّ، وهو الذي رفع راية السلفيّة وقاتل المسلمين عليها بدعم من الجائرين حتّى مكّنها من رعايهم، وقد كان له أكبر تأثير على السلفيّين بعد ابن تيميّة، حتّى أصبحوا يُنسبون إليه فيُدعون «الوهابيّين»؛ لا بعلمه وكتبه مثل ابن تيميّة، فإنّ الرّجل لم يكن له علم كبير ولا كتاب كثير، ولكن بسيوف آل سعود وأمّوالهم، ويكفيك من عداوته للعقل قوله أن أتباع النقل هم أهل العقل، لا غيرهم (تفسير آيات من القرآن الكريم لابن عبد الوهّاب، ص ٣٢٥).

العودة إلى الإسلام

واعتقدوا أنَّ العقائد الدينية لا تحتاج إلى أدلة عقلية، ويمكن أن تكون مستندة إلى الروايات الظنية؛ لأنهم يزعمون أنَّ الروايات الظنية، إذا اعتُبرت صحيحة وفقاً لمعاييرهم المصطنعة، تفيد اليقين؛ مع أنَّ هذا مخالف لرأي أكثر أهل العلم،

١. وقد رد قولهم هذا كثير من العلماء؛ كما قال ابن فورك (ت ٤٠٦هـ): «إِنَّمَا يُقْبَلُ خَبَرُ الْوَاحِدِ فِيمَا طَرِيقُهُ طَرِيقُ الْعَمَلِ عَلَى الظَّاهِرِ دُونَ الْقَطْعِ عَلَى الْبَاطِنِ، وَلَا يُمَكِّنُ الْقَطْعُ بِأَمْثَالِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ، وَتَجَوُّزُ هَذِهِ الْأَوْصَافِ (الْوَارِدَةِ فِيهَا) مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ لَا يَصِحُّ» (مشكل الحديث وبيانه لابن فورك، ص ٣٦٧)، وقال الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ): «خَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يُقْبَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَبْوَابِ الدِّينِ الْمَأْخُوذِ عَلَى الْمُكَلِّفِينَ الْعِلْمُ بِهَا وَالْقَطْعُ عَلَيْهَا، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْخَبَرَ قَوْلٌ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ أَبْعَدَ مِنَ الْعِلْمِ بِمَضْمُونِهِ» (الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، ص ٤٣٢)، وقال أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨هـ): «الْعِلْمُ، وَفَقَّكَ اللَّهُ، أَنَّ كُلَّ مَا يُطْلَبُ الْعِلْمُ فِيهِ فَلَا يُقْبَلُ فِيهِ أَخْبَارُ الْوَاحِدِ، فَإِنَّهَا لَا تَقْتَضِي (الْعِلْمَ)، فَخَرَجَ مِنْ هَذِهِ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لَا يُقْبَلُ فِي الْعُقُلِيَّاتِ، وَأَصُولُ الْعَقَائِدِ، وَكُلُّ مَا يُلْتَمَسُ فِيهِ الْعِلْمُ» (التلخيص في أصول الفقه للجويني، ج ٢، ص ٤٣٠)، وقال السمرقندي (ت ٥٣٩هـ) في شرائط خبر الواحد: «مِنْهَا أَنْ يَرِدَ الْخَبَرُ فِي بَابِ الْعَمَلِ، فَأَمَّا إِذَا وَرَدَ فِي بَابِ الْإِعْتِقَادَاتِ، وَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ الْكَلَامِ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ حُجَّةً، لِأَنَّهُ يُوجِبُ الظَّنَّ، لَا عِلْمًا قَطْعِيًّا، فَلَا يَكُونُ حُجَّةً فِيمَا يَنْتَبِي عَلَى الْعِلْمِ الْقَطْعِيِّ» (ميزان الأصول في نتائج العقول للسمرقندي، ج ١، ص ٤٣٤)، وقال العلّاء الأسمندي (ت ٥٥٢هـ): «لَا يَجُوزُ قَبُولُ خَبَرِ الْوَاحِدِ فِي الْإِعْتِقَادَاتِ، لِأَنَّ الْوَاحِدَ إِذَا أَخْبَرَ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: <إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى صِفَةٍ كَذَا>، فَتَحْنُ لَا نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ، لِأَنَّا لَمْ نَكُنْ عَالِمِينَ بِذِلِيلِهِ، فَلَوْ اغْتَقَدْنَا كَوْنَهُ عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ لَا نَأْمَنُ مِنْ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْإِعْتِقَادُ جَهْلًا وَقَبِيحًا، وَالْإِقْدَامُ عَلَى الْإِعْتِقَادِ قَبِيحٌ وَلَا نَأْمَنُ كَوْنَهُ جَهْلًا» (بذل النظر في الأصول للعلّاء الأسمندي، ص ٤٠٦).

٢. هذا ما ينسبونه إلى جمهور أهل الحديث وأهل الظاهر؛ كما يقول أحمد بن عبد الوهاب الشنقيطي في «خبر الواحد وحجتيه» (ص ١٤٦): «ذَهَبَ أَحْمَدُ فِي إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ عَنْهُ إِلَى أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الْعَدْلُ يُفِيدُ الْقَطْعَ إِذَا صَحَّ، وَاخْتَارَهَا جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ الظَّاهِرِ، وَجُمْهُورِ أَهْلِ الْحَدِيثِ»، ثم يقول (ص ١٥٢): «لَدَيْهِمْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ لَوْ لَمْ يَفِدِ الْعِلْمُ لَمَّا جَارَ اتِّبَاعُهُ، لِنَهْيِهِ تَعَالَى عَنِ اتِّبَاعِ الظَّنِّ! كَذَلِكَ يَضِلُّ اللَّهُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ! ثُمَّ إِنَّ مَا يَنْسَبُونَهُ إِلَى أَحْمَدَ لَيْسَ بِثَابِتٍ عَنْهُ؛ فَإِنَّهُ كَانَ أَعْقَلَ مِنْ ذَلِكَ؛ كَمَا قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَعْلَى الْحَنْبَلِيُّ (ت ٤٥٨هـ): «قَدْ رَأَيْتُ فِي كِتَابِ مَعَانِي الْحَدِيثِ جَمْعَ أَبِي بَكْرٍ الْأَثَرَمِ: قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِذَا جَاءَ الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ فِيهِ حُكْمٌ أَوْ فَرْصٌ، عَمِلْتُ بِالْحُكْمِ وَالْفَرْصِ وَذُنْتُ اللَّهَ تَعَالَى بِهِ، وَلَا أَشْهَدُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَلِكَ، فَقَدْ صَرَّحَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا يَقْطَعُ بِهِ» (العدة في أصول الفقه لأبي يعلى، ج ٣، ص ٨٩٨)، وقال أبو الوفاء ابن عقيل الحنبلي (ت ٥١٣هـ): «خَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ، لَا الصَّرُورِيَّ، وَلَا الْمُكْتَسَبَ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الرُّوَايَتَيْنِ عَنْ صَاحِبِنَا» (الواضح في أصول الفقه لأبي الوفاء ابن عقيل، ج ٤، ص ٤٠٣)، بل وليس ذلك بثابت عن جمهور أهل الحديث، وقد روي عنهم خلاف ذلك؛ كما قال المرداوي الحنبلي (ت ٨٨٥هـ): «(قَالَ) أَحْمَدُ وَالْأَكْثَرُ: خَبَرُ الْوَاحِدِ الْعَدْلُ يُفِيدُ الظَّنَّ فَقَطْ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عَنْ أَحْمَدَ، وَأَكْثَرُ أَصْحَابِهِ، وَالْأَكْثَرُ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَيْضًا غَيْرُهُمْ، لِاحْتِمَالِ السَّهْوِ وَالْغَلَطِ وَتَوَحُّهُمَا، نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرَمِ، وَأَنَّهُ يَعْمَلُ بِهِ، وَلَا يَشْهَدُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ» (التحبير شرح التحرير للمرداوي، ج ٤، ص ١٨٠)، وقال الزركشي (ت ٧٩٤هـ): «إِنِّي رَأَيْتُ كَلَامَ الْحَارِثِ بْنِ أَسَدٍ الْمُحَاسِبِيِّ فِي كِتَابِ فَهْمِ السَّنَنِ، نَقَلَ عَنْ أَكْثَرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَأَهْلِ الرَّأْيِ وَالْفَقْهِ، أَنَّهُ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ، ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ أَقْلُهُمْ: يُفِيدُ الْعِلْمَ» (البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، ج ٦، ص ١٣٥).

وكان رجال مثل الشافعي (ت ٢٠٤هـ) وجمهور أهل الفقه والنظر مؤكدين أنه لا يفيد اليقين إلا ما كان مجيئه من عند الله قطعياً بلا خلاف، بل أكد رجال مثل النووي (ت ٦٧٦هـ) بحق أن مثل هذا الاعتقاد ليس سوى المكابرة للحس. من ناحية أخرى، ليس فقط أنهم لم يروا ضرورة توافق الروايات مع العقل، بل لم يروا أيضاً ضرورة توافقها مع القرآن الذي له أكبر أصالة دينية وتوافق مع العقل، كي لا يبقى أي تعلق بالعقل والعقل والمعقول وينفسح المجال لانتشار عقائدهم الخرافية والشركية بهذه الطريقة. لقد أكد هؤلاء بتهور غريب أن الروايات الظنية لا تنسخ حكم العقل فحسب، بل تنسخ القرآن أيضاً، في حين أن القرآن كتاب يقيني، وليس من المعقول نسخه بالروايات الظنية؛ بالإضافة إلى أن ذلك مخالف لرأي جمهور السلف ومخالف حتى لرأي الأئمة الذين يزعم هؤلاء أنهم أتباعهم! كما كان مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) لا يرى نسخ القرآن بالسنة جائزاً، وكان الشافعي (ت ٢٠٤هـ) له نفس الرأي في هذا الصدد، وكان أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) يقول أن السنة تفسر القرآن وتبينه ولا تقضي عليه، وكان يرى الاعتقاد بقضائها عليه «جساراً»؛

١. هذا ما نص عليه ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) في «التمهيد» (ج ١، ص ٧) حيث قال بعد بيان أن خبر الواحد لا يوجب العلم: «هو قول الشافعي وجمهور أهل الفقه والنظر، ولا يوجب العلم عندهم إلا ما شهد به على الله وقطع العذر بمجيئه قطعاً ولا خلاف فيه»، وقال السمعاني (ت ٤٨٩هـ) في «قواطع الأدلة» (ج ١، ص ٣٣٣): «ذهب جمهور الفقهاء والمتكلمين إلى أنه -يعني خبر الواحد- لا يوجب العلم».

٢. قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (ج ١، ص ١٣٢): «أما من قال (خبر الواحد) يوجب العلم فهو مكابر للحس، وكيف يحصل العلم؟! واختيال الغلط والوهم والكذب وغير ذلك منطرق إليه»، وفي معناه قال أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨هـ): «ذهبت الخشوية من الخنابلة وكتبت الحديث إلى أن خبر الواحد العدل يوجب العلم، وهذا جزئي لا يخفى مدركه على ذي لب. فنقول لهؤلاء أن يرل العدل الذي وصفتموه ويخطئ؟ فإن قالوا: لا، كان ذلك بهتاً وهتكا وخزفاً لحجاب الهيبة، ولا حاجة إلى مزيد البيان فيه، فإذا تبين إمكان الخطأ فالقطع بالصدق مع ذلك محال. ثم هذا في العدل في علم الله تعالى، ونحن لا نقطع بعدالة واحد، بل يجوز أن يضم خلاف ما يظهر» (البرهان في أصول الفقه للجويني، ج ١، ص ٢٣١).

٣. انظر: الإستدكار لابن عبد البر، ج ٧، ص ٢٦٤؛ جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، ج ٢، ص ١١٩٥؛ المنحول للغزالي، ص ٢٨٧؛ المقدمات الممهّدات لابن رشد الجدل، ج ٣، ص ١١٨؛ وانظر أيضاً: أحكام القرآن لبكر بن العلاء، ص ١٣٥٦، فإنه من المالكية.

٤. انظر: اختلاف الحديث للشافعي، ج ٨، ص ٥٩٥؛ الرسالة للشافعي، ص ١٠٦؛ أحكام القرآن للشافعي (جمع البيهقي)، ج ١، ص ٣٣.

٥. انظر: مسائل أحمد (رواية أبي داود السجستاني)، ص ٣٦٨؛ العدة في أصول الفقه لأبي يعلى، ج ٣، ص ٧٨٨؛ جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، ج ٢، ص ١١٩٤؛ الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، ص ١٤؛ ذم الكلام وأهله للهروري، ج ٢، ص ٥٩؛ وانظر أيضاً: مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري، ص ٢٩٦، فإنه اعتبر ذلك فيه من «قول أصحاب الحديث وأهل السنة».

كما كان رأي أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ) في ذلك أيضًا واضحًا؛ لأنه بشكل عام، ما كان يعطي اعتبارًا كثيرًا لمثل هذه الروايات، وكان يفضل العقل عليها حتى في مجال الأحكام^١ بناء على هذا، فإن النهج الذي ينتهجه هذه الفرقة هو أقرب إلى نهج أئمة التصاري منه إلى نهج أئمة المسلمين، وعمليًا قد حقق في المجتمع الإسلامي نفس النتائج التي تحققت في المجتمع النصراني؛ لأنه، على سبيل المثال، الاعتقاد بأن الله ليس مثل مخلوقاته، وفي نفس الوقت له جهة وحركة وجوارح حقيقية، هو متناقض بنفس قدر الاعتقاد بأن الله واحد على الرغم من ألوهية الأب والابن وروح القدس! مع ذلك، يروج السلفيون أمثال هذه العقائد الشريكية مستندين إلى رواياتهم الظنّية، تمامًا كما يفعل ذلك التصاري مستندين إلى رواياتهم الظنّية؛ بل أوصل السلفيون مناهضة العقل إلى نقطة ينكرون فيها المحسوسات مستندين إلى الروايات الظنّية؛ كما أنهم ينكرون كروية الأرض ودورانها حول الشمس، ولا يزالون يعتقدون أنّ الشمس تدور حول الأرض! لقد تحدّث في ذلك مع بعض علمائهم وأوضح له أنّ كروية الأرض ودورانها حول الشمس هما من المتواترات، بل من المحسوسات التي يُعتبر التشكيك فيها سفسطة، لكنّه أخبرني أنّه لن يصدّق بهما حتى لو رآهما بأمّ عينيه؛ لأنّهما مخالفان للروايات بزعمه!

١. أراد بمثل هذه الروايات الروايات الظنّية وهي أخبار الآحاد، وذلك لأنّ المحكي عن أصحاب أبي حنيفة تجويز نسخ القرآن بالسنة المتواترة، مع أنّ ذلك أيضًا لم يثبت عن أصحابهم ولا يلائم منهجه، وقد نقل غير واحد إجماع العلماء على عدم جواز نسخ القرآن بأخبار الآحاد؛ منهم الحضاص (ت ٣٧٠هـ) في «الفصول» (ج ١، ص ١٩٦)، والجويني (ت ٤٧٨هـ) في «البرهان» (ج ٢، ص ٢٥٥)، والسمعاني (ت ٤٨٩هـ) في «قواطع الأدلة» (ج ١، ص ٤٥٠)، والغزالي (ت ٥٠٥هـ) في «المستصفى» (ص ٢٤٨)، والرازي (ت ٦٠٦هـ) في «المحصول» (ج ٣، ص ٣٤٩)، ولا شك أنّ نقلهم هذا صحيح؛ لأنّ الشذمة القليلين الذين يجوزون نسخ القرآن بأخبار الآحاد ليسوا من العلماء، بل «هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ» (البقرة/ ١٣).

٢. على سبيل المثال، يقول اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في السعودية: «يجب على مدرّس الجغرافيا إذا عرض على الطلاب نظرية الجغرافيين حول ثبوت الشمس ودوران الأرض عليها أن يبيّن أنّ هذه النظرية تتعارض مع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وأنّ الواجب الأخذ بما دلّ عليه القرآن والسنة، ورفض ما خالف ذلك» (فتاوى اللجنة الدائمة، ج ٢٦، ص ٤١٤)، ويقول شيخهم ومفتيهم ابن باز (ت ١٤٢٠هـ) في الردّ على من قال بدوران الأرض وثبوت الشمس: «إنّ الأرض ثابتة وساكنة، هذا هو الذي عليه أهل السنة والجماعة. أمّا ما يقوله الناس اليوم وينسبونه إلى الرياضيين أو الفلكيين من دوران الأرض، فهذا قول لا أصل له، ولا دليل عليه، وإنّما هي خرافة وظنون، ليس لها دليل من الواقع ولا من الحسّ، ولا دليل من نقل، وإن زعموا وجود ذلك، فالأرض ثابتة ومستقرّة في الهواء، والشمس والقمر والكواكب دائرات من حولها في جوّها وفي فلكها» (دروس لعبد العزيز بن باز، ج ٢، ص ١٨). قبح الله الحماقة!

هذا النهج الذي يشابه نهج الكنيسة في القرون الوسطى، يعكس مدى مناهضة هذه الفرقة للعقل، في حين أنّ مناهضة العقل تؤدي إلى مناهضة الله؛ لأنّ العقل هو خلق الله والوسيلة الوحيدة التي وضعها في الإنسان للمعرفة، ولذلك فإنّ مناهضته تعني مناهضة إرادة الله وفعله^١. إنّ الذين يعتبرون العقل مزاحماً للشرع غافلون عن هذه الحقيقة العظيمة أنّ العقل والشرع قد نبعا من منبع واحد وكلاهما خلق إله واحد. هل هناك اختلاف في خلق الإله الواحد وبعض مخلوقاته تناقض بعضاً؟! من الواضح أنّ الأمر ليس كذلك؛ لأنّ أفعال الله تقوم على الحكمة ولا تناقض بعضها بعضاً؛ كما قال سبحانه: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُوتٍ؟﴾. بعبارة أخرى، إنّ الذي جعل الشرع هو نفس الذي خلق العقل، ولذلك من المستحيل التناقض بينهما. إنّ الذين يعتبرون العقل والشرع متضادين انخرقوا إلى الزندقة بغير علم، وحسبوا أنّ خالق العقل غير خالق الشرع. الاعتقاد بتضاد العقل والشرع هو اعتقاد شركي ظهر في معارضة الاعتقاد التوحيدي؛ لأنّ وجود الإزدواجية في الكون وتعارض التكوين والتشريع لا يمكن قبوله إلا على أساس الإلحاد. لا شك أنّ الشرع يتفق مع العقل ويصدّقه بصراحة، بل يدعو إليه وينذر تاركه؛ كما على سبيل المثال يقول: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾^٢، ويقول: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾^٣، ويقول: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^٤، ويقول: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الضُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾^٥، ويقول: ﴿ضُمُّ بُكْمٍ عُمِّي فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾^٦، ويقول: ﴿وَيَجْعَلُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾^٧. هذه الآيات تدلّ بوضوح على أنّ الذين ينكرون حجّة العقل ويتجنّبون استخدامه هم شرّ الدوابّ عند الله وأهل الرجس والسفاهة، بل صراحة هذه الآيات في حجّة العقل وضرورة استخدامه هي لدرجة قد يكون منكرها منكراً لضروري الإسلام وخارجاً منه.

١. كما يروى عن ابن سريج (ت ٣٠٦هـ) أنّه قال: «مَنْ أَتَكَرَّ الْعَقْلُ أَتَكَرَّ صَانِعُهُ» (البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي، ج ٥، ص ١٣٠)، ويروى مثله عن ابن القاصّ (ت ٣٣٥هـ) (انظر: الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي، ج ٢، ص ٣٧).

٢. المملك / ٣

٣. يوسف / ٢

٤. البقرة / ٢٤٢

٥. الرعد / ٤

٦. الأنفال / ٢٢

٧. البقرة / ١٧١

٨. يونس / ١٠٠

لقد سمعت مراراً من هذه الفرقة أنهم يرفضون العقليّات ويعتبرون أيّ عقلانيّة في فهم الشريعة بدعة، ومن الواضح أنّه إذا قامت البيّنة على أحدهم أنّه معتقد بهذه العقيدة، جرت عليه أحكام المرتدّ أو المنافق؛ لأنّ حجّة العقل ووجوب استخدامه في الشريعة من ضروريّات الإسلام التي لا يعذر الجاهل بها.

[شبهات المنكرين لحجّة العقل]

يبدو أنّ ما دفع هذه الطائفة إلى إنكار حجّة العقل كان أكثر من أيّ شيء آخر عدم معقوليّة معتقداتهم؛ لأنّ الاعتقاد بحجّة العقل يستدعي التنازل عن هذه المعتقدات، وهذا ما هم غير مستعدّين لفعله. لقد رأيتهم؛ يفضّل الكثير منهم الموت على التنازل عن معتقدات أسلافهم؛ كالمشركين الذين يقولون حسبما أخبر الله تعالى عنهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهُتَدُونَ﴾^١، ولا يصغون إلى قول الله تعالى: ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾^٢. بناء على هذا، فإنّهم لا يعبدون الله في الحقيقة، ولكن يعبدون أسلافهم، وليس هذا أمراً غريباً؛ لأنّ عبادة الأسلاف هي من أقدم أشكال الشّرك في العالم!

بالطبع، أولئك الذين لا يعتبرون العقل حجة ينظرون إلى محدوديّة إدراكاته، ويحسبون أنّه مع هذه المحدوديّة لا يستطيع أن يكون معياراً للمعرفة^٣، في حين أنّ محدوديّة إدراكات العقل لا تعني أنّها غير صحيحة ولا تمنع حجّيته، وإنّما تعني أنّها أقلّ بالمقارنة مع الإدراكات الإلهيّة، وهذا شيء تقتضيه مخلوقيّة العقل والمحدوديّة الذاتيّة للمخلوق. بناء على هذا، فإنّ العقل لا يعرف كلّ شيء، ولكن كلّ ما يعرفه يُعتبر صحيحاً، وهذا يكفي لحجّيته؛ كما أنّ العين لا ترى كلّ شيء، ولكن كلّ ما تراه يُعتبر صحيحاً، والأذن لا تسمع كلّ شيء، ولكن كلّ ما تسمعه يُعتبر صحيحاً، وهذا يكفي لحجّيتهما. المعرفة الكاملة لله وحده، ولا أحد غيره يمكن أن يكون له معرفة كاملة، ولذلك فإنّ الشّرع الذي أنزله كامل، لكنّ كمال الشّرع لا يستلزم تعارضه مع العقل؛ لأنّ الشّرع في الأمور التي للعقل فيها مقال لا يقول شيئاً مخالفاً لمقال العقل، وفي الأمور التي يسكت عنها العقل، ليس ما يقوله مخالفاً لمقال العقل؛

١. الزّخرف / ٢٢

٢. الزّخرف / ٢٤

٣. على سبيل المثال، انظر: نقض أصول العقلانيّين للخراسي، ص ٤٣.

لأنّ العقل لا يقول فيها شيئاً حتّى يكون مقال الشّرع مخالفاً له؛ كالصفات التفصيليّة للجنة والنّار، فإنّ لها طابعاً غيبياً، وبالتالي فإنّ العقل ساكت عنها، لكنّ الشّرع له فيها مقال، ولذلك لا يعتبر مقاله مخالفاً لمقال العقل، وكذلك كميّة الأعمال العباديّة وكميّتها، فإنّ لها طابعاً اعتبارياً، وبالتالي فإنّ العقل ساكت عنها، لكنّ الشّرع له فيها مقال، ولذلك لا يعتبر مقاله مخالفاً لمقال العقل؛ لا سيّما بالنّظر إلى أنّ العقل يدرك حجّة الشّرع، وبالتالي يسلم باعتباره العمليّة وأخباره القطعيّة عن الوقائع الممكنة.

على أيّ حال، من المستحيل أن يقدر الذين ينكرون حجّة العقل على إثبات ادّعائهم؛ لأنّه لا يمكن إثبات أيّ ادّعاء بدون حجّة العقل؛ كما أنّهم يستدلّون بالعقل من حيث لا يشعرون؛ لأنّه، على سبيل المثال، الإستدلال بأنّ العقل محدود ولا يجوز الإستدلال بالمحدود هو استدلال عقليّ، ولذلك إن كان الإستدلال بالعقل غير جائز فلا يجوز هذا الإستدلال أيضاً، وإن كان الإستدلال بالعقل جائزاً فهذا الإستدلال غير صحيح!

الحاصل أنّ الدّعاية ضدّ العقل هي من عمل الشيطان ليفسح المجال لتفتّي الجهل في العالم، وكلّ إنسان يقوم بالدّعاية ضدّ العقل هو من حزب الشيطان وجنوده الذين يخدمونه، وهو في حالة الحرب مع الله، عن قصد أو عن غير قصد.

الفرق بين العقل والفلسفة

النكته التي يجب توضيحها هنا هي أنّ بعض النّاس يزعمون أنّ المراد بالعقل هو الفلسفة، ولهذا السّبب يعارضونه، مع أنّ هذه الفكرة غير صحيحة؛ لأنّ العقل قوّة أعطاها الله لإحاطة صحيحة بالمفاهيم ومصاديقها، وهو مشترك بين جميع البشر وليس حكراً للفلاسفة، في حين أنّ الفلسفة علم خاصّ كسائر العلوم الإنسانيّة، نشأ في اليونان القديمة ودخل بين المسلمين خلال العصر العبّاسيّ ووجد لنفسه أنصاراً وأعداء. من الواضح أنّ العقل كان موجوداً قبل ظهور الفلسفة، والفلسفة مجرّد علم جديد يقوم على العقل؛ كما أنّ العلوم الأخرى مثل الحساب والهندسة والطبّ تقوم على العقل، وكلّ يستخدم العقل في جهة ما. لذلك فإنّ كلّ فيلسوف عاقل، ولكن ليس كلّ عاقل فيلسوفاً، وما يُعتبر معيار المعرفة هو العقل وليس الفلسفة. بعبارة أخرى، فإنّ المراد بالعقل، حيث يُعتبر معيار المعرفة، هو العقل التّوّعي للعقلاء، وليس العقل الشّخصي للفلاسفة، ومن الواضح أنّ التفكير العقلانيّ يختلف عن التفكير الفلسفيّ.

لذلك، لا ينبغي أن تؤدي معارضة الفلسفة إلى معارضة العقل؛ لأنّ العقل لا يساوي الفلسفة، والإلتزام به لا يستلزم الإلتزام بالفلسفة. على الرغم من أنّ العقل، في الأمور التي لها أهميّة خاصّة، يستخدم دقّة نظر خاصّة تشبه دقّة نظر فلسفيّة، ولكن لا ينبغي اعتبار ذلك إقبالا على الفلسفة بالمعنى المصطلح عليه؛ لأنّ منشأه هو مجرد بناء العقلاء على التّظنر الأكثر دقّة في القضايا الأكثر أهميّة؛ كما قال الله تعالى لإثبات وحدانيّته: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ بتقريب أنّ الآلهة المتعدّدة كانوا منشأ التضادّ، والتضادّ كان منشأ الفساد، في حين أنّ السّماوات والأرض لم تفسدا، فلا جرم ليس فيهما آلهة إلّا الله. من الواضح أنّ هذه دقّة نظر عقليّة، ومع ذلك لا يمكن اعتبارها فلسفة؛ لأنّه من المسلّم به أنّ الله ليس فيلسوفاً، ولا يُعتبر كتابه كتاباً فلسفياً. بناء على هذا، فإنّ التّظنر بدقّة عقليّة في قضايا مهمّة مثل العقائد، حتّى مع عدم قبول الفلسفة، هو ممكن وجائز. كما أنّي أيضاً لا أحبّ الفلسفة؛ لأنّها على الرغم من أنّ بعض نتائجها صحيحة، إلّا أنّ أسلوبها يختلف عن أسلوب العقلاء، وهي أكثر ذهنيّة وتجريديّة ممّا ينفعهم. لذلك، فإنّي أرى الفلسفة أمراً غير عقلائي؛ لأنّها حسب تعريفي، تفكير في أمور لا يفكر فيها العقلاء عادة، كأصالة الوجود والماهيّة وأحكام الجوهر والأعراض، وإلّا فإنّ التفكير في أمور يفكر فيها العقلاء عادة، حتّى إذا كان بدقّة نظر عقليّة، لا يعتبر فلسفة، بل هو مجرد التّعقل. بناء على هذا، فإنّ ما يميّز الفلسفة من التّعقل أكثر من أسلوبها موضوعها.

مبدأ الحسن والقبح

مما قلناه يتّضح أنّ التنازع الذي مضى عليه ألف عام بين الأشاعرة والعدليّة حول مبدأ الحسن والقبح لم يكن له وجه، بل كان تنازعا لفظياً؛ لأنّ عند الأشاعرة، مبدأ الحسن والقبح هو أمر الله ونهيه، وليس هناك حسن أو قبح قبل أمر الله ونهيه؛ بمعنى أنّ كلّ شيء استحسّنه الله فهو حسن، وكلّ شيء استقبحه الله فهو قبيح، وهذا هو المبدأ الذي سمّوه «الحسن والقبح الشرعيّين»، وعند العدليّة، ليس مبدأ الحسن والقبح أمر الله ونهيه، بل مبدأ أمر الله ونهيه هو الحسن والقبح، ومبدأ الحسن والقبح هو العقل وليس الشّرع؛ بمعنى أنّ الله أمر بما هو حسن ونهى عمّا هو قبيح، والحسن والقبح من العناوين الحقيقيّة التي لم تنشأ من اعتبار الشّرع، وهذا هو المبدأ الذي سمّوه «الحسن والقبح العقليّين»، في حين أنّ العقل والشّرع، وفقاً لما قلناه، ينبعان من منبع واحد ويرجعان إلى مرجع واحد، وهو الله الذي لا تفاوت في أفعاله التكوينيّة والتشريعيّة.

لذلك، فإن مبدأ الحسن والقبح هو أمر الله ونهيه، إلا أن أمر الله ونهيه يتمثل في شكلين: أحدهما الأمر والتبهي التشريعي الذي يتجلى في الشرع، والآخر الأمر والتبهي التكويني الذي يتجلى في العقل، وبما أنه من المستحيل أن يجتمع أمر الله ونهيه في موضوع واحد، فإن تعارض الشرع والعقل غير ممكن. الحاصل أن مبدأ الحسن والقبح هو الله سبحانه وتعالى.

المقدمة الثانية؛ موانع المعرفة

التنظر فيما يمكن معرفته، عندما يتم في ضوء العقل، يقتضي معرفته؛ مثل النظر إلى ما يمكن رؤيته، وعندما يتم في ضوء النور، يقتضي رؤيته. مع ذلك، كثيرًا ما يحدث أن إنسانًا ينظر في شيء ليعرف حسنه أو قبحه، لكنه لا يصل إلى مقصوده، وأحيانًا يصل إلى ضد مقصوده، بمعنى أنه يعرف الحسن قبيحًا والقبيح حسنًا؛ كمن قال الله تعالى فيه: «أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا؟». سبب هذا الفشل والخطأ الكبيرين وجود عوامل في نفس الادمي تمنعه من الحصول على المعرفة بالرغم من التنظر، مثل حجب أمام عينيه تمنعه من رؤية الأشياء؛ كما قال الله تعالى في الكافرين: «الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا»، وقال أيضًا: «وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَعْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ»^٣. هذه العوامل المشؤومة والخطيرة تسمى «موانع المعرفة». بناء على هذا، فإن العقل، وإن كان مقتضيًا للمعرفة، إلا أنه يصل إليها عندما لا يكون مانع في طريقه، ولا يقدر عليها عندما يكون في طريقه مانع. لهذا السبب، فإن التعرف على موانع المعرفة وإزالتها مقدمتان للمعرفة، وبالتالي فهما ضروريان.

أهم موانع المعرفة هي ما يلي:

١. الجهل

الجهل بمعنى عدم العلم، هو أهم موانع المعرفة، بل أصلها؛ لأن نسبته مع المعرفة كنسبة شيء مع ضده، ولا يوجد مانع إلا وقد نشأ منه؛ كما قال الله تعالى: «كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ»^٤.

١. فاطر / ٨

٢. الكهف / ١٠١

٣. يس / ٩

٤. قد يمكن اعتبار موانع المعرفة سبعة؛ لأنها أبواب جهنم، وقد قال الله تعالى: «لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ» (الحجر / ٤٤).

٥. الزوم / ٥٩

[ضرورة العلم بالمفاهيم ومصاديقها]

من الواضح أنّ العقل ليعرف مجهولاً يحتاج إلى معلومات، حتّى يصل من خلال تركيبها إلى معرفته؛ كما أنّه لمعرفة حقّانيّة الشيء، يحتاج إلى معرفة الحقّ من جانب ومعرفة الشيء من جانب آخر، حتّى يصل من خلال مقارنتهما إلى معرفة أنّه حقّ أم لا. من هنا يعلم أنّ العلم بمفهوم الشيء لا يكفي لمعرفة، والعلم بمصداقه أيضاً ضروريّ، في حين أنّ العلم بمصداقه أكثر صعوبة من العلم بمفهومه؛ لأنّ مصداقه خارج نفس الآديّ، ومعرفة ما هو خارج نفس الآديّ أكثر صعوبة من معرفة ما هو في نفسه؛ كما أنّه ليس من الصّعب معرفة الحقّ والباطل من حيث المفهوم، ويتمّ الحصول عليها بمجهود الذهن، ولكن من الصّعب معرفتهما من حيث المصداق، ولا يتمّ الحصول عليها إلّا بمجهود الجوارح، ولذلك ترى النّاس يختلفون في مصداق شيء لا يختلفون في مفهومه. بناء على هذا، فإنّ فقدان المعلومات اللازمة لمعرفة الشيء، سواء من حيث المفهوم أو من حيث المصداق، يمنع معرفته، وتحصيل المعلومات اللازمة لمعرفة، سواء من حيث المفهوم أو من حيث المصداق، أمر ضروريّ.

[وجوب طلب العلم]

هذا ما يسمّى في الإسلام «طلب العلم» ويعتبر فريضة على كلّ مسلم؛ لدرجة أنّ الله تعالى قال: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾. مع ذلك، من الغريب أنّ كثيراً من المسلمين يشكّون في وجوبه، بل أكثرهم لا يرونه واجباً؛ لأنّهم يزعمون أنّ طلب العلم واجب على طائفة منهم، وبقيام تلك الطائفة يسقط عن الآخرين، ويكفي الآخرين أن يقلّدوهم. في حين أنّ طلب العلم واجب لضرورة العلم، وتقليد الآخرين لا يفيد العلم، سواء كانوا أمواتاً أو أحياء، ولذلك لا يعتبر المقلّد عالماً، وهذا ما ليس فيه خلاف،

١ . على سبيل المثال، انظر: حديث «طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»، في: نسخة وكيع، ص ٩٨؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٨١؛ أمالي الباغدنيّ، ص ٣٣؛ مسند البزار، ج ١٤، ص ٤٥؛ جزء القاسم بن موسى الأشيب، ص ٦٧؛ مسند أبي يعلى، ج ٥، ص ٢٢٣؛ معجم ابن الأعرابي، ج ١، ص ١٨٠؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج ٢، ص ٢٩٧، ج ٤، ص ٢٤٥؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ١٠، ص ١٩٥؛ مسند أبي حنيفة لأبي نعيم الأصبهاني، ص ٢٤؛ مسند الشهاب لابن سلامة، ج ١، ص ١٣٥؛ شعب الإيمان للبيهقي، ج ٢، ص ٢٥٤؛ ولمعرفة شهرته بين المسلمين، انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم، ج ٩٢؛ جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، ج ١، ص ٢٣؛ ولمعرفة تواتره، انظر: نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني، ص ٣٥.

وعليه فإن أكثر المسلمين جاهلون؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾؛ لأنّ معارفهم تقليديّة، بل أناس منهم حاولوا اكتساب العلم أيضاً لا يُعتبرون علماء في الغالب؛ لأنّهم طلبوا العلم على أساس تقليد المتقدّمين، والعلم لا يتحصّل على أساس التقليد؛ لأنّ العلم يقينيّ والتقليد ظنيّ، واليقينيّ لا يتحصّل بالظنيّ؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَنْتَبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾. لذلك، فإنّ المسلمين الذين يقلّدونهم، إنّما يقلّدون الذين هم أنفسهم مقلّدون للآخرين، وما هذا إلاّ تحصيل ظنّ بظنّ آخر، وقد قال الله تعالى في مثله: ﴿ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾^١.

[الجهل؛ أصل مشاكل المسلمين]

لا شكّ أنّ مشاكل المسلمين تعود قبل كلّ شيء إلى الجهل الذي قد أحاط بهم؛ لأنّهم في حصار الجهل من ثلاث جهات:

[الجهل بالإسلام]

فمن جهة، هم لا يعرفون الإسلام ولا يجهدون لمعرفة، بل جهدهم مبدول للحياة الدّنيا ومعرفتهم مبنية على التقليد؛ كما قال الله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾. حتّى أكثر الذين يناضلون من أجل الإسلام ولا يبنون شيئاً غير خدمته، لا يعرفونه على أساس العقل، ولا محرّك لهم غير العواطف؛ لدرجة أنّ أكثرهم يشبهون الأغنام التي تنساق إلى حيث تُساق! في حين أنّ جهلهم ناقض لغرضهم، وغفلتهم تؤدّي إلى ضدّ مقصودهم؛ لأنّ حبّ الإسلام قبل معرفته ليس نافعا، والعمل له قبل العلم به أمر خطير؛ بالتّظر إلى أنّ المحبّ الجاهل يريد أن ينفعه فيضّره، والعامل الغافل يريد أن يخدمه فيخونه. لذلك، فإنّ معرفة الإسلام مقدّمة على حبّه، والعلم به ضروريّ قبل العمل له، ولكن يبدو أنّ أكثر المسلمين يحبّون الإسلام وهم لا يعرفونه، ويعملون له ولا علم لهم به؛ كالذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيٍّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾^٢.

١. الأنعام / ١١١

٢. النّجم / ٢٨

٣. النّور / ٤٠

٤. النّساء / ١٥٧

٥. البقرة / ٧٨

[أسباب الجهل بالإسلام]

إنَّ جهلهم هذا بالإسلام هو ميراث أسلافهم، وقد تسبَّب عن أسباب شتى؛ منها أنَّهم لا يولون اهتمامًا كافيًا لمعرفة الإسلام وهم في غفلة من وجوبها على أحادهم، ومنها أنَّهم لا يرون العقل معيار المعرفة ولا يعطون أهميَّة لتوافق تصوّراتهم عن الإسلام معه، بل ينفرون منه ويباهون بتركه، ومنها أنَّهم معرفة عقائد الإسلام، مع أنَّها يجب أن تكون يقينية، يستندون إلى الروايات الظنيَّة، بل يتَّبعون مذاهب المتكلمين الذين ليس في الإسلام أصل لاتباعهم، ومنها أنَّهم معرفة أحكام الإسلام لا يراجعون مصادره الرئيسيَّة، ولكن يقلِّدون مذاهب الفقهاء الذين لا دليل لتقليدهم، بل هناك دليل لعدم تقليدهم، ومنها أنَّهم معرفة عقائد الإسلام وأحكامه يهتمُّون بالروايات أكثر ممَّا يهتمُّون بالقرآن، بل لا يبالون بمخالفة اعتقاد أو عمل للقرآن إذا كان هناك رواية له، لدرجة أنَّ بعض اعتقاداتهم وأعمالهم متناقضة مع القرآن، كاعتقادهم برؤية الله تعالى بالعين، مع أنَّه مخالف لصريح القرآن، وحكمهم بوقوع الطلاق الثلاث في مجلس واحد، مع أنَّه مخالف لظاهر القرآن، ومنها أنَّهم يعتبرون بعض كتب الرواية صحيحة، بل يقيسونها بالقرآن ومحسبونها أهمَّ أساس لمعرفة الإسلام، مع أنَّها كسائر الكتب، بل لعلَّها أضعف من بعض الكتب الأخرى، وفيها روايات ضعيفة وموضوعة، مثل الكتاب المسمَّى بـ«صحيح البخاري» الذي لا يخفى ضعف كثير من رواياته حتَّى وفقًا لقاعدة أهل الحديث، لدرجة أنَّ إنكار ذلك ليس سوى إنكار محسوس^١، ومنها أنَّهم يتجاهلون بعض الروايات الصحيحة ويضعفون بعضها، لأنَّها لا توافق مذهبهم وإن كانت موافقة للقرآن والعقل، كالروايات الواردة في ضرورة التمسك بأهل البيت، مع أنَّهم يصحِّحون بعض الروايات الضعيفة، بل يقبلون بعض الروايات الموضوعة، لأنَّها توافق آراءهم وإن كانت مخالفة للقرآن والعقل، كالروايات الواردة في ضرورة طاعة الحكام الجائرين، ومنها أنَّهم يحترزون من التظر في تاريخ الإسلام وينهون عن ذلك، بل يكتُمون بعض حقائقه أو يحرفونها عن عمد، مخافة أن يضلُّوا بالإطلاع عليه، مع أنَّهم لا يهتمُّون إلَّا بالإطلاع عليه، ومنها أنَّهم لا يراجعون غير كتبهم ولا ينظرون في كتب المسلمين المخالفين لهم، بل يحترزون من الاستماع لأقوال المخالفين ويتَّقون الإطلاع على أدلَّتهم، مخافة أن يضلُّوا بذلك أو يتنبَّهوا لضلالة أنفسهم، وهذا بسبب الشكِّ الذي هم فيه منغمرون؛ كالذين قال الله تعالى فيهم: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ يَلْعُبُونَ﴾^٢.

١ . لمعرفة ذلك، راجع: «التنبيهات الهامة على ما في صحيحي البخاري ومسلم من الطامة» لمكتب السيّد العلامة حفظه الله تعالى.

٢ . الدخان / ٩

[عواقب الجهل بالإسلام]

لقد كانت عاقبة هذا النهج أن انقلبت عقائد الإسلام وانعكست أحكامه. اعتُبر الشُّرك الحليّ توحيداً، والبدعة المحققة سنة، والحلال البين حراماً، والحرام البين حلالاً، ومن هو كافر بالتأكيد مسلماً، ومن هو مسلم بالتأكيد كافراً! قد تنقّب الباطل بنقاب الحق، واستتر الحق تحت ستار الباطل! تظهر كل يوم في مكان فرقة، ويولد كل ليلة في زاوية مذهب! قد جلس الظنّ مجلس العلم، وقام التخمين مقام اليقين؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾^١، في حين أنّ الظنّ يختلف باختلاف الأسباب، والتخمين يتعدّد بتعداد الأدميين، وهذا لا يخلق شيئاً سوى التنازع؛ كما لم يخلق شيئاً سوى التنازع، والمسلمون منخرطون في التنازع أينما كانوا.

[الجهل بأهل الإسلام]

من جهة أخرى، هم لا يعرفون بعضهم بعضاً، وليس لديهم علم بآراء بعضهم البعض، ولذلك لا يحبّون بعضهم بعضاً، ويتّهمون بعضهم بعضاً بالأمر السيّئ، في حين أنّهم ليسوا على بينة بما ينسبون، وإنّما يتّبعون الظنّ السوء؛ لأنّه قد انقطع الترابط بينهم، وأصبحوا متفرّقين من حيث المذهب والسياسة والعنصر؛ كالذين قال الله تعالى فيهم: ﴿مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾^٢؛ كما أنّ المسلمين السّنة يبغضون المسلمين الشيعة، وأنّ المسلمين في بلد يعتبرون مسلمي سائر البلاد أجنب، وأنّ المسلمين العرب يترفعون عن المسلمين العجم، وهذا يرجع إلى جهلهم بالقواسم المشتركة بينهم نتيجة للإنقسامات المذهبية والسياسية والعنصرية التي لا أصل لأيّ منها في الإسلام. من الواضح أنّهم لو كانوا على اتصال مع بعضهم البعض بما فيه الكفاية، لأدركوا القواسم المشتركة بينهم، وحلّوا خلافاتهم على أساس تلك القواسم. على سبيل المثال، لو كان لدى المسلمين السّنة اتصال مع المسلمين الشيعة بما فيه الكفاية، لوجدوا أنّهم مؤمنون بأصول الإسلام وملزمون بمبانيه، ولا يعتبرون القرآن محرّفاً، ولا يرمون أزواج النّبي صلى الله عليه وآله وسلّم، ولا يسبون أصحابه، إلّا بعض عوامهم، ولذلك ليس هناك دليل لمعاداتهم جميعاً.

١. الأنعام/ ١١٦

٢. الزّوم/ ٣٢

إني لأشعر بالحزن الشديد عندما أرى أنّ العديد من المسلمين السّنة في السّعودية والعراق وسوريا وباكستان وأفغانستان وبلاد أخرى يعتبرون محاربة المسلمين الشيعة جهاداً ويفضّلونها على محاربة الكفار الحربيين، مع أنّ عقائد المسلمين الشيعة وأعمالهم، وإن كان فيها بعض الاختلاف عن عقائد المسلمين السّنة وأعمالهم، هي في إطار الإسلام، ولذلك لا وجه لمحاربتهم، بل موالاتهم واجبة. لقد تحدّثت مع العديد من المسلمين السّنة؛ إنهم لا يعرفون عن المسلمين الشيعة شيئاً إلّا ما سمعوه من المسلمين السّنة؛ لأنهم لا يتحدّثون مع المسلمين الشيعة، ولا يقرؤون كتبهم المعتمدة، ويكذبونهم وهم لا يعلمون آراءهم وأدلتهم؛ كالذين قال الله تعالى فيهم: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ﴾^١، في حين أنّ المسلمين الشيعة يراجعون الكتب المعتمدة للمسلمين السّنة، ويقومون بدراسة آرائهم وأدلتهم، وإن لم يكن بقدر الآراء والأدلة الخاصّة بأنفسهم.

الواقع أنّ الكثير من آراء المسلمين وأدلتهم لم تصل إلى آذان الكثير منهم، ومن الواضح أنّه في هذه الحالة لا يمكن أن تكون لديهم معرفة بها، مع أنّ عدم معرفة بعض المسلمين بآراء وأدلة بعض، يؤدّي إلى سوء الظنّ وسوء القول وسوء الفعل لبعضهم بالنسبة إلى بعض وسيطرة أعداء الإسلام عليهم. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ اكتفاء المرء بمعرفة آرائه وأدّته وامتناعه عن معرفة آراء الآخرين وأدلتهم، يحرمه من إمكانية إدراك نقاط ضعفه وقوّة الآخرين، ويمنعه من معرفة «القول الأحسن» واتباعه، في حين أنّ الله تعالى قال: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^٢.

[الجهل بأعداء الإسلام]

من جهة أخرى، هم لا يعرفون أعداء الإسلام وليسوا على علم بعداواتهم معه؛ فقد ظهرت تيّارات إلحادية جديدة في العالم، وانتظمت جهود شيطانية سرّية ضدّ الله. قد خرج عبدة الشيطان من غرفاتهم المظلمة، وطلع السّحرة من سراديبهم، ليسلطوا حكومة الكفر على العالم بدعم من الأقوياء المفسدين والأثرياء الملحدين، والمسلمون في هذه الأثناء، دون إدراك لما يحدث، منشغلون بقضايا ثانوية وغير مهمّة ومتنازعون عليها؛

١. يونس / ٣٩

٢. الزّمر / ١٧-١٨

كما أنهم يختصمون في وضع الكفين تحت السرّة أو فوقها في الصلّة، وجلّ همهم منع زوّار القبور من الإقتراب منها؛ كما أنّ طلابهم للعلم أيضاً لا يهتمون بشيء غير معرفة مذاهبهم، ولا يهمهم التعرّف على عالم الكفر وما يجري فيه؛ كما قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾^١. هكذا قد اتّحد الكافرون من ملل شتى لمحاربة الإسلام، في حين أنّ المسلمين من ملّة واحدة قد تفرّقوا، ولم تكن نتيجة هذا إلا هيمنة الكفار على المسلمين.

في هذه الأثناء، كثير من المسلمين يسارعون فيهم ويتخذونهم أولياء، أملين في خيرهم أو خائفين من شرهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْخِنَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ﴾^٢، وقال: ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُضْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ تَادِمِينَ﴾^٣. لا شك أنّ هؤلاء لو عرفهم واطلعوا على عداوتهم معهم، لما جعلوا أنفسهم معتمدين عليهم؛ لأنّ طبيعة الإنسان تمنعه من الإقتراب من الضرر، وغريزته تدفعه إلى الابتعاد عن الخطر، لكنهم قد تركوا العقل وتحولوا إلى فئة السفهاء؛ فلا يميزون نفعهم من ضرهم ولا صديقهم من عدوهم، في حين أنّ الكافرين قد تعرّفوا عليهم بالضبط من أجل السيطرة عليهم، وأدركوا نقاط قوتهم وضعفهم ليقبّلوا من قوتهم ويزيدوا في ضعفهم.

إنّ هؤلاء لجهال حقاً، ولكنّ الأجهل منهم المسلمون الذين يوالون الكافرين ويعادون المسلمين، مع أنّ موالاة الكافرين لا تستلزم معاداة المسلمين، وبعض أولياء الكافرين لا يعادون المسلمين؛ كما قال الله تعالى فيهم: ﴿سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ﴾^٤. لذلك، من الغريب أنّ بعض المسلمين يوالون الكافرين ويعادون إخوانهم، مع الوهم أنّ الكافرين يريدون خيرهم وإخوانهم يريدون شرهم؛ كـبعض المسلمين في أفغانستان، الذين يعتبرون العشرات من الدّول الكافرة والمعتدية أولياءهم، لكنهم يحسبون دولتين مسلمتين ومجاورتين عدوّاً لهم^٥!

١. النّجم / ٣٠

٢. المائدة / ٨٠

٣. المائدة / ٥٢

٤. النّساء / ٩١

٥. يريد بهما إيران وباكستان؛ فإنّهم ييغضونهما كثيراً، ويتهمونهما بكلّ سوء.

بالإضافة إلى ذلك، فإن فريقًا من أعداء الإسلام هم المنافقون الذين يُعدّون من المسلمين، مع أنهم كافرون بما أنزل الله على رسوله، ويتعاونون مع الكافرين على تدمير الإسلام وتسليط الكفر على العالم، وهذا في حين أن المسلمين لا يعرفونهم وليسوا على بينة من كفرهم؛ كما أخبر الله تعالى عن كفرهم فقال: ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾. إنهم في الحقيقة طائفة من الكافرين يُعتبرون حكمًا مسلمين ويدعمون من قبل الكافرين لحكم المسلمين من أجل تأمين مصالح الكافرين بين المسلمين. مما لا شك فيه أن على رأسهم الحكّام السّعوديّين الذين هم علنًا يد بيد مع أعداء الإسلام، ويحاولون تدمير الإسلام على الجبهتين السياسيّة والثقافيّة. فمن جهة، على الجبهة السياسيّة، يتعاونون مع الكافرين الحربيّين ويدعمون الجماعات المفسدة والمحاربة في البلاد الإسلاميّة، ومن جهة أخرى، على الجبهة الثقافيّة، يفرّقون بين المسلمين ويروّجون العقائد الشّركيّة باسم التوحيد، في حين أن الكثير من المسلمين يحسبونهم خدام الحرمين ومروجي العقيدة الصّحيحة!

بالجملة فإنّ الجهل بالإسلام يؤدّي إلى ضلال المسلمين، والجهل بالمسلمين يؤدّي إلى تفرّقهم، والجهل بالكافرين يؤدّي إلى انهزامهم، وهذه هي الطامة التي قد حلّت بهم والفتنة التي قد عمّتهم، والطريق الوحيد للتخلّص منها هو طلب العلم ونشره في الجهات الثلاثة.

٢. التقليد

مانع آخر للمعرفة هو «التقليد» كما اتّضح، وهو اتباع قول الآخر أو فعله بدون دليل، وقد شاع في خمسة أنواع:

[الأول؛ تقليد السلف]

أحد الأنواع الشائعة للتقليد، هو اتباع قول السلف وفعلهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ﴾^١. هذا لأنّ الكثير من الناس يعتقدون أنّ ما قاله وفعله سلفهم هو أصحّ بالضرورة ممّا يقولونه ويفعلونه، مع أنّ هذا الاعتقاد مجرّد وهم، ولا أساس له في العقل؛

١. المائدة / ٨١

٢. الرّخرف / ٢٣

إذ لا شك أن أصحّية ما يقوله ويفعله الإنسان لا تتبع وقت ولادته، بل هي تابعة لتوافقه الأكثر مع العقل، وذلك لا يتلّزم مع تقدّم ولادة الإنسان؛ كما أنه لا بحث في عدم صحّة كثير من أقوال السلف وأفعالهم، بل حَكَمَ الله تعالى بأن أكثرهم ضلّوا وهلكوا؛ كما قال: ﴿وَلَقَدْ ضَلَّ قَبْلَهُمْ أَكْثَرُ الْأَوَّلِينَ﴾^١، وقال: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾^٢. هذا يعني أن اتباع السلف اعتباراً لتقدّمهم الزمني، يتعارض مع أصول الإسلام، بل ضروريّاته؛ بناء على أن ضروريّ الإسلام هو كل ما يعلم من صريح قول الله تعالى في كتابه، ولا شك أن عدم ضرورة اتباع السلف هو من هذا القبيل؛ لأن الله تعالى قال في كتابه بصراحة: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾^٣، وقال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾^٤، وقال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ﴾^٥، وقال: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^٦. بهذا يتضح أن الاعتقاد بضرورة اتباع السلف لا أصل له في الإسلام، وهو من اعتقادات المشركين، ويُعتبر مانع المعرفة لأن أهله يحسبون الحق باطلاً إذا كان مخالفاً لأقوال السلف أو أفعالهم؛ إذ يزعمون أنه لو كان حقاً لما خفي عن السلف، وكل ما خفي عن السلف فهو بدعة؛ كما أخبر الله تعالى عن قولهم فقال: ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَافٌ﴾^٧.

[عدم ضرورة اتباع السلف]

هذا يلقي الضوء على عدم صحّة نهج السلفيين الذين يعتقدون بضرورة اتباع السلف؛ لأنّ اتباع السلف، إن كان باعتبار أنهم اتبعوا العقل، فإنّ العقل موجود للخلف أيضاً، ومع وجوده لا معنى لاتباع السلف، وإن كان باعتبار أنهم اتبعوا الشرع، فإنّ الشرع موجود للخلف أيضاً، ومع وجوده فإنّ اتباعه أولى من اتباع السلف،

١. الصّافات / ٧١

٢. المرسلات / ١٦

٣. البقرة / ١٧٠

٤. المائدة / ١٠٤

٥. لقمان / ٢١

٦. الأعراف / ٢٨

٧. ص / ٧

بل اتباع السلف باعتبار أنهم اتبعوا العقل والشرع، عمل متناقض؛ لأنّ اتباع السلف في حالة اتباعهم للعقل والشرع، مستلزم لاتباع العقل والشرع، لا السلف؛ بالنظر إلى أنّ السلف - حسب الفرض - اتبعوا العقل والشرع ولم يتبعوا السلف، ولذلك فإنّ اتباع السلف يقتضي عدم اتباع السلف!

نعم، لو كان السلف بمقتضى كونهم أقرب إلى مبدأ الشرع أعلم بالشرع قطعاً، لكان اتباعهم على أمل الإقتراب من اتباع الشرع لا يخلو من وجه، ولكن ذلك ليس أمراً مقطوعاً به؛ لأنّ كونهم أقرب إلى مبدأ الشرع لا يستلزم كونهم أعلم بالشرع، ولعلّه يستلزم خلاف ذلك من بعض النواحي؛ لأنّ معرفة شيء ظهر منذ عهد قريب أصعب عادةً من معرفة شيء ظهر سابقاً، بالنظر إلى أنّه بطبيعة الحال قد كان هناك فرصة أقلّ لمعرفته، وأنفق وقت أقلّ للتعرف عليه، واكتسبت تجربة أقلّ حوله، واطلع عليه عدد أقلّ، وهذا يقتضي معرفة أقلّ به، كما أنّه لا يتمّ التعرف على العديد من الأشياء الجديدة في بداية حدوثها، ويصبح التعرف عليها أكثر سهولة وانتشاراً بمرور الوقت فقط، ولذلك لم يزل علم المتأخرين بالأمور التي لا تختص بوقت معيّن أكثر من علم المتقدمين، وهذا واقع محسوس ومجرب؛ لا سيّما بالنظر إلى أنّ علم المتأخرين هو مزيج من علمهم وعلم المتقدمين، وهذا يعتبر قدرة علميّة أكثر لهم؛ لأنّهم يظلعون على تجارب المتقدمين ويضيفونها إلى تجاربهم، ويخلقون مزيداً من التجارب للأجيال القادمة. يبدو أنّ هذه هي القاعدة في معرفة الأشياء التي ليس لها حدّ زمنيّ، ومعرفة الشرع ليست مستثناة من هذه القاعدة؛ لأنّ الشرع ليس حدثاً تاريخيّاً محدّثاً بالماضي، بل هو حقيقة جارية في كلّ زمان؛ إلّا أنّه بطبيعة الحال، كان علم أصحاب النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بقوله وفعله بمقتضى مصاحبتهم له أكثر من علم الذين لم يصاحبوه، مع ملاحظة أنّ هذا العلم كان محدّثاً بجانب صدور قوله وفعله، ولم يكن بالضرورة شاملاً لجوانبه الأخرى مثل معانيه ووجوهه وآثاره؛ مع الأخذ في الاعتبار أنّ رواية الحديث لم تكن متلازمة مع درايته، وكان كلّ أعرابيّ يأتي مدينة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قادراً عليها. لذلك، يمكن استقراء أنّ معرفة المتأخرين بلطائف القرآن ودقائق الحديث ودلائل العقيدة وظرائف الفقه وطرائف الأخلاق، هي أكثر بوضوح من معرفة المتقدمين بها، والدراسات والبحوث التي تجري عليها الآن لم تكن ممكنة من قبل، ونتيجتها آلاف من الكتب المبسطة التي تمّ إنشاؤها الآن في مختلف أبواب الشرع، مع أنّها لم تكن موجودة من قبل، وهذا دليل واضح على التطور العلمي للمسلمين، لدرجة ليس إنكاره سوى المكابرة في شيء محسوس.

نعم، قد انتقل العلم إلى الخلف بواسطة السلف، وعلم الخلف يستند أساساً إلى علم السلف، ولكن هذا أيضاً لا يستلزم أن يكون السلف أعلم من الخلف؛ لأنه ليس من الممكن فقط أن يصبح المتعلم أعلم من المعلم، بل هو من الشائع والمجرب؛ كما روي: «رُبَّ حَامِلٍ فِيهِ وَلَا فِقْهَ لَهُ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِيهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»؛ نظراً لأن المتعلم يمكنه أن يضمّ علم معلّم إلى علم معلّم آخر، فيحصل على علم أكثر من علم كلّ واحد منهما، ولذلك ليس من الممتنع أن يصبح الخلف أعلم من السلف؛ كما قال الله تعالى: «تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ»^٣. أمّا رواية أهل الحديث الدّالة على أفضليّة المسلمين الأوّلين على المسلمين الآخرين بمضمون «خَيْرُ النَّاسِ قُرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»، فلا تثبت ضرورة اتباع المسلمين الآخرين للمسلمين الأوّلين؛ لأنها بصرف النظر عن تعدّد الأخذ بإطلاقها مع الالتفات إلى وجود أئمة التّفاف في قرن النّبي صليّ الله عليه وآله وسلّم ووجود أئمة الظلم في القرنين من بعده، هي من ناحية خبر واحد، وبالتالي لا تفيد اليقين، ومن ناحية أخرى تتعارض مع رواية أهل الحديث الدّالة على أنّه ليس من المعلوم أفضليّة المسلمين الأوّلين على المسلمين الآخرين بمضمون «مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ الْمَطَرِ لَا يُدْرَى أَوَّلُهَا خَيْرٌ أَوْ آخِرُهَا»^٤، وبالتالي تتساقط^٥.

١. قد جمع ابن حكيم المديني (ت ٣٣٣هـ) طرق هذا الحديث في جزء له فيه قول النّبي صليّ الله عليه وآله وسلّم: «نَصَرَ اللَّهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتي فَأَدَّاهَا»، ويوجد أيضاً في: حديث علي بن حجر عن إسماعيل بن جعفر، ص ٤١٣؛ الخراج لأبي يوسف، ص ٢٠؛ مسند أبي داود الطيالسي، ج ١، ص ٥٠٥؛ مسند الشافعي، ص ٢٤٠؛ مغازي الواقدي، ج ٣، ص ١١٠٣؛ مسند أحمد، ج ٢٧، ص ٣٠١ و ٣١٨، ج ٣٥٥، ص ٤٦٧؛ مسند الدارمي، ج ١، ص ٣٠١ و ٣٠٢؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٨٤ و ٨٥ و ٨٦، ج ٢، ص ١٠١٥؛ سنن أبي داود، ج ٣، ص ٣٢٢؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٤؛ مسند البزار، ج ٨، ص ٣٤٠؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٥، ص ٣٦٣؛ مسند أبي يعلى، ج ١٣، ص ٤٠٨؛ صحيح ابن حبان، ج ١، ص ٥٥١؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج ١، ص ١٦٢، ١٦٣ و ١٦٤؛ والعديد من المصادر الأخرى.

٢. كما روي أنّ رجلاً جاء إلى النّبي صليّ الله عليه وآله وسلّم، فقال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ النَّاسِ أَغْلَمُ؟» فقال: «مَنْ يَجْمَعُ عِلْمَ النَّاسِ إِلَى عِلْمِهِ» (مسند الدارمي، ج ١، ص ٣٣٢؛ مسند أبي يعلى، ج ٤، ص ١٣٢؛ صحيح ابن حبان، ج ٤، ص ٦٧).

٣. يوسف / ٧٦

٤. مصنف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٤٠٤؛ مسند أحمد، ج ٦، ص ٧٦، ج ٧، ص ١٩٩؛ صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٧١، ج ٥، ص ٢، ج ٨، ص ٩١؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٨٤؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٥٠٠ و ٥٤٨، ج ٥، ص ٦٩٥؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٥، ص ٤٤٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٢٠٩.

٥. مسند أبي داود الطيالسي، ج ٢، ص ٣٨، ج ٣، ص ٥١١؛ مسند أحمد، ج ١٩، ص ٣٣٤ و ٤٤٥، ج ٣١، ص ١٧٤؛ مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي، ص ٤٤؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ١٥٢؛ مسند البزار، ج ٤، ص ٢٤٤؛ مسند أبي يعلى، ج ٦، ص ١٩٠ و ٣٨٠؛ معجم ابن الأعرابي، ج ٢، ص ٥٧٢؛ صحيح ابن حبان، ج ٥، ص ٥٣؛ المحدث الفاضل للرامهرمزي، ص ٣٤٦؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج ٤، ص ٧٨ و ٢٣١؛ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٢، ص ٢٣١؛ أحاديث الشاموخي عن شيوخه، ص ٣٠؛ مسند الشهاب لابن سلامة، ج ٢، ص ٢٧٦ و ٢٧٧؛ الزهد الكبير للبيهقي، ص ١٧٣.

٦. لمعرفة انتباه أهل الحديث إلى التعارض بين هاتين الروايتين، انظر: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، ص ١٨٠؛ قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبى، ج ١، ص ١٢٦؛ التمهيد لابن عبد البر، ج ٢٠، ص ٢٥٠-٢٥٤؛ فتح الباري لابن حجر، ج ٧، ص ٦.

مع ذلك، فإنَّ الحقَّ هو أنَّ العلم الأكثر بالشَّرع عند المسلمين الأوَّلين، حتَّى لو كان ثابتاً، ليس قابلاً لأن يتَّبعه الخلف إلا إذا كان هناك قطع بانتقاله الصَّحيح والكامل إليهم، مع أنَّنا إذا أنصفنا لم نجد القطع بذلك، ولكن حسن الظنَّ به فقط، وهو لا يكفي لمثل هذا العمل الخطير؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾؛^١ لأنَّه بالتَّظر إلى وجود الاختلافات الفكرية والسياسية العميقة والواسعة بين المسلمين الأوَّلين واستيلاء الحُكَّام الجابرة عليهم بعد النَّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلَّم، كانت هناك دوافع كثيرة لكتمانهم العلم الصَّحيح والكامل، بل ربَّما كان إظهاره من قبلهم في كثير من الأحيان مستلزماً للعسر والخرج والتخلِّي عن المال والنفس والعرض؛ بصرف التَّظر عن حقيقة أنَّ بعضهم على الأقلَّ، خاصَّة في الجيلين الثاني والثالث، كانوا يتَّبعون أهواءهم ومطامع الدُّنيا، وبالتالي يكتُمون علمهم متعديين؛ كما وردت عنهم روايات متناقضة كثيرة هم المتَّهمون الرِّئيسيون فيما يتعلَّق ببعضها. لذلك، حتَّى لو كان من المسلَّم به أنَّ الأجيال الإسلامية الأولى كانوا أعلم بالشَّرع، فليس من المسلَّم به أنَّهم أظهروا العلم الصَّحيح والكامل للخلف، وهذا يكفي لاحتراز الخلف من اتِّباعهم.

نعم، قد يكون كتمان العلم وتخليطه بالكذب والمبالغة أكثر شيوعاً بين الخلف ممَّا كان عليه بين السَّلف؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾؛^٢ ولكن من الواضح أنَّ هذا أيضاً لا يكفي لاتباع الخلف السَّلف؛ لأنَّ أصحَّية قول شخص وفعله مقارنة بآخر، ليست دليلاً لاتباع قوله وفعله إلا إذا كان صحيحاً في نفسه بغضَّ التَّظر عن قول الآخر وفعله؛ بالتَّظر إلى أنَّه يمكن اعتبار قول وفعل خاطئ أكثر صحَّة من قول وفعل خاطئ آخر، ولكن لا يمكن اتِّباعه، لأنَّه غير صحيح في حدِّ ذاته؛ كمثل كذاب يقول كذباً أصغر أو أقلَّ مقارنة بكذاب آخر، لكن ليس على الكذاب الآخر أن يتَّبعه لهذا السَّبب؛ لأنَّ الواجب هو اتِّباع الصَّادقين؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾^٣، كما أنَّه لا يوجد أحد من النَّاس إلا وهو أحسن قولاً أو فعلاً من آخر منهم، مع أنَّه ليس من الواجب بالتأكيد أن يتَّبَع كلَّ منهم الآخر لهذا السَّبب.

١. يونس / ٣٦

٢. مريم / ٥٩

٣. التَّوبة / ١١٩

نعم، لا شك أن المسلمين الأولين الذين رأوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأطاعوه كانت لهم فضيلة؛ كما قال الله تعالى فيهم: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ وَالْآخِرُونَ أُولَئِكَ الْمُؤَخَّرُونَ﴾. بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم، لكن الإنصاف أن إثبات الفضيلة لهم، لا يستلزم نفي الفضيلة عن الخلف، بل لا يثبت أفضليتهم على الخلف؛ لأنه من الممكن أن يكون المسلمون اللاحقون الذين أطاعوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يروه أفضل منهم؛ بالنظر إلى أن طاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم دون رؤيته أكثر صعوبة. مع ذلك كله، فإن أفضلية المسلمين الأولين على المسلمين اللاحقين، حتى لو كانت ثابتة، إنما تعني أن أجرحهم في الآخرة أكبر، وهذا وحده لا يثبت ضرورة اتباع المسلمين اللاحقين لهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿انْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَآ آخِرَةَ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾^١.

[عدم إمكان اتباع السلف]

من هذا يتضح أن اتباع الأجيال الثلاثة الأولى من المسلمين، ليس له أساس في الإسلام ولا يمكن تبريره بأي تفسير، وهذا بغض النظر عن عدم إمكانه في الواقع؛ لأن الأجيال الثلاثة الأولى من المسلمين، كانوا أفراداً وجماعات مختلفة ذات أقوال وأفعال متعارضة، بحيث أنهم كانوا يخطئون بعضهم أقوال وأفعال بعض ويتقاتلون عليها. من الواضح أنه في هذه الحالة لا يمكن اتباعهم؛ لأن اتباع أقوال وأفعال بعضهم يعني عدم اتباع أقوال وأفعال بعضهم الآخر، وهذا عمل متناقض لا معنى له؛

١. التوبة/ ١٠٠

٢. كما روي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «وَدِدْتُ أَنِّي لَقِيتُ إِخْوَانِي»، فقال أصحابه: «أَلَسْنَا إِخْوَانَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟»، قال: «أَنْتُمْ أَصْحَابِي، وَلَكِنْ إِخْوَانِي الَّذِينَ آمَنُوا بِي وَلَمْ يَرُونِي»، ثم قال: «أَيُّ الْخَلْقِ أَعْجَبُ إِيْمَانًا؟» قالوا: «الْمَلَائِكَةُ»، قال: «وَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُوا وَهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ؟»، قالوا: «فَالنَّبِيُّونَ»، قال: «النَّبِيُّونَ يُوحَى إِلَيْهِمْ، فَكَيْفَ لَا يُؤْمِنُونَ؟»، قالوا: «فَالصَّحَابَةُ»، قال: «الصَّحَابَةُ يَكُونُونَ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ، فَكَيْفَ لَا يُؤْمِنُونَ؟» ولكن أعجب الناس إيماناً قومٌ يجيئون من بعدكم، فيجدون كتاباً من الوحي، فيؤمنون به، ويتبعونه، فهم أعجب الخلق إيماناً، وفي رواية أخرى: «وَأُولَئِكَ أَكْثَرُ الْخَلْقِ مَنْزِلَةً، وَأَعْظَمُ الْخَلْقِ إِيْمَانًا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (انظر: سيرة ابن إسحاق، ص ٢٨٢؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٣٨؛ مسند البزار، ج ١، ص ٤١٣)، وفي رواية أخرى عن بعض أصحابه: «تَعَدَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ أَحَدٌ خَيْرٌ مِنَّا؟ أَسْلَمْنَا مَعَكَ، وَجَاهَدْنَا مَعَكَ، فَقَالَ: نَعَمْ، قَوْمٌ يَكُونُونَ مِنْ بَعْدِكُمْ، يُؤْمِنُونَ بِي وَلَمْ يَرُونِي» (مسند أحمد، ج ٢٨، ص ١٨٤؛ مسند الدارمي، ج ٣، ص ١٨٠٣).

٣. الإسراء/ ٢١

العودة إلى الإسلام

بغض النظر عن أنّ هذا الإتيان الانتقائي لهم، لا يجوز بغير مرجح عقليّ وشرعيّ، ويؤدّي إلى الخلاف بين الخلف، وإذا كان بمرجح عقليّ وشرعيّ فلا يعتبر أتباعهم، بل هو في الواقع اتباع العقل والشرع. لذلك، يبدو أنّ السلفيّين في الآونة الأخيرة قد أدركوا خطأ نهجهم، وأخذوا في الابتعاد عنه وإعادة بناء مبادئ السلفيّة؛ لأنّهم لم يعودوا يشددون كما في السابق على ضرورة اتباع الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، ولكنهم يشددون على ضرورة الرجوع إلى القرآن والسنة، بغض النظر عن أقوال وأفعال الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، إلّا أنّ الحقيقة أنّهم لن يقدروا على ذلك؛ لأنّ اتباع الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، ولو بشكل انتقائيّ، لم يعد عملاً اختياريّاً لهم، بل هو عمل يصدر منهم طوعاً أو كرهاً؛ لأنّ معظم ما يعتبرونه معيار معرفتهم بالإسلام تحت عنوان السنة، هو روايات ظنيّة بلغت من طريق الصحابة والتابعين وأتباع التابعين والذين من بعدهم، وتأثرت بانقساماتهم السياسيّة والمذهبيّة وأحداث القرون الأولى، وبالتالي ليس لها الأصالة والنقاوة اللازمتين. لذلك، يبدو أنّه قد فات الأوان للرجوع إلى القرآن والسنة، وليس للسلفيّين في الهيكل الحاليّ خيار سوى اتباع السلف، إلّا أن يفكّوا الهيكل الحاليّ الذي يقوم على الظنّيات، ويضعوا مكانه هيكلًا آخر يقوم على اليقينيّات، وهذا هو طريق العودة إلى الإسلام؛ لأنّ الإسلام قائم على اليقين، وكلّ شيء لا يؤدّي إلى اليقين فلا مكان له في الإسلام، وهذا كقاعدة عامّة لا يمكن تخصيصها.

[الثاني؛ تقليد العلماء]

نوع آخر من أنواع التقليد الشائعة، هو اتباع قول العلماء وفعلهم؛ لأنّ أكثر المسلمين ينزلون قول العلماء وفعلهم منزلة الشرع ولا يفرّقون بينهما، مع أنّ الشرع ليس ما يقوله ويفعله العلماء، بل هو ما يقوله ويفعله الله سبحانه وتعالى، ولا تلازم بينهما وليس تطابقهما أمرًا حتميًّا؛ كما أنّ عدم تطابق الكثير من أقوال العلماء وأفعالهم مع الشرع أمر معلوم، لدرجة أنّ الله تعالى قال فيهم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَاْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾^١. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ اختلافات بعضهم مع بعض في أقوالهم وأفعالهم عميقة وكثيرة، في حين أنّ الحقّ هو قول وفعل واحد بالتأكيد، وليست له قابليّة التعدّد والتكثّر. لذلك، فإنّ أتباعهم، من ناحية، متناقض لا معنى له، ومن ناحية أخرى، يؤدّي إلى الإختلاف بين المسلمين؛ كما أنّه قد أدّى إلى ذلك؛

لأنَّ الاختلاف بين المسلمين في عقائدهم وأعمالهم، يعود أكثر من أي شيء آخر إلى اتباعهم لعلماء مختلفين؛ بالنظر إلى أنَّهم في عقائدهم يتبعون علماء مثل الأشعري (ت ٣٢٤هـ) وابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، وفي أعمالهم يتبعون علماء مثل أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ) ومالك (ت ١٧٩هـ) والشافعي (ت ٢٠٤هـ) وابن حنبل (ت ٢٤١هـ)، في حين أنَّ اتباع هؤلاء العلماء يعتمد على ظنِّ اتباعهم بتطابق أقوالهم وأفعالهم مع الشرع، وهو بالتأكيد ليس كافيًا لاتباعهم؛ لأنَّ العلم بتطابق شيء مع الشرع أمر ضروري للإعتقاد أو العمل به، والظن لا يصلح لأن يكون أساسًا لاعتقاد المسلم أو عمله؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾^١.

بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ المسلمين لا يرجعون إلى هؤلاء الذين يقلدونهم للعلم بأقوالهم وأفعالهم؛ لأنَّهم غالبًا ما يقلدون الذين ماتوا وانقطع السبيل إليهم، ومعرفة آثارهم أيضًا تتطلب معرفة بعض المقدمات مثل اللغة العربية والمصطلحات الفقهية والكلامية، وهم يفقدونها، ولذلك يرجعون إلى رجال غيرهم يخبرون عن أقوالهم وأفعالهم، في حين أنَّ خبر هؤلاء، كأبي خبر واحد آخر، غير معلوم الصحة، ويحتمل تأثره بمجملهم أو أهوائهم، وهذا يعني تحصيل ظنٍّ بطريقة ظنيّة، وهو ظلمات بعضها فوق بعض. من الواضح أنَّ الديانة التي تعتمد على الظنَّ إلى هذه الدرجة هي متزعزعة وغير معتبرة جدًّا، ولا يمكن أن تكون حقيقة الإسلام، وتُعتبر من موانع المعرفة من حيث أنَّ أهلها إذا وجدوا الحقَّ مخالفًا لفتوى علمائهم اعتبروه باطلاً، مع أنَّ مخالفته لفتوى علمائهم لا تعني بطلانه، بل تعني بطلان فتوى علمائهم؛ لأنَّه من المؤكد أنَّ الحقَّ لا يُعرف بالرجال، بل الرجال يُعرفون بالحقَّ وإن كانوا أهل الشرف والمجد، والحقُّ أحقُّ منهم بالتشريف والتمجيد.

علاوة على ذلك، فإنَّ العديد من العلماء المسلمين في العصر الحاضر لا يبدون عادلين؛ لأنَّ فريقًا منهم يعينون الحكام الظالمين ويسعون في الأرض فسادًا وتفريقًا بين المسلمين، وفريقًا منهم يطلبون الرئاسة ويعتبرون أنفسهم أولياء أمور المسلمين ومالكي دينهم ودنياهم،

١. التَّجْم / ٢٨

٢. كما روي أنَّ الحارث بن حوط الليثي قام إلى علي بن أبي طالب، وهو على المنبر، فقال: «أتراني أَظُنُّ أَنَّ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ كَانَا عَلَى ضَلَالَةٍ؟» قال: «يَا حَارِثُ، إِنَّكَ أَمْرٌ مَلْبُوسٌ عَلَيْكَ، إِنَّ دِينَ اللَّهِ لَا يُعْرَفُ بِالرَّجَالِ، بَلْ بِآيَةِ الْحَقِّ، فَأَعْرِفِ الْحَقَّ تَعْرِفْ أَهْلَهُ» (البيان والتبيين للجاحظ، ج ٣، ص ١٤٤؛ الأمالي للمفيد، ص ٥، وفي رواية أخرى أنه قال: «إِنَّ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ لَا يُعْرَفَانِ بِالنَّاسِ، وَلَكِنْ أَعْرِفِ الْحَقَّ تَعْرِفْ أَهْلَهُ، وَأَعْرِفِ الْبَاطِلَ تَعْرِفْ مَنْ أَنَا» (تاريخ البيهقي، ج ٢، ص ٢١٠).

وفريقًا منهم يَحْتَبِثُونَ في الجبال والأودية ويقطعون السَّيْلَ ويرتكبون الإنتحار، في حين أنَّ كلاً منهم يَجْرُ خلفه حفنة من السَّفْهَاءِ ويجعلهم ضحايا مطامعه. كما كان كثير منهم في القرون الأولى يبايعون الحُكَّامَ الظَّالِمِينَ، ويضلُّون المسلمين برواياتهم الكاذبة وفتاواهم الباطلة، ويحَرِّضونهم على إعانة الظلم والآثام الكبيرة، حتَّى مَهَّدُوا بهذه الطريقة لانحراف المسلمين عن جادة الإسلام وامتلاء الأرض من الظلم، وأصبحوا قدوة للعلماء المتأخِّرين الذين يسير كثير منهم على منوالهم، بغضِّ النظر عن أنَّ أكثرهم ليسوا علماء في الحقيقة؛ لأنَّه من ناحية، العالم في الإسلام هو من يخشى الله؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾، وبالتالي فإنَّ عباده الذين لا يخشونه لا يُعتبرون علماء، ومن ناحية أخرى، أكثرهم يقلِّدون العلماء السَّابِقِينَ ويفتون في إطار مذاهبهم، والمقلِّد لا يعتبر عالمًا، وهذا ما ليس فيه خلاف.

[عدم إمكان تقليد العلماء استنادًا إلى تقليدهم]

مع ذلك كلِّه، فإنَّ الكثير من المسلمين، خاصَّة في بلاد مثل إيران والعراق ولبنان، يعتقدون أنَّه من الواجب على كلِّ مسلم أن يختار مرجعًا منهم للتقليد، ويحسبون أنَّ العمل من دون ذلك باطل وغير مقبول، في حين أنَّ حجة أكثرهم على هذا الاعتقاد هي فتوى علمائهم به، وهذا يعني تقليدهم استنادًا إلى التقليد، وهو دور باطل لا معنى له؛ لأنَّ التقليد مخالف للأصل الطبيعي، وبالتالي ليس غنيًّا عن الدليل، ودليله لا يمكن أن يكون قائمًا على نفسه، ولذلك لا بدَّ من الإجتهد في التقليد، في حين أنَّهم مقلِّدون في تقليدهم؛ لأنَّهم لا يعرفون لذلك دليلًا من الشَّرع أو العقل، إلَّا وهما عرض لبعضهم، وهو أنَّ تقليد العلماء يتمُّ من باب رجوع العقلاء إلى الخبير، في حين أنَّه وهم بعيد عن الواقع؛ لأنَّ الخبير عند العقلاء يختلف باختلاف الموضوع الذي يرجعون فيه إليه، والخبير في الدِّين عندهم هو الذي يفيد الرِّجوع إليه اليقين، كرسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، وليس الذي يفيد الرِّجوع إليه مجرَّد الظنِّ، كالمجتهد؛ بالنظر إلى أنَّ اليقين في الأمور الدِّينية، بخلاف الأمور العرفية والدنيوية، له موضوعية وضرورة، في حين أنَّ الرِّجوع إلى غير الله وغير الذي ينطق عنه، لا يفيد اليقين طبعًا، وبالتالي ليس عقلائيًّا.

١. فاطر / ٢٨

٢. الشاهد على ذلك أنَّ مراجع تقليدهم يكتبون في صدر كتبهم المسماة بـ«الرسالة العملية» فتوى صورتها: «العمل بما في هذه الرسالة العملية مجزية إن شاء الله»!

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ بناء العقلاء في الأمور التي ترجع إلى الله مستند على أمره، وإن كان في الأمور التي ترجع إلى أنفسهم غير مستند على أمره، ولذلك فإنّ بناءهم في الأمور الراجعة إلى أنفسهم كالبناء والطبّ، ليس أساس بنائهم في الأمور الراجعة إلى الله كالدّيانة، ومن الواضح أنّ أمر الله في الأمور الراجعة إليه اليقين، وهو لا يتحصّل من تقليد المجتهدين. الحاصل أنّ رجوع العقلاء إلى البناء والطبيب، لا يستلزم رجوعهم إلى المجتهد في الدّين، وقياس أحدهما على الآخر قياس مع الفارق.

[عدم إمكان اجتهاد العلماء استناداً إلى تقليدهم]

بالإضافة إلى ذلك، فإنّهم يلومون مسلماً توقّف عن تقليد علمائهم وراجع مصادر الإسلام الأكثر أصالة على أنّه ياذن أيّ مجتهد ترك التقليد وأقبل على الإجتهد في الإسلام؛ لأنّهم يزعمون أنّ المجتهد إنّما يجوز له الإجتهد إذا أفتى مجتهد آخر بجواز اجتهاده، في حين أنّ هذا أيضاً تسلسل باطل وسفسطة واضحة؛ لأنّ تقليد هذا الشخص يتوقّف على تقليد من أفتى بجواز تقليده، في حين أنّ تقليد ذلك الشخص أيضاً يتوقّف على تقليد من أفتى بجواز تقليده وهكذا، وهو لا يدخل تحت الحصر وليس عملياً.

[عدم إمكان ولاية الفقيه المطلقة]

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ فريقاً منهم في بلاد كيران، يغلون في علمائهم، ويعتقدون أنّهم منصوبون من عند الله وذوو ولاية كولاية الرّسول، ويطيعونهم كطاعة الله والرّسول؛ على مثال اليهود الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾؛ علماً بأنّهم لم يصلّوا لعلمائهم ولم يصوموا، ولكنّهم أطاعوهم من دون الله، وكان هذا شركاً خفياً عليهم. في حين أنّ العلماء المسلمين، مهما كانوا صالحين، ليسوا معصومين من الخطأ في قولهم وفعلهم، وهذا ما هم معترفون به، ولذلك ليس من الممكن أن يكونوا منصوبين من عند الله وذوي ولاية كولاية الرّسول؛ لأنّ الله والرّسول معصومان من الخطأ في قولهما وفعلهما، ومن الواضح أنّ طاعة المعصوم قد تتعارض مع طاعة غير المعصوم؛ بالنظر إلى أنّ مخالفة قول غير المعصوم وفعله لقول المعصوم وفعله محتملة، بل محتومة في الجملة، ولذلك فإنّ الأمر باتّباع قول المعصوم وفعله يستلزم التّهي عن اتّباع قول غير المعصوم وفعله، وليس من الممكن أمر الله بهما جميعاً،

وبالتالي فإن نسبة هذا الأمر إليه، ولو بالإستناد إلى روايات آحاد وظنيّة^١، تُعتبر افتراءً عليه، وهو إثم كبير جدًّا؛ كما قال سبحانه: ﴿انْظُرْ كَيْفَ يَقْتُرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُبِينًا﴾^٢.

من الإنصاف القول أنّ الطاعة المطلقة لمن قد يأمر عن قصد أو غير قصد بما يخالف أمر الله والرسول غير معقولة ولا يمكن أن تكون واجبة، وهذه من القضايا الواضحة والضرورية في الإسلام؛ لدرجة أنّه لا يبعد أن يكون المعتقد بوجودها سفيهاً ومحجوراً مثل الصغار؛ لا سيّما بالنظر إلى أنّ الطاعة المطلقة لغير المعصوم وتفويض سلطات المعصوم إليه، عادة ما تكون منشأ فتن مختلفة ومفاسد كبيرة كالإستبداد السياسي، وهذا ما يكفي للإحتراز منها؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾^٣. من الواضح أنّ تقوى مثل هذا الشخص أيضاً، ما لم يصل إلى مستوى العصمة، لن يضمن عدم إساءته لاستخدام سلطته المطلقة من القيد والرقابة؛ لأنّه كثيراً ما رأينا وسمعنا أنّ بعض الأتقياء، لما نالوا السلطنة، أخذوا في تعدي حدود الله وارتكاب الظلم، ولذلك فإنّ تسليط مثل هذا الشخص بلا تقييد ومراقبة، يعتبر إلقاء بالأيدي إلى التهلكة، وهو ظلم للنفس وليس جائزاً؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^٤، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾^٥. بناء على هذا، فإنّ الله لم يفرض على الناس طاعة مثل هذا الشخص، ولكنّ الناس هم الذين فرضوها على أنفسهم؛ لأنّ الله لا يظلمهم شيئاً، ولكنهم يظلمون أنفسهم، وليس ذلك ظلماً فقط، بل هو مثال واضح على الحماقة، وهو بعيد عن عامّة العقلاء، فكيف عن ربّهم؟!

من هنا يعلم أنّ تقليد العلماء لا يُجزّي بأيّ وجه من الوجوه، والإجتهد واجب على جميع المسلمين؛ بالطبع إذا كان المراد بالإجتهد المعرفة اليقينية بعقائد الإسلام وأحكامه؛ لأنّه إذا كان المراد به المعرفة الظنيّة بها، ولو بالإعتماد على أخبار الأحاد ومزاعم كالإجماع، فهو لا يختلف كثيراً عن التقليد، وبالتالي لا يُجزّي؛ لأنّ علّة عدم أجزاء التقليد، هي عدم إجزاء الإعتماد على الأمور غير اليقينية في العقائد والأحكام الشرعية، وهذه العلّة مشتركة بين التقليد والإجتهد المعتمد على الأمور غير اليقينية،

١ . مثل رواية يسمونها مقبولة عمر بن حنظلة، وهي لا تدلّ على ما يدّعون، بصرف النظر عن ضعف إسنادها!

٢ . النساء / ٥٠

٣ . الأنفال / ٧٣

٤ . البقرة / ١٩٥

٥ . يونس / ٤٤

ولذلك فإنَّ الإجتهد المعتمد على الأمور غير اليقينية غير مجزٍ وإن كان خيرًا من التقليد، بل كل عمل كان ضروريًا للمعرفة اليقينية بالعقائد والأحكام الشرعية، فهو الواجب على جميع المسلمين.

[الثالث؛ تقليد الأكثرية]

نوع آخر من أنواع التقليد الشائعة، هو اتباع ما يقوله ويفعله أكثر الناس؛ لأنَّ الكثير من المسلمين يحسبون ما يقوله ويفعله أكثر الناس أصحَّ ممَّا يقوله ويفعله أقلُّهم ويتَّخذونه مثالًا يقتدون به، في حين أنَّ صحَّة الأقوال والأفعال لا تعتمد على عدد أتباعها، بل هي معتمدة على تطابقها مع العقل الذي يُعتبر معيار المعرفة.

[عدم صحَّة قول أكثر الناس وفعلهم]

بناء على هذا، من الممكن أن يكون ما يقوله ويفعله أكثر الناس غير صحيح، بل الواقع أنَّ الغالب عليه عدم الصحَّة؛ لأنَّه من المشهود أنَّ أكثر الناس لا يستخدمون العقل؛ كما قال الله تعالى: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾^١، وأكثرهم متخبِّطون في الجهل؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾^٢، وليس لهم نصيب كافٍ من العلم؛ كما قال الله تعالى: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾^٣، وأكثرهم متبعون للظن؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا﴾^٤، وأكثرهم لا يحبُّون الحقَّ؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾^٥، ولذلك لا يقدر أكثرهم على معرفة الحقِّ؛ كما قال الله تعالى: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾^٦، وأكثرهم لا يؤمنون به؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^٧، وقال: ﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^٨، ولو جهد الجاهدون لجعلهم مؤمنين؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَكْثَرَ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾^٩.

١ . العنكبوت / ٦٣

٢ . الأنعام / ١١١

٣ . النحل / ٧٥

٤ . يونس / ٣٦

٥ . المؤمنون / ٧٠

٦ . الأنبياء / ٢٤

٧ . هود / ١٧

٨ . يس / ٧

٩ . يوسف / ١٠٣

إِلَّا أَنْ يَخْلُطُوا إِيْمَانَهُمْ بِشُرْكَ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾^١، وَبِالتَّالِي فَإِنَّ أَكْثَرَهُمْ فَاسِقُونَ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ﴾^٢، وَلَيْسُوا بِشَاكِرِينَ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾^٣، وَقَالَ: ﴿وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ﴾^٤، بَلْ أَكْثَرُهُمْ كَالْأَنْعَامِ، بَلْ هُمْ أَضَلُّ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾^٥. فِي حِينَ أَنَّ أَقْلَهُمْ يَعْرِفُونَ الْحَقَّ وَيَتَّبِعُونَهُ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾^٦، وَقَالَ: ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾^٧، وَقَالَ: ﴿تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾^٨، وَقَالَ: ﴿وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾^٩، وَقَالَ: ﴿وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾^{١٠}، وَقَالَ: ﴿وَقَلِيلٌ مِنَ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾^{١١}. مِنْ هُنَا يَعْلَمُ أَنَّ اتِّبَاعَ أَكْثَرِ النَّاسِ لَا وَجْهَ لَهُ، وَيَعْتَبَرُ مَانِعَ الْمَعْرِفَةِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْحَقَّ إِذَا كَانَ مُحَالَفًا لِقَوْلِهِمْ أَوْ فَعْلِهِمْ اعْتَبَرُ بَاطِلًا؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ خَلَفُوا مِنْكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^{١٢}.

[عدم اعتبار الشهرة]

مِنْ هَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ شَهْرَةَ قَوْلٍ لَا تَعْنِي أَنَّهُ صَدَقَ، وَانْتِشَارُ فِعْلٍ لَا يَثْبُتُ أَنَّهُ صَوَابٌ؛ كَمَا أَنَّ عَدَمَ شَهْرَةِ قَوْلٍ وَعَدَمَ انْتِشَارِ فِعْلٍ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ خَطَأٌ؛ بِالنَّظَرِ إِلَى أَنَّ عَدَمَ صَحَّةِ قَوْلٍ أَكْثَرُ النَّاسِ وَفَعْلُهُمْ أَمْرٌ مُمْكِنٌ، بَلْ شَائِعٌ. مَعَ ذَلِكَ، قَدْ اتَّخَذَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَا يَقُولُهُ وَيَفْعَلُهُ أَكْثَرُهُمْ نَمُودَجًا لِقَوْلِهِمْ وَفَعْلِهِمْ، وَتَأَثَّرُوا بِهِ عَنْ عِلْمٍ أَوْ عَنْ غَيْرِ عِلْمٍ، بَلْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ قَدْ أَخَذُوا عَقَائِدَهُمْ وَأَعْمَالَهُمْ مِنَ الْكَثَرَةِ فِي مَجْتَمَعَاتِهِمْ، وَلَا حِجَّةَ لَهُمْ عَلَيْهَا سِوَى تَقْلِيدِهِمْ؛ بِحَيْثُ أَنَّ كُلَّ مَنْ وَلَدَ مِنْهُمْ بَيْنَ الْحَنْفِيَّةِ أَصَحَّ حَنْفِيًّا، وَكُلَّ مَنْ وَلَدَ مِنْهُمْ بَيْنَ الْمَالِكِيَّةِ أَصَحَّ مَالِكِيًّا،

١. يوسف / ١٠٦

٢. التوبة / ٨

٣. النمل / ٧٣

٤. الأعراف / ١٧

٥. الفرقان / ٤٤

٦. البقرة / ٨٨

٧. النساء / ١٥٥

٨. البقرة / ٢٤٦

٩. هود / ٤٠

١٠. الواقعة / ١٤

١١. سبأ / ١٣

١٢. الأنعام / ١١٦

وكل من ولد منهم بين الشافعية أصبح شافعيًا، وكل من ولد منهم بين الحنبلية أصبح حنبليًا، وكل من ولد منهم بين الشيعة أصبح شيعيًا، وهكذا اتبع كل منهم مذهبًا سائدًا في محيطه، في حين أنه من الصعب ترك أتباعه، ولو كان من أجل اتباع شيء أحسن منه، بسبب تعلق البال به، والإعتياد عليه، والخوف من الانتماء إلى الأقلية المؤدي إلى الضغوط السياسية والاجتماعية. كذلك تؤثر الأقوال والأفعال السائدة في المجتمع على أفرادهم كعامل قسري وغير محسوس، وتشكل أقوالهم وأفعالهم، بحيث يحسبون أنها لأنفسهم، في حين أنها ليست لأنفسهم في الحقيقة، ولكنها للمجتمع، وقد كان لهم أقل دور في إنشائها.

[عدم اعتبار الإجماع]

من هذا يتضح أنّ الجماعة بمعنى الأكثرية الساحقة من المسلمين، لا يمكن أن تكون معيارًا للحق، ولا وجه للتقيّد بها، وليس أهلها أهل الحق بالضرورة، ولذلك قيل أنّ الجماعة أهل الحق وإن قلوا؛ كما أنّ الإجماع، إذا كان معناه الشهرة وعدم معرفة المخالف، لا أصل له في الإسلام، وليس مثبتًا للحق؛ لأنّ عدم معرفة المخالف لا يعني عدم المخالف، والشهرة لا تدلّ على الحَقّانيّة. نعم، اتفاق المسلمين القطعيّ في الرأي، اعتبارًا لاستحالة اجتماعهم على الباطل، هو كاشف عن الحَقّانيّة، ولكن من الواضح أنّ الإستقراء التامّ لذلك غير ممكن والإستقراء التاقص لذلك غير مفيد لليقين. بناء على هذا، فإنّ تبرير اعتباره استنادًا إلى أنّه يتضمّن قول النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أو قول خلفائه الراشدين، بناء على القول بحجّية قولهم، لا طائل تحته؛

١. روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال: «جَمَاعَةُ أُمَّتِي أَهْلُ الْحَقِّ، وَإِنْ قَلُّوا» (المحاسن للبرقي، ج ١، ص ٢٢٠؛ الأمالي لابن بابويه، ص ٤١٣)، وقال: «جَمَاعَةُ أُمَّتِي مَنْ كَانَ عَلَى الْحَقِّ، وَإِنْ كَانُوا عَشْرَةً» (المحاسن للبرقي، ج ١، ص ٢٢٠؛ معاني الأخبار لابن بابويه، ص ١٥٤)، وقال: «الْمُؤْمِنُ وَخَذَهُ جَمَاعَةٌ» (دعائم الإسلام لابن حَيّون، ج ١، ص ١٥٤؛ تهذيب الأحكام للطوسي، ج ٣، ص ٢٦٥)، وقال: «الْقَلِيلُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ كَثِيرٌ» (كتاب جعفر بن محمد الحضرمي، ص ٦٢؛ المحاسن للبرقي، ج ١، ص ٢٢٠)، وروي عن عليّ أنّه قال: «الْجَمَاعَةُ أَهْلُ الْحَقِّ وَإِنْ كَانُوا قَلِيلًا، وَالْفِرْقَةُ أَهْلُ الْبَاطِلِ وَإِنْ كَانُوا كَثِيرًا» (معاني الأخبار لابن بابويه، ص ١٥٥)، وروي عن عبد الله بن مسعود أنّه قال: «الْجَمَاعَةُ أَهْلُ الْحَقِّ، وَإِنْ كُنْتَ وَحْدَكَ» (الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي، ج ٢، ص ٤٠٤)، وفي رواية أخرى: «إِنَّ جُمْهُورَ الْجَمَاعَةِ هِيَ الَّتِي تُفَارِقُ الْجَمَاعَةَ، إِنَّمَا الْجَمَاعَةُ مَا وَافَقَ طَاعَةَ اللَّهِ، وَإِنْ كُنْتَ وَحْدَكَ» (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، ج ١، ص ١٢٢؛ المدخل إلى علم السنن للبيهقي، ج ١، ص ٤١٩).

العودة إلى الإسلام

لأن القطع بذلك متفرّع من القطع بأصل وجوده، مع أن أصل وجوده مبني على الإستقراء التاقص وهو ظني، وبالتالي ليس له اعتبار في الإسلام؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾^١.

[عدم اعتبار الجمهورية]

كما أن الجمهورية بمعنى الحكومة وفقاً لرأي أكثرية الناس غير معقولة؛ لأن الحكومة من الأفعال العقلانية، وبالتالي تقوم على العقل، ولا غرض منها سوى جلب المصالح ودرء المفسدات العامة، في حين أن رأي أكثرية الناس ليس عقلاً بل لا قائماً على العقل بالضرورة، ولا يعتبر معياراً لمعرفة المصالح والمفسدات، ولذلك فالحكومة على وفقه تؤدي إلى فوات الغرض غالباً؛ خاصة في المجتمعات التي عقل أكثرية الناس فيها أقل نمواً وموانع المعرفة فيها شائعة؛ لأن الحكومة فيها وفقاً لرأي أكثرية الناس تؤدي إلى جلب المفسدات ودرء المصالح العامة كنتيجة محتومة، في حين أن الحكومة وفقاً لرأي أكثرية الناس في المجتمعات التي قد نمت عقول أكثرية الناس فيها بدرجة كافية وهم أقل ابتلاءً بموانع المعرفة، تؤدي إلى تحقق الغرض أكثر من فواته، ولذلك ليس من البعيد جواز الحكومة الإستشارية في مثل هذه المجتمعات؛ كما اعتبر الله الشورى طريقة الصالحين وقال: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ وَجِزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ»^٢.

١. يونس / ٣٦. هذا ما اعترف به كثير من أهل العلم؛ كما روى عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: «سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ فِيمَا يَدْعَى فِيهِ الْإِجْمَاعُ: هَذَا الْكَذِبُ، مَنْ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ فَهُوَ كَاذِبٌ، لَعَلَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا وَلَمْ يَتْلَعُوا»، وفي رواية أخرى قال: «مَنْ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ فَقَدْ كَذَبَ، وَمَا يُدْرِيهِ لَعَلَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا»، ونقل عنه ابن الحارث أنه قال: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِيَ الْإِجْمَاعَ، لَعَلَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا»، ونقل عنه المروزي أنه قال: «كَيْفَ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَقُولَ: أَجْمَعُوا؟! إِذَا سَمِعْتَهُمْ يَقُولُونَ: أَجْمَعُوا فَأَتَهُمْهُمْ، لَوْ قَالَ: إِنِّي لَا أَعْلَمُ لَهُمْ مُخَالَفًا جَازًا»، ونقل أبو طالب عنه أنه قال: «هَذَا كَذِبٌ مَا أَعْلَمُهُ أَنَّ النَّاسَ مُجْمَعُونَ؟! وَلَكِنْ يَقُولُ: لَا أَعْلَمُ فِيهِ اخْتِلَافًا، فَهُوَ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِهِ إِجْمَاعَ النَّاسِ» (انظر: العدة في أصول الفقه لأبي يعلى، ج ٤، ص ١٠٥٩ و ١٠٦٠)، وكذلك قال الشافعي: «مَا لَا يُعْلَمُ فِيهِ خِلَافٌ فَلَيْسَ إِجْمَاعًا» (الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، ج ٤، ص ١٨٨).

٢. الشورى / ٣٦-٤٠.

ولكن الإنصاف أنّ إدارة شؤون المجتمع على أساس المشورة لا تعني الحكومة وفقاً لرأي أكثرية الناس بالضرورة؛ لأنها قد تكون بمعنى الحكومة وفقاً للرأي الأكثر معقولية الذي ينكشف بتبادل آراء الناس في المشورة، وهذا ما يقتضيه كون العقل معيار المعرفة؛ بالنظر إلى أنّ أساس جميع أفعال العقلاء هو العقل، وحكومتهم وفقاً لرأي أكثرية الناس، إذا كان رأي أكثرية الناس قائماً على العقل، تُعتبر الحكومة على أساس العقل، لا على أساس رأي أكثرية الناس، وإذا لم يكن رأيهم قائماً على العقل، فالحكومة وفقاً له ليست من أفعال العقلاء.

من هنا يعلم أنّ الجمهوريّة بمعنى الحكومة وفقاً لرأي أكثرية الناس بغض النظر عما إذا كان رأيهم معقولاً أم لا، ليس لها مكان في الإسلام وليست مقبولة بأي وجه من الوجوه، مع أنّ مشاوراة الناس في الحكومة من أجل اكتشاف الرأي الأكثر معقولية من بين الآراء الموجودة، لا بأس بها وهي مفيدة، وهذا بغض النظر عن أساس الحكومة في الإسلام، الذي لا يتوافق مع أساس الجمهوريّة بالمعنى المذكور.

الحاصل أنّ تقليد أكثرية الناس لا أصل له في العقل، وتبعاً لذلك في الإسلام، والواجب على المسلمين هو اتباع الحق وإن كان مخالفاً لقول أكثرهم وفعلهم.

[الرابع؛ تقليد الظالمين]

نوع آخر من أنواع التقليد الشائعة، هو اتباع قول الظالمين وفعلهم؛ لأنّ الكثير من المسلمين يتبعون حكّامهم الظالمين، في حين أنّ حكّامهم الظالمين، من ناحية، لا يحلّ لهم الحكومة نظراً إلى أساس الشرعيّة في الإسلام، ومن ناحية أخرى، لا يحكمون وفقاً للعقل والشرع بمقتضى كونهم ظالمين، ولذلك لا يجب اتباعهم عقلاً وشرعاً، بل هو حرام دون أدنى شك؛ لأنّ الذين ليس لهم حقّ الحكومة فليس لهم حقّ في أن يتبعوا، واتباعهم بما أنّهم يخالفون العقل والشرع مخالف لاتباع العقل والشرع، وهذه من القضايا الواضحة والضرورية؛ كما قال الله تعالى بصراحة: ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصِرُونَ﴾، وقال: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَصْلَحُوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾،

وقال: «وَلَا تُطِيع مَنْ أَعْقَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرْطًا»^١، وقال: «وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ»^٢، وقال: «وَلَا تَتَّبِعَنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ»^٣، وقال: «وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ أَحَدًا أَوْ كُفُورًا»^٤، بل اعتبر طاعتهم عذرًا أقبح من ذنب يقدمه أصحاب النار وسببًا لحسرتهم وندامتهم في الآخرة فقال: «وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا ۖ رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنُّهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا»^٥.

[عدم وجوب طاعة الحكّام الظالمين]

مع ذلك، من الغريب أنّ كثيرًا من المسلمين منذ القرن الإسلامي الأول، بعد تسلّط الأمويين وتحت تأثير دعاياتهم، اعتبروا طاعة حكامهم الظالمين واجبة وعقيدة لأهل السنّة والجماعة، وأصرّوا بالإعتماد على فهم خاطئ لبعض أخبار الأحاد المعارضة لصريح القرآن على أنّ نزع السّلطة منهم غير جائز، وإن كانت مخالفتهم للعقل والشرع واضحة، مع أنّ هذا يستلزم وجوب مخالفة العقل والشرع، وهو محال؛ بالنظر إلى أنّ حاكميّة الظالمين غير ممكنة بدون طاعتهم، في حين أنّهم، بمقتضى كونهم ظالمين، يحكمون بما يضادّ العقل والشرع، وبالتالي يكون وجوب طاعتهم ضدّ وجوب طاعة العقل والشرع، ولا يمكن اجتماعهما. بل من الواضح أنّ طاعة الحاكم الظالم هي ضدّ طاعة الحاكم العادل، أعني الله سبحانه، بمقتضى تضادّ الظلم والعدل، ولذلك فإنّ إثبات حاكميّة الظالم يستلزم نفي حاكميّة العادل، أعني الله سبحانه، وبالتالي فإنّ نسبة تشريعه إلى الله سبحانه هي نسبة تشريع القبيح إليه، وتلك افتراء عليه؛ كما قال: «وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۖ قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ۖ اتَّقُوا اللَّهَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ»^٦، وهذه حال أهل الحديث الذين يقولون أنّ طاعة الحاكم الظالم -مع أنّها فاحشة- عقيدة سلفهم والله أمرهم بها، مع أنّ الله تعالى كذب مثل هذا القول بصراحة واعتبره افتراء عليه، لدرجة أنّ الاعتقاد به بعد هذا التصريح قد يكون قلب الإسلام والخروج منه.

١ . الكهف / ٢٨

٢ . الأعراف / ١٤٢

٣ . يونس / ٨٩

٤ . الإنسان / ٢٤

٥ . الأحزاب / ٦٧-٦٨

٦ . الأعراف / ٢٨

بالإضافة إلى ذلك، من المسلّم به أنّ غرض الله تعالى من التشريع هو تحقيق العدل بين الناس؛ كما قال: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾^١، في حين أنّ حاكميّة الظالمين تمنع تحقيق العدل بين الناس بلا شك، ولذلك فإنّ تشريع طاعتهم وإبقاء حاكميّتهم ينقض غرض الله تعالى من التشريع، وهذا يعتبر تناقضًا في تشريعه، وهو محال؛ كما قال سبحانه: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^٢.

علاوة على ذلك، من الواضح أنّ حاكميّة الظالمين، حتّى لو لم تستلزم مخالفة أتباعهم للعقل والشرع، تستلزم على الأقلّ مخالفة أنفسهم للعقل والشرع، ولذلك فإنّ إبقاء حاكميّتهم، وإن كان بغير طاعتهم فيما يخالفون فيه العقل والشرع، يعني إبقاء مخالفتهم للعقل والشرع، وهو إعانة عليها، وبالتالي يُعتبر مخالفة للعقل والشرع؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^٣. لذلك، من الإنصاف القول أنّ حرمة طاعة الحُكّام الظالمين وإبقاء حكومتهم، هي من بديهيّات الإسلام التي يكفي تصوّرها لتصديقها، لدرجة أنّ الاعتقاد بوجوبهما يساوي الاعتقاد بوجوب الحرام؛ كما كان أكثر المسلمين علمًا وصلاحًا ونصيحة في عصرهم، يعرفون هذا الحكم ولا يرون وجوب طاعة الحُكّام الظالمين وإبقاء حاكميّتهم، مثل الحسين بن عليّ بن أبي طالب الذي كان سيّد شباب أهل الجتّة حسب الخبر المتواتر عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم، ومع ذلك بذل مهجته ومهجة أهل بيته في الخروج على الحاكم الظالم، ليقبّدي به المسلمون في ذلك، ولو أنّ أكثر المسلمين، الذين كانوا أتباعًا للأمويين، لم يقتدوا به في ذلك أبدًا.

١. الحديد/ ٢٥

٢. النساء/ ٨٢

٣. المائدة/ ٢

٤. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٦، ص٣٦٢، ٣٦٣ و٤٠٥؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج٦، ص٣٧٨؛ مسند أحمد، ج١٧، ص٣١، ج١٨، ص١٣٨، ١٦١ و٣٠١، ج٣٨، ص٣٥٤؛ سنن ابن ماجه، ج١، ص٤٤؛ سنن الترمذي، ج٥، ص٦٥٦ و٦٦٠؛ السنن الكبرى للنسائي، ج٧، ص٣١٨، ٣٦٨، ٣٩١، ٤٥٥، ٤٥٩ و٤٦٠؛ فضائل الصحابة للنسائي، ص٢٠، ٥٨ و٧٦؛ مسند أبي يعلى، ج٢، ص٣٩٥؛ معجم ابن الأعرابي، ج١، ص٢١٨؛ صحيح ابن حبان، ج٤، ص٢٠٩ و٢١٠؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج١، ص١١٧، ج٢، ص٣٤٧، ج٤، ص٣٢٥، ج٥، ص٢٤٣، ج٦، ص٣٢٧؛ المعجم الكبير للطبراني، ج٣، ص٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩ و٤٠؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج٣، ص١٨٢ و٤٢٩؛ ولمعرفة تواتره، انظر: نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني، ص١٩٦.

[عواقب طاعة الحكّام الظالمين]

على أيّ حال، من المشهود أنّ الاعتقاد بوجود طاعة الحكّام الظالمين وإبقائهم، كان من أكثر الإعتقادات الشائعة بين المسلمين شؤماً، وقد أدّى إلى وهن الإسلام وسقوط الحضارة الإسلامية وتفشّي موانع المعرفة بين المسلمين؛ لأنّ الحكّام الظالمين، على مرّ القرون المتتالية، باستغلال هذا الإعتقاد الواهي الذي تمّ ترويجه من قبل حفنة من السّفهاء التابعين لهم، بدّلوا عقائد الإسلام وأحكامه واحداً تلو الآخر لصالحهم، وأضافوا الصّفة الرّسمية على قراءة له كانت ملائمة لرغباتهم، وفي هذه الأثناء، لم يزل أهل الحديث في خدمتهم كمرتزقة عميلة؛ لأنّهم من خلال التصديق والترويج للرّوايات الموضوعة التي تحرّض في تناقض صارخ مع القرآن على وجوب طاعة الحكّام الظالمين وإبقائهم، في الواقع مهّدوا الطريق لتعزيز حكومتهم وفشل حركات المسلمين الإصلاحية، ومنعوا المستضعفين المظلومين من القيام لتحقيق حقوقهم. لا جرم، نتيجة لجهود هؤلاء الخونة، طمع أكثر الظالمين جرأة في حكومة المسلمين، ووجدوا فرصتها أيضاً، لدرجة أنّ رجلاً مثل يزيد بن معاوية (ت ٦٤هـ)، مع أنّه كان سفيهاً متجاهراً بالفسق، تسلّط على المسلمين، فحرّق بيت الله وقتل أهل بيت النّبّي، ورجلاً مثل الحجاج بن يوسف (ت ٩٥هـ)، مع أنّه كان سفاكاً جباراً، تسلّط على المسلمين، ف ضرب أعناق الصّالحين بغير ذنب، ورجلاً مثل الوليد بن يزيد بن عبد الملك (ت ١٢٦هـ)، مع أنّه كان فذاً في الخبائث والفجور ومتهماً حتّى بترك الصّلاة، تسلّط على المسلمين، فأظهر الزّندقة، وآخرين مثلهم، مع عدم وجود خلاف في أنّهم ظالمون، أصبح كلّ واحد منهم حاكماً على المسلمين وراثته عن الآخر، وحوّلوا خلافة النّبّي صلى الله عليه وآله وسلّم إلى ملوكيّة كسرى وقيصر، بينما كان أهل الحديث في كلّ هذه الفترة يعتبرون طاعتهم واجبة وينهون عن الخروج عليهم، ليحولوا بزعمهم دون الفتنة، مع أنّهم لم يسقطوا إلّا فيها؛ كمن قال الله تعالى فيه: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي وَلَا تَفْتِنِّي ۚ أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا ۗ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾. في المقابل، فإنّ الحكّام الظالمين، تقديرًا لجهودهم التاريخية التي ضمنت بقاء حكومتهم حتّى الآن، قاموا دائماً بتأييدهم وتقليدهم مناصب حكوميّة مهمّة وتزويدهم بالتسهيلات اللازمة لترويج أفكارهم المنحرفة والمناقضة للإسلام، كي يضلّوا المسلمين برواياتهم الكاذبة ويحوّلهم إلى عبيد في خدمتهم!

[جواز الخروج على الحكّام الظالمين]

الآن أيضًا، قام بعض بقاياهم الذين يعتبرون أنفسهم أهل السّنّة والجماعة بتسليط الحكّام الظالمين على البلاد الإسلاميّة، ويحسبون طاعتهم وحمايتهم من واجباتهم الإسلاميّة، حتّى أصبح كلّ من البلاد الإسلاميّة يحكم فيه جبار مستبدّ، فينفق أموال المسلمين وأنفسهم وأعراضهم على مطامعه، في حين أنّه لا يجترئ أحد منهم على معارضته ولا يرى لنفسه حقًّا في مواجهته؛ لدرجة أنّ أكثر الحكومات استبدادًا وفسادًا هي في البلاد الإسلاميّة، والظلم الذي يوجد بين المسلمين لا يوجد بين الكافرين! هذا في حين أنّه لو ظهر مسلم كجوهرة نادرة في رأسه خطة المعارضة لمثل هذا الحاكم والعزم على دفع ظلمه، يقوم قبل أيّ شيء آخر بتكفيره، ليصبح معارضته جائزة للمسلمين ودفع ظلمه مباحًا لهم؛ لأنّه يزعم بالنظر إلى خبر واحد وغير يقينيّ أنّ الخروج على الحاكم الظالم حرام ويُعتبر مفارقة لجماعة المسلمين، إلّا أن يُرى منه كفر بواح! مع أنّ ظلمه، مهما كان شديدًا، لا يستلزم كفره، وما دام يجري على لسانه الشّهادتان، لا يُرى منه كفر بواح حسب القاعدة؛ لأنّ الكفر البواح هو إنكار الله تعالى أو رسوله أو يوم القيامة أو ضروريّات مثل الصلّاة والصّوم، وليس كفر المقرّ بهذه الأشياء بواحًا وإن أمكن استنباطه. لذلك، لا وجه للخروج على الحاكم المسلم بذريعة أنّه كافر كفرًا بواحًا، بل ما يبيح الخروج عليه هو ظلمه للمسلمين؛ كما اعتبر الله مجرّد الظلم للمسلمين كافيًا لإباحة قيامهم بالمعارضة والمكافحة فقال: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾، وهذا يعني أنّ الله يحبّ الجهر بالسوء من القول ضدّ الظالم حتّى لو لم يكن كافرًا، وقال: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾^١، وهذا يعني أنّ الله أذن بقتال الظالم ووعد النصر عليه حتّى لو لم يكن كافرًا، وقال: ﴿وَلَمَنِ اتَّصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ۖ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ۖ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، وهذا يعني أنّ الذين ينتصرون على الظالم ليسوا آثمين حتّى لو لم يكن كافرًا؛ لأنّ الله قد جعل لهم سبيلًا عليه.

١ . انظر: عبارة «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا» في: صحيح البخاري، ج ٩، ص ٤٧؛ صحيح مسلم، ج ٦، ص ١٧؛ مع أنّها لم ترد في بعض طرق الحديث ومصادره، كما يظهر ذلك من قول سفيان: «رَأَى بَعْضُ النَّاسِ: مَا لَمْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا» (مسند أحمد، ج ٣٧، ص ٣٥٣).

٢ . النّساء / ١٤٨

٣ . الحجّ / ٣٩

٤ . الشورى / ٤١-٤٢

نعم، لا يجوز نزع الحكومة من ظالم لتسليمها إلى ظالم آخر؛ لأنّ ذلك ليس معارضة الظالم ومكافحته، بل هو إبقاؤه في شكل آخر؛ كما أنّ عامّة المعارضات والمكافحات القليلة التي قام بها المسلمون حتّى الآن، كانت لتبديل ظالم بظالم آخر، ولذلك لم تؤدّ إلى زوال الظلم وتحقيق العدل.

من هنا يعلم أنّ مدّعي السّنّة والجماعة، على الرّغم من ادّعائهم الباهظ، قد قلبوا الإسلام بشكل كامل، وتواطؤوا على نقض عراه ومنع تحقّق مقاصده، وفي هذه الأثناء، ليس أمام المسلمين للعودة إلى الإسلام سبيل سوى تحريم طاعة الحكّام الظالمين وتركها، بل الخروج عليهم بالرّغم من جميع عواقبه ليستبدلوا بهم حاكماً عادلاً.

[الخامس؛ تقليد الكافرين]

نوع آخر من أنواع التقليد الشائعة، هو اتّباع قول الكافرين وفعلهم؛ لأنّ الكثير من المسلمين، بسبب ضعفهم وقوّة الكافرين في القرون الأخيرة، قد وقفوا موقف الإنفعال واتبعواهم، إمّا بأن تشبّهوا بهم عن قصد وعلم لينالوا القوّة التي نالوها، وإمّا بأن تأثّروا بدعاياتهم وإيحاءاتهم ولوثوا عقائدهم وأعمالهم بعقائدهم وأعمالهم عن غير قصد وعلم.

[منشأ قوّة الكافرين وعواقبها]

مع أنّه لا شكّ أنّ قوّة الكافرين في القرون الأخيرة، من ناحية، أصبحت ممكنة من خلال استغلال الضّعفاء ونهب بلادهم، ومن ناحية أخرى، تكوّنت على أساس المادّيّة وعزل الدّين عن الدّنيا، ولذلك بالرّغم من أنّها عزّزتهم مادّيّاً، إلّا أنّها أضعفتهم روحياً؛ لدرجة أنّ أكثرهم فقدوا سلامتهم الفرديّة والعائليّة والاجتماعيّة، وهدموا أسس الأخلاق والبنى التّحتيّة للثقافة، ولم يتركوا مجالاً للتطوّر الإنسانيّ من الناحية الفكريّة والأدبيّة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّهم بقدر ما أصبحوا متكبرين ومعجبين بأنفسهم بسبب قوّتهم الإستثنائيّة وأحاديّة البعد، فقد أصبحوا ممقوتين بشكل متزايد عند شعوب العالم المظلومة والمستضعفة، وبنّوا بذور العداوة والبغضاء في المناطق المحرومة، خاصّة إفريقيا والشرق الأوسط. من الواضح أنّ هذا الوضع، بالرّغم من أنّه على المدى القصير يخلق فوائد محدودة لبعض الأفراد، إلّا أنّه على المدى الطويل سوف يتسبّب في خسائر غير محدودة للمجتمع العالميّ، بما في ذلك هؤلاء الأفراد؛ لدرجة أنّه في تقدير عامّ، لا يمكن اعتباره مفيداً لأيّ فرد؛

كما يمكن ملاحظة أنّ قوّتهم المادّيّة لم تقلّ من مشاكلهم في الجملة، بل زادت في مختلف المجالات، وولدت لهم مخاطر جديدة وأكبر؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾^١.

[عدم وجاهة أتباع المسلمين للكافرين]

بناء على هذا، فإنّ الإفئتان بقوّتهم من الناحية المادّيّة، ليس وجيهاً ولا عقلاً؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرَزَقْنَاهُ رِيكًا خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾^٢، وقال: ﴿لَا يَغُرُّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ مَتَاعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَاؤَاهُمْ جَهَنَّمَ وَيُنْسِي السَّيِّئَاتِ﴾^٣، بل اتّباعهم على أمل اكتساب قوّتهم، له تأثير معاكس ويؤدّي إلى تراجع المسلمين بدلاً من تقدّمهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنِ تُطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرْدُوكُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾^٤؛ لأنّ اتّباعهم يسوق إلى أن يُعتبر الحقّ باطلاً إذا كان مخالفاً لمعتقداتهم والقاعدة الحاكمة في العالم الذي تحت سيطرتهم، وأن يكرهه المسلمون وينكروه بسبب إحياءاتهم ودعاياتهم السلبية، حتّى تحلّ مبادئهم وقوانينهم محلّ مبادئ الإسلام وقوانينه تدريجياً، ويتوقّف المسلمون عن السعي وراء مراماتهم ويحاولوا تحقيق مرامات هؤلاء، ويلبسوا على الكفر لباس الإسلام من أجل إرضائهم ومنع غضبهم. لذلك، فإنّ الحدّ المعتبر الوحيد في الإسلام هو الحدّ الفاصل بين المسلمين والكافرين، الفريقين اللذين يتعارضان حول الإيمان بالله كأهمّ مبدأ للحياة؛ كما قال الله فيهما: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾^٥، ومن الواضح أنّ هذا الحدّ، على عكس الحدود الأخرى، ليس وهمياً، بل هو بالنظر إلى تأثيره الجوهرى والعامّ على جميع جوانب الحياة حقيقى، ولذلك يجب أن يكون مميزاً ومعترفاً به دائماً، وأن لا يفقد لونه بما يلقى عليه من ظلّ أمور اعتباريّة وغير واقعيّة؛ لدرجة أنّه لا شيء في الإسلام، بعد ضرورة مولاة الله، أوضح من ضرورة معاداة الكافرين؛ كما قال الله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾^٦.

١. الأنفال / ٥٩

٢. طه / ١٣١

٣. آل عمران / ١٩٦-١٩٧

٤. آل عمران / ١٤٩

٥. الحجّ / ١٩

٦. الممتحنة / ٤

العودة إلى الإسلام

ولذلك من الواضح أنّ اتباع الكافرين لا مكان له في الإسلام، ولا يجوز في أيّ سياق وتحت أيّ ذريعة؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَلَا تُطِيعُوا الْكَافِرِينَ﴾^١، وقال: ﴿فَلَا تُطِيعُوا الْمُكْذِبِينَ﴾^٢.

[ضرورة اتباع الكافرين للمسلمين]

بل الواقع أنّ الكافرين هم الذين يجب أن يتبعوا المسلمين؛ كما قال الله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^٣؛ لأنّه من المشهود أنّ أكثر الكافرين، خاصّة في البلاد الغربيّة، بسبب بقائهم بعيدين عن مراكز الحضارة، هم من الناحية الثقافيّة في حالة قريبة من الوحشيّة، ولم ينموا من الناحية الإنسانيّة بما فيه الكفاية، ولذلك فإنّهم محتاجون إلى التعلّم والتأدّب على المسلمين. كما أنّهم من قبل، على هامش الحروب الصليبيّة التسعة، بعد أن ندموا على محاولتهم الحمقاء لحرق مكتبات المسلمين، تلقّوا منهم علومهم التجريبيّة والرياضيّة، وحملوها إلى بلادهم المظلمة والخربة، وجعلوها أساساً لتنمية أوروبا الصناعيّة، لكنّهم لم يكونوا أذكىء بما يكفي لأن يتلقّوا من المسلمين علومهم الإنسانيّة أيضاً، ولهذا السبب لم تتقدّم ثقافتهم بما يتناسب مع اقتصادهم، وبقيت على نفس المستوى المنخفض والإبتدائي؛ لدرجة أنّ الثقافة التي تحكم عالم الكفر اليوم، خاصّة في أوروبا وأمريكا الشماليّة، هي خير مثال على بربريّة جديدة تكوّنت على أساس الغرائز الحيوانيّة الجامحة وفي الصّراع مع القواعد الفطريّة والإنسانيّة، ويمكن مقارنتها مع الثقافة البريّة لبعض القبائل البدائيّة. الركيزة الأساسيّة لهذه الثقافة، إن أمكن تسميتها بالثقافة، هي التلذّذيّة والإباحيّة التي تكوّنت من اندماج الأرستقراطيّة الروميّة والإنسانيّة اليونانيّة، وهي في تناقض صارخ مع الرّوحانيّة الشرقيّة والعقلانيّة الإسلاميّة. لذلك، من الغريب والمؤسف جدّاً أنّ بعض المسلمين، بخيبة أمل من ثقافتهم السّماويّة التي لديها كلّ الوسائل اللازمة لتطوّرهم، قد أقبلوا على اتباع حفنة من الأوباش، الذين -على سبيل المثال- يعتبرون ترك العقّة حقّاً وترك الغيرة تكليفاً، ولا فخر لهم سوى الشرب والرّقص والعري، وبينما يتجاهلون حقوق الجياع والمشرّدين، يدافعون عن حقوق المومسات والمثليّين؛ مع أنّه بحسب القاعدة ينبغي لأمثال هؤلاء المهملين أن يخضّعوا للتعليم والتربية من قبل المسلمين، حتّى يتخلّصوا من حالة الحيوانيّة ويتلقّوا آداب الحياة الإنسانيّة!

١. الفرقان / ٥٢

٢. القلم / ٨

٣. الحجر / ٢

[تاريخ اتباع المسلمين للكافرين]

بالطبع، لم يكن اتباع قول الكافرين وفعلهم منحصرًا في مجموعة من المسلمين الجاهلين الذين قد هانت عليهم أنفسهم، بل أيضًا مجموعة من المسلمين البارزين وأهل العلم، خاصة في القرون الإسلامية الأولى، تحت تأثير إقبال الخليفين الثاني والثالث وبعض الحكام الأمويين على أهل الكتاب، أقبلوا على الأخذ من كتب اليهود واتباع أساطيرهم وتعاليمهم، وتحت تأثير دعايات بعض أهل الحديث، زعموا أن هذا العمل مشروع ونافع لمعرفة عقائد الإسلام وأحكامه، وبهذه الطريقة أفسحوا المجال لتأثيرهم وتأثير المسلمين القريبين منهم على عقائد المسلمين وأعمالهم، ولوثوا السياسة والثقافة الإسلامية بالسياسة والثقافة اليهودية،

١. أما إقبال بعض الحكام الأمويين على أهل الكتاب فلا خفاء به، وأما إقبال عمر وعثمان عليهم فهو ما تشهد عليه أخبار كثيرة تدل على أنهما كانا يرجعان إليهم ويسألانهم ويعتمدان على قولهم: كما روي أن عمر كان يجلس إلى كعب الأبحار ويطلب منه التعليم (انظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٥، ص ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٧١)، وقال له: «أُنشِدْكَ اللَّهَ يَا كَعْبُ، أَتَجِدُنِي خَلِيفَةً أَمْ مَلِكًا؟» فقال له كعب: «أَشْهَدُ أَنَّكَ خَلِيفَةٌ، وَلَسْتُ بِمَلِكٍ»، فقال له عمر: «وَكَيْفَ ذَلِكَ؟» قال: «أَجِدُكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ»، قال عمر: «تَجِدُنِي بِاسْمِي؟» قال كعب: «لَا، وَلَكِنْ بِنَعْتِكَ» (الفتن لابن حماد، ج ١، ص ١٠١ و ١٠٢)، وفي رواية أخرى: «أَنَّ عُمَرَ أَرْسَلَ إِلَى كَعْبٍ، فَقَالَ لَهُ: <يَا كَعْبُ، كَيْفَ تَجِدُ نَعْتِي؟> قَالَ: خَلِيفَةٌ قَرْنٌ مِنْ حَدِيدٍ، لَا يَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَانٍ، ثُمَّ خَلِيفَةٌ تَقْتُلُهُ أُمَّتُهُ ظَالِمِينَ لَهُ، ثُمَّ يَقَعُ الْبَلَاءُ بَعْدَ» (الاحاد والمثاني لابن أبي عاصم، ج ١، ص ١٢٦؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ١، ص ٨٤)، وفي رواية أخرى: «أَنَّ عُمَرَ أَنَّهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مَلِكَ الْعَرَبِ، فَقَالَ عُمَرُ: وَهَكَذَا تَجِدُونَهُ فِي كِتَابِكُمْ؟! أَلَسْتُمْ تَجِدُونَ النَّبِيَّ، ثُمَّ الْخَلِيفَةَ، ثُمَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ الْمُلُوكَ بَعْدَ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: بَلَى بَلَى» (الفتن لابن حماد، ج ١، ص ١٠٣؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥٢٩)، وفي رواية أخرى: «أَنَّهُ سَأَلَ أَسْفَقًا مِنَ الْأَسْفَقَةِ مَنْ بَعْدَهُ؟ فَقَالَ: رَجُلٌ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، يُؤْتَرُ أَقْرَبَاءَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: رَجِمَ اللَّهُ عُثْمَانَ، رَجِمَ اللَّهُ عُثْمَانَ» (الفتن لابن حماد، ج ١، ص ١٢٦)، وروي: «بَيْنَا أَبُو ذَرٍّ عِنْدَ بَابِ عُثْمَانَ لَمْ يُوَدَّنْ لَهُ، إِذْ مَرَّ بِهِ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ، فَقَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ، مَا يُجْلِسُكَ هَهُنَا؟ قَالَ: يَا أَبَتِي هَؤُلَاءِ أَنْ يَأْذُنُوا لِي، فَدَخَلَ الرَّجُلُ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَا لَأَبِي ذَرٍّ عَلَى الْبَابِ لَا يُوَدَّنْ لَهُ؟ قَالَ: فَأَمَرَ أَنْ يُوَدَّنَ لَهُ، فَجَاءَ حَتَّى جَلَسَ نَاحِيَةَ الْقَوْمِ، وَمِمِزَاتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ يُقَسِّمُ، فَقَالَ عُثْمَانُ لِكَعْبِ الْأَخْبَارِ - وَهُوَ يَسْتَفْتِيهِ -: يَا أَبَا إِسْحَاقَ، أَرَأَيْتَ الْمَالَ إِذَا أَدَّى زَكَاتَهُ، هَلْ يَخْشَى عَلَى صَاحِبِهِ مِنْهُ تَبَعٌ؟ قَالَ: لَا، فَقَامَ أَبُو ذَرٍّ وَمَعَهُ عَصَا لَهُ، حَتَّى صَرَبَ بِهَا بَيْنَ أُذُنَيْ كَعْبٍ، ثُمَّ قَالَ: <يَا ابْنَ الْيَهُودِيَّةِ، أَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ حَقٌّ فِي مَالِهِ إِلَّا الزَّكَاةُ؟! وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر / ٩]>، فَقَالَ عُثْمَانُ لِلْقُرَشِيِّ: إِنَّمَا نَكَرُهُ أَنْ نَأْذِنَ لِأَبِي ذَرٍّ مِنْ أَجْلِ مَا تَرَى» (الأموال لابن زنجويه، ج ٢، ص ٧٨٨)، وروي: «قَالَ عُثْمَانُ يَوْمًا: أَيْجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْمَالِ، فَإِذَا أَيْسَرَ قَضَى؟ فَقَالَ كَعْبٌ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: <يَا ابْنَ الْيَهُودِيَّةِ، أَنْتَعَلَمْنَا دِينَنَا؟!> -وفي روايةٍ أُخْرَى أَنَّهُ قَالَ: مَتَى كَانَتْ الْفُتْيَا إِلَيْكَ يَا ابْنَ الْيَهُودِيَّةِ؟!- فَقَالَ عُثْمَانُ: مَا أَكْثَرَ أَذَاكَ لِي وَأَوْلَعَكَ بِأَصْحَابِي، الْخَفَى بِمَكْتَبِكَ» (أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٥، ص ٥٤٢؛ الأوائل للعسكري، ص ١٩٢)، فنفاه إلى الشام، ثم إلى الربرة! فكان كعب الأبحار في زمانه مقرَّبًا يُسْتَل وَيَفْتَى، وأبو ذَرٍّ مطرودًا لا يُودَّن له!

مع أنّ الرجوع إلى أهل الكتاب لمعرفة الإسلام واتباعهم في العقائد والأعمال الإسلامية، هو عمل غير عقلائي وذو خطر، ويتنافى مع ضروريات الإسلام دون أدنى شك؛ كما قال الله تعالى بصراحة: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا قَرِيبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ»^١، وقال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ»^٢، وقال: «وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ»^٣؛ لا سيما بالنظر إلى أنّ اليهود والنصارى، على الرغم من أنهم كانوا مشتركين مع المسلمين في بعض مبادئهم، فقد فقدوا عملياً التزامهم بمبادئهم منذ قرون واستبدلوا عقائد وأعمال الملحددين بعقائد وأعمال أنبيائهم. بل من المشهود أنّ اليهودية الجديدة، تحت تأثير بعض الأحداث التاريخية ونظام السلطة في القرن الأخير، قد فقدت طبيعتها الدينية إلى حد كبير، وأصبحت شبه سياسية في طبيعتها؛ كما أنّه لا يوجد أي فرق ملموس بين التصرانية الجديدة وديانات المشركين، سواء في مجال العقائد أو في مجال الأعمال، ولم يبق فيها شيء من عقائد الديانات الإلهية وأعمالها.

[الطريقة المناسبة لمواجهة الكافرين]

مع ذلك، يجب أن يكون معروفًا أنّ اتباع المسلمين للكافرين، غالبًا ما كان عن غير قصد وعلم وفي شكل تأثر قسريّ بدعاياتهم وإجاعاتهم؛ لأنّه في النظام العالمي الجديد الذي أصبح مثل شبكة مترابطة ومتداخلة، كلّ مجموعة لديها المزيد من القوة والثروة، تفرض ثقافتها على المجموعات الأخرى بشكل طبيعيّ، وتدفعها إلى اتباعها طوعًا أو كرهًا، وبما أنّ الكافرين الغربيين قد تمتّعوا بأكبر قدر من القوة والثروة في القرنين الأخيرين، فقد تحوّلت ثقافتهم إلى الثقافة السائدة في العالم، وبالتالي ألقت بظلالها على ثقافة المسلمين. من الواضح أنّ هذه السيطرة لم تكن بسبب تفوّق ثقافة الكافرين على ثقافة المسلمين، بل بسبب تفوّقهم السياسيّ والاقتصاديّ، وسوف تزول بزواله.

١. آل عمران / ١٠٠

٢. المائدة / ٥١

٣. البقرة / ١٢٠

لذلك، فإن التفوق السياسي والاقتصادي للمسلمين، كهدف يمكن تحقيقه، لصيانة ثقافتهم الإسلامية ومن ثم فرضها على العالم، هو ضرورة ملحة لا يمكن الإستغناء عنها؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾، ولكن الواقع أن اكتساب هذا التفوق في الوقت الحاضر قد واجه العديد من الصعوبات، بحيث يكاد يتصور أنه محال؛ لأن معظم بنيته التحتية لم يتم إنشاؤها بين المسلمين، وإنشاؤها يتطلب الإرادة والجهد والوفاء والوقت الكافي، في حين أن المسلمين، بسبب الإنهزامية والكسل والإختلافات السياسية والمذهبية وعدم وجود زعيم واحد وصالح، يفقدون الإرادة والجهد والوفاء اللازم ولا يملكون الوقت الكافي لذلك، ومن ثم قد يكون من الضروري إيجاد حل أكثر عملية وقصير المدى، بجانب السعي إلى حل مثالي وطويل الأمد، لمقاومة هجمة الكافرين الثقافية، وذلك الحل هو الدعوة؛ لأن الدعوة هي أكثر ما يمكن القيام به فاعلية وأقله كلفة لتقليل قوتهم السياسية والاقتصادية ونفوذهم بين المسلمين. على الرغم من أن هذا ما هم أيضاً يفعلونه ضد المسلمين باستخدام أدوات فعالة، إلا أنه يجب أن يكون مفهوماً أن محتوى الدعوة كان دائماً أكثر فعالية من أدواتها واستطاع تدارك ضعفها بقوته؛ كما أن الأنبياء انتصروا على أقوياء زمانهم بالاستفادة من هذه الميزة، وإلا ما كان من الممكن لهم الانتصار عليهم بالاعتماد على القوة والثروة؛ كما ذكر الله تعالى -على سبيل المثال- فرعون مقابل موسى عليه السلام وقال: ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ أم أنا خير من هذا الذي هو مهين ولا يكاد يبين ﴿فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسُورَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ﴾؟، في حين أن موسى عليه السلام انتصر عليه بالرغم من جميع هذه الأوصاف! كما أن سيطرة المسلمين على إمبراطوريات الغرب والشرق في العقود الإسلامية المبكرة، لم تكن بسبب أدواتهم الدعائية أو العسكرية المتقدمة، ولكن بسبب جاذبية رسالتهم التي نجحت في إسقاط روعة إمبراطوريات العالم من أعين الناس والتمهيد لتقدمهم السياسي والعسكري على الرغم من إمكانياتهم المحدودة.

الحاصل أن معرفة الحق ممكنة لمن كف عن التقليد بجميع أنواعه، بما في ذلك تقليد السلف والعلماء والظالمين والكافرين وأكثر الناس، واتخذ العقل معياراً معرفته، ولم يكن قانعاً بالظن الحاصل من قول الآخرين وفعلهم فيما يتعلق بعقائده وأعماله.

٣. الأهواء النفسانية

مانع آخر للمعرفة هو «الأهواء النفسانية»؛ لأنّ نفس الآدمي، بمقتضى غرائزها، لها استحياسات واستقباحات لا توافق الواقع بالضرورة، وتؤثر على معرفتها به؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾. هذه الاستحياسات والاستقباحات التي تنبع من عواطف الآدمي ولا توافق عقله، تخلق في ذهنه تفاعلات وتشاؤمات تمنع عقله من الواقعية؛ لأنّ عقله في سياق حبّه وبغضه، لا يقدر على معرفة الحسن والقبيح، ويدفع إلى اعتبار محبوبه حسنًا ومبغوضه قبيحًا؛ كما قالوا: «حُبُّ الشَّيْءِ يُعْيِي وَيُصِمُّ»؛ بمعنى أنّ حبّ الشيء قبل معرفته، يؤثر على معرفته ويؤدّي إلى أن لا يُعرف قبحه؛ كما أنّ بغض الشيء قبل معرفته، يؤثر على معرفته ويؤدّي إلى أن لا يُعرف حسنه. لذلك، فإنّ حبّ الشيء أو بغضه ليس معقولًا قبل أن يُعرف، وإنّما يكون معقولًا بعد معرفته؛ لأنّ حبّ الشيء هو باعتبار أنّه حسن، وبغض الشيء هو باعتبار أنّه قبيح، والحسن والقبح حقيقتان وراء نفس الآدمي، ولا تتبعان مشاعره الداخليّة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ مشاعره الداخليّة ليست فقط لا تتلازم مع الواقع، بل تتعدّد بتعداد الآدميين، وهذا لا يخلق شيئًا سوى التضادّ الذي يؤدّي إلى الفساد؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾^١. لذلك، يجب أن تكون رغبات الآدمي خاضعة لمعرفته، ولا تكون معرفته خاضعة لرغباته؛ لأنّه إذا كانت معرفته خاضعة لرغباته، فعسى أن لا يرغب حقًا فيعتبره باطلاً؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾، وقال: ﴿لَقَدْ جِئْنَاكُمْ بِالْحَقِّ وَلَكِنْ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾^٢، بل ربما تشتدّ كراهية الآدمي للحقّ إلى درجة يفضّل فيها الموت على قبوله؛ كالذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^٣.

١. البقرة / ٢١٦.

٢. قال أبو عبيد (ت ٢٢٤هـ) في «الأمثال» (ص ٢٢٤): «هَذَا الْمَثَلُ يُرْوَى عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ»، وقد روي في بعض المصادر مرفوعًا، إلّا أنّ الوقف أشبه عندهم (انظر: الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي، ص ١٠٦).

٣. المؤمنون / ٧١.

٤. البقرة / ٨٧.

٥. الزخرف / ٧٨.

٦. الأنفال / ٣٢.

[ضرورة ترك التصورات المسبقة]

بالإضافة إلى ذلك، فإن رضا الآدمي وسخطه يخلقان في ذهنه توقعات من الحق تصعب عليه معرفته؛ لأن هذه التوقعات الذهنية التي تسمى «التصورات المسبقة»، تجعل الآدمي يتصور الحق قبل معرفته على صورة يرضاها، ويعتبره باطلاً إذا وجده على غير تلك الصورة. من الأمثلة على هذه التصورات المسبقة تصور المشركين المسبق، إذ توقعوا أن يكون النبي لا يأكل الطعام ولا يمشي في الأسواق ويكون معه ملك، فلما ظهر لهم النبي على خلاف توقعهم كذبوه؛ كما قال الله تعالى: «وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا»^١، أو توقعوا أن يكلمهم الله نفسه أو تأتيهم آية موافقة لأهوائهم، فإذا لم يتحقق توقعهم هذا كفروا؛ كما قال الله تعالى: «وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ»^٢، أو توقعوا أن يؤتى كل امرئ منهم ما أوتي النبي، فإذا لم يؤتوه كفروا بالنبي؛ كما قال الله تعالى: «بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُنشَرَةً»^٣، وقال: «قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ»^٤، مع أن توقعاتهم هذه لم تكن قائمة على العقل، وإنما نشأت من استحساناتهم. مثال آخر على هذه التصورات المسبقة تصور اليهود المسبق، إذ توقعوا أن يكون النبي الخاتم من ذرية إسحاق، فلما وجدوه من ذرية إسماعيل أنكروه؛ كما قال الله تعالى فيهم: «وَكَاؤُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يَسْتَفْتِحُوا عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ»^٥، أو توقعوا أن يأتيهم كل نبي بقربان تأكله النار، فإذا لم يأت به النبي كذبوه؛ كما قال الله تعالى: «الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلاَّ نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّى يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ»^٦، مع أن توقعاتهم هذه لم تكن قائمة على العقل، وإنما نشأت من أمانيتهم؛ كما قال الله تعالى: «تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ»^٧.

١. الفرقان / ٧

٢. البقرة / ١١٨

٣. المذثر / ٥٢

٤. الأنعام / ١٢٤

٥. البقرة / ٨٩

٦. آل عمران / ١٨٣

٧. البقرة / ١١١

هكذا، فإنّ التّصوّرات المسبّقة الناشئة من الأهواء التّفنّسيّة تحدّد لمعرفة الحقّ شروطًا ليست معرفة الحقّ مشروطة بها في الواقع. بالإضافة إلى أنّها من خلال إثارة الأحكام المسبّقة، تضيع فرصة معرفة الحقّ، ولا تمنح العقل مجالًا لاستقصائه؛ كمثل قاضٍ يرفض ادّعاء المدّعي قبل أن يستمع إلى أدلّته، لأنّه لا يحبّ أن يكون هو صادقًا، أو وفقًا لافتراضاته المسبّقة لا يمكن أن يكون هو صادقًا، أو يقبل ادّعاءه قبل أن يستمع إلى أدلّته، لأنّه يحبّ أن يكون هو صادقًا، أو وفقًا لافتراضاته المسبّقة لا يمكن أن يكون هو صادقًا. كما أنّ الكثير من المسلمين يحبّون رجالًا، ولذلك يعتقدون أنّ كلّ ما يقولونه أو يفعلونه صحيح، ولا يحبّون رجالًا، ولذلك يعتقدون أنّ كلّ ما يقولونه أو يفعلونه غير صحيح، مع أنّ الله تعالى قال: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۖ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾^١. من الواضح أنّ هذا الحكم المسبّق هو من أكبر موانع معرفة الحقّ وأهم أسباب إنكاره؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ ۚ كَذٰلِكَ يَطْبَعُ اللّٰهُ عَلَىٰ قُلُوْبِ الْكَافِرِينَ﴾^٢.

[ضرورة التسليم أمام رضا الله وسخطه]

لا شكّ أنّ كون الإنسان مسلمًا يقتضي أن يكون تاركًا لرضاه وسخطه ومستسلمًا أمام رضا الله وسخطه؛ كما قال تعالى: ﴿فَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَلَهُ أَسْلِمُوا﴾^٣، وقال: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾^٤؛ لأنّ المعقول من الرضا والسخط يدور مع حسن الأشياء وقبحها، وحسن الأشياء وقبحها تابعان لله كما اتّضح، ومن يقدّم رضاه وسخطه على رضا الله وسخطه فليس بمؤمن؛ كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^٥، وقال: ﴿ذٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَاحْبَطُوا أَعْمَالَهُمْ﴾^٦، وقال: ﴿ذٰلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا أَصْحَبَ اللَّهُ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَاحْبَطُوا أَعْمَالَهُمْ﴾^٧.

١. المائدة / ٨

٢. الأعراف / ١٠١

٣. الحجّ / ٣٤

٤. التّكوير / ٢٩

٥. النّساء / ٦٥

٦. محمّد / ٩

٧. محمّد / ٢٨

[عواقب اتباع الأهواء التفسائية]

بناء على هذا، فإن ترك الأحكام والتصورات والإفتراضات المسبقة الناشئة من الأوهام والعواطف والأذواق يُعتبر شرطاً أساسياً للمعرفة وأمرًا ضروريًا لتحقيقها، في حين أن أذهان المسلمين الآن، بعد مئات السنين من اتباع الظنون والتأثر بدعايات الظالمين، مليئة بالأحكام والتصورات والإفتراضات المسبقة التي لا أصل لها في الإسلام، وقد تكونت وراجت بمرور الوقت، حتى تم قبولها بمثابة المسلّمات، وأصبح الشك فيها غير مقبول. لا ريب في أن هذه فتنة كبيرة قد جعلت المعرفة صعبًا عليهم للغاية؛ لأن أحكامهم وتصوراتهم وافتراضاتهم المسبقة، تعمل كمبادئ معرفتهم، وتؤثر على جميع استدلالاتهم واستنباطاتهم في مختلف المجالات، وتجعلها معيبة. بالإضافة إلى أنها تشكل روحهم وشخصيتهم وثقافتهم أيضًا، وتبعدها عن الإسلام؛ كما قد بعدت روحهم وشخصيتهم وثقافتهم عن العقلانية والأخلاق والواقعية الإسلامية، وامتلأت من السفاهة والقسوة والخرافات الجاهلية، وهذه مصيبة لا يمكن إنكارها. لقد ملكت الأهواء التفسائية زمامهم وحركتهم في الأرض، وبالتالي فإن الإسلام هو مجرد غطاء على نزواتهم؛ كما أن الكثير منهم يسمون الشرك بالله التوحيد، والتغلب على المسلمين الخلافة، وقتل الأطفال الجهاد، وسرقة الأموال أخذ الغنيمة، والانتحار الإستشهاد، ليخدعوا بذلك المسلمين، ويرضوا النفس الأمارة باسم ابتغاء مرضات الله؛ كما قال الله تعالى: ﴿يُحَادِّثُونَ اللَّهَ وَالدِّينَ آمَنُوا وَمَا يُحَدِّثُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾^١، وقال: ﴿وَلِيَخْلِفَنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾^٢. قيل أن الأمر آل إلى أن فواسق من بينهم، بفتوى منسوبة لبعض المفتين من آل سعود، ذهبن إلى سوريا والعراق وعرضن أنفسهن على المفسدين في الأرض، فسموا ذلك جهاد التكاح تسبيحاً لوهن الإسلام وتسخيئاً للحرب بين المسلمين، مع أن المقصود من الجهاد هو إقامة أحكام الإسلام وليس تضييعها، والذين يضيعون أوضح أحكامه في الفروج والدماء ليسوا مجاهدين، ولكنهم محاربون ومفسدون في الأرض! كما بأبعد قليلاً منهم، يُقتل المسلمون المظلومون في فلسطين، ويُشرّدون بأيدي الكافرين الجبارين، وليس هناك من يدافع عنهم، ويُسلخ المسلمون المستضعفون في إفريقيا الوسطى، ويُحرقون بأيدي الكافرين الوحشيين، وليس هناك من يحميهم؛ لأن القطاع الصغيرة من فلسطين والسهول الحارة من إفريقيا الوسطى، ليست جذابة هؤلاء المجاهدين في سبيل النفس!

١. البقرة / ٩

٢. التوبة / ١٠٧

لا شك أنّ حروب المسلمين اليوم مع بعضهم البعض في سوريا والعراق وأفغانستان وباكستان، ليست قائمة على الإسلام، بل هي قائمة على الأهواء النفسانية، وبالتالي كلّ من يُقتل فيها يستحقّ الجحيم على عكس تصوّره؛ كما لا يخفى أنّ الذين يحرّضون المسلمين على هذه الحروب هم مفسدون في الأرض، ودفع شرّهم واجب على كلّ مسلم متمكّن من ذلك.

الحاصل أنّ المعرفة لن تيسّر إلّا لمن أفرغ نفسه من الحبّ والبغض اللذين لا أساس لهما، ونحى تصوّراته وأحكامه المسبّقة، وأسّس رضاه وسخطه على رضا الله وسخطه.

٤. التزعة الدنيويّة

مانع آخر للمعرفة هو «الدنيويّة»، والمراد بها إعطاء الأوليّة لما يحتاج إليه الآدميّ بمقتضى غرائزه في الحياة الدّنيا دون الآخرة، وفقده لا يضرّ الآخرة بالضرورة؛ كالأشياء التي سمّاها الله تعالى في كتابه فقال: «زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْخَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا». من الواضح أنّ حياة الإنسان، وفقاً لما هو معلوم من العقل والشرع، لا تنحصر في الحياة الدّنيا، بل الحياة الدّنيا مقدّمة الحياة الآخرة، بل الحياة الآخرة بالنسبة إلى الحياة الدّنيا كالأصليّ بالنسبة إلى المزيّف؛ كما قال الله تعالى: «وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهُوٌّ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِئًا حَيَوَانٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ»^١، وقال: «يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ»^٢. طبعاً حبّ الأشياء الضروريّة للحياة الدّنيا أمر طبيعيّ ولا يُعتبر سيّئاً، لكنّ حبّها أكثر من الأشياء الضروريّة للحياة الآخرة ليس أمراً طبيعيّاً ويُعتبر سيّئاً؛ لأنّ العقل يفضّل الحياة الأبديّة على الحياة المؤقتة، ويقدم الثواب والعقاب الأكبر على الثواب والعقاب الأصغر. بناء على هذا، ليس السيّء حبّ الحياة الدّنيا، لكنّ السيّء إعطاؤها الأوليّة على الحياة الآخرة، وهو الدنيويّة التي تُعتبر من موانع المعرفة؛ كما قال الله تعالى: «بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأَبْقَى»، وقال: «كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ وَتَذَرُونَ الْآخِرَةَ»^٣.

١. آل عمران / ١٤

٢. العنكبوت / ٦٤

٣. غافر / ٣٩

٤. الأعلى / ١٦-١٧

٥. القيامة / ٢٠-٢١

وقال: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ مُجِبُونَ الْعَاجِلَةَ وَيَذَرُونَ وَرَاءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا﴾، وقال: «أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ»؟

[منشأ النزعة الدنيوية]

من الواضح أنَّ أصل هذه الدنيوية هو عدم الإيمان بالآخرة؛ لأنَّ الإنسان لا يستطيع أن يضحّي بما يوقنه لما لا يوقنه. لذلك، ترى أكثر الدنيوية في الذين ينكرون الآخرة، ويعتقدون أنَّ الإنسان يصبح معدومًا بالموت. بناء على هذا، يمكن القول أنَّ التقدّم المادّي للكافرين بعد الثورة الأوروبية، كان نتيجة لإعراضهم عن الروحانية ونسيانهم للحياة الآخرة أكثر من كونه نتيجة لعلمهم وجهدهم الأكبر؛ لأنهم بعد أن ضجروا من مناهضة الكنيسة للعقل طوال ألف عام، عزموا على الانفصال عن الدين، وصمّموا وبنوا نظامًا خاليًا من الإيمان بالغيب لا يزال يستمرّ في حياته بثبات وبشكل متزايد. إنَّ دور هذا النظام المادّي الجديد، الذي قد ألقى بظلاله على العالم بأسره، في نشر الدنيوية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، واضح وبارز للغاية؛ لأنَّ هذا النظام الإلحادي، على مدى القرنين الأخيرين، باستخدام أدوات دعائية جديدة وخلق دورة غير طبيعية من العرض والطلب، حوّل الدنيوية إلى الثقافة الرسميّة والعامة في العالم؛ لدرجة أنّه حتّى البلاد الإسلاميّة لم تسلم من نفوذها، وأكثر المسلمين فقدوا اهتمامهم بالآخرة تحت سيطرتها؛ لأنّه من المشهود أنَّ الأولويّة الفردية والاجتماعية لأكثر المسلمين اليوم، هي توفير سبل العيش والرّفاهية المادّية، في حين أنَّ الأولويّة الفردية والاجتماعية في الإسلام هي توفير الآخرة والمثل الإسلاميّة، التي بالطبع عند توفيرها، سيتمّ توفير سبل العيش والرّفاهية المادّية أيضًا بشكل مناسب وعادل.

[عواقب النزعة الدنيوية]

إنّها حقيقة هامّة أنَّ نتيجة الدنيوية، خلافًا للتصوّر السائد، ليست تحسّن الوضع في الدنيا؛ لأنَّ الدنيوية هي الإعراض عن الآخرة، والإعراض عن الآخرة هو إعراض عن العدالة والقيم الأخلاقية، وهذا ليس فقط لا يؤدي إلى تحسّن الوضع في الدنيا، بل في معادلة عكسيّة، يؤدي إلى زيادة الفجوة الطبقيّة، وبالتالي إلى الحرب؛ في حين أنَّ الحرب وحدها تستطيع أن تدمّر جميع الإنجازات الدنيوية.

لذلك، من المشهود أنّ الدنيويّة الجديدة قد فشلت في حلّ مشاكل الدّنيا؛ لأنّه على الرّغم من أنّها قد جعلت الحياة الدّنيا سهلة بالنسبة لأقلّيّة من النّاس، فقد حولتها إلى نكبة لا تطاق بالنسبة لأكثرّيّتهم؛ كما أنّه، وفقاً للإحصاءات الرّسميّة، قد انحصر نصف ثروة الدّنيا تحت قبضة واحد في المائة من سكّانها، وفي كلّ دقيقة يموت فيها عشرة أطفال من الجوع، وهذا ما أخبر الله تعالى عنه إذ قال: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾^١.

لا شكّ أنّ الدّنيويّة لها نتائج كارثيّة، ولكنّ نتيجتها الأهمّ هي تقلّص قدرة الدّنيويّين على معرفة الحقّ؛ لأنّها، من ناحية، تجعلهم ينعّبون على الشؤون الدّنيويّة، وبالتالي ينشغلون عن طلب العلم، ومن ناحية أخرى، تجعلهم يخافون أن يفقدوا ما يملكونه في الحياة الدّنيا إذا عرفوا الحقّ واتّبعوه، وهذان يمنعانهم من معرفة الحقّ واتّباعه؛ لأنّ الدّنيويّين، عندما يتعارض شيء لازم للحياة الدّنيا مع شيء لازم للحياة الآخرة بمقتضى التعارض بين الدّنيا والآخرة، يقدّمون تحصيله على تحصيل الآخر، وهذا يؤثّر على معرفتهم بالحقّ؛ كما قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾^٢. بعبارة أخرى، إنّ إعطاء الأولويّة للحياة الدّنيا، عندما تتطلّب معرفة الحقّ خسارة شيء في الحياة الدّنيا، يمنع الإنسان من معرفة الحقّ ويدفعه إلى إنكاره؛ لأنّ الحقّ، بمقتضى كماله ونقص الإنسان، غالباً ما يظهر مخالفاً لرغبات الإنسان، بحيث يعرض قبوله ممتلكاته الدّنيويّة للخطر، وهذا عامل مثبّط عن قبوله؛ كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تُرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ رِيسَالَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾^٣، وعلى سبيل المثال أخبر عن بعض منكري نبيّه فقال: ﴿وَقَالُوا إِنْ تَتَّبِعِ الْهُدَى مَعَكَ نَتَّخِظُكَ مِنَ الرُّسُلِ ۖ وَتَرْحَمُنَا بِذِهِ ۚ وَمَا نُنَبِّئُكَ بِمَا لَكَ مِنَ الْإِلَهِ ۚ﴾^٤. من هنا يعلم أنّه كلّما ازداد التعلّق بالدّنيا ازدادت صعوبة معرفة الحقّ، وكلّما قلّ قلّت، وهذا واقع محسوس ومجرب؛ لأنّه عندما يظهر الحقّ، عادة ما يقلق ذوو الثروة بشأن ثروتهم، وذوو القوّة بشأن قوتهم، وذوو القوم بشأن قومهم، وذوو الشهرة بشأن شهرتهم، وذوو السّادة بشأن سادتهم، وهكذا يُمنع كلّ منهم من معرفة الحقّ بسبب التعلّق بشيء ما؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾^٥.

١ . طه / ١٢٤

٢ . التّحلّ / ١٠٧

٣ . التّوبة / ٢٤

٤ . القصص / ٥٧

٥ . سبا / ٣٤

لذلك، غالبًا ما يكون الفقراء والضعفاء والوحيدون والمغمورون والأحرار يعرفون الحق ويتبعونه؛ لأنه ليس لديهم ثروة ولا قوة ولا قوم ولا شهرة ولا سيد ليقلقوا بشأنه، وبهذا المعنى يُعتبرون الطبقات السفلى من المجتمع؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا تَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا تَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِادْيِ الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ﴾^١، وقال: ﴿قَالُوا أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾^٢، وقال: ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَنْ يَفْتِنَهُمْ﴾^٣، وقال: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾^٤. لذلك ليس من الغريب أنَّ الإسلام عندما ظهر بمكة، اعتنقه فقراؤها وجحده أثريائها، ووالاه ضعفاؤها وعاداه أفيائها، ورافقه غرباؤها وواجهه ذوو عشائرها، ورغب فيه مجاهيلها ورغب عنه مشاهيرها، واتبعه أحرارها واتبع تبعاتها كبراءهم؛ كما أنه سرعان ما انتقلت هذه الحالة إلى المسلمين، وأثرت على فهمهم للإسلام؛ لأنهم، بعد سلطة الأمويين، تبنوا قراءة للإسلام توفر مصالح أصحاب السلطة، واعتبروا القراءة الأخرى التي توفر مصالح المستضعفين بدعة. إنَّ قراءتهم للإسلام، التي سرعان ما عُرفت بعقيدة أهل السنة والجماعة، كانت أكثر من أي شيء قائمة على النفور من العقل، والبناء على الرواية، والميل إلى الجبرية، والإعراض عن أهل البيت، والخضوع للظلم، الذي كان بكل الطرق مدعومًا من قبل الطبقة الحاكمة، ويعرض حقوق الطبقات المحرومة للخطر. كانت نتيجة هذا النهج في القرون الإسلامية الأولى، انحرافًا كبيرًا في مسار المسلمين، استمرَّ حتى يومنا هذا، وأبعدهم عن الإسلام؛ لدرجة أنَّ أكثرهم اليوم، خاصة في البلدان العربية، أصبحوا مستهلكين كبارًا جلبوا للمنتجين الكافرين ثروات طائلة؛ ثروات طائلة توضع، مباشرة أو من خلال الضرائب، في خدمة الأقوياء الكافرين، حتى يتمكنوا بدعمها من محاربة الإسلام وتسليط الكفر على العالم.

لا شك في أنَّ أهمَّ مصادر دخل الكافرين لمحاربة المسلمين اليوم، هم المسلمون أنفسهم؛ لأنَّ أهمَّ الأسواق لبيع منتجات الكافرين هي البلدان الإسلامية، وإذا كفَّ المسلمون عن شراء منتجات الكافرين، ستتوقف عجلة اقتصادهم عن الحركة بسرعة.

١. هود/ ٢٧

٢. الشعراء/ ١١١

٣. يونس/ ٨٣

٤. الأنعام/ ٥٣

لكن الحقيقة أن المسلمين لن يكفوا عن شراء منتجات الكافرين؛ لأن قوة دعاية الكافرين لبيع منتجاتهم من جهة، وضعف دعاية المسلمين للإهتمام بالآخرة من جهة أخرى، بالإضافة إلى عدم الإستقلال الإقتصادي في البلدان الإسلامية، لم يترك مجالاً لذلك. نتيجة لهذا، قد تغلغت الدنيوية في حوم المسلمين وعظامهم كسم قاتل، وجرت عقولهم إلى المسلخ، وفي هذه الأثناء، لا يستطيع رجال مثلي يطمحون إلى العودة إلى الإسلام أن يفعلوا شيئاً؛ لأن جمهور المسلمين، في خضم دنيويتهم، لا يعبؤون برجال مثلي، في حين أنه بطبيعة الحال لا يمكن العودة إلى الإسلام دون موافقة جمهور المسلمين.

الحاصل أنه لن يفوز بمعرفة الحق واتباعه إلا الذين أوهنوا تعلقهم بالدنيا وعززوا تعلقهم بالآخرة، خلافاً لتوجه المجتمع.

٥. التعصب

مانع آخر للمعرفة هو «التعصب»، والمراد به نوع من التعلق القومي أو المذهبي أو السياسي ليس له أساس عقلائي ويمنع الإنصاف في معرفة الواقع، وذلك بأن المتعصب يحب قومه أو مذهبه أو حزبه، بغض النظر عما إذا كان حسناً أو سيئاً، بحيث لا يستطيع أن يعرف كونه حسناً أو سيئاً على أساس العقل. في مثل هذه الحالة، إذا كان هناك قوم أو مذهب أو حزب هو خير من قومه أو مذهبه أو حزبه بحكم العقل، فإنه غير مستعد للإذعان بتفوقه، بل يصّر بشكل غير عادل على القول بتفوق قومه أو مذهبه أو حزبه، ويتجاهل الواقع؛ كمثّل اليهود الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجُبَّتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا﴾. هذه هي الحمية الجاهلية التي عندما تستحوذ على العقل تمنعه من الاعتراف بالحق وتحمله على الدفاع عن الباطل؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ الْحَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةَ﴾؛ مثل العرب قبل الإسلام، الذين كانوا يتخذون قبيلتهم معياراً للحق وينصرونها حتى إذا كانت ظالمة، وبعد الإسلام أيضاً، على نفس الروح، تابعوا تنافسات سياسية غير ميمونة مع بني هاشم، أدت إلى نشوب الاختلاف بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأحداث الدامية في القرون الإسلامية الأولى، وهي لا تزال اليوم في شكل مختلف.

[منشأ التعصّب وعواقبه]

من المحسوس والمجرب أنّ التعصّب لشيء يحمل الإنسان على دعمه الأعمى ومواجهة خصومه من خلال الجدل والكذب والظلم، في حين أنّ الجدل والكذب والظلم، وإن كان قد يُسكت خصومه، لا يُقنع العقل ولا قيمة له في ميزانه؛ كما قال الله في أهله: «يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ»^١، وقال: «فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ»^٢.

يبدو أنّ التعصّب هو مزيج من الجهل والأهواء التفسانية؛ لأنّ المتعصّب، من ناحية، يجهل قومه أو مذهبه أو حزبه، بمعنى أنّه لا يعرف عيوبه، ومن ناحية أخرى، قد تعلق به قلبه، لدرجة أنّه لا يريد أن يعرف عيوبه، بل بجزميّة لا أساس لها، يعتبر عيوبه غير محتملة. لذلك، عندما يُعرّف عيوبه ينزعج ويظهر ردّ فعل عاطفي. لا شك أنّ هذه الحالة تمنع معرفة الحق، ومع ذلك فإنّها شائعة ومشهودة بين المسلمين؛ لأنّ الكثير منهم، بسبب عدم الإمام بضعف معتقداتهم وتعلّقهم بها، ليسوا مستعدين لإعادة النظر فيها على أساس العقل، ومحسبون أيّ إعادة نظر فيها حتّى على أساس العقل معادية وخبيثة، ولهذا السبب لا يصبرون عليها ويرفضونها مسبقاً، والأسوأ من ذلك أنّهم يعتبرون هذا الخداع للذات والهروب من الواقع دفاعاً عن معتقداتهم، في حين أنّه ليس سوى التعبير عن عواطفهم، والتعبير عن عواطفهم لا يُثبت معتقداتهم، وإثباتها قائم على العقل؛ لأنّ حقانيّة المعتقد أو عدم حقانيّته مستخلصة من ماهيّته، ولا تتأثر بمشاعر المعتقد، وإلاّ فكلّ من كان أقوى ذراعاً وأعلى صوتاً كان معتقده أحقّ، في حين أنّ المشهود والمسلّم به خلافه. من هنا يعلم أنّ الذين يحاولون الدّفاع عن معتقداتهم بالصّياح واللّكم، لا يدافعون عن معتقداتهم في الواقع؛ لأنّ الصّياح واللّكم لا يجعلان المعتقدات المعلوم بطلانها على أساس العقل حقّاً، بل قد يجعلان بطلانها أكثر وضوحاً؛ بالنظر إلى أن الصّياح واللّكم غالباً ما يظهران عندما لا تبقى حجة ليسترا فقدانها، في حين أنّهما يجعلانه أكثر ظهوراً؛ كما قال الله تعالى: «وَإِذَا تُثْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرُ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا قُلْ أَفَأَنْتُمْ بَشَرٌ مِنْ دَلِكُمُ النَّارُ وَعَدَّاهُ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَتَّبِعُ الْمَصِيرُ»^٣.

١. الأنفال / ٦

٢. الأنعام / ١٤٤

٣. الحجّ / ٧٢

في حين أنَّ العاقل، بمقتضى عقله، يبحث عن الواقع، ولا ينزعج من إدراكه وإن كان مخالفاً لفكرته، بل يبتهج ويشكر من كشف له عن مخالفته لفكرته؛ لأنَّه أحسن إليه، وأبلغه مقصده. لذلك، من المؤسف أنَّ العديد من المسلمين يتعصّبون لقومهم ومذهبهم وحزبهم، ولا صبر لهم على انتقاده، لدرجة أنَّه لا مجال لذكر عيوبه، ويُعتبر إطرأه ضرورياً؛ كالذين قال الله تعالى فيهم: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^١، والذين قال فيهم: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمَىٰ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾^٢.

لقد كلّمت الكثير منهم؛ إنَّهم لا يرجون خيراً في غير ما عرفوه، ولا يظنّون وجود حق وراء ما بلغوه، في حين أنَّ معظم ما عرفوه مبني على الظنّ، وكثيراً ممَّا بلغوه غير مقطوع به، وهذا يعني أنَّ بطلانه محتمل، وبالتالي ليس من المعقول أن يكونوا جازمين فيه.

هذا الوضع أكثر ظهوراً في بعض البلدان الإسلاميّة التي تكوّنت من أقوام أو مذاهب مختلفة وهي أقلّ تطوراً؛ كما هو الوضع في أفغانستان، حيث ترسّخ التعصّب القومي والمذهبي في ظلّ تنوع الأقوام والمذاهب لدرجة لا يوجد مجال للصّالح، ومن الصّعب تشكيل حكومة واحدة أو حفظها، وهذا ما جعل المسلمين في ذلك البلد بأئسين.

الحاصل أنَّه لا يقدر على معرفة الحقّ إلّا من لا يتعصّب لقومه ومذهبه وحزبه، ولا يتعامل مع معتقداته الظنيّة كعامله مع معتقداته القطعيّة، ولديه القدرة على إعادة النّظر فيها، وبالتالي نبذها إذا كانت غير حقّ.

٦. التكبر

مانع آخر للمعرفة هو «التكبر» بمعنى استكبار الذات، وهو يتجلّى في الإستغناء عن معرفة الحقّ، ويؤدّي إلى الإستنكاف عن قبوله؛ كما قال الله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيْطَغَىٰ ﴿١﴾ أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَىٰ﴾^٣؛ لأنّ من يحسب نفسه أكبر ممّا هي، لا يدرك حاجته إلى المعرفة، وبالتالي لا يتخذ إجراء لتوفيرها، ويحسب توفيرها من قبل غيره منافياً لكبره ولا يقبله؛

١. آل عمران / ١٨٨

٢. البقرة / ١٨

٣. العلق / ٦-٧

كما قال الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارًا﴾^١، وقال: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْعِزِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾^٢، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبَرٌ مَّا هُمْ بِبَالِغِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^٣.

[منشأ التكبر]

ما يسبب هذه الحالة في الإنسان هو فضيلة واقعية أو خيالية فيه قد اغتر بها؛ كما اغتر البعض بعنصرهم؛ مثل إبليس الذي كان أول متكبر، وقال الله تعالى فيه: ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾^٤، واغتر البعض بحكومتهم؛ مثل فرعون الذي قال الله تعالى فيه: ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾^٥، واغتر البعض بثروتهم؛ مثل قارون الذي قال الله تعالى فيه: ﴿إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾^٦، واغتر البعض بقوتهم العسكرية؛ مثل حكام سبأ الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿قَالُوا نَحْنُ أَوْلُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾^٧، واغتر البعض بقوتهم البدنية؛ مثل عاد الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿فَأَمَّا عَادُ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾^٨، واغتر البعض بكثرتهم؛ مثل الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرُونَ﴾^٩، واغتر البعض بعلمهم؛ مثل الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرَحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾^{١٠}.

١. غافر / ٣٥

٢. الأعراف / ١٤٦

٣. غافر / ٥٦

٤. ص / ٧٦

٥. الزخرف / ٥١

٦. القصص / ٧٦

٧. النمل / ٣٣

٨. فصلت / ١٥

٩. القمر / ٤٤

١٠. غافر / ٨٣

[عواقب التكبر]

كل هؤلاء بسبب تكبرهم يُمنعون من معرفة الحق؛ لأنهم بسبب تمتّعهم بقوة يتجاهلون عدم تمتّعهم بالقوى الأخرى، وبسبب افتتانهم بشيء يملكونه يتغافلون عن الأشياء التي لا يملكونها؛ ولأفمن الواضح أنه لا أحد كامل إلا الله، وكل من لديه قوة فليده ضعف أيضًا، وإن كان خاليًا من ضعف فهو مبتلى بضعف آخر، والعاقِل من يعرف نقاط ضعفه وقوته. مع ذلك، كثير من المسلمين قد أصبحوا متكبرين لما نالوه في الحياة الدنيا، وهم مغرورون بثروتهم وسلطتهم وعلمهم أكثر من أي شيء آخر؛ فإني رأيت أصنافهم المختلفة، ولم أجد فيهم أشد تكبرًا من أهل الثروة والسلطة والعلم.

[تكبر أهل العلم]

بل إن علماءهم أشد تكبرًا من أثريائهم وأقويائهم؛ لأن احترام المسلمين وتملقهم لهم أكبر، وهذا ما لبس عليهم الحقيقة في أنفسهم، وقادهم إلى الوهم بأنهم أفضل من الآخرين، في حين أن أساس الأفضلية في الإسلام ليس العلم، بل التقوى؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ﴾^١، ومن الواضح أن العديد من العلماء ليسوا متقين؛ كما أن بعضهم يحسدون بعضًا، وقد قال الله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ؟﴾، وأن بعضهم يريدون علوًا على بعض، وقد قال الله تعالى: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾^٢، وأن بعضهم يكتمون الحق ويشترون به ثمنًا قليلًا، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتُرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^٣، وأن بعضهم لا ينهون المسلمين عن العقائد الخاطئة والأعمال المحرمة؛ كما قال الله تعالى: ﴿لَوْ لَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾^٤، وأن بعضهم يأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^٥.

١ . الحجرات / ١٣

٢ . النساء / ٥٤

٣ . القصص / ٨٣

٤ . البقرة / ١٧٤

٥ . المائدة / ٦٣

٦ . التوبة / ٣٤

لذلك، فمن المؤكد أنّ بعض عوامّ المسلمين اتقى وبالتالي أكرم من بعض علمائهم. بل إنّي لم أجد صنفاً من المسلمين يحبّون التملّق والثناء بقدر ما يحبّهما علماؤهم، في حين أنّ الله تعالى قال: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُونَ أَنَّ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؛ لدرجة أنّ العديد منهم يجلسون أعلى من الآخرين، وينظرون إليهم بمؤخّر أعينهم، ويقدمون إليهم أيديهم ليقبلوها، ولا يمنعونهم من الإطراء والمبالغة في شأنهم، ويقوم أعوانهم بتنحية المسلمين وطردهم من بين أيديهم! كما أنّي ذهبت بنفسني إلى أحدهم لأتكلّم معه، فطلبت منه أن يعينني على ما قمت به من إعادة المسلمين إلى الإسلام، لكنّه من فرط التكبر عبس وسكت، وقال نديمه الذي كان موكّلاً بالإجابة عنه في مثل هذه الحالات أنّ حضرته قد كرّس حياته لإعادة المسلمين إلى الإسلام، والآن جئت أنت من الطريق لتأخذ مكان حضرته؟! قلت: إن كان حضرته قد كرّس حياته لذلك، فينبغي أن يسره قياي بذلك، لا أن يسوءه؛ لأنّ قياي بذلك يعينه على حصول غرضه، ومن الواضح أنّي لم أجد لأخذ مكانه، وإنّما جئت للتعاون معه على إعادة المسلمين إلى الإسلام، ولا شك أنّ على كلّ مسلم واجباً في هذا الصدد. قال: إنّ قبلة الأنام ونائب الإمام لا يحتاج إلى تعاونك، وهذا هو واجب العلماء الأعلام والمراجع العظام، وليس واجب أمثالك من الرجال المغمورين! قلت: إنّ حضرته قبلة أيّ أنام ونائب أيّ إمام فلا يحتاج إلى تعاون المسلمين؟! ومن عيّ هؤلاء العلماء الأعلام والمراجع العظام فعلم أنّي لست منهم؟! فنهض حضرته منزعاً ليغادر، بمعنى أنّه لم يعد راغباً في الإستماع إلى أقوالي، وأنا نهضت معه. فبمقتضى العادة، قدّم إليّ يده لأقبلها وأخفّف العناء، ولكنّي خفّضت يده واكتفيت بالمصافحة وخرجت من عنده، وهو غاضب عليّ أن لماذا لم أقبل يده؟! هذه حالة يمكن مشاهدتها في كثير من العلماء المسلمين، وفيهم حالات أسوأ من هذه ليس هنا مكان ذكرها.

١. آل عمران / ١٨٨

٢. من رأيه حفظه الله تعالى أنّه لا ينبغي تقبيل اليد؛ لأنّه ذلّ للمقبّل، وكبر ممّن تقبّل يده، ولا ينبغي؛ كما روي عن ابن عباس أنّه قال: «كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَأَقْبَلَ رَجُلٌ مِنْ جُهَيْنَةَ يُسَمَّى حُفَيْنَةَ، فَسَلَّمَ، ثُمَّ جَلَسَ، ثُمَّ قَالَ: أَفَيْكُمْ رَسُولُ اللَّهِ؟ قُلْنَا لَهُ: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ، فَقَامَ إِلَيْهِ مُسْرِعاً، فَقَبَّلَ يَدَهُ، فَتَقَضَّهَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هَذَا حُمَقَةٌ مِنْ حُمَقَاتِ الْأَعَاجِمِ، كَانُوا يَسْتَطِيلُونَ عَلَى النَّاسِ بِتَجْبُرِهِمْ، فَإِذَا جَلَسُوا فِي مَجَالِسِهِمْ فَدَخَلَ عَلَيْهِمْ مَنْ هُوَ دُونَهُمْ، تَمَلَّقَهُمْ بِهَذَا يَسْتَجْلِبُ زَأْفَتَهُمْ، وَإِنَّ تَحِيَّةَ الْإِسْلَامِ الْمُصَافِحَةُ»، رواه ابن هشام (ت ٢١٣هـ) في «التيجان» (ص ١٧٣).

من الواضح أنه مع وجود مثل هذه الروح فيهم، لا ترجى منهم معرفة الحق، وأتباعهم أيضاً يدخلون الظلمة على أثارهم. كما عندما كتب السيد جمال الدين (ت ١٣١٤هـ) رسائل إلى بعض العلماء المسلمين ودعاهم إلى اليقظة أمام الكفار والوقوف في وجه الإستعمار، لم يجبه كثير منهم؛ لأنهم كانوا يحسبون أنفسهم أعلم منه بما يجب وما لا يجب، ويعتقدون أن شأنهم أجل من أن يحدد لهم المهمة رجل مغمور وغير معروف! حتى الميرزا حسن الشيرازي (ت ١٣١٢هـ) الذي أجاب دعوته في البداية وأصدر فتوى بتحريم التبغ، سرعان ما ندم على عمله؛ لأنه ظن أن السيد جمال الدين قد خدعه! هذا في حين أن أهل العلم، بسبب تأثيرهم الأكبر على المجتمع، هم أحوج إلى معرفة الحق، وإذا لم يعرفوه فسوف يتكبدون ويكبدون خسائر أكثر، ومن الواضح أن عدم معرفتهم به غير مستحيل؛ لأنه من الممكن أن يكون المرء بارعاً في أحد أبعاد الدين، وأقل دراية في بُعد آخر، وليس من الغريب أن يُخفي الله شيئاً عن عالم مشهور، ويظهره لعالم آخر غير مشهور؛ كما استغرب فريق من الكافرين نزول القرآن على محمد صلى الله عليه وآله وسلم مع وجود رجال أكبر منه في زعمهم؛ كما قال الله تعالى فيهم: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾^١، وقال رداً عليهم: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُلْخِيًّا وَرَحِمْتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾. بالإضافة إلى ذلك، فإن الله لا يستحي أن يجعل خلقاً مغموراً سبباً لهداية عباده؛ كما قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾^٢.

١. لقراءة رسائله إليهم، راجع: تاريخ الشيخ محمد عبده لرشيد رضا، ج ١، ص ٥٦ وما بعدها.

٢. لمعرفة المزيد عن هذا الموضوع، راجع: نقش سيد جمال الدين در بيداري مشرق زمين [بالفارسية] للطباطبائي، ص ٦٢ و ٦٣.

٣. الزخرف / ٣١

٤. الزخرف / ٣٢

٥. البقرة / ٢٦

بل ثبت بالتجربة أن أكثر أولياء الله كانوا رجالاً مغمورين، ولذلك ليس من الحكمة والإحتياط رفض دعوة رجل لأنه مغمور. بل يأبى الله إلا أن يَمُنَّ على الذين استضعفوا في الأرض ويجعلهم أئمةً ويجعلهم الوارثين؛ كما قال: «وَتُرِيدُ أَنْ تَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا فِي الْأَرْضِ وَتَجْعَلَهُمْ أئِمَّةً وَتَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ»^١. لذلك، ينبغي لأهل العلم أن يكفوا عن غرورهم الجاهل، ولا يحسبوا أنهم «بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ»، ويتذكروا قول الله الذي قال: «تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ»^٢؛ كما ينبغي لأتباعهم أن لا يقولوا: ليس من الممكن أن يخفى الحق عنهم، ويظهر لشخص آخر؛ لأن هذا قول كذب لا أساس له ولا يتوافق مع العقل والشرع، بل هو مخالف للحس والتجربة.

[تكبر أهل السلطة والثروة]

هذه القاعدة تنطبق أيضًا على أصحاب السلطة والثروة؛ لأن معرفة الحق لا ملازمة لها مع السلطة والثروة، بل من المشهود أن أعظم السلطة والثروة في أيدي الذين هم أقل نصيبًا من معرفة الحق، ولذلك ليس من الحكمة امتناعهم عن معرفة الحق بسبب سلطتهم وثروتهم، بل ينبغي أن يولوا اهتمامًا أكثر لمعرفة الحق بسبب سلطتهم وثروتهم، حتى لا يضرّوا بأنفسهم والمجتمع ضررًا أكبر بسبب عدم معرفتهم بالحق أثناء امتلاكهم للسلطة والثروة، ولا يصبخوا أسباب خسارة المسلمين بلا قصد ولا علم. هذا يعني أن على أصحاب السلطة والثروة من المسلمين أن يجدوا في معرفة الحق أكثر من غيرهم، ولا يستنكفوا عن قبوله خوفًا من انتقاص سلطتهم وثروتهم؛ لأن المقصود من سلطتهم وثروتهم توفير سعادتهم في الدنيا والآخرة، وإذا لم تفعلوا فلا قيمة لهما ولا فائدة، ومن الواضح أن سعادة الدنيا والآخرة منوطة بمعرفة الحق وقبوله.

١. كما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «إِنَّ خِيَارَ عِبَادِ اللَّهِ الْأَتْقِيَاءَ الْأَخْفِيَاءَ، الَّذِينَ إِنْ شَهِدُوا لَمْ يُعْرَفُوا، وَإِنْ غَابُوا لَمْ يُفْتَقَدُوا، قُلُوبُهُمْ مَصَابِيحُ الْهُدَى، يُنَجِّيهُمُ اللَّهُ مِنْ كُلِّ غَبْرَاءٍ مُظْلِمَةٍ» (الزهد للمعافى بن عمران الموصلي، ص ٢١٥)، وقال: «إِنَّ أَغْبَطَ النَّاسِ عِنْدِي مُؤْمِنٌ خَفِيفُ الْخَاذِ، دُو حَظٍّ مِنْ صَلَاةٍ، أَطَاعَ رَبَّهُ وَأَحْسَنَ عِبَادَتَهُ فِي السِّرِّ، وَكَانَ غَامِضًا فِي النَّاسِ، لَا يُشَارُ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ، فَعَجَلَتْ مَنِيَّتُهُ، وَقَلَّ ثَرَاؤُهُ، وَقَلَّتْ بَوَاكِيهِ» (الزهد لأحمد بن حنبل، ص ١٣؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٥٧٥)، وروي عن علي أنه قال: «طُوبَى لِكُلِّ عَبْدٍ نَوْمَةٍ، يَعْرِفُ النَّاسَ وَلَا يَعْرِفُونَهُ، يَعْرِفُهُ اللَّهُ مِنْهُ بِرِضْوَانٍ، أُولَئِكَ مَصَابِيحُ الْهُدَى، تُجَلَّى عَنْهُمْ كُلُّ فِتْنَةٍ غَبْرَاءٍ مُظْلِمَةٍ، وَيَفْتَحُ اللَّهُ لَهُمْ أَبْوَابَ رَحْمَتِهِ، أُولَئِكَ لَيْسُوا بِالْمَذَابِيعِ الْبُذُرِ، وَلَا الْجَفَاءَةِ الْمَرَائِبِينَ» (الزهد للمعافى بن عمران الموصلي، ص ٢١٦؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ١٠٠؛ التواضع والخمول لابن أبي الدنيا، ص ٣٤)، وقال: «إِنَّ اللَّهَ أَخْفَى وَلِيِّهِ فِي عِبَادِهِ، فَلَا تَسْتَصْغِرَنَّ عَبْدًا مِنْ عِبَادِهِ، فَرِيْمًا يَكُونُ وَلِيِّهُ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ» (الخصال لابن بابويه، ص ٢٠٩).

العودة إلى الإسلام

كما أنَّ مصدر السَّـلْطَة والثَّـرَة في العالم هو الله، ومن اتَّصل بالله فقد اتَّصل بمصدر السَّـلْطَة والثَّـرَة في العالم، ومن فارقه فقد فارق مصدر السَّـلْطَة والثَّـرَة في العالم، وهذا عكس ما يُتَصَوَّر غالباً؛ كما قال الله تعالى: «مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا»^١، وقال: «يَبْتَغُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا»^٢، وقال: «وَلِلَّهِ خَزَائِنُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ»^٣، وقال: «وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ»^٤، وقال: «مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ»^٥، وقال: «وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ»^٦.

الحاصل أنه لن يفوز بمعرفة الحقِّ والالتزام به إلا الذين يرون أنفسهم محتاجين إليه، ويكفون عن التكبر أمامه بسبب ما لديهم من الدُّنيا؛ لأنَّه، على عكس ما قد يبدو، كلما ازداد ما لديهم من الدُّنيا ازدادت حاجتهم إلى معرفة الحقِّ والالتزام به، وبالطبع كلما كانوا أحوَج إليه كان عليهم أن يكونوا أشدَّ خضوعًا وطلبًا له.

٧. التَّـزَعُّعُ الخِرافِيَّة

مانع آخر للمعرفة هو «التَّـزَعُّعُ الخِرافِيَّة». المراد بالخرافة اعتقاد مخالف للعادة ليس له أساس في العقل والشرع، ومن الواضح أنَّ التفكير المبني عليها يمنع المرء من معرفة الحقِّ؛ لأنَّ الخرافة، على الرَّغْم من أنَّها أوهن الإعتقادات، هي في بعض الأحيان أكثر رواجًا وتغلغلًا من الإعتقادات العقلية والشرعية، وتلوِّث الإعتقادات العقلية والشرعية وتضعفها. هذا في حين أنَّ أكثر المسلمين، الذين ليست لديهم معلومات كافية، هم مبتلون بمثل هذه الإعتقادات؛ لأنَّ جميع المذاهب الإسلامية، قد تلوِّث بشكل أو بآخر بالخرافات، وابتعدت عن العقلانية والواقعية الإسلامية بالتحوُّل إلى الأوهام والأمانِي في الإعتقادات الدِّينية.

[التَّـزَعُّعُ الخِرافِيَّة في المسلمين الصُّوفِيَّين]

على سبيل المثال، أكثر المسلمين الصُّوفِيَّين ليس لديهم أساس غير الذوق للعديد من اعتقاداتهم الدِّينية، ولهذا السَّبب بالتحديد، لا يرون للعقل دورًا كبيرًا في المعرفة، ومثل السَّلفِيَّين، لا يعتبرونه حجة، ويقولون في مذمته شعراً كثيراً؛

١. فاطر / ١٠

٢. النساء / ١٣٩

٣. المنافقون / ٧

٤. الحجر / ٢١

٥. النحل / ٩٦

٦. محمد / ٣٨

كما يقولون على سبيل المثال: «پاي استدلالیان چوبین بود/ پاي چوبین سخت بی تمکین بود»، أي أن أرجل أهل الاستدلال خشبية، والأرجل الخشبية غير مستقرة جداً، ومرادهم بالاستدلال الاستدلال العقلي! مع أنه من المسلم به أن الله تعالى قد استدل في كتابه، وأخبر عن استدلالات أنبيائه، وأمر نبيه بالاستدلال، وسأل الكافرين أن يأتوا باستدلالهم إن كان لديهم استدلال، وأساس الاستدلال في جميع هذه الحالات هو العقل. لذلك، ليس من المعلوم أنه كيف تكون أرجل الآخرين إذا كانت أرجل أهل الاستدلال خشبية؛ لأن العقل هو أقوى أساس للمعرفة، والأسس الأخرى أضعف منه، والكشف الذي يُعتبر أساس معرفة الحق عند أهل التصوف، إذا كان بمعنى مشاهدة الحق من وراء الطبيعة، لا يتعارض مع العقل، بل هو إحدى أدوات العقل التي تخدمه مثل حاسة البصر، وجهود أهل التصوف في إظهار أنه متعارض مع العقل تشبه جهود أهل الحديث في إظهار أن الشرع متعارض مع العقل، وهو ما لا حقيقة له وليس إلّا وهماً؛ إلّا أن يكون المراد بالكشف الذوق البشريّ الناقص والمتغير، الذي بسبب نقصه وتغيره في ذاته يمكن أن يتعارض مع العقل، ولهذا السبب بالضبط، لا يمكن أن يكون معيار المعرفة؛ لا سيما بالنظر إلى أن أذواق الناس، إذا لم يكن لها أساس في العقل، ستكون متعددة بعددهم، واتباعها، بالإضافة إلى أنه لا أساس له، سيؤدي إلى اختلافهم، وهو أمر غير مرغوب فيه. بل يمكن القول أن الذوق بهذا المعنى، هو نفس الأهواء التفسانية التي لا تُحصى وتُعتبر أحد موانع المعرفة؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾^١. من هنا يعلم أن مراد الصوفيين بالكشف القلبي، حيث يعتبرونه متعارضاً مع العقل، هو الذوق البشري؛ كما يطلقون عليه أحياناً «العشق»، ويعتبرونه في صراع مع العقل بكل تأكيد، ويقولون في مدحه وذم العقل كل ما في وسعهم؛ كما يقولون على سبيل المثال: «دور بادا عاقلان از عاشقان/ دور بادا بوي گلخن از صبا/ گر درآید عاقلی گو راه نیست/ ور درآید عاشقی صد مرحبا»^٢، أي بُعد العقلاء من العشاق، وبُعدت راحة القمامة من النسيم العليل! إذا دخل عليك عاقل فقل لا سبيل لك، وإذا دخل عليك عاشق فقل مرحباً مائة مرة! أو يقولون: «من كان له عشق فالمجلس مثواه/ من كان له عقل فإياه وإيانا»^٣،

١. المثنوي المعنوي لجلال الدين الرومي، الذفر الأول، الجزء ١٠٥

٢. القصص / ٥٠

٣. ديوان الشمس لجلال الدين الرومي، الغزل ١٧٢

٤. نفس المصدر، الغزل ٢٦٧

العودة إلى الإسلام

أو يقولون: «در صرصر عشق عقل پشه‌ست/ آنجا چه مجال عقل‌ها بود»^۱، أي أنَّ العقل في صرصر العشق بعوضة! أيَّ مجال فيه للعقول؟! أو يقولون: «عشق را اندیشه نبود زانکه اندیشه عصاست/ عقل را باشد عصا یعنی که من اعماستم»^۲، أي ليس للعشق تفكير؛ لأنَّ التفكير يشبه العصا، والعقل يتخذ العصا يعني أنني أعمى! أو يقولون: «بر قاعده‌ی مجنون سرفتنه‌ی غوغا شو/ کاین عشق همی گوید کز عقل تبرّا کن»^۳، أي كن رأس فتنة الغوغاء على سَنَةِ المجنون؛ لأنَّ هذا العشق يقول لك: تبرّا من العقل! أو يقولون: «عقل گوید گوهرم گوهر شکستن شرط نیست/ عشق گوید سنگ ما بستان وبر گوهر بزن»^۴، أي يقول العقل: أنا جوهره، وليس من الصّواب كسر الجوهره، ولكنَّ العشق يقول: خذ حجرنا وارم به الجوهره! أو يقولون: «عشق را با عقل اگر جمع آورند/ سال‌ها با هم نکوبد هاوونش»^۵، أي لو حاولوا الجمع بين العشق والعقل، لن يجمعهما الدّق في الهاون لسنوات! أو يقولون: «هزیمت همان روز شد شاه عقل/ که در شهر تن خیمه زد میر عشق»^۶، أي انهزم سلطان العقل في نفس اليوم الذي خيم أمير العشق في مدينة الجسد! أو يقولون: «عقل اگر در بارگاه عشق می‌لافت چه باک/ بر در سلطان سر چندین گدا خواهد شکست»^۷، أي لو أنَّ العقل يفتخر في بلاط العشق ليس مهمًّا، ستُكسر على باب السلطان رؤوس عديد من المتسوّلين! أو يقولون: «قیاس کردم و تدبیر عقل در ره عشق/ چو شبنمی است که بر بحر می‌کشد رقی»^۸، أي قست فوجدت تدبير العقل في طريق العشق كندی یرقم على البحر! أو يقولون: «ما را ز منع عقل مترسان و می بیار/ کان شحنه در ولایت ما هیچ کاره نیست»^۹، أي لا تخوّفنا من منع العقل وجئنا بالشراب؛ لأنَّ ذلك الشرطي لا منصب له في ولايتنا! أو يقولون: «عقل از سر نادانی با عشق نیامیزد/ با شیر ژیان آهو کی پنجه دراندازد»^{۱۰}، أي أنَّ العقل بجهله لا يخالط العشق، متى يقوم الغزال بمصارعة الأسد المفترس؟!

۱. نفس المصدر، الغزل ۷۲۴

۲. نفس المصدر، الغزل ۱۵۹۹

۳. نفس المصدر، غزل ۱۸۷۶

۴. نفس المصدر، الغزل ۱۹۵۹

۵. دیوان الأشعار للأوحدی، الغزل ۴۳۵

۶. نفس المصدر، الغزل ۴۴۷

۷. دیوان الأشعار لبیدل الدهلوی، الغزل ۵۱۷

۸. دیوان الأشعار للحافظ الشیرازی، الغزل ۴۷۱

۹. نفس المصدر، الغزل ۷۲

۱۰. دیوان الأشعار لخواجو الکرمانی، الغزل ۲۹۹

أو يقولون: «هر که را عقل در این راه مرئی باشد/ لاجرم در حرم عشق نباشد بارش»^۱، أي من كان العقل مدرّبه في هذا السبيل، لا جرم ليس له إذن لدخول حرم العشق! أو يقولون: «عقل را ره نبود بر در خلوتگه عشق/ عام را بار نباشد به سراپرده‌ی خاص»^۲، أي لا سبيل للعقل إلى خدر العشق، كما أنّ العائِي لا إذن له في دخول خيمة الخاص! أو يقولون: «بر اهل عشق فضيلت به عقل نتوان جست/ که عقل و فضل در این ره عقيله است و فضول»^۳، أي لا يمكن التفوّق على أهل العشق بالعقل؛ لأنّ العقل والفضل في هذا السبيل مانع وفضولي! أو يقولون: «سرّ عشق از عقل پرسیدن خطاست/ روح قدسي را چه داند اهرمن»^۴، أي من الخطأ أن تسأل العقل عن سرّ العشق، ماذا يعرف الشيطان عن روح القدس؟! أو يقولون: «شوق را بر صبر قوّت غالبست/ عقل را با عشق دعوي باطل است»^۵، أي أنّ قوّة الشوق غالبّة على الصبر، ودعوى العقل باطلة مع العشق! أو يقولون: «دانند جهانيان که در عشق/ اندیشه‌ي عقل معتبر نیست»^۶، أي يعلم أهل العالم أنّ تدبير العقل غير معتبر في العشق! أو يقولون: «ماجرای عقل پرسيدم ز عشق/ گفت معزولست و فرمانيش نیست»^۷، أي سألت العشق عن قضیّة العقل، فقال إنّهُ مخلوع وليس إليه أمر! أو يقولون: «اي عقل نگفتم که تو در عشق نگنجی/ در دولت خاقان نتوان کرد خلافت»^۸، أي يا عقل! ألم أقل أنّه لا مكان لك في العشق؛ لأنّه لا يمكن الخلافة في دولة الخاقان؟! أو يقولون: «چو شور عشق در آمد قرار عقل نماند/ درون مملکتی چون دو پادشا گنجد»^۹، أي عندما جاء شغف العشق لم يبق قرار للعقل، كيف يجتمع ملكان في مملكة واحدة؟! أو يقولون: «عقل را گر هزار حجّت هست/ عشق دعوي کند به بطلانش»^{۱۰}، أي لو كان للعقل ألف حجّة، لحکم العشق بطلانها! أو يقولون: «عشق آمد و عقل همچو بادي/ رفت از بر من هزار فرسنگ»^{۱۱}،

۱. نفس المصدر، الغزل ۵۴۶

۲. نفس المصدر، الغزل ۵۷۱

۳. نفس المصدر، الغزل ۶۰۹

۴. نفس المصدر، الغزل ۷۵۱

۵. الغزليات للسعدي الشيرازي، الغزل ۷۲

۶. نفس المصدر، الغزل ۱۱۶

۷. نفس المصدر، الغزل ۱۱۸

۸. نفس المصدر، الغزل ۱۳۶

۹. نفس المصدر، الغزل ۱۵۹

۱۰. نفس المصدر، الغزل ۳۳۱

۱۱. نفس المصدر، الغزل ۳۴۴

أي جاء العشق وذهب العقل من عندي ألف فرسخ كريخ! أو يقولون: «حديث عقل در ایام پادشاهی عشق/ چنان شد دست که فرمان عامل معزول»، أي قد أصبح حديث العقل في أيام مُلك العشق كأمر عامل معزول! أو يقولون: «زان گه که عشق دست تطاول دراز کرد/ معلوم شد که عقل ندارد کفایتی»^١، أي منذ بسط العشق يد التطاول، تبين أنّ العقل ليس له كفاءة! أو يقولون: «رها کن عقل را با حق همی باش/ که تاب خور ندارد چشم خفاش»^٢، أي دع العقل وكن مع الحق؛ لأنّ عين الخفاش لا طاقة لها بالشمس! أو يقولون: «عشق را با عقل نسبت کی توان/ شاه فرمان ده کجا دربان کجا»^٣، أي متى يمكن مقارنة العشق مع العقل؟! أين الملك الأمر وأين البواب؟! أو يقولون: «عقل را در عشق ویران کن که در درگاه دوست/ عاشقان را بار هست وعاقلان را بار نیست»^٤، أي اهدم العقل في العشق؛ لأنّ عند الحبيب يؤذن بدخول العاشقين ولا يؤذن بدخول العاقلين، وما شابه هذه من المزخرفات التي ذكرها ممل وغير ضروري. من الواضح أنّه ليس وراء هذه الألفاظ الجميلة معنى محصّل؛ لأنّ العشق، إذا كان بمعنى حبّ الحق، فإنّه لا يتعارض مع العقل، بل على العكس يقوم على العقل؛ نظرًا لأنّه لا يُعرف بدون العقل حقّ حتّى يكون حبه ممكنًا، والحبّ الذي لا يقوم على المعرفة هو هوى.

[دور المسلمين الصوّفيين في نشر النفور من العقل]

من هنا يمكن القول أنّ أهل التصوّف المسلمين، إلى جانب أهل الحديث المسلمين، قد لعبوا دورًا بارزًا في نشر النفور من العقل بين المسلمين؛ مع فارق أنّ أهل الحديث المسلمين كانوا مروجين للتدينّين الخبري، وأهل التصوّف المسلمين كانوا مروجين للتدينّين الشعريّ! في حين أنّ الشعر هو أقلّ اعتبارًا بكثير من الخبر الطيّب، بل هو في الغالب مجرد مغالطة ومداعة بالألفاظ تُسكت العقل بسبب جرّسها دون أن تقنعه؛ إذ من الواضح أنّه ليس كلّ كلام موزون صحيحًا، ولا يمكن معرفة الحقّ بمثل هذه المزخرفات؛ كما سمّى الله مثل هذه الأقوال المزيّنة والخطائنة «زخرف القول»، واعتبرها ما يلفقه الشياطين لخداع بعضهم بعضًا عداوةً للأنبياء، فقال: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾^٥،

١ . نفس المصدر، الغزل ٣٥١

٢ . نفس المصدر، الغزل ٥٣١

٣ . گلشن راز للشبستريّ، الجزء ٧ الجواب

٤ . ديوان الأشعار للفيض الكاشاني، الغزليات، الغزل ٥

٥ . نفس المصدر، الغزل ١٦٧

٦ . الأنعام/ ١١٢

بل أطلق على مثل هذه الألعاب اللُّغويّة المغوية «لهو الحديث»، واعتبرها مؤدّية إلى الضلال عن سبيل الله بغير علم واتّخاذها هزواً، فقال: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ»^١.

مع ذلك كلّ، فقد تأثّر الكثير من المسلمين بالشعراء كما تأثّروا بالأنبياء، بل يستندون إلى أشعارهم أحياناً كما يستندون إلى آيات القرآن، ودور أشعارهم في تشكيل الثقافة الحاليّة للمسلمين لا يمكن إنكاره، مع أنّ الله قد حذّر بصراحة من اتباع الشعراء، فقال: «وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ»^٢ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿١﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٢﴾؟ كما أنّه لم يعلم نبيّه الشعر، واعتبره ممّا لا يليق به، فقال: «وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ»^٣، بل اعتبر الإعتقاد بأنّه شاعر إهانة له ونسبة له إلى ما ينافي شأن نبوته، فقال: «وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ»^٤. لذلك، ليس من المبالغة القول بأنّ الشعراء، مثل السّحرة، مزاحمون للأنبياء، وقد دخلوا في معارضتهم بعلم أو بغير علم؛ لأنّهم من خلال كلماتهم العذبة والمتناغمة، قد تولّوا تعليم الناس عن قصد أو عن غير قصد، في حين أنّ تعليم الناس ليس من شأنهم، لكنّه من شأن الأنبياء، ولا حقّ للشعراء في تغطية تعاليمهم بأوهامهم. على سبيل المثال، أليس هذا معارضة مع الأنبياء أن يقول شاعر ماهر كساحر خفيف اليد: «هش دار كه گر وسوسه ي عقل كني گوش / آدم صفت از روضه ي رضوان به در آيي»^٥، أي كن على حذر أنّك إن تستمع إلى وسوسة العقل تخرج من روضة الرضوان كما خرج آدم؟ في حين أنّ الأنبياء اعتبروا العقل معياراً للمعرفة ووسيلة للوصول إلى روضة الرضوان، ودعوا بصراحة إلى اتّباعه، ومن الواضح أنّ آدم عليه السّلام لم يعص الله تعالى اتّباعاً للعقل، بل فعل ذلك اتّباعاً لهواه، وادّعاء الشاعر عنه مجرّد بهتان، ومع ذلك فهو جميل وفتان لدرجة أنّه لا ينتبه أحد لعدم صحّته ولا يسلم من نفوذه إلى ضميره غالباً! هذا يعني أنّ الشعراء يضحّون في أذهان المسلمين تعاليم خاطئة تحت غطاء تعابير موزونة وممتعة، وبقوّة ثرثرتهم وإملاهم يحملونهم على قبول أوهام واهية وسخيفة كنكات حكيمة ولطيفة، في حين أنّ جوهر كلامهم، إذا حوّل إلى النثر وجرّد من الزخارف المتلوّنة، إنّما يشبه هذياناً لا معنى له!

١. لقمان / ٦

٢. الشعراء / ٢٢٤-٢٢٦

٣. يس / ٦٩

٤. الحاقة / ٤١

٥. ديوان الأشعار للحافظ الشيرازي، الغزل ٤٩٤

لذلك، فإنّ المسلمين الذين لا يرضون التخلّي عن العقل، وفي نفس الوقت يحبّون الشعر ويتعصّبون للشعراء، يحاولون تأويل أشعارهم، وينسجون لأسخف منظوماتهم مفاهيم معقولة ومقبولة! كما على سبيل المثال، يحملون أقوالهم في القُبلة والمعانقة والمجامعة على التقرّب إلى الحقّ، ويؤوّلون أقوالهم في الرقص والسّكر والغناء إلى عبادة الله تعالى، مع أنّ بعض تأويلاتهم باردة للغاية، وبعض تبريراتهم حمل على ما لا يحتمل!

نعم، من الإنصاف القول أنّه كان في أوساط هؤلاء الشعراء الثرثارين شعراء معدودون قالوا الشعر على أساس العقل، وكيّفوه على تعاليم الأنبياء، ومن الواضح أنّ عتابي لا يتوجّه إليهم؛ لأنّ كلام الإنسان، إذا كان له مفهوم صحيح ومنطوق جميل، فهو كامل، والكامل حسن وجدير بالحبّ؛ كما أنّ الله تعالى استثنى أصحابه من الشعراء المهذارين وقال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾^١. شتان ما بين هؤلاء الهذائين وهؤلاء المحترسين في القول الذين لم يلوّثوا ألسنتهم بهجو العقل، وقد أسسوا أذواقهم عليه، وقالوا الشعر متبعين للأنبياء؛ كما قالوا على سبيل المثال: «عقل هي گویدم: موگّل کرد/ بر تن وبر جانت کردگار مرا/ نیست ز بهر تو با سپاه هوا/ کار مگر حرب و کارزار مرا! / سر ز کمند خرد چگونه کشم؟ / فضل، خرد داد بر حمار مرا/ دیو همی بست بر قطار سرم/ عقل برون کرد از آن قطار مرا/ غار جهان گرچه تنگ و تار شده است/ عقل بسنده است یار غار مرا/ دل ز خرد گشت پر ز نور مرا/ سر ز خرد گشت بی خمار مرا/ پیش روم عقل بود تا به جهان/ کرد به حکمت چنین مشار مرا/ بر سر من تاج دین نهاد خرد/ دین هنری کرد و بردبار مرا/ از خطر آتش و عذاب ابد/ دین و خرد کرد در حصار مرا»، أي يقول لي العقل: قد وكنني الله بنفسك وبدنك، وليس لديّ ما أفعله سوى محاربة الهوى من أجلك. فكيف أطلق نفسي من عقل العقل؟! والعقل فضّلني على الحمار. ربط الشيطان رأسي بالقطار، فأخرجني العقل من ذلك القطار. غار العالم وإن أصبح ضيقاً ومظلماً، كفى بالعقل صاحب غار. بالعقل امتلأ قلبي من النور، بالعقل تخلص رأسي من الدُّوار. العقل كان قائدي حتّى أشهرني بالحكمة في العالم. العقل وضع على رأسي تاج الدّين، والدّين جعلني فتناً حليماً، ووقاني الدّين والعقل من خطر التّار والعذاب المؤبّد!

١. الشعراء/ ٢٢٧

٢. ديوان الأشعار لناصر خسرو، القصائد، ٥

أو قالوا: «چون وچرا نتیجه‌ی عقل است بی‌گمان/ چون وچرا ز جانوران جز تو را کراست؟/ جز عقل چیست آنکه بدو نیک و بد ز خلق/ آن مستحق لعنت وین در خور ثناست/ قدر و بهای مرد نه از جسم و فربه‌ی است/ بل مردم از نکو سخن و عقل پر بهاست/ بر جانور بجمله سخن گوی جانور/ زان است پادشا که برو عقل پادشاست/ چون تو خدای خر شدی از قوت خرد/ پس عقل بهره‌ای ز خدای است قول راست/ ملک و بقاست کام تو وین هر دو کام را/ اندر دو عالم ای بخرد عقل کیمیاست/ گر تو به دست عقل اسیری خنک تو را/ وای تو گر خردت به دست تو مبتلاست/ تخم و فاست عقل، به تو مبتلا شده‌است/ گر مر تو را ز تخم وفا برگ ویر جفاست/ عدل است و راستی همه آثار عقل پاک/ عقل است آفتاب دل و عدل ازو ضیاست»^۱، «أی لا شک أن السؤال هو نتيجة العقل، أي حيوان غيرك يسأل؟ هل هناك شيء غير العقل يستحق به المحسن الأجر والمسيء اللعنة؟! قيمة الإنسان ليست بجسده وسمنه، ولكن بعقله وكلامه الطيب. الحيوان الناطق يملك الحيوان كله لأن العقل يملكه. بما أنك أصبحت رب الحمار بقوة العقل، فالعقل حياء من الله حقًا. بغيتك السلطة والبقاء، والعقل مُنشئهما في الدارين يا حكيم! هنيئًا لك إذا كنت أسيرًا في يدي العقل، وويل لك إذا كان عقلك أسيرًا في يديك! العقل بذر الوفاء، وقد ابتلي بك إن كنت لا تحصل منه على غير الجفاء. آثار العقل السليم كلها عدل وصدق، العقل شمس القلب ومنه ضياء العدل! أو قالوا: «بپرس راه ز علم، این نه جای گمراهیست/ بخواه چاره ز عقل، این نه روز ناچاریست/ به چشم عقل ببین پرتو حقیقت را/ مگوی نور تجلی فسون و طرازیست/ بحر ز دکه‌ی عقل آنچه روح می‌طلبد/ هزار سود نهان اندرین خریداریست»^۲، «أي سل العلم عن السبيل، فليس هذا مكان الضلال، واطلب الحيلة من العقل، فليس هذا يوم لا حيلة فيه. انظر إلى ضوء الحقيقة بعين العقل، ولا تقل أن نور التجلي دجل وخدعة. اشتر من دكان العقل ما تطلب الروح، هناك ألف فائدة خفية في هذا الشراء! أو قالوا: «سری چراغ عقل گرفتار تیرگی است/ تن بی‌وجود روح پراکنده چون هباست»^۳، «أي أن الرأس بدون سراج العقل محصور في الظلمة، كما أن الجسم بدون الروح منتشر كالهباء! أو قالوا: «رهنمای راه معنی جز چراغ عقل نیست/ کوش بروین تا به تاریکی نباشی رهسپار»^۴، «أي ليس دليل طريق المعنى إلا سراج العقل، فاجهدي يا بروين أن لا تسلكي في الظلمات، وما شابه هذه من التنبيهات التي تُبهِج القلب وتُفَنِّع العقل.

۱. نفس المصدر، القصيدة ۴۰

۲. دیوان الأشعار لبروین الإعتصامي، القصائد، القصيدة ۱۲

۳. نفس المصدر، القصيدة ۹

۴. نفس المصدر، القصيدة ۲۱

[التزعة الخرافية في المسلمين الشيعة]

الحاصل أنَّ أكثر الصوفيّين، خاصّة باستخدام سلاح الشعر، جنباً إلى جنب مع السلفيّين، شتّوا حرباً ضدّ العقلانيّة، ومهدّوا الطريق للتزعة الخرافية والتدين الخياليّ بين المسلمين، وقدموا صورة غير واقعيّة للإسلام هي مضلّلة للغاية؛ لدرجة أنَّ تأثيرهم على العديد من الجماعات الإسلاميّة ظاهر كجرح على أجسادها، ويمكن تتبّع آثار أقدامهم في العديد من مذاهب المسلمين؛ كما على سبيل المثال، كثير من المسلمين الشيعة، تحت تأثير حكم الصوفيّين في القرن العاشر الهجريّ، ومن خلال الابتعاد عن العقلانيّة والواقعيّة الإسلاميّة، اتخذوا العواطف أساساً لتديّنهم، وقدموا صوراً خياليّة لأئمة المسلمين كانت بعيدة عن الحقيقة. في الواقع، أولئك الذين تكوّنوا منذ البداية في الإستقلال عن الطبقة الحاكمة، ولهذا السبب حصلوا على خلوص أكثر بالنسبة إلى الفرق التابعة للطبقة الحاكمة، كانوا دائماً معروفين بالعقلانيّة الإسلاميّة على غرار أئمتهم العقلانيّين، حتّى سيطرت عليهم طائفة من الصوفيّين ذات ميول شيعيّة، فأدخلت معتقداتها الصوفيّة في معتقداتهم العقلانيّة، وبهذه الطريقة لوّثت التشيع بالتصوّف. على الرّغم من أنّه كانت قبلها أيضاً فرق أخرى ذات ميل إلى التشيع، تنفّوه بالخرافات وتغلو بشكل خاصّ في الأئمة المسلمين بالإعراض عن العقلانيّة والواقعيّة الإسلاميّة، لكنهم كانوا دائماً يلقون إعراضاً ومخالفة من قبل علماء الشيعة، وما كانوا يُعتبرون أبداً ممثّلين لهذا المذهب، حتّى وصل فريق منهم مع خلفيّة صوفيّة إلى السّلطة، وأضفوا الطابع الرسميّ على معتقداتهم الخرافيّة، وخلال أكثر من قرنين من الملك الذي كان أطول من ملك الأمويّين مع آثاره المروعة، جعلوا علماء الشيعة يسايرونهم إلى حدّ كبير، وبدّلوا الطريقة التي ينظرون بها إلى أئمة أهل البيت. طبعا الاعتقاد بخلافة أئمة أهل البيت له تاريخ كتاريخ الإسلام ولم ينشأ من ملك الصوفيّين، لكنّ الطريقة المليئة بالخرافات والآواقيّة التي ينظر بها الشيعة إليهم، قد تأثّرت بملك الصوفيّين دون أدنى شكّ؛ لأنّ الصوفيّين هم الذين قد وضعوا مرشديهم في موضع فوق طاقة البشر، ووصفوا لهم حالات غير عاديّة يندعش العقل من تصوّرها! لا شكّ أنّ الشيعة، تحت تأثير أوهام هؤلاء، قد تصوّروا أئمتهم أنصاف آلهة حول رؤوسهم هالة من نور، ويحيون الموتى، ويشفون المرضى، ويقضون الحوائج، ويعلمون ما في القلوب، وبالتالي من الطبيعيّ أنّهم يرونهم بعبيدين منهم، لدرجة أنّهم لا يفكّرون في متابعتهم، ولا يلتفتون إلى نصرتهم، ويكتفون مثل الصّبيان والعجائز بذكر مصائبهم والبكاء عليهم، وإنّ يجدوا أحدهم كما هو لا يعرفوه؛ لأنّهم يزعمون أنّ أئمة أهل البيت يختلفون عن غيرهم في مظهرهم، بالإضافة إلى أنّهم «بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ» و«عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» مثل الله!

للأسف، يتمسّى أكثر علمائهم مع عامّتهم في هذا الصّدء؛ لأنّ التّصوّرات المبالغ فيها عن أئمة أهل البيت، على الأقلّ من بعد علماء واقعيين مثل محمّد بن الحسن بن الوليد القميّ (ت ٤٣هـ)، وعلماء عقلانيّين مثل محمّد بن محمّد بن نعمان المعروف بالشيخ المفيد (ت ١٣هـ) وتلاميذه المخلصين مثل الشريف المرتضى (ت ٣٦هـ) وأبي جعفر الطوسيّ (ت ٤٦٠هـ)، تغلّغت في أذهانهم تدريجيّاً، ومن بعد استيلاء الصّفيّين الصّوفيّين تحوّلت إلى معتقداتهم الرّسميّة والشائعة؛ لدرجة أنّ أكثر الشّيعّة اليوم ليس لديهم فهم للتشيع سوى التعبير عن المشاعر تجاه أئمة أهل البيت، ولا يهتمّون بشيء في الدّين سوى إنشاد الشعر والمبالغة في مدحهم، ومنهم من يفعل في الحداد عليهم ما يوهن الإسلام ويخجل المسلمين. في حين أنّ أئمة أهل البيت، بحسب ما ثبت من التاريخ، كانوا رجالاً علماء أتقياء، لا يخلّفون عن غيرهم في المظهر، ولا يدّعون المعجزة وعلم الغيب، ويتبرّؤون من الغلاة فيهم، كما يبغضون أعداءهم والمنكرين لفضلهم؟.

على أيّ حال، فقد أصبحت الخياليّة الآن بين الشيعة مؤسّسيّة، لدرجة أنّه إذا دعاهم مسلم إلى الواقعيّة حول أئمة الإسلام، فإنّهم يتهمونه بالنّصب! بل قد تأصّلت الرّعة الخرافيّة فيهم، لدرجة أنّه إذا دعاهم مصلح إلى إصلاح عقيدة أو عمل، فإنّهم يطلبون منه معجزة بدلاً من الأدلّة العقلية والشرعية، ويتوقّعون منه كرامة بدلاً من القول الأحسن، والغريب كونها بحيث يمكن صدورها من كلّ عرّاف متجوّل أو ساحر مبتدئ! كما أنّي كتبت رسائل إلى بعضهم، ودعوتهم إلى مرافقتي في العودة إلى الإسلام، وذكرت لهم أدلّتي العقلية والشرعية على ضرورة هذا العمل المبارك، لكنّهم كتبوا في الردّ عليّ أنّهم سيرا فقوني فقط إذا أخبرت عن أفكارهم أو أفعالهم المخفية، فلم أدر هل أضحك أم أبكي لردهم هذا؛ لأنّني لم أدع نبوة، ولم أدعهم إلى دين جديد، ولذلك فإنّ توقّع المعجزة منّي لا ينشأ إلّا في ذهن متبلبل ومليء بالخرافات؛

١. كما روى سدير الصيرفي، قال: «كُنْتُ أَنَا وَأَبُو بَصِيرٍ وَنَحْيَى الْبَزَّازُ وَدَاوُدُ بْنُ كَثِيرٍ الرَّقِّيُّ فِي مَجْلِسِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، إِذْ خَرَجَ إِلَيْنَا وَهُوَ مُغَضَّبٌ، فَلَمَّا أَخَذَ مَجْلِسَهُ قَالَ: يَا عَجَبًا لِأَقْوَامٍ يَزْعُمُونَ أَنَّا نَعْلَمُ الْغَيْبَ! مَا نَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، لَقَدْ هَمَمْتُ بِضَرْبِ جَارِيَّتِي فَلَأَنَّهُ، فَهَرَبَتْ مِنِّي، فَمَا عَلِمْتُ فِي أَيِّ بَيْتٍ الدَّارِ هِيَ»، رواه الصّفار (ت ٢٩٠هـ) في «بصائر الدرجات» (ص ٢٥٠).
٢. الشاهد على ذلك ما تواتر عن عليّ أنّه قال: «يَهْلِكُ فِي رَجُلَانِ: مُجِبُّ مُفْرِطٍ، وَمُبْغِضُ مُفْرِطٍ» (الجامع لمعمر بن راشد، ج ١١، ص ٣١٨؛ مسند ابن الجعد، ص ٣٥؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٣٧٤؛ فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٥٦٥؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٢، ص ١٢١؛ الأمالي لابن بابويه، ص ٧٠٩؛ الأمالي للطوسي، ص ٢٥٦).

بصرف النظر عن حقيقة أنَّ الإخبار بالأفكار والأفعال المخفية قد يمكن لأهل الفراسة والكهانة أيضاً، ولذلك لا يدلّ بمفرده على حقانيّة أحد! كما أنَّ بعض الدّجالين، من خلال استغلال هذا التّوقع الذي لا أساس له واستخدام الشعوذة والأفعال غير العادية، قد جمعوا كثيراً منهم حولهم، وحملوهم على اتّباعهم في أفعال غير معقولة، وبدّدوا أموالهم وأنفسهم وأعراضهم على ادّعاءاتهم الباطلة.

[التّزعة الخرافيّة في المسلمين السّلفيّين]

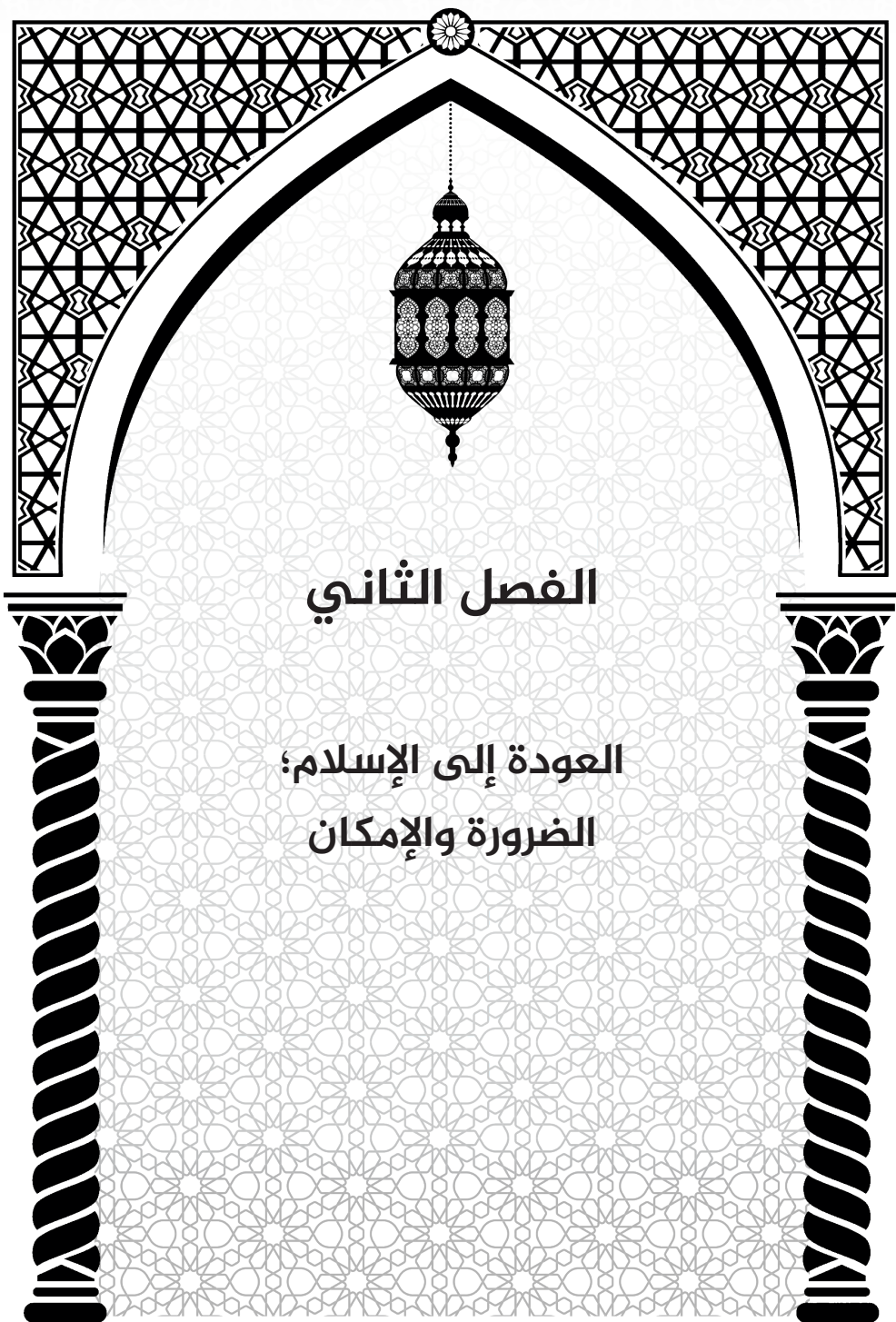
على أيّ حال، هذا مرض مهلك استحوذ على قلوب أهل التشيع، وجعل معرفة الحقّ صعباً عليهم للغاية، ومن الواضح أنَّ أصله ليس إلّا التّزعة الخرافيّة، لكنّ هذه الإتّجاهات العامّة لا تختصّ بهم، وقد لوّثت فرقاً أخرى من المسلمين أكثر أو أقلّ؛ لدرجة أنّه حتّى بين السّلفيّين، مع كلّ ما لديهم من التّجمّد والصّرامة، توجد خرافات عديدة، وبعض الفتاوى التي تصدر عن مفتيهم أحياناً تشبه الهذيان؛ لأنّه قد دخلت في رواياتهم خرافات كثيرة، وإعراضهم عن العقلانيّة أصل كلّ بليّة؛ بصرف النّظر عن أنَّ بعض فتاواهم تصدر بأمر من الظالمين ولأجل توهين الإسلام، ولا أساس لها حتّى في رواياتهم؛ بالنّظر إلى أنَّ بعضهم منافقون ومرترقة الظالمين، ويتعمّدون الكذب على الله ورسوله.

[ملخص موانع المعرفة]

الحاصل أنَّ التّزعة الخرافيّة هي من أكبر موانع معرفة الحقّ والعودة إلى الإسلام، وقد لعبت إلى جانب الموانع السّابقة دوراً مهماً للغاية في ظهور مشاكل المسلمين وتفاقمها. على الرّغم من أنَّ موانع المعرفة لا تنحصر في هذه السبعة، وهناك موانع أخرى يمكن ذكرها، ولكن يبدو أنّها أكثر ثانويّة من هذه السبعة، ويمكن تصنيفها تحتها بسهولة؛ كما على سبيل المثال، يُعتبر الانحطاط الأخلاقيّ من أكبر العوامل التي تمنع المسلمين من المعرفة والعودة إلى الإسلام، ولكنّه ينشأ من الجهل والذّنيويّة والأهواء التّفسانيّة بشكل واضح.

على أيّ حال، المؤكّد أنَّ المسلمين ليس لديهم خيار سوى محاربة هذه الموانع من أجل التّعرف على «القول الأحسن» والعودة إلى الدّين الخالص، ومن الضروريّ لهم أن يبدؤوا حركة ثقافية واسعة النطاق لمكافحة الجهل والتقليد والأهواء التّفسانية والذّنيويّة والتعصّب والتكبر والتّزعة الخرافيّة بكلّ مظاهرها، ويركزوا جميع برامجهم السياسيّة والاقتصاديّة والدّعائيّة عليها، متعاونين بينهم، حتّى تنهياً الأرضيّة لإصلاح الأُمّة وتحقيق المثل الأعلى للإسلام.

نعم، القيام بذلك اجتماعيًا يتطلب مساعدة الحكّام المسلمين، في حين أنّ أكثرهم في الوقت الحاضر خونة، ولا يقدمون مثل هذه المساعدة، ولذلك من الأكثر عملياً أن تبدأ هذه الحركة الإصلاحية بشكل فردي، وذلك بأن يزيل كلّ مسلم هذه الموانع عن نفسه منفرداً أو مع أهله وأصدقائه، حتّى تصبح هدايته إلى الحقّ في الظروف الحالية ممكنة؛ كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْطِيكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْلَ خِزْفَةٍ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا﴾^١، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾^٢؛ نظراً لأنّ الهداية من الله تضيء لجميع البشر كالشمس، ولكن لا ينتفع بها إلا الذين لهم أعين مبصرة ومفتوحة، وقد أزالوا الحجب من أمامها.



الفصل الثاني

العودة إلى الإسلام؛
الضرورة والإمكان

ضرورة العودة إلى الإسلام

إنّما تتّضح ضرورة العودة إلى الإسلام عندما تتّضح، من ناحية، ضرورة إقامة الإسلام، ومن ناحية أخرى، عدم إقامة المسلمين إيّاه في الوقت الحاضر؛ لأنّه إذا لم تتّضح هاتان المقدّمتان، فلا معنى للحديث عن العودة إلى الإسلام؛ بالنظر إلى أنّ العودة إلى الإسلام تُعتبر ضروريّة عندما يُعتبر الإسلام، بمعنى عقائد وأحكام معيّنة، مصدر سعادة المسلمين في الدّنيا والآخرة وخلاصهم من مشاكلهم المادّيّة والروحيّة، لا مصدر الانخراط الثقافيّ والإنفعال السّيّاسيّ والتخلّف الإقتصاديّ للمسلمين كما يزعم الكفّار؛ لأنّ في هذه الحالة، يكون التخلّص منه، ولو مع حفظ احترامه في الظاهر، كما تطلبه بعض الدّول المسلمة، متعيّنًا، ويكون نداء العودة إليه غير مرغوب فيه ومعارضًا من قبل النافرين من الإسلام؛ كما أنّها تكون ذات معنى إذا سلّمنا بأنّ الإسلام، كسبب لسعادة المسلمين وخلاصهم من مشاكلهم المادّيّة والروحيّة، لم يتحقّق بينهم بعد؛ لأنّه لو كان قد تحقّق بينهم، لكان قد تحقّق لهم السّعادة والخلاص المنشودان كثمرته الذاتية والحتميّة، مع أنّهما لم يتحقّقا لهم بالتأكيد، ومشاكلهم مشهودة في مجالات مختلفة؛ لدرجة أنّ محاولة تبرئتهم من هذا الإتهام والدّفاع عن عقائدهم وأعمالهم، هي مجرّد تجاهل ومكابرة في شيء محسوس؛ إذ من المحسوس أنّ هناك مشاكل واسعة وعميقة بين المسلمين، وطبعًا وجودها إمّا بسبب عدم كفاءة الإسلام لحلّها، أو بسبب عدم تحقّق الإسلام!

في هذه الأثناء، يزعم الذين لا يؤمنون بالإسلام أنّه لا يملك الكفاءة اللازمة لحلّ مشاكل المسلمين؛ بمعنى أنّ المسلمين قد حقّقوه، ولكنّه غير قادر على حلّ مشاكلهم، بل هو نفسه سبب ظهور مشاكلهم أو تفاقمها، ولذلك لا بدّ من التخلّي عنه والتحوّل إلى مبادئ أخرى، ومن ثمّ يدعون بصراحة إلى فصل الدّين عن الدّنيا، ويعتبرون الإسلامويّة في المجتمع عقبة أمام تطوّره وتقدّمه، ويسعون لاستبدال العقائد والأحكام البشريّة بعقائده وأحكامه.

في المقابل، يعلم الذين يؤمنون بالإسلام أنه دين كامل ومُسعد، ولديه القدرة على حلّ المشاكل الماديّة والروحيّة للمسلمين، وإن لم يحلّ هذه المشاكل حتّى الآن، فقد كان ذلك بسبب أنّه لم تتمّ حتّى الآن إقامة عينه كما هي، أو إقامة كلّه بجميع أجزائه. لذلك، لا بدّ لهم من أن يجعلوا إقامة عين الإسلام وكلّه هدفهم، ويبدلوا لذلك جهدهم، وهذا هو معنى العودة إلى الإسلام.

ضرورة إقامة الإسلام

لا شكّ أنّ الحقّ مع الذين يؤمنون بالإسلام ويرون إقامته ضروريّة للحصول على السّعادة والخلاص من المشاكل؛ كما أمر الله تعالى بذلك فقال: ﴿أَنِ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾^١، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكْلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾^٢، ولكن إقامة الإسلام، كما تبيّن، تكون كافية ووافية بالغرض إذا تمتّ بطريقتين:

١. إقامة عين الإسلام

إنّما تؤدّي إقامة الإسلام إلى تحقّق السّعادة والخلاص من المشاكل إذا تمتّ إقامة عينه خالصة؛ بالنظر إلى أنّه ليس من الإسلام كلّ اعتقاد أو حكم يُنسب إليه؛ لأنّ الإسلام هو واقع خارجيّ مستقلّ ينشأ من إرادة الله تعالى، وإرادة الله تعالى تتناسب مع كماله، وبالتالي لا تلازم إرادة الآخرين الذين هم غير كاملين، ولذلك لا يمكن أن تكون إرادة الآخرين منشأ اعتقاد أو حكم كإرادته، وكلّ اعتقاد أو حكم لم ينشأ من إرادته فليس كاملاً، ولهذا السّبب لا يمكن أن يضمن سعادة الإنسان وخلصه. بناء على هذا، من المهمّ جدّاً أن تقام في العالم عين الإسلام، بعيدة عن العقائد والأحكام الناشئة من إرادة الآخرين؛ لأنّ إقامة العقائد والأحكام الناشئة من إرادة الآخرين، حتّى لو كانت بحسن نيّة ومع عقائد الإسلام وأحكامه، ليست إقامة الإسلام، وبالتالي ليس لها ثمارها ونتائجها الحسنة، بل على العكس من ذلك، لها تبعات وعواقب سيّئة يقتضيها النقص البشريّ، وبسبب انتسابها إلى الإسلام يمكن أن تُعتبر للإسلام وتخيّل أنّه غير فعّال. هذا هو السّبب في أنّ الله قال مؤكّداً: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾^٣؛ بمعنى أنّ الدّين غير الخالص ليس لله ولا يُنسب إليه، ولو كان قد صدر منه بعضه؛

١ . الشّورى / ١٣

٢ . المائدة / ٦٦

٣ . الزّمر / ٣

لأن ما صدر من الله هو في الواقع مجموعة نقيّة، والمجموعة المشوبة التي حصلت من تلوث إرادة الله بإرادة غيره لم تصدر منه، ولذلك فإن وجود بعض العناصر الأصلية فيها غير كافٍ لإسنادها إلى الله؛ لأن الله طاهر، وينزه عن كلّ شيء غير طاهر. بالإضافة إلى ذلك، فإن تلك العناصر الأصلية تعتمد على عناصر أخرى، وتشكّل معها مجموعة واحدة، وبسبب هذا الاندماج والارتباط الوثيق، لا تتحقّق النتائج التي يريدها الله، كما لو كانت في الواقع العملي ليست عناصر أصلية، ولذلك قد اعتبر الله مرام الإسلام أن يكون الدين كلّ له، لا أجزاء منه فقط، وقال: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾^١.

من هنا يعلم أنّ الإسلام، إذا كان مختلطاً بعقائد وأحكام غير أصلية، لا علاقة له بالله عموماً، والعمل به غير مجزٍ؛ لأن ما تكون من تمازج العناصر الإسلامية والعناصر غير الإسلامية ليس الإسلام في الحقيقة، بل هو مخترع جديد يسمّى الإسلام تسامحاً، وبالتالي فإن إقامته ليست إقامة الإسلام، وإن اعتبرت عند العرف إقامة الإسلام. لذلك، لم يأذن الله حتّى لنبيه المعصوم أن يخلط العقائد أو الأحكام الناشئة من إرادة الله باعتقاد أو حكم ناشئ من إرادته البشرية، وهدّد بأنّه إذا حدث أدنى تدخّل من جانبه كإنسان، سيحبط تبليغه كلّه ويعاقبه بأشدّ طريقة ممكنة؛ كما قال: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ لَيَفْتَرِيَنَّ عَلَيْنَا غَيْرُهُ وَإِذَا لَا تَخَذُوكَ خَلِيلًا ۖ وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُنَ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ۖ إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾^٢، وقال أيضاً: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ۖ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ۖ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ۖ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾^٣. ليس من البعيد أن تكون معاملة الله لغير نبيه أشدّ إذا فعلوا ذلك! كما أكّد مراراً على ضرورة «إخلاص الدين» بمعنى إقامته بشكل خالص، بل قيّد عبادته بذلك وقال: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾^٤، وقال: ﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ۚ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^٥، وقال: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾^٦.

١. الأنفال / ٣٩

٢. الإسراء / ٧٣-٧٥

٣. الحاقة / ٤٤-٤٧

٤. غافر / ١٤

٥. غافر / ٦٥

٦. البينة / ٥

هذا يدلّ بوضوح على أنّ عبادة الله بدين لم يُخلص له وقد خُلط بالعقائد والأحكام الناشئة من غيره، ليست ممّا تعلّق به أمره ولا تجزي، ومن هنا يعلم فساد الأعمال العباديّة المبنية على الظنّ أو المختلطة بالبدعة، أو عدم قبولها؛ لأنّ الظنّيات ليست من الإسلام، وبدعة واحدة في العبادة تبطل كلّها.

٢. إقامة كلّ الإسلام

بالإضافة إلى إقامة عين الإسلام خالصة وبعيدة عن العقائد والأحكام غير الحقيقيّة، من الضروريّ إقامة كلّ كاملة وبعيدة عن التبعض والإختيار؛ لأنّ الإسلام هو مجموعة مترابطة ومتشابكة مثل نظام دقيق وسلسلة متّصلة الحلقات، قد تمّ تشريع كلّ جزء منها اعتباراً لأجزائها الأخرى، بحيث أنّه لولا الأجزاء الأخرى لما كان قابلاً للتشريع، وربما كان تشريعه ناقصاً للغرض؛ كحبات المسبحة، التي كلّ منها مصنوعة على أنّها جزء من الكلّ، وليس لها قيمة بمفردها، ولا تنفع إلّا في ضمن الكلّ، ولذلك يعتمد وجود أجزائها على وجود كلّها، وبزوال كلّها تزول أجزاؤها أيضاً. هكذا قد تمّ تشريع أجزاء الإسلام بالنظر إلى كلّها، وهي غير نافعة إلّا في حالة إقامة كلّها، بل قد تكون إقامة بعضها بمفردها من دون إقامة كلّها ضارة؛ كأدوية وصفها الطبيب بالنظر إلى مجموعها معاً، ومن الخطير تناول بعضها بشكل منفصل عن بعضها الآخر؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَنُزِّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ^١ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا^٢﴾. هذا يعني أنّ القرآن، على الرغم من أنّه يقتضي الشفاء والرحمة بشكل طبيعيّ، إلّا أنّه يضرّ الظالمين الذين لا يقيمونه كليّاً أو جزئياً، ولذلك حذّر الله نبيه من ترك بعض أحكام الإسلام لرغبة الظالمين وقال: ﴿وَاحْذَرُهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ^٣﴾؛ كما أنّه بعد أن أنزل حكماً من أحكام الإسلام في آخر عمر نبيه، أمره بتبليغه، وهدّده في ظاهر الأمر بأنّه إن لم يبلغه فما بلغ رسالته كلّها، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ^٤ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ^٥ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ^٦ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ^٧﴾. فلما بلغ نبيه ذلك الحكم في آخر عمره، قال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا^٨﴾؛

١ . الإسراء / ٨٢

٢ . المائدة / ٤٩

٣ . المائدة / ٦٧

٤ . المائدة / ٣

بمعنى أنه قبل ذلك اليوم وتبليغ ذلك الحكم الذي كان آخر حكم في الإسلام، لم يكن الذين كاملاً للمسلمين، ولم تكن النعمة تامة عليهم، ولم يكن الله قد رضي لهم الإسلام ديناً؛ لأنه كامل، وبالتالي يرضى الذين الكامل، ولا يرضى للمسلمين الإسلام الناقص الذي بعض أجزائه مفقودة؛ لأن مثل هذا الإسلام، بسبب نقصه لا يستطيع أن يكمل أتباعه، بل بسبب عدم التماسك والتناسق بين أجزائه يسبب التضاد والفساد، ولذلك فإن الالتزام بالإسلام الناقص لا يقلل خطورة من عدم الالتزام بالإسلام، إن لم يكن أكثر خطورة منه؛ كما أن المسلمين لديهم مشاكل أكبر من غيرهم في نواح عديدة، وهذا يرجع إلى التزامهم بالإسلام الناقص. طبعاً هذا لا يعني ضرورة نبذ الإسلام، بل على العكس من ذلك يعني ضرورة إقامته بشكل كامل؛ لأن الله بمقتضى كماله قد أكمله وأخبر عن كماله، وإن كان قد ظهر فيه نقص تسبب في عدم تكامل المسلمين، فذلك لم يكن من عند الله، ولكن كان من عند أنفسهم؛ لأنهم قد أخذوا أجزاء من الإسلام وتركوا أجزاء منه ولم يقيموا كله بالكامل، في حين أن الله قد حذر من ذلك بصراحة وقال: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾. من الواضح أن خزي المسلمين في الحياة الدنيا هو نتيجة هذا العمل الانتقائي بالإسلام، ولذلك فإن ردّهم إلى أشدّ العذاب في الآخرة أمر محتوم حسبما وعد الله. كما هدّد الله بصراحة من اتخذ نهجاً تمييزياً في مجال الدين، واعتبر أنه من غير الجائز العمل ببعض أجزاء القرآن دون بعضها الأخرى، فقال: ﴿كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ۖ فَوَرَبَّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾، بل اعتبر نبيه بريئاً من الذين فرّقوا دينهم ولم يقيموا كله كواحد بسيط، فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ۚ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾^١.

الحاصل أن الإسلام يؤدي إلى تحقيق السعادة والخلاص من المشاكل إذا أقيم كله كحكم واحد؛ نظراً لأن الإسلام هو في الحقيقة حكم واحد، والأجزاء الموجودة فيه تشبه أجزاء موجودة في جهاز تشكّل على تعددها جهازاً واحداً، وعدم عمل كلّ منها يؤثر على عمل سائر الأجزاء ويمنع الجهاز كله من العمل.

١. البقرة / ٨٥

٢. الحجر / ٩٠-٩٣

٣. الأنعام / ١٥٩

[إمكان إقامة كل الإسلام]

قد يُتوهم أنّ العمل بكلّ الإسلام غير ممكن، ولذلك لا بدّ من العمل ببعضه، وإذا كان العمل ببعضه غير مجزٍ فتندم الحيلة، وذلك غير ممكن، لكن من الواضح أنّ هذا وهم لا أساس له؛ لأنّه من المسلّم به أنّ الله، بمقتضى حكمته ورحمته، لم يجعل في الإسلام شيئاً لا يمكن العمل به، بل كان جعل كلّ شيء في الإسلام لأجل العمل به، ومن الواضح أنّ جعل شيء في الإسلام لا يمكن العمل به عبث، والعبث لا يصدر من الله. بالإضافة إلى ذلك، لا شك أنّ الله قد أمر بكلّ الإسلام، لا بجزء منه فقط، ومن الواضح أنّ أمره بالمحال محال؛ لأنّه يناقض حكمته. علاوة على ذلك، لا يوجد في الإسلام شيء يُدعى أنّ الإعتقاد أو العمل به مستحيل في ذاته. مع ذلك، فإنّ الوجه الوحيد الذي يمكن ذكره لاستحالة العمل بكلّ الإسلام، هو استحالة العلم بكّله؛ بالنظر إلى أنّ العلم بكلّ الإسلام ضروري للعمل بكّله، في حين أنّه ممكن فقط لمن شرعه، ولذا فإنّ علم المسلمين بكّله وتبعاً لذلك عملهم بكّله غير ممكن. لكنّ الحقّ أنّ هذا الوجه أيضاً مرفوض؛ لأنّه من المسلّم به أنّ الله قد أوجب على المسلمين العمل بكلّ الإسلام، وعلى هذا فيلزم من توقّف ذلك على العلم بكلّ الإسلام وجوب تعليم كلّ الإسلام على الله، لا رفع وجوب العمل بكلّ الإسلام؛ بمعنى أنّه نظراً لضرورة العمل بكلّ الإسلام وتوقّف ذلك على العلم بكّله وانفراد الله بهذا العلم ذاتياً، لا بدّ أن يجعل الله هذا العلم ممكناً للمسلمين بطريقة ما، لكي لا تكون لهم حجة عليه في تركهم العمل بكلّ الإسلام وتبعاً لذلك وقوعهم في الشقاء والمشاكل. من الواضح أنّ هذا التعليم أمر حتمي لا مردّ له، وهو ممكن بطريقتين: إمّا أن يعلم الله الإسلام كلّهُ لجميع المسلمين بشكل مباشر، أو يختار لذلك بعضهم ليتلقّى الآخرون العلم بكلّ الإسلام منهم بشكل غير مباشر، ولكن بما أنّه من المسلّم به أنّ الله لم يعلم الإسلام كلّهُ لجميع المسلمين بشكل مباشر، يتبيّن أنّه قد علّمه لبعضهم، وبالتالي يجب على الآخرين معرفتهم والتعلّم منهم، وبما أنّ العلم بكلّ الإسلام عند الله وحده، فهم لا محالة إمّا أنبياء تلقوا العلم بكلّ الإسلام من الله مباشرة، أو مرتبطون بالأنبياء تلقوا العلم بكلّ الإسلام من الله بواسطة الأنبياء؛ كما أنّهم باعتبار نيابتهم عن الله في تعليم الإسلام كلّهُ، يُعتبرون خلفاء الله بين المسلمين^١.

١. زعم بعض المنسوبيين للعلم أنّه لا يجوز أن يقال لبشر: «خليفة الله»؛ لأنّما يستخلف من يغيب أو يموت، والله لا يغيب ولا يموت (انظر: الأحكام السلطانية للماوردي، ص ٣٩)، وهذا جهل عظيم؛ كما بيّن ذلك المنصور حفظه الله تعالى في بعض دروسه فقال: «إِنَّ نَسَبَةَ الْخَلِيفَةِ إِلَى اللَّهِ هِيَ نَسَبَةُ تَمْلِكٍ وَتَغْظِيمٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رُوحِي﴾، وَ﴿بَيْتِي﴾، وَ﴿أَرْضِي﴾، وَمَنْ لَا يَفْقَهُ هَذَا فَهُوَ مِنَ الْعِلْمِ بَعِيدٌ كَبُعْدِ الْمَغْرِبِ مِنَ الْمَشْرِقِ» (تنبيه الغافلين على أنّ في الأرض خليفة لله ربّ العالمين للسيد العلامة، ص ١٣٠).

من هنا يعلم أنّ الله قد جعل في الأرض خليفة؛ كما أخبر عن ذلك كسّته له فقال: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، ومن الواضح أنّ هذا الخليفة، إذا كان عالمًا بكلّ الإسلام ومكلّفًا بتعليمه، يمكنه أن يعلم المسلمين كلّهم ويجعل لهم كلّه قابلاً للعمل به، ومن الواضح أنّه في هذه الحالة سيكون التعلّم منه واجباً عليهم. يلزم من هذا المبدأ أن لا تخلو الأرض أبداً من خليفة بهذه الصّفة؛ لأنّ خلّوها منه، وإن كان لفترة وجيزة، يستلزم استحالة العلم وتبعاً لذلك استحالة العمل بكلّ الإسلام في تلك الفترة، وبما أنّ هذه الإستحالة مسندة إلى الله ومسبّبة لخسران المسلمين، فهو غير ممكن، ويترّثه الله عنه. نعم، إذا جُعِل بين المسلمين خليفة بهذه الصّفة، لكنّهم لم يعرفوه ولم يكتفوه من التعليم بتقصيرهم، لن تكون لهم حجة على الله، وفي هذه الحالة سيكون من الممكن أن لا تكون لهم حيلة؛ لأنّ انعدام الحيلة، إذا كان متسبباً عن فعل المسلمين لا عن فعل الله، فهو ممكن، وصورته أن يكون العمل ببعض أجزاء الإسلام غير ممكن بسبب تقصيرهم في توفير مقدّماتها، ويكون العمل بسائر أجزائه غير محزّ ما لم يعملوا بتلك الأجزاء. مع ذلك، يمكن علاج هذه الحالة بالنظر إلى إمكان ترك التقصير من قبل المسلمين؛ كما قال الله تعالى: ﴿ضَرَبْتُ عَلَيْهِمُ الدَّلَّةَ أَتَيْنَ مَا تُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلِ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلِ مِنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَضَرَبْتُ عَلَيْهِمُ الْمُسْكَنَةَ﴾^٢، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾.

بالجملة إنّ إقامة كلّ الإسلام ممكنة بقدر ما هي ضرورية؛ إلّا أنّها تتوقّف على العلم بكّله، والعلم بكّله ممكن لشارعه وحده، ويؤخذ عنه لا محالة، وهو إمّا قد أعطاه لجميع أهل الإسلام، ولم يفعل، أو أعطاه لبعضهم ليأخذ عنهم الآخرون، ولا شكّ أنّه قد فعل هذا؛ لأنّه لم يفعل الآخر، ولذلك فمعرفة هؤلاء ضرورية للعلم بكلّ الإسلام، ولهذا السّبب فهي ممكنة؛ بمعنى أنّ الوسائل اللازمة لمعرفةهم موجودة من عند الله ويمكن تتبّعها لا محالة؛ كما أنّ الطرق اللازمة للوصول إليهم مجعولة من قبل الله ويمكن اتّباعها، وهذا ما أتحدّث عنه إن شاء الله.

١. البقرة / ٣٠

٢. لمعرفة المزيد عن هذا، راجع: كتاب «تنبيه الغافلين على أنّ في الأرض خليفة لله ربّ العالمين؛ تقرير لدروس العلامة المنصور الهاشمي الخراساني حفظه الله تعالى».

٣. آل عمران / ١١٢

٤. الرّعد / ١١

العودة إلى الإسلام

[اشتراط إقامة بعض أجزاء الإسلام بإقامة كله]

من هنا يعلم أنّ إقامة جزء من الإسلام وحده، عندما لا تتم إقامة أجزائه الأخرى، هي محل إشكال؛ لأنّ كلّ جزء من الإسلام قد تمّ تشريعه اعتباراً لإقامة كلّ ومتناسباً مع أجزائه الأخرى، وبالتالي يكون نافعا وصالحا للإقامة إذا تمت إقامة الأجزاء ذات الصلة به؛ بالنظر إلى أنّ أجزاء الإسلام يلزم بعضها بعضاً، ويؤثر بعضها على بعض، ويتأثر بعضها ببعض، وإذا لم تتم إقامة بعضها، فستكون إقامة بعضها الآخر غير نافعة، وربما ضارة. كما على سبيل المثال، قد تمّ جعل الأحكام الجزائية للإسلام اعتباراً للتحقق الكامل للإسلام ومتناسباً مع الزمان والمكان اللذين قد تمّ فيهما تطبيق سائر أحكام الإسلام كعوامل رادعة، ومع تطبيقها لا يوجد موجب لارتكاب الجرائم، وبالتالي فإنّ ارتكابها في هذه الحالة أمر غير طبيعيّ ومستلزم للجزاء المقرّر. كما على سبيل المثال، قد تمّ جعل حكم قطع يد السارق اعتباراً للتحقق الكامل للإسلام ومتناسباً مع الزمان والمكان اللذين قد تمّ فيهما إقامة الأحكام الإقتصادية والإجراءات الوقائية للإسلام، مثل التوزيع العادل للثروة وإيتاء الزكاة والخمس، لا الزمان والمكان اللذين لم يتمّ فيهما إقامة أحكام الإسلام الإقتصادية، وتوزيع الثروة فيهما ظالم، ولا يؤتى فيهما الزكاة والخمس كما يجب، وبالتالي فإنّ المقتضي للسرقة موجود والمانع منها مفقود. هذا يعني أنّ المرء إذا سرق في زمان لا يحكم فيه الإسلام، وفي مكان لا يتمّ فيه تطبيق أحكامه العينية والعامة، فلا يستحقّ جزاء السرقة المقرّر، وتطبيقه عليه غير عادل ومخالف لمقصد الشارع. كما أنّ تطبيق الأحكام الجزائية الأخرى منوط بتحقيق الحكومة الإسلامية وتطبيق عين أحكام الإسلام وكلّها، وقبل ذلك لا يكون نافعا ولا مناسباً؛ لأنّ الله قد شرع هذه الأحكام لتنفيذ في حكومته، ومتناسباً مع الزمان والمكان اللذين يتولّى زمام الأمور فيهما شخص من جانبه مع المعرفة الكاملة بكلّها والإستطاعة الكاملة لتطبيقها على مصاديقها، وبالإستناد إلى هاتين الميزتين يحقّق حكمه ويجلّي عدله؛

١ . يمكن الإستشهاد على هذا بما روي عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم، وعن عليّ وعمر وحذيفة وأبي الدرداء وزيد بن ثابت وغيرهم، أنهم قالوا: «لا تُنْقِمْ الخُدُودَ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ» (الخراج لأبي يوسف، ص ١٩٤؛ سنن سعيد بن منصور الفرائض إلى الجهاد، ج ٢، ص ٢٣٤ و ٢٣٥؛ الخلافيات للبيهقي، ج ٧، ص ٢٦٢؛ تهذيب الأحكام للطوسي، ج ١٠، ص ٤٠)؛ نظراً لأنّ «العدو» يشمل المنافقين كما يشمل الكفار، لقول الله تعالى: «هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرُهُمْ» (المنافقون / ٤)، وأئمة الجور من المنافقين، وروي عن عليّ أنّه قال في الخوارج: «إِنْ خَرَجُوا عَلَى إِمَامٍ عَادِلٍ فَقَاتِلُوهُمْ، وَإِنْ خَرَجُوا عَلَى إِمَامٍ جَائِرٍ فَلَا تُقَاتِلُوهُمْ» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥٥٩؛ مناقب أمير المؤمنين لمحمد بن سليمان الكوفي، ج ٢، ص ٣٣٢؛ علل الشرائع لابن بابويه، ج ٢، ص ٦٠٣؛ تهذيب الأحكام للطوسي، ج ٦، ص ١٤٥)،

كما كان المنقذ الرئيسي لأحكامه في وقت نزولها النبوي، وكان هذا الواقع مؤثراً ومراعياً في تشريعها، لدرجة أنه ليس من البعيد أنه لو نزلت هذه الأحكام على غيره أو غير مثله، لكانت لها ماهية مختلفة. هذا يعني أنه لا تجوز إقامة الحدود الإسلامية للذين لا يعرفون أحكام الإسلام كلها ولا يستطيعون تطبيقها كاملة، دون أن يكون ترك إقامة الحدود الإسلامية جائزاً لهم؛ لأن إقامة الحدود الإسلامية واجبة عليهم ضمن إقامة كل الإسلام، وإقامة كل الإسلام ممكنة لهم من خلال اتباع شخص عالم بكماله، وهذا الشخص، كما تبين، هو خليفة الله في الأرض الذي آتاه الله العلم بكل الإسلام، وهو واسطته في ممارسة حكمه.

واقع عدم إقامة الإسلام

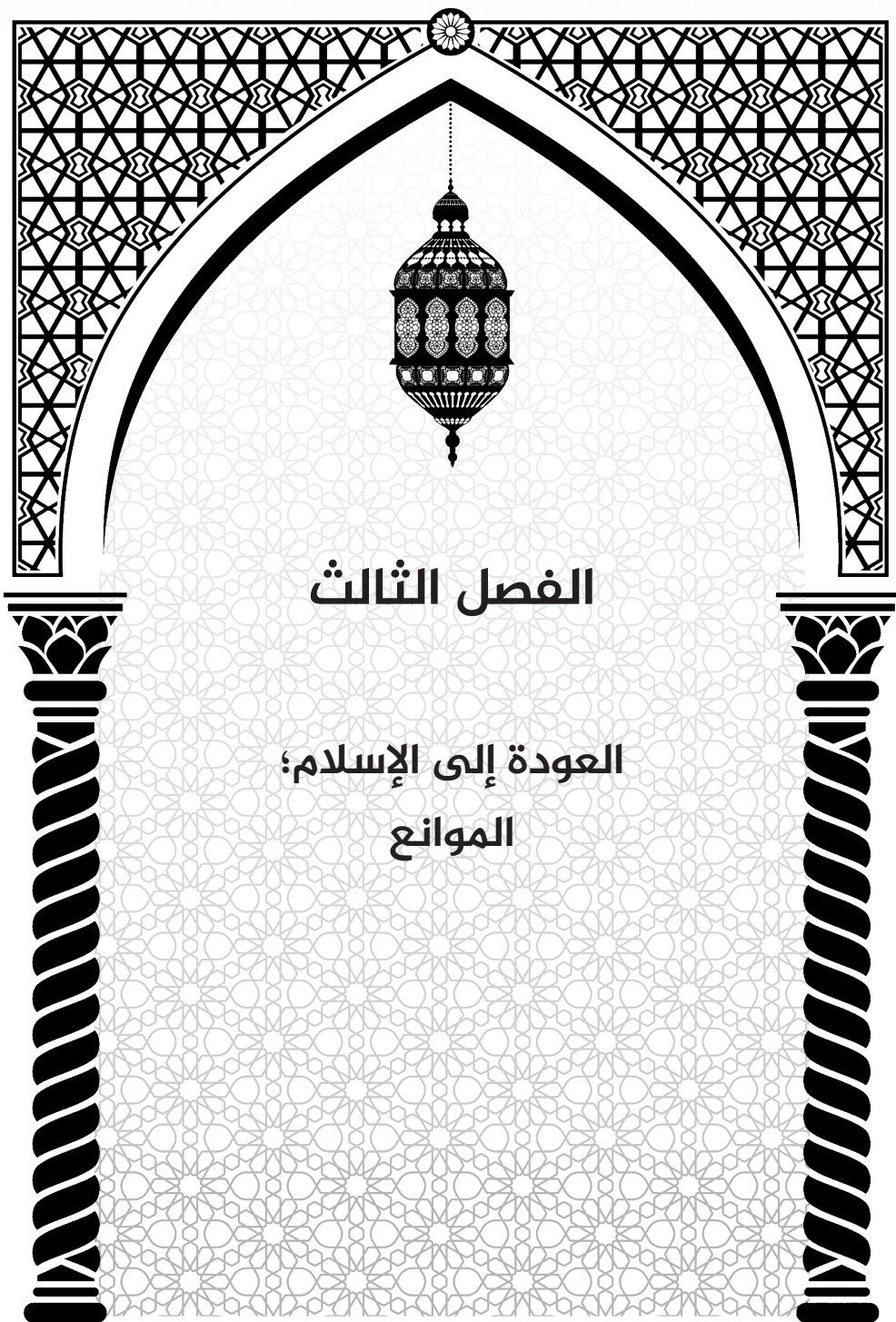
يعلم مما تقدم أنه لم يتم إقامة الإسلام من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى الآن، وهذا واقع محقق مشهود؛ لأنه لم تتيسّر إقامة عينه وكلّه لأسباب مختلفة، وبالتالي ما دام هذا الوضع قائماً فلا يمكن للمسلمين الحصول على السعادة والخلاص من المشاكل. لذلك، فإن معرفة أسباب هذا الوضع ودواعي الانحراف عن عين الإسلام وكلّه مفيدة للعودة إلى الإسلام الخالص والكامل بمعنى إقامته بعد إضاعته؛ لأنه من الواضح أنّ المسلمين، بمقتضى فطرتهم الإلهية وطبيعتهم الإنسانية، فضلاً عن اهتمامهم بالإسلام، كانوا من حيث المبدأ يريدون لإقامة عين الإسلام وكلّه، ومع هذا الوصف لم يكن من الممكن أن يفشلوا فيها إلا بسبب الموانع التي عرضت لهم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وروي عن جعفر بن محمد وأبيه وابنه موسى أنهم قالوا: «إِذَا سَرَقَ السَّارِقُ مِنَ الْبَيْتِ مِنْ إِمَامٍ جَائِرٍ فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ، إِنَّمَا أَخَذَ حَقَّهُ، فَإِذَا كَانَ مَعَ إِمَامٍ عَادِلٍ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ» (تهذيب الأحكام للطوسي، ج ١٠، ص ١٢٨)، وقال أبو حنيفة: «لَا يَجِبُ الْخُدُودُ فِي دَارِ الْحَرْبِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُمْ إِمَامٌ، أَوْ نَائِبُ إِمَامٍ» (حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء للشاشي، ج ٧، ص ٦٧١)، بل أطلق، فقال: «لَوْ شَرِبَ مُسْلِمٌ خَمْرًا فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ زَنَى، ثُمَّ رُفِعَ إِلَيْنَا بَعْدَ مَا خَرَجَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ، لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ الْخُدُودُ» (اختلاف الفقهاء لابن جرير، ص ٨٢)، ونسبه ابن المنذر إلى أصحاب الرأي، وقال: «لِأَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ حَيْثُ لَا يَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُسْلِمِينَ» (الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر، ج ٤، ص ١٤٤)، ونسبه البيهقي إلى العراقيين (الخلافات للبيهقي، ج ٧، ص ٢٦٠)، وروى بشر بن الوليد عن أبي يوسف في قوم تجار دخلوا دار الحرب، فسرقت بعضهم من بعض، لم تقطع في قول أبي حنيفة (اختلاف العلماء للطحاوي، ج ٣، ص ٤٧٣)، فكان من شرطه إتيان ما يوجب الحد في أرض يحكمها الإسلام ويجري عليها أحكامه، وهذا هو شرط المنصور حفظه الله تعالى بعينه؛ إلا أنه يشترط الإسلام الحقيقي.

نعم، كان موت رسول الله صلى الله عليه وآله وفقدانه مأساة عظيمة، وكانت لها نتائج مروعة؛ كما كان الله قد أخبر عن ذلك وقال: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾^١، وقال: ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبِهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا^٢ وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ

١ . الأنفال / ٣٣

٢ . آل عمران / ١٤٤



الفصل الثالث

العودة إلى الإسلام؛
الموانع

مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ مَا يَمْنَعُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْعُودَةِ إِلَى الْإِسْلَامِ الْآنَ، هُوَ نَفْسُ مَا مَنَعَهُمْ مِنْ إِقَامَتِهِ فِي الْمَاضِي؛ لِأَنَّهُمْ، بِسَبَبِ عَادَتِهِمْ، يَأْبُونَ الْعُودَةَ إِلَى مَا أَعْرَضُوا عَنْهُ مِنْ قَبْلُ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ﴾^١، وَقَالَ: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَكَذَّرَهُمْ فِي ظُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^٢؛ كَمَا أَنَّ هَذَا الْإِعْرَاضَ عَنْ إِقَامَةِ الْإِسْلَامِ هُوَ مِيرَاثُ مَشْوَومٍ مِنْ آبَائِهِمُ الْأَوَّلِينَ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقِيمُوا الْإِسْلَامَ فِي زَمَانِهِمْ، وَجَعَلُوا طَرِيقَ إِقَامَتِهِ ضَيِّقًا وَمَظْلَمًا عَلَى الَّذِينَ جَاؤُوا مِنْ بَعْدِهِمْ، وَالْآنَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ هُمْ خَلْفٌ مِنْ بَعْدِهِمْ، يَجِدُونَ أَنْفُسَهُمْ فِي وَسْطِ الثَّارِ الَّتِي هُمْ أَوْقَدُوهَا لَهُمْ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾^٣. فِي حِينِ أَنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّ لَهُمْ اخْتِيَارًا وَتَكْلِيفًا، كَمَا كَانَ لِأَبَائِهِمْ اخْتِيَارَ وَتَكْلِيفٍ، وَهُمْ فِي نَفْسِ الْوَضْعِ الَّذِي كَانَ آبَاؤُهُمْ فِيهِ، لِيُعْلَمَ بِذَلِكَ أَنَّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^٤، وَقَالَ: ﴿فَهَلْ يَنْتَظِرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ﴾^٥، وَقَالَ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾^٦، وَقَالَ: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾^٧. لِذَلِكَ، يَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَنْظُرُوا فِي أَحْوَالِ آبَائِهِمْ مِنْ بَعْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَتَّى الْآنَ، وَيَعْتَبِرُوا بِغَفْلَاتِهِمْ وَأَخْطَائِهِمُ الَّتِي فَوَّتَتْ عَلَيْهِمْ إِقَامَةُ الْإِسْلَامِ فِي زَمَانِهِمْ، لِيَقِيمُوا مِنْهُ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ مَا لَمْ تَتَيَسَّرْ إِقَامَتُهُ حَتَّى الْآنَ، وَيَعُودُوا إِلَيْهِ بَعْدَ فِتْرَةٍ طَالَ أَمْدُهَا؛

١. يونس / ٧٤

٢. الأنعام / ١١٠

٣. الأعراف / ١٧٣

٤. البقرة / ٢١٤

٥. يونس / ١٠٢

٦. يونس / ١٤

٧. المملك / ٢

كما أمر الله بذلك فقال: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ﴾، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ؟﴾ على رغم الذين يعتبرون بسفاهة وتعسف أن النظر في أحوال الماضين غير حسن، ومحسوبه داعيًا لانتهاك حرمتهم وضلال المسلمين، ليصدّوهم عن معرفة الحقّ ويبقوهم في الوهم والجهل بمكرهم هذا، في حين أنهم يتظاهرون رياءً بأنهم ناصحون لهم؛ كالذين قال الله تعالى فيهم: ﴿بَلْ زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرُهُمْ وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾^١، وقال: ﴿وَأَنَّهُمْ لَيُصَدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾^٢.

أسباب عدم إقامة الإسلام

أمّا أهمّ الأسباب والدواعي لعدم إقامة الإسلام من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم حتى الآن فهي ما يلي:

١. اختلاف المسلمين

السبب الأوّل لعدم إقامة الإسلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم اختلاف المسلمين من بعده؛ لأنّهم من بعده، سرعان ما فقدوا وحدتهم، ومثل الذين كانوا من قبلهم، أصبحوا شيعاً، وتعلّقت كلّ شيعه منهم بعقائدها وأعمالها، مع أنّ الله كان قد حدّزهم من ذلك مراراً وصرّاحه، فقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^٣، وقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ۖ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعاً ۚ كُلٌّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾^٤، لكنهم نسوا تحذير الله وعصوا نهيه، واختلفوا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم في الخلافة عنه وهو لم يدفن بعد، وكان هذا أصل جميع اختلافاتهم بعده، التي لا تزال تستمرّ حتى الآن على نحو متزايد، ولذلك فهو مهمّ وجدير بالدراسة للغاية، على الرّغم من كراهية بعضهم للنظر فيه.

١. الزّوم / ٤٢

٢. غافر / ٨٢

٣. الرّعد / ٣٣

٤. الزّخرف / ٣٧

٥. آل عمران / ١٠٥

٦. الزّوم / ٣١-٣٢

تاريخياً، بحسب الروايات المتواترة، من المسلّم به أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اختلفوا في من يكون له الحكم من بعده؛ فرأى فريق منهم أنه يكون لأهل بيته، ورأى الفريق الآخر أنه يكون لغيرهم، في حين أن مثل هذا الاختلاف بين المسلمين غريب وغير متوقع للغاية؛ إذ لا شك أن الحكم في الإسلام لله دون غيره، وهذا من المبادئ الواضحة والضرورية للإسلام؛ كما قال الله مؤكداً: ﴿إِن الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾^١، وقال: ﴿أَلَا لَهُ الْحُكْمُ؟﴾، وقال: ﴿لَهُ الْحُكْمُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ﴾^٢، وقال: ﴿فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾، وقال: ﴿لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^٣، وقال: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ؟﴾^٤. بناء على هذا، فمن المؤكد أن حق الحاكمية حصري له، ولا يشاركه فيه أحد؛ كما قال: ﴿مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾^٥، وقال: ﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾^٦، وقال: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾^٧. هذا يعني أن الناس ليس لهم أدنى نصيب من الحاكمية؛ كما قال الله مستبعداً: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذَا لَا يُوْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾^٨. بل إن الحاكمية كلها لله خاصة؛ لأنه الوحيد الذي خلق العالم، ويعلم احتياجاته، ويقدر على توفيرها، ومن الواضح أنه يمارس حاكميته، لا من خلال الجبر التكويني أو إرسال الملائكة، ولكن من خلال جعل خليفة في الأرض؛ كما قال: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾^٩، وعلى سبيل المثال جعل داود عليه السلام خليفة في الأرض وقال: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^{١٠}.

١ . الأنعام / ٥٧

٢ . الأنعام / ٦٢

٣ . القصص / ٧٠

٤ . غافر / ١٢

٥ . التغابن / ١

٦ . الزمر / ٦

٧ . الكهف / ٢٦

٨ . الفرقان / ٢

٩ . فاطر / ١٣

١٠ . النساء / ٥٣

١١ . البقرة / ٣٠

١٢ . ص / ٢٦

هذا يعني أنّ الله، بصفته حاكم الكون، في فعل معقول تماماً، يمارس حكمه من خلال تعيين نائب له؛ كما يفعل جميع العقلاء نفس الشيء لممارسة حكمهم، ومن الواضح أنّه تعالى خالق العقلاء ورئيسهم؛ كما قال: ﴿وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكُهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾^١، وقال: ﴿قُلِ اللَّهُ مَالِكُ الْمُلْكِ يُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾؛ كما على سبيل المثال، آتى حكومته طالوت عليه السلام، بينما كان أصحاب نبيّه غير راضين بحكومته، ومحسبون أنّهم أحقّ بالحكومة منه؛ كما قال: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكُهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾^٢.

هذا من الطبيعيّ والمفهوم تماماً أنّ حكومة الله تتحقّق إذا كان اختيار الحاكم بيده؛ لأنّه مادام اختيار الحاكم بيد الآخرين وليس بيده، فلا يمكن اعتبار الحكومة له، وهذا ما أشار إليه بنفسه إذ قال: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^٣، وقال: ﴿فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾^٤، وقال: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^٥. لذلك، فإنّ كون الحاكميّة لله لا معنى له في الواقع العمليّ إلاّ أنّها مبنية على اختياره بغضّ النظر عن اختيار الآخرين؛ كما قال: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۚ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^٦.

بعبارة أخرى، إنّ مرجع الحاكميّة في الإسلام إلى إذن الله، بل لا شرعيّة لأمر من الأمور إلاّ بانتهائه إلى إذنه، وهذا من أهمّ القواعد الأساسيّة في الإسلام؛ كما قال مراراً وتأكّيداً: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾^٧، وقال: ﴿وَالِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾^٨، وقال: ﴿وَالِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾^٩، وقال: ﴿وَالِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾^{١٠}، وقال: ﴿وَالِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾^{١١}.

١ . البقرة / ٢٤٧

٢ . آل عمران / ٢٦

٣ . البقرة / ٢٤٧

٤ . الملك / ١

٥ . يس / ٨٣

٦ . المؤمنون / ٨٨

٧ . القصص / ٦٨

٨ . الشورى / ٥٣

٩ . آل عمران / ١٠٩

١٠ . لقمان / ٢٢

١١ . التّور / ٤٢

هذا يعني أنّ أساس الشرعية في الإسلام هو إذن الله، وكلّ عمل لا يرجع إلى إذن الله لا يعتبر إسلامياً، وبالتالي لا يؤدي إلى جنّته ومغفرته؛ كما قال بصراحة: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ﴾؛ بمعنى أنّه يستخدم إذنه كوسيلة لإضفاء الشرعية على الأعمال، وتبعاً لذلك الحصول على رضاه من خلال القيام بها. بناء على هذا، فإنّ كلّ عمل يحتاج إلى إذن الحاكم عند العقلاء، فهو يحتاج إلى إذن الله في الواقع؛ لأنّه حاكم كلّ شيء.

من هنا يعلم أنّ الحكومة في الإسلام شرعية فقط لمن اختاره الله وعيّنه كنائب له فيها، وهذا ليس شيئاً غريباً أو جديداً، بل هو سنة من سننه التي جرت في الأمم السالفة، ولا تزال جارية ما دامت الدنيا قائمة؛ كما قال: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾. نعم، لقد كانت ضرورة كون الحاكم معيّناً من عند الله ومعرفاً عن طريق نبيه أو آية بيّنة من واضحات جميع الأديان الإلهية وضرورتاتها، ولم تكن موضع شك ولا خلاف في أيّ أمة من الأمم السابقة، وقد تمّ التشكيك والخلاف فيها في هذه الأمة فقط؛ كما على سبيل المثال، كان بنو إسرائيل من بعد موسى عليه السلام يعلمون بداهة أنّهم للجهاد في سبيل الله من أجل إقامة الدين يحتاجون إلى حاكم من الله، ولذلك سألوهم نبيهم أن يقدم لهم حاكماً من الله ليجاهدوا معه، وأجابهم نبيهم إلى سؤالهم، ولم يقل لهم أنّه لا حاجة إلى حاكم من الله للجهاد في سبيله وإقامة الدين؛ كما ذكرهم الله لتعليم المسلمين فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّ لَهُمْ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾^١، وتقدّم أن الله اختار لهم طالوت.

بناء على هذا، فإنّ غفلة أصحاب النّبّي صلّى الله عليه وآله وسلّم عن هذه القاعدة الواضحة والضرورية تبدو غريبة؛ لأنّ خلافهم على الحكومة من بعده كان مبنيّاً على افتراض أنّ الحكومة لهم، وبالتالي يحقّ لهم تسليمها إلى من يختارونه؛ لدرجة أنّه، وفقاً للأخبار المتواترة والمشهورة، اجتمع كثير منهم في مكان يسمى سقيفة بني ساعدة، وحاول كلّ فريق منهم أن يجرّ الحكومة إلى نفسه، حتّى كادوا يقتتلون ويطؤون بعضهم بعضاً لأجلها!

١. البقرة / ٢٢١

٢. الأحزاب / ٦٢

٣. البقرة / ٢٤٦

مع ذلك، كان الخلاف الرئيسي بينهم حول مسألة هل ينبغي إبقاء حكومة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته أم إخراجها منه. فقال الذين غلبوا في نزاعهم أنه ينبغي إخراج حكومته من بيته، بحجة أن العرب لن يرضوا باجتماع التوبة والخلافة في بيت واحد،

١. كما روي عن عبد الله بن عباس، أنه قال: «خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي بَعْضِ أَشْفَارِهِ، فَإِنَّا لَنَسْرِي لَيْلَةً، وَقَدْ دَنَوْتُ مِنْهُ، إِذْ ضَرَبَ مَقْدِمَ رَحْلِهِ بِسَوْطِهِ، وَقَالَ: <كَذَبْتُمْ وَتَبَّتَ اللَّهُ يَفْتُلُ أَحْمَدُ... وَلَكِنَّا نَطْلَعُ دُونَهُ وَنُتَاضِلُ... وَنُسَلِّمُهُ حَتَّى نُصْرِعَ حَوْلَهُ... وَنَذْهَلُ عَنْ أَتْبَانِنَا وَالْحَلَالِ>، ثُمَّ قَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، وَسَارَ فَلَمْ يَتَكَلَّمْ إِلَّا قَلِيلًا، ثُمَّ قَالَ: <وَمَا حَمَلْتُ مِنْ نَاقَةٍ فَوْقَ رَحْلِيهَا... أَبْرَ وَأَوْفَى ذِمَّةً مِنْ مُحَمَّدٍ... وَأَكْسَى لِيَزِدَ الْخَلَّالَ قَبْلَ ابْنِزَالِهِ... وَأَعْطَى لِرَأْسِ السَّابِقِ الْمُتَجَرِّدِ>، ثُمَّ قَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، أَبُوكَ عُمَرُ رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنْتَ ابْنُ عَمِّهِ، فَمَا مَنَعَ قَوْمَكُمْ مِنْكُمْ؟! قَالَ: قُلْتُ: لَا أَدْرِي، قَالَ: لَكِنِّي أَدْرِي، يَكْرَهُونَ أَنْ تَجْتَمِعَ فِيكُمْ النُّبُوَّةُ وَالْخِلَافَةُ» (أنساب الأشراف للبلاذري، ج ١٠، ص ٣٧٨؛ تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٢٢)، وفي رواية أخرى، أنه قال: «قَالَ لِي عُمَرُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، أَتَدْرِي مَا مَنَعَ قَوْمَكُمْ مِنْكُمْ بَعْدَ مُحَمَّدٍ؟ فَكَرِهْتُ أَنْ أُجِيبَهُ، فَقُلْتُ: إِنْ لَمْ أَكُنْ أَدْرِي فَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ يَذَرِينِي، فَقَالَ عُمَرُ: كَرِهُوا أَنْ يَجْمَعُوا لَكُمْ النُّبُوَّةَ وَالْخِلَافَةَ، فَتَجْتَمِعُوا عَلَى قَوْمِكُمْ بَحْثًا وَبَحَا، فَاخْتَارَتْ قُرَيْشٌ لِنَفْسِهَا فَأَصَابَتْ وَوَفَّقَتْ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنْ تَأَذَّنَ لِي فِي الْكَلَامِ، وَتَمِطَ عَنِّي الْغَضَبُ تَكَلَّمْتُ، فَقَالَ: تَكَلَّمْ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقُلْتُ: أَمَّا قَوْلُكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ: اخْتَارَتْ قُرَيْشٌ لِنَفْسِهَا فَأَصَابَتْ وَوَفَّقَتْ، فَلَوْ أَنَّ قُرَيْشًا اخْتَارَتْ لِنَفْسِهَا حَيْثُ اخْتَارَ اللَّهُ لَهَا لَكَانَ الصَّوَابُ بِيَدِهَا غَيْرَ مَزْدُودٍ وَلَا مَحْسُودٍ، وَأَمَّا قَوْلُكَ: إِنَّهُمْ كَرِهُوا أَنْ تَكُونَ لَنَا النُّبُوَّةُ وَالْخِلَافَةُ، فَإِنَّ اللَّهَ وَصَفَ قَوْمًا بِالْكَرَاهِيَةِ فَقَالَ: <ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَأَخْبَطَ أَعْمَالَهُمْ> [محمد / ٩] (تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٢٣؛ الكامل في التاريخ لابن الأثير، ج ٢، ص ٤٣٩؛ تاريخ ابن خلدون، ج ٣، ص ٢١٥)، وفي رواية أخرى، أنه قال: «قَالَ عُمَرُ لَيْلَةً مَسِيرَهُ إِلَى الْجَابِيَةِ: أَيُّنَ ابْنِ عَبَّاسٍ؟ فَأَتَيْتُهُ، فَشَكَى تَخَلُّفَ عَلِيٍّ بِنِ أَبِي طَالِبٍ، فَقُلْتُ: أَوَلَمْ يَعْتَذِرْ إِلَيْكَ؟ قَالَ: بَلَى، قُلْتُ: فَهَوَ مَا اعْتَذَرَ بِهِ، ثُمَّ قَالَ: أَوَّلُ مَنْ رِيَّيْتُمْ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ أَبُو بَكْرٍ، إِنْ قَوْمَكُمْ كَرِهُوا أَنْ يَجْمَعُوا لَكُمْ الْخِلَافَةَ وَالنُّبُوَّةَ، فَقُلْتُ: لِمَ؟ أَلَمْ تَكُنْ خَيْرًا لَهُمْ؟! قَالَ: بَلَى، لَكِنَّهُمْ لَوْ فَعَلُوا كُنْتُمْ عَلَيْهِمْ جَحْفًا جَحْفًا جَحْفًا، وَهُوَ الْفَخْرُ وَالْبَذْخُ وَالتَّطَاوُلُ (الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني، ج ١٠، ص ٤٤٣؛ المذاكرة للإربلي، ص ٥٥)، وفي رواية أخرى، أنه قال: «كُنْتُ أَسِيرُ مَعَ عُمَرَ فِي لَيْلَةٍ، وَهُوَ عَلَى بَغْلٍ وَأَنَا عَلَى فَرَسٍ، فَقَرَأَ آيَةً فِيهَا ذِكْرُ عَلِيٍّ بِنِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: أَمَّا وَاللَّهِ يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، لَقَدْ كَانَ صَاحِبَكُمْ أَوَّلَى بِهَذَا الْأَمْرِ مِنِّي وَمِنْ أَبِي بَكْرٍ، يَعْنِي عَلِيًّا، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: لَا أَقَالُنِي اللَّهَ إِنْ أَقْلَنْتُهُ، فَقُلْتُ: أَنْتَ تَقُولُ ذَلِكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟! وَأَنْتَ وَصَاحِبُكَ وَتَبَثُّمَا وَاتَّزَعْتُمَا الْأَمْرَ مِنَّا دُونَ النَّاسِ! فَقَالَ: إِلَيْكُمْ يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، أَمَّا أَنْتُمْ أَصْحَابُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ؟! فَتَأَخَّرْتُ وَتَقَدَّمْتُ هُبَيْهَةً، فَقَالَ: سِرْ لَا سِرْتَ! وَقَالَ: أَعِدْ عَلَيَّ كَلَامَكَ، فَقُلْتُ: إِنَّمَا ذَكَرْتُ شَيْئًا فَزِدْتُ عَلَيْكَ جَوَابَهُ، وَلَوْ سَكَتَ سَكَتَنَا، فَقَالَ: إِنَّا وَاللَّهِ مَا فَعَلْنَا الَّذِي فَعَلْنَا عَنْ عَدَاوَةٍ، وَلَكِنْ اسْتَصَغَرْنَا، وَخَشِينَا أَنْ لَا تَجْتَمِعَ عَلَيْهِ الْعَرَبُ وَقُرَيْشٌ لِمَا قَدْ وَتَرَهَا، قَالَ: فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَبْعَثُهُ فِي الْكُتَيْبَةِ فَيَنْطَلِعُ كِبَشَهَا فَلَمْ يَسْتَصْغِرْهُ، أَفَتَسْتَصْغِرُهُ أَنْتَ وَصَاحِبُكَ؟! فَقَالَ: لَا جَرَمَ، فَكَيْفَ تَرَى؟ وَاللَّهِ مَا نَطْلَعُ أَمْرًا دُونَهُ، وَلَا نَعْمَلُ شَيْئًا حَتَّى نَسْتَأْذِنَهُ» (مناقب علي لابن مردويه، ص ١٢٦؛ محاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني، ج ٢، ص ٤٩٥).

في حين أنّ رضى العرب أو العجم لم يكن له دخل بتعيين الخليفة طبعاً، وتعيين الخليفة كما تبين منوط برضى الله، ورضاه يُعلم لا محالة بواسطة نبيه، كما عُلم في قضية طالوت، ولذلك كان عليهم الرجوع إلى نصوص نبيه، وتمكين كل من قدمه كحاكم من عند الله من الحاكمية عليهم، لكنهم رغم ما كان لديهم من التعلق بالإسلام لم يفعلوا ذلك؛ لأنهم من ناحية، بسبب قرب عهدهم بالجاهلية، ما زالت بينهم بعض التنافسات القبلية، ومن ناحية أخرى، بسبب عدم معرفتهم الكاملة بصلاحيات النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كانوا يعتبرون نصوصه السياسية غير ملزمة بخلاف نصوصه الأخرى، ولهذا السبب، حتى في زمانه، كانوا يعارضون نصوصه هذه، خاصة فيما كانت عاطفة إلى أهل بيته؛

١. مثال ذلك ما روي عن زيد بن أرقم، قال: «كَانَ لِنَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَبْوَابٌ شَارِعَةٌ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ يَوْمًا: <سُدُّوا هَذِهِ الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ>، فَتَكَلمَ فِي ذَلِكَ أَنَاثُ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: <أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَمَرْتُ بِسَدِّ هَذِهِ الْأَبْوَابِ غَيْرَ بَابِ عَلِيٍّ، فَقَالَ فِيهِ قَائِلُكُمْ، وَإِنِّي مَا سَدَدْتُ شَيْئًا وَلَا فَتَحْتُه، وَلَكِنِّي أَمَرْتُ بِشَيْءٍ فَاتَّبَعْتُهُ>» (فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٥٨١)، وروي عن سعد بن أبي وقاص، قال: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِسَدِّ الْأَبْوَابِ إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَدَدْتَ الْأَبْوَابَ كُلَّهَا، إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ؟ قَالَ: مَا أَنَا سَدَدْتُ أَبْوَابَكُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ سَدَّهَا» (المعجم الأوسط للطبراني، ج ٤، ص ١٨٦)، وروي عن سعد، قال: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ، فَتَوَدَّيَ فِينَا لَيْلًا: <لِيُخْرِجَ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا آلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَآلَ عَلِيٍّ>، قَالَ: فَخَرَجْنَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَتَاهُ عُمَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْرَجْتَ أَصْحَابَكَ وَأَعْمَامَكَ، وَأَسَكَنْتَ هَذَا الْعَلَامَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: <مَا أَنَا أَمَرْتُ بِإِخْرَاجِكُمْ وَلَا بِإِسْكَانِ هَذَا الْعَلَامِ، إِنَّ اللَّهَ هُوَ أَمَرَ بِهِ>» (السنن الكبرى للنسائي، ج ٧، ص ٤٢٤)، وفي رواية أخرى: «قَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ: تَخْرُجْنَا وَنَحْنُ غَضَبُكَ وَغَمُومَتُكَ، وَتُسَكِّنُ عَلِيًّا؟ فَقَالَ: <مَا أَنَا أَخْرَجْتُكُمْ وَأَسَكَنْتُهُ، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَخْرَجَكُمْ وَأَسَكَّنَهُ>» (المستدرک علی الصحیحین للحاکم، ج ٣، ص ١٢٦)، وروي عن ابن عباس، قال: «لَمَّا أَخْرَجَ أَهْلَ الْمَسْجِدِ وَثَرَكَ عَلِيٌّ، قَالَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: <مَا أَنَا أَخْرَجْتُكُمْ مِنْ قَبْلِ نَفْسِي، وَلَا أَنَا تَرَكْتُهُ، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَخْرَجَكُمْ وَتَرَكْتُهُ، إِذَا أَنَا غَدَيْتُ مَا مَوْرَ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَعَلْتُ>» (إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَى إِلَيَّ) [الأنعام / ٥٠]» (المعجم الكبير للطبراني، ج ١٢، ص ١٤٧)، وروي عن جابر بن عبد الله، قال: «لَمَّا كَانَ يَوْمُ الطَّائِفِ، نَاجَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلِيًّا، فَأَطَالَ نَجْوَاهُ، فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: لَقَدْ أَطَالَ نَجْوَى ابْنِ عَمِّهِ! فَبَلَغَهُ ذَلِكَ فَقَالَ: <مَا أَنَا ائْتَجَيْتُهُ، بَلِ اللَّهُ ائْتَجَاهُ>» (مسند أبي يعلى، ج ٤، ص ١١٨)، وفي رواية أخرى: «لَمَّا كَانَ يَوْمُ الطَّائِفِ، قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَعَ عَلِيٍّ مَلِيًّا مِنَ النَّهَارِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَقَدْ أَطَلْتُ مُنَاجَاتَهُ! قَالَ: <مَا أَنَا نَاجَيْتُهُ، وَلَكِنَّ اللَّهَ نَاجَاهُ>» (معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٢، ص ٥٣٤)، وقال الثعلبي في «تفسيره» (ج ١٠، ص ٣٥): «قَالَ شَفِيانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ آبَائِهِ، فَقَالَ: لَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِغَدِيرِ خُمٍّ، نَادَى بِالنَّاسِ، فَاجْتَمَعُوا، فَأَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ، فَقَالَ: <مَنْ كُنْتُ مَوْلَاً فَعَلِيٌّ مَوْلَاً>، فَسَاقَ ذَلِكَ وَطَارَ فِي الْبِلَادِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ الْحَارِثُ بْنُ النُّعْمَانِ الْفَهْرِيُّ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي مَلَأٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَمَرْتَنَا عَنِ اللَّهِ أَنْ نَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَبِلْنَا مِنْكَ، وَأَمَرْتَنَا أَنْ نَصُومَ شَهْرًا، فَقَبِلْنَا، ثُمَّ لَمْ تَرْضَ بِهِذَا حَتَّى رَفَعْتَ بَضِيعِي ابْنَ عَمِّكَ، فَقَضَلْتَهُ عَلَيْنَا، وَقُلْتَ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاً فَعَلِيٌّ مَوْلَاً؟ فَهَذَا شَيْءٌ مِنْكَ، أَمْ مِنَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: <وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ هَذَا مِنَ اللَّهِ>».

كما روى كثير من المحدثين كابن الجعد (ت ٢٣٠هـ)، وابن حنبل (ت ٢٤١هـ)، والبخاري (ت ٢٥٦هـ)³، ومسلم (ت ٢٦١هـ)⁴، وأبي داود (ت ٢٧٥هـ)⁵، والترمذي (ت ٢٧٩هـ)⁶، وغيرهم⁷، أنه لما بدأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتحدث عن الخلفاء الإثني عشر من بعده، رفع فريق من أصحابه أصواتهم بين يديه وأضجوا، بحيث لم يسمعوا بأن تُسمع تَمَّة حديثه في هذا الصدد! مع أن الله كان قد نهاهم عن ذلك بصراحة وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾⁸؛ كما هو مستفيض ومتفق عليه بين المسلمين⁹ أنه لما أراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في يوم الخميس الأخير من حياته أن يوصي بشيء لما بعده حتى لا يضل المسلمون ولا يختلفوا بينهم أبداً، منعه فريق من أصحابه ورفعوا أصواتهم وقالوا أنه يهجر ولا حاجة لهم بوصيته مع وجود القرآن!¹⁰ مع أن الله كان قد اعتبر كلامه بمنزلة الوحي وقال: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾¹¹، ومن المسلم به أن القرآن ما كان يغنيهم عن سنته.

١. مسند ابن الجعد، ص ٣٩٠.

٢. مسند أحمد، ج ٣٤، ص ٤٤٩، ٤٧١ و ٤٧٢.

٣. صحيح البخاري، ج ٩، ص ٨١.

٤. صحيح مسلم، ج ٦، ص ٣ و ٤.

٥. سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٠٦.

٦. سنن الترمذي، ج ٤، ص ٥٠١.

٧. على سبيل المثال، انظر: الأحاد والمثاني لابن أبي عاصم، ج ٣، ص ١٢٦ و ١٢٧؛ مستخرج أبي عوانة، ج ١٥، ص ٨٠؛ صحيح ابن حبان، ج ٦، ص ١٣؛ المستدرک علی الصحیحین للحاکم، ج ٣، ص ٧١٥؛ الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، ص ٧٣.

٨. جاء في بعض الروايات: «ثُمَّ تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ لَمْ أَفْهَمْهَا، وَضَجَّ النَّاسُ»، وفي بعض الروايات: «ثُمَّ قَالَ كَلِمَةً أَصْمَنِيهَا النَّاسُ»، وفي بعض الروايات: «فَكَثَّرَ النَّاسُ وَضَجُوا، وَقَالَ كَلِمَةً خَفِيَّةً»، وفي بعض الروايات: «فَأَذْفَعَتِ الْأَصْوَاتُ»!

٩. الحجرات / ٢.

١٠. فقد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، وأخرجه الجوزقي في الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته.

١١. لمعلومات عن هذه الخسارة الكبيرة التي كانت حسب تعبير عبد الله بن عباس «الرَّزِيَّةُ كُلُّ الرَّزِيَّةِ»، انظر: مصنف عبد الرزاق، ج ٥، ص ٤٣٨ و ٤٣٩، ج ٦، ص ٥٧، ج ١٠، ص ٣٦١؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٢، ص ٢١٣ و ٢١٥؛ مسند أحمد، ج ٤، ص ٤١٥، ج ٥، ص ١٣٥ و ٢٢٢؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ٣٤، ج ٤، ص ٦٩، ج ٧، ص ١٢٠؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ٧٦؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٥، ص ٣٦٦، ج ٧، ص ٦٣؛ مستخرج أبي عوانة، ج ١٢، ص ٥٨٩؛ صحيح ابن حبان، ج ٧، ص ٧٤٨؛ البدء والتاريخ للمقدسي، ج ٥، ص ٥٩؛ الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته للجوزقي، ص ١٣٥؛ والعديد من المصادر الأخرى.

١٢. النجم / ٣-٤.

على أي حال، كان هذا الفريق من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرون أن تعيين الحكام من بعده لا يحتاج إلى نص منه، وإن صدر منه نص في ذلك، خاصة إذا كان لصالح أهل بيته، فإنه ليس ملزماً ولا ينافي خيرتهم في تعيين الحاكم. من الواضح أن هذا الرأي لم يكن صحيحاً؛ لأن الله قال بصراحة: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾، ومن الواضح أن خيرة الله ورسوله كانت مبنية على الحكمة والمصلحة، ولم تكن مبنية على العصبية والأهواء التفسانية. مع ذلك، فإن رأي هذا الفريق، بسبب استيلائهم على السلطة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أصبح الرأي السائد بين المسلمين، خاصة في القرون التالية؛ لأن المسلمين في القرون التالية لم يكونوا قد أدركوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وكانوا قد تعلموا الإسلام عن طريق هذا الفريق وأتباعهم الذين يحكمونهم، وبالتالي لم يكن لهم بد من التفاؤل والوثوق الكامل بهم لتصحيح معتقداتهم وأعمالهم الدينية؟.

هذا هو السبب في أن أكثر المسلمين الآن، بانفعال تام وتقليد أعمى للتيار السائد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، يعتقدون أن الله لم يختَر أحدًا لحكومته وقد وكلهم إلى أنفسهم في هذا الصدد، ولكن من الواضح أن هذه إساءة الظن به بسبب حسن الظن بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بمعنى أن هؤلاء بسبب حسن ظنهم بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قد ظنوا بالله ظن السوء، وحسبوا أنه قد بدل سنته وأهل حكمته، وهذا من أسوء الظنون به؛ كما قال سبحانه في أهل ذلك: ﴿الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنُّ السَّوِّ عَلَىٰ هُمْ دَائِرَةُ السَّوِّ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾^١، وقال: ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^٢، وقال: ﴿يُظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾^٣،

١. الأحزاب / ٣٦

٢. كما يقال: «إِنَّ النَّاسَ عَلَىٰ دِينِ مُلُوكِهِمْ»، ويصدق ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لكسرى ملك فارس بعد دعوته إلى الإسلام: «فَإِنْ أُبَيِّتَ فَعَلَيْكَ إِنَّهُ الْمَجُوسُ»، وقوله لهرقل ملك الروم بعد دعوته إلى الإسلام: «فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَعَلَيْكَ إِنَّهُ الْأَرِيسِيِّينَ» يعني النصارى من قومه (انظر: مسند أحمد، ج ٤، ص ٢٠٢؛ صحيح البخاري، ج ٤، ص ٤٥؛ تاريخ الطبري، ج ٢، ص ٦٥٤)، وروي أن امرأة سألت أبا بكر: «مَا بَقَاؤُنَا عَلَىٰ هَذَا الْأَمْرِ الصَّالِحِ الَّذِي جَاءَ اللَّهُ بِهِ بَعْدَ الْجَاهِلِيَّةِ؟» فقال: «بَقَاؤُكُمْ عَلَيْهِ مَا اسْتَقَامَتْ بِكُمْ أُمُوتُكُمْ»، قالت: «وَمَا الْأَيْمَةُ؟» قال: «أَمَّا كَانَ لِقَوْمِكَ رُؤْسَاءُ وَأَشْرَافُ يَأْمُرُونَهُمْ فَيُطِيعُونَهُمْ؟» قالت: «بَلَى»، قال: «فَهُمْ مِثْلُ أَوْلَيْكَ عَلَى النَّاسِ» (انظر: مسند الدارمي، ج ١، ص ٢٩٣؛ صحيح البخاري، ج ٥، ص ٤٢).

٣. الفتح / ٦

٤. فصلت / ٢٣

٥. آل عمران / ١٥٤

وكذلك ظنّهم برسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلّم من أسوء الظنون به؛ لأنّهم يظنون أنّه، على الرغم من أنّه علّمهم كيف يستنجون من البول والغائط، تركهم دون أن يلبيّ أهمّ احتياجاتهم، وهي الحاجة إلى حاكم من الله، وعرضهم لخلافات دمويّة على الحكومة من بعده! مع أنّ الإنصاف أنّه لا يوجد حكيم يترك صغاره دون أن يقيم عليهم قيمًا، بل لا يوجد راعٍ يترك غنمه في الصحراء ليأكلها الذئاب، وهذا من الأعمال العقلانيّة العاديّة، لدرجة أنّ التارك له يُتهم عند العقلاء بالسّفاهة والدّناءة!

١ . كما روى الواقديّ (ت ٢٠٧هـ) في «كتاب الرّدة» (ص ١٧٦) أنّه لما جاء زياد بن لبيد إلى بني ذهل بن معاوية بعد وفاة النّبيّ صَلَّى الله عليه وآله وسلّم يدعوهم إلى بيعة أبي بكر، قال له الحارث بن معاوية وهو من سادات القوم: «يَا زِيَادُ، إِنَّكَ تَدْعُو إِلَى الطّاعَةِ لِرَجُلٍ لَمْ يُعْهَدْ إِلَيْنَا وَلَا إِلَيْكُمْ فِيهِ عَهْدٌ»، فقال له زياد: «صَدَقْتَ، فَإِنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ إِلَيْنَا وَلَا إِلَيْكُمْ فِيهِ عَهْدٌ، وَلَكِنْ اخْتَرْنَاهُ لِهَذَا الْأَمْرِ»، فقال له الحارث: «أَحْبَزَنِي فَلِمَ نَحْيَيْتُمْ عَنْهَا أَهْلَ بَيْتِهِ؟! وَهُمْ أَحَقُّ النَّاسِ بِهَا، لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأحزاب / ٦]»، فقال له زياد: «إِنَّ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ أَنْظَرُوا لِنَفْسِهِمْ مِنْكَ»، فقال له الحارث: «لَا وَاللَّهِ، مَا أَرْتُمُوهَا عَنْ أَهْلِهَا إِلَّا حَسَدًا مِنْكُمْ لَهُمْ، وَمَا يَسْتَقِرُّ فِي قُلُوبِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ مِنَ الدُّنْيَا وَلَمْ يَنْصَبِ لِلنَّاسِ عِلْمًا يَتَّبِعُونَهُ، فَارْجُلُ غَنَّا أَيُّهَا الرَّجُلُ، فَإِنَّكَ تَدْعُو إِلَيَّ غَيْرَ رِضًا»، ثمّ أنشأ الحارث يقول:

«كَانَ الرَّشُولُ هُوَ الْمُطَاعُ فَقَدْ مَضَى ... صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ لَمْ يَسْتَخْلِفْ!؟

هَذَا مَقَالِكُ يَا زِيَادُ فَقَدْ أَرَى ... أَنْ قَدْ أَتَيْتَ بِقَوْلٍ سَوْءٍ مُخْلِفٍ

وَمَقَالُنَا أَنَّ النَّبِيَّ مُحَمَّدًا ... صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ

تَرَكَ الْخِلَافَةَ بَعْدَهُ لِوَلَاتِهِ ... وَدَعَا زِيَادَ لِأَمْرِي لَمْ يَعْرِفِ

إِنْ كَانَ لِابْنِ أَبِي فُحَافَةَ إِمْرَةً ... فَلَقَدْ أَتَى فِي أَمْرِهِ بِتَعَسُفٍ

أَمْ كَيْفَ سَلِمَتِ الْخِلَافَةُ هَاشِمٍ ... لِعَتِيقِ تَيْمٍ! كَيْفَ مَا لَمْ تَأْتَفِ!؟

فوثب عرفة بن عبد الله الذهليّ، فقال: «صَدَقَ وَاللَّهِ الْحَارِثُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، أَخْرَجُوا هَذَا الرَّجُلَ عَنْكُمْ، فَمَا صَاحِبُهُ بِأَهْلٍ لِلْخِلَافَةِ، وَلَا يَسْتَحِقُّهَا بَوَاحٍ مِنَ الْوُجُوهِ، وَمَا الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ بِأَنْظَرُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ نَبِيِّهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، ثمّ أنشأ عرفة يقول:

«لَعُمْرِي وَمَا عُمُرِي غَلِيَّ بِهَيِّينَ ... لَقَدْ قَالَ حَقًّا حَارِثُ بْنُ مُعَاوِيَةَ

أَيُّمَلِكُ عَبْدٍ رُبُّهُ؟! إِنْ دَهَرْنَا ... لَيَطْرُقُنَا فِي كُلِّ جَبِينٍ بِدَاهِيَةٍ

فَمَنْ مُبْلَغٌ عَنَّْا عَتِيقًا رِسَالَةً ... لَيْسَتْ لِبَاسِ الظَّالِمِينَ عَلَانِيَةٍ

لَحَا اللَّهُ مَنْ أَغْطَاكَ طَاعَةً بَيْعَةٍ ... مُقَرًّا وَلَا أَبْقَى لَهُ الدَّهْرُ بَاقِيَةً

أَتَمَلِّكُهَا دُونَ الْقَرَابَةِ ظَالِمًا؟! ... لَكَ الدَّبْحُ ذَرْهَا إِنَّمَا هِيَ عَارِيَةٌ

فكان الحارث بن معاوية أول من أنكر على القوم ظنّهم بأنّ رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلّم تركهم دون حاكم من الله، فتابعه على ذلك عرفة بن عبد الله الذهليّ، فرحمة الله عليهما من رجلين ذوي بصيرة في دينهما، وإن اتهمهما الجهال بالإرتداد عنه، وروى مسلم (ت ٢٦١هـ) في «صحيحه» (ج ٦، ص ٥) أنّ عبد الله بن عمر قال لأبيه: «إِنِّي سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ مَقَالََةً، فَأَلَيْتُ أَنْ أَقُولَ لَهَا، رَعَمُوا أَنَّكَ غَيْرُ مُسْتَخْلِفٍ،

بناء على هذا، فلا شكَّ أنَّ الله قد أنزل كلَّ ما يحتاجه المسلمون؛ كما قال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾^١، ولا شكَّ أنَّ نبيه أيضًا قد بلغ ذلك كله دون تهاون وتقصير، وكان لديه بُعد النظر والنصح اللازمان لذلك؛ كما قال الله في شأنه: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾^٢. من الواضح أنَّ مثل هذا النبي، بعد عمر من الجهد والمشقة في تعليم أمته وتزكيتهم، لا يتركهم غافلين عمَّا يكون محلَّ ابتلائهم وسبب اختلافهم، ولا يذهب من بينهم دون أن يترك فيهم ضامنًا لهدايتهم وصيانة إنجازاته من بعده، وهذه حقيقة تشهد بها الروايات الواردة عنه بالتواتر.

مما لا ريب فيه أنَّه بين دون أيِّ لبس كيف الحكومة من بعده، وهل هي لأهل بيته أم لا؛ لأنَّ هذه المسألة كانت محور الاختلاف بين أصحابه في حياته وبعده؛

وإنَّه لو كان لك راعي إبل أو راعي غنم، ثُمَّ جَاءَكَ وَتَرَكَهَا، رَأَيْتَ أَنَّ قَدْ صَبَّحَ، فِرْعَانِيَةُ النَّاسِ أَشَدُّ، قَالَ: فَوَافَقَهُ قَوْلِي، فَوَضَعَ رَأْسَهُ سَاعَةً، ثُمَّ رَفَعَهُ إِلَيَّ، فَقَالَ: إِنِّي لَنْتَنَ لَا أَشْتَخِلُفُ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَشْتَخِلُفْ»، فطعن في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو لا يشعر، ومن الطرائف في هذا الباب ما ذكر ابن أبي الحديد (ت ٦٥٦هـ) في «شرح نهج البلاغة» (ج ٩، ص ٢٤٨)، قال: «سألت أبا جعفر يحيى بن محمد العلوي نقيب البصرة وقت قراءتي عليه عن هذا الكلام، وكان رحمه الله على ما يذهب إليه من مذهب العلوية منصفًا وافر العقل، فقلت له: إن نفسي لا تسامحني أن أنسب إلى الصحابة عصيان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ودفع النص! فقال: وأنا فلا تسامحني أيضًا نفسي أن أنسب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلى إهمال أمر الإمامة، وأن يترك الناس فوضى سدى مهملين، وقد كان لا يغيب عن المدينة إلَّا ويؤمر عليها أميرًا وهو حي ليس بالبعيد عنها، فكيف لا يؤمر وهو ميت لا يقدر على استدراك ما يحدث؟! ثم قال: ليس يشك أحد من الناس أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان عاقلًا كامل العقل، أمَّا المسلمون فاعتقادهم فيه معلوم، وأمَّا اليهود والنصارى والفلاسفة فيزعمون أنه حكيم تام الحكمة، شديد الرأي، أقام ملَّة، وشرع شريعة، فاستجد ملكًا عظيمًا بعقله وتدبيره، وهذا الرجل العاقل الكامل يعرف طباع العرب وغرائزهم وطلبهم بالثارات والذحول ولو بعد الأزمان المتطاولة، ويقتل الرجل من القبيلة رجلًا من بيت آخر، فلا يزال أهل ذلك المقتول وأقاربه يتطلبون القاتل ليقتلوه، حتَّى يدركوا ثأرهم منه، فإن لم يظفروا به قتلوا بعض أقاربه وأهله، فإن لم يظفروا بأحدهم قتلوا واحدًا أو جماعة من تلك القبيلة به، وإن لم يكونوا رهطه الأدينين، والإسلام لم يحلَّ طبائعهم ولا غير هذه السجية المركوزة في أخلاقهم، والغرائز بحالها، فكيف يتوهم لبیب أنَّ هذا العاقل الكامل وتر العرب، وعلى الخصوص قريشًا، وساعده على سفك الدماء وإزهاق الأنفس وتقلد الضغائن ابن عمه الأدنى وصهره، وهو يعلم أنه سيموت كما يموت الناس، ويتركه بعده وعنده ابنته، وله منها ابنان يجريان عنده مجرى ابنين من ظهره حنوا عليهما، ومحبة لهما، ويعدل عنه في الأمر بعده، ولا ينص عليه ولا يستخلفه، فيحقن دمه ودم بنييه وأهله باستخلافه؟!»

نظرًا لأنّه كان فريق منهم كسلمان وأبي ذرّ والمقداد وعمّار والزبير يرون أهل بيته أحقّ بالحكومة من الآخرين، وفريق آخر كعمر وأبي بكر وأبي عبيدة وسالم يرون غير ذلك، وكان هذا هو الأساس لانقسام المسلمين منذ ذلك الحين. من هنا يعلم أنّ وصيّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت لا محالة مرتبطة بهذه المسألة ولأجل تبينها؛ لأنّه كان من واجبه منع الإختلاف بين المسلمين وتمكينهم من حلّه؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾، وعلى هذا، فمن الواضح أنّه، خلافاً لظنّ من أساء به الظنّ، قد قام بأداء واجبه من خلال تبين ما اختلف فيه أمته من كيفيّة الحكومة من بعده، وهل هي لأهل بيته أم لا؛ كما قال قبل وفاته في مواطن مختلفة وبعبارات متقاربة:

«أَيُّهَا النَّاسُ! إِنِّي أُوشِكُ أَنْ أَدْعَى فَأُجِيبَ، وَإِنِّي مَسْئُولٌ وَأَنْتُمْ مَسْئُولُونَ، فَإِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ/ خَلِيفَتَيْنِ: كِتَابَ اللَّهِ وَعِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي، إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي، فَانْظُرُوا كَيْفَ تَخْلُقُونِي فِيهِمَا، وَإِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْخَوْصَ، نَبَّأَنِي بِذَلِكَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ».

هذا الحديث المهمّ والأساسيّ الذي يعرف بـ«حديث الثقلين»، ويدلّ على وجوب التمسك بعترته أهل بيته مع التمسك بالقرآن، وعلى خلافتهم، وتبعاً لذلك حاكميتهم بعده من عند الله، قد رواه أكثر من ثلاثين من أصحابه كسلمان الفارسيّ^٢، وأبي ذرّ الغفاريّ،

١ . لمعرفة المزيد عن هذين الفريقين، انظر: كتاب الردّة للواقديّ، ص ٣٢؛ مصنّف عبد الرزاق، ج ٥، ص ٤٤٢ و ٤٧٢؛ سيرة ابن هشام، ج ٢، ص ٦٥٦؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٢، ص ٢٣٥؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٤٤٣؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٤٥١؛ صحيح البخاريّ، ج ٨، ص ١٦٨، ١٦٩ و ١٧٠؛ تاريخ المدينة لابن شبة، ج ٣، ص ٩٢٤؛ أنساب الأشراف للبلاذريّ، ج ١، ص ٥٨١، ج ٢، ص ١٤٤؛ تاريخ يعقوبيّ، ج ٢، ص ١٢٤؛ تاريخ الطبريّ، ج ٣، ص ٢٠٢ و ٢٠٥؛ البدء والتاريخ للمقدسيّ، ج ٥، ص ٦٥؛ الإستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البرّ، ج ٣، ص ٩٧٤-٩٧٥؛ الكامل في التاريخ لابن الأثير، ج ٢، ص ١٨٧ و ١٩٢؛ المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء، ج ١، ص ١٥٦؛ تاريخ الإسلام للذهبيّ، ج ٣، ص ٥ و ٦.

٢ . النحل / ٦٤

٣ . الولاية لابن عقدة، ص ١٩٤؛ ويوجد بمعناه في: مصنّف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٤٤٣؛ المعجم الكبير

للطبرانيّ، ج ٣، ص ٤٦؛ أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهانيّ، ج ١، ص ٧٠

٤ . المعرفة والتاريخ للفسويّ، ج ١، ص ٥٣٨؛ الولاية لابن عقدة، ص ١٩٣؛ المؤتلف والمختلف للدارقطنيّ، ج ٢، ص ١٠٤٦؛ معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفيّ لابن الأبار، ص ٨٦؛ وأشار إليه الترمذيّ في سننه (ج ٥، ص ٦٦٢)؛ ويوجد بمعناه في مصادر كثيرة، منها: فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٧٨٥؛ المعارف لابن قتيبة، ج ١، ص ٢٥٢؛ أخبار مكة للفاكهيّ، ج ٣، ص ١٣٤؛ مسند البزار، ج ٩، ص ٣٤٣؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج ٣، ص ٤٥؛ أمثال الحديث لأبي الشيخ الأصبهانيّ، ص ٣٨٥؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج ٢، ص ٣٧٣؛ مسند الشهاب لابن سلامة، ج ٢، ص ٢٧٣.

وأبي سعيد الخدري^١، وزيد بن أرقم^٢، وجابر بن عبد الله الأنصاري^٣، وحذيفة بن أسيد^٤، وزيد بن ثابت^٥، وعبد الرحمن بن عوف^٦، وسعد بن أبي وقاص^٧، وجبير بن مطعم^٨،

١ . مسند ابن الجعد، ص ٣٩٧؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٢، ص ١٧٤؛ مسند أحمد، ج ١٧، ص ١٧٠ و ٢١١، ج ١٨، ص ١١٤؛ المعرفة والتاريخ للفسوي، ج ١، ص ٥٣٧؛ السنة لابن أبي عاصم، ج ٢، ص ٦٤٣؛ مسند أبي يعلى، ج ٢، ص ٢٩٧؛ أمالي المحاملي (رواية ابن مهدي الفارسي)، ص ١٢٦؛ فوائد أبي بكر النصيب، ص ٧٣؛ الشريعة للأجري، ج ٥، ص ٢٢١٦؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٣، ص ٦٥؛ العوالي لأبي الشيخ، ص ١٦٠؛ فوائد أبي بكر الأبهري، ص ٤٧؛ المؤلف والمختلف للدارقطني، ج ٤، ص ٢٠٦٠؛ المخلصيات لأبي طاهر المخلص، ج ٢، ص ٨٩؛ تفسير الثعلبي، ج ٣، ص ١٦٣؛ تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب البغدادي، ج ١، ص ٦٢

٢ . مسند ابن أبي شيبة، ج ١، ص ٣٥١؛ مسند أحمد، ج ٣٢، ص ١٠؛ المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص ١١٤؛ مسند الدارمي، ج ٤، ص ٢٠٩٠؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٢٢؛ المعرفة والتاريخ للفسوي، ج ١، ص ٥٣٦؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٢، ص ١١٠؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٦٦٣؛ السنة لابن أبي عاصم، ج ٢، ص ٦٤٤؛ مسند البزار، ج ١٠، ص ٢٣٢؛ فضائل الصحابة للنسائي، ص ١٥؛ صحيح ابن خزيمة، ج ٤، ص ٦٢؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ١١٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٢١٢

٣ . سنن الترمذي، ج ٥، ص ٦٦٢؛ نوادر الأصول في أحاديث الرسول للحكيم الترمذي، ج ١، ص ٢٥٨؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٣، ص ٦٦؛ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، ج ١، ص ٩٠؛ المتفق والمفترق للخطيب البغدادي، ج ١، ص ٢٢١

٤ . ما روي في الحوض والكوتر لابن مخلد، ص ٨٨؛ نوادر الأصول في أحاديث الرسول للحكيم الترمذي، ج ١، ص ٢٥٨؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٣، ص ٦٧ و ١٨٠؛ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، ج ١، ص ٣٥٥؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ٩، ص ٤٤٦؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٤٢، ص ٢١٩

٥ . مصنف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٣٠٩؛ مسند أحمد، ج ٣٥، ص ٤٥٦ و ٥١٢؛ المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص ١٠٧؛ ما روي في الحوض والكوتر لابن مخلد، ص ١٣٧؛ المعرفة والتاريخ للفسوي، ج ١، ص ٥٣٧؛ السنة لابن أبي عاصم، ج ٢، ص ٣٥١؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٥، ص ١٥٣

٦ . مصنف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٣٦٨؛ أخبار مكة للفاكهي، ج ٣، ص ١٩٣؛ مسند البزار، ج ٣، ص ٢٥٩؛ مسند أبي يعلى، ج ٢، ص ١٦٥؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٢، ص ١٣١؛ ذكر من لم يكن عنده إلا حديث واحد للخلال، ص ٨٧

٧ . تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ١١١؛ شرح مشكل الآثار للطحاوي، ج ٥، ص ١٩

٨ . السنة لابن أبي عاصم، ج ٢، ص ٦٢٧

وأم سلمة، وأبي رافع، وأبي هريرة^٢، وضمرة، وعبد الله بن حنطب، وغيرهم^٦، لعشرات من التابعين كمصعب بن عبد الرحمن (ت ٦٤هـ)، ومسلم بن صبيح (ت ١٠٠هـ)، وعمر بن مسلم (ت بعد ١٠١هـ)، وعامر بن واثلة (ت ١١٠هـ)^٧، وعطية بن سعد (ت ١١١هـ)، وحبيب بن أبي ثابت (ت ١١٩هـ)، والقاسم بن حسان، وحُصَيْن بن سبرة، ويزيد بن حيان، وعلي بن ربيعة، وغيرهم^٨، لعدد كبير من أتباع التابعين، لكبار المسلمين الذين يُرى فيهم مشاهير مثل سليمان بن مهران (ت ١٤٨هـ)، وزهير بن حرب (ت ٢٣٤هـ)، وأبي بكر بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، وإسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، وأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، وسفيان بن وكيع (ت ٢٤٧هـ)، وعبد الله الدارمي (ت ٢٥٥هـ)،

١ . الولاية لابن عقدة، ص ٢٤٤؛ المعجم الصغير للطبراني، ج ٢، ص ٢٨؛ المستدرک علی الصحیحین للحاکم، ج ٣، ص ١٣٤؛ تاریخ بغداد للخطیب البغدادی، ج ١٦، ص ٤٧٠

٢ . الولاية لابن عقدة، ص ٢٢٤

٣ . الولاية لابن عقدة، ص ٢٠٦؛ مسند البزار، ج ١٥، ص ٣٨٥، بلفظ «كِتَابُ اللَّهِ وَنَسَبِي»، وقد جاء في النسخة المطبوعة «نَسَبِي» مكان «نَسَبِي»، وهو تصحيف أو تحريف، بقرينة ما جاء في مختصر زوائد مسند البزار لابن حجر (ج ٢، ص ٣٣٣)، وكشف الأستار عن زوائد البزار للهيتمي (ج ٣، ص ٢٢٣)، وبقرينة سائر الروايات، ولا يصح القول بعدم افتراق السُنَّة عن كتاب الله إلى يوم القيامة، سواء كان المراد بها نفس النَّبِيِّ أو ما يُروى عنه.

٤ . الولاية لابن عقدة، ص ٢٢٧

٥ . أسد الغابة لابن الأثير، ج ٣، ص ٢١٩؛ مجمع الزوائد للهيتمي، ج ٥، ص ١٩٥

٦ . قال ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ) في «الصواعق المحرقة» (ج ٢، ص ٤٤٠): «اعْلَمْ أَنَّ لِخَدِيثِ التَّمَشُّكِ بِذَلِكَ طَرَفًا كَثِيرَةً وَزِدَتْ عَنْ نَيْفٍ وَعَشْرِينَ صَحَابِيًّا»، وقد ذُكر في الكتاب خمسة عشر منهم، وذكر ابن عقدة (ت ٣٣٣هـ) في كتاب «الولاية» علي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعدي بن حاتم، وحُزَيْمَةُ بن ثابت، وسهل بن سعد، وعقبة بن عامر، وعامر بن ليلى، وأبا أيوب الأنصاري، وأبا شُرَيْحٍ الخُزَاعِي، وأبا قدامة الأنصاري، وأبا الهيثم بن التَّيَّهَان، وأم هانئ ابنة أبي طالب، وزاد غيره فاطمة، والحسن بن علي، وحذيفة بن اليمان، وطلحة بن عبد الله، وعمرو بن عوف، وشَدَاد بن أوس، وهؤلاء أربعة وثلاثون صحابيًا، وقال ابن مردويه (ت ٤١٠هـ) في «مناقب علي» (ص ٢٢٨): «رُويَ مِنْ تِسْعَةِ وَتَمَانِينَ طَرِيقًا». قال ابن حجر الهيتمي: «فِي بَعْضِ تِلْكَ الطَّرِيقِ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ بِحُجَّةِ الْوَدَاعِ بِعَرَفَةَ، وَفِي أُخْرَى أَنَّهُ قَالَهُ بِالْمَدِينَةِ فِي مَرَضِهِ وَقَدْ امْتَلَأَتِ الْخُجْرَةُ بِأَصْحَابِهِ، وَفِي أُخْرَى أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ بِغَدِيرِ خَمٍّ، وَفِي أُخْرَى أَنَّهُ قَالَهُ لَمَّا قَامَ خَطِيبًا بَعْدَ انْصِرَافِهِ مِنَ الطَّائِفِ، وَلَا تَنَافِي، إِذْ لَا مَنَعَ مِنْ أَنَّهُ كَرَّرَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ فِي تِلْكَ الْمَوَاطِنِ وَغَيْرِهَا، اهْتِمَامًا بِشَأْنِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ وَالْعِتْرَةِ الطَّاهِرَةِ».

٧ . قد ذكره البعض في عداد الصحابة (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٨، ص ١٨٦؛ التاريخ الكبير للبخاري، ج ٥، ص ٥٤٥؛ الكنى والأسماء لمسلم، ج ١، ص ٤٥٩؛ الثقات لابن حبان، ج ٣، ص ٢٩١).

٨ . منهم الحارث الهمداني، وحنش بن المعتمر، ويحيى بن جعدة، والأصبغ بن نباتة، وعبد الله بن أبي رافع، والمطلب بن عبد الله بن حنطب، وعمر بن علي بن أبي طالب.

وكذلك أصحاب الصّاح المعتمدة بين المسلمين مثل مسلم (ت ٢٦١هـ)، والترمذي (ت ٢٧٩هـ)، والنسائي (ت ٣٠٣هـ)، وقد نصّ على صحّته العديد من أئمة الحديث كالطبري (ت ٣١٠هـ)، والمحامي (ت ٣٣٠هـ)، والحاكم (ت ٤٠٥هـ)، والذهبي (ت ٧٤٨هـ)، وابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، والهيتمي (ت ٨٠٧هـ)، والسيوطي (ت ٩١١هـ)، والمنائوي (ت ١٠٣١هـ)، وبعض المعاصرين مثل الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، بل حكي عن بعضهم الإجماع على صحّته، ولذلك فإنّ صحّته من اليقينيّات؛ لأنّه من ناحية، يتوافق تمامًا مع حكم العقل بضرورة تعيين حكام من عند الله ومعلّمين لكلّ الإسلام بعد النّبّي صلى الله عليه وآله وسلّم، في حين أنّه لم يرد عنه بديل له، ويلزم عن عدم صحّته فوات التعيين، وفي ذلك انتفاء حكومة الله، وهو غير ممكن، ومن ناحية أخرى، يبلغ رواته في كلّ طبقة عددًا يستحيل تواطؤهم على الكذب، وهذا دليل عقليّ على صدوره من النّبّي صلى الله عليه وآله وسلّم. لذلك، لا جدال بيننا وبين الذين يشكّكون في صدوره من النّبّي صلى الله عليه وآله وسلّم؛ لأنّ أكثرهم من الذين لا يعتقدون بحجّة العقل، والمجادلة مع هؤلاء كالمجادلة مع البهائم؛ كما أنّ مجادلهم في معناه رغم وضوحه، هي مجادلة في الحقّ بعد ما تبين، وهي ما يعتبر كفرًا، وقد قال الله في أهله: ﴿وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنذِرُوا هُزُوًا﴾^٢، وقال: ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾^٣، وقال: ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ حِصٍّ﴾^٤. علاوة على ذلك، من الواضح أنّ تشكيكهم في هذا النصّ ينشأ من تحيزاتهم المذهبية وأهوائهم النفسانية، دون خلل حقيقيّ في إسناده أو متنه؛ إذ لا يخفى أنّ إسناده هذا النصّ متواتر، ومتنه معقول ومتوافق مع نصوص الله القطعيّة، بل هو ما يلزم بوضوح عن نصوص الله القطعيّة في شأن أهل بيت النّبّي صلى الله عليه وآله وسلّم، التي تسهل الخطب وتفصل الخطاب؛

١. لمعرفة المزيد عن هذا، راجع: حديث الثقلين للوشنوي.

٢. كما روى درست بن أبي منصور في «كتابه» (ص ١٦٦)، عن ابن أذينة، عن زارة، عن أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين أنّه قال لعمر بن قيس الماصر وأصحابه لما جاؤوه ليجادلوه: «لَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: <إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا: كِتَابَ اللَّهِ وَأَهْلَ بَيْتِي، فَإِنَّهُمَا لَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضِ، فَتَمَسَّكُوا بِهِمَا لَنْ تَضِلُّوا وَلَنْ تَزُولَا>، أَمَا أَنَا فَأَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَدْ قَالَ هَذَا، فَأَذْهَبَ أَنْتَ الْآنَ وَأَصْحَابُكَ حَيْثُ شِئْتُمْ»!

٣. الكهف / ٥٦

٤. الأنفال / ٦

٥. السّورى / ٣٥

لأن الله قد ذكر أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كتابه بصراحة، وأفصح عن إرادته للآزم وساطتهم في تعليم عين الإسلام وكله، وهو تطهيرهم من أي رجس، فقال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾^١. من الواضح أن إيصال النبي صلى الله عليه وآله وسلم باتباعهم إلى جانب القرآن، مما يلزم عن هذا التطهير الإلهي؛ لأن أتباع الذين لم يطهرهم الله ولم يخبر عن طهارتهم قد يؤدي إلى الرجس والنقض لاتباع الله، وبالتالي ليس من الحكمة أن يوصى به، لكن الإيصال باتباع الذين طهرهم الله وأخبر عن طهارتهم متين ومفيد للغاية، بل ليس من الحكمة أن لا يوصى باتباعهم إذا كانوا موجودين؛ كما أوجب الله مودتهم في الإسلام وقال بوضوح: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾^٢. هذا في حين أن وجوب مودتهم، الذي قد أجمع عليه المسلمون، يرجع بالتأكيد إلى طهارتهم من كل رجس؛ علماً بأن الله قد نهى عن مودة أعدائه وأعداء المسلمين فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾^٣، ونهى عن أي ركون إلى الظالمين فقال: ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾^٤.

١. الأحزاب / ٣٣

٢. الشورى / ٢٣. هذا أظهر معاني الآية وأنسبها، وهو قول أهل البيت، وسعيد بن جبير، وعمرو بن شعيب، والسدي، وغيرهم (انظر: سنن سعيد بن منصور تكملة التفسير، ج ٧، ص ٢٥٥؛ الذرية الطاهرة للدولابي، ص ٧٤؛ تفسير الطبري، ج ٢١، ص ٥٢٨؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ١٨٨؛ تفسير الثعلبي، ج ٨، ص ٣٧ و ٣١٠؛ تفسير الماوردي، ج ٥، ص ٢٠٢؛ تفسير البغوي، ج ٤، ص ١٤٤؛ الكشف للزمخشري، ج ٤، ص ٢١٩؛ أحكام القرآن لابن العربي، ج ٣، ص ١٩٠؛ تفسير الرازي، ج ٢٧، ص ٥٩٤؛ عمدة القاري للعيني، ج ١٦، ص ٧١، ج ١٩، ص ١٥٧)، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل على أن هذا هو المقصود (انظر: فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٦٦٩؛ تفسير ابن أبي حاتم، ج ١٠، ص ٣٢٧٦؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ١١، ص ٤٤٤، ج ١٢، ص ٣٣؛ التفسير الوسيط للواحد، ج ٤، ص ٥٢)، والقول الآخر الذي مال إليه بعض من لا يعرف الجاهلية من الإسلام أنها تعني: «قل لا أسألكم أجراً إلا أن تودوني لقرايتي منكم إن لم تكونوا مؤمنين ببؤتي»، وهو قول ضعيف جداً، بل لا يمكن الإلتزام به أصلاً؛ لأنه مخالف لكتاب الله؛ نظراً لأنه قد نهى في آيات كثيرة عن مودة المبطلين والمجرمين وإن كانوا ذوي القربى، ولذلك لا يمكن أن يأمر الناس بمودة رجل يدعي النبوة لقرايته منهم، ومن الواضح أن مثل هذه المودة عصبية جاهلية، وهناك أقوال أخرى كلها تكلفات بعيدة عن ظاهر الآية وسياقها.

٣. الممتحنة / ١

٤. هود / ١١٣

من هنا يعلم أنه لا يحتمل أن يصدر من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ظلم أو عداوة لله والمسلمين؛ لأن إرادة الله لا تتخلف عن مراده؛ كما قال: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^١، ومن الواضح أن وجوب مودتهم يتنافى مع احتمال خروجهم عن أهلية المودة؛ لا سيما بالنظر إلى أن الله قد أمر نبيه بتعليمهم قبل غيرهم أو أكثر منهم فقال: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾^٢، وقال: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾^٣؛ كما فرض على كل مسلم أن يقي أهل بيته النار كما بقي نفسه فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾^٤، ومن الواضح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن مستثنى من هذا الحكم، وبالتالي امتثله ووقى أهل بيته النار، وتبعاً لذلك موجباتها، كما وقى نفسه.

هذا يعني أن أهل بيته، وفقاً للقرآن والسنة القطعية وحكم العقل، هم عالمون وعاملون بالإسلام عينه وكله؛ لأن الطهارة من أي رجس، تعني الطهارة من أي اعتقاد أو عمل مخالف للإسلام، ومن الواضح أن الطهارة من أي اعتقاد أو عمل مخالف للإسلام لا تمكن إلا بمعرفة الإسلام عينه وكله. من هنا يعلم أن أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم هم أحق المسلمين بالحاكمية عليهم؛ لأن هذا المستوى من الطهارة والعلم لم يدع ولم يثبت لأحد غيرهم، ولا شك أن من كان أظهر وأعلم فهو أحق بالحاكمية على الآخرين؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ قُلُوبُكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾^٥، وقال: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^٦.

نعم، من الإنصاف أن كون آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم مصطفين لخلافة الله في الأرض وتعليم المسلمين هو من أوضح مبادئ الإسلام، وليس أمراً غريباً أو جديداً بأي وجه من الوجوه؛ لأن دأب الله كان دائماً على اصطفاء آل أنبيائه وذريتهم، وهذا بمثابة سنته في الأمم السابقة؛ كما أخبر عن ذلك فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾^٧ ذرية بعضها من بعض^٨ واللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ^٩.

١. يس / ٨٢

٢. الشعراء / ٢١٤

٣. طه / ١٣٢

٤. التحريم / ٦

٥. يونس / ٣٥

٦. الزمر / ٩

٧. آل عمران / ٣٣-٣٤. كما اعترف بذلك الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، إذ قال: «أَلْ مُحَمَّدٌ هُمُ الَّذِينَ اصْطَفَاهُمُ اللَّهُ مِنْ خَلْقِهِ بَعْدَ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؛ فَإِنَّهُ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ»، فَأَعْلَمَ أَنَّهُ اصْطَفَى الْأَنْبِيَاءَ وَآلَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ» (أحكام القرآن للشافعي [جمع البيهقي]، ج ١، ص ٧٦).

لذلك، فإن مزاحمة الناس لآل الأنبياء وذريّتهم لم تكن مستباحة في أي أمة، وقد استباحتها هذه الأمة فقط^١، وهذا من أغرب البدع؛ لأنّ مزاحمة المسلمين للذين اختارهم الله وفضلهم وجعلهم وسطاء في تعليم الإسلام وتطبيقه لا وجه لها، والحسد لهم ما هو إلا حماقة؛ كما قال الله في هذا الصدد: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾^٢. من الواضح أنّ إنعام الله على آل الأنبياء هو قاعدة عامة وثابتة؛ كما أنّه بالإضافة إلى آل إبراهيم الذين ترحّم وبارك عليهم تحت عنوان «أهل البيت» قائلاً: ﴿رَحِمْتُ اللَّهَ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ﴾^٣، فقد ذكر إنعامه على آل يعقوب، وآل لوط، وآل عمران، وآل موسى، وآل هارون، وآل داود، ولذلك فإنّ إنعامه على آل محمّد، وهو أفضل أنبيائه، أمر طبيعي، بل أولى؛ بصرف النظر عن حقيقة أنّ آل محمّد هم في الأساس جزء من آل إبراهيم، وقد أخبر الله عن بقاء حكومته فيهم بصفتهم عقب إبراهيم وذريّته الطاهرين إذ قال: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾^٤، وقال: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾^٥، وقال: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^٦، بمعنى أنّه ينال الطاهرين منهم،

١ . كما روي عن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين أنّه قال: «كُنْتُ عِنْدَ أَبِي ذَاتَ يَوْمٍ، وَأَنَا طِفْلٌ خُمَاسِيٌّ، إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ نَفَرٌ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالُوا: أَنْتَ ابْنُ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ هَذِهِ الْأُمَّةِ؟ قَالَ لَهُمْ: نَعَمْ، قَالُوا: إِنَّا نَجِدُ فِي النَّوَرِ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى آتَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَوَلَدَهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ، وَجَعَلَ لَهُمُ الْمُلْكَ وَالْإِمَامَةَ، وَهَكَذَا وَجَدْنَا ذُرِّيَّةَ الْأَنْبِيَاءِ، لَا تَتَعَدَّاهُمْ النُّبُوَّةُ وَالْخِلَافَةُ، فَمَا بِالْكُفِّ قَدْ تَعَدَّاهُمْ ذَلِكَ، وَتُبَّتْ فِي غَيْرِكُمْ، وَنَلَقَاكُمْ مُسْتَضْعَفِينَ مَقْهُورِينَ، لَا تُرْقَبُ فِيكُمْ ذِمَّةُ نَبِيِّكُمْ! فَدَمَعْتَ عَيْنَا أَبِي، ثُمَّ قَالَ: نَعَمْ، لَمْ تَزَلْ أَمْنَاءَ اللَّهِ -يَعْنِي فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ- مُسْطَهَذَةً مَقْهُورَةً مَقْتُولَةً بِغَيْرِ حَقٍّ، وَالظُّلْمَةُ غَالِبَةٌ، وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ الشُّكُورُ» (قرب الإسناد للحميري، ص ٣١٧).

٢ . النساء / ٥٤

٣ . هود / ٧٣

٤ . كما روى سلام بن أبي عمرة الخراساني في «كتابه» (ص ١١٧)، عن سلام بن سعيد المخزومي، عن يونس بن حباب، عن عليّ بن الحسين، قال: «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «حَمَّا بَالُ أَقْوَامٍ إِذَا ذُكِرَ عَنْدهُمْ آلُ إِبْرَاهِيمَ وَآلُ عِمْرَانَ فَرَحُوا وَاسْتَبَشَرُوا، وَإِذَا ذُكِرَ عَنْدهُمْ آلُ مُحَمَّدٍ اشمأزَتْ قُلُوبُهُمْ؟! وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ عَبْدًا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِعَمَلٍ سَبْعِينَ نَبِيًّا، مَا قَبِلَ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْهُ حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ بِوَلَايَتِي وَوَلَايَةِ أَهْلِ بَيْتِي».

٥ . الزخرف / ٢٨

٦ . العنكبوت / ٢٧

٧ . البقرة / ١٢٤

ومن الواضح أنَّ أهل بيت محمد صلى الله عليه وآله وسلم هم الوحيدون الذين أخبر الله عن طهارتهم ممّن بقي من ذرية إبراهيم. بناء على هذا، فمن الواضح أنَّ الدعوة إلى حاكميتهم لا تعتبر دعوة إلى أيّ مذهب، بل هي دعوة إلى الإسلام الأصيل الكامل الذي ينبع من مقتضيات قطعية عقلية وشرعية، وهو السبيل الوحيد لتحقيق حاكمية الله على العالم.

١. كما روى إبراهيم بن محمد الثقفي (ت ٢٨٣هـ) في «الغارات» (ج ١، ص ١٩٩-٢٠٤)، أنَّ عليّاً كتب إلى معاوية: «ألا ونحنُ أهل البيت آل إبراهيم المحسودون، حسدنا كما حسد آبائنا من قبلنا سنة ومثلاً، قال الله: آل إبراهيم، وآل لوط، وآل عمران، وآل يعقوب، وآل موسى، وآل هارون، وآل داود، فنحن آل نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم... نحن أهل البيت اختارنا الله واصطفانا، وجعل فينا النبوة والكتاب، ولنا الحكمة والعلم والإيمان وبيت الله ومسكن إسماعيل ومقام إبراهيم، فالملك لنا ويملك يا معاوية، ونحن أولى بإبراهيم، ونحن الله... الإمامة لإبراهيم، وذريته المؤمنين تبع له... أدعوك يا معاوية إلى الله ورسوله وكتابه وولي أمره الحكيم من آل إبراهيم... اتبعنا واقتد بنا، فإن ذلك لنا آل إبراهيم على العالمين مفترض، وإن الأفيدة من المؤمنين والمسلمين تهوي إلينا»، فكتب معاوية في جوابه: «قد انتهت إليّ كتابك، فأكثر في ذكرك إبراهيم وإسماعيل وأدم ونوح والنبیین، وذكر محمد صلى الله عليه وآله وسلم وقرائتكم منه ومنزلتكم وحقك، ولم ترض بقرائتك من محمد صلى الله عليه وآله وسلم حتى انتسبت إلى جميع النبیین»، فأجابه علي: «أما الذي عيّرتني به يا معاوية من كتابي وكثرة ذكر آبائي إبراهيم وإسماعيل والنبیین فإنه من أحبّ آباءه أكثر ذكرهم، فذكرهم حب الله ورسوله، وأنا أعزك ببغضهم، فإن بغضهم بغض الله ورسوله... وأما الذي أنكزت من نسبي من إبراهيم وإسماعيل وقرائتي من محمد صلى الله عليه وآله وسلم وفضلي وحقي وملكي وإمامتي فإنك لم ترزل منكراً لذلك لم يؤمن به قلبك، ألا وإنا نحن أهل البيت كذلك، لا يحبنا كافر، ولا يبغضنا مؤمن، والذي أنكزت من قول الله عز وجل: ﴿فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾، فأكثر أن يكون فينا... وأنكزت إمامتي وملكي، فهل تجد في كتاب الله قوله لآل إبراهيم: اصطفاهم على العالمين؟ فهو فضلنا على العالمين، أو تزعم أنك لست من العالمين، أو تزعم إننا لسنا من آل إبراهيم! فإن أنكزت ذلك لنا فقد أنكزت محمدًا صلى الله عليه وآله وسلم، فهو منا ونحن منه، فإن استطعت أن تفرق بيننا وبين إبراهيم وإسماعيل ومحمد وآله في كتاب الله فافعل».

٢. لقد وافقه على هذه الدعوة كثير من الصحابة وصالحى التابعين، ومن الواضح أنهم لم يكونوا أهل البدعة والرفض؛ كما روي عن عويم بن ساعدة الأنصاري، وهو من النفر الذين أنزل الله فيهم في مسجد قباء: «فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين» (التوبة / ١٠٨) أنه قال يوم السقيفة: «إن الخلافة لا تكون إلا لأهل النبوة، فاجعلوها حيث جعلها الله عز وجل، فإن لهم دعوة النبي إبراهيم عليه السلام» (كتاب الردة للواقدي، ص ٣٤)، وروي عن بعض الأنصار أنهم كانوا يقولون في السقيفة: «لا نبأ غير علي» (تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٢٠٢)، وروي عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: «قال العباس لعلي لما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: اخرج حتى أباعك على أعين الناس، فلا يحتلف عليك اثنان، فأبى وقال: أو منهم من ينكر حقنا ويستبد علينا؟ فقال العباس: سترى أن ذلك سيكون، فلما بويع أبو بكر قال له العباس: ألم أقل لك يا علي؟» (الأمالي في آثار الصحابة لعبد الرزاق، ص ٢٧؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج ١، ص ٥٨٣)،

وروي عن سلمان أنه لما بويح أبو بكر قال: «أَخْطَأْتُمْ وَأَصَبْتُمْ، أَمَا لَوْ جَعَلْتُمُوهَا فِي أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّكُمْ لَا كَلْتُمُوهَا رَغْدًا» (مصنف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٤٤٣)، وروي أنه «لَمَّا بُوِيَحَ أَبُو بَكْرٍ وَاسْتَقَرَّ أَمْرُهُ، نَدِمَ قَوْمٌ كَثِيرٌ مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى بَيْعَتِهِ، وَلَا مَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَذَكَرُوا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَهَتَفُوا بِاسْمِهِ» (الأخبار الموفقيات للزبير بن بكار، ص ٢٢٢)، وروي عن زيد بن أرقم أنه قال: «لَوْلَا أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَغَيْرَهُ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ اشْتَقَلُّوا بِدَفْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَبَحْرُنَهُمْ عَلَيْهِ فَجَلَسُوا فِي مَنَازِلِهِمْ، مَا طَمِعَ فِيهَا مَنْ طَمِعَ» (كتاب الردة للواقدي، ص ٤٥)، وقال علي لما دعي إلى بيعة أبي بكر: «نَحْنُ أَوْلَى بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَيًّا وَمَيِّتًا، لِأَنَّا أَهْلُ بَيْتِهِ وَأَقْرَبُ الْخَلْقِ إِلَيْهِ، فَإِنْ كُنْتُمْ تَخَافُونَ اللَّهَ فَأَنْصِفُونَا، وَلَيْسَ يَنْبَغِي لَكُمْ أَنْ تَخْرُجُوا سُلْطَانُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْ دَارِهِ وَقَعَرُ بَيْتِهِ إِلَى دُورِكُمْ وَقُعُورِ بَيْتِكُمْ، فِي بَيْتِنَا نَزَلَ الْقُرْآنُ، وَنَحْنُ مَعْدِنُ الْعِلْمِ وَالْفَقْهِ وَالْدِّينِ وَالسُّنَّةِ وَالْفَرَائِضِ، وَنَحْنُ أَعْلَمُ بِأَمْرِ الْخَلْقِ مِنْكُمْ، فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى فَيَكُونُ نَصِيبُكُمْ الْأَخْسَ» (كتاب الردة للواقدي، ص ٤٦)، واعتزل علي ومن معه من الصحابة في بيت فاطمة، واختلط الزبير سيفه، وقال: «لَا أَغْمِدُهُ حَتَّى يَبَايَعَ عَلِيٌّ» (تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٢٠٣)، وروي عن زياد بن كليب، قال: «أَتَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مَنْزِلَ عَلِيٍّ وَفِيهِ طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ وَرَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا خَرْفَ عَلَيْكُمْ أَوْ لَتَخْرُجُنَّ إِلَى الْبَيْعَةِ، فَخَرَجَ عَلَيْهِ الزُّبَيْرُ مُضِلًّا بِالسَّيْفِ، فَعَثَرَ فَسَقَطَ السَّيْفُ مِنْ يَدِهِ، فَوَثَبُوا عَلَيْهِ فَأَخَذُوهُ» (تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٢٠٢)، وكان رجال من الصحابة يقولون في زمان عمر: «كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ فَلْتَةً، فَلَوْ قَدْ مَاتَ عُمَرُ بَايَعْنَا عَلِيًّا» (صحيح البخاري، ج ٨، ص ١٦٨؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج ١، ص ٥٨١ و ٥٨٤)، فلما مات عمر قال عمار لعبد الرحمن بن عوف: «إِنْ أَرَدْتَ أَنْ لَا يَخْتَلِفَ الْمُسْلِمُونَ فَبَايِعْ عَلِيًّا، فَقَالَ الْمِقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ: صَدَقَ عَمَّارٌ، إِنْ بَايَعْتَ عَلِيًّا قُلْنَا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، قَالَ ابْنُ أَبِي سَرْجٍ: إِنْ أَرَدْتَ أَنْ لَا تَخْتَلِفَ قُرَيْشٌ فَبَايِعْ عُثْمَانَ، فَسَمِعَ عَمَّارُ ابْنَ أَبِي سَرْجٍ وَقَالَ: مَتَى كُنْتُ تَنْصَحُ الْمُسْلِمِينَ؟ فَتَكَلَّمَ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو أُمَيَّةَ، فَقَالَ عَمَّارٌ: أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَكْرَمَنَا بِنَبِيِّهِ وَأَعَزَّنَا بِدِينِهِ، فَأَتَى تَصَرُّفُونَ هَذَا الْأَمْرَ عَنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّكُمْ؟ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي مَخْرُومٍ: لَقَدْ عَدَوْتُ طَوْكُ يَا ابْنَ سُمَيَّةَ! وَمَا أَنْتَ وَتَأْمِيرُ قُرَيْشٍ لَأَنْفُسِهَا؟ فَبَايَعَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِعُثْمَانَ، فَقَالَ عَلِيٌّ: حَبَوْتُهُ حَبْوَ دَهْرٍ! لَيْسَ هَذَا أَوَّلَ يَوْمٍ تَظَاهَرْتُمْ فِيهِ عَلَيْنَا، ﴿فَصَبَّرْ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ (يوسف/ ١٨)، فَخَرَجَ عَلِيٌّ وَهُوَ يَقُولُ: سَيَبْلُغُ الْكِتَابُ أَجَلَهُ، فَقَالَ الْمِقْدَادُ: يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ تَرَكْنَهُ مِنَ الَّذِينَ يَقْضُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَغْدُلُونَ، فَقَالَ الْمِقْدَادُ: مَا رَأَيْتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ إِلَى أَهْلِ هَذَا الْبَيْتِ بَعْدَ نَبِيِّهِمْ، إِنِّي لَأَعْجَبُ مِنْ قُرَيْشٍ أَنَّهُمْ تَرَكُوا رَجُلًا مَا أَقُولُ إِنَّ أَحَدًا أَعْلَمُ وَلَا أَقْصَى مِنْهُ بِالْعَدْلِ، أَمَا وَاللَّهِ لَوْ أَجِدُ عَلَيْهِ أَعْوَانًا! فَقَالَ رَجُلٌ لِمِقْدَادٍ: رَحِمَكَ اللَّهُ، مَنْ أَهْلُ هَذَا الْبَيْتِ وَمَنْ هَذَا الرَّجُلُ؟ قَالَ: أَهْلُ الْبَيْتِ بَنُو عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَالرَّجُلُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ» (تاريخ المدينة لابن شبة، ج ٣، ص ٩٢٩؛ تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٣٢؛ العقد الفريد لابن عبد ربه، ج ٥، ص ٣١)، وروي عن زيد بن وهب قال: «بَيْنَمَا نَحْنُ حَوْلَ حَذِيفَةَ، إِذْ قَالَ: كَيْفَ أَنْتُمْ وَقَدْ خَرَجَ أَهْلُ بَيْتِ نَبِيِّكُمْ فِي فِتْنَيْنِ يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ وَجْهَ بَعْضٍ بِالسَّيْفِ؟ فَقُلْنَا: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، وَإِنَّ ذَلِكَ لَكَائِنْ؟ قَالَ: إِي وَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِالْحَقِّ إِنَّ ذَلِكَ لَكَائِنْ، فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، فَكَيْفَ نَصْنَعُ إِنْ أَدْرَكْنَا ذَلِكَ الرَّمَانَ؟ قَالَ: انْظُرُوا الْفِرْقَةَ الَّتِي تَدْعُو إِلَى أَمْرِ عَلِيٍّ، فَالْزَمُوهَا، فَإِنَّهَا عَلَى الْهُدَى» (مسند البزار، ج ٧، ص ٢٣٦)، وروي عن أبي سَخِيلَةَ قَالَ: «مَرَزْتُ أَنَا وَسَلْمَانُ بِالرَّبْدَةِ عَلَى أَبِي ذَرٍّ، فَقَالَ: إِنَّهُ سَتَكُونُ فِتْنَةٌ، فَإِنْ أَدْرَكْتُمُوهَا فَعَلَيْكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ وَعَلَيْكُمْ بِأَبِي طَالِبٍ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: عَلِيٌّ أَوَّلُ مَنْ آمَنَ بِي، وَأَوَّلُ مَنْ يَصَافِحُنِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ يَعْشُوبُ الْمُؤْمِنِينَ» (أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٢، ص ١١٨)،

كما أنني لست شيعياً أو سنياً بالمعنى الشائع، لكنني مثال لمسلم حنيف يدعو إلى الإسلام ويقتدي في هذا الصدد بإبراهيم عليه السلام الذي قال الله تعالى فيه: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^١. هذا في حين أن رجالاً من المسلمين في بلاد إسلامية مثل العراق وسوريا وأفغانستان وإيران يدعون إلى حاكميتهم ويحلمون بالخلافة الإسلامية! لا شك أنهم في ضلال مبين؛ لأن الحاكمية، كما تبين، هي لله، وحاكميتهم، وإن كانت بحسن نية، لا تعتبر خلافة إسلامية؛ بالنظر إلى أن الله لم يعينهم من عنده، ولم يأمر المسلمين باتباعهم، وهم أنفسهم ملّون ومقرّون بهذه الحقيقة. لذلك، فإن تصرفاتهم في الأرض والتحديات التي يمارسونها فيها عدوانية؛ لأن الأرض لله، وهو يؤتيها من يشاء من عباده؛ كما قال: ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾؛

وروي عن عبد الله بن مسعود قال: «إِنَّ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ فِرْقَةً وَجَمَاعَةً، فَجَامِعُوهَا إِذَا اجْتَمَعَتْ، فَإِذَا افْتَرَقَتْ فَارْقُبُوا أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّكُمْ، فَإِنْ سَأَلُمَا فَسَأَلُمَا، وَإِنْ خَارَبُوا فَخَارَبُوا، فَإِنَّهُمْ مَعَ الْحَقِّ، وَالْحَقُّ مَعَهُمْ، لَا يُفَارِقُهُمْ، وَلَا يُفَارِقُونَهُ» (ترتيب الأمالي الخميسية للشجري، ج ١، ص ٢٠١)، وخرج سليمان بن صرد الخزاعي (ت ٦٧هـ) وهو من الصحابة، فدعا الناس إلى أن يخلعوا عبد الملك بن مروان، ويردّوا الأمر إلى أهل بيت نبيهم الذين هم أولى بالأمر (انظر: أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٦، ص ٣٧١؛ تاريخ الطبري، ج ٥، ص ٥٩٨؛ تجارب الأمم لابن مسكويه، ج ٢، ص ١٢٥)، وقد روي في هذا الباب عن غيره من الصحابة شيء كثير. من المسلم به أن هؤلاء الصالحين من المهاجرين والأنصار الذين كانوا يقدمون أهل البيت ويدعون إلى حاكميتهم لم يكونوا أهل البدعة والرفض! وأما من وافقهم على ذلك من كبار التابعين وأتباعهم فأكثر من أن يحصى؛ منهم أبو الطفيل عامر بن واثلة (ت ١٠٧هـ)، وكان في عداد الصحابة، وأويس القرني (ت ٣٧هـ)، وأبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ)، وإبراهيم النخعي (ت ٩٦هـ)، وطاوس اليماني (ت ١٠٦هـ)، والحكم بن عتيبة (ت ١١٥هـ)، وسلمة بن كهيل (ت ١٢٢هـ)، وثابت البناني (ت ١٢٣هـ)، ومنصور بن المعتمر (ت ١٣٢هـ)، وأبان بن تغلب (ت ١٤١هـ)، وهشام بن عروة (ت ١٤٦هـ)، وسليمان الأعمش (ت ١٤٨هـ)، وأبو حنيفة (ت ١٥٠هـ)، وكان من أنصار زيد بن علي بن الحسين (ت ١٢١هـ)، ومعمّر بن راشد (ت ١٥٣هـ)، وسفيان الثوري (ت ١٦١هـ)، ووکیع بن الجراح (ت ١٩٦هـ)، والشافعي (ت ٢٠٤هـ)، وكان يقول: «إِنْ كَانَ رَفُضًا حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ ... فَلْيَشْهَدْ الثَّقَلَانِ أَتِي زَافِضِي» (مناقب الشافعي للبيهقي، ج ٢، ص ٧١)، وعبد الرزاق (ت ٢١١هـ)، والفضل بن دكين (ت ٢١٩هـ)، وعلي بن الجعد (ت ٢٣٠هـ)، وغيرهم. لا يخفى أن هؤلاء كلّهم من مشاهير المسلمين وعلمائهم وصالحهم الذين وثّقهم أهل الحديث، ورووا عنهم، وأخرج لهم البخاري ومسلم وأصحاب السنن والمسانيد، وليس ما يقول المنصور حفظه الله تعالى في هذا الباب إلّا مثل قولهم، ولذلك لا يرميه بالرفض والبدعة إلّا كل جاهل متعسف أو ناصبي خبيث.

١. آل عمران / ٦٧

٢. الأعراف / ١٢٨

كما أنَّ الأموال العامة لله وخليفته، ولا يحق لأحد أن يحوزها إلا بإذنها، وبالتالي يجوز لهما إخراجها من حيازة الآخرين؛ كما قال الله بصراحة: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾، وقال: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

من هنا يعلم أنَّ أيًّا من الحركات والحكومات الحالية في العالم الإسلامي لا تتمتع بالشرعية، وأنَّ السبيل الوحيد لعودة المسلمين إلى الإسلام هو الإعراض عنها جميعًا، وفسح الطريق لحركة وحكومة رجل من أهل بيت النبي اختاره الله من عنده وأمر باتباعه، وهذا ما يتم بمعرفته، ومعرفته ممكنة كما سأتبين إن شاء الله.

٢. حاكمية غير الله

السبب الثاني لعدم إقامة الإسلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم تتحقق حاكمية الله من بعده؛ لأنَّ تنافس أصحابه من بعده، مهما كانت دوافعه، أدى إلى غلبة التيار المعارض لأهل بيته، وأسس نظامًا سياسيًا اعتبر أنَّ مجرد اعتقاد الحاكم بالإسلام كافٍ لتحقيق الحكومة الإسلامية، ولم يعتقد ضرورة تعيينه من عند الله كخليفة له في الأرض. على الرغم من أنَّ هذا الاتجاه الخاطيء، بسبب ما كان للحكام الأوائل من الالتزام النسبي بالإسلام، لم يكشف عن آثاره المدمرة والمروعة في العقود الإسلامية الأولى، إلا أنه سرعان ما أثبت عدم صحته بموتهم وتسلط فئة أخرى لم يكن لها التزام بالإسلام؛ لأنَّ هذه الفئة التي كان لها تاريخ من أكثر عداوة مع الإسلام وأقل استفادة من تعاليمه في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بدعم من المسلمين الجدد من الأراضي المفتوحة، الذين بطبيعة الحال لم يكن لديهم معرفة بالإسلام، نحت منافسيها من المهاجرين والأنصار، ونالت حكومة المسلمين، وحولت علانية ما كان يسمى سابقًا «الخلافة» بسبب بعض أوجه التشابه الظاهرة مع حكومة النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى ملوكية كسرى وقيصر^٣.

١. الأنفال / ١

٢. الحشر / ٦

٣. كما روي عن سفينة، قال: «خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: <الْخِلَافَةُ فِي أُمَّتِي ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ يَكُونُ مُلْكٌ>، قَالَ سَفِينَةُ: أُمْسِكْ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ سَنَتَيْنِ، وَخِلَافَةَ عُمَرَ عَشْرًا، وَخِلَافَةَ عُثْمَانَ ثِنْتَيْنِ عَشْرَةَ سَنَةً، وَخِلَافَةَ عَلِيٍّ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ، قِيلَ لَهُ: فَمُعَاوِيَةُ؟ قَالَ: كَانَ أَوَّلُ الْمُلُوكِ» (مسند أبي داود الطيالسي، ج ٢، ص ٤٣٠؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٥٠٣)، وفي رواية أخرى: «قِيلَ لَهُ: إِنَّ بَنِي أُمَيَّةَ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْخِلَافَةَ فِيهِمْ، فَقَالَ: كَذَبُوا بَنُو الزُّرْقَاءِ، بَلْ هُمْ مُلُوكٌ مِنْ شَرِّ الْمُلُوكِ، وَأَوَّلُ الْمُلُوكِ مُعَاوِيَةُ» (مصنف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٢٧١؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٥٠٣)، وروي عن معاوية نفسه أنه قال: «أَنَا أَوَّلُ الْمُلُوكِ» (مصنف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٢٠٧)، وروي أنه لما أمر الناس ببيعة ابنه يزيد، قام عبد الرحمن بن أبي بكر، فقال: «يَا مَعْشَرَ بَنِي أُمَيَّةَ، إِنَّمَا أَرَدْتُمْ أَنْ تَجْعَلُوهَا قَيْصَرِيَّةً، كُلَّمَا هَلَكَ قَيْصَرٌ كَانَ قَيْصَرٌ»، وفي رواية أخرى: «إِنَّمَا هِيَ هِرْقَلِيَّةٌ، كُلَّمَا مَاتَ هِرْقَلٌ كَانَ هِرْقَلٌ مَكَانَهُ» (انظر: التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثالث]، ج ٢، ص ٧٠ و٧١).

بالإضافة إلى ذلك، فإنّها من خلال ترويج النفور من العقل، والبناء على الرواية، والميل إلى الجبريّة، والإعراض عن أهل البيت، والخضوع للظلم، وغير ذلك من الإتجاهات غير الإسلاميّة التي قوبلت بترحيب وتأييد من أهل الحديث في القرنين الثاني والثالث، استبدلت الثقافة الأمويّة بالثقافة الإسلاميّة، وجعلت معرفة الإسلام الخالص والكامل صعباً على الأجيال القادمة من المسلمين للغاية.

مما لا شكّ فيه أنّ حكومة أبناء أُميّة في أكثر الفترات حساسيّة من تاريخ المسلمين، حيث كان من الممكن لأيّ حدث فيه أن يصبح مثلاً لهم، أعادت الإسلام إلى زمان غربته في الأيام الأولى بعد بعثة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بل غيّرت طبيعته بالكامل، وحكّمت قراءة له لم تجلب على المسلمين إلّا البؤس والشقاء، ولا تزال تبعاتها الوخيمة قائمة حتّى يومنا هذا كجرح في جسد المسلمين، بل تزداد عمقاً وسعة مع مرور الوقت، بحيث يبدو أحياناً أنّه من المستحيل أو البعيد جدّاً تداركها؛ لأنّه إن تجلّت هذه الكارثة الكبيرة في العقود الإسلاميّة الأولى في شكل حكومة واحدة، فقد تجلّت منذ فترة طويلة في شكل عشرات الحكومات، كلّ منها كارثة كبيرة بدورها!

بعد الأمويّين، واصل العباسيّون طريقهم، وبشكل محدّد منذ زمن المتوكّل (ت ٢٤٧هـ)، أطلقوا نضالاً شاملاً ضدّ مبادئ الإسلام وأركانه، ومن ناحية، من خلال الدّعم المتبادل للمحدّثين السّليبيّين وقتل العلماء المستقلّين وسجنهم، ومن ناحية أخرى، من خلال إثارة الاختلافات الكلاميّة والفقهيّة بينهم، مهّدوا الطريق لتكوّن المذاهب بين المسلمين، وفرضوا عليهم العقائد والأعمال التي تهواها أنفسهم تحت عنوان عقائد وأعمال أهل السنّة والجماعة. بعد العباسيّين، واصل العثمانيّون طريقهم، حتّى بعد هزيمتهم في الحرب العالميّة الأولى، تفكّكت حكومة المسلمين المتمركزة التي كانت تسمّى إلى ذلك الوقت «الخلافة»، وتحوّلت إلى حكومات متفرّقة ومتخاصمة.

لكن في هذه الأثناء، فإنّ أهمّ عنصر من عناصر الثقافة الأمويّة والعباسيّة التي تتعارض مع الثقافة الإسلاميّة بشكل واضح، ومع ذلك فقد أصبحت اعتقاداً شائعاً بين المسلمين بسبب دعايات الأمويّين والعباسيّين، هو إمكان تحقّق الحكومة الإسلاميّة بدون نصّ من الله؛

لأن أكثر المسلمين، بتقليدهم الأعمى للأمويين والتيار الذي استولى على السلطة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لم يعتبروا انعقاد الحكومة الإسلامية قائماً على نص الله، بل اعتبروه قائماً علىبيعة أهل الحل والعقد، أو وصية الحاكم السابق، أو التغلب على الآخرين؛ بمعنى أنه إذا بايع واحد أو غير واحد من ذوي الرأي المسلمين رجلاً بحكومة المسلمين، كما بايعوا أبا بكر في السقيفة، أو تعين رجل في حكومة المسلمين من قبل الحاكم السابق، كما تعين عمر من قبل أبي بكر، أو نخب رجل منافسيه بالقهر والغلبة وانتزع حكومة المسلمين، كما صعد المأمون العباسي (ت ٢١٨هـ) إلى السلطة بقتل أخيه، تكون مبايعته واجبة على جميع المسلمين!

من الواضح والمؤكد تماماً أن مصدر هذا الاعتقاد لم يكن كتاب الله ولا سنة نبيه، وهذا ما لا خلاف فيه بين المسلمين؛ لأنهم يظنون أن الله ونبيه لم يقلوا شيئاً عن حكومة المسلمين، وقد تركاهم في حيرة واختلاف حولها، ولذلك لم يدع أحد منهم استنباط هذا الاعتقاد من القرآن أو السنة، بل هم جميعاً معترفون بأن مصدر هذا الاعتقاد كان أفعال عدد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والحكام الأمويين والعباسيين، في حين أنهم جميعاً يعلمون أن أفعال هؤلاء، خاصة إذا كانت مما خالفها بعض أقرانهم، لم تكن حجة!

لذلك، يبدو الأمر كما لو أنهم ملّمون ومذعنون بأن اعتقادهم لا أساس له، وإنما سلّموا به تسامحاً وتغافلاً ومن أجل تصحيح أفعال عدد من السلف. في حين أن مصدر اعتقاد المسلمين هو الإسلام بالتأكيد، والإسلام هو قول الله ونبيه وفعلهما، وليس قول الآخرين وفعلهم، وإن كانوا محترمين ومعظمين جداً، والله ونبيه قالوا وفعلوا كل ما يحتاج المسلمون إلى العلم به أو العمل به إلى يوم القيامة، والإقرار بهذه الحقيقة واجب ولازم الاعتقاد بالإسلام؛ كما قال الله تعالى: ﴿مَا قَرَّرْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾. بناء على هذا، فإن الاستناد إلى أساس حكومة عدد من الصحابة والحكام من بعدهم لمعرفة أساس الحكومة في الإسلام، مخالف للقاعدة ولا أصل له في الشرع؛

١ . انظر: الأحكام السلطانية للماوردي، ص ٢١؛ غياث الأمم في التياث الظلم للجويني، ص ٦٨؛ روضة الطالبين للنووي، ج ١، ص ٤٣-٤٦؛ تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام لابن جماعة، ص ٥٢؛ شرح المقاصد للتفتازاني، ج ٢، ص ٢٧٢؛ البحر الرائق لابن نجيم، ج ٦، ص ٢٩٩؛ الصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي، ج ١، ص ٢٧؛ مغني المحتاج للشربيني، ج ٥، ص ٤٢١، ٤٢٢ و ٤٢٣؛ كشاف القناع للبهوتي، ج ٦، ص ١٥٩؛ حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٢٩٨؛ حاشية ابن عابدين، ج ١، ص ٥٤٩؛ والعديد من المصادر الأخرى.

كما هو في تناقض واضح مع العقل؛ لأن استيجاب مبايعة المسلمين من لا يرضى حكومته إلا واحد أو عدة منهم سفاهة؛ كما أن استيجاب مبايعتهم من لا يرضى حكومته إلا الحاكم السابق غير عقلائي، واستيجاب مبايعتهم من استولى على السلطة بسفك دماء المسلمين مستهجن.

من هنا يعلم أن الإستناد في أساس الحكومة في الإسلام، كالإستناد في سائر العقائد والأعمال، يجب أن يكون إلى الإسلام نفسه، لا إلى أقوال بعض المسلمين وأفعالهم، والحكومة في الإسلام نوعان لا ثالث لهما: أحدهما حكومة الله، والآخر حكومة الطاغوت. أما حكومة الله فهي حكومة من يحكم بأمر الله؛ كحكومة آل إبراهيم عليه السلام الذين قال الله فيهم: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾^١، وأما حكومة الطاغوت فهي حكومة من يحكم بغير أمر الله؛ كحكومة آل فرعون الذين قال الله فيهم: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾^٢. بناء على هذا، فإن حكومة من عيّنه الله فيها هي حكومة الله، وحكومة من لم يعيّنه الله فيها هي حكومة الطاغوت، وهذه قاعدة بسيطة وبيّنة للغاية.

وفقاً لهذه القاعدة، كان الهدف الأسمى لجميع الأنبياء تحقيق حكومة الله وإلغاء حكومة الطاغوت؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾^٣، وبالتالي كان هو الهدف الأسمى للتبّي الخاتم صلى الله عليه وآله وسلم؛ باعتبار أن الخضوع للحاكمية من مصاديق العبادة في الإسلام، ومن رضي بحاكمية غير الله فقد عبد الطاغوت في الحقيقة؛ كاليهود الذين قال الله فيهم: ﴿قُلْ هَلْ أَنْبَأُكُمْ بِشَرِّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْفِرْدَ وَالْحَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾^٤؛ كما أثنى الله على عباده المتقين لاجتنابهم عبادة الطاغوت فقال: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾^٥. لذلك، فإن الكفر بالطاغوت شرط أساسي للإيمان بالله، ومن لم يخضع لحاكمية الطاغوت وخضع لحاكمية الله فقد هُدي إلى الإسلام الأصيل الكامل؛ كما قال الله فيه: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^٦،

١. الأنبياء/ ٧٣

٢. القصص/ ٤١

٣. النحل/ ٣٦

٤. المائدة/ ٦٠

٥. الزمر/ ١٧

٦. البقرة/ ٢٥٦

ومن ثم فإن التحاكم إلى الطاغوت، بمعنى الخضوع لحاكمية من لم يعينه الله، لم يكن له مكان في الإسلام، وقد نشأ من كيد الشيطان دائماً؛ كما قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾^١. كما أن القتال في سبيل الطاغوت، بمعنى القتال لتحقيق حاكمية من لم يعينه الله، هو من عمل الكافرين، وما عمل المسلمين إلا القتال في سبيل تحقيق حاكمية الله؛ كما قال: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾^٢. نعم، الهدف الأسمى للإسلام هو أن تكون كلمة الكافرين السفلى وكلمة الله العليا؛ كما قال: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^٣؛ بمعنى أن اليد العليا في العالم لله؛ كما قال: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^٤، وقال: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^٥.

ثم من الواضح أن الولاية في الإسلام لله وحده؛ كما قال: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾^٦، وقال: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيًّا﴾^٧، وقال: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾^٨؛ لأنه وحده، بمقتضى علمه الكامل وقدرته الفريدة، له أهلية الولاية، وبالتالي لا يجوز اتخاذ ولي غيره، بل يعتبر ذلك شرّاً؛ كما قال: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَالَ اللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^٩، وقال: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ اتَّخَذُ وَلِيًّا فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^{١٠}، وقال: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ قُلْ أَفَاتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾^{١١}.

١ . النساء / ٦٠

٢ . النساء / ٧٦

٣ . التوبة / ٤٠

٤ . التحل / ٦٠

٥ . الزوم / ٢٧

٦ . الزعد / ١١

٧ . النساء / ٤٥

٨ . البقرة / ١٠٧

٩ . الشورى / ٩

١٠ . الأنعام / ١٤

١١ . الزعد / ١٦

وقال: ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ إِنَّا أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ نُزُلًا﴾؛ كما أخبر عن عاقبة اتِّخاذ أولياء غيره فقال: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾؛ وقال: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾^١.

من الواضح أنَّ اختصاص الولاية بالله يعني أنها ناشئة من الله وحده، والله مؤتيها، وعلى هذا فإنَّ اتِّخاذ وليٍّ من دونه يعني قبول ولاية من لم يؤته الله من عنده ولاية؛ كما قال بصراحة: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾^٢.

لذلك، فإنَّ البيعة في الإسلام لله وحده، وليست من الجائز مبايعة غيره، وكلٌّ من بوع له من دونه فهو طاغوت، وطبعًا تتحقَّق مبايعة الله من خلال مبايعة من أمر الله بمبايعته؛ كما أمر بمبايعة نبيِّه وقال اعتبارًا لذلك: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَتَ فَإِنَّمَا يَنْكُتْ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أُوْفِيَ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمَسِيئَتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾^٣؛ كما أنَّ مبايعة الآخرين، بالنظر إلى أنَّ الله لم يأمر بمبايعتهم، تعتبر مبايعة الشيطان وقبول ولاية ذلك الملعون المطرود بدلًا من ولاية الله؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾^٤، وقال: ﴿وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خَسْرَانًا مُبِينًا﴾^٥؛ كما سمَّى الأولياء من دون الله «أولياء الشيطان» فقال: ﴿فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾^٦، وسمَّاهم «حزب الشيطان» فقال: ﴿اسْتَحْذَرُوا الشَّيْطَانَ فَأَنَاسَهُمْ ذَكَرَ اللَّهُ أُولَٰئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾^٧، وسمَّاهم «جنود إبليس» فقال: ﴿وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ﴾^٨.

١. الكهف/ ١٠٢.

٢. البقرة/ ٢٥٧.

٣. العنكبوت/ ٤١.

٤. الأعراف/ ٣.

٥. الفتح/ ١٠.

٦. النحل/ ١٠٠.

٧. النساء/ ١١٩.

٨. النساء/ ٧٦.

٩. المجادلة/ ١٩.

١٠. الشعراء/ ٩٥.

بل سَمَّاهُمْ «ذُرِّيَّتَهُ» فقال: «أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا»، بل سَمَّاهُمْ «الشَّيَاطِينَ» أنفسهم فقال: «إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ»^١، وقال: «إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ»^٢.

من هنا يعلم أنَّ الحُكَّامَ الحاليين في الأرض، بما أنَّهم لم يتعيَّنوا من عند الله، فقد تعيَّنوا من عند الشيطان، وحكمهم يتماشى مع تحقيق سيطرته على الأرض، سواء علموا ذلك أم لم يعلموا. كما أنَّ رجالاً من المسلمين في البلاد الإسلامية، الذين قد وجدوا السَّاحة فارغة والفرصة سانحة في هذه الأيام، وبدعم من بعض الحديد وأناس اجتمعوا حولهم، يدعون المسلمين إلى بيعتهم ويسمَّون أنفسهم خليفة أو أميراً لهم، ليسوا على شيء، ويخضعون للشيطان عن قصد أو عن غير قصد؛ لأنَّ الله لم يعيِّنهم لهذا الأمر ولم يأمرهم به، وهم ملتمون ومذعنون بهذه الحقيقة. علاوة على ذلك، فإنَّ خليفة الله وعامله في الأرض لا يمكنه الوصول إلى الحكم وتعليم الإسلام وتطبيقه كما هو مع وجودهم وحكمهم الذي يمارسونه في الأرض، وهذا هو أهمُّ غرض الشيطان؛ لأنَّ الشيطان قد سعى لمعارضة الله دائماً؛ كما قال الله: «إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ غَصِيًّا»^٣، وقد حاول هذه المعارضة بنفي حاكمية الله وإثبات حاكميته بدلاً منها، ليخرج السيطرة على الأرض من يد الله ويضعها في يده بزعمه؛ لأنَّ شخصاً واحداً فقط يمكنه السيطرة على الأرض، وهو إما الله وإما الشيطان، وليس من الممكن سيطرتهم معاً على الأرض، وأتبعهما يسيطر على الأرض ينقذ أحكامه فيها ويمنع تنفيذ أحكام الآخر فيها. أمَّا سيطرة أحدهما على الأرض فتتحقق عندما يتسلَّط عليها شخص من قبله ويحكمها بأمره، ومن ثمَّ يحاول الله من جهة والشيطان من جهة أخرى أن يسلَّط كلَّ منهما صاحبه على الأرض، والتاس في هذه المعركة هم جنودهما الذين يتنازعون بينهم تبعاً لهما. كثير منهم جنود الشيطان الذين يسعون جاهدين من أجل حاكميته على الأرض بعلم أو بغير علم، وقليل منهم جنود الله الذين يسعون جاهدين من أجل حاكميته على الأرض، وهم بالطبع مجهولون ومغمورون؛ كما قال تعالى: «وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ»^٤.

١ . الكهف / ٥٠

٢ . الأعراف / ٣٠

٣ . الأعراف / ٢٧

٤ . مريم / ٤٤

٥ . المدثر / ٣١

في هذه الأثناء، فإنّ الشيطان -هذا الشيخ المتمرس- من أجل الغلبة على الله والسيطرة على الأرض، قد استخدم رافعة السياسة مثل رافعة الثقافة والإقتصاد، وبعد آلاف السنين من الجهد، نجح في التصميم والإنشاء لنظام شامل ومتناسك في الأرض يقوم في أعلى مستوياته على إدارته بمعزل عن إدارة الله. هذا النظام العالمي الشامل والمتناسك يشبه هرمًا الشيطان في رأسه، وبالتالي فإنّ مساحته كلها تحت إشرافه وسلطته. في هذه الحالة، فإنّه قد لا يعين كلّ حاكم بشكل مباشر وفردّي، لكنّه قد أنتج جهازًا يولّد الحُكّام المفضّلين لديه ويضعهم في خدمته بشكل تلقائي ودون الحاجة إلى مباشرة منه؛ كما يدرب الأثرياء والعلماء المفضّلين لديه ويضعهم في خدمته. في مثل هذه الدّورة، فإنّ الشّخص الذي ليس مرضيًا عند الشيطان وفي خدمة مقاصده، لا يحصل عادة على الحاكميّة، كما لا ينال الكثير من الثروة والشهرة؛ لأنّ المصاف الشيطانيّة العديدة التي تمّ إدراجها في مختلف المستويات السياسيّة والإقتصاديّة والثقافيّة لا تسمح بحدوث ذلك، وبشكل طبيعيّ تمامًا تطرد وتهتمش كلّ عنصر غير منسجم، في حين أنّها بشكل عاديّ تمامًا تجذب كلّ عنصر منسجم وتدعمه بقدر انسجامه. هذا هو السبب في أنّ ساحة المجتمع تخلو من عباد الله وتمتلئ من عبدة الشيطان تدريجيًا، حتّى تتحقّق حكومة الشيطان العالميّة كواقع على الأرض، وتزيل أقنعتها المختلفة بدون قلق، ويتمّ الاعتراف بها علانية، لدرجة أنّ الجميع يحرّون لها سجّدًا ويشيرون إليها بالأصابع ويقولون: يعيش حكم سيّدنا الشيطان! من هنا يعلم أنّ عداوة الشيطان للإنسان ليست عداوة رمزيّة وغير واقعيّة، ولا تقتصر على الوسوسة إليه للقيام بأعمال قبيحة فرديّة، بل هي عداوة عينيّة وكاملة تشمل مختلف الشؤون الاجتماعيّة، وتوجّهها نحو أغراضه الشريرة؛ كما قال الله تعالى: ﴿تَاللّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، وقال مخاطبًا له: ﴿وَاسْتَفْزِرْ مِنْهُمْ أَسْتَفْتِعْ مِنْهُمْ بَصُوتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجْلِكَ وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعَدَهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾. هذه هي الخطة التي ينتهجها الشيطان، ويعمل أَعوانه من الإنس والجنّ في إطارها، لكن من الواضح أنّ الله أيضًا له خطّته، وخطّته أتعنّ وأحكم؛ كما قال: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾^١، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالْعِزِّ قَدْرٌ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾^٢.

١. النحل / ٦٣

٢. الإسراء / ٦٤

٣. الأنفال / ٣٠

٤. الصّلاق / ٣

الحاصل أن أكثر المسلمين، بسبب استهتارهم بالإسلام واهتمامهم المفرط ببعض المسلمين الأوائل، قد حسبوا أن يد الله مغلوقة عن جعل خليفة في الأرض وممارسة حكمه فيها؛ مثل اليهود الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُوبَةٌ غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾؛ كما اعتقدوا أنهم لتحقيق الحكومة الإسلامية ليسوا محتاجين إلى الله، بل الله محتاج إليهم لذلك؛ مثل اليهود الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾؛ ومن ثم كلما يُدعون إلى حاكمية الله يقولون مغالطين أن وجود حاكم في الأرض ضروري؛ كأن الله لا يعلم هذه الضرورة وهم يعلمونها؛ كما قال: ﴿قُلْ أَتَنْبِئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾^١، وقال: ﴿أَمْ تَنْبِئُونَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ أَمْ يَبْظَاهِرُ مِنَ الْقَوْلِ﴾؛ في حين أنه أعلم بضرورة وجود حاكم في الأرض دون أدنى شك، ولذلك قد جعل في الأرض حاكمًا! لكنهم يتركون حاكمه في الأرض ويقبلون على حكامهم فيها؛ كأنه لا يقدر على الحكم فيها وهم القادرون!

هكذا قد استبدل أكثر المسلمين حكومتهم بحكومة الله، وقبلوا ذلك كجزء من ثقافتهم الإسلامية، واعتبروا أنه من الضروري الدفاع عنه لمشايعته عمل بعض المسلمين الأوائل، وزعموا أن أي تنقيح وإصلاح له استنادًا إلى اليقينيّات العقلية والشرعية يعني عدم احترام السلف والخروج عن السنة والجماعة، في حين أنه تبين مما مضى أن الحكومة لله وحده، والتاس ليسوا شركاء فيها، والمسلم من يتبع الإسلام لا المسلمين الأوائل، واتباع الإسلام لا يعني عدم احترامهم ولا الخروج عن السنة والجماعة، ومن الواضح أنهم لم يكونوا معصومين من الخطأ، ولم يدعوا العصمة، ولم يسألوا المسلمين ترك الإسلام من أجل اتباعهم، بل ربما لو كانوا اليوم واستمعوا لتذكيري لصحّحوا خطأهم؛ لأن كثيرًا منهم لم يكونوا يكرهون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكانوا يقبلون الحق عندما يُخبرون به، وبالتالي فإن أتباعهم أولى منهم بذلك.

١ . المائدة / ٦٤

٢ . آل عمران / ١٨١

٣ . يونس / ١٨

٤ . الزعد / ٣٣

٣. الاختلاط بالأُمم والثقافات غير الإسلامية

سبب آخر لعدم إقامة الإسلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اختلاط المسلمين بالأُمم والثقافات غير الإسلامية، وهو سبب شائع لعدم إقامة الدِّين بعد الأنبياء؛ كما على سبيل المثال، بعد موسى عليه السَّلام، نسي أتباعه تعاليمه تدريجيًّا وخالطوا الأَقوام الكافرة، ومع مرور الوقت تأثَّروا بثقافتهم الكفريَّة، ووصلوا إلى النقطة التي عبدوا فيها آلهتهم، وفي زمن إلياس النَّبِيِّ عليه السَّلام سجدوا لبعل صنم الكنعانيِّين؛ كما قال الله تعالى حكاية عنه لقومه: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾^١. كذلك أتباع عيسى عليه السَّلام من بعده، بدافع التخلص من عذاب الرُّوم والحصول على دعمهم، وتحت تأثير تعاليم بولس، الذي كان يهوديًّا ضدًّا للمسيح، نسوا تعاليمه، واقتربوا من الرُّوم الوثنيِّين، وتأثَّروا بأفكارهم الشَّركيَّة، واستبدلوا تثليثهم بتوحيد عيسى عليه السَّلام. كذلك أتباع محمَّد صلى الله عليه وآله وسلم من بعده، ساروا على نهج الماضين، وبعد فتوحاتهم في أراضي الكافرين، اختلطوا بالأَقوام المشركة والكتابيَّة، وتأثَّروا بثقافتهم ونسوا حُظًّا من الثقافة الإسلاميَّة. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ المشركين والكتابيِّين الذين أسلموا تحت تأثير دعوة المسلمين أو حروبهم، لم يقدروا أبدًا على التخلِّي عن جميع عقائدهم وأعمالهم السَّابقة، واحتفظوا بشيء منها، ونقلوه إلى الأجيال التالية عن قصد أو عن غير قصد. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ الذين أسلموا حديثًا، وما زالوا متأثرين بعقائدهم وأعمالهم السَّابقة، تسلَّلوا إلى حكومة المسلمين في عهد عمر وعثمان، وكذلك الحُكَّام الأمويِّين والعبَّاسيِّين، وخلطوا عقائدهم وأعمالهم بعقائدهم وأعمالهم؛ لدرجة أنَّ كتب الحديث للمسلمين امتلأت بقصص اليهود والنصارى وأساطيرهم، وأصبحت رواياتهم الخاطئة والكاذبة عن التوراة والإنجيل أساسًا لتفسير القرآن، بل تجاوز الأمر إلى أن دخلت آراؤهم المعادية للإسلام أيضًا في أهمِّ كتب المسلمين، وأصبحت أساسًا لمعرفةهم بالإسلام؛ كما على سبيل المثال، دخلت في صحيح البخاري روايات من اليهود تتوافق مع عقائدهم وتتعارض مع عقائد المسلمين بشكل واضح؛

١. الصَّافَات / ١٢٥

٢. كما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أَنَّهُ قَالَ إِذَا رَأَى الْمُسْلِمِينَ: «لَمْ يَزَلْ أَمْرُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُسْتَقِيمًا - أَوْ قَالَ - مُعْتَدِلًا - حَتَّى نَشَأَ فِيهِمْ أَبْنَاءُ سَبَايَا الْأُمَمِ الَّتِي سَبَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ مِنْ غَيْرِهِمْ، فَقَالُوا فِيهِمْ بِالرُّأْيِ، فَأَصْلَوْهُمْ» (سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢١؛ مسند البزار، ج ٦، ص ٤٠٢؛ سنن الدارقطني، ج ٥، ص ٢٥٧؛ الفقيه والمتفقه للبغداديّ، ج ١، ص ٤٥١).

العودة إلى الإسلام

كما على سبيل المثال، دخلت فيه رواية تزعم أن يهوديًا أعلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بوجود أصابع لله وأثار تصديقه وإعجابه، في حين أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان بالتأكيد أعلم بالله من ذلك اليهودي، ولم يصدق ولم يستحسن أبدًا وجود أصابع لله، بل جاء في أصل الرواية أنه بعد سماع قول اليهودي قال: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾، وهذا ظاهر في تكذيب قوله! بالإضافة إلى ذلك، دخلت فيه روايات غريبة تزعم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن أفضل من أنبياء اليهود، بل كان موسى عليه السلام وحتى يونس بن متى عليه السلام أفضل منه، ومن فضله عليهم فقد كذب^٢، في حين أن جميع المسلمين يفضلونه على جميع الأنبياء السابقين كما هو واضح؛ لأن أفضليته من مسلمة الإسلام، وربما من ضرورياته؛ كما استفاض عنه أنه اعتبر نفسه «سَيِّدَ وَلَدِ آدَمَ»^٣، وقال لو كان موسى عليه السلام حيًا ما وسعه إلا اتباعه^٤!

١. صحيح البخاري، ج ٩، ص ١٤٨: «جَاءَ خَبْرٌ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ جَعَلَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْأَرْضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْمَاءَ وَالْثَرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْخَلَائِقَ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَهْرُفُنَّ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَنَا الْمَلِكُ، فَلَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَضْحَكُ حَتَّى يَدْتُ نَوَاجِدُهُ تَعُجُّ وَتَضْدِيقًا لِقَوْلِهِ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يُسْرِكُونَ﴾»! ٢. الأنعام / ٩١

٣. صحيح البخاري (ج ٣، ص ١٢٠)، عن أبي هريرة قال: «اسْتَبَّ رَجُلَانِ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ، قَالَ الْمُسْلِمُ: وَالَّذِي اصْطَفَى مُحَمَّدًا عَلَى الْعَالَمِينَ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْعَالَمِينَ، فَرَفَعَ الْمُسْلِمُ يَدَهُ عِنْدَ ذَلِكَ، فَلَطَمَ وَجْهَ الْيَهُودِيِّ، فَذَهَبَ الْيَهُودِيُّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَخْبَرَهُ بِمَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ، وَأَمَرَ الْمُسْلِمُ، فَدَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُسْلِمَ، فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى، فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَاصْعَقُوا مَعَهُمْ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفَبِّقُ، فَإِذَا مُوسَى بَاطِشٌ جَانِبَ الْغُرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَكَانَ فِيمَنْ صَعِقَ فَأَفَاقَ قَبْلِي، أَوْ كَانَ مِمَّنْ اسْتَشْنَى اللَّهَ!»! صحيح البخاري (ج ٦، ص ٥٠)، عن أبي هريرة، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «مَنْ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُوْنُسَ بْنِ مَتَّى فَقَدْ كَذَبَ»!

٤. انظر: مسند أبي داود الطيالسي، ج ٤، ص ٤٣٠؛ مصنف عبد الرزاق، ج ٣، ص ١٨٣؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ١، ص ٤؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٣٠٨ و ٣١٧؛ مسند إسحاق بن راهويه، ج ١، ص ٢٢٧؛ مسند أحمد، ج ٤، ص ٣٣٠، ج ١٦، ص ٥٧٠، ج ١٧، ص ١٠، ج ٣٨، ص ٣٢٩؛ التاريخ الكبير للبخاري، ج ٩، ص ٢٣٣؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ٥٩؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٤٤٠؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ٢١٨؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٠٨؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٢، ص ٦٦٠.

٥. انظر: مصنف ابن أبي شيبة، ج ٥، ص ٣١٢؛ مسند أحمد، ج ٢٢، ص ٤٦٨؛ مسند أبي يعلى، ج ٤، ص ١٠٢؛ تفسير الثعلبي، ج ٢، ص ١٢٧؛ دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني، ص ٤٦؛ فضائل القرآن للمستغفري، ج ١، ص ٢٧٩؛ شعب الإيمان للبيهقي، ج ١، ص ٢٠٠؛ جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، ج ٢، ص ٨٠٦؛ ويوجد بمعناه في: مصنف عبد الرزاق، ج ٦، ص ١١٣؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٤، ص ٣٠١؛ الطبقات لخليفة بن خياط، ص ١٧٥؛ مسند الدارمي، ج ١، ص ٤٠٣؛ فضائل القرآن لابن الضريس، ص ٥٥؛ معجم الصحابة للبيهقي، ج ٤، ص ٧٥؛ معجم الصحابة لابن قانع، ج ٢، ص ٩١؛ معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٣، ص ١٦٠١.

لذلك، ليس من الواضح أنَّ هذا الفريق من أهل الحديث، إن كانوا يرون حقاً أنَّ موسى عليه السلام خير من محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فلماذا لم يدخلوا شريعة موسى عليه السلام بدلاً من شريعة محمد صلى الله عليه وآله وسلم ولم يتبعوا التوراة بدلاً من القرآن؟! مع أنَّهم كانوا يفعلون ذلك عملياً، إذ يصدّقون التعاليم اليهودية ويروّجونها، ويفسّرون القرآن وفقاً لما ينقل اليهود عن التوراة، بل كان كثير منهم يدّعون أنَّ الله في الآية ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ قد أمر بطلب العلم من أهل الكتاب، في حين أنَّ هذا وهم باطل وافتراء خطير؛ لأنَّ الله قد اتهم أهل الكتاب مراراً بكتمان الحق ولبسه بالباطل^١، وأخبر عن كذبهم عليه وتحريفهم للكتاب، وحذّر من اتّخاذهم أولياء واتباع ملّتهم، وعلى هذا فمن المستحيل أن كان قد أمر بطلب العلم منهم. بل لعلّ مراده بـ «الذكر» في هذه الآية رسوله؛ كما سمّاه «ذكراً» بصراحة فقال: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۖ رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ﴾^٢، وعلى هذا فليس «أهل الذكر» إلّا أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، الذين أخبر الله بصراحة عن تطهيرهم الكامل، وأكّد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشدّ تأكيد على ضرورة التمسك بهم إلى جانب القرآن، وهذا قول راجح روي عن عليّ بن أبي طالب^٣ وأبي جعفر الباقر^٤، لكن يبدو أنَّ الذين نشؤوا في المدرسة الأموية، يفضلون اتّباع اليهود والنصارى على اتّباع أهل بيت نبيهم، ويهربون إلى الكفر مخافة التشيع! في حين أنَّه من الواضح أنَّ اتّباع أهل بيت النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم مبنّى على نصوص قطعية قرآنية وسنّية، ولذلك لا يعتبر التشيع بمعنى مذهب من المذاهب، بل هو من مقتضيات الإسلام الخالص والكامل كإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة.

١. النحل / ٤٣؛ الأنبياء / ٧

٢. على سبيل المثال، انظر: تفسير الطبري، ج ١٧، ص ٢٠٨؛ معاني القرآن وإعراجه للزجاج، ج ٣، ص ٢٠٠؛

معاني القرآن للنحاس، ج ٤، ص ٦٨؛ تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين، ج ٢، ص ٤٠٤؛ تفسير الثعلبي،

ج ٦، ص ١٨ و ٢٧٠؛ المفردات للراغب الأصفهاني، ص ٣٢٨ وغيرها من المصادر.

٣. كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة / ١٤٦).

٤. كما قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيُشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا

قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ (البقرة / ٧٩).

٥. كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ

مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (المائدة / ٥١).

٦. الصّلاق / ١٠-١١

٧. انظر: تفسير الطبري، ج ١٨، ص ٤١٤؛ تفسير الثعلبي، ج ٦، ص ٢٧٠؛ الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي

بن أبي طالب، ج ٧، ص ٤٧٣؛ تفسير القرطبي، ج ١١، ص ٢٧٢

٨. انظر: تفسير الطبري، ج ١٧، ص ٢٠٩؛ إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي بن قليب، ج ٦، ص ٢٢؛ تفسير

ابن كثير، ج ٤، ص ٤٩٢

على أي حال، فإن دور أهل الكتاب في تشكيل ثقافة المسلمين، سواء في مجال السياسة من خلال نفوذ رجال منهم مثل آل برمك، الذين كان لهم خلفية مجوسية، في نظام الحكم الأموي والعباسي، وتقلدهم مناصب مهمة جداً مثل الوزارة، أو في مجال العقيدة والعمل من خلال نفوذ رجال منهم مثل كعب الأحبار، الذين كان لهم خلفية يهودية، بين أهل الحديث، كان بارزاً ومهماً. مع ذلك، فإن دور أهل الكتاب في تشكيل ثقافة المسلمين لم يكن أبداً أكثر بروزاً وأهمية مما كان عليه في القرنين الأخيرين؛ لأنهم من خلال تفكيك حكومة المسلمين المتمركزة بعد الحرب العالمية الأولى، والنفوذ الواسع والعميق في الأراضي الإسلامية تحت اسم «الإستعمار»، فتحوا على المسلمين فضلاً جديداً وامتيزاً من الثقافة غيّرت روحهم ونظرتهم للعالم. إن الموجة التي تكوّنت في غرب العالم على أساس الثقافة الإلحادية ووفق احتياجات الكفار وأهدافهم، بعد أن دخلت بلاد الإسلام، جعلت المسلمين يواجهون صراعاً حاداً بين الأصالة والحداثة. كان سبب هذا الصراع الحاد أن الحداثة الوليدة لم تكن نابعة من داخل المسلمين نتيجة لتطلّباتهم الطبيعية والتدريجية، بل جاءت من خارجهم نتيجة لأفعال قهرية ومفاجئة من الكفار، وبالتالي لم يكن من الممكن أن تنسجم مع هويتهم الثقافية بالكامل. كان المسلمون بحاجة إلى حداثة مصنوعة بأيديهم، وبالتالي متناسبة مع ثقافتهم الإسلامية، ولكنهم فقدوا فرصتها عندما وطأت أقدام الكفار أراضيهم، ومنذ ذلك الحين أصبحوا مستهلكين لمنتجات الكفار؛ لدرجة أن حياتهم الآن، تتأثر بثقافة الكفار أكثر مما تتأثر بالإسلام، وأشدّهم ولاء للإسلام هم الذين يحاولون بشكل سلبى إعداد غطاء إسلامي للواردات الثقافية الغربية. في حين أنه كان من الواجب عليهم منذ البداية الوقوف في وجه المستعمرين وعدم السماح لهم بالسيطرة على الأراضي الإسلامية، لكي لا تنتشر ثقافتهم بينهم ولا تتفشى أمراضهم في أراضيهم؛ كما قال الله لمنع سيطرة الكفار على المسلمين: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾؛ بمعنى أنه لم يشرع في الإسلام سبيلاً لسيطرة الكفار على المسلمين، وكل ما يؤدي إلى سيطرة الكفار على الأراضي الإسلامية فهو حرام. كما كان من الواجب عليهم قبل ذلك بوقت طويل، عندما كان الكفار الغربيون مكبّين على الثورة الصناعية والإستعداد لمهاجمة الشرق، أن يوقروا الوسائل السياسية والاقتصادية اللازمة لمواجهةهم، ويمنعوا أو يدفعوا هجومهم بهذه الطريقة. لكنهم في الوقت الذي كان فيه أعداء الإسلام يجهزون الجيوش لغزو أراضيهم، كانوا متشاغلين بالتنازع بينهم على الحكومة والمجادلة في المسح والغسل، ولذلك هُزموا بكل سهولة من قبل جيوش الكفر، واستسلموا لثقافتهم غير الإسلامية.

ليس هناك أدنى شك في أنّ الأمراض الشائعة بين المسلمين، مثل الزّعة الاستهلاكية والرفاهية والقومية والديمقراطية، لها أصل غربيّ تمامًا، وقد نشأت من الثقافة التي تحكم عالم الكفر. بالإضافة إلى أنّ الكفّار بعد هيمنتهم على المسلمين، قسّموا أراضيهم حسب رغباتهم ومصالحهم البعيدة المدى، ورسوموا بينهم خطوطًا خيالية تسمّى الحدود دون مراعاة لمصالح السّكان المسلمين، وبهذه الطريقة سلبوا منهم الشعور بالوحدة، وحولوا اتّحاد بعضهم مع بعض إلى حلم بعيد المنال. إنّ مراجعة خريطة الأراضي الإسلامية وتاريخها تكشف أنّ معظم هذه الخطوط الحدودية بين المسلمين قد رسمها الكفّار الغربيّون مباشرة لتأمين مصالحهم الأحادية الجانب، ولم يكن لها أساس في العقل أو الشّرع، ولم تجلب أيّ خير للمسلمين. مع ذلك، فإنّ العجب كلّ العجب من المسلمين الذين يسمّون هذه الخطوط الخيالية وطنهم، ويعتبرونها مقدّسة وممثّلة لهويّتهم! بل يحاول بعضهم فصل هذه القطع الصّغيرة المتبقّية عن بعضها البعض، وتقسيّمها إلى قطع أصغر؛ لأنّهم بسبب ضيق الأفق والاستثنائية، لا يستطيعون العيش معًا في مكان واحد، وكلّ طائفة منهم تؤدّ أن تعلن شارعها ومحلّتها كدولة مستقلة! في حين أنّه من المسلّم به أنّ الله لم يخلق الأرض كدول مختلفة، بل خلقها ككيان واحد يكملّ بعضه بعضًا، ويؤدّي بكامله إلى توفير احتياجات الإنسان وتحقيق سعادته في ضوء العدل، وفي حالة التفكّك يبقى غير مكتمل وغير متناسب. لذلك، فإنّ الحدود المزعومة ليس لها وجود في أرض الواقع، وإنّما توجد في أذهان المعتبرين لها، وهي طبعًا غير مفيدة، بل ضارة جدًّا؛ لأنّها تؤدّي إلى انفصال بعض المسلمين عن بعض وضعفهم وانحطاطهم فقط، وتقلّل من إمكانيّة مقاومتهم للكفّار. لذلك، فإنّ الكفّار الغربيّين الذين قد رسموا هذه الحدود للمسلمين ويحرّضونهم على صيانتها، هم أنفسهم يزيلون الحدود من بينهم ويتحدّون مع بعضهم البعض، وهكذا تتقلّص أراضي الإسلام يوميًا بعد يوم، وتتّسع أراضي الكفر يوميًا بعد يوم!

في غضون ذلك، فإنّ السّبيل الوحيد لنجاة المسلمين هو كسر الإعتدال على الكفّار وكسب الإستقلال الثقافي والإقتصادي، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلّا بإزالة الحدود المصطنعة والتوحد بينهم تحت راية خليفة الله في الأرض؛ لأنّه إذا كان الكفّار متّحدين مع بعضهم البعض، فإنّ المسلمين المتشتّتين لا يقدرّون على مقاومتهم، وهذا قانون طبيعيّ من قوانين الله. لذلك، فإنّ إنشاء دولة إسلامية واسعة من خلال دمج كلّ بلاد المسلمين فيها، تحت راية الحاكم الذي سمّاه الله وعيّنه، هو السّبيل الوحيد لنجاح المسلمين وسيطرتهم على العالم.

بالرغم من أنه يمكن قبل ذلك التفكير في طرق أقصر، مثل تشكيل اتحاد من الدول الإسلامية بعملية واحدة وجيش واحد، كمقدمة لتأسيس الحكومة الإسلامية الواحدة؛ لأنّ الانتقال المباشر للمسلمين من المرحلة الحالية إلى المرحلة المثالية، حتى في ظل ثورة عامة في البلاد الإسلامية مثل الثورة المعروفة باسم «الربيع العربي» التي حدثت مؤخرًا في بعض الدول العربية، هو أمر بالغ الصعوبة. لذلك، يبدو أكثر عمليًا أن يتم في المقام الأول إنشاء اتحاد كبير مثل الاتحاد الأوروبي، مع عضوية جميع الدول الإسلامية ووضع حدود مفتوحة وعملة مشتركة وجيش مشترك، وفي المقام الثاني، إنشاء اتحاد أعمق بينهم في شكل حكومة إسلامية شاملة وقائمة على اتباع خليفة الله في الأرض. هذا بالتأكيد سبيل خلاص المسلمين ووصولهم إلى سعادة الدنيا والآخرة.

٤. رواج النزعة الحديثية

سبب آخر لعدم إقامة الإسلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما راج بعده من النزعة الحديثية. المراد بالنزعة الحديثية هو بناء العقائد والأعمال على أقوال وأفعال منسوبة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشكل غير متواتر بواسطة رجال يحتمل كذبهم أو خطأهم أو نسيانهم، وبالتالي فإنّ صحتها غير قطعية؛ لأنّه من المحسوس أنّ خبر واحد غير معصوم، حتى إذا كان ظاهره الصدق، يمكن أن يكون صحيحًا ويمكن أن يكون غير صحيح؛ بالنظر إلى أنّه لا يتحصّل عادة علم قطعي بأنّ الرجل كان صادقًا من قبل؛ بغضّ النظر عن حقيقة أنّ كونه صادقًا من قبل لا يعني أنّه صادق من بعد؛ بغضّ النظر عن حقيقة أنّ كونه صادقًا من قبل ومن بعد لا يمنعه من النسيان والخطأ.

١. مثال ذلك ما روي من أنّ الزبير سمع رجلًا يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فاستمع حتى إذا قضى الرجل حديثه، قال: «أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؟» قال الرجل: «نَعَمْ»، قال الزبير: «هَذَا وَأَشْبَاهُهُ مِمَّا يَمْتَنِعُنَا أَنْ نَحْدِثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، قَدْ لَعَمْرِي سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَاضِرٌ، وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ابْتَدَأَ هَذَا الْحَدِيثَ فَحَدَّثَنَا عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَجِئْتُ أَنْتَ يَوْمَئِذٍ بَعْدَ مَا مَضَى صَدْرُ الْحَدِيثِ وَذَكَرَ الرَّجُلُ الَّذِي مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» (قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبيّ، ج ١، ص ٤٥؛ المدخل إلى علم السنن للبيهقي، ج ١، ص ٣٣٠)، وروي أنّ عائشة سمعت بحديث أبي هريرة أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَرْأَةِ، وَالْفَرَسِ، وَالْدَّارِ»، فغضبت غضبًا شديدًا، وقالت: «وَاللَّهِ مَا هَكَذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، إِنَّمَا قَالَ: أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَقُولُونَ: الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَرْأَةِ، وَالْفَرَسِ، وَالْدَّارِ» (انظر: مسند أحمد، ج ٤٣، ص ١٩٧؛ شرح مشكل الآثار للطحاوي، ج ٢، ص ٢٥١)، فظهر أنّ أبا هريرة أخطأ في الحديث،

بالإضافة إلى أن الاختلاف بين خبر الواحد والواقع، خاصة في الحالات التي بينهما فاصل زمني كبير، هو أمر شائع وغالب؛ لدرجة أنه لا يكاد يوجد خبر واحد يطابق الواقع بالكامل؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا آمَنَّا بِهِ وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاقُشُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾. بهذا يتضح أن أخبار الأحاد لا توجب اليقين، بل هي في أحسن حالة ممكنة توجب الظن، وهذا أمر متفق عليه بين أهل النظر من المسلمين، بل العقلاء كافة^٢. في حين أن الظن لا يصلح لأن يكون أساس عقيدة المسلمين وعملهم، والإسلام مبني على اليقين فقط؛

وروي أنها سمعت بحديث عمر وابنه عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِكَاءِ أَهْلِهِ»، فأكرت ذلك، وقالت: «إِنَّكُمْ لَتُحَدِّثُونِي عَنْ غَيْرِ كَاذِبِينَ وَلَا مُكَذِّبِينَ، وَلَكِنَّ السَّمْعَ يُخْطِئُ» (صحيح مسلم، ج ٣، ص ٤٣)، وفي رواية أخرى، قالت: «يَغْفِرُ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ -يعني ابن عمر- أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ، وَلَكِنَّهُ نَسِيَ أَوْ أَخْطَأَ، إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِيَهُودِيَّةٍ يَبْكِي عَلَيْهَا أَهْلُهَا، فَقَالَ: إِنَّكُمْ لَتَبْكُونَ عَلَيْهَا، وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا» (موطأ مالك [رواية يحيى]، ج ١، ص ٢٣٤)، والأمثلة في هذا الباب كثيرة، وقد ذكر جملة منها الكعبي (ت ٣١٩هـ) في «قبول الأخبار»، في «باب ما روه في فساد كثير من حديثهم وتعتمد جماعة منهم الكذب فيه» (ج ١، ص ٧٦)، و«باب ما روه مما الغلط فيه ظاهر جدًا لا يدفعونه ولا يشكون فيه» (ج ١، ص ١٣٣)، فراجع.

١. سبأ / ٥٢

٢. كما قال ابن القصار (ت ٣٩٧هـ): «مَذْهَبُ مَالِكٍ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الْعَدْلُ يُوجِبُ الْعَمَلَ دُونَ الْقَطْعِ عَلَى عَيْتِهِ، وَبِهِ قَالَ جَمِيعُ الْفُقَهَاءِ» (المقدمة في الأصول لابن القصار، ص ٢٦)، وقال الباقلاني (ت ٤٠٣هـ): «إِنَّ الْفُقَهَاءَ وَالْمُتَكَلِّمِينَ قَدْ تَوَاضَعُوا عَلَى تَسْمِيَةِ كُلِّ خَبَرٍ قَصُرَ عَنْ إِيْجَابِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ، وَهَذَا الْخَبَرُ لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ» (تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقلاني، ص ٤٤١)، وقال ابن حزم (ت ٥٥٦هـ): «قَالَ الْحَنَفِيُّونَ وَالشَّافِعِيُّونَ وَجُمْهُورُ الْمَالِكِيِّينَ وَجَمِيعُ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْخَوَارِجِ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ، وَمَعْنَى هَذَا عِنْدَ جَمِيعِهِمْ أَنَّهُ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ كَذِبًا أَوْ مَوْهُومًا فِيهِ، وَاتَّفَقُوا كُلُّهُمْ فِي هَذَا» (الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم، ج ١، ص ١١٩)، وقال النووي (ت ٦٧٦هـ): «الَّذِي عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَأَصْحَابِ الْأُصُولِ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الثَّقَّةِ يُفِيدُ الظَّنَّ وَلَا يُفِيدُ الْعِلْمَ» (شرح صحيح مسلم للنووي، ج ١، ص ١٣١).

٣. لأنه أمر محسوس لا يتبع الأديان والمذاهب؛ كما قال الجويني (ت ٤٧٨هـ) في الرد على المنكرين لذلك: «هَذَا خَبَرٌ لَا يَخْفَى مُذْرَكُهُ عَلَى ذِي لُبٍّ» (البرهان في أصول الفقه للجويني، ج ١، ص ٢٣١)، وقال الغزالي (ت ٥٠٥هـ): «خَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ، وَهُوَ مَعْلُومٌ بِالصَّرُورَةِ، فَإِنَّا لَا نَصْدُقُ بِكُلِّ مَا نَسْمَعُ، وَلَوْ صَدَقْنَا وَقَدَرْنَا تَعَارُضَ خَبَرَيْنِ فَكَيْفَ نَصْدُقُ بِالصَّدِّيقِ؟» (المستصفى للغزالي، ص ١١٦)، وقال ابن العربي (ت ٥٤٣هـ): «إِنَّا بِالصَّرُورَةِ نَعْلَمُ امْتِنَاعَ حُصُولِ الْعِلْمِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ وَجَوَازَ تَطَرُّقِ الْكُذْبِ وَالسَّهْوِ عَلَيْهِ» (المحصول لابن العربي، ص ١١٦)، وقال النووي (ت ٦٧٦هـ): «أَمَّا مَنْ قَالَ (خَبَرُ الْوَاحِدِ) يُوجِبُ الْعِلْمَ فَهُوَ مُكَابِرٌ لِلْحِسِّ» (شرح صحيح مسلم للنووي، ج ١، ص ١٣٢)، وقال التفتازاني (ت ٧٩٣هـ): «الْعَقْلُ شَاهِدٌ بِأَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الْعَدْلُ لَا يُوجِبُ الْيَقِينَ، وَأَنَّ احْتِمَالَ الْكُذْبِ قَائِمٌ، وَإِنْ كَانَ مَرْجُوحًا وَالْأَلَرِمُ الْقَطْعُ بِالنَّقِیْضَيْنِ عِنْدَ إِخْبَارِ الْعَدْلَيْنِ بِهِمَا» (شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني، ج ٢، ص ٧).

العودة إلى الإسلام

كما قال الله مراراً وصراحة: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾، ومن الواضح أنَّ هذه قاعدة حقيقية بمعنى خبر عن الواقع، وبالتالي لا تقبل تخصيصاً اعتبارياً؛ كما أنَّ سياقها لا يتحمل التخصيص؛ لأنَّ الظنَّ، بمقتضى وجود احتمال الخلاف في طبيعته، ليس حجة في الواقع، واعتبار الحجية لشيء ليس حجة في الواقع عديم الجدوى، كاعتبار المحرقة للثلج؛ بالتظر إلى أنه ليس هناك تعارض بين العقل والشرع، واعتبارات الحكيم موافقة للواقع، بل اعتبار ما هو مخالف للواقع يعتبر كذباً، كاعتبار الظلمة للنهار والضياء لليل، والكذب محال على الله؛ كما قال: ﴿وَمَنْ أَضَدُّ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا؟﴾. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ الشرع له صلاحية جعل ما رفعه هو، وليس له صلاحية جعل ما رفعه العقل؛ لأنَّ جعل ما رُفع بسبب إنما يكون معقولاً بالسبب نفسه، دون سبب آخر؛ كما ليس من المناسب عند العقلاء تخصيص حكم أصدره مسؤول إلا من قبل المسؤول نفسه، وتخصيصه من قبل مسؤول آخر أمر غير مقبول. هذا في حين أنَّ العقل هو الذي رفع حجية الظنَّ بشكل مطلق؛ لأنَّ عدم حجتيته يعني عدم كاشفيتها عن الواقع، وذلك من المقولات العقلية الحقيقية، وليس له قابلية الاعتبار حتى يكون في متناول الشرع، ولذلك لا يستطيع الشرع التدخل والتصرف فيه. من هنا يعلم أنَّ اعتقاد بعض المسلمين بحجية الظنَّ الخاص، بمعنى الظنَّ الحاصل من أخبار الأحاد، لا أساس له؛ لأنَّ الحجية ليست من المقولات الشرعية، لكنها تعود إلى ما يملكه الإنسان من الإدراكات الطبيعية للواقع، وبالتالي لا يمكن إنشاء الحجية للظنَّ من خلال حكم، كما لا يمكن إزالة الحجية عن القطع من خلال حكم. بغض النظر عن حقيقة أنَّ حكم الشرع بحجية بعض الظنون غير ثابت؛ لأنَّ هناك آيات وروايات كثيرة في نفي حجية الظنَّ بشكل عام، ومعها لا يتحصّل القطع بحجية بعض الظنون في الشرع، بل الإنصاف أنَّ صراحة بعض الآيات والروايات في عدم حجية مطلق الظنَّ لدرجة أنَّ نسبة تخصيصه إلى الشرع هي شبه الكذب على الله ورسوله.^٣

١. يونس / ٣٦

٢. النساء / ٨٧

٣. من الآيات قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ (الأنعام / ١٤٨)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ الظَّنُّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ (النجم / ٢٨)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ (يونس / ٣٦)، وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَطْنُوْا إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَبِقِينَ﴾ (الجاثية / ٣٢)، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ (البقرة / ٧٨)، وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (الحج / ٣)، وقوله تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَاءْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ (آل عمران / ٦٦)،

الحاصل أنَّ التخصيص الشرعي لعدم حجّة الظنّ غير ممكن ولم يقع، وعلى هذا فإنّ الظنّ غير معتبر بشكل عامّ، بغضّ النظر عن طريق حصوله. لذلك، لم يكن المسلمون الأوائل في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعتمدون على الروايات الظنيّة عنه، وطبعاً لم يكونوا بحاجة إليها؛ لأنّهم كانوا يصلون إليه في أكثر الأحيان، وعندما كانوا لا يصلون إليه أيضاً كانت الروايات التي تبلغهم عنه متواترة أو محفوفة بالقرائن القطعيّة. وبعده انقسم المسلمون في مجال عقائدهم وأعمالهم إلى فريقين: فريق اعتبروا، بالنظر إلى وصاياه في عرفة وغدير خمّ والطائف وفراس الموت، أنّ كتاب الله وعتره النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم هما مستند عقائدهم وأعمالهم، مثل سلمان وأبي ذرّ والمقداد وعمّار وحذيفة وغيرهم، وفريق اعتبروا، بالنظر إلى اجتهادهم مقابل النصّ وعدم اعتقادهم بملزمية الوصايا السياسيّة للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، أنّ كتاب الله مستند كافٍ لعقائدهم وأعمالهم، ولم يقبلوا دور عتره النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بجانبه، ونادوا مثل عمر: «حسبنا كتاب الله»؛ بمعنى أنّنا لسنا في حاجة إلى عتره النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بجانبه.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء / ٣٦)، وقوله تعالى: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (يونس / ٦٨)، وقوله تعالى: ﴿نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (الأنعام / ١٤٣)، وقوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ﴾ (يونس / ٣٩)، وقوله تعالى: ﴿رَجُمَا بِالْغَيْبِ﴾ (الكهف / ٢٢)، وقوله تعالى: ﴿وَيَقْدِفُونَ بِالْغَيْبِ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾ (سبا / ٥٣)، وقوله تعالى: ﴿قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (البقرة / ١١٨)، وقوله تعالى: ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ (الأنفال / ٤٢)، ومن الروايات ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ» (صحيفة همام بن منبه، ص ٢٩؛ صحيح البخاري، ج ٧، ص ١٩؛ صحيح مسلم، ج ٨، ص ١٠)، وقال: «إِنَّ الظَّنَّ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ» (مسند أحمد، ج ٣، ص ١٩؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٢٥)، وقال: «لَا تَوَاحِدُونِي بِالظَّنِّ» (مسند أبي داود الطيالسي، ج ١، ص ١٨٦؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ٩٥)، وقال: «اتَّقُوا الْحَدِيثَ عَنِّي إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ، فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (مسند أحمد، ج ٤، ص ٤١٥؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ١٩٩)، وقال: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بَغْيٍ عِلْمٌ، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (مسند أحمد، ج ٣، ص ٤٩٦؛ فضائل القرآن للنسائي، ص ١٣٤).

١ . انظر: مصنف عبد الرزاق، ج ٥، ص ٤٣٨ و ٤٣٩، ج ٦، ص ٥٧، ج ١٠، ص ٣٦١؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٢، ص ٢١٣ و ٢١٥؛ مسند أحمد، ج ٤، ص ٤١٥، ج ٥، ص ١٣٥ و ٢٢٢؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ٣٤، ج ٤، ص ٦٩، ج ٧، ص ١٢٠؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ٧٦؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٥، ص ٣٦٦، ج ٧، ص ٦٣؛ مستخرج أبي عوانة، ج ١٢، ص ٥٨٩؛ صحيح ابن حبان، ج ٧، ص ٧٤٨؛ والعديد من المصادر الأخرى.

العودة إلى الإسلام

كما أن هذا الإنقسام لم يكن بين أصحابه فقط، بل كان بين أزواجه أيضاً، وكان فريق منهم عائشة وحفصة وصفية وسودة اللاتي لا يحببن أهل بيته، وفريق آخر أم سلمة وسائر أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم اللاتي يحببن أهل بيته^١. كذلك اتخذ المسلمون من بعده أحد المنهجين: اتباع كتاب الله وأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، واتباع كتاب الله وحده، فكان هذان المنهجان هما المنهجين الوحيدين بينهم، ولم يكن بينهم منهج ثالث. إنَّما ظهر المنهج الثالث في العقود التالية بعد غلبة المنهج الثاني على المنهج الأول، بدافع ملء فراغ أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين المسلمين، وكان ذلك اتباع كتاب الله وحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم، في حين أنَّ المسلمين الأوائل لم يكن لديهم مثل هذا المنهج، ولم يكونوا يوافقون على وضع حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم بجانب كتاب الله، بل كانوا يعارضون ذلك ويكافحونه بقوة؛ لأنَّ ما سمي الحديث كان مجرد روايات ظنيّة وخالية من القرائن اللازمة لفهم كامل وصحيح لم تكن صالحة لأن توضع بجانب كتاب الله وتسد فراغ أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وكان يُخشى إن انتشر أن يفسح المجال فقط لظهور الاختلاف بين الأمة في العقائد والأعمال الإسلاميّة وافتراقهم عن كتاب الله. لذلك، فإنهم كانوا يمتنعون بجديّة من كتابة الحديث وروايته، حتّى يقومون بجمع الكتب والأجزاء الحديثيّة وطمسها^٢.

١. أما كون أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم حزبين، «فحزبٌ فيه عائشةٌ وحفصةٌ وصفيةٌ وسودةٌ، والحزبُ الآخرُ أم سلمةٌ وسائرُ أزواجِ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم»، فحقيقة رواها البخاري في «صحيحه» (ج ٣، ص ١٥٦)، وأما كون حزب عائشة لا يحببن أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فحقيقة ظاهرة لا تحتاج إلى التفصيل والبيان؛ فقد كانت عائشة تبغض عليّاً لدرجة «لا تطيبُ له نفساً بخيرٍ» (انظر: مصنّف عبد الرزاق، ج ٥، ص ٤٢٩؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٢، ص ٢٠٥؛ مسند أحمد، ج ٤٠، ص ٦٨)، فلمّا بلغتْها أنّ النّاس قد بايعوه قالت: «وَدِدْتُ أَنَّ هَذِهِ أَطْبَقَتْ عَلَى هَذِهِ» تعني السّماء على الأرض (انظر: أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٢، ص ٢١٧)، ثم خرجت عليه في جيش، فحاربت، ومن المعلوم أنّ من كانت في حزبها كانت على رأيها، وأما كون حزب أم سلمة يحببن أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم فحقيقة ظاهرة أيضاً يشهد عليها كثرة ما روت من فضائلهم.

٢. كما روي أنّ عمر بن الخطاب أراد أن يكتب الأحاديث، فاستخار الله تعالى شهراً، ثم أصبح وقد غزم له، فقال: «إِنِّي كُنْتُ أَرَدْتُ أَنْ أَكْتُبَ السُّنَنَ، وَإِنِّي ذَكَرْتُ قَوْمًا كَانُوا قَبْلَكُمْ، كَتَبُوا كُتُبًا فَأَكْبَوا عَلَيْهَا وَتَرَكُوا كِتَابَ اللَّهِ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَلْسُ كِتَابَ اللَّهِ بِشَيْءٍ أَبَدًا»، فترك كتابة الأحاديث (الجامع لمعمر بن راشد، ج ١١، ص ٢٥٧؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٣، ص ٢٦٧)، ثم بلغه أنّه قد ظهر في أيدي الناس كتب، فاستنكرها وكرهها، وقال: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ قَدْ بَلَغَنِي أَنَّهُ قَدْ ظَهَرَتْ فِي أَيْدِيكُمْ كُتُبٌ، فَأَحْبَبْتُ إِلَى اللَّهِ أَغْدَلُهَا وَأَقْوَمُهَا، فَلَا يَبْقَى أَحَدٌ عِنْدَهُ كِتَابٌ إِلَّا أَتَانِي بِهِ، فَأَرَى فِيهِ زَائِي»، فظنوا أنّه يريد أن ينظر فيها ويقومها على أمر لا يكون فيه اختلاف، فاتوه بكتبهم، فأحرقها بالنار، ثم قال: «أُمْنِيَّةٌ كَأُمْنِيَّةِ أَهْلِ الْكِتَابِ؟!» (تقييد العلم للخطيب البغدادي، ص ٥٢)، وروي أنّ رجلاً جاء عبد الله بن مسعود بكتاب، فنظر فيه عبد الله،

كان هذا إجراء اتَّخذوه، خلافاً لتصور بعض الجُهلة، بنصح وبدافع صيانة الإسلام؛ لأنَّهم كانوا يعلمون بحقِّ أنَّ هذه الأحاديث، من جهة، ظنيَّة وليست لها أصالة كافية، ومن جهة أخرى، إنَّها ناقصة جدًّا وليست مضبوطة بما يكفي، وهذه الأوصاف لا يمكن أن تكون أساس تدين المسلمين. إنَّهم وإن كانوا يختلفون في ضرورة الرجوع إلى أهل بيت النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وسلَّم كمرجع حيٍّ ويقيني لمعرفة الإسلام، إلَّا أنَّهم لم يكونوا يختلفون في عدم ضرورة الرجوع إلى أخبار الأحاد، وكانوا بأجمعهم مخالفين لتدوينها وترويحها كأساس ديني. في غضون ذلك، لم يكن يهتم برواية الحديث إلَّا عناصر شاذَّة ذات رتب دنيا منهم كأبي هريرة، ولهذا السَّبب امتلأت كتب الحديث برواياتهم، وإلَّا فإنَّ كبار مثل أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ وطلحة والزبير وسلمان وأبي ذرٍّ وعمار وغيرهم، قلَّما كانوا يروون حديثًا، وكانوا أيضًا يمتنعون أمثال أبي هريرة من كثرة الرواية، ولهذا السَّبب توجد روايات قليلة منهم في كتب الحديث.

ثم قال: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِاتِّبَاعِهِمُ الْكُتُبَ وَتَرْكِهِمْ كِتَابَهُمْ»، ثم دعا بطست فيه ماء، فمائه فيه، فقال الرجل: «انْظُرْ فِيهِ، فَإِنَّ فِيهِ أَحَادِيثَ حَسَنًا»، فجعل يميته فيه، ويقول: «الْقُلُوبُ أَوْعِيَّةٌ، فَأَشْغَلُوهَا بِالْقُرْآنِ، وَلَا تُشْغَلُوهَا بغيرِهِ»، وقال: «أَقْصَصَا أَحْسَنَ مِنْ قِصَصِ اللَّهِ تُرِيدُونَ؟! أَوْ حَدِيثًا أَحْسَنَ مِنْ حَدِيثِ اللَّهِ تُرِيدُونَ؟!» (فضائل القرآن لأبي عبيد، ص ٧٣؛ مسند الدارمي، ج ١، ص ٤٢٤)، والروايات في هذا الباب كثيرة (راجع: تقييد العلم للخطيب البغدادي، ص ٣٦-٦٢).

١ . لمعرفة المزيد عن هذا الموضوع، انظر: اعترافات أبي هريرة باعتراض الصحابة على كثرة روايته الحديث، مع امتناع المهاجرين والأنصار عن ذلك؛ كقوله: «إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ مِنَ الْحَدِيثِ» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٢، ص ٣١٣؛ مسند أحمد، ج ١٢، ص ٢٢١؛ صحيح البخاري، ج ٥، ص ١٩؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٥، ص ٣٧٣)، وقوله: «إِنَّكُمْ تَقُولُونَ أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَتَقُولُونَ مَا بَالُ الْمُهَاجِرِينَ لَا يَحْدُثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَمَا بَالُ الْأَنْصَارِ لَا يَحْدُثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٢، ص ٣١٣؛ ج ٥، ص ٢٣٥، ٢٣٧ و ٢٣٨؛ مسند أحمد، ج ١٢، ص ٢١٩ و ٢٢٢، ج ١٣، ص ١٣٣؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ٣٥، ج ٢، ص ٦٧، ج ٣، ص ٥٢ و ١٠٩، ج ٥، ص ١٩؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٦٧؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٥، ص ٣٧٢ و ٣٧٣) وقوله: «مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدٍ لِلَّهِ بْنِ عَمْرٍو» (الجامع لمعمر بن راشد، ج ١١، ص ٢٥٩؛ مسند الدارمي، ج ١، ص ٤٢٨؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ٣٤؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٤٠؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٥، ص ٣٦٦)، وقيل: «لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَرَادَ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ أَنْ يَكْتُبَ حَدِيثَهُ كُلَّهُ زَمَنَ هُوَ عَلَى الْمَدِينَةِ» (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثاني]، ج ١، ص ٤٤٢؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ٥٨٣؛ تقييد العلم للخطيب البغدادي، ص ٤١)، وانظر أيضًا: اعتراضات كبار الصحابة على أبي هريرة لكثرة روايته الحديث؛ كقولهم: «أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَيْنَا»، وقولهم: «أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَى نَفْسِهِ» (صحيح البخاري، ج ٢، ص ٨٧؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢١؛ التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثاني]، ج ١، ص ٤٤٠؛

صحيح ابن خزيمة، ج ٢، ص ١٦٧؛ صحيح ابن حبان، ج ٢، ص ٢٨٤؛ حتى روي عن سائب بن يزيد أنه سمع عمر بن الخطاب يقول لهذا الحديثي الدوسي: «لَتَتَرَكُنَّ الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، أَوْ لَأَلْحِقَنَّكَ بِأَرْضِ دُوسٍ»، ويقول لكعب الأخبار الذي كان حديثيًا مثله: «لَتَتَرَكُنَّ الْحَدِيثَ، أَوْ لَأَلْحِقَنَّكَ بِأَرْضِ الْقُرْدَةِ» (تاريخ المدينة لابن شبة، ج ٣، ص ٨٠٠؛ تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ص ٥٤٤؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٥٠، ص ١٧٢)، وقد روى سائب بن يزيد مواجهة مشابهة معهما عن عثمان، فقال: «أَرْسَلَنِي عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَالَ: قُلْ لَهُ: يَقُولُ لَكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ: مَا هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؟ لَقَدْ أَكْثَرْتَ! لَتَنْتَهِيَنَّ، أَوْ لَأَلْحِقَنَّكَ بِجِبَالِ دُوسٍ، وَأَتِ كَعْبًا، فَقُلْ لَهُ: يَقُولُ لَكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانُ: مَا هَذَا الْحَدِيثُ؟ قَدْ مَلَأْتَ الدُّنْيَا حَدِيثًا! لَتَنْتَهِيَنَّ، أَوْ لَأَلْقِيَنَّكَ بِجِبَالِ الْقُرْدَةِ» (المحدث الفاصل للرامهرمزي، ص ٥٥٤). مقابل أمثالهما، كان أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الكبار الذين لا يرون حديث الواحد حجة، ويمنعون الإهتمام به؛ كما روي عن علي أنه كان يقول: «كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي مِنْهُ، وَإِذَا حَدَّثَنِي عَنْهُ غَيْرُهُ اسْتَخْلَفْتُه، فَإِذَا خَلَفَ لِي صَدَّقْتُه» (مسند أبي داود الطيالسي، ج ١، ص ٥؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٢، ص ١٥٩؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٢٢٣؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٤٦؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٨٦؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٢٥٧؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٩، ص ١٥٩)، وروي عن عمر أنه كان يقول: «أَقْلُوا الْحَدِيثَ غِنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَا شَرِيكُكُمْ فِيهِ» (مسند عبد الله بن المبارك، ج ١٣٩؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٨، ص ١٣٠؛ مسند الدارمي، ج ١، ص ٣٢٩؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٢؛ شرح مشكل الآثار للطحاوي، ج ١٥، ص ٣١٧؛ المحدث الفاصل للرامهرمزي، ص ٥٥٣؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج ٢، ص ٣٢٦)، بل روي أنه حبس بعض الصحابة كأبي الذرداء وحتى ابن مسعود لكثرة روايتهم عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وقال لهم: «قَدْ أَكْثَرْتُمْ الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» (مصنف ابن أبي شيبة، ج ٥، ص ٢٩٤؛ شرح مشكل الآثار للطحاوي، ج ١٥، ص ٣١١؛ المحن لأنبي العرب التميمي، ص ٣٩٨؛ المحدث الفاصل للرامهرمزي، ص ٥٥٣)، بينما روي عن عون بن عبد الله أنه قال: «أَخَصَيْنَا حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَإِذَا بَضْعَةٌ وَخَمْسُونَ حَدِيثًا» (معجم الصحابة للبغوي، ج ٣، ص ٤٦٥؛ المحدث الفاصل للرامهرمزي، ص ٥٥٧؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٦٨، ص ٣٣)، بل روي عن عمرو بن ميمون أنه قال: «مَا أَخْطَأَنِي ابْنُ مَسْعُودٍ خَمِيسًا إِلَّا أَتَيْتُهُ فِيهِ، فَمَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَشَيْءٍ قَطُّ: <قَالَ رَسُولُ اللَّهِ>» (مصنف ابن أبي شيبة، ج ٥، ص ٢٩٣؛ مسند أحمد، ج ٧، ص ٣٤٣؛ المسند للشاشي، ج ٢، ص ١٣٠)، وقد روى مثل ذلك علقمة وقيس بن عبد (المعجم الكبير للطبراني، ج ٩، ص ١٢٣ و ١٢٤). لذلك، ليس من دون سبب أنه روي عن أبي هريرة أنه كان يقول بعد موت عمر: «مَا كُنَّا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ: <قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ> حَتَّى قَبِضَ عُمَرُ، كُنَّا نَخَافُ السَّيَاطَ!» (تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٦٧، ص ٣٤٤؛ سير أعلام النبلاء للذهبي، ج ٢، ص ٦٠٢ و ٦٠٣)، وكان يقول: «إِنِّي لَأُحَدِّثُ بِأَحَادِيثٍ لَوْ تَكَلَّمْتُ بِهَا فِي زَمَنِ عُمَرَ لَسَجَّ رَأْسِي!» (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثاني]، ج ١، ص ٤٣٨؛ قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعب، ج ١، ص ١٨٢؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٦٧، ص ٣٤٣)، وكان يقول: «أَفَإِنْ كُنْتُ مُحَدِّثُكُمْ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَعُمَرُ حَيٌّ؟ أَمَا وَاللَّهِ إِذَا لَأَلْقَيْتُ الْمُخَفِّقَةَ سَبَّاشِرُ ظَهْرِي!» (الجامع لمعمر بن راشد، ج ١١، ص ٢٦٢)، وقد روي عن عائشة أنها قالت يوماً لعروة بن الزبير: «أَلَا يُعْجِبُكَ أَبُو هُرَيْرَةَ؟ جَاءَ فَجَلَسَ إِلَى جَانِبِ حُجْرَتِي يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُسْمِعُنِي ذَلِكَ،

طبعاً لم يكن نهجهم هذا بسبب كراهيتهم للأقوال والأفعال التي سمعوها ورأوها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولكنه كان فقط بسبب أنهم علموا أن أساس الإسلام هو اليقين، واليقين لا يتحصل من خلال خبر الواحد، ولذلك فإن الإهتمام به غير صالح، بل قد يكون ضاراً؛ لأنه يمنع الإهتمام باليقينيات، وبالتالي يسبب اختلاف المسلمين في آرائهم وأعمالهم في المستقبل؛

وَكُنْتُ أَسْبَحُ، فَقَامَ قَبْلَ أَنْ أَقْضِيَ سُبْحَتِي، وَلَوْ أَدْرَكْتُهُ لَرَدَدْتُ عَلَيْهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ يَسْرُدُ الْحَدِيثَ كَسَرْدِكُمْ» (مسند أحمد، ج ٤١، ص ٣٥٨، ج ٤٢، ص ١٣٦؛ صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٩٠؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٦٧؛ سنن أبي داود، ج ٣، ص ٣٢٠؛ الكامل لابن عدي، ج ١، ص ٩٥)، وكذلك سائر كبار الصحابة، خلافاً لأبي هريرة وأمثاله، لم يكونوا يهتمون برواية الحديث، وكانوا على دراية بأضرارها؛ كما روي عن عمرو بن ميمون أنه كان يقول: «صَحِّثْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ شَهْرًا، فَمَا سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا فَعَرِقَ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا، أَوْ نَحْوَ هَذَا، أَوْ شَيْءٌ هَذَا!» (مصنف ابن أبي شيبة، ج ٥، ص ٢٩٣؛ المعرفة والتاريخ للفسوي، ج ٢، ص ٥٤٨؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٩، ص ١٢٣)، وروي عن سائب بن يزيد أنه كان يقول: «صَحِّثْ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ سَنَةً، فَمَا سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا» (الأموال لأبي عبيد، ص ٤٨٤؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٣، ص ١٣٤؛ المحدث الفاصل للرامهرمزي، ص ٥٥٧)، وكان يقول: «خَرَجْتُ مَعَ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَمَا سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِحَدِيثٍ حَتَّى رَجَعْنَا» (مسند عبد الله بن المبارك، ص ١٤٢؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٥، ص ٢٩٤؛ مسند سعد بن أبي وقاص للدورقي، ص ٢٢٠؛ مسند الدارمي، ج ١، ص ٣٢٨؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٢)، وروي عن الشعبي أنه كان يقول: «جَالَسْتُ ابْنَ عُمَرَ سَنَةً، فَمَا سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٤، ص ١٣٥؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٥، ص ٢٩٤؛ مسند الدارمي، ج ١، ص ٣٢٦؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١١)، وقد روى مثل ذلك المجاهد (مسند الحميدي، ج ١، ص ٥٤٦؛ صحيح مسلم، ج ٨، ص ١٣٧)، وروي عن ابن هُدَيْر الذي كان مصاحباً لطلحة أنه لم يسمعه يحدث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير حديث واحد (تاريخ المدينة لابن شبة، ج ١، ص ١٣٣؛ مسند البزار، ج ٣، ص ١٦٩؛ المحدث الفاصل للرامهرمزي، ص ٥٥٨ و ٥٥٩). لذلك، كان بعض التابعين وأتباعهم أيضاً على معرفة بعدم حجّية الأحاديث، ويمنعون الإهتمام بها؛ كما روي عن أبي حنيفة (ت ١٥٠ هـ) أنه كان إذا يحدث تلاميذه بالأحاديث يقول لهم: «هَذَا الَّذِي سَمِعْتُمْ كُلُّهُ رِيحٌ وَبَاطِلٌ» (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٤٥٠)، وروي عن عبد الله بن عبد العزيز (ت ١٨٤ هـ) أنه كان يقول لسفيان بن عيينة (ت ١٩٨ هـ) وهو من مشاهير أهل الحديث: «مَا أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يُخْلُ عَلَيَّ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْكَ، إِلَّا أَنَّ فِيكَ عَيْبًا، تُحِبُّ الْحَدِيثَ» (الكامل لابن عدي، ج ١، ص ١٠٠)، وروي عن أيوب السخثياني (ت ١٣١ هـ) أنه كان يقول: «مَا قُلْتُ مِنَ الْحَدِيثِ كَانَ خَيْرًا» (نفس المصدر، ج ١، ص ١٠٠)، وروي عن غيرهم أقوال مشفقة مثلها لم يخترق شيء منها أذان الحديثيين الثقيلة (لمعرفة المزيد عن ذلك، راجع: قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبی، ج ١، ص ٩٣-١٠٣).

كما وقع ذلك، وبعد أن أطلق بعض الحكّام الأمويين تدوين الحديث وترويجه، بدأ المسلمون في جمع أخبار الأحاد من كلّ أوب، وكتبوا كلّ رطب ويابس تحت عنوان حديث التّيّ صلى الله عليه وآله وسلّم، وهكذا مهّدوا الطريق لتشكّل أكبر الإنحرافات بين المسلمين، وأصبحوا من الذين قال الله فيهم: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ۝ الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾.

لقد مرّ وقت طويل منذ أن نسب أهل الحديث عقائد وأعمالاً إلى التّيّ صلى الله عليه وآله وسلّم من مكان بعيد وهم غائبون عنه؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَيَقْدِرُونَ بِالْغَيْبِ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾^٢، واستمعوا لما يُنسب إليه من مكان بعيد؛ كما قال الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾، وهذا عمل غير صالح زيّنه الشيطان لهم ليصدّهم عن السبيل؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَرَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانَ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾^٣.

على أيّ حال، لا شك أنّ أخبار الأحاد الموجودة في كتب أهل الحديث، بسبب فقدان كثير منها للأصالة والدقّة، وتعارضها وتناقضها الشامل مع بعضها البعض، كانت من أهمّ أسباب الإنحراف والاختلاف بين المسلمين منذ زمن بعيد حتّى الآن؛

١ . كما روي أنّ أول من دوّن الحديث الزهريّ (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثالث]، ج ٢، ص ٢٥٠)، وكان من أعوان بني أميّة، وما كان ليفعل ذلك حتّى أكرهه هشام بن عبد الملك، ثم أخذ الناس يكتبون الحديث (انظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٣، ص ٣٦٣)؛ قال الزهريّ: «كُنَّا نَكْرَهُ كِتَابَةَ الْعِلْمِ -يَغْنِي الْحَدِيثَ- حَتَّى أَكْرَهْنَا عَلَيْهِ السُّلْطَانُ، فَكْرَهْنَا أَنْ نَمْنَعُهُ أَحَدًا» (مسند الدارمي، ج ١، ص ٣٩٢)، فشاعت بين الناس كتابة الحديث، وتنافسوا في جمع أخبار الأحاد بما فيها من الموضوعات والأكاذيب؛ قال حمّاد بن زيد: «وَصَعَتِ الرُّنَادِقَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ حَدِيثٍ بَثُّوْهَا فِي النَّاسِ» (التمهيد لابن عبد البر، ج ١، ص ٤٤)، وقال شعبة بن الحجّاج: «مَا أَعْلَمُ أَحَدًا فَتَشَّ الْحَدِيثَ كَتَفْتِيشِي، وَقَفْتُ عَلَى أَنَّ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِهِ كَذِبٌ» (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، ج ٢، ص ٢٩٥).

٢ . الكهف/ ١٠٣-١٠٤

٣ . سبأ/ ٥٣

٤ . فصلت/ ٤٤

٥ . النمل/ ٢٤

لأنَّ كلَّ فرقة منهم تمسكت برواية مختلفة وتركت رواية أخرى، وبهذه الطريقة قدّمت ظناً على ظنٍّ آخر، في حين أنَّ نسبة عقيدة أو عمل إلى الله ورسوله على أساس الظنِّ غير جائزة بالتأكيد، وقد تودّي إلى الإفتراء عليهما بغير قصد؛ كما قال الله تعالى: ﴿انْظُرْ كَيْفَ يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُبِينًا﴾، وقال: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكُذْبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لَتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾.^٢

من هنا يعلم أنَّ التزعة الحديثية، على عكس ما يُعتقد، كانت بدعة خارقة لإجماع الصحابة ظهرت مثل العديد من البدع الأخرى خلال فترة حكم الأمويين، ولم يكن لها أصل في الإسلام؛ لأنَّ الإسلام قد كلّف أهله بالاعتقاد والعمل اليقينيّين، وجعل الأسباب اللازمة لإمكانهما وعزفها، وهي كتاب الله الذي لا يزال متاحاً للمسلمين ولا يرد عليه إشكال مع مرور الوقت؛ كما قال الله فيه: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ تنزيلٌ من حكيمٍ حميدٍ، والسبب الآخر هو أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذين لا يزال رجل منهم موجوداً بين المسلمين ومتاحاً لهم مثل القرآن، ويجعل لهم ممكناً أن يهتدوا إلى الإسلام؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾.^٣

١. مثال ذلك ما روي من أنَّ أبا حنيفة والأوزاعيَّ اجتمعا في دار الحناطين بمكة، فقال الأوزاعيُّ لأبي حنيفة: «مَا بَالُكُمْ، لَا تَرْفَعُونَ أَيْدِيَكُمْ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَعِنْدَ الرَّفْعِ مِنْهُ؟» فقال أبو حنيفة: «لَأَجْلَ أَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِيهِ شَيْءٌ»، قال: «كَيْفَ لَمْ يَصِحَّ؟! وَقَدْ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، وَعِنْدَ الرُّكُوعِ، وَعِنْدَ الرَّفْعِ مِنْهُ»، فقال له أبو حنيفة: «حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ، وَلَا يَعُودُ لِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ»، فقال الأوزاعيُّ: «أَحَدُكُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَتَقُولُ: حَدَّثَنِي حَمَادٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ؟» فقال له أبو حنيفة: «كَانَ حَمَادٌ أَفْقَهَ مِنَ الزُّهْرِيِّ، وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ أَفْقَهَ مِنْ سَالِمٍ، وَعَلْقَمَةُ لَيْسَ بِذُوِّ ابْنِ عُمَرَ فِي الْفِقْهِ، وَإِنْ كَانَتْ لِابْنِ عُمَرَ صُحْبَةٌ، فَالْأَسْوَدُ لَهُ فَضْلٌ كَثِيرٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ»، فسكت الأوزاعيُّ (مسند أبي حنيفة [رواية الحصريّ]، كتاب الصلاة، الحديث ١٨)، وروي عن أيّوب السخيتانيّ، قال: «قَالَ لِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَمَا تَعْجَبُ؟ حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: أَهْلَلْتُ بِحُجٍّ، وَحَدَّثَنِي عُزُوءٌ، أَنَّهَا قَالَتْ: أَهْلَلْتُ بِعُمْرَةَ! أَمَا تَعْجَبُ؟» (قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبيّ، ج ١، ص ٨٥)، والأمثلة على ذلك أكثر من أن يُحصى.

٢. النساء / ٥٠

٣. النحل / ١١٦

٤. فصلت / ٤٢

٥. الأعراف / ١٨١. لقد أذعن كثير من العلماء بدلالة هذه الآية؛ كما قال الجبائيّ (ت ٣٠٣هـ): «هذه الآية تدلُّ على أَنَّهُ لَا يَخْلُو زَمَانٌ الْبَتَّةَ عَمَّنْ يَقُومُ بِالْحَقِّ وَيَعْمَلُ بِهِ وَيَهْدِي إِلَيْهِ» (تفسير الرازيّ، ج ١٥، ص ٤١٧)،

العودة إلى الإسلام

لذلك، فإنَّ المبدأ الذي صمَّه وأنشأه الإسلام لعقائد المسلمين وأعمالهم، هو اتباع كتاب الله كحبل من الله، واتباع عترة النَّبيِّ كحبل من النَّاس، وهما يؤدِّيَان إلى اليقين؛ كما قال الله تعالى: ﴿صُرِّبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَيْنَ مَا تُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلِ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلِ مِنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَصُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ﴾^١. نعم، لا شك أنَّ مبدأ الإسلام هو هذا، وليس اتباع القرآن والحديث الذي لا يفيد اليقين؛ لأنَّ حجَّية القرآن وعترة النَّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلَّم لا تستند إلى خبر واحد، لكن إلى خبر متواتر رواه في كل طبقة عدد كبير من النَّاس، ومثل هذا الخبر، خلافاً لخبر الواحد، يفيد اليقين. من هنا يعلم أنَّ الحديث لم يزل بديلاً عن عترة النَّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلَّم ليتدارك عدم رجوع المسلمين إليهم؛ لأنَّه سرعان ما تبيَّن للمسلمين عدم صحَّة رأي فريق من الصحابة اعتبروا كتاب الله كافياً من بعده، ولكنَّ صحَّة رأي فريق آخر منهم اعتبروا أهل بيت النَّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلَّم ضرورياً بجانب كتاب الله لم تتبيَّن لهم حتَّى الآن؛ لأنَّ موانع المعرفة، وخاصة دعاية الحكام الظالمين وتقليد السلف، لم تسمح بأن تتبيَّن لهم. لذلك، فإنَّهم أحدثوا رأياً ثالثاً وأقبلوا على الحديث لتلبية احتياجاتهم بالإعتماد عليه إلى جانب كتاب الله، في حين أنَّ الحديث، بصفته خبراً غير يقيني، لا يجانس كتاب الله ولا يستأهل أن يوضع بجانبه؛ لأنَّ كتاب الله يقيني، وغير اليقيني ليس كفواً لليقيني.

وقال النخاس (ت ٣٣٨هـ): «دَلَّ اللَّهُ بِهِذِهِ الْآيَةِ أَنَّهُ لَا تَخْلُو الدُّنْيَا فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ مِنْ دَاعٍ يَدْعُو إِلَى الْحَقِّ» (إعراب القرآن للنخاس، ج ٢، ص ٨٢)، وقال ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ): «إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِي الْأَرْضَ مِنْ قَائِمٍ لَهُ بِالْحُجَّةِ، جَامِعٍ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، عَارِفٍ بِحُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى، خَائِفٍ مِنْهُ، فَذَلِكَ قُطْبُ الدُّنْيَا، وَمَتَى مَاتَ أَخْلَفَ اللَّهُ عَوْضَهُ، وَزَيْتًا لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَبْرُزَ مَنْ يَصْلُحُ لِلنِّيَابَةِ عَنْهُ فِي كُلِّ نَائِبَةٍ، وَمِثْلُ هَذَا لَا تَخْلُو الْأَرْضُ مِنْهُ، فَهُوَ بِمَقَامِ النَّبِيِّ فِي الْأُمَّةِ» (صيد الخاطر لابن الجوزي، ص ٧٠)، وقال الرازي (ت ٦٠٦هـ): «هَؤُلَاءِ أَيْمَةُ الْهُدَى وَأَعْلَامُ الدِّينِ وَسَادَةُ الْخَلْقِ، بِهِمْ يَهْتَدُونَ فِي الدَّهَابِ إِلَى اللَّهِ» (تفسير الرازي، ج ٧، ص ٦٣)، فليس بين القوم وبين المنصور حفظه الله تعالى خلاف إلا أنه يقول هؤلاء من أهل البيت؛ كما صرح بذلك في بعض دروسه، فقال بعد ذكر أقوال العلماء: «هَذَا قَوْلُنَا الَّذِي نَقُولُ بِهِ، وَالْعَجَبُ مِنْ أَقْوَامٍ يُنْكِرُونَهُ عَلَيْنَا وَهُمْ يَجِدُونَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَقَدْ قَالَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِهِمْ قَدِيمًا وَجَدِيدًا! فَهَلْ يَنْقُومُونَ مِنَّا إِلَّا قَوْلُنَا أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّنَا؟! وَلَا نَقُولُ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ آبَاؤُنَا، وَلَكِنْ لِمَا نَجِدُ مِنْ فَضْلِهِمْ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَلَا نُنْكِرُ فَضْلَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ صَاحَبَ نَبِيِّنَا، وَلَكِنْ لَا يُعَاسَى بِأَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّنَا أَحَدٌ، وَهَذَا قَوْلٌ مَشْهُورٌ مِنْ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَهُوَ إِمَامُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَلَمْ يُنْسَبْ إِلَيْهِ التَّشْيِيعُ؛ كَمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: >سَأَلْتُ أَبِي، قُلْتُ: مَنْ أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: أَبُو بَكْرٍ، قُلْتُ: يَا أَبَتِ، ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: عُمَرُ، قُلْتُ: يَا أَبَتِ، ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: عُثْمَانُ، قُلْتُ: يَا أَبَتِ، فَعَلِيٌّ؟ قَالَ: يَا بُنَيَّ، عَلِيٌّ مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ لَا يُعَاسَى بِهِمْ أَحَدٌ» (مناقب أحمد لابن الجوزي، ص ٢١٩)، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي يَقُولُ بِهِ كُلُّ عَالِمٍ، وَقَدْ قَالَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِذَا قُلْنَا بِهِ نَحْنُ قَالِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ: هَؤُلَاءِ مِنَ الزَّافِضَةِ! >كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ» (الزوم / ٥٩) (تنبيه الغافلين على أنَّ في الأرض خليفة لله رب العالمين للسيد العلامة، ص ١٣٩).

إنما خليفة الله من أهل بيت النبي، بسبب أنه مطهر من كل رجس وفقاً للقرآن، ولا يفترق عن القرآن إلى يوم القيامة وفقاً للحديث المتواتر، يستحق أن يُعتبر قريناً للقرآن، ومن الواضح أن الرجوع المباشر إليه ممكن، ويؤدي إلى اليقين بالعقائد والأعمال الإسلامية، مثل الرجوع المباشر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

من هنا يعلم أن الله العادل الرحيم لم يجعل اليقين بالعقائد والأعمال الإسلامية والاتفاق في الدين ممكنين لأصحاب نبيّه فقط، بل جعلهما ممكنين لجميع المسلمين إلى يوم القيامة، كي لا يكون هناك قرن منهم له حجة عليه ويمكنه الاعتذار بأننا لو أدركنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأيقنا بعقائدها وأعمالنا ولم نختلف فيما بيننا؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَى مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾؛ كما أن الذين أدركوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يوقنوا بعقائدهم وأعمالهم واختلفوا فيما بينهم مثل هؤلاء، ليكون أول هذه الأمة وآخرها سواء. على أي حال، فإن عدل الله يقتضي أن يجعل للقرون التالية كل ما جعل للقرن الأول من الأسباب اللازمة للوصول إلى اليقين، حتى يكونوا سواء من هذه الناحية، ويُعلم أيهم أحسن عملاً؛ كما قال: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾^٢. هذا يعني أن في كل قرن من المسلمين هادياً حياً عيّنه الله وأخبر به نبيّه، وبالتالي فإن قوله وفعله كاشفان عن قول الله ونبيّه وفعلهما، ويجب على كل مسلم أن يعرفه بنص أو آية، ويرجع إليه بجانب كتاب الله، وبالتالي فإن الاعتقاد والعمل الذي لا يستند إلى ذلك غير مقبول، وإن كان مستنداً إلى الروايات؛ إلا الروايات المتواترة؛ لأنها تفيد اليقين عقلاً، واليقين صالح لأن يكون أساس اعتقاد المسلم وعمله، أو الروايات التي تُروى للمسلمين عن هاديٍّ في زمانهم، ما لم يكونوا مقصرين في الوصول إليه؛ لأنّ الهادي الحيّ يطلع على ما يُروى عنه عادة، ويصحّحه إذا كان غير صحيح؛ نظراً لأنّ الكذب على الأحياء غير يسير، ويمكنهم الإطلاع عليه وتصحيحه بسهولة؛ خلافاً للروايات التي تُروى عن الهداة الماضين؛ فإنهم لا يستطيعون الإطلاع عليها وتصحيحها.

١. فاطر / ٤٢

٢. كما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ الْمَطَرِ لَا يَذْرَى أُولُهَا خَيْرٌ أَوْ أَخْرُهَا» (مسند أبي داود الطيالسي، ج ٢، ص ٣٨؛ مسند أحمد، ج ١٩، ص ٣٣٤)، فلعله كناية عن تشابههما في كل شيء!

٣. الزعد / ٧

هذا هو السبب في أن الله اعتبر إنذار النبي مقصوراً على أهل زمانه فقال: ﴿لِيُنذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾؛ بمعنى أن واجب المنذر هو إنذار من كان حياً في زمانه، وليس عليه إنذار القرون التالية؛ لأنه في سنة الله، سيكون للقرون التالية منذر حي من أنفسهم سيكون إنذارهم عليه، لينذرهم بما يتناسب مع احتياجاتهم في زمانهم. من هنا يعلم أن من عرف الهادي الماضي ولم يعرف هادي زمانه، لم تجزه عقائده وأعماله المستندة إلى الأحاديث المروية له عن الهادي الماضي؛ لأنه لا غنى عن الرجوع إلى هادي الزمان، بالنظر إلى أنه لو كان هناك غنى عنه لم يكن جعله ضرورياً، مع أن اللغو محال على الله. بناء على هذا، فإن عدم الوصول إلى هادي الزمان، إن كان قد عرض للمسلمين، قد تسبب لا محالة عن تقصيرهم في معرفته أو حمايته، وبالتالي لا يعتبر عذراً لهم في الأخذ بالروايات الظنّية؛ لأنه نظراً لإقدامهم وتقصيرهم، من الممكن أن يكون الحصول على اليقين من خلال الوصول إلى هادي الزمان ممّنعاً عليهم، وفي نفس الوقت يكون الأخذ بالروايات الظنّية غير جائز لهم؛ إذ ليس من الواجب وجود مندوحة لهم في مثل هذه الحالة، والخرج المترتب عن ذلك لا ينسب إلى الله حتى يكون في تعارض مع لطفه.

الحاصل أن الحديث بمعنى خبر الواحد، وإن كان صحيحاً في المصطلح، ليس له قيمة دينية، وليس من مصادر الإسلام، والإعتقاد والعمل الذي يقوم عليه ساقط، كما هو الحال بالنسبة للرأي، وأساس الديانة هو الرجوع المباشر إلى كتاب الله والهادي الحي الذي جعله للناس؛ كما قال: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبَعَ هَذَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، وقال: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ اتَّبَعَ هَذَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾^١، وبالطبع يعتبر الرجوع المباشر إلى هذا الهادي رجوعاً غير مباشر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأنه يمثل سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وبهذا يكون رجوع المسلمين إلى كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن يقين دائماً، والظن لا مكان له في الإسلام بحمد الله ومنته.

١. يس / ٧٠

٢. البقرة / ٣٨

٣. طه / ١٢٣

٥ . ظهور المذاهب وتنافس بعضها مع بعض

سبب آخر لعدم إقامة الإسلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ظهور المذاهب المختلفة وتنافس بعضها مع بعض؛ لأنّ انقسام المسلمين في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، الذي كان مخفياً إلى حدّ كبير بسبب وجوده، انكشف بعده على الفور، وتعمّق وتوسّع بسرعة كبيرة؛ لدرجة أنّه في زمن أبي بكر وعمر، انطلافاً من اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الخلافة عنه، خلق تيارين فكريّين مختلفين وجعلهما متقابلين، سُمّيا فيما بعد «الشّيعَة» و«السّنّة». ممّا لا شكّ فيه أنّ هذا كان أوّل انشقاق بين المسلمين في تاريخ الإسلام، وإتّما ظهر على أساس اختلافهم في أولويّة أو عدم أولويّة آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم بالخلافة، وعلى شكل المذهبين الشّيعَة والسّنّة، وبما أنّه كان مصحوباً بحسن الحظّ والتفوّق السّياسيّ لعناصر سنّية، أدّى إلى غلبة العقائد والأعمال السّنّية على المسلمين، وهمّش مذهب الشّيعَة الذي أُطلق عليه لاحقاً «الرّفض» من قبل الحكّام السّنّيين لاذرائه، وجعله حكراً على الأقلّيّة كمذهب غير رسميٍّ وغير قانونيّ. كانت هذه في الواقع بداية لعملية الإنقسام بين المسلمين؛ لأنّ انقسامهم، بسبب فقدان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي كان الضامن الوحيد لوحدهم، وكذلك انخفاض التزامهم بالإسلام من بعده، استمرّ في التعمّق والتوسّع، حتّى جعل في عهد عثمان بن عفّان وعليّ بن أبي طالب التيارين العظيمين الأمويّ والهاشميّ اللذين كانا يتنافسان منذ ما قبل الإسلام ويمثّلان الكفر والإسلام في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، يتواجهان مرّة أخرى. كان التيار الهاشميّ بسبب انتمائه إلى بني هاشم عشيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحمي عليّ بن أبي طالب والنهج الشيعيّ، وكان التيار الأمويّ بسبب انتمائه إلى بني أميّة وتنافسه مع عشيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم يحمي عثمان بن عفّان والنهج السّنّيّ. هذه المواجهة التي كانت قائمة على العصبية بالنسبة للتيار الأمويّ، وكانت دينيّة بالنسبة للتيار الهاشميّ قبل أن تكون قبليّة، أدّت منذ البداية إلى استقطاب التيارات الإسلاميّة وحدث صراعات دمويّة بين المسلمين المنتمين إلى القطبين. مع أنّ تيار الخوارج كان مستثنى من بينها، إذ لم يكن تابعاً لأيّ من القطبين، وكان معارضاً للأمويّين والهاشميّين على حدّ سواء، ولكن لا يكاد يُعثر على تيار غيره بين المسلمين لا ينتمي إلى أحد القطبين الأمويّ والهاشميّ بعلم أو بغير علم.

العودة إلى الإسلام

لذلك، كان التنارع بين بني أمية وبني هاشم المنهل الرئيسي لجميع التيارات الإسلامية، والسبب الأكبر في استقطاب المسلمين منذ البداية حتى الآن؛ كَأَنَّ الله قد قال فيهما: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾؛ لأنهما كانا يختصمان قبل الإسلام وبعده، وكان موضوع هذا التخاصم بعد بعثة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجاهلية والإسلام؛ إذ كان بنو أمية بشكل نموذجي مدافعين عن الثقافة والسنن العربية الجاهلية، وكان بنو هاشم بشكل نموذجي مدافعين عن الثقافة والسنن الإسلامية؛ وفي غضون ذلك، ما غيّر تاريخ الإسلام وقرّر مصير المسلمين كان تغلب التيار الأموي على التيار الهاشمي؛ لأنّ الأمويين، بسبب تمكّن الثقافة الجاهلية وانعدام التربية الإسلامية فيهم، من ناحية، لم يكن لديهم التزام كبير بالمقاصد والمناهج الإسلامية، ومن ناحية أخرى، كانوا مدعومين من قبل مسلمين جدد لم يكونوا بعد على معرفة كافية بالإسلام، وكانوا يميلون إلى جاهليّتهم الأولى، وفي نفس الوقت كانوا نشيطين ومتحمسين، في حين أنّ الهاشميين، بسبب رسوخ الثقافة الإسلامية فيهم بعد سنوات من الإتصال الوثيق بالتيّ صليّ الله عليه وآله وسلم، كانوا ملتزمين بالمقاصد والمناهج الإسلامية بتشدد خاص، ومدعومين من قبل مسلمين ذوي سابقة من المهاجرين والأنصار الذين كانوا مع هذا قد فقدوا قوتهم وحافزهم بمرور الوقت وأصبحوا سئمين، ولم يعودوا راغبين في المنازعة. لذلك، لم يمض وقت طويل حتى وجد الهاشميون في زمن الحسن بن علي، بعد أن فقدوا دعم المسلمين بشكل محيّب للأمال، أنّه من المستحيل مواصلة المنافسة، وتركوا الميدان للأمويين كرهاً. كانت هذه بداية الهيمنة الكاملة للأمويين على المسلمين، التي كانت تعتبر طامة كبرى للإسلام؛ لأنّ الأمويين كانوا من آخر الفرق إسلاماً، بل كان أكثرهم لم يسلموا حتى لم يجدوا بداً من ذلك، ومن ثمّ كان لهم تاريخ من أكثر عداوة مع الإسلام وأقلّ تعلّم منه، وهذه الأوصاف، ما كانوا يستطيعون بطبيعة الحال أن يكونوا منقّذين مناسبين له. لذلك، فإنّهم بمجرد أن نالوا الهيمنة الكاملة على المسلمين، قاموا بتغيير أجزاء من الإسلام لصالحهم، واستبدلوا بها أجزاء من الثقافة الجاهلية، وقتلوا كلّ من كان يمنعهم من ذلك من المسلمين السابقين، وبهذه الطريقة جعلوا الآخرين يطيعونهم راغبين أو كارهين.

١ . الحجّ / ١٩. كما روي عن النضر بن مالك، قال: «قُلْتُ لِلْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، حَدِّثْنِي عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾، فَقَالَ: نَحْنُ وَبَنُو أُمَيَّةَ، اخْتَصَمْنَا فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، قُلْنَا: صَدَقَ اللَّهُ، وَقَالُوا: كَذَبَ اللَّهُ، فَتَحْنُ وَإِيَّاَهُمُ الْخَصْمَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، رواه ابن بابويه (ت ٣٨١هـ) في «الخصال» (ص ٤٣).

٢ . لمعرفة ذلك، راجع: كتاب «فضل هاشم على عبد شمس» المطبوع ضمن «الرسائل السياسية» (ص ٤٠٩) للجاحظ (ت ٢٥٥هـ)؛ فقد جمع فيه شواهد كثيرة على ذلك.

علاوة على ذلك، فإنهم في أول عمل لهم بعد وصولهم إلى السلطة، حاولوا الانتقام من بني هاشم والقضاء عليهم كمنافسهم الوحيد إلى الأبد. من هنا أخذوا في قمعهم بمنتهى القسوة والشدّة، ومن خلال الإسراف في القتل والحبس ضيقوا عليهم وعلى محبيهم الأرض. هنالك أصبح بنو هاشم، رغم كونهم أقرب العشائر إلى النبيّ وأشدّ الفرق وفاء للإسلام، معزولين، وفُتت محبّوهم الذين كان أكثرهم مسلمين مستضعفين وملتزمين بالإسلام؛ لدرجة أنهم لم يكونوا آمنين حتّى في بيوتهم، وكانوا يخافون أزواجهم وجيرانهم؛ لأنّه في حكم الأمويّين، كان حبّ بني هاشم جريمة لا تغتفر، وكان حبّ عليّ بن أبي طالب على وجه الخصوص مهدراً للنفس والمال والعرض^١. بالإضافة إلى ذلك، كان الأمويّون مصمّمين على تحويل العدواة مع آل النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم إلى ثقافة عامّة بين المسلمين وتراث ثقافيّ للأجيال القادمة، حتّى يؤمّنوا حاكميّتهم منهم إلى الأبد. لذلك، وضعوا تشويه سمعتهم وتبرير أنفسهم على جدول الأعمال، ولهذا الغرض استعانوا برواة الحديث والعلماء التابعين لهم. هكذا وُضعت بأمر من الأمويّين أحاديث كثيرة في تنقيص آل النبيّ أو معارضة فضائلهم ودارت على الأفواه، بل أصبح السبّ واللعن لعليّ بن أبي طالب وذريّته عادة شائعة بين المسلمين، خاصّة في خطب صلاة الجمعة،

١. كما روي عن المنهال بن عمرو، قال: «دَخَلْتُ عَلَى عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ، فَقُلْتُ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ أَصْلَحَكَ اللَّهُ؟ فَقَالَ: مَا كُنْتُ أَرَى شَيْخًا مِنْ أَهْلِ الْمِصْرِ مِثْلَكَ، لَا يَدْرِي كَيْفَ أَصْبَحْنَا! فَأَمَّا إِذْ لَمْ تَدْر، فَسَأَخْبِرُكَ: أَصْبَحْنَا فِي قَوْمِنَا بِمَنْزِلَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي آلِ فِرْعَوْنَ، إِذْ كَانُوا يُدْبِحُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَهُمْ، وَأَصْبَحَ شَيْخُنَا وَسَيِّدُنَا يُتَّقَرَّبُ إِلَى عَدُوِّنَا بِشَيْئِهِ أَوْ سَبِّهِ عَلَى الْمَنَابِرِ، وَأَصْبَحَتْ قُرَيْشٌ تَعُدُّ أَنَّ لَهَا الْفَضْلَ عَلَى الْغَرْبِ، لِأَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا، لَا يُعَدُّ لَهَا فَضْلٌ إِلَّا بِهِ، وَأَصْبَحَتْ الْغَرْبُ تَعُدُّ أَنَّ لَهَا الْفَضْلَ عَلَى الْعَجَمِ، لِأَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا، لَا يُعَدُّ لَهَا فَضْلٌ إِلَّا بِهِ، وَأَصْبَحَتْ الْعَجَمُ مُقَرَّةً لَهُمْ بِذَلِكَ، فَلَمَّا كَانَتْ الْغَرْبُ صَدَقَتْ أَنَّ لَهَا الْفَضْلَ عَلَى الْعَجَمِ، وَصَدَقَتْ قُرَيْشٌ أَنَّ لَهَا الْفَضْلَ عَلَى الْغَرْبِ، لِأَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا، إِنَّ لَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ الْفَضْلَ عَلَى قُرَيْشٍ، لِأَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنَّا، فَأَصْبَحُوا يَأْخُذُونَ بِحَقِّنَا وَلَا يَعْرِفُونَ لَنَا حَقًّا، فَهَكَذَا أَصْبَحْنَا، إِذْ لَمْ تَعْلَمْ كَيْفَ أَصْبَحْنَا، قَالَ: فَطَلَنْتُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُسْمِعَ مَنْ فِي الْبَيْتِ» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٧، ص ٢١٧؛ تاريخ الطبري، ج ١١، ص ٦٣٠).

٢. كما قال الجاحظ (ت ٢٥٥هـ): «حَسْبُكَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَلْعَنُونَ عَلِيًّا عَلَى مَنَابِرِهِمْ، فَلَمَّا نَهَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ ذَلِكَ غَدًا مُحْسِنًا، وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ قَوْلُ كُتَيْبٍ فِيهِ: <وَلَيْتَ فَلَمْ تَشْتُمْ عَلِيًّا وَلَمْ تُخَفِّ ... بَرِيًّا وَلَمْ تَتَّبِعْ مَقَالَةَ مُجْرِمٍ>، وَهَذَا الشَّعْرُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ شَتْمَ عَلِيٍّ قَدْ كَانَ لَهُمْ غَادَةً حَتَّى مُدِخَ مِنْ كَفِّ غَيْثِهِ، وَلَمَّا وَلِيَ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيُّ مَكَّةَ، وَكَانَ إِذَا خَاطَبَ بِهَا لَعَنَ عَلِيًّا وَالْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كُبَيْرٍ السَّهْمِيُّ: <لَعَنَ اللَّهُ مَنْ يَسُبُّ عَلِيًّا ... وَحُسَيْنًا مِنْ سَوْقَةٍ وَإِمَامٍ ... أَيْسَبُ الْمُطَهَّرُونَ جُدُودًا ... وَالْكَرَامُ الْآبَاءُ وَالْأَعْمَامُ؟>، وَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَكَانَ مِمَّنْ يَتَأَلَّهَ بِزَعْمِهِمْ، إِلَى هِشَامَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ وَهُوَ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ بِعَرَفَةَ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَذَا يَوْمٌ كَانَتْ الْخُلَفَاءُ تَسْتَحِبُّ فِيهِ لَعَنَ أَبِي تَرَابٍ! فَقَالَ هِشَامُ: لَيْسَ لِهَذَا جُنًا! أَلَا تَرَى أَنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ كَانَ لَغْنُهُ فِيهِمْ فَاشِيًّا ظَاهِرًا؟» (الرسائل السياسية للجاحظ، ص ٤٣٥)،

وتمّ تعليمه لأطفال المسلمين في المدارس كسنة إسلامية؛ لدرجة أنّ أطفال المسلمين نشؤوا على بغض آل النّبيّ وأتباعهم، وتعلّموا الإسلام في مدارس الأمويّين وأتباعهم، وهكذا وقعوا في ضلال بعيد وسوء فهم عميق، وهم يحسبون أنّهم مهتدون ومحسنون صنعا؛ كالذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾، وقال: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدّنيا وهم يحسبون أنّهم يحسنون صنعا؟.

من هنا يعلم أنّ جزءا كبيرا من عقائد المسلمين وأعمالهم من القرن الأول الهجريّ إلى الوقت الحاضر، لم ينشأ من كتاب الله والسنة الحقيقية لنبية، بل نشأ من إملاءات الأمويّين في القرنين الأول والثاني الهجريّين، وبمرور الوقت وبمساعدة واضعي الحديث والعلماء التابعين للتّيّار الأمويّ، وجد تبريرات إسلامية، وأصبح عقائد وأعمالا رسمية بين المسلمين؛ لأنّ العديد من الذين اعتبروا مصدر عقائد المسلمين وأحكامهم في القرون اللاحقة تحت عنوان السلف والرواة الأوائل للسنة، كانوا علنا تابعين للأمويّين وتحت رعايتهم وإدارتهم، بل كان بعضهم ذوي مناصب حكومية، ويأخذون جوائزهم وهداياهم مقابل خدماتهم.

وروي عن عمر بن عبد العزيز أنّه قال: «كَانَ أَبِي إِذَا خَطَبَ قَتَالَ مِنْ عَلِيٍّ تَلَجَلَجَ، فَقُلْتُ: يَا أَبَتِي، إِنَّكَ تَمْنِي فِي خُطْبَتِكَ، فَإِذَا أَتَيْتَ عَلَى ذِكْرِ عَلِيٍّ عَرَفْتُ مِنْكَ تَقْصِيرًا! قَالَ: أَوْفَقْتُ لِدَلِكْ!؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، إِنَّ الَّذِينَ حَوْلَنَا لَوْ يَغْلُمُونَ مِنْ عَلِيٍّ مَا نَعْلَمُ تَفَرَّقُوا عَنَّا إِلَى أَوْلَادِهِ» (الكامل في التاريخ لابن الأثير، ج ٤، ص ٩٨)، وكان هذا ممّا بعث عمر بن عبد العزيز على إسقاط لعن عليّ من الخطب على المنابر، وروي أنّه لما فعل ذلك، قام إليه عمرو بن شعيب، وقد بلغ إلى الموضوع الذي كانت بنو أمية تلعن فيه عليه، فقرأ مكانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ (التحل / ٩٠)، فقام إليه عمرو بن شعيب فقال: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، السُّنَّةُ السُّنَّةُ»، يحرضه على لعن عليّ، فقال عمر: «اسْكُتْ فَتَحَكَ اللَّهُ، تِلْكَ الْبِدْعَةُ، لَا السُّنَّةُ»، وتمّم خطبته (ترتيب الأمالي الخميسية للشجري، ج ١، ص ٢٠١؛ المشيخة البغدادية لأبي طاهر السلفي [كتاب العاشر]، ص ٦٢)، وحكي عن محمد بن بحر الرّهني أنّه قال في فضائل سجستان: «لَعِنَ عَلِيٌّ بِنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَى مَنَابِرِ الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ، وَلَمْ يَلْعَنُ عَلَى مُنْبَرِهَا إِلَّا مَرَّةً، وَامْتَنَعُوا عَلَى بَنِي أُمَيَّةَ، حَتَّى زَادُوا فِي عَهْدِهِمْ أَنْ لَا يَلْعَنَ عَلَى مُنْبَرِهِمْ أَحَدٌ، وَأَيُّ شَرَفٍ أَغْطَمَ مِنْ امْتِنَاعِهِمْ مِنْ لَعْنِ أَحْيَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مُنْبَرِهِمْ، وَهُوَ يَلْعَنُ عَلَى مَنَابِرِ الْحَرَمَيْنِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ!؟» (معجم البلدان للحموي، ج ٣، ص ١٩١).

١. الأعراف / ٣٠

٢. الكهف / ١٠٣-١٠٤. ممّا يدلّ على هذا ما روي عن عمر بن عبد العزيز (ت ١٠١هـ)، قال: «كُنْتُ غُلَامًا أَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى بَعْضِ وَلَدٍ عَثْبَةٍ بَنٍ مَسْعُودٍ، فَمَرَّ بِي يَوْمًا وَأَنَا اللَّعْبُ مَعَ الصَّبْيَانِ، وَتَخَنُّ نَلْعُنُ عَلِيًّا، فَكَرِهَ ذَلِكَ وَدَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَتَرَكْتُ الصَّبْيَانَ وَجِئْتُ إِلَيْهِ لِأَدْرُسَ عَلَيْهِ وَزِدِي، فَلَمَّا رَأَنِي قَامَ فَصَلَّى وَأَطَالَ فِي الصَّلَاةِ شِبْهَ الْمُعْرِضِ عَلَيَّ، حَتَّى أَحْسَسْتُ مِنْهُ بِذَلِكَ، فَلَمَّا انْقَضَ مِنْ صَلَاتِهِ كَلَحَ فِي وَجْهِهِ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا بَالُ الشَّيْخِ؟ فَقَالَ لِي: يَا بُنَيَّ، أَنْتَ اللَّاعِنُ عَلِيًّا مُنْذُ الْيَوْمِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَمَتَى عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ سَخَطَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ بَعْدَ أَنْ رَضِيَ عَنْهُمْ!؟ فَقُلْتُ: يَا أَبَتِي، وَهَلْ كَانَ عَلِيٌّ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ!؟ فَقَالَ: وَبِحُكِّهِ، وَهَلْ كَانَتْ بَدْرٌ كُلُّهَا إِلَّا لَهُ!؟ فَقُلْتُ: مَغْدَرَةٌ إِلَيْكَ، وَاللَّهِ لَا أَعُوذُ، فَلَمْ أَلْعَنُهُ بَعْدَهَا» (المعرفة والتاريخ للفوسّي، ج ١، ص ٥٦٨؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٤٥، ص ١٣٦؛ الكامل في التاريخ لابن الأثير، ج ٤، ص ٩٨؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٤، ص ٥٨).

كما على سبيل المثال، كان رجال مثل عمرو بن العاص (ت ٤٣هـ)، والمغيرة بن شعبة (ت ٥٠هـ)، وأبي موسى الأشعري (ت ٥٣هـ)، وأبي هريرة (ت ٥٩هـ)، وسمرة بن جندب (ت ٦٠هـ)،

١. كان وزيراً لمعاوية وعدواً لعلي، وأمره أشهر من أن يذكر.
٢. روى عبد الله بن ظالم قال: «لَمَّا خَرَجَ مُعَاوِيَةُ مِنَ الْكُوفَةِ اسْتَعْمَلَ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ، فَأَقَامَ خُطْبَاءَ يَقْعُونَ فِي عَلِيٍّ» (مسند أحمد، ج ٣، ص ١٨٥: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، ج ١، ص ٩٦)، وروى عبد الرحمن بن الأحنس قال: «شَهِدْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يَخْطُبُ، فَقَالَ مِنْ عَلِيٍّ»، وفي رواية: «فَخَرَجَ سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، فَقَالَ: أَلَا تَعَجَّبُ مِنْ هَذَا يَسُبُّ عَلِيًّا؟!» ثم روى حديث العشرة المبشرة (انظر: مسند أبي داود الطيالسي، ج ١، ص ١٩٢؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ١٨١؛ السنة لابن أبي عاصم، ج ٢، ص ٦١٩؛ فضائل الصحابة للنسائي، ص ٣١؛ مسند أبي يعلى، ج ٢، ص ٢٥٩؛ المسند للشاشي، ج ١، ص ٢٤٧).

٣. كان «رَجُلًا غَالًا مُشَافًا ظَاهِرَ الْفِيلِ وَالشَّنَانِ» على علي، هكذا وصفه هاشم بن عتبة بن أبي وقاص (تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٤٩٩)، وكان أحد الحكمين اللذين خلعا علياً من الخلافة، وكان ينهى الناس عن نصرته ويقول لهم: «كُونُوا أَخْلَاسَ يُبُوتِكُمْ» (مسند أحمد، ج ٣٢، ص ٤٣٢؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٠١؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٤، ص ٤٨٧)، ولذلك قال ابن عباس لعلي في صفين: «عَلَامَ تُحَكِّمُ أَبَا مُوسَى؟! قَوْلَالِهِ لَقَدْ عَرَفْتَ رَأْيَهُ فِينَا، قَوْلَالِهِ مَا نَصَرْنَا وَهُوَ يَزْجُو مَا نَحْنُ فِيهِ، فَتُدْخِلُهُ الْآنَ فِي مَعَاذِ الْأَمْرِ؟!» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٦، ص ٣٣٨).

٤. روي عن بلال العنكي قال: «كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ مَعَ مُعَاوِيَةَ بِصَفَيْنَ، فَكَانَ يَقُولُ: لَبْنُ أَرَمِي فِيهِمْ بِسَهْمٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ» (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثاني]، ج ١، ص ٤٩٤؛ قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبی، ج ١، ص ١٨٣)، وعن محمد بن زياد قال: «كَانَ مُعَاوِيَةُ يُنْعِثُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَلَى الْمَدِينَةِ» (الأمالي في آثار الصحابة لعبد الرزاق، ص ١١٧)، وعن أبي رافع قال: «كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ مُؤَدِّنَ مَزْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ» (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثاني]، ج ١، ص ٤٧٨؛ مسائل حرب الكرمانی كتاب الطهارة والصلاة، ص ٢٣٦؛ قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبی، ج ١، ص ١٨٣)، وقال: «كَانَ مَزْوَانُ رُبَّمَا اسْتَخْلَفَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَلَى الْمَدِينَةِ، فَيَرْكَبُ حِمَارًا قَدْ شَدَّ عَلَيْهِ بَرْدَعَةً، وَفِي رَأْسِهِ خُلْبَةٌ مِنْ لَيْفٍ، فَيَسِيرُ فَيَلْقَى الرَّجُلَ، فَيَقُولُ: الطَّرِيقُ! الطَّرِيقُ! قَدْ جَاءَ الْأَمِيرُ!» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٤، ص ٢٥٣؛ مسند أحمد، ج ١٥، ص ٣٤٢؛ المعارف لابن قتيبة، ج ١، ص ٢٧٨).

٥. كان جناراً عنيداً من أعوان الظالمين. قال البلاذري (ت ٢٧٩هـ): «لَمَّا جَمَعَ مُعَاوِيَةُ لِزِيَادِ بْنِ أَبِيهِ الْكُوفَةَ وَالْبَصْرَةَ فِي سَنَةِ خَمْسِينَ، كَانَ يُخْلِفُ سَمُرَةَ بْنَ جُنْدُبٍ بِالْبَصْرَةِ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْكُوفَةِ، وَيُخْلِفُهُ بِالْكُوفَةِ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْبَصْرَةِ، وَكَانَ سَمُرَةُ يُخْبِتُ أَحْدَاثًا عَظِيمَةً مِنْ قَتْلِ النَّاسِ وَظُلْمِهِمْ، أَعْطَى رَجُلٌ زَكَاةَ مَالِهِ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَأَمَرَ بِهِ سَمُرَةُ فَقَتِلَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ: مَا شَأْنُ هَذَا؟! فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: لَقَدْ قَتَلْتُ سَمُرَةَ عِنْدَ أَحْسَنَ عَمَلِهِ، فَاشْهَدُوا أَنَّهُ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ لِسَمُرَةَ: وَئَيْلَكَ! لِمَ قَتَلْتَ رَجُلًا عِنْدَ أَحْسَنَ عَمَلِهِ؟ فَقَالَ: هَذَا عَمَلُ أَخِيكَ زِيَادٍ، هُوَ يَأْمُرُنِي بِهَذَا! فَقَالَ: أَنْتَ وَأَخِي فِي النَّارِ» (أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٥، ص ٢١٠)، وروي عن أبي المعلى الجناني، عن أبيه، قال: «كُنْتُ وَاقِفًا عَلَى رَأْسِ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ، فَقَدَّمُ إِلَيْهِ بَصْعَةً عَشَرَ رَجُلًا، يَسْأَلُ الرَّجُلَ مِنْهُمْ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: الْإِسْلَامُ دِينِي، وَمُحَمَّدٌ نَبِيِّ، فَيَقُولُ: قَدَّمَاهُ فَاضْرِبَا عُنُقَهُ، فَإِنْ يَكُ صَادِقًا فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ!»، وعن ابن المبارك، قال: «وَلِيَ سَمُرَةُ شُرْطَةَ الْبَصْرَةِ، فَكَانَ يُؤْتِي بِالرَّجُلِ فَيَأْمُرُ بِقَتْلِهِ، فَيَقُولُ: إِنِّي مَظْلُومٌ، فَيَقُولُ: خَيْرٌ لَكَ!»، وعن أبي سوار العدوي، قال: «قَتَلَ سَمُرَةُ مِنْ قَوْمِي فِي غَدَاةٍ سَبْعَةً وَأَرْبَعِينَ رَجُلًا قَدْ جَمَعَ الْقُرْآنَ»، وعن محمد بن سليم، قال: «سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ سِيرِينَ: هَلْ كَانَ سَمُرَةُ قَتَلَ أَحَدًا؟ قَالَ: وَهَلْ يُخْصَى مَنْ قَتَلَ سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ؟! اسْتَخْلَفَهُ زِيَادٌ عَلَى الْبَصْرَةِ وَأَتَى الْكُوفَةَ، فَجَاءَ وَقَدْ قَتَلَ ثَمَانِيَةَ آلَافٍ مِنَ النَّاسِ، فَقَالَ لَهُ: هَلْ تَخَافُ أَنْ تَكُونَ قَدْ قَتَلْتَ أَحَدًا رَبِّنَا؟ قَالَ: لَوْ قَتَلْتُ إِلَيْهِمْ مِثْلَهُمْ مَا خَشِيتُ!»، وروي عن جعفر بن سليمان، قال: «أَقْرَبُ مُعَاوِيَةَ سَمُرَةَ بَعْدَ زِيَادِ سَنَةِ أَشْهُرٍ، ثُمَّ عَزَلَهُ، فَقَالَ سَمُرَةُ: لَعَنَ اللَّهُ مُعَاوِيَةَ!

العودة إلى الإسلام

والنعمان بن بشير (ت ٦٥هـ)، وعمر بن سعد (ت ٦٧هـ)، وعبد الله بن عمر (ت ٧٣هـ) ٣،

وَاللَّهِ لَوْ أَطْعَمْتُ اللَّهُ كَمَا أَطْعَمْتُ مُعَاوِيَةَ مَا عَذَّبَنِي أَبَدًا»، وكان قتادة يقول: «كَانَ زَيْدًا سَيِّئَةً مِنْ سَيِّئَاتِ مُعَاوِيَةَ، وَكَانَ سَمُرَةً بَنِي جُنْدُبٍ سَيِّئَةً مِنْ سَيِّئَاتِ زَيْدٍ» (انظر: أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٥، ص ٢١٢، ٢١٣ و ٢٤٠؛ تاريخ الطبري، ج ٥، ص ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٩١ و ٢٩٢؛ قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبي، ج ١، ص ١٩٠).

١. قال الكلبي (ت ٢٠٩هـ): «التُّغْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ، وَلِيُّ الْبَيْمَنِ لِمُعَاوِيَةَ، وَوَلِيُّ الْكُوفَةِ لِيَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ» (نسب معد واليمن الكبير للكلبي، ج ١، ص ٤٠٦)، وقال ابن سعد (ت ٢٣٠هـ): «كَانَ تُغْمَانًا» أي منحرفًا عن علي (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٨، ص ١٧٦)، وقال محمد بن حبيب البغدادي (ت ٢٤٥هـ): «وَجْهَةٌ نَائِلَةٌ بِقَمِيصٍ تُغْمَانُ إِلَى مُعَاوِيَةَ إِلَى الشَّامِ» (المحبر لابن حبيب، ص ٢٩٤)، وقال أبو الفداء (ت ٧٣٢هـ): «سَارَ التُّغْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ إِلَى الشَّامِ، وَمَعَهُ ثَوْبٌ تُغْمَانُ الْمُطْلُحُ بِالْدَّمِ، فَكَانَ مُعَاوِيَةُ يُعَلِّقُ قَمِيصَ تُغْمَانَ عَلَى الْمُنْبَرِ، لِيُخْرِصَ أَهْلَ الشَّامِ عَلَى قِتَالِ عَلِيٍّ وَأَصْحَابِهِ، وَكُلَّمَا رَأَى أَهْلَ الشَّامِ ذَلِكَ، إِذَا دَاوُوا غَيْظًا» (المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء، ج ١، ص ١٧١)، وقال ابن سلام الجمحي (ت ٢٣٢هـ): «كَانَ التُّغْمَانُ ذَا مَنْزِلَةٍ مِنْ مُعَاوِيَةَ، وَكَانَ مُعَاوِيَةُ يَقُولُ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! تَسْتَبِطُونَ بَنِي، وَمَا صَحْبَنِي مِنْكُمْ إِلَّا التُّغْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ، وَقَدْ رَأَيْتُمْ مَا صَنَعْتُ بِهِ، وَكَانَ وَلَاءُ الْكُوفَةِ وَأَكْرَمُهُ» (طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، ج ٢، ص ٤٦٣)، وروى خليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ): «لَمَّا بَلَغَ زَيْدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ أَرَادُوا ابْنَ الزُّبَيْرِ عَلَى الْبَيْعَةِ فَأَبَى، أَرْسَلَ التُّغْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ وَهَمَامَ بْنَ قَبِيصَةَ إِلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ يَدْعُوَانِهِ إِلَى الْبَيْعَةِ لِيَزِيدَ عَلَى أَنْ يُجْعَلَ لَهُ وَلَايَةُ الْحِجَازِ وَمَا شَاءَ وَمَا أَحَبَّ لِأَهْلِ بَيْتِهِ مِنَ الْوَلَايَةِ، فَقَدِمَا عَلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ، فَعَرَضَا عَلَيْهِ مَا أَمَرَهُمَا بِهِ يَزِيدُ» (تاريخ خليفة بن خياط، ص ٢٥٢).

٢. أمير الجيش الذين حاصروا الحسين عليه السلام، فمنعوه الماء وقتلوه وظلموا وعدوانًا. قال محمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ): «كَانَ عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ بِالْكُوفَةِ قَدْ اسْتَعْمَلَهُ غَبِيذُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ عَلَى الرَّيِّ وَهَمْدَانَ، وَقَطَعَ مَعَهُ بَعَثًا، فَلَمَّا قَدِمَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْعِرَاقَ أَمَرَ غَبِيذُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ عُمَرَ بْنَ سَعْدٍ أَنْ يَسِيرَ إِلَيْهِ، وَبَعَثَ مَعَهُ أَرْبَعَةَ آلَافٍ مِنْ جُنْدِهِ، وَقَالَ لَهُ: إِنَّ هُوَ خَرَجَ إِلَيَّ وَوَضَعَ يَدَهُ فِي يَدِي وَإِلَّا فَقَاتِلْهُ، فَأَطَاعَ بِالْخُرُوجِ إِلَى الْحُسَيْنِ، فَقَاتَلَهُ حَتَّى قُتِلَ الْحُسَيْنُ» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٧، ص ١٦٧)، والعجب أنه كان يروي عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «قِتَالُ الْمُسْلِمِ كُفْرٌ» (المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص ١٧٦) قال مهنا: «سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ، فَقَالَ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يُحَدَّثَ عَنْهُ، قُلْتُ: لِمَ؟ قَالَ: لِأَنَّهُ صَاحِبُ الْجُبُوشِ، وَصَاحِبُ الدِّمَاءِ» (السنن لأبي بكر بن الخلال، ج ٣، ص ٥١٨)، وقيل ليحيى بن معين: «عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ ثِقَةٌ؟ قَالَ: كَيْفَ يَكُونُ مَنْ قَتَلَ الْحُسَيْنَ ثِقَةً؟» (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثاني]، ج ٢، ص ٩٤٥)، وروي عن أبي حفص، قال: «سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقُطَّانَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا الْعِيزَاؤُ بْنُ حُرَيْثٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، هَذَا قَاتِلُ الْحُسَيْنِ! عَنْ قَاتِلِ الْحُسَيْنِ تُحَدِّثُنَا؟ فَسَكَتَ يَحْيَى» (الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم، ج ٢، ص ٢٤٨)، وفي رواية أخرى: «قَالَ الرَّجُلُ: أَمَا تَخَافُ اللَّهَ تَزَوِي عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ؟ فَبَكَى يَحْيَى، وَقَالَ: لَا أَعُوذُ أَخَذْتُ عَنْهُ أَبَدًا» (تهذيب الكمال للمزي، ج ٢١، ص ٣٥٧). مع ذلك، فقد وثقه رجال من أهل الحديث (انظر: الثقات للعجلي، ج ٢، ص ١٦٦)، ورووا عنه (انظر: تهذيب الكمال للمزي، ج ٢١، ص ٣٥٦)، واستقر أمرهم على أنه صدوق (انظر: تقريب التهذيب لابن حجر، ص ٤١٣)!

٣. امتنع من بيعة علي، ثم بايع معاوية ويزيد وعبد الملك بن مروان! وقد اشتهر أنه استأذن على الحجاج بن يوسف ليلا، فقال الحجاج: «إِخْدَى حُمَقَاتِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ!» فدخل، فلما وصل إليه قال له الحجاج: «مَا جَاءَ بِكَ؟» قال: «ذَكَرْتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: حَمَنَ مَاتَ وَلَمْ يُبَايِعْ إِمَامَ عَصَرِهِ وَزَمَانِهِ مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً»، فقال له الحجاج: «أَتَتَخَلَّفُ عَنْ بَيْعَةِ عَلِيٍّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَتُبَايِعُ عَبْدِ الْمَلِكِ؟ يَا بَايِعَ رَجُلِي، فَإِنَّ يَدِي بِدِي عَنكَ مَشْغُولَةٌ»، ومدَّ إليه رجله! (انظر: البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي، ج ٧، ص ١٥١؛ ثر الدُرِّ في المحاضرات للأبي، ج ٢، ص ٦٦؛ التذكرة الحمدونية لابن حمدون، ج ٩، ص ٢٢٥)، وروي عن الزهري أنه قال: «الْعَجَبُ لِابْنِ عُمَرَ! تَمَنَّى مِنْ بَيْعَةِ عَلِيٍّ، وَبَايَعَ لِيَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ وَلِعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ!» (مراة الزمان في تواريخ الأعيان لسبط بن الجوزي، ج ٦، ص ٥٣).

والأسود بن يزيد (ت ٧٥هـ)١، وبسر بن أرطأة (ت ٨٦هـ)٢، وعروة بن الزبير (ت ٩٤هـ)٣،

١ . ذكره إبراهيم بن محمد الثقفي (ت ٢٨٣هـ) في فقهاء الكوفة الذين كانوا أهل عداوة علي وبغضه، قد خذلوا عنه، وخرجوا من طاعته (انظر: الغارات للثقي، ج ٢، ص ٥٥٨)، وروى عن يحيى بن عمار عن أبيه، عن أبيه، قال: «كَانَ الْأَسْوَدُ وَمَسْرُوقُ يَمَشِيَانِ إِلَى عَائِشَةَ، فَيَقْعَانِ عِنْدَهَا فِي عَلِيٍّ، فَأَمَّا الْأَسْوَدُ فَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ، وَأَمَّا مَسْرُوقٌ فَلَمْ يَمُتْ حَتَّى صَلَّى عَلَى عَلِيٍّ فِي زَوَايَا بَيْتِهِ»، وعن يحيى أيضاً، عن أبيه، قال: «دَخَلْتُ أَنَا وَزَيْدُ الْإِيَامِيِّ عَلَى قُمَيْرِ امْرَأَةٍ مَسْرُوقٍ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَخَدَّشْنَا قَالَتْ: كَانَ مَسْرُوقٌ وَالْأَسْوَدُ بَنُ زَيْدٍ يُفَرِّطَانِ فِي سَبِّ عَلِيٍّ، فَمَا مَاتَ مَسْرُوقٌ حَتَّى مَا يُصَلِّي لِلَّهِ صَلَاةً فِي بَيْتِهِ إِلَّا وَبُصِّلِي فِيهَا عَلَى عَلِيٍّ، وَأَمَّا الْأَسْوَدُ فَمَضَى عَلَى شَأْنِهِ» (الغارات للثقي، ج ٢، ص ٥٦٢-٥٦٥)، ومما يدل على صحة هذه الرواية ما روى الأسود عن عائشة في إنكار وصاية علي، قال: «قِيلَ لِعَائِشَةَ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْصَى إِلَى عَلِيٍّ؟ قَالَتْ: لَقَدْ كَانَ رَأْسُهُ فِي جُجْرِي، فَدَعَا بِالطُّسْتِ، فَبَالَ فِيهَا، فَلَقَدْ انْحَنَّتْ فِي جُجْرِي وَمَا شَعَرْتُ بِهِ، فَمَتَى أَوْصَى إِلَى عَلِيٍّ؟» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٢، ص ٢٢٨؛ صحيح البخاري، ج ٦، ص ١٤؛ سنن النسائي، ج ١، ص ٣٢)، وما روى ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) من أن الأسود كان من التابعين الذين لم يشهدوا مع علي شيئاً من حروبه (انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، ج ١، ص ٧٧)، وما روى سيف بن عمر (ت ٢٠هـ) من أن الأسود كان من المحضنين بالكوفة على إعانة عثمان، فكانوا يسبرون فيها ويطوفون على مجالسها ويقولون: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ الْقِتَالَ يَحِلُّ الْيَوْمَ وَيُخْرَجُ غَدًا، انْهَضُوا إِلَى خَلِيفَتِكُمْ وَعِصْمَةِ أَمْرِكُمْ» (الفتنة ووقعة الجمل لسيف بن عمر، ص ٦٢)، وما روى عن أبي إسحاق قال: «كُنْتُ أَنَا وَالْأَسْوَدُ فِي الشَّرْطَةِ مَعَ عَمْرِو بْنِ حَرْثٍ لِيَالِي مُضَعَبٍ» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٨، ص ١٩٥؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ١٩)، وكان عمرو بن حريث من يستخلفه زياد بن أبيه إذا خرج إلى البصرة (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٨، ص ١٤٦؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٣، ص ١٧٩). مع ذلك كله، فقد وثقه أهل الحديث، وروى عنه البخاري ومسلم وأصحاب السنن!

٢ . أحد قواد معاوية وأكابر أصحابه (جمهرة أنساب العرب لابن حزم، ج ١، ص ١٧٠). كان على ساقه جيشه يوم صفين (الأخبار الطوال لأبي حنيفة الدينوري، ص ١٦٧)، فحمل عليه علي ليقنتله، فأبدى له عورته، فرجع عنه (انظر: السيرة النبوية لابن كثير، ج ٣، ص ٤٠). بعثه معاوية إلى البلاد ليقنتل من كان من شيعة علي، فقتل كل من قدر عليه منهم، حتى قتل النساء وذبح الأطفال (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٦، ص ٥٣٩؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٢، ص ٤٥٣؛ تاريخ الطبري، ج ٥، ص ١٣٩؛ مرة الزمان في تواريخ الأعيان لسبط بن الجوزي، ج ٦، ص ٤١٠)، ودخل البصرة، فصعد المنبر وذكر علياً بالقبيح وشتمه وتنقصه، ثم قال: «إِنَّهَا النَّاسُ! أَنْشِدْكُمْ بِاللَّهِ! أَمَا صَدَقْتُ؟!» فقال أبو بكر: «إِنَّكَ تُنْشِدُ غَظِيماً، وَاللَّهِ مَا صَدَقْتُ وَلَا بَرَزْتُ!» فأمر بأبي بكر، فطُرب حتى غشي عليه (أنساب الأشراف للبلاذري، ج ١، ص ٤٩٢)، ودخل المدينة، فصعد منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجعل ينادي: «يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ! وَاللَّهِ لَوْلَا مَا عَهْدَ إِلَيَّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ مُعَاوِيَةُ مَا تَرَكْتُ فِيهَا مُحْتَلِماً إِلَّا قَتَلْتُهُ!» (تاريخ الطبري، ج ٥، ص ١٣٩؛ الثقات لابن حبان، ج ٢، ص ٣٠٠). فكان الهيثم بن عدي يقول: «لَمْ يَكُنْ فِي بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ أَحَبُّتُ مِنْ بُسْرِ وَلَا أَسْوَأُ مِنْهُ» (المقفي الكبير للمقريزي، ج ٢، ص ٢٣٨)؛ مع ذلك، فقد اعتبره كثير من أهل الحديث صحابياً، ورووا عنه، وأخرج له أبو داود والنسائي والترمذي!

٣ . ذكره إبراهيم بن محمد الثقفي (ت ٢٨٣هـ) في فقهاء الحجاز الذين كانوا أهل عداوة علي وبغضه (انظر: الغارات للثقي، ج ٢، ص ٥٦٩)، وروى عن يحيى بن عروة بن الزبير، عن أبيه، قال: «كَانَ عُرْوَةُ إِذَا ذَكَرَ عَلِيًّا نَالَ مِنْهُ» (الغارات للثقي، ج ٢، ص ٥٧٦)، وليس ذلك بغريب؛ لأنه كان ابن من حارب علياً؛

العودة إلى الإسلام

وأبي بردة بن أبي موسى (ت ١٠٣هـ)، ومحمد بن شهاب الزهري (ت ١٢٤هـ)،

خرج مع أبيه للحرب، فردّه من الطريق لصغره (انظر: مصنف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٥٤٢: المعرفة والتاريخ للفسوي، ج ١، ص ٢٣٣: التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثالث]، ج ٢، ص ١٧٣)، وكانت عائشة خالته ومعلمته، وهي تبغض عليًا وتطعن فيه، حتى أنها لما بلغتها خبر بيعة الناس لعليّ قالت: «وَدِدْتُ أَنَّ هَذِهِ أَطْبَقَتْ عَلَى هَذِهِ» (أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٢، ص ٢١٧)، وروى أبو غطفان، قال: «سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ: أَرَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُوْفِّيَ وَرَأْسُهُ فِي حِجْرٍ أَحَدٍ؟ قَالَ: تُوْفِّيَ وَهُوَ لَمْ يَسْتَبِدْ إِلَى صَدْرٍ عَلِيٍّ، قُلْتُ: فَإِنَّ عَزْوَةَ حَدَّثَنِي عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: تُوْفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ سَخْرِي وَنَخْرِي! فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَتَغْفُلُ؟ وَاللَّهِ لَتُوْفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنَّهُ لَمْ يَسْتَبِدْ إِلَى صَدْرٍ عَلِيٍّ، وَهُوَ الَّذِي غَسَلَهُ» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٢، ص ٢٣٠)، وروى عن عبد الرزاق، عن معمر، قال: «كَانَ عِنْدَ الزُّهْرِيِّ حَدِيثَانِ عَنْ عَزْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ فِي عَلِيٍّ، فَسَأَلْتُهُ عَنْهُمَا يَوْمًا، فَقَالَ: مَا تَصْنَعُ بِهِمَا وَبِحَدِيثِهِمَا؟! اللَّهُ أَعْلَمُ بِهِمَا، إِنِّي لَأَتَّهِمُهُمَا فِي بَنِي هَاشِمٍ»، وكان الحديثان في تنقيص عليّ (انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٤، ص ٦٤)، وقال المسعودي (ت ٣٤٦هـ) في «مروج الذهب» (ج ٣، ص ١١٣): «كَانَ عَزْوَةُ عَلَى رَأْيِ عَمِّهِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، وَكَانَتْ كُتِبَ عَبْدُ الْمَلِكِ إِلَى الْحَجَّاجِ مُتَّصِلَةً بِأَمْرِهِ بِتَعَاهُدِ عَزْوَةَ وَأَنَّ لَا يَسُوءَهُ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ»، وكان يعذر أخاه إذا جرى ذكر بني هاشم، وحصره إياهم في الشعب، وجمعه لهم الحطب لتحريقهم، ويقول: «إِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ إِزْهَابَهُمْ لِيَدْخُلُوا فِي طَاعَتِهِ كَمَا أَزْهَبَ بَنُو هَاشِمٍ وَجُمِعَ لَهُمُ الْحَطَبُ لِإِخْرَاقِهِمْ إِذْ هُمْ أَبْوَا الْبَيْعَةِ فِيمَا سَلَفَ!» (مروج الذهب للمسعودي، ج ٣، ص ٧٧). مع ذلك، فقد وثقه أهل الحديث كلهم، ورووا عنه، وأخرج له البخاري ومسلم وأصحاب السنن!

١. عامر بن عبد الله بن قيس. كان قاضيًا للحجاج على الكوفة، وكانت إليه قاطع معاوية، وهو الذي شهد على حجر بن عدي الكندي رضي الله عنه عند زياد بن أبيه، فقال: «أَشْهَدُ أَنَّ حَجْرَ بْنَ عَدِيٍّ قَدْ كَفَرَ بِاللَّهِ كَفْرًا صُلَغًا»، يعني بذلك كفره عليّ بن أبي طالب، لأنه كان أصلح! وروى عن عبد الرحمن بن جندب، قال: «رَأَيْتُ أَبَا بُرْدَةَ بِوَأَسِطَ نَظَرَ إِلَى أَبِي الْغَادِيَةِ الْجَهَنِيِّ قَاتِلِ عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ فَقَالَ: أَرْنِي يَدَكَ الَّتِي قَتَلْتَ بِهَا عَمَارَ بْنَ يَاسِرٍ حَتَّى أَقْبِلَهَا»، وفي رواية أنه قبل يده وقال: «لَا تَمَسُّكَ النَّارُ أَبَدًا!» (انظر: أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٥، ص ٢٥٤: الغارات للثقف، ج ٢، ص ٥٦٥: تاريخ الطبري، ج ٥، ص ٢٦٩: قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعب، ج ١، ص ٢٥٧: تهذيب الكمال للمزي، ج ٣٣، ص ١٤٥). مع ذلك، فقد وثقه أهل الحديث، ورووا عنه، وأخرج له البخاري ومسلم وأصحاب السنن!

٢. كان من أعوان بني أمية وملازميهم. لزم عسكر عبد الملك بن مروان، وكان يدخل عليه كثيرًا، وتوفي عبد الملك، فلزم الوليد بن عبد الملك حتى توفي، ثم سليمان بن عبد الملك، وعمر بن عبد العزيز، وي زيد بن عبد الملك. فجعله يزيد بن عبد الملك على قضاة. ثم لزم هشام بن عبد الملك، وحجّ هشام سنة ست ومائة وحجّ معه الزهري، فصيّرهُ هشام مع ولده يعلمهم ويفقههم ويحدثهم ويحجّ معهم، فلم يفارقهم حتى مات بالمدينة (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٧، ص ٤٣١)، وروى عن محمد بن شيبة، قال: «شَهِدْتُ مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ، فَإِذَا الزُّهْرِيُّ وَعَزْوَةُ بِنُ الرُّبَيْرِ قَدْ جَلَسَا، فَذَكَرَا عَلِيًّا فَنَالَا مِنْهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فَجَاءَ حَتَّى وَقَفَ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ: أَمَّا أَنْتَ يَا عَزْوَةُ، فَإِنَّ أَبِي حَاكَمَ أَبَاكَ إِلَى اللَّهِ، فَحَكَمَ لِأَبِي عَلَى أَبِيكَ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا زُهْرِي، فَلَوْ كُنْتُ أَنَا وَأَنْتَ بِمَكَّةَ لَأَرَيْتُكَ كَيْدَ أَبِيكَ» (الغارات للثقف، ج ٢، ص ٥٧٧)، وروى عن جعفر بن إبراهيم الجعفري، قال: «كُنْتُ عِنْدَ الزُّهْرِيِّ أَسْمَعُ مِنْهُ، فَإِذَا عَجُوزٌ قَدْ وَقَفَتْ عَلَيْهِ، فَقَالَتْ: يَا جَعْفَرِي! لَا تَكْتُمُ عَنْهُ! فَإِنَّهُ مَالٌ إِلَى بَنِي أُمِيَّةٍ، وَأَخَذَ جَوَائِزَهُمْ! فَقُلْتُ: مَنْ هَذِهِ؟! قَالَ: أُخْتِي رَقِيَّةُ، خَرِفْتُ! قَالَتْ: خَرِفْتُ أَنْتَ، كَتَمْتَ فَضَائِلَ آلِ مُحَمَّدٍ» (تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٤٢، ص ٢٢٨)، وكانت العجوز أعدل من أهل الحديث؛ فإنهم وثقوه على ذلك، ورووا عنه، وأخرج له البخاري ومسلم وأصحاب السنن!

وعبد الملك بن عمير (ت ١٣٦هـ)١، وحرير بن عثمان (ت ١٦٣هـ)٢، وحُصَيْن بن نُمَيْر (ت نحو ١٩٠هـ)٣، وكثيرين غيرهم، يعملون علانية في خدمة الأمويين، ويُعرفون بالعداوة الشديدة لبني هاشم، ومع ذلك فقد وثق بهم أهل الحديث وأمثال البخاري (ت ٢٥٦هـ) ومسلم (ت ٢٦١هـ).

١. كان من قضاة بني أمية على الكوفة، واشتهر بأنه قتل رسول الحسين عليه السلام لما رماه ابن زياد من فوق القصر، فتكسرت عظامه وبقي به رمق، فجاء فذبحه، فلما عيب ذلك عليه قال: «أَرَدْتُ أَنْ أَرِيحَهُ!» (انظر: تاريخ الطبري، ج ٥، ص ٣٩٨؛ قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبی، ج ٢، ص ١٢٤؛ البداية والنهاية لابن كثير، ج ٨، ص ١٨٢)، وكان طيلة حياته قريبًا للظالمين؛ كما روي أنه قال: «رَأَيْتُ رَأْسَ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ أَتِي بِهِ غُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ، وَرَأَيْتُ رَأْسَ غُبَيْدِ اللَّهِ أَتِي بِهِ الْمُخْتَارُ بْنُ أَبِي غُبَيْدٍ، وَرَأَيْتُ رَأْسَ الْمُخْتَارِ أَتِي بِهِ مُصْعَبُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَرَأَيْتُ رَأْسَ مُصْعَبٍ أَتِي بِهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ» (الثقات للعجلي، ج ٢، ص ١٠٤؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٣، ص ٢٢٣؛ مسند أبي يعلى، ج ٥، ص ٥٣)، ومن غرائبه أنه روى عن أبي الغادية قاتل عمار بن ياسر، فانكر الناس ذلك حتى ظنوا أنه رجل آخر، فقال يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ): «أَبُو غَادِيَّةٍ هَذَا وَاحِدٌ لَيْسَ غَيْرُهُ» (تاريخ ابن معين [رواية الدوري]، ج ٣، ص ١٣). مع ذلك، فقد وثقه كثير من أهل الحديث، وأكثروا الرواية عنه، وأخرج له البخاري ومسلم وأصحاب السنن!

٢. كان شامياً مشهوراً بالنصب والانحراف عن علي بن أبي طالب. روي عن أبي حفص قال: «كَانَ حَرِيرٌ بَنُ عُثْمَانَ يَنْتَقِصُ عَلِيًّا وَيَنَالُ مِنْهُ»، وعن إسماعيل بن عياش قال: «عَادَلْتُ حَرِيرًا مِنْ مَضَرَ إِلَى مَكَّةَ، فَجَعَلَ يَسُبُّ عَلِيًّا وَيَلْعَنُهُ»، وعن عبد الله بن حماد قال: «سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ صَالِحٍ وَقِيلَ لَهُ: لِمَ لَمْ تَكْتُبْ عَنْ حَرِيرٍ؟ قَالَ: كَيْفَ أَكْتُبُ عَنْ رَجُلٍ صَلَّيْتُ مَعَهُ الْفَجْرَ سَنَيْنَ، فَكَانَ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَلْعَنَ عَلِيًّا سَبْعِينَ لَعْنَةً كُلَّ يَوْمٍ؟»، وعن جرير قال: «كَانَ حَرِيرٌ يَشْتُمُ عَلِيًّا عَلَى الْمَنَابِرِ»، وعن عمران بن أبان قال: «سَمِعْتُ حَرِيرًا يَقُولُ: لَا أَحِبُّهُ، قَتَلَ أَبَائِي، يَغْنِي عَلِيًّا»، وعن يزيد بن هارون قال: «قَالَ حَرِيرٌ: لَا أَحِبُّ مَنْ قَتَلَ لِي جَدِّي»، وعن الحسن بن علي قال: «قُلْتُ لِيَزِيدَ بْنِ هَارُونَ: سَمِعْتُ مِنْ حَرِيرٍ شَيْئًا تُنْكِرُهُ عَلَيْهِ مِنْ هَذَا الْبَابِ؟ فَقَالَ: إِنِّي سَأَلْتُهُ أَنْ لَا يَذْكُرَ لِي شَيْئًا مِنْ هَذَا مَخَافَةَ أَنْ أَسْمَعَ مِنْهُ شَيْئًا يَضِيقُ عَلَيَّ الرَّوَايَةَ عَنْهُ، قَالَ: فَأَشَدُّ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: لَنَا أَمِيرٌ وَلَكُمْ أَمِيرٌ، يَغْنِي: لَنَا مُعَاوِيَةُ وَلَكُمْ عَلِيٌّ! فَقُلْتُ لِيَزِيدَ: فَقَدْ أَتَرْنَا عَلَى نَفْسِهِ، فَقَالَ: نَعَمْ»، وفي رواية أخرى أنه كان يقول: «لَنَا إِمَامُنَا وَلَكُمْ إِمَامُكُمْ» (انظر: الضعفاء الكبير للعجلي، ج ١، ص ٣٢١؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ٩، ص ١٨٢؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ١٢، ص ٣٤٨)، وذكر أبو الفتح الأزدي أن حريزاً روى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أراد أن يركب بغلته جاء علي فحل حزام البغلة ليقع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومن هذه حاله لا يروى عنه شيء (الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي، ج ١، ص ١٩٧). مع ذلك، فقد وثقه أهل الحديث ورووا عنه، وأخرج له البخاري وأصحاب السنن الأربعة، وهم يعلمون حاله؛ كما قال أحمد بن حنبل: «هُوَ صَحِيحُ الْحَدِيثِ، إِلَّا أَنَّهُ يَحْمِلُ عَلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ»، وقال في موضع آخر: «ثِقَّةٌ ثَقَّةٌ»، وقال العجلي: «شَامِيٌّ ثَقَّةٌ، وَكَانَ يَحْمِلُ عَلَى عَلِيٍّ»، وقال أبو حفص: «ثَبَّتْ شَدِيدُ التَّحَامُلِ عَلَى عَلِيٍّ! كَذَلِكَ يَضِلُّ اللَّهُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ!».

٣. أبو محصن الهمداني الواسطي. قال ابن أبي خيثمة: «قُلْتُ لِأَبِي: لِمَ لَمْ تَكْتُبْ عَنْ أَبِي مَحْصَنٍ؟ قَالَ: أَتَيْتُهُ فَإِذَا هُوَ يَحْمِلُ عَلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَيَعِيْبُهُ، فَلَمْ أَغْدِ إِلَيْهِ، وَلَمْ أَكْتُبْ عَنْهُ» (إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي بن قليج، ج ٢، ص ٣٧٣)، وقال ابن حجر: «زُمِيَ بِالنَّصَبِ» (تقريب التهذيب لابن حجر، ص ١٧١). مع ذلك، فقد وثقه العجلي وأبو زرة، وذكره ابن حبان في «الثقات» (ج ٨، ص ٢٠٨)، وقال فيه أبو حاتم: «صَالِحٌ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ» (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ١٩٨)، وروى عنه البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي!

عدد قليل منهم أيضًا كانوا يمتنعون عن إعانة الحُكَّام والعداوة لآل رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم سُجِنُوا أو قُتِلُوا، والغريب أنهم لقوا إعراضًا من أهل الحديث؛ مثل أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ) الذي أبى قبول منصب القضاء، وكانت له علاقات مع آل رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم، ولهذا السبب سُجِنُوا وأتهم من قبل أهل الحديث بالكفر والضلال^١. بصرف النظر عن هذا العدد القليل الذين لم يكن لديهم بالطبع مجال كبير للرواية بسبب إعراض أهل الحديث عنهم، كان أكثر الرواة المسلمين الذين أصبحوا مصدر العقائد والأحكام الإسلامية تابعين للتيار الأموي، ولا يرون إظهار الخلاف معه جائزًا. مع أخذ هذا في الاعتبار، من الواضح أنَّ أمثال هؤلاء ما كانوا يستطيعون بأيِّ وجه أن يكونوا مصدرًا جديرًا بالثقة للمسلمين اللاحقين؛ لأنَّه بسبب تبعيتهم وخوفهم، كان من الصعب عليهم جدًا أن ينقلوا إليهم جوانب من الإسلام تتعارض مع مصالح الحُكَّام الأمويين. لذلك، فإنَّ إحسان الظنَّ بهم، على الرَّغم من الدوافع العديدة التي كانت لديهم لكتمان الحقِّ أو تحريفه، ليس من الحكمة، بل هو بالتأكيد مثال للسَّفاهة^٢. مع ذلك، يبدو أنَّ الكثير من المسلمين يتعمَّدون البناء على هذا الخداع الذاتي، ويحسبون أنَّهم ملزمون بتبرئة القرون الأولى من أيِّ خطأ حتَّى باستخدام الكذب، في حين أنَّه من المسلَّم به أنَّ الخداع الذاتي والكذب لا مكان لهما في الإسلام؛ كما قال الله تعالى: ﴿يُحَادِّثُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾^٣، وقال: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾^٤، بل أقصى واجب يمكن استنباطه من العقل والشرع في هذا الصدد، هو احترام المسلمين الأوائل على غرار احترام الوالدين، لا تبرئتهم من أيِّ خطأ ارتكبهوه؛ لأنَّ الإنتباه لأخطاء الوالدين لا يستلزم عدم احترامهما، بل يمكن انتقادهما على أخطائهما دون إخلال باحترامهما؛ مثل إبراهيم عليه السَّلام الذي انتقد أباه على أخطائهما دون إخلال باحترامهما؛ كما أخبر الله عنه تعليمًا للمسلمين فقال: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾^٥؛

١ . لمعرفة اتهامات أهل الحديث وشتائمهم له، راجع: التاريخ الكبير للبخاري، ج ٩، ص ٤٧١؛ الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ١٠٠؛ الضعفاء الكبير للعقيلي، ج ٤، ص ٢٨٠-٢٨٥؛ الضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني، ص ١٥٤؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ١٥، ص ٥٤٣-٥٨٢.

٢ . كما روي عن أبي وائل شقيق بن سلمة، وهو من كبار التابعين، أنَّه كان يقول: «انَّهْمُوا الْقَوْمَ عَلَى دِينِكُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ مَا مَاتُوا حَتَّى خَلَطُوا»، رواه الكعبي (ت ٣١٩هـ) في «قبول الأخبار» (ج ١، ص ٣٧).

٣ . البقرة / ٩

٤ . النحل / ١٠٥

٥ . مريم / ٤٢

كما أنَّ احترام شخص ما لا يستلزم طاعة عمياء له، ولهذا السبب قد أذن الله بعضيان الوالدين، ولم يأذن بعدم احترامهما، فقال: ﴿وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطَعُهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾^١. من هنا يعلم أنه يمكن احترام المسلمين الأوائل، وفي نفس الوقت التنبيه على أخطائهم وعدم اتباعهم فيها.

على أي حال، سواء رضينا أم كرهنا، وسواء قبلنا أم رفضنا، فإنَّ التركيبة الحالية للعالم الإسلامي والإصطفافات الموجودة فيه، بدلاً من أن تكون ناشئة من الإسلام وتعاليمه الخالصة والكاملة، قد تشكلت نتيجة لحكومة الأمويين والأحداث السياسية في القرون الإسلامية الأولى، ونشأت من اتجاه الحكام الظالمين وسلبية العلماء المسلمين تجاههم وفراغ الساحة من الهاشميين؛ درجة أنَّ القراءة الرسمية الحالية للإسلام، خاصة في مجال العقائد، يمكن اعتبارها قراءة أموية للإسلام، وهذا أمر ظاهر ومكشوف تماماً على الأقل فيما يتعلق بشكل الحكم السياسي وأسلوبه.

١. لقمان / ١٥

٢. ما نبه عليه أيده الله تعالى من عظم تأثير بني أمية على ثقافة المسلمين وفهمهم للإسلام حقيقة مؤسفة لها شواهد كثيرة، بل هو ما أخبر عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته من قبل؛ كما صحَّ أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «يُهْلِكُ أُمَّتِي هَذَا الْحَيُّ مِنْ قُرَيْشٍ» (صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٩٩؛ صحيح مسلم، ج ٨، ص ١٨٦)، ومن الواضح أنَّ إهلاكهم للأمة لا يعني غير ذلك، وقد روي أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى في منامه بني أمية يصعدون على منبره من بعده، ويضلُّون النَّاسَ عن الصراط القهقري، وهو أيضاً بهذا المعنى (انظر: سنن الترمذي، ج ٥، ص ٤٤٤؛ مسند أبي يعلى، ج ١١، ص ٣٤٨؛ مناقب أمير المؤمنين لمحمد بن سليمان الكوفي، ج ٢، ص ١٧١؛ تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٩٨؛ تفسير ابن أبي حاتم، ج ٧، ص ٢٣٣٦؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ١٨٦؛ دلائل النبوة للبيهقي، ج ٦، ص ٥٠٩)، وروي أنه قال: «إِنَّ أَوَّلَ مَنْ يُبَدِّلُ سُنَّتِي رَجُلٌ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ» (مصنَّف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٢٦٠؛ الأوائل لابن أبي عاصم، ص ٧٧)، وروي أنه قال: «إِذَا بَلَغَ بَنُو أُمَيَّةَ أَرْبَعِينَ رَجُلًا اتَّخَذُوا عِبَادَ اللَّهِ حَوْلًا، وَمَالَ اللَّهِ نَحْلًا، وَكُتَابَ اللَّهِ دَغْلًا» (الفتن لابن حماد، ج ١، ص ١٣٠؛ مسند الشاميين للطبراني، ج ٢، ص ٣٣٨؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٤، ص ٥٢٥)، ولذلك كان أبغض الأحياء إليه بنو أمية (انظر: الفتن لابن حماد، ج ١، ص ١٣٢؛ مسند أبي يعلى، ج ١٣، ص ٤١٧؛ مسند الروياني، ج ١، ص ٧٩؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٤، ص ٥٢٨)، وروي عن عليٍّ أنه قال: «لِكُلِّ أُمَّةٍ أَقَّةٌ، وَأَقَّةُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَنُو أُمَيَّةَ» (الفتن لابن حماد، ج ١، ص ١٢٩)، وقال: «أَلَا إِنَّ أَخَوَفَ الْفِتَنِ عِنْدِي عَلَيْكُمْ فِتْنَةُ بَنِي أُمَيَّةَ، فَإِنَّهَا فِتْنَةُ عَمِيَاءَ مُظْلِمَةٍ، عَمَّتْ خَطْئُهَا، وَخَصَّتْ بِلَيْئَتِهَا، وَإِيمَ اللَّهِ لَتَجِدَنَّ بَنِي أُمَيَّةَ لَكُمْ أَرْبَابَ سُوءٍ بَغْدِي، كَالثَّابِطِ الصُّرُوسِ، تَعْدِمُ بِقِيهَا، وَتُخْبِطُ بِيَدِهَا، وَتَرْبِي بَرَجْلَهَا، وَتَمْنَعُ دَرْهَا، لَا يَزَالُونَ بِكُمْ حَتَّى لَا يَتَرَكُوا مِنْكُمْ إِلَّا نَافِعًا لَهُمْ أَوْ غَيْرَ ضَائِرٍ بِهِمْ، تَرُدُّ عَلَيْكُمْ فِتْنَتَهُمْ سُوءَاءَ مَخْشِيَةٍ، وَقَطْعًا جَاهِلِيَّةٍ، لَيْسَ فِيهَا مَنَارٌ هُدًى، وَلَا عَلَمٌ يَرَى»، وقال: «وَاللَّهِ لَا يَزَالُونَ حَتَّى لَا يَدْعُوا لِلَّهِ مُحَرَّمًا إِلَّا اسْتَحْلَوْهُ، وَلَا عَقْدًا إِلَّا حَلَوْهُ، وَحَتَّى لَا يَتَّقِيَ بَيْتَ مَكْرٍ وَلَا وَبَرَ إِلَّا دَخَلَهُ ظُلْمُهُمْ، وَنَبَأَ بِهِ سُوءَ رَغِيهِمْ، وَحَتَّى يَقُومَ الْبَاكِتَانِ يَبْكِيَانِ، بَاكِ يَبْكِي لِدِينِهِ، وَبَاكِ يَبْكِي لِذُنُوبِهِ، وَحَتَّى تَكُونَ نُصْرَةُ أَحَدِكُمْ مِنْ أَحَدِهِمْ كُنُصْرَةِ الْعَبْدِ مِنْ سَيِّدِهِ، إِذَا شَهِدَ أَطَاعَهُ، وَإِذَا غَابَ اغْتَابَهُ» (انظر: الفتن لابن حماد، ج ١، ص ١٩٥؛ مصنَّف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥٢٨؛ حديث ابن ديزيل، ص ٨٢ و ٨٤؛ الغارات للثقفي، ج ١، ص ١٠؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٣، ص ١٠٢)، وروي أنَّ الحسين لما بلغهبيعة يزيد قال: «إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ، وَعَلَى الْإِسْلَامِ السَّلَامُ إِذْ قَدْ قُبِلَتْ الْأُمَّةُ بِرَاعٍ مِثْلِ يَزِيدَ» (الفتوح لابن أعثم، ج ٥، ص ١٧)، وقوله: «عَلَى الْإِسْلَامِ السَّلَامُ» يدل على عظم تأثير حكومة يزيد وأمثاله من بني أمية على الإسلام، حتى كأنها تُمِيتُه، فتدبر.

طبعاً هذا لا يعني أن التأثير على آراء المسلمين كان حكرًا على الحكّام الأمويين؛ لأنّه بعد الحكّام الأمويين، جاء حكام آخرون إلى السّلطة لعبوا دوراً مهماً في تشكيل موقف المسلمين وخلقوا تيارات جديدة، لكنّ الحقيقة أنّ الحكّام الأمويين، بسبب هيمنتهم في تبشير تاريخ الإسلام، واستخدامهم لأوجه الشخصيات الإسلامية، تركوا أعماق وأوسع أثر على ثقافة المسلمين وحتى الحكّام من بعدهم، وكان الحكّام من بعدهم مجرد أتباع لهم عن قصد أو غير قصد، وواصلوا سياساتهم بشكل أو بآخر. هذا في حين أنّ الحكّام الأوائل من بعدهم كانوا بني عباس، وهم فرع من بني هاشم استولوا على السّلطة باستغلال مظلوميّتهم، لكنهم من الناحية الفكرية لم يكونوا ممثّلين للتيار الهاشمي، وكانوا ينتمون بوضوح إلى التيار الأموي، ولهذا السّبب تمكّنوا من نيل السّلطة بين المسلمين الذين كانوا في الغالب أمويين فكرياً. الدليل على هذه الحقيقة هو أنّهم أيضاً بعد وصولهم إلى السّلطة، أخذوا في قمع سائر الهاشميين، وخاصّة العلويين، ووضعوا قتلهم وسجنهم ومحبّتهم على جدول الأعمال بطريقة الأمويين، وربما في بعض الحالات استخدموا مزيداً من القسوة والشدة. لذلك، فإنّ ما أعنيه بالتيار الأموي، ليس التيار الموجود بين الحكّام الأمويين فقط، بل هو التيار الذي أسّسه الحكّام الأمويون، واستمرّ به الحكّام اللاحقون بأسماء أخرى، واليوم أيضاً يتبعه حكام مثل آل سعود. بالإضافة إلى ذلك، يتشكّل اليوم تيار أموي قحّ في منطقة الشام، منشأ الأمويين، بقيادة بعض آل أبي سفيان، يسعى لإحياء حكومة أجداده تحت عنوان الخلافة الإسلامية، ويجذب إلى نفسه العديد من المسلمين بهذا العنوان وعلى أمل استعادة المجد المادّي لعصرهم، ليفتح بهذه الطريقة جبهة جديدة ضدّ بقية من آل رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، ويعزّز فكرة أنّ صراع الأمويين مع الهاشميين لا نهاية له. في حين أنّ بني هاشم ليسوا مذبذبين أن اختارهم الله لخلافته ولم يختَر بني أمية، وهذا قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾^٣، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾؛

١ . كأنه يريد السفينائي؛ فقد روي عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم أنه قال: «أُحَذِّرُكُمْ فِتْنَةً مِنْ بَطْنِ الشَّامِ، وَهِيَ فِتْنَةُ السُّفْيَانِيَّ» (انظر: الفتن لابن حمّاد، ج ١، ص ٥٥: المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج ٤، ص ٥١٥)، والروايات فيه متواترة.

٢ . كما روي عن جعفر بن محمد الصادق أنّه قال: «إِنَّا وَآلُ أَبِي سُفْيَانَ أَهْلُ بَيْتَيْنِ تَعَادَيْنَا فِي اللَّهِ، قُلْنَا: صَدَقَ اللَّهُ، وَقَالُوا: كَذَبَ اللَّهُ، قَاتَلَ أَبُو سُفْيَانَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَقَاتَلَ مُعَاوِيَةَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَاتَلَ يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَالسُّفْيَانِيُّ يُقَاتِلُ الْقَائِمَ -يَعْنِي الْمُهَدِّي- عَلَيْهِ السَّلَامُ»، رواه ابن بابويه (ت ٣٨١هـ) في «معاني الأخبار» (ص ٣٤٦).

٣ . الأنعام / ١٢٤

٤ . البقرة / ١٠٥

كما لم يكن ذنب هابيل أن تقبل الله قربانه ولم يتقبل قربان قابيل أن اتخذه قابيل عدواً وقتله؛ كما أخبر الله عنهما لعة المسلمين فقال: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾، ومن الواضح أن المسلم من كان مسلماً لمشيئة الله، ولم يجادل فيها ولم ينازع من اختاره، ولذلك فلو كف بنو أمية عن التمرد على الله وانقادوا لقضائه في إخوانهم لكان خيراً لهم؛ لأن كلاهما من سلالة قريش، ووصل الرحم خير من قطعها.

على أي حال، فإن أكثر المسلمين الآن يتبعون التيار الأموي عن قصد أو عن غير قصد؛ لأنهم، بعلم أو بغير علم، يتبعون المذاهب التي نشأت أو انتشرت بدعم وإدارة من الأمويين أو الحكام المضاهين لهم؛ كما على سبيل المثال، كتاب مالك الذي أصبح أساساً لمذهبه، كتب بأمر من عمر بن عبد العزيز الأموي (ت ١٠١هـ) وإشراف من واليه بالمدينة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (ت ١٢٠هـ)، وحصل في عهد العباسيين على دعم وترويج من المنصور (ت ١٥٨هـ) والمهدي (ت ١٦٩هـ) العباسيين^٢.

١. المائة / ٢٧

٢. أراد أن أول باعث بعث مالكا في المدينة على تأليف كتابه الحديثي كان أمر عمر بن عبد العزيز؛ فإنه كتب إلى أهل المدينة: «انظروا ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاكثبوه، فأني خفتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ وَذَهَابَ الْعُلَمَاءِ»، وأمر واليه في المدينة أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم بالإشراف على ذلك (انظر: موطأ مالك [رواية محمد بن الحسن الشيباني]، ص ٣٣٠؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٢، ص ٣٣٣، ج ١٠، ص ٤٤٥؛ مسند الدارمي، ج ١، ص ٤٣١؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ٣١؛ السنة للمروزي، ص ٣١؛ المحدث الفاضل للرامهرمزي، ص ٣٧٤؛ معرفة السنن والآثار للبيهقي، ج ١٢، ص ٣٧٢)، وقيل أن مالكا كتبه بأمر المنصور العباسي؛ فإنه قال له: «صَغَ لِلنَّاسِ كِتَابًا أَحْمِلُهُمْ عَلَيْهِ»، فوضع الموطأ (انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج ١، ص ١٢؛ ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض، ج ٢، ص ٧١)، وقيل: أمره المهدي العباسي (انظر: المنتخب من ذيل المذيل للطبري، ص ١٤٣؛ الإتنقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البر، ص ٤٠)، والنتيجة واحدة.

٣. روى معن بن عيسى قال: سمعت مالك بن أنس يقول: «أَرْسَلَ إِلَيَّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَبُو جَعْفَرٍ -يَعْنِي الْمُنْصُورَ الْعَبَّاسِيَّ- يُرِيدُ الْمُوَطَّأَ، فَأَتَيْتُهُ بِهِ، فَتَطَرَّ فِيهِ وَقَالَ: هَذَا الْحَقُّ، وَأَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ وَيَبْعَثَ بِهِ إِلَى الْإِشْرَاقِ، فَيَحْمِلُ النَّاسُ عَلَيْهِ» (كشف المغطاء في فضل الموطأ لابن عساكر، ص ٢٥)، وفي رواية أخرى أنه قال لمالك: «إِنِّي قَدْ عَزَمْتُ أَنْ أَمُرَ بِكُتُبِكَ هَذِهِ الَّتِي وَضَعْتَهَا -يَعْنِي الْمُوَطَّأَ- فَتُنَسَّخَ تُنَسَّخًا، ثُمَّ أَبْعَثَ إِلَى كُلِّ مِصْرٍ مِنْ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ مِنْهَا بِنُسْخَةٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَعْمَلُوا بِمَا فِيهَا وَلَا يَتَعَدَّوهَ إِلَى غَيْرِهِ» (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٧، ص ٥٧٣؛ المنتخب من ذيل المذيل للطبري، ص ١٤٣ و ١٤٤؛ الإتنقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البر، ص ٤٠ و ٤١؛ جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، ج ١، ص ٥٣٢؛ سير أعلام النبلاء للذهبي، ج ٨، ص ٦١، ٧٨، ٧٩ و ١١١).

العودة إلى الإسلام

ومذهب ابن حنبل نال اعتبارًا بعد أن قرّبه وأمثاله المتوكل العباسي (ت ٢٤٧هـ) وقام بتأييدهم، ومذهب أبي حنيفة أخذ طابعًا رسميًا بعد أن تنازل عن موقفه السياسي المتمثل في تجويز معارضة الحُكّام الظالمين، واستبدل به في انتقائية واضحة رأي أهل الحديث القائل بوجوب طاعتهم، وتمّ دمج عمليًا في حكم العباسيين بواسطة أبي يوسف (ت ١٨٢هـ)، التلميذ البارز لأبي حنيفة، الذي تولى لهم رئاسة القضاء خلافاً لأستاذه، ومذهب أهل الحديث نال رواجاً بعد أن رتب الحكم العباسي من زمن المتوكل أجراً وجائزة لمحدثين بارزين مثل أبي بكر بن أبي شيبه (ت ٢٣٥هـ)، ومصعب بن عبد الله الزبيري (ت ٢٣٦هـ)، وعثمان بن أبي شيبه (ت ٢٣٩هـ)، وإبراهيم بن عبد الله الهروي (ت ٢٤٤هـ)، وإسحاق بن أبي إسرائيل (ت ٢٤٥هـ)، وغيرهم، وطلب منهم أن يرووا الأحاديث التي يرضاها^٣.

١. قال ابن كثير في البداية والنهاية (ج ١٠، ص ٣٤٨): «أظهر المتوكل إكرام أحمد بن حنبل واستدعاه من بغداد إليه، فاجتمع به فأكرمه، وأمر له بجائزة سنّية فلم يقبلها، وخلع عليه خلعة سنّية من ملابسه، فاستحيا منه أحمد كثيراً، فلبسها إلى الموضع الذي كان نازلاً فيه، ثم نزعها، وجعل المتوكل في كل يوم يرسل إليه من طعامه الخاص يظن أنه يأكل منه، وكان أحمد لا يأكل لهم طعاماً، ولكن كان ابتاه صالحاً وعبد الله يقبلان تلك الجوائز، وهو لا يشعر بشيء من ذلك، وارتفع شأن السنّة جدّاً في أيام المتوكل، وكان لا يؤلي أحداً إلا بعد مشورة أحمد بن حنبل»، وذكر ابن الجوزي من إكرام المتوكل لأحمد أكثر من هذا، فراجع: مناقب أحمد لابن الجوزي، ص ٤٨٢.

٢. كما قال عمار بن أبي مالك (ت ٢٤١هـ): «لولا أبو يوسف ما ذكر أبو حنيفة، ولكنه هو الذي نشر قوله وبث علمه» (أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصبمري، ص ٩٩؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ١٦، ص ٣٦٣؛ وفيات الأعيان لابن خلكان، ج ٦، ص ٣٨٢)، وقال ابن حزم (ت ٤٥٦هـ): «مذهب ابن حنبل انتشر في بدء أمرهما بالرئاسة والسلطان: مذهب أبي حنيفة، فإنه لما ولي قضاء القضاة أبو يوسف صاحب أبي حنيفة كانت القضاة من قبله، فكان لا يؤلي قضاء البلدان من أقصى المشرق إلى أقصى إفريقية إلا أصحابه والمؤتمنين إلى مذهبه، ومذهب مالك بن أنس عندنا، فإن يحيى بن يحيى كان مكيّاً عند السلطان مقبول القول في القضاة، فكان لا يلي قاض في أقطار بلاد الأندلس إلا بمشورته واختياره، ولا يُشِيرُ إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه، والناس سراعاً إلى الدنيا والرياسة، فأقبلوا على ما يزجون بلوغ أغراضهم به» (جدوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس للحميدي، ص ٣٨٣؛ وفيات الأعيان لابن خلكان، ج ٦، ص ١٤٤).

٣. قال أبو العرب التميمي (ت ٣٣٣هـ) في كتاب «المحن» (ص ٢٧٠ و ٢٧١): «لما ولي المتوكل أظهر السنّة، فكان يبعث إلى الأفاق فيؤتى إليه بالفقهاء والمحدثين، فخرّج كل واحد منهم ثلاثين حديثاً في تثبيت القدر وثلاثين حديثاً في الرؤية وغير ذلك من السنن، فتعلّمها الناس حتى كثرت السنن وفشت وتمت»، وقال نفطويه (ت ٣٢٣هـ): «أشخص المتوكل الفقهاء والمحدثين، وكان فيهم مضعب بن عبد الله الزبيري، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وإبراهيم بن عبد الله الهروي، وأبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبه، فقيّمت بينهم الجوائز، وأجريت عليهم الأرزاق، وأمرهم المتوكل أن يجلسوا للناس وأن يحدثوا بالأحاديث التي فيها الرّد على المعتزلة والجهمية، وأن يحدثوا بالأحاديث في الرؤية، فجلس عثمان بن أبي شيبه في مدينة المأمور، ووضع له مبرّر، واجتمع عليه نحو من ثلاثين ألفاً من الناس، وجلس أبو بكر بن أبي شيبه في مسجد الرصافة، واجتمع عليه نحو من ثلاثين ألفاً» (تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ١١، ص ٢٦٠؛ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي، ج ١١، ص ٢٠٧).

غني عن البيان أن كل هذه المذاهب، بغض النظر عن حسن النية والإجتهاد العلمي لأئمتها، تشترك في مبدأ الاعتقاد بشرعية التيار الأموي والاستهتار بالتيار الهاشمي، وكان هذا هو السبب في تمتعها بدعم الحكام الظالمين لأكثر من ألف عام؛ الدعم الذي استطاع باستخدام القهر والغلبة والدعاية الواسعة أن ينشر فكرة انسداد باب الإجتهاد وضرورة تقليد أحد المذاهب الأربعة، وبمنع بذلك عودة الهاشميين إلى السلطة وظهور تيارات إسلامية مستقلة.

من هنا يعلم أن العودة إلى الإسلام الخالص والكمال لا يمكن أن تتحقق إلا بعد التخلي عن المذاهب الأموية وترك الوثوق بالرواة والعلماء التابعين للأمويين والعباسيين، وهذا بالطبع صعب للغاية إلا على الخاشعين للحق والذين هدهم الله؛ كما قال: ﴿وَأِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾، وقال: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ؟﴾.

٦. الإنحطاط الأخلاقي

سبب آخر لعدم إقامة الإسلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تدهور الأخلاق الإسلامية وانتشار الرذائل التفسانية بين المسلمين من بعده؛ لأن أكثرهم من بعده نسوا كثيراً من التعاليم الأخلاقية للإسلام، وعادوا إلى خصالهم الجاهلية في الماضي؛ كما كان الله قد حذرهم من ذلك وقال: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾^٣.

رذائل أخلاقية مثل الدنيوية والعصبية والعجب والحسد والشحناء وحب الرئاسة، كلها خصال جاهلية سرعان ما ظهرت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أصحابه، وبعثتهم على الاختلاف بينهم والانحراف عن طريق الإسلام.

١. البقرة / ٤٥

٢. البقرة / ١٤٣

٣. آل عمران / ١٤٤

٤. كما روي «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لشهداء أحد: «هؤلاء أشهد عليهم»، فقال أبو بكر: ألسنا يا رسول الله يا خوائهم؟ أسلمنا كما أسلموا، وجاهدنا كما جاهدوا، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «بلى، ولكن لا أدري ما تحدثون بغدي»، فبكى أبو بكر» (موطأ مالك [رواية يحيى]، ج ٢، ص ٤٦١)، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يرد علي يوم القيامة رهط من أصحابي، فيجلون عن الخوض، فأقول: يا رب أصحابي! فيقول: إنك لا علم لك بما أخذتوا بعدك، إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقري»، رواه البخاري (ج ٨، ص ١٢٠) ومسلم (ج ٧، ص ٧٠)، وكان أنس بن مالك يقول: «ما نفضنا أيدينا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى أئكزنا قلوبنا» (مسند أحمد، ج ٢١، ص ٣٣٠؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٢٢؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٥٨٨)، يعني وجدناها قد تبدلت، ولما نفرغ من دفنه!

العودة إلى الإسلام

هذا الوهم العجيب أنّ اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بينهم كان بسبب اجتهاداتهم المختلفة في الإسلام فقط، يأتي من تغافل متعمد عن الحقائق التاريخية، ولا صلة له بالواقع؛ لأنّه من المسلّم به أنّهم مع مصاحبتهم لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كانوا بشرًا عاديّين معرّضين للخطأ والنسيان، ولم تثبت عصمتهم بأيّ شيء من الشّرع، بل عدم عصمتهم واضح بالتّظر إلى اختلاف بعضهم مع بعض، والظاهر عدم خلاف بين المسلمين في ذلك. كما أنّ عدالة جميعهم، إذا كانت بمعنى عدم فسق أحد منهم، مردودة بالتّظر إلى ظهور الفسق من بعضهم بسبب ارتكابهم كبائر مبيّنة لا يمكن تأويلها، مثل القتل، والبغي، والزنا، والسرقه، والقذف، وشرب الخمر، والفرار من الجهاد، والكذب على الله ورسوله؛ لدرجة أنّ الإصرار عليها يعتبر مكابرة في شيء محسوس؛ كما أنّه تكذيب لكلام الله فيهم وافتراء عليه؛ لأنّه وإن كان قد مدح كثيرًا منهم لأعمالهم الصّالحة، إلّا أنّه لم يعدّهم جميعًا إلى الأبد وبدون قيد أو شرط، وقد كان منزّها عن مثل هذا الفعل غير المعقول والكذب العظيم، بل قد عاتب ووبّخ بعضهم على أعمالهم السيّئة بصراحة؛ كما اعتبر فريقًا منهم مذنبين «اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا»، وأخبر عن زلّة فريق منهم «اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا»، وصرّح بأنّ منهم من يريد الدّنيا فقط^٢، وأخبر عن فريق منهم أسلموا ولمّا يدخل الإيمان في قلوبهم، وفضح ما كان عليه بعضهم من العلاقة الودّيّة والسريّة بأعداء الإسلام، واعتبرهم ضالّين بسبب ذلك^٣، وأخبر عن فريق منهم «يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا»^٤، وفريق منهم يلمزون التّبيّ في الصّدقات، «فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ»^٥،

١. التّوبة / ١٠٢

٢. آل عمران / ١٥٥

٣. قال: «حَتَّىٰ إِذَا فُشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِمَّن بَعْدَ مَا أَرْكَمْتُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ» (آل عمران / ١٥٢).

٤. قال: «قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ» (الحجرات / ١٤).

٥. قال: «سُرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ» (الممتحنة / ١).

٦. الأحزاب / ١٣

٧. قال: «وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ» (التّوبة / ٥٨).

وفريق منهم ﴿يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾^١، وفريق منهم ﴿مَرَدُّوا عَلَى النَّفَاقِ﴾، يعلمهم الله ولا يعلمهم حتى النبي^٢، وأخبر عن احتمال ارتداد بعضهم من بعده^٣، ووجود زناة وسراق فيهم^٤، وأخبر عن عصبية منهم ﴿جَاءُوا بِالْإِفْكِ﴾ على بعض أزواج النبي، وصرح بأن ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ مَا أَكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^٥، وصرح بأن بعضهم لا يعقلون^٦، وأن فيهم فساقًا^٧، وأدان بعضهم ممن كن من أزواجه بمعصيته وإفشاء سره^٨ وربما التظاهر عليه^٩، وضرب فيهن مثلًا بامرأة نوح وامرأة لوط عليهما السلام^{١٠}، واعتبر عذابهن ضعفين إذا أتين بفاحشة مبيّنة^{١١}. من الواضح أن معرفة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من دون الالتفات إلى هذا الجزء من كلام الله فيهم، ومع الالتفات فقط إلى الجزء الآخر الذي هو في مدحهم، ناقصة ومضللة؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ﴾^{١٢}.

١. قال: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (التوبة / ٦١).
٢. قال: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوا عَلَى النَّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ (التوبة / ١٠١).
٣. قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (المائدة / ٥٤).
٤. قال: ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِيَةُ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (النور / ٢)، وقال: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (المائدة / ٣٨).

٥. النور / ١١

٦. قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (الحجرات / ٤).
٧. قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ (الحجرات / ٦).
٨. قال: ﴿وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضُهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَاكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ (التحریم / ٣).
٩. قال: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ (التحریم / ٤).
١٠. قال: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتُ نُوحٍ وَامْرَأَتُ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ غِيبَتَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَتَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاهِلِينَ﴾ (التحریم / ١٠).
١١. قال: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ يُصَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ (الأحزاب / ٣٠).

١٢. البقرة / ٨٥

العودة إلى الإسلام

من هنا يعلم أنّ احترام أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وإن كان عملاً صالحاً بالنظر إلى خدماتهم له، لا يعني أبداً تجاهل بعض كلام الله والكذب فيهم، ومن الواضح أنّ الإقرار بأخطائهم استناداً إلى العقل والشرع لا يعتبر عدم احترامهم، بل هو احترام العقل والشرع، وعدم احترامهم هو سبهم الذي يعتبر عملاً قبيحاً وغير جائز في العقل والشرع^١.

على هذا الأساس، يمكن القول أنّ كثيراً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاته تغيّروا أخلاقياً، واستبدلوا خصالهم الجاهلية بخصالهم الإسلامية، ولهذا السبب اختلفوا فيما بينهم، واستحلّ بعضهم أموال وأنفس وأعراض بعض، وأصبحوا قدوة سوء للأجيال الإسلامية القادمة التي اتّخذتهم أئمة.

يبدو أنّ ما مهّد لهذا التبدّل الأخلاقي فيهم، كان، من ناحية، اتّساع الفتوحات الإسلامية بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ممّا أدّى إلى ارتفاع المستوى المعيشي الدنيوي للمسلمين والمأمهم برفاهة الأمم الكافرة، ومن ناحية أخرى، الحكم الملكي لبني أميّة، الذي نفخ في انتشار الدنيوية والخصال الجاهلية. هذان العاملان المشؤومان، بالإضافة إلى وفاة من كان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ملتزماً بالأخلاق الإسلامية ومقتدياً بحياته البسيطة، وكذلك انتشار الفسق والفجور العلنيين بين الطبقة الحاكمة منذ زمن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان (ت ٦٤هـ)، أفسح المجال لانحدار المسلمين الأخلاقي، ووهنت التقوى التي كانت أهمّ ضامن لحركتهم في خطّ الإسلام ووفائهم لمرام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

لا شك أنّ التقوى، بمعنى الحذر من الله والخوف من عقابه في الآخرة، هي خير رادع للمسلمين عن الإعوجاج السلوكي والانحراف الفكري؛ لأنّ الحذر من الآخرين والخوف من عقابهم، لا يمكن طبعاً أن يكونا دائمين، ولا يردعان حيث لا يوجد للآخرين علم أو قدرة، ولكنّ الحذر من الله والخوف من عقابه، لا يزالان رادعين بالنظر إلى علمه وقدرته الدائمين؛ كما قال: «وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى»^٢، وقال: «وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ»^٣.

١ . هذا ما كان عليّ يأمر به أصحابه؛ كما روي أنّه سمع قومًا منهم يستون معاوية وأصحابه أيام حربهم بصفين، فقال لهم: «إني أكره لكم أن تكونوا سبّابين، ولكنّ لو وصفتكم مساوئ أعمالهم، فقلّتم: من عملهم كذا وكذا، كان أصوب في القول، وأبلغ في العذر»، فنهاهم عن السب، وأمرهم بوصف أعمالهم السيئة، والخبر مشهور، رواه ابن مزاحم المنقري (ت ٢١٢هـ) في «وقعة صفين» (ص ١٠٣)، وأبو جعفر الإسكافي (ت ٢٤٠هـ) في «المعيار والموازنة» (ص ١٣٧)، وأبو حنيفة الدينوري (ت ٢٨٢هـ) في «الأخبار الطوال» (ص ١٦٥)، وابن أعمش الكوفي (ت ٣١٤هـ) في «الفتوح» (ج ٢، ص ٥٤٣).

٢ . البقرة / ١٩٧

٣ . الأعراف / ٢٦

من هنا يمكن القول أنّ فقدان التقوى بين المسلمين لا يمكن تداركه بأيّ شيء آخر، وإذا لم يكن بينهم تقوى فإنّ اعوجاجهم السلوكيّ وانحرافهم الفكريّ أمر لا مفرّ منه، وهذا شيء سيّء قد حدث؛ لأنّ المسلمين من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم حتّى الآن، كان لديهم اتّجاه نزوليّ في مجال التقوى، وبمرور الوقت تركوا النزعة الأخروية، وقلّلوا من اهتمامهم بالجنّة والتّار، وقد وصلوا الآن إلى نقطة يتنافسون فيها مع الكفّار في طلب الملذّات واجتراح الآثام؛ كالذين قال الله فيهم: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾.

الآن، في العديد من البلدان الإسلامية، انتشر الفساد الأخلاقي، وتعرّض أكثر المسلمين، خاصّة فئة الشباب منهم، لمظاهر واضحة من الفحشاء والمنكر. هذا يعني أنّ جزءاً كبيراً من وقتهم وطاقاتهم يُنفق في البطالة والملذّة بدلاً من إصلاح أنفسهم ومجتمعهم، بالإضافة إلى أنّهم يصابون بأمراض جسديّة ونفسيّة مختلفة يقلّص كلّ منها قدرتهم على فهم الإسلام وإقامته. على سبيل المثال، إدمان المخدّرات نتيجة مميتة للضعف الأخلاقي قد انتشرت بين المسلمين، وفرضت عليهم تكاليف ماديّة وروحيّة باهظة. كما أنّ الشراهة الجنسيّة الجاحمة آفة مبيّرة قد لوّثتهم في أعمار مختلفة، ويتمّ تأجيجهما من قبل أدوات الكافرين الدّعائيّة لإضعافهم أكثر فأكثر. كما أنّ النزعة الإستهلاكيّة والرّفاهيّة في الحياة الدّنيا قد حوّلت أكثرهم إلى أناس قليلي العمل وكثيري التوقّع، وأشاعت بينهم الكسل والسّفالة، والهوايات المتنوّعة بالليل والنهار قد حالت دون اهتمامهم بالقضايا المهمّة للحياة وقيامهم بواجباتهم الإنسانيّة والإسلاميّة. كما أنّ تربيّتهم الخاطئة وغير الإسلاميّة والمتطلّبات الجديدة لمجتمعاتهم المليئة بالفتن قد حوّلتهم إلى أناس كاذبين ومتملّقين، وجعلت الصّدق والصّراحة بينهم نادرين، وبالتالي أزلت من بينهم الثقة وحسن الظنّ المتبادلين؛ لأنّ كلّ كذبة ثقبه تنفتح في سدّ ثقة المجتمع، وكلّ تملّق آفة تضرّ بجذور سلامته. كما أنّ إحساس بعضهم بالمسؤوليّة تجاه بعض قد تضاعف، والأمر بالمعروف والتّهي عن المنكر، الذي هو أهمّ واجب إسلاميّ لبعضهم بالنسبة إلى بعض، قد ترك مكانه للسكوت وعدم المبالاة؛ لأنّه لا يحبّ أحد منهم أن يتدخّل الآخر في عمله، وإن كان خطأ، وبالتالي لا يتدخّل هو نفسه في عمل الآخر، وإن كان خطأ؛ لدرجة أنّ تذكير المسلمين بعضهم بعضاً بدافع الإصلاح، يُعتبر فضولاً في شؤون الآخرين ومخالفاً للأدب والإحترام.

كما أنَّ الأنانيَّة والعزلة قد أصبحتا مرضين عامَّين، والوحدة قد عمَّت الجميع وأعننتهم على الرِّغم من اتِّصال بعضهم ببعض؛ لأنَّه لا أحد يثق بالآخر بدرجة كافية، ولا يجد أحدًا عاطفًا ومشفقًا عليه. بالإضافة إلى ذلك، قد اشتدَّت العداوة والبغضاء بين المسلمين، وانخفضت المحبة والصَّفح بشكل واضح. كما أنَّ شعورهم بالكرامة والمروءة قد تضاءل، وترك مكانه لقبول الظلم والذلِّ، ومكَّن فيهم الخوف من التغيير.

ليس هناك شكَّ في أنَّ كلَّ واحدة من هذه الرذائل الأخلاقيَّة، مثل موانع المعرفة، لها تأثيرات عديدة مباشرة وغير مباشرة على وضع المسلمين؛ لأنَّ العالم نظام متماسك ومتشابك يعتمد على التأثير والتأثر، ولكلِّ فعل فيه ردُّ فعل محسوس أو غير محسوس؛ لدرجة أنَّ كلَّ خطيئة تسهِّل خطيئة أخرى وتخلق سلسلة من الخطايا تؤدِّي في النهاية إلى إنكار الحقِّ والإستهزاء به؛ كما قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوْأَى أَن كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ﴾؛ لأنَّ الخطايا المتتالية تدمر الأرضيَّة المواتية لمعرفة الحقِّ والإلتزام به في الإنسان، وتحرمه من التوفيق اللازم لذلك من عند الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ﴿١﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ﴿٢﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ﴿٣﴾﴾؛ كما أنَّ التقوى واجتناب الرذائل الأخلاقيَّة يخلق الأرضيَّة المواتية لمعرفة الحقِّ والإلتزام به في الإنسان، ويعرضه للتوفيق الإلهيِّ لذلك؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾^٣.

الحاصل أنَّ الدنيويَّة والعصبيَّة والأنانيَّة والحسد والشحناء والتأمع والسَّفالة والكسل والجبين وطلب الرئاسة واتباع الشَّهوة والخضوع للظلم، وأمثال ذلك من الرذائل التفسانيَّة، هي عوائق كبيرة أمام إقامة الإسلام، وبالتالي كلُّما ارتفع مستوى التقوى والفضائل الأخلاقيَّة بين المسلمين من خلال تزكية أنفسهم، تسهَّلت لهم العودة إلى الإسلام.

٧. منع أعداء الإسلام

سبب آخر لعدم إقامة الإسلام، خاصَّة في القرنين الأخيرين، هو منع أعداء الإسلام من إقامته؛ لأنَّ أعداء الإسلام يرون إقامته سببًا لزوالهم وزوال ما يملكون في الحياة الدُّنيا، ولهذا لا يدعون جهدًا في صدِّها. من الواضح أنَّ مقصود الإسلام هو العدل، والعدل ضارٌّ بالأقوياء الذين، من خلال قوتهم العسكريَّة ووسائلهم الدَّعائية، قد استعبدوا الشعوب الحرَّة في العالم سياسيًا وثقافيًا؛

١. الزوم / ١٠

٢. اللَّيْل / ٨-١٠

٣. الأنفال / ٢٩

لأنّه يُنهي عصر سيطرتهم على العالم، ويضع الجماهير المستضعفة في مكانهم؛ كما قال الله في هذا الصّد: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ ۚ وَنُكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِي فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ﴾^١. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ العدل ضارّ بالرأسماليين الذين، من خلال السيطرة على موارد العالم الحيويّة واحتكار أسواق البلدان المستضعفة، يجعلون أنفسهم أكثر ثراءً وهذه البلدان أكثر فقراً واتكاليّة؛ لأنّه من خلال التوزيع العادل للمرافق وكسر الاحتكارات التي لا أساس لها، يقلّل من أرباحهم التي لا تحصى، ويستوفي منهم حقوق الطبقات المحرومة، ويضع حدّاً لهيمنتهم على اقتصاد العالم؛ كما قال الله في هذا الصّد: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾^٢. لذلك، فإنّ أكثر رجال الدّولة وأصحاب المصانع والمصارف وكبار رجال الأعمال ومالكي المعادن وآبار النفط في العالم، لديهم ميول معادية للإسلام، ويعادون الحكومات والحركات الإسلاميّة، بل العديد منهم، من خلال الانضمام إلى شبكات سرّيّة، قد شكّلوا تحالفاً غير رسميّ لحماية مصالحهم المشتركة في العالم ومنع تحقيق هدف الإسلام، ويدعمون أيّ نشاط ثقافيّ وسياسيّ واقتصاديّ له تعارض مع الإسلام. في هذا الصّد، فإنّهم بطريقة منظمّة يكتشفون أيّ شخص يخدم أهدافهم بطريقة ما وينفعهم بعلم أو بغير علم في ركن من أركان العالم ويجعلونه متّصلاً بهم، وبهذه الطريقة يوسّعون شبكتهم ويكثّرون تابعيهم. العلماء والكتاب والمبدعون والشعراء والمغنون والممثلون والرياضيون وبشكل عامّ كلّ أولئك الذين يمكن أن يكون لهم تأثير ملحوظ على مجموعة من التّاس باعتبار تميّزهم أو شهرتهم، يخضعون لإشرافهم، ويمكنهم في حالة التمشّي معهم أن يتمتّعوا بدعمهم الاقتصاديّ والسياسيّ والدّعائيّ، وحتّى أن ينضمّوا إلى شبكاتهم السريّة إذا رغبوا في ذلك؛ كما في حالة عدم التمشّي معهم، قد يواجهون العديد من المشاكل، وعلى الأقلّ قد لا ينالون نجاحاً كبيراً في عملهم.

هذا من الطبيعيّ تماماً أن يشعر كبار أصحاب السّلطة ورأس المال في العالم بأنّهم ملزمون بحماية النظام الذي قد منحهم السّلطة ورأس المال؛ لأنّه إذا زال هذا النظام، زالت سلطتهم ورأس مالهم أيضاً، وهذا يعني اتّكاليّتهم على هذا النظام؛

كما أنّ هذا النظام أيضًا متّكل عليهم بصورة متبادلة. في حين أنّ هذا النظام قائم على مبادئ تعسّفية وغير أخلاقية، وهم على دراية بهذه الحقيقة، ومن ثمّ يقترحون لتبريرها أسسًا فلسفية جديدة. إنهم يعلمون أنّ هذا النظام السياسي والاقتصادي قائم على الكذب والظلم وأكل أموال الناس بالباطل، ولا شيء من هذا جائز في أيّ دين من الأديان الإلهية. لذلك، فإنّهم لا يجدون بدءًا من إنكار الأديان الإلهية، وينجذبون في النهاية إلى الإلحاد. بل من خلال تجويز جرائم ضدّ الإنسانية لتحقيق مصالح ذاتية، يجدون أنفسهم متفقين مع الشيطان في العقيدة والعمل، ويتحوّلون في النهاية إلى عبادة الشيطان، لأنّ آراءهم السياسية والاقتصادية تنسجم بشكل واضح مع آراء الشيطان، وبالتالي لا يمكن الدّفاع عنها بغير دفاع عن آرائه. هكذا فريق منهم لديهم خلفية دينية في الغالب، بعد وصولهم إلى هذه المرحلة من الطغيان، يقومون بتبرير الشيطان، وتحت ستار تبريره يترّون أنفسهم في الحقيقة. لذلك، فإنّ القادة الرئيسيين لنظام السّلطة ورأس المال، هم في الغالب عبدة للشيطان مع خلفية يهودية لديهم ميول حادة معادية للدين ومعادية للإسلام. بالإضافة إلى ذلك، فإنّهم بسبب معرفتهم التاريخية بالسّحر، التي ورثوها من ثقافة قوم اليهود في مصر، قد مالوا ميلاً خطيراً إلى السّحر ليحفظوا سلطتهم ورأس مالهم ويزيدوها أكثر فأكثر باستخدام طلسم السّحرة. من الغريب أنّ مثل هذا الميل، مع أنّه يظهر غالباً بين القرويين الخرافيين والفقراء لحفظ حميرهم وبقريهم وغنمهم، هو شائع أيضًا في أعلى المستويات السياسية والاقتصادية في العالم بين كبار أصحاب الأملاك ورأس المال! على الرّغم من أنّ ارتباط السّحرة بأصحاب السّلطة والثروة ليس أمرًا جديدًا، ولطالما كان موجودًا في التاريخ؛ كما أخبر الله عن ارتباط السّحرة بآل فرعون لاعتبار المسلمين فقال: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ أَتُونِي بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ﴾، لكن يبدو أنّ هذا الميل لم يكن قطّ عميقًا وواسعًا كما هو عليه اليوم؛ لأنّ اليوم تقوم الشبكات السريّة المتشكّلة من أصحاب السّلطة والثروة بأداء المناسك للشيطان والترابط والتعامل مع الشياطين على مستوى عالٍ جدًّا؛ كالذين قال الله فيهم: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾^١. بل إنّ بعض رؤسائهم، الذين تولّوا إدارة نظام السّلطة والرأسمالية، قد وقفوا أرواحهم على تحقيق حاكمية الشيطان على العالم، وبواسطة سحرة عظام، يتّصلون بإبليس نفسه، ويتلقّون منه الأوامر اللازمة.

١. يونس / ٧٩

٢. الجنّ / ٦

قد يبدو هذا غريباً جداً، لكنّه حق؛ لأنّ الشيطان كان دائماً على اتصال بأوليائه، وقد أدارهم وأعانهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾^١، وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤْزُرُهُمْ أَرْزَاءً؟﴾، وقال: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَنْ نَزَّلَ الشَّيَاطِينَ﴾ ﴿تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ ﴿يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَاذِبُونَ﴾^٢، بل يحفزهم بصوته، ويدعمهم بخيله ورجله، ويشاركهم في اقتصادهم ونسلهم؛ كما قال الله له: ﴿وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمُ بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعِدْهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾^٣. هذا يعني أنّ الشيطان هو الزعيم الكبير والقائد الرئيسي لنظام السلطة والرأسمالية في العالم، وأكثر أصحاب السلطة والثروة، مع القوى الخبيثة الشيطانية، هم رؤساء عمّاله في العالم، الذين اختارهم من بين الإنس والجن، ليقودوا الناس، هؤلاء العمال الجاهلين والسادجين، إلى العمل لسيدهم. هذا بيان صريح وصادق، دون أن يكون فيه كناية أو رمز.

من هنا يعلم أنّ الشيطان هو العدو الحقيقي الأكبر للمسلمين والمحور الرئيسي لمنع إقامة الإسلام في العالم، وفهم هذه الحقيقة مهمّ وضروريّ للغاية، ومن ثمّ قال الله مراراً وتأكيداً: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾^٤، وقال: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُو حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾^٥. في هذه الأثناء، فإنّ حزب الشيطان أصحاب السلطة والثروة الذين هم متفقون معه في العقيدة والعمل، ويسعون وينفقون بطريقة منسقة ومنظمة من أجل تحقيق أهدافه في العالم مقابل تأمين سلطتهم وثروتهم، وجنوده هم جميع العلماء والكتاب والمبدعين والشعراء والمغنين والممثلين والرياضيين والآخرين الذين يروجون المادية والاستهلاكية في العالم بطريقة ما، ويفرضون الثقافة الإلحادية الغربية كثقافة رسمية ومعيارية على الأمم الحرة والمستقلة من قبيل المسلمين. إنهم جميعاً حزب الشيطان وجنوده الذين يعملون له يأخذون منه الأجرة، سواء علموا ذلك أم لم يعلموا.

١. الأنعام / ١٢١

٢. مريم / ٨٣

٣. الشعراء / ٢٢١-٢٢٣

٤. الإسراء / ٦٤

٥. يوسف / ٥

٦. فاطر / ٦

العودة إلى الإسلام

من الواضح أنّ مواجهتهم ومواجهة النظام الشيطاني الخبيث الذي قد سلّطوه على العالم طوال القرنين الأخيرين هي ضرورة؛ لأنّه يؤدّي إلى زوال الطبقات المحرومة والمستضعفة التي تشكّل غالبية المجتمعات، في حين أنّ بعد زوالها لا تبقى الطبقة المتسلّطة والرأسمالية أيضًا؛ لأنّ الطبقات المحرومة والمستضعفة هي القوّة العاملة والضامنة لبقاء سلطتها ورأس مالها، وبالتالي فإنّ زوالها يؤدّي إلى زوالها، وهذا يعني زوال الإنسانية كلّها، وهو ما يعتبر الهدف النهائي للشيطان.

في غضون ذلك، فإنّ الطريقة الوحيدة لمواجهة حزب الشيطان وجنوده الذين يحاولون إزالة أنفسهم والآخرين، هي التشكيل والتنمية والتقوية لحزب الله وجنوده؛ لأنّ خالق العالم هو الله، وهو مصدر العدل، وبالتالي تؤدّي حاكميته على العالم إلى تحقّق العدالة الشاملة وحقوق الطبقات المحرومة والمستضعفة، ومن الواضح أنّ حاكميته على العالم تتحقّق من خلال تحقّق حاكميّة خليفته على العالم، وتحقّق حاكميّة خليفته على العالم يتطلّب قبول عدد كافٍ من سكّان العالم ومتابعتهم لها؛ لأنّه لا يمكن الحاكميّة على مكان ما دون قبول عدد كافٍ من سكّانه ومتابعتهم لها، وهذا واقع محسوس ومجرّب. لذلك، فإنّ التشكيل والتنمية والتقوية لحزب الله وجنوده ممكن من خلال دعوة سكّان العالم إلى القبول والمتابعة لحكم خليفة الله، وتوحيدهم وتنسيقهم ضدّ حزب الشيطان وجنوده؛ لأنّه لا بدّ أن يكون في العالم أقوياء وأثرياء، خاصّة من المسلمين، يختارون حاكميّة الله على حاكميّة الشيطان، حتّى يعارضوا قوّة وثروة حزب الشيطان بقوّتهم وثروتهم. هؤلاء يمكنهم من خلال الانضمام إلى شبكة سرّيّة، أن يشكّلوا تحالفًا غير رسميّ لحماية مصالح المحرومين والمستضعفين في العالم، والمساعدة في تحقيق هدف الإسلام ومنع تحقيق هدف الشيطان، ويدعموا كلّ نشاط ثقافيّ وسياسيّ واقتصاديّ فيه معارضة للشيطان وفائدة للإسلام. في هذا الصّد، يمكنهم بطريقة منظمّة أن يكتشفوا أيّ شخص يخدم هدف الإسلام بطريقة ما وينفعه بعلم أو بغير علم في ركن من أركان العالم ويجعلوه متّصلًا بهم، وبهذه الطريقة يوسّعوا شبكتهم ويكثّروا تابعيهم. العلماء والكتّاب والمبدعون والشعراء والمغنون والممثلون والرياضيّون وبشكل عامّ كلّ أولئك الذين يمكن أن يكون لهم تأثير ملحوظ على مجموعة من الناس باعتبار تميّزهم أو شهرتهم، يمكنهم أن يكونوا تحت إشرافهم، وأن يتمتّعوا في حالة التمتّي معهم بدعمهم الاقتصاديّ والسياسيّ والدعائيّ، وحتّى الانضمام إلى شبكتهم إذا رغبوا في ذلك؛

كما ينبغي في حالة عدم التمشّي معهم أن يواجهوا العديد من المشاكل، وعلى الأقلّ لا ينالوا نجاحًا كبيرًا في عملهم؛ كما قال الله تعالى: «فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ»^١. هذا يعني إنشاء شبكة إلهية عالمية ضدّ الشبكة الشيطانية العالمية، وهو الطريق الوحيد الممكن لدفع شرّها والتمهيد لحاكمية الله على العالم، وهذا ما أنا أحاول القيام به. على الرّغم من أنّي قد لا أقوى على ذلك، ولكن يمكنني على الأقلّ أن أسعى له سعيي؟ من الواضح أنّه إذا كان لعدد من سائر المسلمين مثل نيتي وسعوا لذلك معي، فسيتمّ تدريجيًا إعداد الأرضية له، ولو في القرن المقبل ومن قبل الأجيال القادمة. إن كان هناك أحد يزعم أنّ الأبطال فقط يمكنهم القيام بمثل هذا، فليعلم أنّ الأبطال إنّما أصبحوا أبطالًا بعد أن قاموا بذلك، ولم يكونوا أبطالًا قبل أن يقوموا بذلك. من الواضح أنّه للقيام بذلك، لا يمكن القعود انتظارًا لبطل؛ كما لا يمكن تعليق الآمال على الحكّام المسلمين؛ لأنّهم الآن إمّا قد أصبحوا جزءًا من الشبكة الشيطانية العالمية ولا يرغبون في القيام بذلك، أو قد أحيطوا بالشبكة العالمية الشيطانية ولا يقدرّون على القيام بذلك. بل يبدو أنّ جميع الدّول التي أصبحت أعضاء في الأمم المتّحدة، قد انضمت إلى الشبكة الشيطانية العالمية بعلم أو بغير علم؛ لأنّ هذه المنظّمة تستمدّ من ثقافة غير إسلامية، وتقوم على مبادئ تعسّفية وغير أخلاقية، وتخدم أهداف الشيطان الإستكباريّة بشكل واضح، وبالتالي فإنّ العضويّة فيها تعني العضويّة في الشبكة الشيطانية العالمية. من هنا يعلم أنّ التشكيل والتنمية والتقوية للشبكة الإلهية العالمية واجب آحاد المسلمين، الذي لا بدّ أن ينهضوا به من دون انتظار لظهور بطل، ومن دون توقّع من حكّامهم؛ كما قال الله تعالى: «قُلْ إِنَّمَا أَعْظُمُ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْلِي وَفُرَادَى»^٢.

١. البقرة / ١٩٤

٢. والسعي غير باطل، وإن لم يُثمر في الحياة الدنيا؛ لقول الله تعالى: «فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ» (الأنبياء / ٩٤)، وقال: «وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا» (الإسراء / ١٩)، وقال: «لَتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى» (طه / ١٥)، وقال: «وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴿١﴾ وَأَنْ سَعْيُهُ سَوْفَ يُرَى ﴿٢﴾ (التّجيم / ٣٩-٤٠).

٣. سبأ / ٤٦

هذه معركة الحق والباطل في آخر الزمان، التي في جانب منها الله وحزبه، وفي جانبها الآخر الشيطان وحزبه، وكل يسعى للحصول على إدارة العالم، لكن من الواضح أن الله وحزبه سيغلبون الشيطان وحزبه في النهاية؛ لأن الشيطان وحزبه قد أسسوا بنيانهم على الظلم والسحر، والظلم والسحر ليسا أساسين وطيدين؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾^١، وقال: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرًا وَلَا يَفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾، في حين أن الله وحزبه قد أسسوا بنيانهم على العدل والتقوى، والعدل والتقوى هما أوطد الأسس؛ كما قال الله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^٢، وقال: ﴿إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾^٣.

بالطبع هناك مسلمون آخرون أيضًا يطلبون إقامة الإسلام، وقد ثاروا لذلك في البلاد الإسلامية، لكن العيب الكبير في نهجهم هو عدم إيمانهم بإذن الله وحاجة الحكومة الإسلامية إلى حاكم منه. ما أحسن أن يدرك هؤلاء هذا العيب الكبير في نهجهم، وأن يرافقوني في النهج الذي انتهجته، حتى يتمهد إنشاء الشبكة الإلهية العالمية، وتبعًا لذلك تحقيق حاكمية الله على العالم؛ لأن حركتهم من دون ذلك، ليس لها نتيجة حسنة، وإنما تقوى جبهة الشيطان. إنهم أولى باتِّباع قولي إن كانوا مخلصين في نياتهم ويريدون إقامة الإسلام حقًا؛ لأنني أدعو إلى شيء أحسن، وهو تحقيق حاكمية الله بإذنه وبواسطة خليفته في الأرض، وقد قال الله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^٤.

على أي حال، ليس هناك شك في أن كل امرئ في هذا العالم يجب أن يحدّد موقفه ويختار أن يكون مع إحدى الجبهتين، جبهة الله وجبهة الشيطان، وأنا أول من يحدّد موقفه. فكل أولئك الذين هم في جبهة الله فهم مني وأنا منهم، وإن لم يعرفوني ولم أعرفهم، وعلامتهم أنهم يسعون لتحقيق حاكمية الله على العالم بإذنه، وكل أولئك الذين ليسوا في جبهة الله فهم براء مني وأنا بريء منهم، وإن عرفوني وعرفتهم، وعلامتهم أنهم يسعون لتحقيق حاكمية غيره على العالم. هذه سبيلي التي أحبي عليها وأموت إن شاء الله، وإن نجحت فمن عند الله، وإن فشلت فمن عند نفسي، والعاقبة للمتقين.

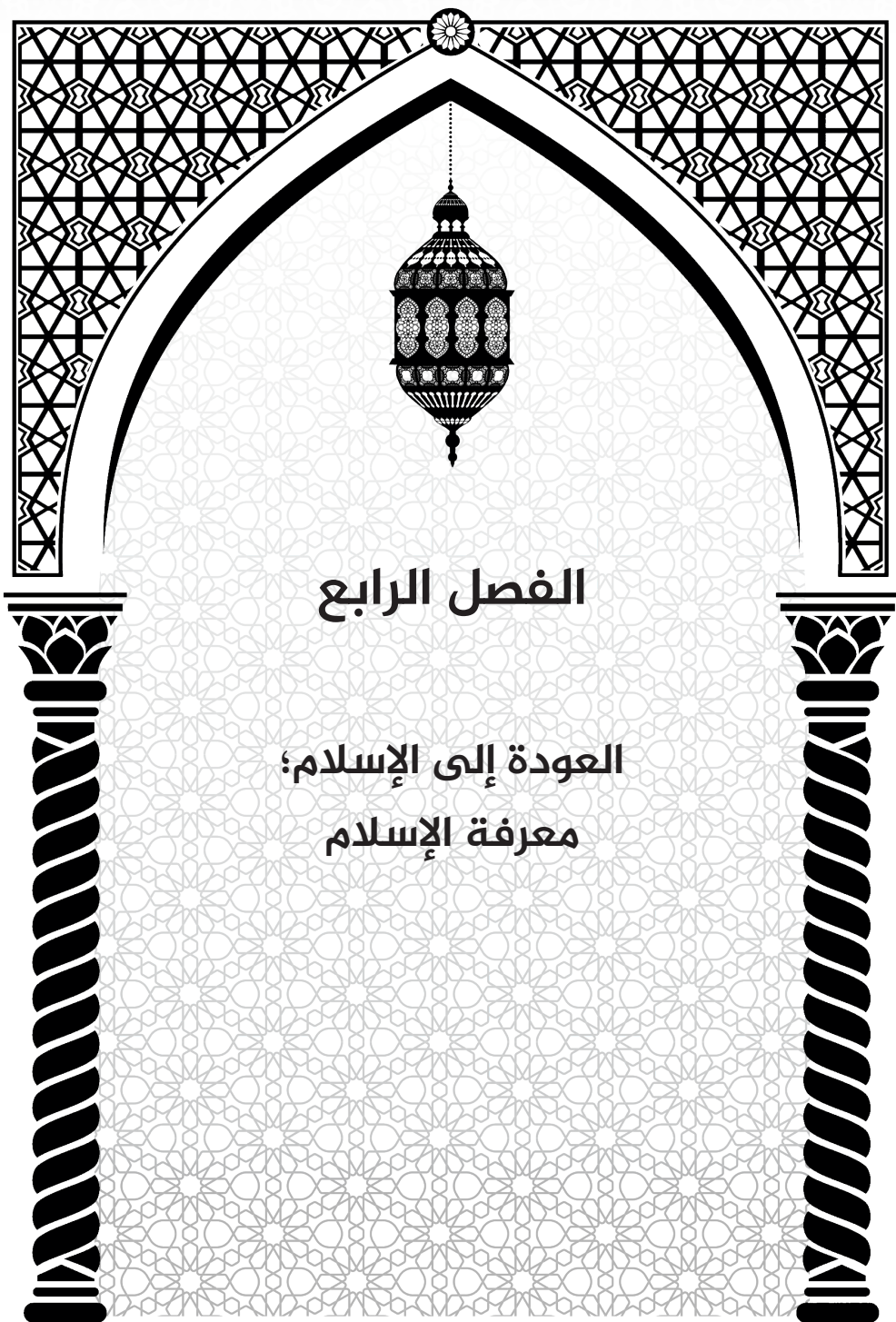
١. الشعراء/ ٢٢٧

٢. طه/ ٦٩

٣. المائدة/ ٨

٤. هود/ ٤٩

٥. الزمر/ ١٧-١٨



الفصل الرابع

العودة إلى الإسلام؛
معرفة الإسلام

بعد التعرّف على معيار المعرفة وموانعها وأسباب عدم إقامة الإسلام حتّى الآن، ممّا هو ضروريّ لمعرفة الإسلام وإقامته بشكل خالص وكامل، قد حان وقت معرفة الإسلام، وهي قائمة على معرفة عدّة مواضيع:

الأوّل؛ مفهوم الإسلام

مفهوم «الإسلام» هو التسليم لمشيئة الله، وهو ما يلزم عن معرفته؛ لأنّ الإنسان، عندما يلتفت إلى حدوثه، يدرك وجود محدث له؛ إذ يعلم أنّ حدوثه لا يمكن أن يكون بدون محدث، وأنّ محدثه لا يمكن أن يكون هو نفسه؛ كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾^١، وبالتالي يدرك أنّ ذلك المحدث لم يكن محدثاً مثله؛ إذ لو كان محدثاً مثله، لكان مثله محتاجاً إلى محدث، في حين أنّ احتياج كلّ محدث إلى محدث آخر دون الإنتهاء إلى محدث غير محتاج، يؤدّي إلى عدم الحدوث؛ لأنّه لا يمكن أيّ حدوث في العالم بدون محدث، وإذا لم يكن هناك أيّ محدث في العالم بدون محدث، فلن يكون هناك أيّ حدوث في العالم، مع أنّ كلّ حدوث موجود في العالم، ولذا فإنّ هناك محدثاً في العالم كان موجوداً دائماً ولم يكن محتاجاً إلى محدث، وعدم احتياجه هذا يدلّ على أنّه كامل؛ لأنّ غناه عن المحدث لا يمكن إلّا بكماله؛ علماً بأنّ كلّ نقص احتياج إلى محدث، وبالتالي فإنّ كلّ ناقص حادث. لذلك، فإنّ الإنسان من خلال الالتفات إلى خلقه يقطع بأنّ خالقه كامل، وكماله يقتضي أن يحبّ كلّ ما هو سبب للكمال، ويكره أسباب النقص، وبالتالي يرضى وصول مخلوقه إلى الكمال، ويسخط وصوله إلى الزوال؛ لأنّ من ليس كذلك لا يعتبر كاملاً. كما أنّ مخلوقه أيضاً راغب في الكمال وكاره للزوال بتبعه، إلّا أنّه بسبب نقصه اللازم عن كونه مخلوقاً، لا يحيط بجميع أسباب كماله وزواله، ولا يعرف كلّ ما يؤدّي إلى رضى الله أو سخطه.

لذلك، يجب على الله بمقتضى كماله أن يُطلع مخلوقه على جميع أسباب كماله وزواله، ويخبره عن رضاه وسخطه بأي طريقة ممكنة، حتى يتمكن مخلوقه، من خلال العلم والعمل بذلك، من الحصول على كماله والنجاة من زواله.

من هنا يعلم أن هداية الإنسان واجبة على الله؛ كما قال: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى﴾؛ لأنَّ الإنسان، بسبب نقصه الذاتي، غير قادر على معرفة الكمال، وبالتالي ليس عليه تحصيلها، وإنما يجب على الله أن يعرفه الكمال وأسبابه. في هذه الأثناء، ليس على الإنسان إلا أن يقبل من الله إذا عرفه الكمال وأسبابه، ثم يتبع رضاه دون سخطه؛ لأنَّ الإنسان مخير بمقتضى عقله، وبالتالي يستطيع أن لا يقبل من الله ما أخبره به، ولا يتبع رضاه دون سخطه، ويخطو نحو زواله بهذه الطريقة؛ كما قال الله: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾. لذلك، فعلى الله هداية الإنسان، وعلى الإنسان قبولها واتباعها، وبعبارة أخرى يجب على الله أن يخبر الإنسان بما يشاء، ويجب على الإنسان أن يسلم لمشيئته، وهذا هو مفهوم الإسلام.

بناء على هذا، فإنَّ الإسلام في جوهره لا يعني التكلم بالشهادتين، بل يعني التسليم لمشية الله، وقد كان واجباً قبل وجوب التكلم بالشهادتين، ولم يكن مختصاً بما بعد بعثة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولذلك فإنَّ الدين عند الله هو الإسلام فقط؛ كما قال: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾^٥، ومن اتخذ ديناً غيره فلا دين له عند الله؛ كما قال: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^٦.

١. الليل / ١٢

٢. كما روي عن جعفر بن محمد الصادق أنه قال: «لَمْ يَكْلَفِ اللَّهُ الْعِبَادَ الْمَعْرِفَةَ، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ إِلَيْهَا سَبِيلًا» (المحاسن للبرقي، ج ١، ص ١٩٨)، وفي رواية أخرى عن عبد الأعلى مولى بني سام، قال: «قُلْتُ لَهُ: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، هَلْ جُعِلَ فِي النَّاسِ أَدَاةٌ يَتَأَلَوْنَ بِهَا الْمَعْرِفَةَ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَهَلْ كَلَّفُوا الْمَعْرِفَةَ؟ قَالَ: لَا، عَلَى اللَّهِ النَّبِيُّ: «لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا» [البقرة / ٢٨٦] و«لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا» [الطلاق / ٧]»، قال: «وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ: «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ» [التوبة / ١١٥]، قَالَ: حَتَّى يُعَرِّفَهُمْ مَا يُرْضِيهِ وَمَا يُسْخِطُهُ» (التوحيد لابن بابويه، ص ٤١٤).

٣. كما روي عن جعفر بن محمد الصادق أنه قال: «لَيْسَ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ أَنْ يَعْرِفُوا قَبْلَ أَنْ يُعَرِّفَهُمْ، وَلِلْخَلْقِ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَعْرِفَهُمْ، وَلِلَّهِ عَلَى الْخَلْقِ إِذَا عَرَفَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا» (التوحيد لابن بابويه، ص ٤١٢)، وعن أبي جعفر أنه قال: «لَيْسَ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَعْلَمُوا حَتَّى يَكُونَ اللَّهُ هُوَ الْمُعَلِّمُ لَهُمْ، فَإِذَا عَلَّمَهُمْ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَعْلَمُوا» (المحاسن للبرقي، ج ١، ص ٢٠٠)، وفي رواية: «وَلَهُمْ اكْتِسَابُ الْأَعْمَالِ» (التوحيد لابن بابويه، ص ٤١٦).

٤. الإنسان / ٣

٥. آل عمران / ١٩

٦. آل عمران / ٨٥

بناء على هذا، فإن جميع الأنبياء السابقين والذين اتبعوهم كانوا مسلمين؛ بمعنى أنهم أسلموا لما شاء الله؛ كما قال الله في إبراهيم عليه السلام: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^١، واعتبر ذلك وصيته ووصية يعقوب لبنيهما فقال: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^٢، وقال في آل لوط عليه السلام: ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾^٣، وقال حكاية عن أتباع موسى عليه السلام: ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَقَّنَا مُسْلِمِينَ﴾^٤، وقال: ﴿وَقَالَ مُوسَى يَا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾^٥، وأخبر عن قول من أتبع سليمان عليه السلام فقال: ﴿وَأَوْتَيْنَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ﴾^٦، وقال في أتباع عيسى عليه السلام: ﴿قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ آمَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾^٧.

هذا يعني أن الإسلام كان دين الله على الدوام وفي جميع الأمم، ولم يكن خاصًا بهذه الأمة وما بعد ظهور النبي الخاتم صلى الله عليه وآله وسلم، وكل من كان أسلم لله فقد كان مسلمًا.

الثاني؛ مصداق الإسلام

الحاصل أنه يجب على الله أن يخبر الإنسان بما يقوده إلى الكمال أو الزوال، حتى يكون قادرًا على الوصول إلى الكمال والنجاة من الزوال، ولا يكون له حجة عليه إذا لم يصل إلى الكمال وسقط في الزوال؛ لأن الله عادل بمقتضى كماله، وعدم إخبار الإنسان بأسباب كماله وزواله، وهو قاصر عن معرفتها، يتعارض مع عدل الله، ولا يمكن.

[ضرورة الأنبياء]

بناء على هذا، يجب على الله أن يُعلم كل إنسان بأسباب كماله وزواله وموجبات رضى الله وسخطه، أو بعبارة أدق، يمكنه من العلم بها. من الواضح أن هذا يتم إما بشكل مباشر، بأن يُعلم الله كل إنسان بأسباب كماله وزواله وموجبات رضى الله وسخطه دون واسطة، أو بشكل غير مباشر، بأن يُعلم الله بعض الناس بأسباب كمالهم وزوالهم وموجبات رضى الله وسخطه، حتى يراجعهم الآخرون، فيعلموا بواسطتهم أسباب كمالهم وزوالهم وموجبات رضى الله وسخطه.

١. آل عمران / ٦٧

٢. البقرة / ١٣٢

٣. الذاريات / ٣٦

٤. الأعراف / ١٢٦

٥. يونس / ٨٤

٦. التمل / ٤٢

٧. آل عمران / ٥٢

لا شك أنّ الله لم يُعلم كلّ إنسان بأسباب كماله وزواله وموجبات رضى الله وسخطه بالتفصيل وبدون واسطة؛ لأنّ جهل أكثر الناس بها محسوس ووجداني، ومن هذا يتّضح أنّه قد فعل ذلك بشكل غير مباشر ومن خلال إرسال واسطة. بناء على هذا، فإنّ من ليس على اتّصال مباشر مع الله، ولا يعلم أسباب كماله وزواله وموجبات رضى الله وسخطه بدون واسطة، لا بدّ له من الفحص عمّن لديه هذه الإمكانيّة، وهو الذي يستمّى باعتبار إنبائه عن الله «التبّي»، ويُعرف منطقيّاً بإظهاره التّبوّ، وتقديمه ما يختصّ بالله بطبيعته، ولا يقدر أحد سواه على تقديمه؛ لأنّ تقديمه مثل هذا فقط يثبت اتّصاله مع الله، وذلك ما يستمّى «المعجزة».

[معرفة الأنبياء]

من الذين يُنسب إليهم إظهار التّبوّ والمعجزة رجال لم يبق منهم شيء يعبر عن رضى الله وسخطه وأسباب كمال الإنسان وزواله، وبالتالي فإنّ البحث فيهم لا طائل منه وليس ضروريّاً، لكن هناك ثلاثة منهم يُنسب إليهم في هذا الصّد شيء جدير بالاهتمام، ولذلك فإنّ البحث فيهم يمكن أن يكون مفيداً، وهو ضروريّ. الثلاثة هم موسى وعيسى ومحمّد عليهم السّلام الذين كلّ منهم يُنسب إليه كتاب يُدعى كتاب الله، ويتّبعه فريق من الناس. مع ذلك، يبدو أنّ الكتاب الذي يُنسب إلى موسى وعيسى عليهما السّلام لم يصدر من أنفسهما، بل تمّت كتابته بعدهما من قبل رجال معروفين أو غير معروفين؛ لأنّه بوضوح تعبير من شخص غيرهما، وقد أخبر عن موتهما وما جرى بعد ذلك؛ كما جاء في آيات من الجزء الرابع والثلاثين من كتاب التثنية من التوراة: «فَمَاتَ مُوسَى عَبْدُ اللَّهِ هُنَاكَ فِي مُوآبَ، كَمَا قَالَ اللَّهُ، وَدَفَنَهُ اللَّهُ فِي الْوَادِي فِي أَرْضِ مُوآبَ، مُقَابِلَ بَيْتِ فَعُورَ، وَلَمْ يَعْرِفْ أَحَدٌ قَبْرَهُ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا»، وهذا صريح في كتابته من قبل كاتب في زمان ما بعد موسى عليه السّلام، وكتابة الإنجيل أيضاً تُنسب بصراحة إلى رجال مثل متى ومرقس ولوقا ويوحنا، وقد كتبه كلّ منهم في زمان ما بعد عيسى عليه السّلام بصورة مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، لم يتمّ نقل أيّ من هذين الكتابين بطريقة متّصلة من قبل رواة معروفين، وبالتالي ليس لهما إسناد تاريخي؛ كما أنّ وجود رجلين بصفات موسى وعيسى عليهما السّلام، على الرّغم من شهرته الكبيرة، ليس ثابتاً ومقطوعاً به من الناحية التاريخية؛

لأنَّ العصر الذي يُعتقد أنَّهما عاشا فيه، كان في النصف المظلم من التاريخ؛ بمعنى أنَّ الكتابة فيه لم تكن مزدهرة بما فيه الكفاية، وأنَّ التواصل بين الأمم المتحضرة فيه كان محدودًا، وبالتالي فإنَّ أخباره مشوبة بالأوهام والأساطير.^١ علاوة على ذلك، فإنَّ الكتاب المنسوب إليهما ليس معجزًا من ناحية النصّ، ولم يعتبره أحد معجزة، وبالتالي لا يكفي لإثبات نبوتهما بغضَّ النَّظر عن ضعفه التاريخي. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ المعجزات المنسوبة إليهما، مثل تحويل العصا إلى الثعبان وإحياء الموتى بإذن الله، لم تتمَّ روايتها بطريقة مسندة ومتواترة؛ بمعنى أنَّه ليس معلومًا بالضبط من رأى معجزاتهما، ولمن رواها، وكيف بلغت الأجيال القادمة ونالت شهرة. لذلك، فإنَّ اليقين بنبوة موسى وعيسى عليهما السَّلام وأصالة الكتاب المنسوب إليهما لا يتحصَّل لمن يعيش اليوم، ومن الواضح أنَّ الظنَّ بها لا يكفي لاتِّباعهما؛ لأنَّ الظنَّ غير حجة في ذاته، وغير عقلائي في مثل هذه الأمور.

[معرفة النَّبي الخاتم]

لكن بخلاف الكتاب المنسوب إلى موسى وعيسى عليهما السَّلام، فإنَّ الكتاب المنسوب إلى محمد صلى الله عليه وآله وسلَّم هو حكاية عن الله بصراحة، ولا يحتوي على عبارة تستلزم صدوره من غيره، والأهمَّ من ذلك أنَّه كُتب في زمانه، ونُقل بطريقة متَّصلة من قبله إلى رجال معروفين وكثيرين من أصحابه،

١ . كما جاء في «ويكيبيديا الموسوعة الحرة» استنادًا إلى مصادر علمية مختلفة أنَّ معظم الباحثين المستقلين يعتبرون موسى شخصيةً أسطورية، ويعتقدون أنَّ التوراة هي عمل لعدة مؤلفين مختلفين ونتاج قرون بعد الوقت المزعوم لحياته. إنَّهم يؤكِّدون أنَّه لا وجود لدليل تاريخي مستقل يدعم إثبات وجود موسى، ولم تظهر أيُّ آثار له أو أشخاص مرتبطين به في الإكتشافات الأثرية أو الوثائق المصرية القديمة، ولذلك يرى بعضهم أنَّه شخصية اخترعها الفكر الديني اليهودي زمن السبي البابلي، كأسطورة أصل لتفسير أصل الشعب. هذه هي الحال بالنسبة لعيسى إلى حدٍّ كبير؛ لأنَّه، على الرغم من وجود بعض الشواهد التاريخية عنه بسبب قربهِ الأكثر، لا تزال هناك شكوك جدية حوله بين الباحثين المستقلين، ولذلك فإنَّهم غير متفقين على وجوده؛ كما جاء في «قصة الحضارة» لويل دورانت أنَّ بولنجبروك وأصحابه كانوا يقولون في مجالسهم الخاصة أنَّ عيسى قد لا يكون له وجود على الإطلاق، وجهر فلني بهذا الشكَّ في كتابه «خرائب الإمبراطورية» الذي نشره في عام ١٩٩١، وفي عام ١٨٤٠ بدأ برونو بور سلسلة من الكتب الجدلية الحماسية يبغي بها إثبات أنَّ عيسى لا يعدو أن يكون أسطورة من الأساطير، أو تجسيدًا لطقس من الطقوس نشأ في القرن الثاني من مزيج من الأديان اليهودية واليونانية والرومانية. وفي أواخر القرن التاسع عشر قامت مدرسة بيرسن ونابر ومثثاس بعد بحوث مضنية بإنكار حقيقة عيسى التاريخية (راجع: قصة الحضارة لويل دورانت، ج ١١، ص ٢٠٢-٢٠٤).

ومن قبلهم إلى رجال معروفين وكثيرين من المسلمين اللاحقين بشكل واحد وثابت، وانتشر في مشارق الأرض ومغاربها، ومن ثم فهو متواتر ولا يرقى إليه الشك؛ لأنَّ العصر الذي ظهر فيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم، بخلاف عصر موسى وعيسى عليهما السلام، كان في النصف المشرق من التاريخ؛ بمعنى أن الخط قد ازدهر وتطور فيه، وأنَّ التواصل بين الأمم المتحضرة قد اتسع فيه، وتمَّ رصد وتسجيله من قبل مئات الشهود المعروفين. علاوة على ذلك، فإنَّ نصَّ كتابه معجز ويمكنه إثبات نبوته؛ لأنَّه، بخلاف كتاب موسى وعيسى عليهما السلام، دعا الجميع لأن يأتوا بكتاب مثله، ولم يستطع أحد حتَّى الآن أن يأتي بكتاب مثله، ومن المعلوم أنَّه لا يمكن الإتيان بكتاب مثله فيما بعد أيضًا؛ لأنَّه، على الرَّغم من تكامله التدريجيِّ خلال ثلاثة وعشرين عامًا واختلاف حالات محمد صلى الله عليه وآله وسلم في الأمن والخوف والغنى والفقر والإقامة والهجرة والحرب والسلم والنصر والهزيمة ممَّا يقتضي عادة اختلاف أقوال الإنسان، لا يوجد فيه اختلاف، وله إيقاع واحد وثابت، بالإضافة إلى أنَّه في غاية الفصاحة والبلاغة، ويحتوي على أخبار صحيحة عن المستقبل وعلوم خفية في وقت التكامل، وليس له أيُّ تعارض مع العقل والأخلاق الفطرية، ولا يمكن الجمع بين كلِّ هذه الصفات لشخص غير متصل مع الله، والإنصاف أنَّ هذه الخصيصة لم توجد لأحد من الأنبياء ولا شيء من كتبهم، ومن هنا يعلم أنَّ محمدًا صلى الله عليه وآله وسلم هو النَّبيُّ اليقينيُّ الوحيد، وأنَّ كتابه هو الكتاب الوحيد الذي له أصالة تاريخية، وبالتالي فإنَّ دينه هو الدين الوحيد الذي له الأهلية اللازمة لأن يتَّبعه إنسان اليوم؛ لأنَّ إنسان اليوم ليس له سبيل إلى دين يقينيِّ غيره، ولا يسعه اتباع الأديان الظنَّية والوهمية. مع ذلك، يجب ملاحظة أنَّ محمدًا صلى الله عليه وآله وسلم، بصفته نبياً يقينياً، قد صدَّق نبوة موسى وعيسى عليهما السلام، وهذا هو الدليل اليقينيُّ الوحيد على نبوتهما؛ كما خاطبه الله تعالى فقال: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾، وقال: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾. بناءً على هذا، فإنَّ الإيمان بنبوة موسى وعيسى عليهما السلام ممكن لمن آمن بنبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وليس يقينياً ولا أساس له بالنسبة لمن لم يؤمن بنبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

[المسلمون هم أتباع النبي الخاتم]

ثم من الواضح أنَّ أتباع كل نبي، بما أنَّهم أسلموا لمشيئة الله فيما يتعلَّق بذلك النبي وما أبداه لهم بواسطته من رضاه وسخطه، كانوا مسلمين، حتَّى جاءهم نبي جديد. فحينئذ من أسلم منهم لمشيئة الله فيما يتعلَّق بذلك النبي وما أبداه لهم بواسطته من رضاه وسخطه، ثبت على إسلامه، ومن لم يفعل ذلك، خرج وارتدَّ عن إسلامه؛ لأنَّ مفهوم الإسلام هو التسليم لمشيئة الله، ومصادقه هو قبول جميع أنبيائه دون تفريق واتباع النبي الآخر؛ كما قال الله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾. بناءً على هذا، فإنَّ الذين اتَّبَعُوا موسى عليه السَّلام بعد ظهوره لم يتهوِّدوا، ولكن أسلموا حتَّى ظهر لهم عيسى عليه السَّلام. فحينئذ من كذَّب منهم عيسى عليه السَّلام ارتدَّ عن إسلامه، ومن اتَّبَع منهم عيسى عليه السَّلام ثبت على إسلامه، حتَّى ظهر لهم محمَّد صلى الله عليه وآله وسلَّم. فحينئذ من كذَّب منهم محمَّدًا صلى الله عليه وآله وسلَّم ارتدَّ عن إسلامه، ومن اتَّبَع منهم محمَّدًا صلى الله عليه وآله وسلَّم ثبت على إسلامه؛ كما قال الله تعالى في هذا: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ وَإِذَا يُنْزِلُ عَلَيْهِمْ قَالُوا آمَنَّا بِهِ إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّنَا إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلِهِ مُسْلِمِينَ ﴿٢﴾ أُولَٰئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا﴾. بناءً على هذا، فإنَّ دين الله واحد، وأنبياءه بمنزلة أحكامه المختلفة، وكتبه بمنزلة آيات مختلفة لكتاب واحد، وضرورة اتباع النبي والكتاب الخاتمين إنما هي لضرورة اتباع الحكم والآية التأسيسين، وهي ضرورة عقلية وعقلانية، وهذا هو معنى الإسلام.

[الطبيعة الاعتقادية للإسلام]

من هنا يعلم أنَّ مفهوم الإسلام هو التسليم لمشيئة الله، ومصادقه هو قبول النبي الخاتم، ولكن هل القبول النظري للنبي الخاتم كافٍ لتحقيق مصداق الإسلام، أم لا بدَّ من قبوله عملياً من خلال تنفيذ الأحكام المبلَّغة بواسطته؟ فريق من المسلمين، كالخوارج والسلفيين، يعتقدون أنَّ الاعتقاد بنبوة النبي الخاتم، بمعنى الاعتقاد بصحة كلِّ ما جاء به من عند الله وضرورة العمل به، لا يكفي لتحقيق مصداق الإسلام،

والمسلم من يلتزم مع هذا الاعتقاد بلوازمه العملية، ولا سيما يجتنب أعمالاً تشابه أعمال الكافرين، مثل التوسل بالموتى ودعائهم، لكن الحق أن هذا الإجتنب، على الرغم من كونه حسناً وقيماً للغاية، ليس مصداقاً للإسلام، بل هو مصداق للإيمان الذي يفوق الإسلام؛ لأن الإسلام عبارة عن التسليم لمشئته الله، بمعنى تصديق مرجعيته من الناحية النظرية، وقبول أحكامه كأسباب كمال المسلم، وأن العمل بها، بما في ذلك اجتناب أعمال مشابهة لأعمال الكافرين، هو شيء وراء تصديقها وقبولها؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾^١، وقال: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^٢.

[الطبيعة العملية للإيمان]

هذه حالة تسمى «الإيمان» في المصطلح، وقد تكون في مسلم، وقد لا تكون في مسلم؛ كما قال الله تعالى على سبيل المثال: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾^٣. نعم، الأدق أن يقال: الإسلام، بمعنى التسليم لمشئته الله، له مراتب مختلفة، ويبدأ من التصديق والقبول النظريين، ويمتد إلى العمل الخالص والكمال، وفي جميع مراتبه يُعتبر إسلاماً، إلا أنه في مرتبته النظرية يسمى الإسلام فقط، وفي مراتبه العملية يسمى الإيمان أيضاً؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُوا عَلَيَّ إِلَّا بِمَا نَزَّلْتُ مِنَ الْكِتَابِ قُلْ لَا يَمُنُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِاللَّهِ يَمُنُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ أَنْ هَذَا كُمْ لِلْإِيمَانِ إِنَّ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^٤، وعلى هذا فمن الواضح أن الإيمان يزيد وينقص؛

١. النساء / ١٢٥

٢. البقرة / ١١٢

٣. الحجرات / ١٤

٤. الحجرات / ١٧. مما يؤكد هذا أيضاً ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لرجل: «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وأن تقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتحج البيت وتعتصم، وتتسبل من الجنابة، وأن تيمم الوضوء، وتصوم رمضان، قال الرجل: فإذا فعلت ذلك فأنا مسلم؟ قال: نعم» (صحيح ابن خزيمة، ج ١، ص ٣)، وقال لوفد عبد القيس: «أمركم بالإيمان، تدرون ما الإيمان؟ شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وأن تغطوا من الغنائم الخمس» (صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٩؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٣٥)؛ قال البيهقي (ت ٤٥٨هـ) في «المدخل إلى علم السنن» (ج ٢، ص ٦٥٩): «المقصود أنه سمي كلمة الشهادة وما بعدها في هذا الخبر إيماناً، وسماها في الخبر الذي قبله إسلاماً، وفي ذلك دلالة على أن الإيمان والإسلام عبارتان عن الدين الذي أمزنا به، وأن شرائع الإسلام تسمى إيماناً، وتسمى إسلاماً، وبه كان يقول صاحبنا الشافعي وأقرائه من الفقهاء».

كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾^١، وقال: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾^٢، وبالتالي فإن الإسلام أيضًا يزيد وينقص ضمن الإيمان؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ۖ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾^٣. لذلك، فإن من صدق وقبل نبي الله الخاتم من الناحية النظرية فقط فهو مسلم، ولكن الأكثر منه إسلامًا من يلتزم باللوازم العملية لهذا التصديق والقبول ويعتبر مؤمنًا، وكل من لديه التزام عملي أكثر بهذه اللوازم يعتبر أكثر إيمانًا. بناء على هذا، فإن من صدق وقبل نبي الله الخاتم من الناحية النظرية فقط، ولم يلتزم عمليًا بلوازم هذا التصديق والقبول التطريين، فهو داخل في الإسلام، ولا يعتبر كافرًا بسبب عمله؛ لأن من يعلم نبوة النبي الخاتم وصدق ما جاء به من عند الله من الناحية النظرية، وإن لم يكن عاملًا بلوازم علمه، ليس كمن لا يعلم هذه الحقيقة من الناحية النظرية، واعتبارهما سواء مخالف للحس والوجدان؛ كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^٤، وقال: ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰ ۖ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^٥.

[معرفة الفاسق]

على أي حال، فإن مثل هذا الشخص قد أسلم لمشية الله في الاعتقاد، ومن الواضح أن الاعتقاد هو أساس العمل، بل يعتبر نوعًا من العمل. مع ذلك، فإنه إذا لم يعمل بسائر أحكام الله وأسباب رضاه بجهله أو تهاونه، وارتكب أعمالًا مشابهة لأعمال الكافرين، فيعتبر «فاسقًا»، ولا يعتبر «مؤمنًا»؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾^٦، وقال: ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^٧، وقال: ﴿يُبْسِ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾^٨؛

١. الأنفال / ٢

٢. الفتح / ٤

٣. الأحزاب / ٢٢

٤. الزمر / ٩

٥. الزعد / ١٩

٦. السجدة / ١٨

٧. يونس / ٣٣

٨. الحجرات / ١١

مثل المسلمين الذين يقذفون ولا يأتون بأربعة شهداء، وبذلك يُعتبرون فاسقين، دون أن يخرجوا من الإسلام؛ كما قال الله فيهم: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^١، والمسلمين الذين يستقسمون بالأزلام على مثال الكافرين؛ كما اعتبر الله ذلك فسقًا فقال: ﴿وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ﴾^٢، أو يأكلون من لحوم لم يذكر اسم الله عليها؛ كما اعتبر الله ذلك فسقًا فقال: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾^٣. من الواضح أن مثل هذه الأعمال مشابهة لأعمال الكافرين، لكنها وحدها لا تعتبر كفرًا؛ لأنها قد تكون عن جهل أو تهاون، ويمكن اجتماعها مع الاعتقاد بنبوة الأنبياء وضرورة العمل بأحكامهم.

[معرفة المرتد]

بناء على هذا، فلا يعتبر خارجًا من الإسلام إلا الذين يعلمون ويقرون بخروجهم منه؛ كالذين قال الله فيهم: ﴿شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ﴾^٤، وقال: ﴿وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾^٥. لذلك، فإن الذين يعتبرون أنفسهم مسلمين في الاعتقاد، يُعتبرون مسلمين، ولو سجدوا لغير الله في ظاهر العمل؛ لأن الكفر بالنية، ومن لم ينو فلا يعتبر كافرًا؛ مثل الملائكة الذين سجدوا لآدم عليه السلام؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا﴾^٦، ومثل بني يعقوب عليه السلام الذين سجدوا ليوسف عليه السلام؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا﴾^٧.

[معرفة المنافق]

حتى المنافقون الذين قلوبهم مليئة بالكفر وهم في الآخرة أدنى من الكافرين، بما أنهم يعتبرون أنفسهم مسلمين، يُعتبرون مسلمين، مع أنهم كفار في الحقيقة، ويمكن معرفتهم بالنظر إلى أقوالهم وأعمالهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ﴾^٨؛

١ . النور / ٤

٢ . المائدة / ٣

٣ . الأنعام / ١٢١

٤ . التوبة / ١٧

٥ . الأنعام / ١٣٠

٦ . البقرة / ٣٤

٧ . يوسف / ١٠٠

٨ . محمد / ٣٠

مثل الذين، رغم إقرارهم بالإسلام، يقولون قولاً مناقضاً لأصوله النظرية والعملية، أو يفعلون ما يناقضها متعمدين؛ كما قال الله فيهم: ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهُمْ بِمَا لَمْ يَنَالُوا^١﴾. هذا يعني أن المتظاهر بالإسلام، إذا قال شيئاً لا يقوله إلا كافر، أو فعل شيئاً لا يفعله إلا كافر، فإنه يعتبر منافقاً، لا مرتدّاً؛ لأن المرتد كافر يقرّ بكفره بعد الإسلام، فيجوز قتله على الكفر قبل الاستتابة أو بعدها حسبما يرى خليفة الله في الأرض وفقاً للأخبار المتواترة، ولكن المنافق كافر لا يقرّ بكفره، بل يعتبر نفسه مسلماً للحفاظ على حياته، فلا يجوز قتله على أنه كافر حسب القاعدة؛ لأن القاعدة أن كل من يقول أنه مسلم يصدق في قوله، وحساب عمله على الله. نعم، إذا كان قول المنافق أو عمله الكفري مشهوداً ومثالاً للمحاربة والإفساد في الأرض، جاز قتله على أنه محارب ومفسد في الأرض، لا أنه كافر، وفي هذه الحالة يغسل ويصلى عليه كما يفعل بالمسلمين، ويدفن في مقابر المسلمين، ولو أنه لا يصلح لخليفة الله أن يتولى ذلك بنفسه؛ كما قال الله له: ﴿وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ^٢﴾.

[معرفة المشرك]

بناء على هذا، فإن من يعتبر نفسه مسلماً لا يعتبر مشركاً لعمل يعمل، وإن كان عملاً مثل دعاء الأموات؛ لأن دعاء الأموات، إذا كان عن اعتقاد بأنهم ينفعون بإذن الله، لا يعتبر شركاً؛ نظراً لأن الله قادر على أن ينفع بواسطة ميت، كما أنه قادر على أن ينفع بواسطة حي، بل هو قادر على أن يخرج حياً من ميت، ويخرج ميتاً من حي؛ كما قال: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُخْرِجُ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا^٣﴾، بل إن بعض الأموات أحياء عنده؛ كما قال: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ ۚ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ^٤﴾، وبعض الأحياء أموات عنده؛ كما قال: ﴿أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا^٥﴾،

١. التوبة / ٧٤

٢. التوبة / ٨٤

٣. الزوم / ١٩

٤. البقرة / ١٥٤

٥. الأنعام / ١٢٢

ولذلك فإنّ دعاء بعض الأموات كدعاء بعض الأحياء عند الله، ودعاء بعض الأحياء كدعاء بعض الأموات عند الله؛ إلا أن يكون دعاء الأموات عن اعتقاد بأنهم ينفعون بغير إذن الله، فإنّه في هذه الحالة يعتبر شركاً، كما أنّ دعاء الأحياء عن اعتقاد مثله شرك؛ لأنّ من يرى مخلوقاً مستقلاً عن الخالق، ويرجوه ويخافه مثله، ليس بمسلم، ولذلك إن لم يعتبر نفسه مسلماً فهو مشرك، وإن اعتبر نفسه مسلماً فهو منافق، والمنافق يُتسامح معه ما دام لا يثير في الأرض فتنة، أي لا يدعو الآخرين إلى الشرك، ولا ينهاهم عن الإسلام، كما قال الله تعالى: ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَتُغْرِيَنَكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا﴾^١.

مع ذلك، من الإنصاف أنّ دعاء غير الله بدلاً منه، سواء كان ميتاً أو حيّاً، حتّى إذا كان عن اعتقاد بأنّه نافع بإذن الله، لا يليق بالمسلم، وإن لم يكن شركاً؛ لأنّ كون غير الله نافعاً بإذن الله يقتضي دعاء الله، لا دعاء غيره؛ نظراً لأنّ دعاء النافع الأصليّ أولى عند العقلاء من دعاء النافع الفرعيّ، ومن يستطيع الوصول إلى الملك لا يشغل نفسه بالوزير، ومن الواضح أنّ الله قريب من جميع خلقه، ويسمع دعاءهم جميعاً، ولا يحتاج إلى وسيط بينه وبينهم في ذلك؛ كما قال: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾^٢. لذلك من الإنصاف أنّ عرض الحاجة إلى ميت أو حيّ بدلاً من الله، حتّى إذا كان بشراً مثل النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، يعتبر تركاً للأولى؛ لأنّه، بالرغم من عظيم كرامته على الله، لا يملك نفعاً ولا ضرراً لنفسه، وبالتالي للآخرين، ولا يعلم أنّه يُدعى بالغيب بمقتضى بشريّته، وهذا بغض النظر عمّا إذا كان حيّاً أو ميتاً؛ كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْتَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾^٣، ولذلك فإنّ دعاءه في السرّ بدلاً من الله غير صالح، ويعتبر تركاً للأولى؛ لأنّ الأولى في مثل هذه الحالة دعاء الله الذي يعلم السرّ قطعاً، وليس من القطعيّ علم النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بما في السرّ تفصيلاً، بل قد يكون ذلك غير ممكن، رغم أنّ علمه به إجمالاً ممكن بالنظر إلى قدرة الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^٤.

١ . الأحزاب / ٦٠

٢ . البقرة / ١٨٦

٣ . الأعراف / ١٨٨

٤ . التوبة / ٩٤

هذا في حين أن تشريك النبي مع الله في بعض الأمور، بمعنى وضعه في الاعتبار بعده، لا يعتبر شرًا، وقصر بعض الأمور على الله، بمعنى عدم الإعتناء بالنبي بعده، ليس توحيدًا؛ كما أن الرجاء في فضل الله ونبيه لا يعتبر شرًا، وقطع الرجاء من نبيه ليس توحيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾، والإعتقاد بأن الخير من الله ونبيه لا يعتبر شرًا، وعدم الإعتقاد بأن الخير من نبيه ليس توحيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا نَقْمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾، والنصيحة لله ونبيه لا تعتبر شرًا، وعدم النصيحة لنبيه ليس توحيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾، وتقسيم الغنائم بين الله ونبيه لا يعتبر شرًا، وإهمال حصّة نبيه ليس توحيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾، والدعوة إلى الله ونبيه لا تعتبر شرًا، وعدم الدعوة إلى نبيه ليس توحيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ﴾، والعمل إرضاء لله ونبيه لا يعتبر شرًا، وعدم العمل إرضاء لنبيه ليس توحيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾، وطاعة الله ونبيه لا تعتبر شرًا، وعدم طاعة نبيه ليس توحيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾، ونصرة الله ونبيه لا تعتبر شرًا، وعدم نصرة نبيه ليس توحيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَلْيَعْلَمِ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ﴾، وردّ المسائل المتنازع فيها إلى الله ونبيه لا يعتبر شرًا، وعدم ردّها إلى نبيه ليس توحيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾؛ لأنّه لا يوجد فرق بين الله ونبيه في شيء من هذه الأمور، ونبيه هو طريقه فيها، وبالتالي فإن رجوعها جميعًا إلى الله، لدرجة أنّ التفريق بينهما فيها يعتبر كفرًا؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ۖ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا ۖ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾،

١. التوبة / ٥٩

٢. التوبة / ٧٤

٣. التوبة / ٩١

٤. الأنفال / ١

٥. التور / ٤٨

٦. التوبة / ٦٢

٧. الأنفال / ٢٠

٨. الحديد / ٢٥

٩. النساء / ٥٩

١٠. النساء / ١٥٠-١٥١

لكن يبدو أنّ دعاء الله ونبيه في غيابه ليس من قبيل هذه الأمور؛ كما أنّه لم يُذكر في عدادها؛ لأنّ هناك فرقاً بين الله ونبيه في علم الغيب وقضاء الحوائج؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾؛ نظراً لأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم إنّما هو بشر مثل سائر النّاس؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾^١، وبمقتضى بشريّته لا يستطيع الإطّلاع على جميع الأدعية وإجابتها في آنٍ واحد، وقدرة الله أيضاً لا تتعلّق بتمكينه من ذلك؛ لأنّ ذلك مستحيل بسبب المحدوديّة الذاتية لطاقة البشر، وقدرة الله لا تتعلّق بالمستحيل؛ بمعنى أنّه لا يمكن تصوّر أن يجعل الله بشراً إلهاً. الحاصل أنّ دعاء النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم في غيابه بدلاً من الله دون الاعتقاد بإجابته بإذن الله شرك، ومع الاعتقاد بها يعتبر تركاً للأولى؛ لأنّ الأولى في كلّ حال هو دعاء الله.

نعم، الرجوع إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم في حياته لطلب دعائه واستغفاره عمل صالح؛ لأنّ دعاءه واستغفاره، بمقتضى كونه أقرب إلى الله، أقرب إلى الإجابة، بل هما من واجباته حيال أمّته؛ كما أمره الله تعالى بهما فقال: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^٢، وقال: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^٣، بل لا يبعد وجوب الرجوع إليه لطلب دعائه واستغفاره إذا كان ممكناً؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾^٤؛ كما حُكي مثل ذلك عن الأمم السابقة؛ فإنّهم أيضاً كانوا يرجعون إلى أنبيائهم ويطلبون منهم الدعاء والاستغفار لهم، لعلّ الله يغفر خطاياهم ويقضي حوائجهم، وكان أنبياءهم أحياناً يُغسلونهم في الأنهار غسل التوبة؛ كما حُكي عن يحيى عليه السلام أنّه كان يغسل النّاس غسل التوبة في نهر أردن، وحُكي مثل ذلك عن عيسى عليه السلام، ولكن يبدو أنّه لم يكن في هذه الأمّة اهتمام كبير بذلك، وربما كان هذا بسبب غفلتهم وتهاونهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّوْا رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾^٥.

١. الأنعام / ٥٠

٢. الكهف / ١١٠

٣. التوبة / ١٠٣

٤. النور / ٦٢

٥. النساء / ٦٤

٦. المنافقون / ٥

نعم، بعد التَّيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ لا يبدو من الممكن الرَّجُوعُ إِلَيْهِ لطلب دعائه واستغفاره، وبالتالي لا بدّ من الرَّجُوع إلى خليفته من أجل ذلك، ولذا يجب على المسلمين أن يرجعوا إلى خليفته في زمانهم، ويطلبوا منه الدَّعاء والاستغفار لهم، ومن الواضح أنّ دعاءه واستغفاره بمنزلة دعاء النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ واستغفاره.

الثالث؛ مصادر الإسلام

اتَّضح ممّا سبق أنّ الإسلام يعني التسليم لمشيئة الله، ومن الواضح أنّ مشيئة الله قد تجلّت في أمره ونهيه؛ لأنّه بمقتضى كماله، قد أمر بكلّ ما يفيد الإنسان كمالاً، ونهى عن كلّ ما يؤدّي إلى نقصانه، وأبلغه هذا الأمر والتَّهي بواسطة نبيّه. لذلك، فإنّ مصادر الإسلام هي ما يُعرف أمر الله ونهيه بالرجوع إليه، وهو كتاب الله ونبيّه.

كتاب الله

المصدر الأوّل والأهمّ للإسلام كتاب الله، وهو تجلّي مشيئته في الكلمات، وقد تمّ إلقاؤه من عنده إلى قلب نبيّه بواسطة الملك أو بدون واسطته، وتمّت تلاوته بواسطة نبيّه على مئات من المسلمين دون زيادة أو نقصان، وتمّت روايته بواسطة آلاف من المسلمين دون اختلاف محلّ، وبلغ المسلمين الحاليّين بشكل مكتوب ومتواتر، ولذلك فهو حجة قطعاً.

[عدم تحريف القرآن]

على الرّغم من أنّه يُنسب إلى عدد من المسلمين الإعتقاد بأنّ بعض المسلمين الأوائل قد أنقصوه، إلّا أنّه لا يوجد دليل على هذا الإعتقاد، بل هو مخالف للقواعد العقلية؛ لأنّ رواية كتاب الله لم تتمّ بواسطة من أنّهم يأنقصونه فقط، بل تمّت بواسطة عدد كبير من الآخرين أيضاً، ومن الواضح أنّه لم يكن من الممكن تواطؤهم جميعاً على إنقصائه بشكل واحد. بعبارة أخرى، لم يزل رواة كتاب الله منذ زمن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ حتّى الآن يبلغون عدداً يستحيل اجتماعهم على إنقصائه أو زيادته بشكل واحد، وهذا مبنيّ على ضرورة عقلية وتجريبية. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ وقوع نقص في كتاب الله يعني وقوع عيب أو اختلاف فيه يمكن مشاهدته بطبيعة الحال، في حين أنّه لا يشاهد فيه أيّ عيب أو اختلاف، بل نصّه متناسق ومتناسب ومعقول، ولا مثيل له من الناحية الأدبيّة والدلاليّة، ولا يمكن معارضته،

وهذا يعني إعجازه الذي يثبت صدوره من الله وعدم تبدله؛ لأن أي تبدل فيه يضرّ بنظامه، ويخلّ بتناسقه وتناسبه ومعقوليته، ويثلم إعجازه بشكل طبيعي، في حين أنه لم يحدث ذلك؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ؟ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^١. بالإضافة إلى ذلك، فإن وقوع النقص فيه يستلزم وقوع المسلمين في الضلال قهريًا من دون إمكان هدايتهم؛ لأن الأجزاء المنقوصة منه لم تتم روايتها بشكل متواتر، وبالتالي لا يمكن للمسلمين إكمالها وإصلاحه. من هنا يعلم أن كتاب الله حجة في شكله الحالي؛ بمعنى أنه يمثل إرادة الله يقينًا.

[حجّة ظواهر القرآن وعموماته]

مع ذلك، فقد نُسب إلى بعض المسلمين الاعتقاد بأن ظاهر كتاب الله غير حجة؛ بمعنى أن المتبادر من عباراته في كثير من الأحيان ليس مرادًا جدّيًّا لله، وعموماته على وجه التحديد لا تصلح للإلتزام؛ لأن القليل منها لم يُخصَّص بالسّنة، وبالتالي فلا جدوى من التمسك بها، لكنّ هذا الاعتقاد ليس له أساس عقلائي؛ لأن ظاهر عبارات العقلاء حجة بينهم، ويدلّ على مرادهم الجدّي، وعموماتها لا تعتبر لغوًا، بل تحمل على عمومها حتى يرد المخصّص، ومن الواضح أن الله أيضًا من العقلاء، بل هو خالقهم ورئيسهم، وبالتالي ليس ظاهر عباراته وعموماتها مستثنى من هذه القاعدة.

[عدم اختصاص فهم القرآن بطائفة من الناس]

كما نُسب إلى بعض المسلمين الاعتقاد بأن كتاب الله مفهوم لطائفة معيّنة من المسلمين فقط، وغير صالح للإستفادة من قبل الآخرين، لكنّ هذا الاعتقاد أيضًا مخالف للحسّ والوجدان؛ لأنّ كتاب الله ليس لغزًا، بل قد أنزل بلسان عربيّ مبين موجّهًا إلى الناس كافة، وبالتالي قد يُسرّ لفهمهم، وهو مناسب لذلك؛ كما قال تعالى: ﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾^٢، وقال: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾^٣، وقال: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾^٤،

١. النساء / ٨٢

٢. التحل / ١٠٣

٣. آل عمران / ١٣٨

٤. القمر / ١٧

بل الإنصاف أنَّ كلام الله هو أوضح من كلام الذين يريدون توضيحه؛ لأنه أكثر فصاحة وبلاغة، وأكثر تناسباً مع عقول الناس، ولذلك فإنَّ من عجز عن فهم كلام الله فهو عن فهم كلام الآخرين أعجز؛ كما قال تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾^١، وقال: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾^٢، وقال: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾^٣. بناء على هذا، فإنَّ توضيح كلام الله بكلام الآخرين هو مثل توضيح الشمس بمصباح من الزيت!

نعم، من الإنصاف أنَّ جزءاً من كلام الله، بسبب نزوله إلى مستوى الأبجدية البشرية واستخدامه للألفاظ المشتركة، يحتاج إلى توضيح، ولكن هذا الجزء من كلامه أيضاً لا يمكن توضيحه إلا من قبل نفسه؛ لأنه لا أحد يعلم مراده إلا نفسه، وبالتالي لا يستطيع الإنسان توضيح كلامه. لذلك، فإنَّ الجزء الذي يحتاج إلى توضيح من كلامه، قد وُضِّح من قبل نفسه وبجزء آخر من كلامه؛ مثل آياته المتشابهة التي قد وُضِّحت بآياته المحكمة؛ كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾^٤. مثال ذلك أنه قال في سياق متشابه: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾^٥، ثم قال في سياق محكم لتوضيح مراده: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^٦، وقال: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَنْ تَرَاني﴾^٧، أو قال في سياق متشابه: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾^٨، وقال: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾^٩، وقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^{١٠}، ثم قال في سياق محكم لتوضيح مراده: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^{١١}.

١. الجاثية / ٦

٢. النساء / ٨٧

٣. الزمر / ٢٣

٤. آل عمران / ٧

٥. القيامة / ٢٢-٢٣

٦. الأنعام / ١٠٣

٧. الأعراف / ١٤٣

٨. الفتح / ١٠

٩. البقرة / ١١٥

١٠. طه / ٥

١١. الشورى / ١١

العودة إلى الإسلام

[عدم إمكان تعارض القرآن مع العقل]

يجب ملاحظة أنَّ القرآن، بمقتضى صدوره من الله، لا يتعارض مع العقل؛ لأنَّ العقل أيضاً قد صدر من الله مثل القرآن، وليس هناك تعارض بين مخلوقات الله بمقتضى وحدانيته؛ كما قال تعالى: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُتٍ﴾^١. ثمَّ إنَّ الله نفسه عاقلٌ، وقد أنزل كتابه إلى نبيِّ عاقل، وخاطب فيه العقلاء، ومع هذه الأوصاف لا يمكن أن يكون كتابه متعارضاً مع العقل^٢. بناء على هذا، فإنَّ فهم كتاب الله ممكن على أساس العقل، وتفسيره بما يخالف العقل غير جائز، ويؤدِّي إلى الانحراف عن مراده؛ كما أنَّ بعض أهل الحديث، بسبب إنكارهم لحجَّة العقل وإعراضهم عنه، استناداً إلى كلمات الله حول استوائه على العرش يزعمون أنَّه في جهة العلوِّ، واستناداً إلى كلماته حول «اليد» و«الوجه» يتصورون له يداً ووجهاً حقيقيين، في حين أنَّ وجود الجهة والجوارح الحقيقية لله مخالف لضرورة العقل؛ لأنَّ وجود الجهة والجوارح الحقيقية هو من خصائص الجسم الذي يملأ فضاء ويفرغ فضاء ويقبل التجزئة والتركيب، في حين أنَّه من المؤكَّد أنَّ الله ليس جسماً، ولا يملأ فضاء ولا يفرغ فضاء، ولا يقبل التجزئة والتركيب. لذلك، فإنَّ أكثر أهل الحديث، تحت تأثير ضغط عقلي ضعيف من جانب رجال مثل أبي الحسن الأشعري (ت ٣٢٤هـ)، مع تأكيدهم على وجود الجهة والجوارح الحقيقية لله، يعتبرون كيفيَّتها غير معلومة لهم، حتَّى يخرجوا بهذه الطريقة من ورطة التجسيم بزعمهم، في حين أنَّهم لا يخرجون بهذه الطريقة من ورطة التجسيم؛ لأنَّ اعتبار جهة الله وجوارحه حقيقة هو تعيين لكيفيَّتها عن قصد أو غير قصد، وبالتالي فإنَّ قول «بلا كيف» بعد ذلك يشبه قول «الحلوى» بعد تناول السمِّ، وهو لا يحلي الفاه! بل لا شك أنَّ هذا الرأي هو نفس التجسيم الذي قد لُفِّ في ألفاظ خادعة لا معنى لها؛ لأنَّه في قاموس العقلاء، الجهة والجوارح الحقيقية هي الجهة والجوارح التي تملأ فضاء وتفرغ فضاء وتقبل التجزئة والتركيب، والجهة والجوارح التي ليس لها هذه الصِّفة ليست جهة وجوارح حقيقية.

١ . الملك / ٣

٢ . يعني أنَّه مدرك حكيم.

٣ . هذه نكتة مهمة بحثها الفقهاء تحت عنوان «تخصيص القرآن بالعقل»، وقد أقرَّ كثير منهم بجوازه ووقوعه، بل قال أبو يعلى (ت ٤٥٨هـ) في «العدة» (ج ٢، ص ٥٤٨): «هُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ»، وهذا يعني أنَّهم اعتقدوا بعدم إمكان تعارض القرآن مع العقل؛ كما قال ابن القصار (ت ٣٩٧هـ) في «المقدمة» (ص ٣١): «مَذْهَبُ مَالِكٍ أَنَّ الْآيَةَ الْعَامَّةَ إِذَا كَانَ فِي الْعَقْلِ تَخْصِيصُهَا خُصَّصَتْ بِهِ»، وقال الجصاص (ت ٣٧٠هـ) في «الفصول» (ج ١، ص ١٤٦): «يُجَوِّزُ تَخْصِيصُ الْقُرْآنِ بِدَلَالَةِ الْعَقْلِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾ (النساء / ١)، وَفِي عَقُولِنَا أَنَّ مُحَاظَةَ الْمَجَانِبِ وَالْأَطْفَالِ بِذَلِكَ سَفَهٌ، فَصَارَتْ الْآيَةُ مُحْصُوصَةً بِالْعَقْلِ؛ لِأَنَّهُ حُجَّةٌ لِلَّهِ تَعَالَى تَبَيَّنُ مُرَادُهُ بِالْآيَةِ».

من هذا يتضح أنّ المراد بـ«اليد» بالنسبة لله تعالى هو قوّته؛ كما قال: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ﴾، يعني ذا القوّه؛ بالتّظنر إلى أنّ امتلاك يد حقيقيّة لم يكن مزيّة لداوود عليه السّلام؛ كما أنّ الذين بايعوا التّيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم تحت الشجرة لم يشعروا بوجود يد حقيقيّة فوق أيديهم، ولذلك لم يفهموا من عبارة ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾^٣ إلّا أنّ قوّه الله فوق قوّتهم، والمراد بـ«الوجه» بالنسبة لله تعالى هو ذاته؛ كما قال: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾، يعني ذاته الجليلة الكريمة؛ بالتّظنر إلى أنّه لا معنى لبقاء وجهه دون سائر جوارحه، وقال: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾^٤، يعني أسلم ذاته لله؛ بالتّظنر إلى أنّه لا معنى لتسليم وجهه الحقيقيّ، والمراد بـ«العرش» بالنسبة لله تعالى ليس سريراً فوق السّماء قد اتّكأ عليه، بل هو كلّ خلقه الذي قد أحاط به؛ كما قال: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾^٥، وقال: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا﴾^٦. من الواضح أنّ مثل هذا الفهم ليس فقط ما يقتضيه العقل، بل هو حاصل الجمع بين كلمات الله في القرآن، بل هو متبادر منها رأساً؛ بالتّظنر إلى أنّ الله قد أنزل القرآن للعقلاء، وهم لا يفهمون منه سوى هذه المعاني؛ لأنّهم، بمقتضى سيرتهم، يجمعون بين أجزائه المختلفة، ويفهمون مراده الجديّ بألفاظ مثل «اليد» و«الوجه» و«العرش» بسهولة، ولا يحملونها إلّا على المعنى الذي يناسب شأن الله. اللّيس في هذا المجال إلّا ما يدخل على السّفهاء الذين لا يفهمون كلمات العقلاء، ومن الواضح أنّهم ليسوا ممّن خاطبهم القرآن، وليس لهم أهليّة تأويله؛ كما قال الله تعالى: ﴿قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُفْقَهُونَ﴾^٨، وقال: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾^٩.

١. ص / ١٧

٢. أراد أنّ ﴿ذَا الْأَيْدِ﴾ يعني «ذَا الْيَدِ»، فيعادل قول الله تعالى في آل إبراهيم عليهم السّلام: ﴿أُولِي الْأَيْدِي﴾ (ص / ٤٥)، وهذا مروى عن أهل البيت؛ كما عن محمّد بن مسلم، قال: «سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السّلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ (ص / ٧٥)، فَقَالَ: الْيَدُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْقُوَّةُ وَالنَّعْمَةُ، قَالَ: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ﴾، وَقَالَ: «وَالسَّمَاءُ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ» (الذّاريات / ٤٧)، أَيْ بِقُوَّةٍ (التوحيد لابن بابويه، ص ١٥٣)، فجعل الأيد واليد واحداً، وفيه وجوه أظهرها أنّ «الأيد» جمع يد خذفت منه الياء تخفيفاً، كما في قوله تعالى: ﴿مِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ﴾ (الشورى / ٣٢)، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ﴾ (ق / ٤١)، ذكره الفراء وغيره (انظر: معاني القرآن للفراء، ج ٢، ص ٤٠٦؛ تفسير الماوردي، ج ٥، ص ٨٣)، وحكى أبو عبد الرحمن، عن أبيه: «دَاوُودُ ذَا الْأَيْدِي»، وكذلك حكى ابن عبد الوارث، عن أبي عمر، عن البيهقي، عن أبي عمرو (انظر: جمال القراء لعلم الدّين السخاوي، ص ٥٩٦).

٣. الفتح / ١٠

٤. الزّحمن / ٢٧

٥. البقرة / ١١٢

٦. البقرة / ٢٥٥

٧. النّساء / ١٢٦

٨. الأنعام / ٩٨

٩. النّساء / ٧٨

الحاصل أنّ القرآن قد أنزل لجميع العقلاء متناسباً مع عقولهم، وبالتالي فهو مفهوم وحبّة لهم جميعاً، ولكنّ السّفهاء الذين قد حرموا من نعمة العقل أو لا ينتفعون بها، ليسوا قادرين على فهمه؛ لا بسبب غموض فيه، بل بسبب سفاهتهم إذ حرموا من نعمة العقل أو لا ينتفعون بها، وأمثال هؤلاء يحتاجون إلى رعاية العقلاء^١.

[عدم اختصاص حجّة القرآن بالنبيّ]

نعم، يُنسب إلى بعض المسلمين الاعتقاد بعدم حجّة القرآن لغير النبيّ؛ بمعنى أنّ القرآن قد أنزل له خاصّة، وبالتالي فإنّ سنّته هي المصدر الوحيد للإسلام، في حين أنّ هذا مخالف للمحسوس والمشهود؛ لأنّ معظم آيات القرآن لم تخاطب النبيّ فقط، بل خاطب جميع النّاس وجميع المسلمين بعبارة «يَا أَيُّهَا النَّاسُ»^٢ و«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا»^٣؛ كما أبلغه النبيّ إليهم جميعاً، مع أنّه لو كان قد أنزل له خاصّة ولم يكن له حجّة وفائدة للآخرين، لكان إبلاغه إليهم غير واجب بطبيعة الحال، بل كان لغواً غير جائز. علاوة على ذلك، سواء أنزل القرآن له خاصّة أو لجميع النّاس بمن فيهم هو، فإنّ سنّته متوافقة معه، وبالتالي فإنّ التمسك به لا يتعارض مع التمسك بسنّته. لذلك، قد استحسّن الله التمسك به صراحة فقال: «وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ»^٤.

١ . لقد وافقه على هذا القول كثير من العلماء المتقدّمين من أهل السنّة؛ كما روي عن الحسن البصريّ (ت ١١٠هـ) في تفسير قوله تعالى: «وَجَاءَ رَبُّكَ» (الفجر / ٢٢) أنّه قال: «أَيُّ أَمْرُهُ وَقَضَاؤُهُ» (تفسير ابن فورك، ج ٣، ص ٢١٨؛ تفسير القرطبيّ، ج ٢٠، ص ٥٥)، وعن أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) أنّه يعني قدرته أو ثوابه (انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم، ج ٢، ص ١٣٢؛ إبطال التاويلات لأبي يعلى، ص ١٥٨؛ البداية والنهاية لابن كثير، ج ١٠، ص ٣٦١؛ المقفى الكبير للمقرئ، ج ١، ص ٤٩١)، وقال ابن بطلال (ت ٤٤٩هـ): «كُلُّ فِعْلٍ يُنْسَبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِمَّا لَا يَلِيْقُ بِهِ فِعْلُهُ، مِنَ الْإِثْبَانِ وَالنُّزُولِ وَالْمَجِيءِ، إِنَّمَا هُوَ مُنْتَسَبٌ إِلَى الْمَلِكِ الْمُرْسَلِ بِهِ؛ كَقَوْلِهِ: «وَجَاءَ رَبُّكَ»، وَالْمَجِيءُ مُسْتَحِيلٌ عَلَيْهِ لِاسْتِحَالَةِ الْحَرَكَةِ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ: وَجَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَرَسُولُ رَبِّكَ» (شرح صحيح البخاريّ لابن بطلال، ج ١٠، ص ٥٢٧)، وحكى ابن الجوزيّ عن أحمد أنّه قال بعد التفسير المذكور: «إِنَّمَا صَرَفَهُ إِلَى ذَلِكَ أدْلَةُ الْعَقْلِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْإِنْتِقَالُ» (دفع شبه التشبيه بأكفّ التنزيه لابن الجوزيّ، ص ١١٠)، وهذا صريح في لزوم تفسير القرآن بما لا يخالف العقل، وقال الجصاص (ت ٢٧٠هـ): «مَا اخْتَمَلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَعْنِيَيْنِ، أَحَدُهُمَا يَجُوزُهُ الْعَقْلُ، وَالْآخَرُ لَا يَجُوزُهُ، فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا يَجُوزُ فِي الْعَقْلِ، دُونَ مَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ أَصْلٌ، وَهُوَ حُجَّةُ اللَّهِ تَعَالَى، يَجِبُ بِهِ اعْتِبَارُ مَا يَجُوزُ مِمَّا لَا يَجُوزُ» (الفصول في الأصول للجصاص، ج ١، ص ٣٧٧).

٢ . البقرة / ٢١

٣ . البقرة / ١٥٣

٤ . الأعراف / ١٧٠

ثم إنَّ سَنَةَ النَّبِيِّ لم يتمَّ روايتها بالتواتر إلَّا قليلاً، وبالتالي فإنَّ التمسك بها لا يكفي للذين جاؤوا من بعده. مع ذلك، فإنَّ أحد ما روي منها بالتواتر حديث الثقلين الذي رواه أكثر من ثلاثين من أصحابه، وهو يدلُّ على ضرورة التمسك بكتاب الله من بعده.

[عدم إمكان نسخ القرآن بسنة النبي]

من هنا يعلم أنَّ الرجوع إلى كتاب الله لاستنباط عقائد الإسلام وأحكامه أمر ممكن وضروري، وأنَّ العقائد والأحكام التي تتعارض مع نصوصه ليست من الإسلام، وإن كانت مستندة إلى سنة النبي؛ لأنَّ سنة النبي هي ما قاله أو فعله وفقاً للقرآن، ولا يمكن تعارضها مع القرآن، وليس لها صلاحية نسخ القرآن؛ لأنَّ القرآن كلام الله، والنبي أولى بأن يكون متبعا لكلام الله ويتكلم ويعمل بما يوافقه، وإذا كان هناك حاجة إلى نسخ القرآن فالله أعلم وأولى بذلك، وهو يفعله بواسطة القرآن؛ لأنَّ القرآن متواتر وقد بلغ مشارق الأرض ومغاربها، لكنَّ سنة النبي ليست متواترة ولم تبلغ مشارق الأرض ومغاربها مثل القرآن، ولذلك فإنَّ نسخ القرآن بسنة النبي لا يكفي، ولا يحقق غرض الله، ويعتبر تأخير البيان عن وقت الحاجة. بناء على هذا، فإنَّ نسخ القرآن يجوز بالقرآن فقط، ولا يجوز بسنة النبي، وبالتالي لم يقع^١.

١. هذا قول الشافعي، وأحمد، وأكثر المالكية. قال الشافعي في «تفسيره» (ج ١، ص ٢١٥): «أَبَانَ اللَّهُ أَنَّهُ إِنَّمَا نَسَخَ مَا نَسَخَ مِنَ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ، وَأَنَّ السُّنَّةَ لَا نَاسِخَ لِّلْكِتَابِ، وَإِنَّمَا هِيَ تَبَعٌ لِّلْكِتَابِ، تُمَثِّلُ مَا نَزَلَ نَصًّا، وَتُفَسِّرُ مَعْنَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْهُ جُمْلًا، وَفِي كِتَابِ اللَّهِ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ، قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا» [البقرة / ١٠٦]، فَأَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّ نَسْخَ الْقُرْآنِ وَتَأْخِيرَ إِنْزَالِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِقُرْآنٍ مِثْلِهِ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ» [التحل / ١٠١]، فَأَبَانَ أَنَّ نَسْخَ الْقُرْآنِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِقُرْآنٍ مِثْلِهِ، وَأَبَانَ أَنَّهُ فَرَضَ عَلَى رَسُولِهِ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ، فَقَالَ: «اتَّبِعْ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ» [الأنعام / ١٠٦]»، وقال أحمد في رواية الفضل بن زياد وأبي الحارث، وقد سُئِلَ: «هَلْ تَنْسَخُ السُّنَّةُ الْقُرْآنَ»، فَقَالَ: «لَا يَنْسَخُ الْقُرْآنُ إِلَّا قُرْآنٌ يَجِيءُ بَعْدَهُ، وَالسُّنَّةُ تُفَسِّرُ الْقُرْآنَ» (العدة في أصول الفقه لأبي يعلى، ج ٣، ص ٧٨٨)، وروى أبو داود أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِمْ: «السُّنَّةُ قَاضِيَةٌ عَلَى الْكِتَابِ»، فَقَالَ: «أَجِبْنِي أَنْ أَقُولَ فِيهِ، وَلَكِنَّ السُّنَّةَ تُفَسِّرُ الْقُرْآنَ، وَلَا يَنْسَخُ الْقُرْآنُ إِلَّا الْقُرْآنُ» (مسائل أحمد [رواية أبي داود السجستاني]، ص ٣٦٨)، وقال ابن عبد البر: «عَلَى هَذَا جُمُهُورُ أَصْحَابِ مَالِكٍ إِلَّا أَبَا الْفَرَجِ، فَإِنَّهُ أَضَافَ إِلَى مَالِكٍ قَوْلَ الْكُوفِيِّينَ فِي ذَلِكَ: إِنَّ السُّنَّةَ تَنْسَخُ الْقُرْآنَ» (جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، ج ٢، ص ١١٩٤).

نعم، لو كان من الواجب على المسلمين أن يرووا سنة النبي بشكل متواتر وينشروها في العالم كروايتهم ونشرهم للقرآن، لكان من الممكن جواز نسخ القرآن بها ووقوعه، وإن كان المسلمون لم يفعلوا ذلك؛ لأنّ تقصيرهم في ذلك لا يمنع نسخ القرآن بها، لكنّ الإنصاف أنّ رواية القرآن بشكل متواتر ونشرها في العالم، كانا نتيجة إرادة الله وفعله أكثر من كونهما نتيجة إرادة المسلمين وفعلهم، واستمداً من خصائص القرآن، وتمّ بدوئها وإدارتهما من قبل النبي؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^١، في حين أنّ رواية سنة النبي بشكل متواتر ونشرها في العالم، لم يكن لهما مثل هذه القابلية، ولم يتمّ بدوئها وإدارتهما من قبل النبي جنباً إلى جنب مع القرآن. لذلك، يبدو أنّه لم يكن من المتوقع قط أن تؤسّس سنته حكماً مخالفاً للقرآن، ومن ثمّ لم يكن هناك حافز لروايتها كرواية القرآن.

[عدم إمكان تخصيص القرآن بسنة النبي]

كما أنّ تخصيص القرآن أيضاً يجوز بالقرآن فقط، ولا يجوز بسنة النبي؛ لأنّ التخصيص نوع من النسخ، ولا يجوز نسخ القرآن بسنة النبي؛ كما أنّ العام المتواتر لا يُخصّص بالخاص غير المتواتر، وتخصيص ما هو مشهور بما هو مستور ليس إنصافاً، ويخالف سيرة العقلاء؛ لأنّهم لا يخصّصون إعلاناتهم العامة بإعلانات خاصة، بل يخصّصونها بإعلانات عامة، ويعذرون من يعمل بمقتضى الإعلانات العامة بعد الإعلانات الخاصة، ومن الواضح أنّ الله تعالى من العقلاء، بل هو خالقهم ورئيسهم، ولذلك لا يمكن تخصيص القرآن بسنة النبي، إلّا إذا كانت سنة متواترة ومشهورة مثل القرآن؛ لأنّه لا مانع من تخصيص القرآن بها في هذه الحالة، ولكن لا يخفى عدم وجود مثل هذه السنة؛ لأنّ أشهر الروايات التي تتصدّى لتخصيص القرآن ليس لها تواتر القرآن ولا شهرته، وبالتالي ليس لها أهلية تخصيص القرآن؛ بالنظر إلى أنّه في حالات التعارض، لا تقدّم الرواية الأضعف على الرواية الأقوى، والسنة هي الرواية الأضعف، والقرآن هو الرواية الأقوى. من هنا يعلم أنّ شأن سنة النبي ليس نسخ القرآن أو تخصيصه، لكن تبينه من خلال بيان موضوعات الأحكام وتفصيلها، ممّا لا يستلزم نسخ القرآن أو تخصيصه؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾^٢، فلم يقل: لتنسخ أو تخصّص لهم، ولكن قال: لتبين لهم،

١ . الحجر / ٩

٢ . النحل / ٤٤

وذلك مثل بيان ركعات الصلاة وكيفيةاتها، ومتعلقات الزكاة وكميتها، وشروط الحج ومناسكه، وعدد أولي الأمر ومصاديقهم، ومن الواضح أنه لا شيء من هذا يعتبر نسخ القرآن أو تخصيصه^١.

[عدم إمكان تعميم القرآن بسنة النبي]

ثم من عدم إمكان تخصيص القرآن بسنة النبي يُعلم عدم إمكان تعميمه بسنته؛ لأنّ تعميم الحكم نوع من نسخه وتخصيصه؛ بالنظر إلى أنه يلغي اختصاصه بموضوعه؛ مثل تعميم الأطعمة المحرمة في القرآن، رغم صراحته في الإختصاص، إلى العديد من الأطعمة الأخرى؛ كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعُمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلٍ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾^٢.

١. كما قال الشافعي في «تفسيره» (ج ١، ص ٢١٨): «تَقَامُ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ مَقَامَ الْبَيَانِ عَنِ اللَّهِ عَدَدَ فَرْضِهِ، كَبَيَانٍ مَا أَرَادَ بِمَا أُنْزِلَ عَامًّا، وَمَا أُنْزِلَ فَرْصًا وَأَدْبًا وَإِبَاحَةً وَإِشَادًا، لَا أَنَّ شَيْئًا مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ يُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ فِي خَالٍ، لِأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْلَمَ خَلْقَهُ أَنَّ رَسُولَهُ يَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ، وَلَا أَنَّ شَيْئًا مِنْ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ نَاسِخٌ لِكِتَابِ اللَّهِ، لِأَنَّهُ قَدْ أَعْلَمَ خَلْقَهُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَنْسَخُ الْقُرْآنَ بِقُرْآنٍ مِثْلِهِ، وَالسُّنَّةُ تَبَعٌ لِلْقُرْآنِ، وَقَدْ اخْتَصَرَتْ مِنْ إِبَانَةِ السُّنَّةِ عَنِ كِتَابِ اللَّهِ بَعْضَ مَا حَضَرَنِي مِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَا فِي مِثْلِ مَعْنَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، قَالَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء / ١٠٣]، فَدَلَّ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى عَدَدِ الصَّلَاةِ وَمَوَاقِيتِهَا وَالْعَمَلُ بِهَا وَفِيهَا، وَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا عَلَى الْعَامَّةِ الْأَخْزَارِ وَالْمَمَالِكِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِلَّا الْخَيْضَ، فَأَبَانَ مِنْهَا الْمَعَانِي الَّتِي وَصَفْتُ»، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل في «مسائل أحمد» (ص ٤٣٨): «سَأَلْتُ أَبِي، قُلْتُ: مَا تَقُولُ فِي السُّنَّةِ تَقْضِي عَلَى الْكِتَابِ، قَالَ: قَالَ ذَلِكَ قَوْمٌ، مِنْهُمْ مَكْحُولٌ وَالزُّهْرِيُّ، قُلْتُ: فَمَا تَقُولُ أَنْتَ؟ قَالَ: أَقُولُ السُّنَّةُ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْكِتَابِ»، وحكى المروزي في «السنة» (ص ٣٥) عن جماعة من الفقهاء: «هِيَ مُبَيِّنَةٌ فِي خَاصِّ الْقُرْآنِ وَعَامَّةٍ، وَلَيْسَتْ نَاسِخَةً لَهُ، لِأَنَّ السُّنَّةَ لَا تَنْسَخُ الْقُرْآنَ، وَلَكِنَّهَا تَبَيِّنُ عَنْ خَاصِّهِ وَعَامَّةٍ، وَتُفَسِّرُ مُجْمَلَهُ وَمُبْهَمَهُ»، وقال بكر بن العلاء في «أحكام القرآن» (ص ١٣٥٦): «السُّنَّةُ قَدْ تَشْرَحُ خَفِيَّ الْقُرْآنِ، وَلَا تَنْسَخُهُ».

٢. هذا قول أبي حنيفة وأصحابه؛ كما قال الجصاص (ت ٣٧٠هـ) في «الفصول» (ج ١، ص ٢٢٧): «الرِّيَادَةُ فِي النَّصِّ تُوجِبُ النَّسْخَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُزَادَ فِيهِ إِلَّا بِمِثْلِ مَا يَجُوزُ بِهِ نَسْخُهُ، وَكَذَا كَانَ يَقُولُ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ فِي ذَلِكَ»، وقال القدوري (ت ٤٢٨هـ) في «التجريد» (ج ١، ص ٥٨٠): «الرِّيَادَةُ فِي النَّصِّ عِنْدَنَا نَسْخٌ لَا يَنْبُتُ إِلَّا بِمَا يَجُوزُ نَسْخُ الْقُرْآنِ بِهِ»، وقال السرخسي (ت ٤٨٣هـ) في «أصوله» (ج ١، ص ٢٩٢): «الرِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ نَسْخٌ، وَلَا يَنْبُتُ نَسْخٌ مَا يُوجِبُ عِلْمَ الْيَقِينِ إِلَّا بِمِثْلِ مَا يُوجِبُ عِلْمَ الْيَقِينِ»، وقال بعض المعتزلة: «الرِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ تَقْيِيدُ مَعْنَى النَّسْخِ، لِأَنَّ مَعْنَى النَّسْخِ هُوَ الْإِزَالَةُ، وَكُلُّ زِيَادَةٍ هِيَ مُزِيلَةٌ لِحُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا أَنْ تَكُونَ زِيَادَةً فِي الْوُجُوبِ، أَوْ فِي النَّدْبِ، أَوْ فِي الْإِبَاحَةِ، أَوْ فِي الْخَطَرِ» (المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري، ج ١، ص ٤١٠).

من الواضح أن الله لا ينسى، وبالتالي لم يهمل طعاماً آخر بسبب نسيانه؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾، ولذلك فإنَّ تعميم الأطعمة الأربعة إلى العشرات من الأطعمة الأخرى استناداً إلى سَنَةِ النَّبِيِّ، التي هي في الغالب غير متواترة ومتاحةٌ لعدد محدود من الناس، غير معقول ومخالف لعدل الله ولطفه، إلا إذا كان من باب ذكر الأطعمة المكروهة كراهة تنزيه؛ لأنَّه في هذه الحالة لا يوجد تعارض بينهما، أو كان حكم القرآن كلياً ومعتمداً على ملاك؛ كما قال: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾، ففي هذه الحالة، ليس حكم سَنَةِ النَّبِيِّ تعميماً لحكم القرآن في الواقع، بل هو إرشاد إلى مصاديقه الأخرى نظراً لوجود ملاكه فيها وإمكان الإلتزام به فيها مع القطع بذلك؛ كتحریم عذرة الآدمي وسائر الأشياء المقطوع بخبائثها، وإن لم يرد ذكرها بجانب الأطعمة الأربعة، والأصل انحصار الخبائث فيها، لدرجة أنه ليس من البعيد أن يكون أكل الأشياء الأخرى غير مرغوب فيه، لا غير مشروع؛ كما أنَّ أكل الأشياء النتنة والمريرة ليس حراماً، لكنَّه غير مرغوب فيه، ولا يلائم ذائقة أكثر الناس.

ضرورة عرض الروايات على القرآن

من هنا يُعلم أنَّ القرآن لم يتم نسخه أو تخصيصه أو تعميمه بالسَّنة، ولذلك فإنَّ الروايات التي تتعارض معه كلياً أو جزئياً، ليست مقبولة ولا تعتبر من السَّنة؛ كالروايات التي تنسخ وجوب إحصاء العدة بعد كل طلاق بتجوز الطلاق الثلاث في مجلس واحد، والروايات التي تنسخ جواز الإستمتاع بالنساء ونكاح الكتابيات بتحريمهما، والروايات التي تخصَّص عدم إمكان رؤية الله رأي العين بالحياة الدنيا، والروايات التي تخصَّص حرمة الركون إلى الظالمين بغير الحاكم، والروايات التي تخصَّص حلّية طعام أهل الكتاب بالحبوب، والروايات التي تخصَّص حلّية نكاح الكتابيات بالمتعة، والروايات التي تعمم حرمة الأطعمة الأربعة إلى حرمة حيوان غير الخنزير، والروايات الأخرى من هذا القبيل. من الواضح أنَّ أيّاً من هذه الروايات المخالفة للقرآن لا يمكن أن تكون قد صدرت من النَّبِيِّ، إلا على سبيل الإستحباب أو التنزيه، كأحكام غير ملزمة فيما يحتملها؛ لأنَّ اعتبار ما جوزه القرآن مستحباً أو مكروهاً دون جعله واجباً أو حراماً كلياً أو جزئياً، لا يعتبر نسخاً أو تخصيصاً للقرآن؛

بالنظر إلى أنَّ كراهة الجائز أو استحبابه لا ينافي جوازه، وليس من الضروريّ الإلتزام به، وبالتالي الإطّلاع عليه. من هنا يعلم أنَّ عرض الروايات على القرآن في الحالات المحدودة التي يجوز فيها الإعتماد عليها أمر ضروري؛ لأنَّ موافقتها أو عدم مخالفتها للقرآن شرط أساسي لصحتها، وأنَّ الرواية التي تخالف القرآن غير قابلة للإلتزام بها، حتّى لو كانت صحيحة في رأي أهل الحديث؛ لأنَّ مبدأ صحّة الرواية ليس أوهام أهل الحديث، لكن الإطمئنان العقليّ لصدورها، وهو لا يتحصّل في حالة مخالفتها للقرآن؟.

نبي الله

المصدر الثاني للإسلام نبيّ الله، وهو الذي أظهره الله على مشيئته سرّاً، وكلفه بإظهار الآخرين عليها؛ بالنظر إلى أنَّ جميع التّاس محتاجون إلى العلم بمشيئة الله حتّى يصلوا إلى كمالهم من خلال العمل على وفقها، وللعلم بها لا بدّ لهم من الإتصال بالله،

١ . هذا قول الأئمة من أهل البيت؛ كما روي عن عليّ بن موسى الرضا أنّه قال في الأخبار المعارضة: «إنَّ الله عزَّ وجلَّ حرَّم حراماً، وأحلَّ حلالاً، وفرض فرائض، فَمَا جَاءَ فِي تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، أَوْ تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ، أَوْ دَفْعِ فَرِيضَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ رَسْمَهَا بَيْنَ قَائِمٍ بِلَا نَاسِخٍ نَسَخَ ذَلِكَ، فَذَلِكَ مَا لَا يَسْخُ الْأَخْذُ بِهِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ لِيُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ، وَلَا لِيُحَلِّلَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عزَّ وجلَّ، وَلَا لِيُغَيِّرَ فَرَائِضَ اللَّهِ وَأَحْكَامَهُ، كَانَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مُتَّبِعاً مُسْلِماً مُؤَدِّياً عَنِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عزَّ وجلَّ: «إِنْ أَتَبِعُوا إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ» (الأنعام/ ٥٠)، فَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مُتَّبِعاً لِلَّهِ مُؤَدِّياً عَنِ اللَّهِ مَا أَمَرَهُ بِهِ مِنْ تَنْبِيْغِ الرِّسَالَةِ... وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نَهَىٰ عَنْ أَشْيَاءَ، لَيْسَ نَهْيُ حَرَامٍ، بَلْ إِعَاقَةُ وَكَرَاهَةٍ، وَأَمَرَ بِأَشْيَاءَ، لَيْسَ بِأَمْرٍ فَرَضٍ وَلَا وَاجِبٍ، بَلْ أَمْرٌ فَضْلٌ وَرُجْحَانٌ فِي الدِّينِ... فَمَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَبَرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فَأَعْرِضُوهُمَا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ فَمَا كَانَ فِي كِتَابِ اللَّهِ مُوجُوداً حَلَالاً أَوْ حَرَاماً فَاتَّبِعُوا مَا وَافَقَ الْكِتَابَ»، رواه ابن بابويه (ت ٣٨١هـ) في «عيون أخبار الرضا» (ج ٢، ص ٢٢).

٢ . كما روي عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أنّه قال: «إِنَّ الْحَدِيثَ سَيَفْشُو عَنِّي، فَمَا أَتَاكُمْ عَنِّي يُوَافِقُ الْقُرْآنَ فَهُوَ عَنِّي، وَمَا أَتَاكُمْ عَنِّي يُخَالِفُ الْقُرْآنَ فَلَيْسَ عَنِّي» (الأمّ للشافعي، ج ٧، ص ٣٥٨)، وقال: «إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدِي زُؤَاءٌ يَزُودُ عَنِّي أَحَادِيثٌ، فَأَعْرِضُوهَا عَلَى الْقُرْآنِ، فَمَا وَافَقَ الْقُرْآنَ فَخُذُوا بِهِ، وَمَا لَمْ يُوَافِقِ الْقُرْآنَ فَلَا تَأْخُذُوا بِهِ» (معجم ابن المقرئ، ص ٣٥٦)، وقال: «إِنَّهُ سَيَكْثُرُ عَلَيَّ مِنْ بَعْدِي، كَمَا كَثُرَ عَلَيَّ مِنْ قَبْلِي مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَمَا حَدَّثْتُمْ عَنِّي بِحَدِيثٍ فَاعْتَبِرُوهُ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَهُوَ مِنْ حَدِيثِي، وَإِنَّمَا هَدَى اللَّهُ نَبِيَّهَ بِكِتَابِهِ، وَمَا لَمْ يُوَافِقِ كِتَابَ اللَّهِ فَلَيْسَ مِنْ حَدِيثِي» (مسند الروياني، ج ٢، ص ٣٥٥)، وقال: «سَيَأْتِي نَاسٌ يُحَدِّثُونَ عَنِّي حَدِيثاً، فَمَنْ حَدَّثَكُمْ حَدِيثاً يُضَارِعُ الْقُرْآنَ فَأَنَا قُلْتُهُ، وَمَنْ حَدَّثَكُمْ حَدِيثاً لَا يُضَارِعُ الْقُرْآنَ فَلَمْ أَقُلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ خُشُوعٌ مِنَ النَّارِ» (الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، ج ٢، ص ٧٦)، وروي عن أهل البيت أنّهم قالوا: «كُلُّ حَدِيثٍ لَا يُوَافِقُ كِتَابَ اللَّهِ فَهُوَ زُخْرُفٌ» (المحاسن للبرقي، ج ١، ص ٢٢١)، والروايات في هذا الباب متواترة.

في حين أنهم لا يستطيعون إجراءه من جانبهم، ولذلك يجب على الله أن يجري من جانبه اتصالاً بواحد منهم على الأقل، وينبئه بمشيئته، ويكلفه بإنباء الآخرين بها، وهو لهذا يُدعى «نبيًا» أي منبئًا، وكان محمد صلى الله عليه وآله وسلم آخر نبي في العالم؛ كما تم إثباته بدليل العقل، وقال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾^١، وهو الذي أنزل الله إليه كتابه، وكلفه فيما يتعلق به ثلاثة أمور: تلاوته، وتبيينه، وتطبيقه للناس؛ كما قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمٌ لَتَتْلُو عَلَيْهِمُ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾^٢، وقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^٣، وقال: ﴿فَأَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾^٤.

[شؤون نبي الله]

بناء على هذا، فإن نبي الله قبل كل شيء واسطة في تبليغ أحكام الله من خلال تلاوة كتابه وتبيينه، وهذا هو شأنه الرئيسي ومعنى النبوة؛ كما قال تعالى: ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾^٥؛ بمعنى أنه من حيث هو نبي، ليس عليه شيء سوى تبليغ أحكام الله، مع أنه من حيث هو إمام، في الحالات التي جعل فيها للناس إمامًا، يعتبر واسطة في تطبيق أحكام الله أيضًا؛ مثل إبراهيم عليه السلام الذي جعله الله للناس إمامًا بعد أن جعله نبيًا، ليكون واسطة في تطبيق أحكامه بينهم؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾^٦؛ لأنه من الواضح أن مجرد علم الناس بأحكام الله لا يكفيهم للوصول إلى الكمال، وتطبيق أحكام الله بينهم ضروري أيضًا، في حين أن تطبيق أحكام الله بشكل كامل يتطلب علمًا كاملاً بموضوعاتها، وهي حقائق عينية وخارجية لا يحصيها إلا الله الذي يحيط بالحقائق العينية والخارجية كلها. علاوة على ذلك، فإن العديد من أحكام الله لها طبيعة عامة وسياسية، وبالتالي لا يمكن تنفيذها إلا من خلال ممارسة السلطة، في حين أن ممارسة السلطة تعني الحكومة، وهي بطبيعتها مختصة بالله، ولا يستحقها أحد غيره.

١. الأحزاب / ٤٠

٢. الزعد / ٣٠

٣. التحل / ٤٤

٤. المائدة / ٤٨

٥. المائدة / ٩٩

٦. البقرة / ١٢٤

بناء على هذا، فكما أنه يجب على الله أن يجعل واسطة لتبليغ أحكامه، فكذلك يجب عليه أن يجعل واسطة لتطبيق أحكامه أيضاً؛ لا سيما بالنظر إلى أن تعيين الحكم دون تعيين مطبق له، ليس له ضمان للتطبيق ولا يفي بالغرض، ولذلك فإنه مخالف لسيرة العقلاء، بل تعيين الحكم دون تعيين حاكم يعني تعليق تطبيقه على اختيار الناس، وهو كتعليق ذلك على الحظ والصّدف، بل هو في الواقع تكليف الناس بما لا يطيقونه حتّى في حالة اختيارهم له؛ لأنّ تطبيق الحكم بشكل كامل يتطلب العلم بكلّ موضوع له في العالم، وهو أمر غير ممكن للناس بسبب جهلهم الذاتي، ومن الواضح أنّ تطبيقه بشكل ناقص لا يجزي.

بناء على هذا، فإنّ أولى الناس بالوساطة في تطبيق أحكام الله هو الوساطة في تبليغها؛ لأنّه الوحيد الذي له اتّصال مع الله، وهو أول من علم أحكامه، وبالتالي فهو يستطيع قبل الآخرين وأكثر منهم أن يعلم مصاديقها الخارجيّة. لذلك، فإنّ أنبياء الله كانوا مكلفين بتطبيق أحكام الله بين الناس، كما كانوا مكلفين بتبليغها، وكان كلا الأمرين شأنهم.

مع ذلك، يبدو أنّ مباشرتهم لتطبيق أحكام الله، بخلاف مباشرتهم لتبليغها، ليست ضروريّة، بل يجوز أن يقوموا به عن طريق الإستنابة؛ أي يتّخذ التّبيّ لتطبيق أحكام الله وممارسة حكومته في الأرض نائباً؛ بشرط أن يكون نائبه قادراً على ذلك مثله؛ بمعنى أن يكون مثله عالماً بأحكام الله وسالماً من الخطأ في تطبيقها، وإلا فإنّ إيكال هذه المهمّة له لا يحقّق غرض الله ولا يجوز، في حين أنّ معرفة شخص بهذه الصّفات ممكنة لله فقط؛ لأنّ العلم الكامل بأحكام الله والسّلامة الكاملة من الخطأ في تطبيقها ليسا مكتوبين على مظهر شخص، وهما من الأمور الباطنيّة، وبالتالي لا يعلمهما إلّا الله الذي هو عالم الغيب والشّهادة؛ كما قال: «أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ»^١، وقال: «رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ»^٢، وقال: «رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ»^٣، وقال: «إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ»^٤، وقال: «فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا»^٥، وقال: «وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ»^٦، وقال: «هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى»^٧، وقال: «أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ»^٨.

١. العنكبوت / ١٠

٢. الإسراء / ٢٥

٣. الإسراء / ٥٤

٤. الأنعام / ١١٧

٥. الإسراء / ٨٤

٦. النّساء / ٢٥

٧. النّجم / ٣٢

٨. الأنعام / ٥٣

ولذلك قال: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾^١. بناء على هذا، فإن تعيين نائب النبي في تطبيق أحكام الله، إذا كانت هناك ضرورة أو مصلحة في تعيين نائب له، يمكن لله فقط، وبالتالي يجب عليه، وهو يفعل ذلك من خلال تعريف النبي على النائب وتكليفه بتعريف الآخرين عليه.

طبعاً من الواضح أن عدم مباشرة النبي لتطبيق أحكام الله لا يتعارض مع وساطته في ذلك؛ لأن مباشرة نائبه لذلك في حكم مباشرته، وترجع إلى وساطته؛ بالنظر إلى أن العقلاء يقومون بأعمالهم بأيديهم أو بالإستناية، وفي كلتا الحالتين تُنسب أعمالهم إليهم؛ كما كان أنبياء بني إسرائيل قبل داود عليه السلام يباشرون تبليغ أحكام الله فقط، ولهذا يُدعون «أنبياء»، ويبعثون لتطبيق أحكام الله نواباً لهم بأمره يُدعون «ملوكاً»؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا وَآتَاكُمْ مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾^٢، وكما طلب الملأ من بني إسرائيل من بعد موسى عليه السلام إلى نبيهم أن يبعث لهم ملكاً من عند الله لتطبيق حكم الجهاد بينهم؛ بالنظر إلى أن نبيهم كان مباشراً لتبليغ أحكام الله فقط، ولم يكن مباشراً لتطبيق أحكام الله، ومن ثم بعث الله لهم طالوت «ملكاً» ومباشراً لتطبيق أحكامه؛ كما قال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّهِمْ لَهُمْ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^٣، إلى أن قال: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾^٤. يبدو أن الحالة الشائعة بين بني إسرائيل كان تعيين رجلين منهم وتعريفهما من عند الله: أحدهما «نبي» للمباشرة في تبليغ أحكامه، والآخر «ملك» للمباشرة في تطبيق أحكامه، حتى جاء دور داود عليه السلام، فجمع الله فيه التوبة والملك؛ كما قال: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾^٥، وقال: ﴿وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ﴾^٦؛ كما سمّاه باعتبار مباشرته في تطبيق أحكام الله «خليفة في الأرض» فقال: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^٧.

١. الأنعام / ١٢٤

٢. المائدة / ٢٠

٣. البقرة / ٢٤٦

٤. البقرة / ٢٤٧

٥. الإسراء / ٥٥

٦. البقرة / ٢٥١

٧. ص / ٢٦

ومن هنا يعلم أنّ المباشر في تطبيق أحكام الله يعتبر خليفته في الأرض، ويمكن أن لا يكون نبيًا، وإن كان من الضروري في هذه الحالة أن يكون منصوبًا عليه من عند الله بواسطة نبيه مثل طالوت، ولهذا السبب لا يمكن اعتباره شاهدًا على انفصال الدين عن السياسة؛ لأنّ سياسته مستمدة من دين النبي ومقيّدة به.

الحاصل أنّ الله بين الناس مباشرين يمكن أن يكونا متّحدين في الذات أو مختلفين: أحدهما المباشر في تبليغ أحكامه، وهو يسمّى بـ«النبي» و«الرسول»، والآخر المباشر في تطبيقها بينهم، وهو يسمّى بـ«الملك» و«الإمام» و«خليفة الله في الأرض»، وذلك لأنّهم بحاجة إلى هداية الله في مجالين: أحدهما المجال الكلّي لمعرفة مشيئة الله، وهو ما له طابع نظريّ ويتجلّى في شكل العلم بأحكام الله، والآخر المجال الجزئيّ لمعرفة ما تتعلّق به مشيئة الله، وهو ما له طابع عمليّ ويتجلّى في شكل العلم بموضوعات أحكام الله ويُعتبر أساس الحكومة الإلهيّة.

[ضرورة رجوع الناس إلى نبي الله]

من هنا يعلم أنّ الرجوع إلى النبي واجب على كلّ من في زمانه؛ لأنّ معرفة أحكام الله وموضوعاتها لا تمكن دون الرجوع إليه، ورجوعه إلى كلّ من في زمانه متعذّر. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الطبيعة تقتضي رجوع المحتاج إلى من يستطيع قضاء حاجته، لا رجوع الغني إلى من يحتاج إليه؛ لأنّ المحتاج إذا لم يرجع إلى الغني هلك، ولكنّ الغني لا يتضرّر إذا لم يرجع إلى المحتاج. لذلك، يجب على جميع الناس أن يرجعوا إلى النبي، ولا يجب على النبي أن يرجع إلى جميع الناس، بل يكفيه أن يخبرهم بنبوته. نعم، ليس من العقلانيّ أن يرجعوا إليه جميعًا في وقت واحد؛ لأنّه يستلزم الحرج واختلال النظام. لذلك يكفيهم أن يرجعوا إليه بالتناوب، أو يرسلوا إليه عددًا منهم يُعتبر خبرهم متواترًا ليأتوهم بخبره؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾^١.

[ضرورة قبول الناس من نبي الله]

من الواضح أنّ ضرورة الرجوع إلى التّبيّ تستلزم ضرورة القبول منه؛ لأنّ ضرورة الرجوع إليه دون ضرورة القبول منه لا طائل فيها. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ وساطته في تبليغ الأحكام وتطبيقها تكون ذات معنى إذا كانت طاعته واجبة في الأحكام التي يبلغها ويطبقها، ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾؛ نظرًا لأنّ طاعة المرسل هي طاعة من أرسله؛ كما قال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾؛ لأنّه لا ينطق من تلقاء نفسه، وإنّما يعبر عن مشيئة الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾.^٣

[ضرورة عصمة نبي الله]

كما يجب على الله أن يحفظه من كلّ عيب محلّ بتبليغ أحكامه؛ مثل نسيان ما أظهره عليه؛ كما قال تعالى: ﴿سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى﴾^٤، أو تبديله؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي﴾^٥، أو التقلّو عليه ما لم يقله؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ۖ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾^٦، أو الإمتناع عن تبليغ بعض أحكامه؛ كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ۚ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ۗ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾^٧، أو الركون إلى الظالمين في تبليغ أحكامه؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ لَا أَنْ تَبْتَنَّاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُنْ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾^٨، أو كلّ ما يُعتبر فسقًا ويمنع الثقة بالنبا؛ كما قال تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾^٩، أو كلّ ما يُعتبر ظلمًا، وهو الإعتداء على حقوق الآخرين عمدًا؛ كما قال تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^{١٠}؛ لأنّه مخالف لحكمة الله وعدله أن يوسّط لتبليغ أحكامه من ليس له استطاعة أو أهليّة لتبليغها بسبب ابتلائه ببعض هذه الأمور، وبالتالي فهو لا يفعل ذلك، وهذا يعني ضرورة عصمة التّبيّ.

١ . النساء / ٦٤

٢ . النساء / ٨٠

٣ . النجم / ٤-٣

٤ . الأعلى / ٦

٥ . يونس / ١٥

٦ . الحاقة / ٤٤-٤٥

٧ . المائدة / ٦٧

٨ . الإسراء / ٧٤

٩ . الحجرات / ٦

١٠ . البقرة / ١٢٤

[إمكان سهو نبي الله]

مع ذلك، من الإنصاف القول أن وقوع النبي في أنواع من السهو لا تخل بتبليغه لأحكام الله، ليس منافياً لعصمته؛ كنسيان لأمر شخصي، أو خطأ في أمر مباح، أو تعجل في أمر جائز، أو عجز عن أمر عادي، أو غفلة عن أمر غير ضروري، أو قصور غير إرادي مثل البقاء نائماً في وقت يُستيقظ فيه؛ لأن أمثال هذه النقائص هي مقتضى البشرية التي يشترك فيها النبي وغيره؛ كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾، ومن الواضح أنه لا يخلو من أمثال هذه النقائص أحد إلا الله الذي هو الكامل الحقيقي ولا كامل غيره، وهو المستحق للتنزيه وحده، والأنبياء ليسوا آلهة مثل الله، ولا ينزهون مثل تنزيهه؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾، بل إن الأنبياء بشر يعلمون كل ما يمكن للإنسان ويجب عليه أن يعلمه، ويجتنبون كل ما يمكن للإنسان ويجب عليه أن يجتنبه، ولذلك لا يجوز الغلو فيهم برفعهم إلى مرتبة تفوق استطاعة الإنسان، بأن يُعتبروا منزّهين عن أي خطأ ونسيان؛ كما أن تنقيصهم من خلال نسبتهم إلى أعمال منافية للتقوى والحياء والعفة، نكوب عن الحق وغير جائز.

نعم، من الممكن أن كان بعضهم قد عملوا غير صالح أو ظلموا أنفسهم، ثم تابوا من ذلك قبل نبوتهم؛ كما فعل آدم عليه السلام، إذ أكل من الشجرة مخالفاً لأمر الله، وما فعل موسى عليه السلام، إذ قتل رجلاً من أعدائه محاباةً لوليه دون رويّة؛ نظراً لأن كلاهما اعترفاً بأن ذلك كان ظملاً لأنفسهما؛ كما قال آدم عليه السلام: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^١، وقال موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾^٢، بل من الممكن أن كان بعضهم قد عملوا غير صالح أو ظلموا أنفسهم في أثناء نبوتهم بما لا ينافيها، ثم تابوا من ذلك دون تأخير؛ كما فعل يونس عليه السلام، إذ ترك قومه قبل أن يأذن الله له، بعد أن بلغ رسالته ويئس من إجابتهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾^٣.

١. الكهف / ١١٠

٢. آل عمران / ٨٠

٣. الأعراف / ٢٣

٤. القصص / ١٦

٥. الأنبياء / ٨٧

وما فعل داود عليه السلام، إذ كان له تسع وتسعون زوجة، فسأل أخاه أن يطلق زوجته الوحيدة ليتزوجها؛ كما قال الله تعريضا له عن أخيه: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً وَلِي نَعَجَةٌ وَاحِدَةً فَقَالَ أَكْفُلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ ۖ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ﴾، وما فعل سليمان عليه السلام، إذ تلقى برعاية الخيول الصافنة مساءً، حتى نسي ذكر الله قبل الغروب؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِذْ عَرَضَ عَلَيْهِ بِالْعِثِّيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ ۖ فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ۚ﴾، وبالطبع لم يكن لأي من هذه الأفعال، التي تابوا منها على الفور، صلة بتبليغهم لأحكام الله، ولذلك لا يمكن اعتبارها منافية لنبوته؛ لا سيما بالنظر إلى أن وجوب طاعة الأنبياء ليس بالضرورة بسبب عصمتهم من أمثال هذه الأفعال حتى يمنعه أي خلل فيها، بل قد يكون بسبب أمر الله بطاعتهم اعتبارا لأنها نافعة في الجملة ومُعذرة في حالات الخطأ. نعم، إن معذرية طاعتهم وحدها لا تفي بغرض الله؛ لأن غرضه، بمقتضى كماله، وصول الإنسان إلى الكمال، وذلك ما يمكن الحصول عليه بالطاعة الحقيقية، لا الطاعة الظاهرية فقط، ولذا فإن أوامرهم ونواهيهم متوافقة مع أوامر الله ونواهي بالضرورة، سواء كان منهم خطأ أم لا، ووجوب طاعة أوامرهم ونواهيهم بسبب هذا التوافق؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۚ﴾، وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۚ﴾.

[حَجَّةُ سَنَةِ نَبِيِّ اللَّهِ إِلَى الْأَبَدِ]

من هنا يعلم أن سنة نبي الله حجة، والمراد بها أقواله وأفعاله؛ كما قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ۚ﴾، وليس المراد بها الأقوال والأفعال المنسوبة إليه باسم «الحديث»؛ لأنها رواية لأقواله وأفعاله، وليست نفسها، وبالتالي إذا كانت متواترة أثبتتها واعتبرت حجة، وإذا لم تكن متواترة لم تثبتها ولم تُعتبر حجة؛ بالنظر إلى أنه من أجل الإتيان لأقواله وأفعاله لا بد من القطع بها، وذلك يتحصل إما بالحس، وهو الرؤية والسمع، وإما باللب، وهو التواتر، وليس الظن بأقواله وأفعاله الحاصل من أخبار الآحاد حجة؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ۚ﴾.

١. ص / ٢٣-٢٤

٢. ص / ٣١-٣٢

٣. الحشر / ٧

٤. التور / ٦٣

٥. الأحزاب / ٢١

٦. يونس / ٣٦

بناء على هذا، فإن أقوال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأفعاله حجة لكل من يقطع بها، سواء كان في زمانه أو بعده؛ لأن الأحكام التي بلغها كل نبي ثابتة بالضرورة حتى يبلغ نبي بعده أحكاماً أخرى، في حين أنه، بمقتضى الخبر القطعي من عند الله، لن يأتي نبي بعد محمد صلى الله عليه وآله وسلم حتى يبلغ أحكاماً أخرى، ولذلك فإن الأحكام التي بلغها ثابتة لا محالة إلى يوم القيامة، وهذا يعني أنه لن يحدث فيها أيّ تغيير؛ لأنّ تغيير أحكام الله من قبيل تشريعها، وتشريعها غير جائز إلاّ لله، وبالتالي يمكن تبليغها بواسطة من له اتصال نبويّ مع الله، في حين أنّ هذا الإتصال محتوم ومستحيل وفقاً للخبر القطعي من عند الله، ولذلك لا يمكن تغيير الأحكام وتشريعها بعد النبي الخاتم. بناء على هذا، فإنّ الإسلام له ماهية ثابتة لن تقبل تغييراً، وحلال محمد صلى الله عليه وآله وسلم حلال إلى يوم القيامة، وحرامه حرام إلى يوم القيامة.

[عدم إمكان الوصول إلى سنة نبي الله من بعده]

نعم، معظم أقواله وأفعاله كانت قابلة للإتباع من قبل أهل زمانه فقط؛ لأنّه على الرغم من أنّ حجّيتها لم تكن خاصّة بهم في حدّ ذاتها، إلّا أنّها قابلة للإتباع عمليّاً من قبل الذين يقطعون بها، في حين أنّ القطع بها يتحصّل من خلال رؤيتها وسماعها، وهما ممكنان لأهل زمانه، وليساً ممكنين للذين من بعده إلّا من خلال الخبر المتواتر الذي يفيد القطع عقلاً؛ بالتّظر إلى أنّ رواته في كلّ طبقة يبلغون عدداً لا يمكن اجتماعهم على الخطأ ولا تواطؤهم على الكذب، وهذان هما الطريق الوحيد للإستفادة ممّا أنزل الله على نبيّه؛ كما صرح بذلك فقال: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾، فليس في ذلك ذكرى لمن لا يجد دليلاً عقليّاً مثل الخبر المتواتر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو دليلاً حسيّاً مثل الأخذ عنه وهو حاضر، في حين أنّه لا يمكن للذين من بعده الأخذ عنه وهو حاضر، والخبر المتواتر عنه أيضاً لم يبلغهم بما فيه الكفاية، ولا يوجد في كثير من الأبواب العلميّة والعمليّة؛ لأنّ الأخبار الموجودة في كثير منها أخبار آحاد، وأخبار الآحاد لا تفيد اليقين طبعاً؛ بالتّظر إلى أنّ رواتها في أكثر الأحيان لا يزيدون عن رجل أو رجلين، وبالتالي يحتمل كذبهم وخطأهم ونسيانهم، ولذلك فإنّها في أحسن الأحوال تؤدّي إلى ظنّ اللاحقين، في حين أنّ عدم حجّية الظنّ وعدم كفايته من القواعد الضروريّة في الإسلام.

بناء على هذا، فإنَّ سَنَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وإن كانت حِجَّةً لجميع المسلمين، إلَّا أنَّها في متناول أهل زمانه فقط، ولا يمكن للذين من بعده أن يصلوا إليها على وجه اليقين؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَأَتَى لَهُمُ التَّنَاقُشُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾^١، ولذلك اعتبر إنذاره مقصوراً على من كان حياً في زمانه، فقال: ﴿لِيُنْذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيَحَقِّقَ الْقَوْلَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾^٢، واعتبر تذكيره مفيداً لمن يأخذ بالخبر المتواتر عنه اعتماداً على العقل، أو بما يسمع منه وهو حاضر اعتماداً على الحس، فقال: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾^٣، لا للذين يستمعون إلى خبر يُروى عنه في غيابه، وينسبون إليه من مكان بعيد؛ كما قال معترضاً عليهم: ﴿أَوَلَيْكَ يُنَادُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾^٤، وقال: ﴿وَيَقْدِفُونَ بِالْغَيْبِ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾^٥. هذا في حين أنَّ الخبر المتواتر عنه غير كافٍ للذين من بعده، والسماع منه حضورياً غير ممكن لهم، وهذا حرج بينَ عليهم.

[وجوب جعل خليفة للنبي على الله]

من هنا يعلم أنه يجب على الله أن يمكِّن الأجيال اللاحقة من الوصول اليقيني إلى سَنَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؛ لأنَّ الحاجة إلى سَنَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لا تقتصر على أهل زمانه، بل تشمل الأجيال اللاحقة؛ نظراً لأنَّ الأجيال اللاحقة أيضاً، مثل أهل زمانه، بدون الوصول اليقيني إلى سَنَتِهِ لن ينالوا اليقين بتفاصيل أحكام الله ومصاديقها، وبدون أن ينالوا اليقين بها لن يتمكنوا من إقامة الإسلام بشكل خالص وكامل، وبالتالي لن يصلوا إلى كمالهم والنجاة من الزوال، في حين أنَّ الوصول اليقيني إلى سَنَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ غير ممكن لهم بسبب عدم تمكُّنهم من الوصول إليه وعدم رواية سَنَتِهِ كُلِّهَا بشكل متواتر، وهذا يعتبر حِجَّةً لهم على الله؛ لأنَّ عدم وصولهم اليقيني إلى سَنَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، رغم حاجتهم إلى ذلك، لم يكن نتيجة إقدامهم وتقصيرهم، بل الله خلقهم بعد النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ولم يجعل سَنَتَهُ مستعدة للبقاء مثل القرآن، وهذا مخالف لعدل الله في حقهم، إلَّا أن يجعل لهم طريقاً آخر للوصول اليقيني إلى سَنَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وهو رجل منهم قد علَّمه سَنَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وأمره بتعليمها لهم.

١. سبأ/ ٥٢

٢. يس/ ٧٠

٣. ق/ ٣٧

٤. فصلت/ ٤٤

٥. سبأ/ ٥٣

من الواضح أنه بدون جعل مثل هذا الطريق، فإن ختم النبوة بمعنى الوساطة في التبليغ، لا وجه له ولا يجوز؛ لأنه، وإن كان من الممكن أن تنتهي الحاجة إلى تشريع أحكام جديدة وبالتالي تبليغها، إلا أنه ليس من الممكن أن تنتهي الحاجة إلى تبليغ الأحكام السابقة للأجيال اللاحقة على غرار التبليغ الذي قام به النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأهل زمانه، ولذلك لا بد من جعل واسطة لتبليغ أحكام الإسلام في كل قرن؛ كما اعتبر الله ذلك ضروريًا في الماضي فقال: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾^١، واعتبر ذلك ضروريًا في المستقبل أيضًا فقال: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾^٢. نعم، بالنظر إلى بقاء كتاب الله كنص أحكام الإسلام وعدم بقاء سنة النبي كحاشيتها، يكفي أن يجعل في كل قرن واسطة لتبليغ سنة النبي، وليس من الضروري أن يجعل فيه واسطة لتبليغ أحكام الإسلام تبليغًا كان يتطلب في الماضي إرسال نبي؛ لأن التبليغ الذي يتطلب إرسال نبي هو تبليغ كتاب الله وسنة النبي كميّنة له، في حين أنّ تبليغ كتاب الله قد تمّ من قبل النبي بشكل بلغ الأجيال اللاحقة كما بلغ أهل زمانه، وهذا قوله: ﴿وَأَوْحِي إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾^٣. لذلك، فإن الشيء الذي لم يتمّ تبليغه للأجيال اللاحقة مثل تبليغه لأهل زمان النبي، هو مجرد سنته كميّنة لكتاب الله، وهذا وحده لا يتطلب إرسال نبي، بل يكفي جعل واسطة كخليفة النبي لتبليغ سنته.

ثم إن كانت حاجة الناس إلى واسطة في تبليغ أحكام الله قد انتهت بانتهاء التشريع، فإن حاجتهم إلى واسطة في تطبيق أحكام الله باقية إلى يوم القيامة، ولذلك لا بد أن يكون بعد النبي، الذي كان واسطة في تبليغ أحكام الله وتطبيقها، خليفة له يباشر تطبيق أحكام الله بالنيابة عنه؛ لأن الحاجة إلى تطبيق أحكام الله، بخلاف الحاجة إلى تبليغها، التي تلازم الحاجة إلى تشريعها وتنتهي، هي دائمة ومستمرة ما دام يعيش في الأرض اثنان، في حين أنّ توفيرها هو من شؤون النبي حسب القاعدة، وبالتالي يجب عليه أن يقدم نائبًا عنه لباشر ذلك بعد موته؛ كما يجب على الله أن يعين له هذا النائب، ويلزمه بتعريف الناس عليه، حتى يبقى تطبيق أحكام الله من بعده ممكنًا.

١. فاطر / ٢٤

٢. الزعد / ٧

٣. الأنعام / ١٩

بالطبع، من الواضح أنَّ المباشرة لتطبيق أحكام الله لا تستلزم التَّبوَّة حتَّى تكون منافية لختمها؛ لأنَّ المباشرة للتطبيق هو مجرد منفذ للأحكام التي شرَّعها الله وبلَّغها النَّبي، ولا يحتاج إلى اتِّصال وحياني مع الله للحدِّ الذي يُتلقَّى فيه أحكامه للتبليغ. أمَّا الإِتِّصال الوحياني مع الله للحدِّ الذي لا يُتلقَّى فيه أحكامه للتبليغ، فلا يعني التَّبوَّة، وهو ممكن لغير النَّبي؛ كما أوحى الله إلى أمِّ موسى عليه السَّلام، مع أنَّها لم تكن نبيًّا؛ كما قال: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ ۖ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَحْزَنِي ۚ إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكَ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾^١، وأوحى إلى مريم عليها السَّلام، مع أنَّها لم تكن نبيًّا؛ كما قال: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَىٰ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾^٢، وأوحى إلى ذي القرنين، مع أنَّ نبوته غير ثابتة؛ كما قال: ﴿قُلْنَا يَا ذَا الْقُرْنَيْنِ إِنَّمَا أَنْتَ تُعَذِّبُ وَإِنَّمَا أَنْتَ تُنَجِّدُ فِيهِمْ حُسْنًا﴾^٣، وأوحى إلى الحواريين، مع أنَّ نبوتهم غير ثابتة؛ كما قال: ﴿وَإِذْ أُوحِيَتْ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرُسُولِي قَالُوا آمَنَّا وَاشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾^٤، ومن الواضح أنَّ المراد بإيحائه إليهم هو تكليمه إليهم، بمعنى إلقاء المعاني المقصودة له في حَسَمهم، بواسطة الملك أو بدون واسطته؛ كما قال: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ ۚ إِنَّهُ عَلِيُّ حَكِيمٌ﴾^٥، ولذلك فإنَّ الوحي لا يساوي التَّبوَّة؛ لأنَّ التَّبوَّة تعني تلقِّي حكم الله من عنده لإبلاغه الآخرين، في حين أنَّ أمثال أمِّ موسى ومريم وذي القرنين والحواريين، على الرَّغم من أنَّهم تلقَّوا حكمًا من عند الله، لم يتلقَّوه لإبلاغه الآخرين، ولهذا لم يكونوا أنبياء. من هنا يعلم أنَّ ختم التَّبوَّة لا يستلزم ختم الوحي، ومن الممكن أن يخاطب الله المباشرة لتطبيق أحكامه بعد النَّبي الخاتم بما لا يقتضي إبلاغه الآخرين؛ كما أخبر عن ذلك بصراحة فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ۚ نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ۚ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ﴾^٦،

١ . القصص / ٧

٢ . آل عمران / ٤٢

٣ . الكهف / ٨٦

٤ . المائدة / ١١١

٥ . الشورى / ٥١

٦ . فصلت / ٣١-٣٠

نظرًا لأنّه ظاهر في نزول الملائكة عليهم وحديثهم معهم في الحياة الدّنيا، والمتيقّن منهم هو المباشر لتطبيق أحكام الله بإذنه^١.

بغض النظر عن ذلك، فمن الواضح أنّ الله وحده يعلم أقوال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم وأفعاله كلّها؛ لأنّه هو الوحيد الذي قد أحاط بأعمال عباده، وأحصى أقوال الماضين وأفعالهم كلّها؛ كما قال: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ وكلّ صغير وكبير مستطر^٢. لذلك، لا يمكن لأحد غيره أن يعلم الأجيال القادمة بسنة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم كلّها، في حين أنّهم لا يستطيعون إقامة الإسلام كلّ دون معرفة سنة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم كلّها، ولذلك يجب على الله أن يعلمهم بسنة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم كلّها، وهذا ما يفعله من خلال جعل خليفة للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم؛ خليفة قد آتاه ونبيه العلم بسنة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم كلّها، وكلّفاه بإعلامها الآخرين.

من هنا يعلم أنّ المسلمين ليس لهم صلاحية اختيار خليفة للنبيّ، ورأيهم في ذلك غير معتبر، وواجبهم هو مجرّد المعرفة والطاعة للخليفة الذي اختاره الله لنبيه وعرفهم عليه بواسطة كتابه والخبر المتواتر عن نبيه؛ كما قال: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^٣، وقال: ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ﴾^٤ إنّ لكم فيه كما تَخَيَّرُونَ^٥ أم لكم أيمانٌ علينا بالغة إلى يوم القيامة إنّ لكم لما تَحْكُمُونَ^٦ سلّمهم أيهم بِدَلِكْ رَعِيمٌ^٧.

١ . كما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال: «قَدْ يَكُونُ فِي أُمَّتِي مُخَدَّثُونَ» (الشريعة للأجري، ج ٤، ص ١٨٩٢)، يعني الذين يحدثهم الملائكة بغير نبوة، وقال ابن حجر: «هَذَا الْمَعْنَى وَرَدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ مَرْفُوعًا» (فتح الباري لابن حجر، ج ٧، ص ٥٠)، وروي أن ابن عباس وأبي بن كعب كانا يقرآن: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ وَلَا مُخَدَّثٍ» (مسند إسحاق بن راهويه، ج ٢، ص ٤٨٠؛ الإعتقاد للبيهقي، ص ٣١٥)، وهي قراءة مشهورة عن أهل البيت (انظر: بصائر الدرجات للصّغار، ص ٣٤٤)، وقد فسروها بالائمة الطاهرين منهم؛ كما جاء في رواية: «إِنَّا عَشَرُ إِمَامًا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كُلُّهُمْ مُخَدَّثُونَ» (الخصال لابن بابويه، ص ٤٨٠)، وفي رواية أخرى: «الْأَئِمَّةُ غُلَمَاءُ صَادِقُونَ مُفَهِّمُونَ مُخَدَّثُونَ» (عيون أخبار الرضا لابن بابويه، ج ٢، ص ٢٢)، وفي رواية أخرى: «إِنَّ الْأَوْصِيَاءَ مُخَدَّثُونَ يُخَدِّثُهُمْ رُوحُ الْقُدُسِ وَلَا يَزُولُهُ» (بصائر الدرجات للصّغار، ص ٤٧٣)، وقال سعيد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف: «إِنَّ فِيمَا أُنْزِلَ اللَّهُ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ وَلَا مُخَدَّثٍ﴾، فَتَسَبَّحَتْ ﴿مُخَدَّثٌ﴾، وَالْمُخَدَّثُونَ: صَاحِبُ بَس، وَلَقَمَان، وَهُوَ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ، وَصَاحِبُ مُوسَى -يَعْنِي الْخَصْرَ» (تفسير ابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٢٥٠).

٢ . القمر / ٥٢ - ٥٣

٣ . القصص / ٦٨

٤ . القلم / ٣٧ - ٤٠

بناء على هذا، فإنَّ بيعة أهل الحل والعقد، ووصية الحاكم السابق، والتغلب بالقهر، وما شابه ذلك من الطرق، لا تؤدي إلى تحقق خلافة النبي، وطريق تحقيقها مقصور على نص الله، وهذا يعتبر من واضحات الإسلام، بل جميع الأديان الإلهية.

الحاصل أنَّه لا يمكن الحصول على المعرفة اليقينية بأحكام الله إلا بالرجوع إلى كتاب الله وستة النبي، ولا يمكن الحصول على المعرفة اليقينية بسنة النبي إلا بالرجوع إلى النبي نفسه لمن لديه وصول إليه أو إلى أخباره المتواترة، وبالرجوع إلى خليفته لمن ليس لديه وصول إليه ولا إلى أخباره المتواترة، ولذلك يمكن القول أنَّه لا يمكن الحصول على المعرفة اليقينية بأحكام الله إلا بالرجوع إلى الله ونبيه وخلفاء نبيه، وهذا هو الأساس لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾؛ بالنظر إلى أنَّ طاعة أولي الأمر المذكورين معطوفة على طاعة النبي، وبالتالي فهي في حكمها؛ باعتبار أنَّهم خلفاء النبي من عند الله، ويدلُّون على سنته بإذنه، ومن أطاعهم فقد أطاع النبي في الحقيقة؛ كما أنَّ من أطاع النبي فقد أطاع الله في الحقيقة؛ كما قال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾، وهذا مفاد حديث مشهور رواه عنه المحدثون، واعتبروه صحيحاً ثابتاً، ومضمونه: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، فَتَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ»^٣، ولو أنَّهم، بمقتضى العادة، قد حملوه على أوامهم، وأولوه بما يوافق أهواءهم وأمانيتهم!

نعم، إنَّ المعرفة اليقينية بسنة خلفاء النبي، مثل المعرفة اليقينية بسنة النبي، لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال الحس والخبر المتواتر؛ لأنَّ خبر الواحد، كما تبين، وإن رواه الثقات الأثبات، بالنظر إلى أنَّهم غير معصومين من الخطأ والنسيان، لا يفيد القطع، سواء كان متعلقاً بالعقائد أو الأحكام، وبالتالي فإنَّ الأخذ به، مع أنَّه شائع جداً، ليس له أساس في الإسلام.

١. النساء / ٥٩

٢. النساء / ٨٠

٣. هذا حديث لم يروه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا العرباض بن سارية (انظر: مسند البزار، ج ١٠، ص ١٣٧)، وبالتالي فهو خبر واحد، وإنَّما أوردته لأنَّ له قرائن وشواهد تفيد العلم بصحته، أو أوردته كمؤيد لقوله فقط، أو أوردته إلزاماً لأهل الحديث وأصحاب المذاهب؛ فإنَّهم يصحِّحونه؛ كما قال الترمذي (ت ٢٧٩هـ): «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» (سنن الترمذي، ج ٥، ص ٤٥)، وقال الحاكم (ت ٤٠٥هـ): «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ لَيْسَ لَهُ عِلَّةٌ» (المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ١، ص ١٧٤)، وقال أبو نعيم (ت ٤٣٠هـ): «هَذَا حَدِيثٌ جَيِّدٌ مِنْ صَحِيحِ حَدِيثِ الشَّامِيِّينَ» (الضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني، ص ٤٦)، وقال الجورقاني (ت ٥٤٣هـ): «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ ثَابِتٌ مَشْهُورٌ» (الأباطيل والمناكير والصاح والمشاهير للجورقاني، ج ١، ص ٤٧٣).

نعم، خبر الواحد عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وخلفائه في زمانهم محفوف غالبًا بقرائن تفيد القطع بصحته، بالإضافة إلى أنه ما يمكنهم الإطلاع عليه وتصحيحه، ولذلك قد يكون حجة لأهل زمانهم، ولكن لا يكون كذلك للأجيال القادمة، ولا بد للأجيال القادمة من الرجوع إلى خليفة زمانهم أو الأخبار المتواترة عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وخلفائه الماضين؛ لا سيما بالنظر إلى أن الرأي المستند على أخبار الآحاد، أو فتوى القدماء، أو القول المشهور، أو الإجماع المنقول، أو قياس الأحكام بعضها على بعض، ليس بشيء، ولا يمكن أن يكون أساس اعتقادهم أو عملهم؛ لأنه لا يفيد القطع، وما لا يفيد القطع لا مكان له في الإسلام.

[جعل أهل بيت النَّبِيِّ خليفة له]

قد تبين مما تقدم أنه يجب على الله أن يعين في كل زمان بعد النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ شخصًا من جانبه كملك وإمام وخليفة في الأرض، حتى يجعل بواسطته ممكنًا لأهل كل زمان، كما كان لأهل زمان النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، أن يوقنوا بسنة النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كلها، كما أيقنوا بالقرآن كله، وبهذه الطريقة يمنح الجميع فرصة عادلة لتطبيق أحكام الإسلام بشكل خالص وكامل، ومن الواضح أنه من أجل معرفة من عينه الله لذلك لا بد من الرجوع إلى الله، والرجوع إلى الله ممكن بالرجوع إلى كتابه ونبئه؛ لأن كتابه ونبئه يمثلان إرادته وفعله على وجه اليقين؛ مع توضيح أن الرجوع إلى نبئه للذين من بعده، بخلاف أهل زمانه، لا يمكن إلا بالرجوع إلى الخبر المتواتر عنه؛ لأن الخبر المتواتر عنه فقط يمثل إرادته وفعله بشكل قطعي، وخبر الواحد عنه لا يفيد القطع بهما.

من الإنصاف أن الرجوع إلى كتاب الله والخبر المتواتر عن نبئه، إذا كان في ضوء العقل وبعيدًا عن التقليد والتعصب والأهواء التفسانية وغير ذلك من موانع المعرفة، يفيد القطع بأن الله قد عين أهل بيت نبئه ملوكًا وأئمة وخلفاء في الأرض؛ كما جاء في كتابه بصراحة خطابًا لهم: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾؛ بالنظر إلى أن مراده بـ«الرجس» في هذا الموضع لا يمكن أن يكون الرجس المادّي والظاهري، بل هو الرجس الروحي والباطني؛ كما استعمله بهذا المعنى فقال: ﴿كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^١، وقال: ﴿وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾^٢؛

١. الأحزاب/ ٣٣

٢. الأنعام/ ١٢٥

٣. يونس/ ١٠٠

إذ من الواضح أنّ الرّجس الناتج عن عدم الإيمان والتعقّل ليس مادّيًا وظاهريًا، بل هوروجي وباطني، والطهارة المادّيّة والظاهرية الكاملة ليست ممكنة ولا ذات قيمة كبيرة. كما أنّ المراد بإرادة الله فيما يختصّ بأهل البيت هو إرادة تكوينيّة حتميّة من باب قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^١، وليست إرادة تشريعيّة غير حتميّة؛ لأنّ إرادته التشريعيّة وغير الحتميّة لا تختصّ بأهل بيت النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم، بل تعمّ النّاس جميعًا، وبالتالي لا وجه لحصرها عليهم بأداة الحصر، بل هو مخالف للواقع؛ كما أنّ الإمتنان عليهم بها مخالف لامتنان الحكماء الذين يمتنون على الشّخص بما يختصّونه به؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾^٢.

من هنا يعلم أنّ أهل بيت النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم قد طهروا من كلّ رجس روجي وباطني كالجهل والعصيان والظلم والعدوان، ولهذا السّبب قد فرض الله مودّتهم في كتابه فقال: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾^٣، في حين أنّه قد حرّم في كتابه مودّة أهل الجهل والعصيان والظلم والعدوان فقال: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾^٤، وقال: ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءٍ ثُمَّ لَا تُنصِرُونَ﴾^٥، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾^٦، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾^٧، وقال: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾^٨، بل قد فرض البراءة من أمثال هؤلاء، وهي ضدّ مودّتهم، فقال: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾^٩، وقال: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾^{١٠}.

١. يس / ٨٢

٢. البقرة / ١٠٥

٣. الشورى / ٢٣

٤. الأعراف / ١٩٩

٥. هود / ١١٣

٦. الممتحنة / ١

٧. الممتحنة / ١٣

٨. المجادلة / ٢٢

٩. الممتحنة / ٤

١٠. التوبة / ١١٤

وقال: «وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا»^١، وقال: «فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ»^٢، وقال: «وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تُجْرِمُونَ»^٣، وهذا يعني بوضوح أنَّ أهل بيت نبيِّه ليسوا من هؤلاء، وهم مطهرون من أمثال هذه الأعمال، بل قد استثنى من أهل بيت أنبيائه بصراحة كل من كان له عمل غير صالح، وقال على سبيل المثال مخاطباً لنوح عليه السلام مشيراً إلى ابنه: «يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ^٤ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ^٥ إِنِّي أَعْطُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ»^٦. هذا يعني أنَّ من كان له عمل غير صالح فلا يُعتبر من أهل بيت النبي وإن كان من أقاربه، وبالتالي فإن من يُعتبر من أهل بيت النبي فليس له عمل غير صالح، وهذا ما يستفاد بكل سهولة من كلام الله في القرآن، وخبره عن طهارتهم الروحية والباطنية، ووجوب مودّتهم على المسلمين، ولذلك من الواضح أنَّ طاعتهم جائزة بمقتضى طهارتهم القطعية من كل خلل في تبليغ سنة النبي وتطبيق أحكام الإسلام، وهذا أمر معقول وواضح، لدرجة أنَّ إنكاره مجرد مجادلة في آيات الله.

كما جاء في الخبر المتواتر عن نبي الله بتأكيد وبألفاظ متقاربة: «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ الْخَلِيفَتَيْنِ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي: كِتَابَ اللَّهِ وَعِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي، وَإِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضِ، فَانْظُرُوا كَيْفَ تَخْلُقُونِي فِيهِمَا». هذا الخبر الذي رواه أكثر من ثلاثين من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كسلمان الفارسي، وأبي ذر الغفاري، وأبي سعيد الخدري، وزيد بن أرقم، وزيد بن ثابت، وحذيفة بن أسيد، وجابر بن عبد الله الأنصاري، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وجبير بن مطعم، وأبي هريرة، وأبي رافع، وأم سلمة، وغيرهم، لعشرات من التابعين، وبواسطتهم لمئات من المسلمين، هو خبر قطعي من ناحية الصدور، ويدل بوضوح على وساطة أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تبليغ سنته وتطبيق أحكام الإسلام بشكل خالص وكامل من بعده؛ كما هو مقتضى ما أخبر الله به في كتابه من تطهيرهم روحياً وباطنياً؛ لأنَّ التمسك بهم إنما يكون معقولاً إذا كانوا مطهرين من الأمر بالضلالة؛ نظراً لأنَّه إذا لم يكونوا مطهرين من الأمر بالضلالة، فإنَّ التمسك بهم قد يؤدي إلى الضلالة، في حين أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتبر التمسك بهم ضامناً لعدم ضلالة المسلمين فقال: «مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي»؛

١. البقرة / ١٦٧

٢. الشعراء / ٢١٦

٣. هود / ٣٥

٤. هود / ٤٦

العودة إلى الإسلام

كما أنّ عدم افتراقهم عن كتاب الله إلى يوم القيامة لا يمكن إلا إذا كانوا، مثل كتاب الله، مطهرين من أي باطل واختلاف؛ لأنّهم إذا كانوا، بخلاف كتاب الله، ملوثين بشيء من الباطل والاختلاف، فلا محالة يفترون عن كتاب الله أحياناً، في حين أنّ التّبيّ صليّ الله عليه وآله وسلّم أخبر عن عدم افتراقهما إلى يوم القيامة فقال: «وإنّهما لن يفتّرقا حتّى يردّا عليّ الحوض».

بناء على هذا، فلا شك أنّ الله قد جعل أهل بيت التّبيّ صليّ الله عليه وآله وسلّم ملوكاً وأئمّة وخلفاء في الأرض، ليجعلوا اليقين بسنّة التّبيّ صليّ الله عليه وآله وسلّم كلّها، مثل اليقين بكتاب الله كلّها، ممكناً لأهل كلّ زمان، مثل أهل زمان التّبيّ صليّ الله عليه وآله وسلّم، ويمهدوا الطريق للجميع لتطبيق أحكام الإسلام تطبيقاً خالصاً كاملاً بأمر الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾^١، وهذه حقيقة واضحة مبنية على يقينيات الإسلام، ولا يُعتبر الإذعان بها غلوّاً فيهم؛ لأنّ الغلوّ فيهم هو اعتبارهم أعلى من المنزلّة التي أنزلهم الله ونبيّه فيها، وليس اعتبارهم أعلى من المنزلّة التي أنزلهم الأمويّون والعبّاسيّون فيها؛ نظراً لأنّ رأي أعدائهم فيهم ليس معياراً، بل المعيار قول الله ونبيّه الذي قد جاء بصراحة في القرآن والسّنّة، وإن كان مخالفاً لرأي العالمين؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾^٢. بناء على هذا، فإنّ الذين يكرهون منزلّة أهل بيت التّبيّ صليّ الله عليه وآله وسلّم في الإسلام إنّما يكرهون ما أنزل الله، ولا يرغم الله إلاّ آنافهم؛ كما قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَأُحْبَطَ أَعْمَالُهُمْ﴾^٣؛ كما أنّ الإقرار بمنزلتهم في الإسلام لا يعني الدخول في مذهب من مذاهب المسلمين، بل هو مجرد العودة إلى الإسلام الخالص والكامل، لدرجة أنّ المقرّب بها لا يستحقّ اسماً سوى «المسلم»، وإعطاء أيّ اسم آخر له يُعتبر ظلماً وكذباً وعدواناً.

١. الأعراف / ١٨١

٢. يونس / ٨٢

٣. محمّد / ٩

٤. أراد بالإسم الآخر «المشرك» و«الرافضي» ومثلهما، وذلك لأنّ الجهال قد سمّوه بذلك لقوله هذا؛ كما أخبرنا بعض أصحابه، قال: «قُلْتُ لِلْمُنْصُور: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ أَنَّكَ مُشْرِكٌ! قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَمَا شِرْكِي؟ قُلْتُ: قَوْلُكَ أَنَّ الْمُلْكَ بِيَدِ اللَّهِ، وَلَيْسَ بِأَيْدِي النَّاسِ! فَضَحَكَ تَعَجُّباً مِنْ قَوْلِهِمْ وَقَالَ: أَفَمَنْ يَجْعَلُ الْأَمْرَ لِلَّهِ وَخَدَهُ مُشْرِكاً، وَمَنْ يَجْعَلُهُ لِلَّذِينَ مِنْ دُونِهِ مُوَحِّدًا؟! «سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ» [الأنعام / ١٣٦]! قُلْتُ: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ أَنَّكَ رَافِضِيٌّ! قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَمَا رَافِضِيٌّ؟! قُلْتُ: تَقْدِيمُكَ أَهْلَ الْبَيْتِ! فَضَحَكَ تَعَجُّباً مِنْ قَوْلِهِمْ وَقَالَ: لَيْسَ هَذَا مِنَ الرَّفِضِ فِي شَيْءٍ، إِنَّمَا الرَّفِضُ تَكْفِيرُ الشَّيْخَيْنِ أَوْ سَبُّهُمَا! فَدَخَلَ الْغُرْفَةَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا بِيَدِهِ إِنَاءٌ، فَوَضَعَهُ مِنْكُوساً، فَأَشَارَ إِلَيْهِ الْمُنْصُورُ وَقَالَ: إِنْ كَانَ اللَّهُ فَدَنَسَ عَقُولُهُمْ كَمَا نَكَسَ هَذَا إِنَاءَهُ فَمَا ذَنْبِي؟!»،

[المراد بأهل بيت النبي بعضهم، وليس كلهم]

نعم، يعلم مما تقدم أن المراد بأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، حيث يُعتبرون خلفاء من عند الله، لا يمكن أن يكون جميع قریش؛ لأنه كان في قریش رجال ظالمون جبارون لم يكونوا مطهرين من أي رجس، وكان افتراقهم عن كتاب الله مشهوداً، مثل بني أمية؛ كما أن المراد بأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، حيث يُعتبرون خلفاء من عند الله، لا يمكن أن يكون جميع بني هاشم؛ لأنه كان في بني هاشم رجال كان من المعلوم عدم طهارتهم من أي رجس وافتراقهم عن كتاب الله، مثل بني عباس الذين كانوا حكاماً مفسدين وسفّاكين في الغالب، بل كان في بني هاشم رجال لم يكونوا مسلمين ونزل في ذمهم القرآن، مثل أبي لهب؛ كما أن المراد بأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، حيث يُعتبرون خلفاء من عند الله، لا يمكن أن يكون جميع أزواجه؛ لأنه كان في أزواجه نساء يعصينه حسبما أخبر الله عنه في سورة التحريم، لدرجة أن الله ضرب لهنّ مثلاً امرأة نوح وامرأة لوط عليهما السلام، في حين أنه قال لنوح عليه السلام في من عصاه من أهله: ﴿يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾.

وأخبرنا بعض أصحابه أيضاً، قال: «سَأَلَ الْمُنْصُورُ رَجُلٌ عَنْ قَوْلِهِ فِي الْخِلَافَةِ، فَقَالَ: إِنَّا نَقُولُ أَنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ كَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا، فَقَالَ الرَّجُلُ: فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الرَّافِضَةِ إِذْنٌ؟ قَالَ: الْفَرْقُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ أَنَّهُمْ يُسَمُّونَ الْقَوْلَ فِي الصَّحَابَةِ، وَنَحْنُ لَا نَقُولُ فِيهِمْ إِلَّا خَيْرًا»، وأخبرنا بعض أصحابه أيضاً، قال: «سَمِعْتُ الْمُنْصُورَ يَقُولُ: عَجَبًا لِأَقْوَامٍ يُرْفُضُونَ كُلَّ مَنْ قَالَ أَهْلُ الْبَيْتِ أَحَقُّ! أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَذْنَى عَلِيًّا وَفَاطِمَةَ، فَأَجْلَسَهُمَا بَيْنَ يَدَيْهِ، وَأَجْلَسَ حَسَنًا وَحُسَيْنًا عَلَى فَجْدَيْهِ، ثُمَّ لَفَّ عَلَيْهِمْ ثَوْبَهُ، ثُمَّ تَلَا قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، ثُمَّ قَالَ: <اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي، وَأَهْلُ بَيْتِي أَحَقُّ؟>»، وأخبرنا بعض أصحابه أيضاً، قال: «قُلْتُ لِلْمُنْصُورِ: إِنَّهُمْ يُنْسِبُونَكَ إِلَى الرَّفْضِ، لِأَنَّكَ تَكْثُرُ مِنْ ذِكْرِ أَهْلِ الْبَيْتِ، فَقَالَ: دَرِ النَّوْكَى الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ الْمَجَانِينَ! أَلَمْ يَنْسِبُوا الشَّافِعِيَّ إِلَى الرَّفْضِ حَتَّى قَالَ: <قِفْ بِالْمَحْصَبِ مِنْ مَنَى فَاهْتِفْ بِهَا ... وَاهْتِفْ بِقَاعِدِ خَيْفِهَا وَالنَّاهِضِ ... إِنْ كَانَ رَفْضًا حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ ... فَلْيَشْهَدِ الثَّقَلَانِ أَنِّي رَافِضِي؟>»، وأخبرنا بعض أصحابه أيضاً، قال: «قُلْتُ لِلْمُنْصُورِ: وَاللَّهِ لَمْ تَقُلْ شَيْئًا إِلَّا بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، لَكِنَّهُ عِنْدَهُمْ رَفْضٌ! فَقَالَ: لَا أَبَالِي مَا هُوَ عِنْدَهُمْ بَعْدَ أَنْ قُلْتُهُ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنْ شَاءُوا سَمَوْهُ رَفْضًا، وَإِنْ شَاءُوا سَمَوْهُ كُفْرًا، فَإِنَّهُ الْإِيمَانُ» (راجع لأقواله في هذا الباب: الموقع الإعلامي لمكتبته <الأقوال > القول ٢٠٨).

بناء على هذا، فليس هناك شك في أنّ المراد بأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، حيث يُعتبرون وسائط في تبليغ سنته وتطبيق أحكام الله، هو بعض ذوي قربي النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وليس كلّهم، بل قد يراد هناك واحد منهم في كلّ زمان؛ لأنّ عددهم في كلّ زمان أكثر من واحد، في حين أنّه يمكن أن يكون في كلّ زمان خليفة واحد فقط، ووجود خليفتين في زمان واحد، ما لم يتّبع أحدهما الآخر، أمر غير ضروري، بل يؤدي إلى اختلال النظام، ويخالف الحكمة وسيرة العقلاء، ومن الواضح أنّ الخليفة هو أقربهم إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وبالتالي كلّ من كان منهم أقرب إليه فهو أولى به؛ كما قال تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾؛ نظرًا لأنّ الظاهر من أولي الأرحام في قوله تعالى أولو أرحام النبي؛ لأنّه في مقام بيان شأن النبي وشأن أزواجه وأقربائه وتعيين أصحاب الأولوية، وعلى هذا فمن الواضح أنّ أولاد فاطمة، باعتبار ولادتها منه، يُعتبرون أولاده، وهم أولى به من الآخرين، ومع وجودهم لا يصل الأمر إلى أولاد عباس وجعفر وعقيل؛ لأنّ أولي الأرحام الأقربين يحجبون أولي الأرحام الأبعدين، وأولاد فاطمة هم أولو أرحام النبي الأقربون. هذا الحكم صحيح حتّى إذا كان الله لم يُرد بأولي الأرحام مجرد أولي أرحام النبي؛ لأنّ قوله تعالى في هذه الحالة يشمل أولي أرحام النبي بعمومه، ولذلك فإنّ أولوية أولاد فاطمة من سائر المسلمين وسائر أولي أرحام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثابتة في جميع الأمور التي للأولوية فيها دخل مثل الخلافة، وبالتالي كلّ من كان منهم يُعتبر كبيرهم في زمانه فهو أولى بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وشؤونه من الآخرين؛ مثل الحسن بعد عليّ بن أبي طالب، والحسين بعد الحسن، وعليّ بن الحسين (ت ٩٤هـ) بعد الحسين، وأبي جعفر محمّد بن عليّ المعروف بالباقر (ت ١١٤هـ) بعد عليّ بن الحسين، وجعفر بن محمّد المعروف بالصّادق (ت ١٤٨هـ) بعد أبي جعفر، الذين كان كلّ منهم يُعتبر كبير أهل البيت في زمانه.

١. الأحزاب / ٦

٢. كما روى عاصم بن حميد في «كتابه» (ص ٣٠)، عن محمّد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر -يعني محمّد بن عليّ بن الحسين- يقول في هذه الآية: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾، قال: «هُم قَرَابَةُ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَهُمْ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ».

[علي وفاطمة والحسن والحسين هم المراد بأهل بيت النبي]

نعم، إن المراد بأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو في الأصل علي وفاطمة والحسن والحسين، وهذا ما تقتضيه أقربيتهم إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وإقامتهم في بيته، والأخبار المتواترة التي رواها عنه كثير من أصحابه مثل عبد الله بن عباس^١، وأبي سعيد الخدري^٢، وسعد بن أبي وقاص^٣، وأنس بن مالك^٤، ووائل بن الأسقع^٥، وعبد الله بن جعفر^٦، وزيد بن أرقم^٧،

١. فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٦٨٣؛ السنة لابن أبي عاصم، ج ٢، ص ٦٠٣؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٧، ص ٤١٧؛ الشريعة للأجري، ج ٤، ص ٢٠٢١؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ١٢، ص ٩٨؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ١٤٣

٢. تفسير إسحاق البستي، ج ٢، ص ١٢٦؛ تفسير الطبري، ج ٢٠، ص ٢٦٣؛ تفسير ابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٣١٣١؛ المجالسة وجواهر العلم للدينوري، ج ٨، ص ٢٨٦؛ حديث أبي بكر بن خلد النسيبي، ص ٦٤؛ الشريعة للأجري، ج ٥، ص ٢٢١٢؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج ٢، ص ٢٢٩، ج ٣، ص ٣٨٠، ج ٨، ص ١١٢؛ أسباب النزول للواحدي، ص ٣٦٨

٣. مسند أحمد، ج ٣، ص ١٦٠؛ مسند سعد بن أبي وقاص للدورقي، ص ٥١؛ جزء ابن عرفة، ص ٦٩؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٢٠؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٢٢٥ و ٦٣٨؛ مسند البزار، ج ٣، ص ٣٢٤؛ خصائص علي للنسائي، ص ٣٧؛ تفسير الطبري، ج ٢٠، ص ٢٦٦؛ مستخرج أبي عوانة، ج ١٨، ص ٤٧٢؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ١١٧، ١٥٩ و ١٦٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ١٠١

٤. تفسير يحيى بن سلام، ج ٢، ص ٧١٧؛ مسند أبي داود الطيالسي، ج ٣، ص ٥٣٨؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٣٨٨؛ مسند أحمد، ج ٢١، ص ٢٧٣؛ المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص ٣٦٧؛ التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (السفر الثاني)، ج ٢، ص ٦٢٥؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٢، ص ١٠٤؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٥٢؛ الأحاد والمثاني لابن أبي عاصم، ج ٥، ص ٣٦٠؛ مسند البزار، ج ١٣، ص ٣١٣؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ١٧٢

٥. مصنف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٣٧٠؛ فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٥٧٧ و ٦٣٢ و ٦٧٢؛ مسند أبي يعلى، ج ١٣، ص ٤٧١؛ تفسير الطبري، ج ٢٠، ص ٢٦٤؛ شرح مشكل الآثار للطحاوي، ج ٢، ص ٢٤٥؛ تفسير ابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٣١٣٢؛ صحيح ابن حبان، ج ٤، ص ٢١٧؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٣، ص ٥٥؛ الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم، ج ١، ص ٣١٧؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٢، ص ٤٥١، ج ٣، ص ١٥٩

٦. مسند البزار، ج ٦، ص ٢١٠؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ١٥٩؛ تفسير الثعلبي، ج ٨، ص ٤٣

٧. مسند ابن أبي شيبة، ج ١، ص ٣٥٥؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٢؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٦٩٩؛ مسند البزار، ج ١٠، ص ٢٢٨؛ الكنى والأسماء للدولابي، ج ٣، ص ١١٦٧؛ أمالي المحاملي (رواية ابن يحيى البيع)، ص ٤٤٧؛ الناسخ والمنسوخ للنحاس، ص ٣٨٧؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج ٣، ص ١٧٩، ج ٥، ص ١٨٢؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ١٦١

العودة إلى الإسلام

والبراء بن عازب، وعمر بن أبي سلمة، وجابر بن عبد الله، وأبي هريرة، وأبي حمراء، وأبي برزة، وأم سلمة، وعائشة، وغيرهم، لعشرات من تابعيهم، وبواسطتهم لمئات من المسلمين، وادّعى العديد من أهل الحديث والتفسير الإجماع على صحتها،

- ١ . الكامل لابن عدي، ج ٧، ص ٤٣٥؛ شواهد التنزيل للحاكم الحسكاني، ج ٢، ص ٢٦ و ٢٧؛ الأحاديث السبعيات الألف للشحامي، ص ٧٨؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٤٢، ص ٣٦٨
- ٢ . سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٥١ و ٦٩٩؛ تفسير الطبري، ج ٢٠، ص ٢٦٦؛ معجم الصحابة للبغوي، ج ٤، ص ٣١٩؛ شرح مشكل الآثار للطحاوي، ج ٢، ص ٢٤٣؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٩، ص ٢٦
- ٣ . الشريعة للأجري، ج ٥، ص ٢٢٠؛ دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني، ص ٣٥٣؛ أسباب النزول للواحدي، ص ١٠٨؛ شواهد التنزيل للحاكم الحسكاني، ج ٢، ص ٢٨ و ٢٩
- ٤ . فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٧٦٧؛ الشريعة للأجري، ج ٤، ص ٢٠٥؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٣، ص ٤٠؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ١٦١
- ٥ . تفسير يحيى بن سلام، ج ٢، ص ٧١٧؛ مسند ابن أبي شيبه، ج ٢، ص ٢٣٣؛ المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص ١٧٣؛ التاريخ الكبير للبخاري، ج ١١، ص ٨٣؛ تفسير الطبري، ج ٢٠، ص ٢٦٤؛ شرح مشكل الآثار للطحاوي، ج ٢، ص ٢٤٨؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٣، ص ٥٦؛ الكامل لابن عدي، ج ٨، ص ٣٢٩؛ الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم، ج ٣، ص ٨٠؛ معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٥، ص ٢٨٧
- ٦ . مجمع الزوائد للهيتمي، ج ٩، ص ١٦٩
- ٧ . مصنف ابن أبي شيبه، ج ٦، ص ٣٧٠؛ مسند إسحاق بن راهويه، ج ٤، ص ١٠٨؛ مسند أحمد، ج ٤٤، ص ١١٨، ١٦١ و ١٧٣؛ التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (السفر الثاني)، ج ٢، ص ٧١٨؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٦٩٩؛ مسند أبي يعلى، ج ١٢، ص ٣١٣؛ الذرية الطاهرة للدولابي، ص ١٠٧؛ تفسير الطبري، ج ٢٠، ص ٢٦٣؛ شرح مشكل الآثار للطحاوي، ج ٢، ص ٢٣٦؛ معجم ابن الأعرابي، ج ٢، ص ٧٤٣؛ الفوائد الشهير بالغيلانيات لأبي بكر الشافعي، ج ١، ص ٢٦٤؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٣، ص ٥٣-٥٤؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج ٢، ص ٤٥١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٢١٤
- ٨ . مصنف ابن أبي شيبه، ج ٦، ص ٣٧٠؛ مسند إسحاق بن راهويه، ج ٣، ص ٦٧٨؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٣٠؛ تفسير الطبري، ج ٢٠، ص ٢٦٣؛ تفسير ابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٣١٢٩؛ جزء أبي عبد الله العطار، ص ٧٠؛ الشريعة للأجري، ج ٥، ص ٢٢٠؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ١٥٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٢١٣
- ٩ . كما قال الرازي (ت ٦٠٦هـ): «اعلم أن هذه الرواية كالمُتَّفَقِ عَلَى صِحَّتِهَا بَيْنَ أَهْلِ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ» (تفسير الرازي، ج ٨، ص ٢٤٧)، وقال ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): «أَمَّا كَوْنُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ فَهَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ أَظْهَرُ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَنْ يَخْتَلَفَ إِلَى دَلِيلٍ، بَلْ هُوَ أَفْضَلُ أَهْلِ الْبَيْتِ وَأَفْضَلُ بَنِي هَاشِمٍ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَدَارَ كِسَاءَهُ عَلَى عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ وَحَسَنَ وَحُسَيْنَ فَقَالَ: <اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي، فَأَذْهَبْ عَنْهُمْ الرُّجْسَ وَطَهِّرْهُمْ تَطْهِيرًا>» (مجموع الفتاوى لابن تيمية، ج ٤، ص ٤٩٦)، وقال أبو بكر الحضرمي (ت ١٣٤١هـ): «الَّذِي قَالَ بِهِ الْجَمَاهِيرُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَقَطَعَ بِهِ أَكْبَرُ الْأَيْمَةِ، وَقَامَتْ بِهِ الْبَرَاهِينُ، وَتَنَاطَفَرَتْ بِهِ الْأَدِلَّةُ، أَنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ الْمُرَادِينَ فِي الْآيَةِ هُمْ سَيِّدُنَا عَلِيٌّ وَفَاطِمَةُ وَابْنَاهُمَا» (رشفة الصادي من بحر فضائل بني النبي الهادي للحضرمي، ج ٢٣)، وقال بعد التحقيق والبيان: «قَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَا حَاجَةَ لِإِطَالَةِ الْإِسْتِدْلَالِ لَهُ» (نفس المصدر، ص ٤٠).

ولذلك فإنَّ القدر المتيقن هو طهارة هؤلاء الأربعة من كل رجس وعدم افتراقهم عن كتاب الله، وبالتالي وجوب طاعتهم ومودّتهم على المسلمين؛ إلّا أنّ تحقّق الخلافة في فاطمة، بمعنى وساطتها في إقامة حكومة الله، هو محلّ تأمل، بل إشكال؛ لأنّ وساطة المرأة في إقامة حكومة الله، حتّى إذا كانت سيّدة نساء العالمين مثلها، شيء لا يتوافق مع سنّة الله، وقد تكون فيه محذورات في مقام العمل؛ كما أنّ الله اعتبر مريم عليها السّلام «صدّيقة»، ولم يعتبرها «نبيّة» أو «خليفة»^١. لذلك، فإنّ الخلافة، بمعنى الوساطة في إقامة حكومة الله، ثابتة لعلّيّ والحسن والحسين، وغير ثابتة لفاطمة، على الرّغم من ثبوت طهارتها من كل رجس وعدم افتراقها عن كتاب الله وبالتالي وجوب مودّتها وطاعتها؛ ومن الواضح أنّ خلافة عليّ والحسن والحسين متناوبة؛ لأنّ وجود أكثر من خليفة في زمان واحد ليس عقلاً كما تقدّم، وعلى هذا فإنّ كلّ من وُلد منهم في وقت سابق أصبح من أهل بيت التّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم في وقت سابق، وبالتالي نال حقّ المودّة والطاعة على المسلمين في وقت سابق^٢. نعم، لا يمكن أن يكون المراد بأهل بيت التّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم بمعنى خلفائه منحصراً في هؤلاء الثلاثة، وينتهي بالحسين الذي هو أصغرهم وبالتالي آخرهم؛

١ . قال تعالى: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ (المائدة / ٧٥).

٢ . كما روي عن جعفر بن محمّد الصادق أنّه قال: «الْخُمْسَةُ الَّذِينَ نَزَلَتْ فِيهِمْ آيَةُ التّطْهِيرِ رَسُولُ اللَّهِ وَعَلِيٌّ وَفَاطِمَةُ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَهُمْ الَّذِينَ عَنَتُهُمْ دَعْوَةُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَكَانَ سَيِّدُهُمْ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَتْ فَاطِمَةُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهَا أُمّاً شَرَكْتُهُمْ فِي التّطْهِيرِ، وَلَيْسَ لَهَا فِي الْإِمَامَةِ شَيْءٌ، وَهِيَ أُمُّ الْأَيْمَةِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ»، رواه ابن حيّون (ت ٣٦٣هـ) في «دعائم الإسلام» (ج ١، ص ٣٧).

٣ . كما روي عن جعفر بن محمّد الصادق أنّه قال: «لَمَّا قَبِضَ اللَّهُ نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ أَوَّلِي النَّاسِ بِالْإِمَامَةِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ» [الواقعة / ١٠-١١]، فكان عليّ أَوَّلِي بِالْإِمَامَةِ مِنَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ لِأَنَّهُ السَّابِقُ، فَلَمَّا قَبِضَ كَانَ الْحَسَنُ أَوَّلِي بِالْإِمَامَةِ مِنَ الْحُسَيْنِ بِحُجَّةِ السَّبْقِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾، فَكَانَ الْحَسَنُ أَسْبَقَ مِنَ الْحُسَيْنِ وَأَوَّلِي بِالْإِمَامَةِ، فَلَمَّا حَضَرَتِ الْحَسَنُ الْوَفَاةَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَجْعَلَهَا فِي وَلَدِهِ، وَأَخُوهُ نَظِيرُهُ فِي التّطْهِيرِ، وَلَهُ بِذَلِكَ وَبِالسَّبْقِ فَضِيلَةٌ عَلَى وَلَدِ الْحَسَنِ، فَصَارَتْ إِلَيْهِ»، رواه ابن حيّون (ت ٣٦٣هـ) في «دعائم الإسلام» (ج ١، ص ٣٧).

لأن مقتضى خبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعدم افتراقهم عن القرآن إلى يوم القيامة، هو بقاءهم مع القرآن إلى يوم القيامة، ومن الواضح أن حاجة المسلمين إلى خليفة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم باقية بعد الحسين. بناء على هذا، فلا بد من وجود أهل بيت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلفاء منهم بعد الحسين، وهم لا محالة من أهل بيت الحسين؛ لأن أهل بيته يُعتبرون من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم تبعاً له، وأقرب الناس إليه يُعتبر أقرب الناس إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بعده؛ نظراً لأنه كان أقرب الناس إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في زمانه، وبالتالي فإن أقرب الناس إليه هو أقرب الناس إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بعده، ومن الواضح أن أقرب الناس إليه كانوا أولاده، مثل علي بن الحسين المعروف بزین العابدين (ت ٩٤هـ)، ولم يكونوا أولاد أخيه الحسن، مثل عبد الله بن الحسن (ت ٦١هـ)، والحسن بن الحسن (ت بعده ٨٥هـ)، وزيد بن الحسن (ت ١٢٠هـ)، ولذلك كان أولاده أولى به، وبالتالي أولى بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم من غيرهم، وهذا ما يقتضيه قول الله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾،

١. كما قال السهوي (ت ٩١١هـ): «هَذَا الْخَبَرُ يُفْهَمُ مِنْهُ وَجُودُ مَنْ يَكُونُ أَهْلًا لِلتَّمَسُّكِ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَالْعِتْرَةِ الطَّاهِرَةِ فِي كُلِّ زَمَنٍ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، حَتَّى يَتَوَخَّجَ الْحُثُّ الْمَذْكُورُ إِلَى التَّمَسُّكِ بِهِ، كَمَا أَنَّ الْكِتَابَ كَذَلِكَ، فَلِذَلِكَ كَانُوا أَمَانًا لِأَهْلِ الْأَرْضِ، فَإِذَا ذَهَبَ أَهْلُ الْأَرْضِ»، نقله المناوي (ت ١٠٣١هـ) في «فيض القدير» (ج ٣، ص ١٥)، وقال ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ) في «الصواعق المحرقة» (ج ٢، ص ٤٤٢): «فِي أَحَادِيثِ الْحُثِّ عَلَى التَّمَسُّكِ بِأَهْلِ الْبَيْتِ إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ انْقِطَاعِ مَتَأَهْلِ مِنْهُمْ لِلتَّمَسُّكِ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، كَمَا أَنَّ الْكِتَابَ الْعَزِيزَ كَذَلِكَ، وَلِهَذَا كَانُوا أَمَانًا لِأَهْلِ الْأَرْضِ»، وروي عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين أنه سئل عن قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض، فقال: «لَا يَزَالُ كِتَابُ اللَّهِ وَالذَّلِيلُ مِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ حَتَّى يَرِدَا عَلَى الْحَوْضِ»، رواه الصفار (ت ٢٩٠هـ) في «بصائر الدرجات» (ص ٤٣٤).

٢. الأحزاب / ٦. كما روي عن جعفر بن محمد الصادق أنه قال: «لَمَّا قَبِضَ اللَّهُ نَبِيَّهُ، كَانَ عَلِيٌّ، ثُمَّ الْحُسَيْنُ، ثُمَّ الْحُسَيْنُ، ثُمَّ وَقَعَ تَأْوِيلُ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، فَكَانَ عَلِيٌّ بَنُ الْحُسَيْنِ، ثُمَّ جَزَتْ فِي الْأَيَّامِ مِنْ وَلَدِهِ»، وفي رواية أخرى أنه قال: «أُفْضِي الْأَمْرَ إِلَى الْحُسَيْنِ، لَا يَتَارَعُهُ فِيهَا أَحَدٌ، فَاسْتَحَقَّهَا عَلِيٌّ بَنُ الْحُسَيْنِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، فَلَا يَكُونُ بَعْدَ عَلِيٍّ بَنُ الْحُسَيْنِ إِلَّا فِي الْأَعْقَابِ وَأَعْقَابِ الْأَعْقَابِ» (الإمامة والتبصرة لعلبي بن بابويه، ص ٤٧ و ٤٩)، وفي رواية أخرى أنه قال: «لَمَّا حَضَرَتِ الْحُسَيْنِ الْوَفَاةُ، لَمْ يَجَزْ أَنْ يَرُدَّهَا إِلَى وَلَدِ أَخِيهِ دُونَ وَلَدِهِ، لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، فَكَانَ وَلَدُهُ أَقْرَبَ إِلَيْهِ رَجْماً مِنْ وَلَدِ أَخِيهِ وَكَانُوا أَوْلَىٰ بِهَا، فَأُخْرِجَتْ هَذِهِ الْآيَةُ وَلَدَ الْحُسَيْنِ وَحَكَمَتْ لِوَلَدِ الْحُسَيْنِ، فَهِيَ فِيهِمْ جَارِيَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» (تفسير العياشي، ج ٢، ص ٧٢: دعائم الإسلام لابن حيون، ج ١، ص ٣٧).

وعلى هذا فإن ذرية النبي صلى الله عليه وآله وسلم هم أولى به من ذرية عمه في كتاب الله، وذرية الحسين هم أولى به من ذرية أخيه في كتاب الله، وهذا ما يقتضيه قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾، وعلى هذا فإن ذرية النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلحقون بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم، وذرية الحسين يلحقون بالحسين، ولذلك فإن بني فاطمة هم أولى من بني عباس وجعفر وعقيل في كتاب الله، وبني الحسين هم أولى من بني الحسن في كتاب الله، وأبناءهم الأكبر هم أولى من أبنائهم الأصغر في كتاب الله إذا كانوا مؤمنين ومتبعين لأبائهم؛ لأنه قد أمر بطاعتهم ومودتهم قبل الآخرين^٢، ومن الواضح أن العدل يقتضي تقديم الأولى على غيره، والعدل واجب؛ كما في العمل أيضًا، حسب الإستقراء والمقارنة، كان بنو فاطمة أعلم وأفضل من بني عباس وجعفر وعقيل، وكان بنو الحسين أعلم وأفضل من بني الحسن، وهذا شاهد على أولويتهم بخلافة النبي صلى الله عليه وآله وسلم نظرًا لألوية الأعم والأفضل بها؛ كما أنه لم يوجد في بني الحسن وسائر بني عبد المطلب أحد مثل علي بن الحسين (ت ٩٤هـ)، وأبي جعفر الباقر (ت ١١٤هـ)،

١. الطور / ٢١

٢. كما روى عبد الرحيم القصير، قال: «سألت أبا جعفر -يعني محمد بن علي بن الحسين- عن قول الله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، في من نزلت؟ قال: نزلت في الإمرة، إن هذه الآية جرت في ولد الحسين من بعده، فنحن أولى بالأمر وبرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المؤمنين والمهاجرين، فقلت: لوليد جعفر فيها نصيب؟ فقال: لا، فقلت: لوليد العباس فيها نصيب؟ قال: لا، قال: فعددت عليه بطون بني عبد المطلب، كل ذلك يقول: لا، ونسبت ولد الحسن، فدخلت عليه بعد ذلك، فقلت: هل لوليد الحسن فيها نصيب؟ فقال: لا، يا عبد الرحيم، ما لمحمد في فيها نصيب غيرنا»، رواه علي بن بابويه (ت ٣٢٩هـ) في «الإمامة والتبصرة» (ص ٤٨).

٣. كما اشتهر عن جعفر بن محمد الصادق أنه قال: «إن الأمر في الكبير ما لم تكن فيه غاثة»، والعاثة كل ما يخل بأهلية الخلافة.

٤. كما قال الزهري: «كان علي بن الحسين أفضل أهل بيته» (التاريخ الأوسط للبخاري، ج ١، ص ٢١٤)، وقال: «لم أر هاشميًا أفضل من علي بن الحسين» (الزهد لأحمد بن حنبل، ص ١٣٧)، وقال: «ما رأيته قرشيًا أفضل من علي بن الحسين» (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثاني]، ج ٢، ص ٩١٤)، وقال: «ما رأيته أحدًا كان أفقه من علي بن الحسين»، وقال ابن زيد: «كان أبي يقول: ما رأيته مثل علي بن الحسين منهم قط» (المعرفة والتاريخ للفسوي، ج ١، ص ٥٤٤)، وقال ابن عبد البر: «قال يحيى بن سعيد: سمعت علي بن الحسين، وكان أفضل هاشمي أدركته، وقيل: بل كان أفضل أهل زمانه، وقال أهل النسب: إنه ليس للحسين بن علي عقب إلا من علي بن الحسين» (التمهيد لابن عبد البر، ج ٩، ص ١٥٦).

٥. كما قال محمد بن المنكدر: «ما كنت أرى خلقًا يفضل علي بن الحسين، حتى رأيته ابنه محمد بن علي»، وقال عبد الله بن عطاء: «ما رأيته العلماء عند أحد أصغر علمًا منهم عند أبي جعفر، لقد رأيته الحكم عنده كأنه متعلم» (حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٣، ص ١٨٦)، وقال قيس بن الربيع: «سألت أبا إسحاق السبيعي عن المسح على الخفين، فقال: أدركت الناس يمسحون، حتى لقيت رجلًا من بني هاشم لم أر قط مثله محمد بن علي بن الحسين،

العودة إلى الإسلام

وجعفر بن محمد الصادق (ت ١٤٨هـ)، وموسى بن جعفر المعروف بالكاظم (ت ١٨٣هـ)، وعلي بن موسى المعروف بالرضا (ت ٢٠٣هـ) في العلم والفضل، وهذا ما لا يخفى على المتتبع.

فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ فَتَهَانِي عَنْهُ، وَقَالَ: لَمْ يَكُنْ عَلَيَّ يَمْسَحُ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: فَمَا مَسَحْتُ مُدَّ تَهَانِي، قَالَ قَبِيْسٌ: وَمَا مَسَحْتُ مُدَّ سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ « (انظر: إكمال تهذيب الكمال لمُغلطاي بن قليج، ج ٦، ص ٢١)، وكان يقال له «الباق» لبقرة العلم بقرا، وله يقول القرظي: «يَا بَاقِرَ الْعِلْمِ لِأَهْلِ الثَّقَفَى ... وَخَيْرَ مَنْ لَبَّى عَلَى الْأَجْبَلِ» (تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٥٤، ص ٢٧١)، ويقول مالك بن أعيان الجهنني: «إِذَا طَلَبَ النَّاسُ عِلْمَ الْفَرَا ... نِ كَانَتْ فَرِيْشٌ عَلَيْهِ عِيَالًا ... وَإِنْ قِيلَ أَيْنَ ابْنُ بَنَاتِ النَّبِيِّ ... نَلْتَ بِذَلِكَ فَرْعًا طَوَالًا ... نُجُومٌ تَهْلُلُ لِلْمُدْلِجِينَ ... جِبَالٌ تُوْرَتْ عِلْمًا جِبَالًا» (معجم الشعراء للمرزباني، ص ٣٦٦).

١. كما قال الجاحظ: «مَلَأَ الدُّنْيَا عِلْمُهُ وَفَقْهُهُ، وَيُقَالُ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ مِنْ تَلَامِيذِهِ، وَكَذَلِكَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، لَمَّا أَقْدَمَهُ الْمَنْصُورُ الْجَبَرَةَ، بَعَثَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا أَبَا حَنِيفَةَ، إِنَّ النَّاسَ قَدْ فُتِنُوا بِجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، فَهَيِّئْ لَهُ مِنْ مَسَائِلِكَ الصَّعَابِ، فَهَيَّأْتُ لَهُ أَرْبَعِينَ مَسْأَلَةً، ثُمَّ أَتَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ وَجَعْفَرَ جَالِسَ عَنْ يَمِينِهِ، فَلَمَّا بَصُرْتُ بِهِمَا، دَخَلَنِي لِجَعْفَرٍ مِنَ الْهَيْبَةِ مَا لَمْ يَدْخُلْنِي لِأَبِي جَعْفَرٍ»، فذكر أنه سألها فأجابته عن جميع مسائله، وقال عمرو بن أبي المقدام: «كُنْتُ إِذَا نَظَرْتُ إِلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَلِمْتُ أَنَّهُ مِنْ سَلَالَةِ النَّبِيِّينَ، وَقَدْ رَأَيْتُهُ وَاقِفًا عِنْدَ الْجُمُرَةِ الْعُطْمَى وَهُوَ يَقُولُ: سَلُونِي، سَلُونِي» (انظر: الكامل لابن عدي، ج ٢، ص ٣٥٨)، وقال أحمد بن إبراهيم بن أبي خالد: «كَانَ إِمَامًا هَدًى، وَعَلَمًا مِنْ أَعْلَامِ الدِّينِ، وَكَانَ أَكْثَرَ كَلَامِهِ جِكَمًا» (إكمال تهذيب الكمال لمُغلطاي بن قليج، ج ٢، ص ١١٥).

٢. كما قال يحيى بن الحسن: «كَانَ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ يُدْعَى الْعَبْدَ الصَّالِحَ مِنْ عِبَادَتِهِ وَاجْتِهَادِهِ، رَوَى أَصْحَابُنَا: أَنَّهُ دَخَلَ مَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَسَجَدَ سَجْدَةً فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ، فَسَمِعَ وَهُوَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: عَظُمَ الذَّنْبُ عِنْدِي، فَلْيَخْسِ الْعَفْوُ مِنْ عِنْدِكَ، يَا أَهْلَ الثَّقَوَى، وَيَا أَهْلَ الْمَغْفَرَةِ، فَجَعَلَ يُرَدِّدُهَا حَتَّى أَصْبَحَ، وَكَانَ سَخِيًّا، كَرِيمًا، يَبْلُغُهُ عَنِ الرَّجُلِ أَنَّهُ يُؤْذِيهِ، فَيَنْبَغِثُ إِلَيْهِ بَصْرَةً فِيهَا أَلْفُ دِينَارٍ، وَكَانَ يَصُرُّ الصُّرَرِ بِثَلَاثِ مِائَةِ دِينَارٍ، وَأَرْبَعِ مِائَةِ، وَمِائَتَيْنِ، ثُمَّ يَقْسِمُهَا بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَ مِثْلَ صُرَرِهِ إِذَا جَاءَتْ الْإِنْسَانَ الصُّرَّةُ فَقَدْ اسْتَغْنَى»، وقال عبد الرحمن بن صالح الأزدي: «حَجَّ هَارُونُ الرَّشِيدُ، فَأَتَى قَبْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ زَائِرًا لَهُ، وَحَوْلَهُ قُرَيْشٌ وَأَفْبَاءُ الْقَبَائِلِ، وَمَعَهُ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى الْقَبْرِ، قَالَ: <السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا ابْنَ عَمٍّ>، افْتِخَارًا عَلَى مَنْ حَوْلَهُ، فَدَنَا مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ، فَقَالَ: <السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبْتَ> - كِنَايَةً عَنْ أَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ - فَتَغَيَّرَ وَجْهُ هَارُونَ، وَقَالَ: هَذَا الْفَخْرُ يَا أَبَا الْحَسَنِ حَقًّا» (انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ١٥، ص ١٤ و ١٦)، ووصفه أبو حاتم بأنه «ثِقَّةٌ صَدُوقٌ إِمَامٌ مِنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ» (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ١٣٩)، وذكر ابن الجوزي من كراماته العجائب (راجع: صفة الصفوة لابن الجوزي، ج ١، ص ٤٠).

٣. كما جعله المأمون ولي عهد المسلمين والخليفة من بعده، وسمَّاه الرضا من آل محمد، «وَذَلِكَ أَنَّهُ نَظَرَ فِي بَنِي الْعَبَّاسِ وَبَنِي عَلِيٍّ، فَلَمْ يَجِدْ أَحَدًا هُوَ أَفْضَلُ وَلَا أَوْزَعُ وَلَا أَعْلَمُ مِنْهُ» (تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٥٥٤)، وقال: «إِنِّي عَاهَدْتُ اللَّهَ أَنْ أَخْرِجَهَا إِلَى أَفْضَلِ آلِ أَبِي طَالِبٍ، وَمَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَفْضَلَ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ» (مقاتل الطالبيني لأبي الفرج الأصبهاني، ص ٤٥٤)، وهو المدفون بطوس في جنب هارون الرشيد، وفي ذلك يقول دعبل: «قَبْرَانِ فِي طُوسَ خَيْرَ النَّاسِ كُلِّهِمْ ... وَقَبْرُ شَرِّهِمْ هَذَا مِنَ الْعَبَرِ ... مَا يُنْفَعُ الرَّجْسَ مِنْ قُرْبِ الزَّكِيِّ وَلَا ... عَلَى الزَّكِيِّ بِقُرْبِ الرَّجْسِ مِنْ صَرَرٍ» (عيون أخبار الرضا لابن بابويه، ج ٢، ص ٢٨١؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ١٧، ص ٢٦٠).

من هنا يعلم أنه يشترط في الخليفة أن يكون فاطميًا حسيانيًا، وإن كان الشرط الرئيسي فيه أن يكون معيّنًا من عند الله بواسطة النبي صلى الله عليه وآله وسلم. بناء على هذا، فإن الأخبار التي وردت إثباتًا لخلافة غير أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليست صحيحة؛ لأنها أخبار آحاد غير يقينية تخالف كتاب الله والأخبار المتواترة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ كما يرى بين روايتها رجال تابعون للتيار الأموي ومعارضون لأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولذلك صرح العديد من أهل الحديث بضعفهم وعدم صحة رواياتهم. بل الإنصاف أن جميع هذه الأخبار باطلة، وإنما تم وضعها إرضاءً للحكام الأمويين وعداوةً لأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومن تتبع أسانيدنا أدرك هذه الحقيقة.

[جعل اثني عشر رجلًا من أهل بيت النبي خلفاء له]

نعم، قد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كثير من أصحابه مثل جابر بن سمرة، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو،

١. لمعرفة ذلك، راجع: الوضاعون وأحاديثهم للأميني، ص ٤٢٢.

٢. مسند أبي داود الطيالسي، ج ٢، ص ١٢٧ و ٦٠٧؛ مسند ابن الجعد، ص ٣٩٠؛ مسند أحمد، ج ٣٤، ص ٤٠١، ٤٠٩، ٤١٣، ٤٢١، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٥، ٤٤٩، ٤٥٤، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٣، ٤٨٧، ٤٩٠، ٥١٥، ٥١٧، ٥٢٣، ٥٢٥، ٥٢٩؛ صحيح البخاري، ج ٩، ص ٨١؛ صحيح مسلم، ج ٦، ص ٣ و ٤؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٠٦؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٥٠١؛ الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم، ج ٣، ص ١٢٦؛ مسند البزار، ج ١٠، ص ١٧٣، ١٩٤ و ١٩٧؛ صحيح ابن حبان، ج ٦، ص ١٣؛ الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته للجوزقي، ص ١٧١؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ٧١٥.

٣. مسند أحمد، ج ٦، ص ٣٢١ و ٤٠٦؛ مسند البزار، ج ٥، ص ٣٢٠؛ مسند أبي يعلى، ج ٨، ص ٤٤٤، ج ٩، ص ٢٢٢؛ المسند للشاشي، ج ١، ص ٤٠٤؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ١٠، ص ١٥٧؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٤، ص ٥٤٦؛ فوائد تمام، ج ٢، ص ٢٣١.

٤. الفتن لابن حماد، ج ١، ص ٩٥؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٣٦٣.

٥. الفتن لابن حماد، ج ١، ص ٩٦؛ عيون الأخبار لابن قتيبة، ج ١، ص ٣٠٢؛ المعرفة والتاريخ للفسوي، ج ١، ص ٥٣٥؛ دلائل النبوة للبيهقي، ج ٦، ص ٥١٤؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٣٢، ص ٣٠٣.

٦. الفتن لابن حماد، ج ١، ص ٩٥؛ السنة لابن أبي عاصم، ج ٢، ص ٥٤٨، ٥٥٧، ٥٥٨ و ٥٦٣؛ معجم الصحابة للبعثي، ج ٣، ص ٤٥٠؛ الشريعة للأجري، ج ٤، ص ١٧٠٧؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ١، ص ٥٤ و ٩٠؛ الكامل لابن عدي، ج ٤، ص ٢٥؛ جزء الحسن بن شاذان، ص ٣٧؛ معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني، ج ١، ص ٢٣ و ٤٩؛ دلائل النبوة للبيهقي، ج ٦، ص ٣٩٢؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ٧، ص ٢٤٣.

وأُنس بن مالك^١، وعبد الله بن أبي أوفى^٢، وعَبَّاس بن عبد المطلب^٣، وجابر بن عبد الله^٤، وأبي جحيفة^٥، وأبي قتادة^٦، وعائشة^٧، وغيرهم، لعشرات من تابعيهم، وبواسطتهم لمئات من المسلمين، أنه اعتبر عدد الخلفاء من بعده اثني عشر، وقال بألفاظ متقاربة: «يَكُونُ مِنْ بَعْدِي اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ»، وأكد أنه لا يزال الإسلام منيعًا عزيزًا قائمًا ماضيًا ظاهرًا صالحًا مستقيمًا إلى يوم القيامة بالإعتماد على خلافتهم، وهذا موافق لسنة الله في الأمم السابقة، إذ جعل لهم اثني عشر إمامًا؛ كما قال على سبيل المثال: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾^٨، ومن الواضح أن سنة الله في الأمم السابقة جارية في هذه الأمة أيضًا، ولن تتبدل أبدًا؛ كما قال: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾^٩. من هنا يعلم أن اثني عشر رجلًا من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم هم خلفاؤه من عند الله؛ لأن هذا هو حاصل جمع هذا الخبر المتواتر مع خبر الثقلين المتواتر ومع كتاب الله، بالإضافة إلى أنه هو الضامن الوحيد لكون الإسلام منيعًا عزيزًا قائمًا ماضيًا ظاهرًا صالحًا مستقيمًا إلى يوم القيامة؛ بالنظر إلى أن مثل هذه الثمار تأتي بالضرورة من خلافة الذين قد طُهِرُوا من أي اعتقاد أو عمل مخالف للإسلام، لا من خلافة الذين لم يُطَهَّرُوا من أي اعتقاد أو عمل مخالف للإسلام، وبمقتضى مخالفتهم له في عقائدهم أو أعمالهم يخْلَوْنَ بمناعته وعزته وقيامه ومضائه وظهوره وصلاحه واستقامته عن قصد أو عن غير قصد؛

- ١ . كفاية الأثر للخزاز، ص ٧٦؛ مقتضب الأثر للجوهري، ص ٤؛ الدرّ النظيم لابن حاتم الشامي، ص ٧٨٨؛ جامع الأحاديث للسيوطي، ج ١٨، ص ٦٦؛ كنز العمال للمتقي الهندي، ج ١٢، ص ٣٤
- ٢ . فضائل أمير المؤمنين لابن عقدة، ص ١٥٣؛ مقتضب الأثر للجوهري، ص ٥؛ الدرّ النظيم لابن حاتم الشامي، ص ٧٨٨
- ٣ . إعلام الوری للطبرسي، ج ٢، ص ١٦٥؛ مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب، ج ١، ص ٢٥٢؛ الدرّ النظيم لابن حاتم الشامي، ص ٧٩٦
- ٤ . كمال الدين وتمام النعمة لابن بابويه، ص ٣١١؛ كفاية الأثر للخزاز، ص ٥٣؛ الإرشاد للمفيد، ج ٢، ص ٣٤٦
- ٥ . التاريخ الكبير للبخاري، ج ١٠، ص ٤٩٢؛ مسند البزار، ج ١٠، ص ١٥٣ و ١٥٨؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٢٢، ص ١٢٠؛ طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ الأصبهاني، ج ٢، ص ٨٩؛ المستدرک علی الصحيحین للحاکم، ج ٣، ص ٧١٦؛ أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٢، ص ١٤٦
- ٦ . فضائل أمير المؤمنين لابن عقدة، ص ١٥١؛ كفاية الأثر للخزاز، ص ١٣٩
- ٧ . كفاية الأثر للخزاز، ص ١٨٧؛ إعلام الوری للطبرسي، ج ٢، ص ١٦٤
- ٨ . المائدة / ١٢
- ٩ . الأحزاب / ٦٢؛ وقد أشار إلى ذلك في التوراة أيضًا حيث قال إبراهيم عليه السلام: «وَأَمَّا إِسْمَاعِيلُ فَقَدْ سَمِعْتُ لَكَ فِيهِ، هَا أَنَا أَبَاكَ وَأَنْمِيهِ وَأَكْثِرْهُ جَدًّا، وَيَكُونُ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ اثْنَا عَشَرَ رَئِيسًا، وَأَجْعَلُ مِنْهُ أُمَّةً عَظِيمَةً» (التكوين، ٢٠: ١٧).

كما أنّ حكم الأمويين والعباسيين باسم الخلافة، أدى إلى وهن الإسلام وذله وانحطاطه وانكساره بمقتضى مخالفتهم له في عقائدهم وأعمالهم، وهذه حقيقة مؤكدة محسوسة. لذلك، فإنّ خلفاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم الإثني عشر من قريش، حيث يُعتبرون ضامين لكون الإسلام منيعاً عزيزاً قائماً ماضياً ظاهراً صالحاً مستقيماً إلى يوم القيامة، هم من أهل بيته بلا ريب؛ لأنّهم هم الطائفة القرشية الوحيدة التي هناك قطع بطهارتها من أي رجس وملازمتها لكتاب الله إلى يوم القيامة، وبالتالي يمكن أن تكون خلافتهم سبباً لمناعة الإسلام وعزّته وقيامه ومضائه وظهوره وصلاحه واستقامته إلى يوم القيامة، وهذه حقيقة يذعن بها كلّ مسلم منصف ذي علم، ولا ينكرها إلّا من غرق في ظلمات الجهل والتعصّب ولا يخاف الله واليوم الآخر.

طبعاً لا يقال أنّ أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، على الأقلّ بعد عليّ وابنه الحسن، لم ينالوا انبساط اليد، ولذلك لم يكن من الممكن أن يكونوا مراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخلفائه الإثني عشر؛ لأنّ الخليفة في الإسلام ليس من نال انبساط اليد، كما أنّ كلّ من نال انبساط اليد ليس خليفة، بل الخليفة من عينه الله للخلافة، بغضّ النظر عمّا إذا كان قد نال انبساط اليد أم لا؛ نظراً لأنّ انبساط اليد يتأتّى من قبول الناس، والخلافة لا تتأتّى من قبول الناس، لكن من قبول الله، ومن الواضح أنّ قبول الناس لا يتوافق دائماً مع قبول الله، وبالتالي فإنّ عدم قبول الناس لا يمنع قبول الله، ولذلك ليست الخلافة مشروطة بانبساط اليد، بل انبساط اليد مشروط بالخلافة؛ بمعنى أنّه غير مقبول إلّا من خليفة الله في الأرض. من هنا يعلم أنّه لا قبول الناس يخلق الخلافة لأحد، ولا عدم قبولهم ينزع الخلافة من أحد؛ لأنّ الخلافة في الإسلام هو التعيّن من عند الله، والتعيّن من عند الله غير متوقّف على قبول الناس؛ كما أنّ الخلفاء الإثني عشر الذين عناهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لمّا ينالوا انبساط اليد اللازم قطعاً؛ لأنّه لمّا تتحقّق تلك المناعة والعزّة والقيام والمضاء والظهور والصلاح والاستقامة للإسلام إلى يوم القيامة، وهذا واقع معلوم بالوجدان.

١ . الشاهد على ذلك قول عمر بن الخطاب لأصحابه وهو مبسوط اليد: «وَاللّٰهُ مَا أَذْرِي أَخْلِيفَةُ أَنَا أَمْ مَلِكٌ، فَإِنْ كُنْتُ مَلِكًا فَهَذَا أَمْرٌ عَظِيمٌ»، فقال له قائل: «إِنَّ يَبْنِيهِمَا فَرْقًا، إِنَّ الْخَلِيفَةَ لَا يَأْخُذُ إِلَّا حَقًّا، وَلَا يَضَعُهُ إِلَّا فِي حَقٍّ، وَأَنْتَ بِحَمْدِ اللَّهِ كَذَلِكَ، وَالْمَلِكُ يَعْصِفُ النَّاسَ، فَيَأْخُذُ مِنْ هَذَا وَيُعْطِي هَذَا»، فسكت عمر، وفي رواية أخرى: «أَنْ عُمَرَ قَالَ: أَمْلِكُ أَنَا أَمْ خَلِيفَةُ؟ فَقَالَ لَهُ سَلْمَانُ: إِنَّ أَنْتَ جَبَيْتَ مِنْ أَرْضِ الْمُسْلِمِينَ دِرْهَمًا أَوْ أَقْلَ أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ وَضَعْتَهُ فِي غَيْرِ حَقِّهِ، فَأَنْتَ مَلِكٌ غَيْرُ خَلِيفَةٍ، فَاسْتَغْبِرْ عُمَرُ» (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٣، ص ٢٨٥؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج ١٠، ص ٣٦٠؛ تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢١١).

من هنا يعلم أنّ تحيّر أهل الحديث في معنى هذا الخبر المتواتر قد نشأ من تجاهلهم؛ بمعنى أنهم لم يريدوا معرفة معناه، لا أنّ معناه لا يُعرف حقًّا؛ لأنّه من المسلّم به أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم لم يكن يريد اللّغز في هذا الخبر، بل كان يريد تعريف المسلمين بالخلفاء من بعده، ولذلك إن لم يكن أحد من أصحابه يعرف معنى هذا الخبر، فقد كان عليهم أن يسألوه عن ذلك، وإن كانوا لم يسألوه عن ذلك بالرّغم من عدم معرفتهم به، فقد كان عليه بالتأكيد أن يبيّنه لهم، ومن هنا يعلم أنّ أصحابه كانوا على معرفة بمعنى هذا الخبر، وبالتالي كان هو قد بيّنه لهم، وممّا يشهد على هذه الحقيقة رفع أصواتهم عندما سمعوه بما حال دون سماع جزء منه، ولذلك فإنّ التحيّر في معناه إنّما حدث في القرون التالية بعد أن استولى على الحكم رجال من غير أهل بيت النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم كانوا أكثر من اثني عشر وكان لهم عقائد وأعمال مخالفة للإسلام، ونشأ من تجاهل الأخبار القطعية عن الله ونبيّه في أهل البيت. نعوذ بالله من كتمان الحقّ الذي يشبه عمل كهنة اليهود وينزل لعنة الله ولعنة اللاعنين؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾^١.

[ضرورة احترام أصحاب النبيّ]

الحاصل أنّ عليًّا والحسن والحسين هم ثلاثة من الخلفاء الإثني عشر للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم، وبعد الحسين تسعة من ذريّته يُعتبرون خلفاء النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم واحداً تلو الآخر وفقاً لقاعدة «ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ»، وهذا ما يقتضيه كتاب الله والأخبار المتواترة عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم، دون أن يكون مستلزماً لإهانة رجال من أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم تولّوا الحكم من بعده؛ لأنّ ما كانت لهم من السوابق الحسنة في الإسلام توجب حسن الظنّ بهم، وحسن الظنّ بهم هو أنّهم كانوا في شبهة من هذه الحقيقة أو نسوها، ولو كان الواقع غير ذلك أيضاً فهم مسؤولون عن عملهم والآخرين مسؤولون عن عملهم، ولا يُسئل المسلمون اللاحقون عمّا عمل المسلمون السابقون؛ كما قال الله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَمٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^٢.

١ . البقرة / ١٥٩

٢ . آل عمران / ٣٤

٣ . البقرة / ١٣٤

لذلك، ليس من الضروريّ المجادلة في عملهم ونيّتهم؛ لأنّ الله أعلم بعملهم ونيّتهم، وكلّ إنسان رهين بعمله ونيّته؛ كما قال الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِيْنَةٌ﴾، بل إنّ إساءة الظنّ بهم قد تكون إثمًا؛ لأنّهم بسبب سوابقهم الحسنة في الإسلام أولى بأنّ يُحسّنَ بهم الظنّ، وقد نهى الله عن كثير من الظنون السيّئة فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾، بل أمر بإحسان الظنّ بالمسلمين فقال: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾؛^٣ كما أنّ الاستغفار للمسلمين الأوائل عمل صالح، والحدّ عليهم عمل غير صالح؛ لقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾.^٤ لذلك، يجب أن يُحمل أعمال أصحاب النّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وسلّم على أحسن وجه ممكن؛ مثل أن يُحمل امتناعهم عن مبايعة أهل البيت على أنّهم أخطؤوا بجهالة أو غفلة أو نسيان أو عجلة أو خوف من الظالمين، دون الإرتداد والنفاق والعداوة للإسلام. نعم، حمل أعمالهم على ما لا يمكن كذب، وهو غير جائز؛ كحمل مبايعتهم لحكّام من دون أهل البيت على عدم وجوب مبايعتهم لأهل البيت، وهو محال، أو حمل محاربتهم لحكّام من أهل البيت على جواز محاربتهم لأهل البيت ولو تحت ذريعة الإجتihad، وهو محال، أو حمل ارتكابهم كبائر مثل القتل والزنا وشرب الخمر على جواز الإجتihad في مثل هذه الأمور، وهو محال، أو الاعتقاد بأنّ إتيانهم البغي والظلم والفحشاء والمنكر يجتمع مع عدالتهم، وهو محال؛ بالنظر إلى حقيقة أنّه لا أحد طاهر بعد الله إلّا من طهره الله، ولذلك لا يجوز تطهير من لم يطهره الله؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنفُسَهُمْ بَلَى اللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾^٥؛ كما طهر أهل بيت نبيّه فقال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾^٦، ولم يطهر أحدًا غيرهم وقال: ﴿فَلَا تَزْكُوا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾^٧. لذلك، فإنّ الذين يطهرون أصحاب النّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وسلّم من زلّاتهم إنّما يحدّعون أنفسهم، ولا يغيّرون الواقع؛

١. المدثر/ ٣٨

٢. الحجرات/ ١٢

٣. التّور/ ١٢

٤. الحشر/ ١٠

٥. النّساء/ ٤٩

٦. الأحزاب/ ٣٣

٧. النّجم/ ٣٢

كما أنَّ الذين يَسْتَوْنَهُمْ بسبب زَلَّاتِهِمْ لا يَضُرُّونَهُمْ شيئاً، وإِنَّمَا يَكْسِبُونَ إِثْمًا على أنفسهم؛ لَأَنَّ السَّبَّ مُحَرَّمٌ فِي الْإِسْلَامِ وَإِنْ كَانَ مَنْ يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، ولذلك فَإِنَّ الَّذِينَ يَسْبُونَ أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بسبب زَلَّاتِهِمْ، هم فاسقون وظالمون إِذَا أَصْرَوْا على ذلك، مثل الذين يَسْبُونَ سائر المسلمين؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْإِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾، ولو أَنَّهُمْ لَا يُكْفَرُونَ بسبب هذا الإثم الكبير وفقاً للقاعدة.

[المهدي آخر خلفاء النبي]

على أي حال، مهما كان الخلفاء الإثنا عشر من أهل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فليس بين المسلمين خلاف في آخرهم، وهو رجل سمي للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من ولد فاطمة والحسين يقال له «المهدي»^٣، ويظهر بعد أن ملئت الأرض ظلماً وجوراً، فيملأها عدلاً وقسطاً؛ فقد روى خبره عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أكثر من أربعين من أصحابه،

١. الأنعام / ١٠٨

٢. الحجرات / ١١

٣. قد جاء في رواية «الحسن» بدلاً من «الحسين»، وهي في سنن أبي داود (ج٤، ص١٠٨)، لكنّه غلط أو تصحيف على الأرجح، والشاهد على ذلك اختلاف النسخ؛ فَإِنَّ الْقَنْدُوزِيّ (ت١٢٩٤هـ) رواها عن أبي داود بلفظ «الحسين» (انظر: ينابيع المودة للقندوزي، ج٣، ص٢٥٩)، والظاهر أَنَّ النسخة الموجودة عنده كانت كذلك، ثُمَّ الرواية ضعيفة؛ لَأَنَّهَا مَنْقُطَةُ الْإِسْنَادِ (انظر: الموسوعة في أحاديث المهدي الضعيفة والموضوعة للبستوي، ص٣٤٧)، وَأَنَّهَا مُخَالَفَةٌ لِكِتَابِ اللَّهِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَوْلَوِيَّةِ الْأَوْلَادِ مِنْ أَوْلَادِ الْأَخِّ كَمَا تَبَيَّنَ (راجع: ص٢٤٠)، وَأَنَّهَا مُعَارِضَةٌ لِلرَّوَايَاتِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَهْدِيَّ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْحُسَيْنِ؛ كما روي عن عليٍّ أَنَّهُ ذَكَرَ الْمَهْدِيَّ وَأَنَّهُ مِنْ وَلَدِ الْحُسَيْنِ، أَجْلَى الْجَبِينِ، أَقْنَى الْأَنْفِ، أَزِيلُ الْفَخْذَيْنِ، أَفْلَجُ الثَّنَائِيَا، وَهَذِهِ رِوَايَةٌ مَشْهُورَةٌ عَنْهُ اسْتَشْهَدَ بِهَا أَهْلُ اللُّغَةِ فِي بَيَانِ مَعْنَى «الرَّزِيلِ» (انظر: تهذيب اللغة للأزهري، ج١٣، ص١٧٤؛ الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد الهروي، ج٣، ص٨٤٤؛ المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، ج٩، ص٩٠؛ لسان العرب لابن منظور، ج١١، ص٣١٧)، وَرَوَى عَنْ الْحُسَيْنِ أَنَّهُ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ إِنَّهُ مِنِّي يَغْنِي الْمَهْدِيَّ» (الكامل لابن عدي، ج٧، ص٣٩٨)، وَرَوَى عَنْ حَذِيفَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ الْمَهْدِيَّ، فَقَالَ سَلْمَانُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مِنْ أَيِّ وَلَدِكَ هُوَ؟ فَقَالَ: «مِنْ وَلَدِي هَذَا»، وَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى الْحُسَيْنِ (انظر: الأربعون حديثاً في المهدي لأبي نعيم الأصبهاني، ص٥٧)، وَرَوَى عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَعَدَهُ رُؤْيَا أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَقَالَ لَهُ: «اعْلَمْ أَنَّ الْمَهْدِيَّ مِنْ وَلَدِهِ» (انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر، ج٥٤، ص٢٧٦). نعم، إِذَا كَانَ نَسَبُ الْمَهْدِيَّ يَصِلُ إِلَى الْحُسَيْنِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي جَعْفَرٍ، صَحَّ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ مِنْ وَلَدِ الْحُسَيْنِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ وَالِدَةَ أَبِي جَعْفَرٍ كَانَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْحُسَيْنِ (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٧، ص٣١٥؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج٣، ص١٤٧)، وَعَلَى هَذَا فَيُمْكِنُ اعْتِبَارُ الْمَهْدِيَّ حُسَيْنِيًّا مِنْ جِهَةِ الْأَبِّ، وَحُسَيْنِيًّا مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ، وَبِذَلِكَ يُجْمَعُ بَيْنَ الْأَخْبَارِ وَالْأَقْوَالِ.

مثل عبد الله بن مسعود^١، وطلحة بن عبيد الله^٢، وعبد الرحمن بن عوف^٣، وعبد الله بن عباس^٤، وعبد الله بن عمر^٥، وجابر بن عبد الله^٦، وحذيفة بن اليمان^٧، وعمر بن ياسر^٨،

١ . مصنف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥١٣ و ٥٢٧؛ مسند أحمد، ج ٦، ص ٤٢؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٦٦؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٠٦؛ المعرفة والتاريخ للفسوي، ج ٣، ص ١٨٧؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٥٠٥؛ مسند البزار، ج ٥، ص ٢٢٥؛ المسند للشافعي، ج ١، ص ٣٤٧ و ٣٦٢، ج ٢، ص ١٠٩ و ١١٠؛ معجم ابن الأعرابي، ج ١، ص ٤١٣؛ صحيح ابن حبان، ج ٦، ص ٩٢ و ٩٤؛ الفوائد الشهير بالغيلانيات لأبي بكر الشافعي، ج ١، ص ٣٨٣؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ١٠، ص ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦ و ١٣٧؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٤، ص ٤٨٨ و ٥١١؛ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٥، ص ٧٥

٢ . تهذيب الآثار للطبري (الجزء المفقود)، ص ٣٧٦؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج ٥، ص ٦٠؛ علل الدارقطني، ج ٤، ص ٢١٣

٣ . الكامل لابن عدي، ج ٤، ص ٤٨٩؛ الأربعون حديثاً في المهدي لأبي نعيم الأصبهاني، ص ٦٧؛ عقد الدرر للمقدسي، ص ٧١، ١٠١ و ٢٤٤؛ المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزية، ص ١٤٧

٤ . الفتن لابن حماد، ج ١، ص ٩٦، ٣٤٢، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٥؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥١٣؛ فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٩٦٦؛ عيون الأخبار لابن قتيبة، ج ١، ص ٣٠٢؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٤، ص ٤٨؛ الكنى والأسماء للدولابي، ج ١، ص ٤٣٦؛ معجم ابن المقرئ، ص ٨٨؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٤، ص ٥٥٩؛ تفسير الثعلبي، ج ٣، ص ٨٢؛ السنن الواردة في الفتن للداني، ج ٥، ص ١٠٤٣؛ البعث والنشور للبيهقي، ص ١٣٣ و ١٣٦؛ دلائل النبوة للبيهقي، ج ٦، ص ٥١٤

٥ . تاريخ المدينة لابن شبة، ج ١، ص ٣١٠؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج ٤، ص ٢٥٦؛ الأربعون حديثاً في المهدي لأبي نعيم الأصبهاني، ص ٥٨، ٧١، ٧٤ و ٧٦؛ عقد الدرر للمقدسي، ص ٩٢، ٩٣، ٩٥ و ١٣٤

٦ . الجامع لمعمر بن راشد، ج ١١، ص ٣٧٢؛ مسند أحمد، ج ٢٣، ص ٦٣؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٩٥، ج ٨، ص ١٨٥؛ المنتقى لابن الجارود، ص ٣٧٩؛ مسند أبي يعلى، ج ٢، ص ٤٢١؛ مستخرج أبي عوانة، ج ١، ص ٥٧٦؛ صحيح ابن حبان، ج ٦، ص ٧٣ و ١٢٣؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج ٩، ص ٣٩؛ الإيمان لابن منده، ج ١، ص ٥١٧؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٤، ص ٥٠١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٩، ص ٣٠٤

٧ . جزء آدم بن أبي إياس، ص ١٨؛ تهذيب الآثار للطبري (الجزء المفقود)، ص ٣٧٧؛ تفسير الطبري، ج ٢٠، ص ٤٢٢؛ فضائل البيت المقدس للواسطي، ص ٢١٨؛ الأربعون حديثاً في المهدي لأبي نعيم الأصبهاني، ص ٥٧، ٦٠، ٦١، ٧٥ و ٨٨؛ السنن الواردة في الفتن للداني، ج ٥، ص ١٠٩٠؛ الفردوس بمأثور الخطاب للديلمي، ج ٤، ص ٢٢١؛ الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير للجورقاني، ج ١، ص ٤٨٤؛ عقد الدرر للمقدسي، ص ٧٣، ٧٥، ٩٤، ١٠٠، ١٠١، ١٣٢، ١٥٠، ٢٠٦ و ٢٩٥

٨ . الفتن لابن حماد، ج ١، ص ٣٠٢ و ٣٣٩؛ كفاية الأثر للخزاز، ص ١٢٠؛ فوائد أبي عبد الله النعالي، الحديث ٢٨؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ٥، ص ١٨٨؛ الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير للجورقاني، ج ١، ص ٤٤٢؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٢٦، ص ٣٥٠؛ عقد الدرر للمقدسي، ص ١٣٥

وأَنس بن مالك^١، وعمران بن حصين^٢، وعوف بن مالك^٣، وأبي أيوب الأنصاري^٤، وأبي سعيد الخدري^٥، وسلمان الفارسي^٦، وجابر الصديقي^٧، وأبي هريرة^٨، وأبي أمامة^٩،

١ . سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٦٨؛ مسند البزار، ج ١٣، ص ٢٧٤؛ طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ الأصبهاني، ج ٢، ص ٢٩٠؛ المستدرک علی الصحيحین للحاکم، ج ٣، ص ٢٣٣؛ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، ج ٨، ص ١٥٠٨؛ تفسير الثعلبي، ج ٨، ص ٣١٢؛ أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٢، ص ٩٥؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ١١، ص ٩٢

٢ . تهذيب الآثار للطبري (الجزء المفقود)، ص ٣٧٧؛ كفاية الأثر للخزاز، ص ١٣١؛ السنن الواردة في الفتن للداني، ج ٥، ص ١٠٩٢؛ عقد الدرر للمقدسي، ص ١٠١؛ وينظر أيضًا: مسند أحمد، ج ٣٣، ص ١٤٩؛ سنن أبي داود، ج ٣، ص ٤؛ الكنى والأسماء للدولابي، ج ٢، ص ٦٥١؛ تهذيب الآثار للطبري (مسند عمر)، ج ٢، ص ٨٢٤؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ١٨، ص ١١٦؛ المستدرک علی الصحيحین للحاکم، ج ٢، ص ٨١.

٣ . المعجم الكبير للطبراني، ج ١٨، ص ٥١؛ وينظر أيضًا: الفتن لابن حماد، ج ١، ص ٦٠؛ مسند أحمد، ج ٣٩، ص ٤١١؛ صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٠١؛ المستدرک علی الصحيحین للحاکم، ج ٣، ص ٦٣٠؛ السنن الواردة في الفتن للداني، ج ٤، ص ٨٣٥.

٤ . المعجم الصغير للطبراني، ج ١، ص ٧٥؛ ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى لمحب الدين الطبري، ص ٤٤.

٥ . الجامع لمعمر بن راشد، ج ١١، ص ٣٧١؛ مسند ابن الجعد، ص ٣٠١؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥١٢ و ٥١٣؛ مسند أحمد، ج ١٧، ص ٢١٠، ٢٥٤، ٣٢١، ٤١٦، ج ١٨، ص ٣٩ و ٦٢؛ صحيح مسلم، ج ٨، ص ١٨٥؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٠٧؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٥٠٦؛ مسند البزار، ج ١٨، ص ٧٥؛ مسند أبي يعلى، ج ٢، ص ٢٧٤، ٣٥٦ و ٣٦٧؛ صحيح ابن حبان، ج ٦، ص ٩٣؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج ٩، ص ١٧٦؛ المستدرک علی الصحيحین للحاکم، ج ٤، ص ٥١٢، ٦٠٠ و ٦٠١؛ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٣، ص ١٠١؛ دلائل النبوة للبيهقي، ج ٦، ص ٥١٤

٦ . الخصال لابن بابويه، ص ٤٧٥؛ كفاية الأثر للخزاز، ص ٤٣؛ مقتضب الأثر للجوهري، ص ٨؛ الأربعون حديثًا في المهدي لأبي نعيم الأصبهاني، ص ٥٧؛ إعلام الوری للطبرسي، ج ٢، ص ١٨٠

٧ . الفتن لابن حماد، ج ١، ص ١٢١، ٣٨١ و ٣٨٣؛ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٤٩٤؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٢٢، ص ٣٧٤؛ معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٢، ص ٥٥٤؛ الإستهيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، ج ١، ص ٢٢١

٨ . الجامع لمعمر بن راشد، ج ١١، ص ٤٠٠؛ مسند أحمد، ج ١٣، ص ١٠٨؛ صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٦٨؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٩٤؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٩٢٨؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٥٠٥؛ مسند أبي هريرة لأبي إسحاق العسكري، ص ٦٩؛ مسند أبي يعلى، ج ١٢، ص ١٩؛ مستخرج أبي عوانة، ج ١، ص ٥٧٥؛ معجم ابن الأعرابي، ج ٣، ص ١٠٥١؛ صحيح ابن حبان، ج ٦، ص ٩٢؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج ٥، ص ١٩٥؛ الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته للجوزقي، ص ٢٠٨؛ المستدرک علی الصحيحین للحاکم، ج ٤، ص ٥٦٥

٩ . الفتن لابن حماد، ج ٢، ص ٥٦٦؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٥٩؛ الفتن لحنبل بن إسحاق، ص ١٤١؛ الأحاد والمثاني لابن أبي عاصم، ج ٢، ص ٤٤٧؛ مسند الروياني، ج ٢، ص ٢٩٥؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٨، ص ١٠١؛ فوائد تمام، ج ١، ص ١١٦

وثوبان، وأمّ سلمة، وعائشة^٢، وغيرهم، لعشرات من تابعيهم، وبواسطتهم لمئات من المسلمين، وصرّح بصحّته وتواتره كثير من أئمة الحديث، مثل الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، والأبيري (ت ٣٦٣هـ)، والحاكم (ت ٤٠٥هـ)، والبيهقي (ت ٤٥٨هـ)، والبغوي (ت ٥١٦هـ)، وابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، والقرطبي (ت ٦٧١هـ)، والمزي (ت ٧٤٢هـ)، والذهبي (ت ٧٤٨هـ)، والهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، والسخاوي (ت ٩٠٢هـ)، والسيوطي (ت ٩١١هـ)، وابن حجر (ت ٩٧٤هـ)، والكتاني (ت ١٣٤٥هـ)، والألباني (ت ١٤٢٠هـ)، وغيرهم،

١ . الفتن لابن حمّاد، ج ١، ص ٣١١؛ مسند أحمد، ج ٣٧، ص ٧٠؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٦٧؛ مسند البزار، ج ١٠، ص ١٠٠؛ مسند الروياني، ج ١، ص ٤١٧؛ البدء والتاريخ للمقدسي، ج ٢، ص ١٧٤؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٤، ص ٥١٠ و ٥٤٧؛ السنن الواردة في الفتن للداني، ج ٥، ص ١٠٣٢؛ دلائل النبوة للبيهقي، ج ٦، ص ٥١٥

٢ . مسند ابن الجعد، ص ٣٩٣؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٤٦٠؛ مسند إسحاق بن راهويه، ج ٤، ص ١٢٢ و ١٧٠؛ مسند أحمد، ج ٤٣، ص ٢٨٢، ج ٤٤، ص ٢٨٦؛ صحيح مسلم، ج ٨، ص ١٦٦؛ تاريخ المدينة لابن شبة، ج ١، ص ٣٠٩؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٦٨؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٠٧؛ التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (السفر الثالث)، ج ٢، ص ١١٨؛ مسند أبي يعلى، ج ١٢، ص ٣٧٠؛ مستخرج أبي عوانة، ج ٢٢، ص ٤٥؛ صحيح ابن حبان، ج ٦، ص ٩٧؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٢٣، ص ٢٦٧ و ٢٩٦؛ المؤلف والمختلف للدارقطني، ج ٤، ص ٢٢٧٠؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٤، ص ٤٧٨ و ٦٠٠

٣ . الفتن لابن حمّاد، ج ١، ص ٣٧١؛ مسند أحمد، ج ٤١، ص ٢٥٨؛ صحيح مسلم، ج ٨، ص ١٦٨؛ تاريخ المدينة لابن شبة، ج ١، ص ٣١٠؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٤٦٩؛ مسند أبي يعلى، ج ١٢، ص ٣٦٨؛ مستخرج أبي عوانة، ج ٢٢، ص ٤١

٤ . منهم من روي عنه مرفوعاً، ومنهم من روي عنه موقوفاً، إلّا أنّ الموقوف عليهم في هذا الباب له حكم المرفوع؛ لأنّهم ما كانوا يعلمون الغيب، وإنّما كانوا يخبرون بما سمعوه من النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم أثناء صحبتهم له، وممن روي عنه في هذا الباب أيضاً عليّ، وفاطمة، والحسن، والحسين، وعمر، وعثمان، والعبّاس، وحفصة، وأمّ حبيبة، وأسما بنت عميس، وعبد الله بن عمرو، وقرّة بن إياس، وعمرو بن عوف، وحارثة بن وهب، وتميم الدّاري، وأبو موسى الأشعري، وعديّ بن حاتم، وعليّ الهلالي، وعبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي، وذو مخمر ابن أخي النجاشي، وغيرهم.

٥ . على سبيل المثال، قال الأبيري (ت ٣٦٣هـ) في «مناقب الشافعي» (ص ٩٥): «قَدْ تَوَاتَرَتِ الْأَخْبَارُ وَاسْتَفَاضَتْ بِكَثْرَةِ رَوَاتِبِهَا عَنْ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَجِيءِ الْمَهْدِيِّ، وَأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، وقال القرطبي (ت ٦٧١هـ) في «تفسيره» (ج ٨، ص ١٢١): «إِنَّ الْأَخْبَارَ الصَّاحِخَةَ قَدْ تَوَاتَرَتْ عَلَى أَنَّ الْمَهْدِيَّ مِنْ عِثْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، وقال ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) في «منهاج السنّة النبويّة» (ج ٨، ص ٢٥٤): «إِنَّ الْأَحَادِيثَ الَّتِي يُخْتَجُّ بِهَا عَلَى خُرُوجِ الْمَهْدِيِّ أَحَادِيثٌ صَحِيحَةٌ»، وقال البرزنجي (ت ١١٠٣هـ) في «الإشاعة لأشراط الساعة» (ص ٢١٥): «قَدْ عَلِمَتْ أَنَّ أَحَادِيثَ وُجُودِ الْمَهْدِيِّ وَخُرُوجِهِ آخِرَ الزَّمَانِ، وَأَنَّهُ مِنْ عِثْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ بَلَّغَتْ حَدَّ التَّوَاتُرِ الْمَعْنَوِيِّ، فَلَا مَعْنَى لِإِنْكَارِهَا»، وقال أيضاً: «إِنَّ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِيهِ عَلَى اخْتِلَافِ رَوَايَاتِهَا لَا تَكَادُ تَنْخَصِرُ» (نفس المصدر، ص ١٧٥)،

وَأَلَّفَ فِيهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ، مِثْلُ ابْنِ حَمَادٍ (ت ٢٢٨هـ)، وَابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ (ت ٢٧٩هـ)، وَابْنِ الْمُنَادِي (ت ٣٣٦هـ)، وَأَبِي نَعِيمٍ (ت ٤٣٠هـ)، وَعَبْدُ الْغَنِيِّ (ت ٦٠٠هـ)، وَالْحَمَوِيُّ (ت ٦٢٦هـ)، وَالْكِنْدِيُّ (ت ٦٥٨هـ)، وَابْنُ الْقَيْمِ (ت ٧٥١هـ)، وَابْنُ كَثِيرٍ (ت ٧٧٤هـ)، وَالسَّيُوطِيُّ (ت ٩١١هـ)، وَابْنُ حَجَرٍ (ت ٩٧٤هـ)، وَالشُّوكَانِيُّ (ت ١٢٥٠هـ)، وَغَيْرُهُمْ أَجْزَاءُ مُسْتَقَلَّةٌ، وَمُضْمُونُهُ مُوَافِقٌ لِمَا وَعَدَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ إِذْ قَالَ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾، وَقَالَ: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾، وَقَالَ: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^١، وَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ^٢ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ^٣ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾؛ نَظَرًا لِأَنَّ الْمُسْتَفَادَ مِنْهُ حَتَمِيَّةُ سَيْطَرَةِ بَعْضِ عِبَادِ اللَّهِ الْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ الْمُسْتَظْعَفِينَ الْمَحْبُوبِينَ الْمَجَاهِدِينَ الرَّحَمَاءَ الشُّجْعَانَ عَلَى الْأَرْضِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَالْمَهْدِيِّ خَيْرَ مِثَالٍ عَلَى هَؤُلَاءِ الْعِبَادِ نَظَرًا لِلْأَوْصَافِ الْوَارِدَةِ لَهُ فِي الْخَبَرِ الْمَتَوَاتِرِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ،

وَقَالَ السَّفَارِينِيُّ (ت ١١٨٨هـ) فِي «الْوَامِعِ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ» (ج ٢، ص ٨٤): «قَدْ كَثُرَتْ بِخُرُوجِهِ الرِّوَايَاتُ، حَتَّى بَلَغَتْ حَدَّ التَّوَاتُرِ الْمَعْنَوِيِّ، وَشَاعَ ذَلِكَ بَيْنَ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ حَتَّى عُدَّ مِنْ مُتَقَدِّمَاتِهِمْ... وَقَدْ رُويَ عَنْهُ دُكْرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرُ مَنْ دُكِرَ مِنْهُمْ بِرَوَايَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ وَعَنِ التَّابِعِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مَا يُفِيدُ مَجْمُوعَةَ الْعِلْمِ الْقَطْعِيَّ؛ فَالْإِيمَانُ بِخُرُوجِ الْمَهْدِيِّ وَاجِبٌ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمُدَوَّنٌ فِي عَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ»، وَقَالَ الشُّوكَانِيُّ (ت ١٢٥٥هـ): «الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي الْمَهْدِيِّ الَّتِي أُمِّكْنَ الْوُقُوفُ عَلَيْهَا مِنْهَا خَمْسُونَ حَدِيثًا فِي الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ وَالضَّعِيفِ الْمُتَجَبَّرِ، وَهِيَ مُتَوَاتِرَةٌ بِلَا شَكٍّ وَلَا شُبْهَةٍ، بَلْ يَصْدُقُ وَصْفُ التَّوَاتُرِ عَلَى مَا دُونَهَا عَلَى جَمِيعِ الْإِصْطِلَاحَاتِ الْمُحَرَّرَةِ فِي الْأُصُولِ» (نَظْمُ الْمَتَنَاتِ مِنَ الْحَدِيثِ الْمَتَوَاتِرِ لِلْكَتَاتِيِّ، ص ٢٢٧)، وَقَالَ صَدِيقُ حَسَنِ خَانَ (ت ١٣٠٧هـ) فِي «الْإِذَاعَةِ لِمَا كَانَ وَمَا يَكُونُ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ» (ص ١٤٩): «الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِيهِ عَلَى اخْتِلَافِ رَوَايَاتِهَا كَثِيرَةٌ جَدًّا، تَبْلُغُ حَدَّ التَّوَاتُرِ، وَهِيَ فِي السُّنَنِ وَغَيْرِهَا مِنْ دَوَابِئِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْمَعَاجِمِ وَالْمَسَانِيدِ»، وَقَالَ أَيْضًا: «لَا شَكَّ فِي أَنَّ الْمَهْدِيَّ يَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ لَشَهْرٍ وَعَامٍ، لِمَا تَوَاتَرَ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي الْبَابِ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْأُمَّةِ خَلْفًا عَنْ سَلَفٍ، إِلَّا مَنْ لَا يَتَعَدَّى بِخِلَافِهِ» (نَفْسُ الْمَصْدَرِ، ص ١٨٢).

١ . الْأَنْبِيَاءُ / ١٠٥

٢ . الْقَصَصُ / ٥

٣ . التَّوْرُ / ٥٥

٤ . الْمَائِدَةُ / ٥٤

وبالتالي فإن سيطرته على الأرض في المستقبل أمر محتوم وفقاً لوعده الله تعالى في القرآن؛ كما قال: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ»^١، وقال: «وَعَدَ اللَّهُ لَا يَخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ»^٢، وقال: «فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ»^٣، وقال: «إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ»^٤، وقال: «إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ»^٥. بناء على هذا، من الجدير أن يكون الاعتقاد بجمعية ظهور المهدي كخليفة الله في الأرض ورجل من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يملأ الأرض عدلاً وقسطاً بإقامة الإسلام الكامل والخالص معدوداً من مسلمات الإسلام ومتفقاً عليه بين المسلمين، حتى يكون أساساً لوحدتهم في المستقبل.

[عدم ظهور المهدي في الأرض وضرورة ظهوره]

هذا في حين أن الأرض لم تملأ عدلاً وقسطاً حتى الآن، وهذا يعني أن المهدي لم يظهر فيها بعد، والذين يحسبون أنه قد ظهر فيها مخطئون^٦. طبعاً ظهوره لا يعني وصول الناس إليه فقط، بل يعني أيضاً سيطرته على الأرض؛ كما قال الله تعالى: «يَا قَوْمِ لَكُمْ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ظَاهِرِينَ فِي الْأَرْضِ»^٧، وقال: «فَأَيُّدُنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰ عَدْوِهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ»^٨، ومن الواضح أن ظهوره بمعنى سيطرته على الأرض بعد وصول الناس إليه، أمر ضروري لتحقيق ما وعد الله ونبيه؛ لأن المستفاد من وعدهما أن الأرض تملأ ظلماً ولا تملأ عدلاً قبل ظهور المهدي، وهذا يعني أن حاكمية الله على الأرض لا تتحقق قبل ظهور المهدي؛ بالنظر إلى أنها لو تحققت قبل ظهور المهدي، لما ملئت الأرض ظلماً قبل ظهور المهدي، بل ملئت عدلاً؛ لأن الله عادل، وتحقق حاكميته على الأرض يعني تحقق حاكمية العدل عليها؛ كما قال: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ»^٩، وقال: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ»^{١٠}، وقال: «وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِّلْعَالَمِينَ»^{١١}.

١ . فاطر / ٥

٢ . الزوم / ٦

٣ . إبراهيم / ٤٧

٤ . الذاريات / ٥

٥ . المرسلات / ٧

٦ . يريد القاديانية والبهائية وأمثالهم من أتباع الكذبة والدجالين.

٧ . غافر / ٢٩

٨ . الصف / ١٤

٩ . النحل / ٩٠

١٠ . المائدة / ٤٢

١١ . آل عمران / ١٠٨

بل الحقُّ أنه لا يمكن امتلاء الأرض بالعدل ما لم تتحقّق حاكميّة الله عليها؛ لأنّ العدل يعني وضع كلّ شيء في موضعه؛ بالنظر إلى أنّ كلّ شيء في العالم له قدره الخاصّ؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾، وقال: ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾، وقال: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾^١، وبالتالي كلّ شيء في العالم، له بقدره الخاصّ موضع يناسبه ولا يناسب غيره، ولذلك من حقّه أن يقرّ في موضعه، وليس من حقّه أن يقرّ في موضع غيره، وبالتالي فإنّ قراره في موضعه يعتبر عدلاً ويعين على إصلاح العالم، وقراره في موضع غيره يعتبر ظلماً ويعين على إفساد العالم؛ بالنظر إلى أنّ الأشياء في العالم ليست منفصلة ومستقلّة عن بعضها البعض، بل هي مترابطة ومتماسكة مع بعضها البعض، وتتأثّر بعضها ببعض، وتؤثّر بعضها على بعض، ولذلك فأيّ شيء يخرج من موضعه يحتلّ موضع شيء آخر عن قصد أو عن غير قصد، وبالتالي يدفع الشيء الذي احتلّ موضعه إلى أن يكون في غير موضعه ويحتلّ موضع غيره عن قصد أو عن غير قصد، وهذه سلسلة الظلم التي تمتدّ حتّى تملأ العالم كلّ ظلماً، وبالتالي تؤدّي به إلى الفساد؛ كما قال الله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾. كذلك ينتشر الظلم انتشار الطاعون، ويتكاثر تكاثر الفُطر، ويسري من شيء واحد إلى شيئين، ومن شيئين إلى أربعة أشياء، ومن أربعة أشياء إلى ثمانية أشياء، وهكذا إلى الأشياء كافّة، ولذلك فلا يتحقّق العدل إلّا إذا زال الظلم عن الأرض كلّها، لا جزء منه فقط؛ لأنّه ما دام في الأرض شيء من الظلم، فإنّه ينتشر في الأرض كلّها، كنار صغيرة في كومة قشّ تعفّها بسرعة، وذلك لأنّ الأرض وحدة منسجمة، وبلادها مترابطة ومتماسكة، وإذا كان في بعض بلادها ظلم فإنّ سائر بلادها ستُساق إلى الظلم، ولذلك فإنّ العدل إمّا يتحقّق في كلّ مكان، وإمّا لا يتحقّق في أيّ مكان، والعدل النسبيّ والتمييزيّ غير ممكن.

من هنا يعلم أنّ العدل يعني وضع كلّ شيء في موضعه، لا وضع بعض الأشياء دون بعض، ومن الواضح أنّ هذا لا يمكن إلّا لله؛ لأنّ خالق كلّ شيء في العالم هو الوحيد الذي يعلم كلّ شيء وقدره وموضعه في العالم، وبالتالي يمكنه وضع كلّ شيء في موضعه وتحقيق العدل، في حين أنّ الآخرين لا يعلمون كلّ شيء وقدره وموضعه في العالم، وبالتالي مهما همّوا وجدّوا لن يستطيعوا أن يضعوا كلّ شيء في موضعه ويحقّقوا العدل،

١. القمر / ٤٩

٢. الطلاق / ٣

٣. الزعد / ٨

٤. الزوم / ٤١

ولذلك فإنَّ تحقيق العدل ليس في وسعهم، وهو حقٌّ على الله؛ بمعنى أنَّ من واجبه أن يجعل لهم تحقيق العدل ممكنًا، لكي لا تكون لهم حجةٌ عليه بسبب حرمانهم من العدل وعواقب ذلك الوخيمة، وتكون الحجة لله دائماً؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾، وهذا ما يفعله الله من خلال جعل خليفة له في الأرض يهديه إلى كل شيء وقدره وموضعه في العالم، ليستطيع أن يضع كل شيء في موضعه ويحقق العدل نيابة عنه، وهو باعتبار تمتعه بهذه الهداية الإلهية يُدعى «المهدي»؛ لأنه يُهدي من عند الله إلى كل شيء وقدره وموضعه في العالم؟.

[علة عدم ظهور المهدي في الأرض]

من هنا يعلم أنَّ غرض الله من جعل المهدي في الأرض تحقيق العدل فيها؛ لأنَّ المهدي خليفة الأنبياء، وقد قال الله فيهم: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾^١، ومن الواضح أنَّ تحقيق العدل في الأرض ممكن بظهور المهدي فيها، ولذلك فإنَّ عدم ظهوره فيها لا يُنسب إلى الله؛ لأنَّ ذلك متناقض مع غرضه، والتناقض في أغراضه مستحيل؛ كما قال تعالى: ﴿مَا يَبْدُلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾. ثمَّ إنَّ عدم ظهور المهدي في الأرض يمنع تحقق العدل فيها، في حين أنَّ جعل المانع لتحقيق العدل فيها ظلم، والظلم لا يُنسب إلى الله. توضيح ذلك أنَّ عدم ظهور المهدي في الأرض ليس بسبب عدم وجود مقتضى لظهوره؛ لأنَّ المقتضى لظهوره هو ضرورة تحقق العدل في الأرض، وتوقف ذلك على ظهوره، وهو موجود، وعلى هذا فإنَّ عدم ظهوره في الأرض هو بسبب وجود مانع لظهوره، وهذا المانع، مهما كان، لا يمكن أن يكون ناشئاً من إرادة الله وفعله الابتدائيين؛ لأنَّ الإرادة والفعل الابتدائيين لذلك يُعتبران منعاً لتحقيق العدل وإرادة وفعلًا ابتدائيين للظلم، وهذا ما لا يصدر من الله سبحانه؛ كما قال: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾^٢، وقال: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾^٣، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾^٤؛

١. الأنعام / ١٤٩

٢. كما روي عن أهل البيت أنهم قالوا: «إِنَّمَا سُمِّيَ الْمُهْدِي لِأَنَّهُ يُهْدِي إِلَى كُلِّ أَمْرٍ خَفِيٍّ» (الغيبة للنعمان، ص ٢٤٣؛ علل الشرائع لابن بابويه، ج ١، ص ١٦١؛ الغيبة للطوسي، ص ٤٧١)، وفي رواية أخرى: «لأنَّه يُهْدِي إِلَى أَمْرٍ قَدْ ضَلُّوا عَنْهُ» (الإرشاد للمفيد، ج ٢، ص ٣٨٣)، وروي مثله عن بعض التابعين (الجامع لمعمر بن راشد، ج ١١، ص ٣٧٢؛ الفتن لابن حماد، ج ١، ص ٣٥٥؛ السنن الواردة في الفتن للذناي، ج ٥، ص ١٠٦٥).

٣. الحديد / ٢٥

٤. ق / ٢٩

٥. فصلت / ٤٦

٦. الكهف / ٤٩

٧. النساء / ٤٠

كما لا يمكن أن يكون ذلك ناشئاً من إرادة الله وفعله المشتركين مع الآخرين؛ لأن ما لا يصدر منه بشكل مستقل لا يصدر منه بشكل مشترك أيضاً، والظلم فردياً كان أو جماعياً فهو قبيح؛ كما لا يمكن أن يكون ذلك ناشئاً من إرادة المهدي وفعله الابتدائيين في حالة وجوده؛ لأن المهدي من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفقاً للخبر المتواتر عنه، وقد طهر الله أهل بيته من كل رجس، ومن الواضح أن منع تحقق العدل في الأرض رجس. ثم إن إرادة المهدي وفعله الابتدائيين يرجعان إلى إرادة الله وفعله الابتدائيين؛ لأن المهدي خليفة الله في الأرض، ويريد ويفعل خلافة عن الله، وعلى هذا فإن إرادته وفعله الابتدائيين لذلك مستحيلان باستحالة إرادة الله وفعله الابتدائيين لذلك.

من هنا يعلم أن مانع ظهور المهدي، مهما كان، يأتي من إرادة الناس وفعلهم الابتدائيين، والله، سواء بغير واسطة أو بواسطة المهدي، لا يتدخل فيه ولا يرضاه؛ كما قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾^١، وقال: ﴿فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾^٢، وقال: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾^٣. على الرغم من أن كل شيء في العالم، حتى إذا كان عملاً سيئاً مثل الظلم، يتم بحول وقوة وعلم وإذن تكويين من الله، وبهذا المعنى يرجع إلى الله؛ كما قال: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^٤، وقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾^٥، وقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَتَلُوا﴾^٦، وقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾^٧، وقال: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾^٨،

١. يونس / ٤٤

٢. التوبة / ٧٠

٣. آل عمران / ١١٧

٤. آل عمران / ١٨٢

٥. البقرة / ١٠٢

٦. الأنعام / ١٠٧

٧. البقرة / ٢٥٣

٨. الأنعام / ١١٢

٩. النساء / ٧٨

ولكن العمل السيء الذي قد نهى الله عنه لا يُنسب إليه حقيقة؛ لأنه قد صدر بوضوح من إرادة الفاعل وفعله الاختياري، وكان مخالفاً لرضى الله وأمره؛ كما قال: «مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ»، وقال: «أَوَلَمْآ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ»، وقال: «وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ»^١. بناء على هذا، فإن جعل مانع لظهور المهدي، بما أنه عرقلة لتحقيق العدل، لا يُنسب إلى الله، وإن تمّ بحوله وقوته وعلمه وإذنه التكويني، بل يُنسب إلى الناس؛ لأنه قد نشأ من إرادتهم وفعلهم الاختياري، وكان مخالفاً لرضى الله وأمره.

نعم، إنَّ عدم خلق المهدي، إن لم يكن قد خُلق من قبل، هو من فعل الله؛ لأنَّ الخلق وتركه لا يُنسب إلى غير الله؛ كما قال: «أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ»، لكنَّ خلق المهدي واجب على الله إذا لم يكن لظهوره مانع من عند الناس؛ لأنَّ غرض الله الرئيسي من خلقه هو ظهوره، وإذا كان لظهوره مانع من عند الناس، فإنَّ خلقه لا يحقق غرض الله، ولذلك يمكن القول أنَّ عدم خلق المهدي، إن لم يكن قد خُلق بعد، وإن كان من فعل الله، إلَّا أنه يتسبب عن إرادة الناس وفعلهم الاختياري؛ كما أنَّ عدم ظهوره، إن كان قد خُلق من قبل، هو نتيجة إرادة الناس وفعلهم الاختياري، ولا يتهم الله بتسببه في حال من الأحوال؛ كما قال: «ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكْ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ»^٢، وقال: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ»^٣.

١. النساء / ٧٩

٢. آل عمران / ١٦٥

٣. الشورى / ٣٠

٤. كما روي عن أهل البيت أنَّهم قالوا: «الْعَدْلُ أَنْ لَا تَنْسَبَ إِلَى خَالِقِكَ مَا لَمْ يَكْ عَلَيْهِ»، رواه ابن بابويه (ت ٣٨١هـ) في «التوحيد» (ص ٩٦) و«معاني الأخبار» (ص ١١).

٥. الأعراف / ٥٤

٦. الأنفال / ٥٣

٧. الرعد / ١١

[وجوب إظهار المهديّ على الناس]

بناء على هذا، فإنّ خلق الله للمهديّ، إن لم يكن قد خُلِقَ حتّى الآن، وظهوره إن كان قد خُلِقَ، يتوقّف على إرادة الناس وفعلهم الاختياريّ؛ بمعنى أنّه سيكون ممكناً إذا أزالوا مانع ظهوره، وإلاّ فلن يكون ممكناً، ومن الواضح أنّ إزالة مانع ظهور المهديّ ممكنة لهم؛ لأنّ كلّ من يقدر على فعل شيء فهو قادر على تركه أيضاً، وهم كانوا قادرين على جعل مانع لظهور المهديّ، ولذلك فمن الواضح أنّ إزالة مانع ظهور المهديّ واجبة عليهم؛ لأنّهم بمقتضى وجودهم يحتاجون إلى البقاء، وذلك غير ممكن إلاّ بإقامة الإسلام بشكل كامل وخالص، وإقامة الإسلام بشكل كامل وخالص تتوقّف على ظهور المهديّ، وظهور المهديّ يتوقّف على عدم وجود مانع لذلك، والمانع لذلك ما كسبته أيدي الناس، وبالتالي فهم يستطيعون إزالته، ولذلك فلا بحث في وجوب إزالته عليهم، والمراد بمانع ظهور المهديّ كلّ ما يصدّ سيطرته على الأرض، كعدم وجود ما يكفيه من الأنصار والأموال والأسلحة، وجامع ذلك عدم دعم الناس له بما فيه الكفاية، وهم الذين يوقرون الأنصار والأموال والأسلحة؛ نظراً لأنّ وجود الأنصار والأموال والأسلحة الكافية ضروريّ لتأسيس حكومته، بل لضمان أمنه أيضاً؛ لأنّه، بشهادة الحسّ والتجربة، لا يمكن لأحد أن يسيطر على الأرض دون دعم الناس له بما فيه الكفاية من خلال تزويده بالأنصار والأموال والأسلحة الكافية، ومن الواضح أنّ المهديّ ليس مستثنى من هذه القاعدة المحسوسة والمجرّبة. بناء على هذا، فإنّ ظهور المهديّ معلق على دعم الناس له بما فيه الكفاية، ومتى توفّر له هذا الدّعم فذلك وقت ظهوره، ومن الواضح أنّ دعم الناس له بما فيه الكفاية يرجع إلى اختيارهم، وهو أمر طبيعيّ وممكن لهم، وليس أمراً غير عاديّ وغير عمليّ؛ كما فعلوا مثل ذلك لغير المهديّ، ومن خلاله أوصلوهم إلى السلطة مرّات عديدة.

١. يعني باختيار منه.

٢. هذه قاعدة عقلية تنبّه لها كثير من أهل العلم؛ كما قال عبد القاهر البغداديّ (ت ٤٢٩هـ) في «الفرق بين الفرق» (ص ١١٦): «قَالُوا: إِنَّ الْقَادِرَ عَلَى الْعَدْلِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى الظُّلْمِ، وَالْقَادِرَ عَلَى الصُّدْقِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى الْكُذْبِ، لِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الشَّيْءِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قُدْرَةً عَلَى ضِدِّهِ»، وقال الفخر الرازيّ (ت ٦٠٦هـ) في «تفسيره» (ج ١٠، ص ١٤٨): «مُحَالٌ عَنْدهُمْ أَنْ يَكُونَ الْقَادِرُ عَلَى الشَّيْءِ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى ضِدِّهِ»، وقال ابن التلمسانيّ (ت ٦٤٤هـ) في «شرح المعالم» (ج ١، ص ٣٦٢): «الْقُدْرَةُ عَنْدهُمْ عَلَى الشَّيْءِ قُدْرَةٌ عَلَى ضِدِّهِ»، وقال الصفيّ الهنديّ (ت ٧١٥هـ) في «نهاية الوصول» (ج ٢، ص ٧٣١): «الْقَادِرُ عَلَى الشَّيْءِ لَا يَدُّ وَأَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى ضِدِّهِ»، وقال المؤيد العلويّ (ت ٧٤٥هـ) في «الطراز لأسرار البلاغة» (ج ٢، ص ١٧٥): «كُلُّ مَنْ قَدَرَ عَلَى النَّفْعِ فَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الضَّرَرِ وَعَكْسُهُ أَيْضًا، لِأَنَّ حَقَّ مَنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى شَيْءٍ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى ضِدِّهِ، لِأَنَّ الْقُدْرَةَ صَالِحَةً لِلْأَمْرَيْنِ الصَّدِّينِ جَمِيعًا».

بالطبع لا يقال أن الناس لا يمكنهم دعم المهديّ بما فيه الكفاية قبل ظهوره؛ لأنّ ظهوره بمعنى سيطرته على الأرض، هو نتيجة دعم الناس له بما فيه الكفاية، وظهوره بمعنى وصول الناس إليه أيضًا، يحتاج إلى ضمان أمنه على الأقلّ، وهو غير ممكن بدون ما يكفي له من الأنصار والأموال والأسلحة. فليس هناك بدّ من دعم المهديّ قبل ظهوره، وذلك ممكن مهما كان صعبًا؛ لأنّ دعم شخص ما لا يتوقف على الوصول إليه تفصيليًا، بل يمكن مع الوصول إليه اجمالًا؛ كما أنّ الوصول التفصيليّ إلى الله، بمعنى رؤيته وسماعه كلامه، غير حاصل، ومع ذلك فإنّ نصرته ممكنة وواجبة؛ كما قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾، ومن الواضح أنّ الله يُنصر بتوفير ما يكفي من الأنصار والأموال والأسلحة لتحقيق حاكميّته على الأرض؛ كما قال: ﴿وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وقال: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾^١، وقال: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾، وهكذا يُنصر المهديّ؛ كما يُنصر كثير من الناس رجالًا لم تسبق لهم رؤيتهم ولا محادثتهم، ليمهدوا حاكميّتهم على العالم؛ بل إنّ أهمّ الذين يحكمون العالم الآن ليسوا معروفين ولا متاحين للناس، وأكثر الذين هم معروفون ومتاحون لهم باسم الحكّام ليسوا حكامًا أصليّين وحقيقيّين، وإنّما يتبعون سياسات رجال قد اختبؤوا خلفهم وليسوا في متناول الناس؛ لأنّ معظم الأنصار والأموال والأسلحة هي اليوم في قبضة الذين لا يعرفهم الناس ولا يستطيعون الوصول إليهم، ويدعمونهم وهم لا يشعرون؛ مثل الشيطان وقبيله الذين يحكمون العالم، وقد قال الله فيهم: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾^٢. لذلك فإنّ الحاكميّة على العالم لم تعد بحاجة إلى أن يكون الحاكم معروفًا ومتاحًا لجميع الناس، بل لم تعد مألوفة وميسورة بذلك؛ لأنّ العالم قد أصبح كبيرًا وغير آمن جدًّا، لدرجة أنّ كلّ حاكم صالح ومستقلّ فيه يصبح معروفًا ومتاحًا لجميع الناس يُقضى عليه غالبًا. هذا يعني أنّ حاكميّة المهديّ على العالم لا تحتاج إلى أن يكون كذلك، ومن الممكن تحقيقها بدون ذلك إذا توفّر له ما يكفي من الأنصار والأموال والأسلحة.

١. الصّ / ١٤

٢. التوبة / ٤١

٣. الحديد / ١١

٤. الأنفال / ٦٠

٥. الأعراف / ٢٧

نعم، لا بدّ للنّاس من الوصول إليه من أجل معرفتهم بسنّة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وموضوعات أحكام الله؛ لأنّهم بدون الوصول إليه لا يستطيعون سؤاله من خلال الرّجوع إليه، بل قد يكون وصولهم إليه لتحقيق حاكميّته على النّحو الذي يكون مطبّقاً لأحكام الله ومحققاً للعدل أيضاً ضرورياً؛ لأنّ الحاكميّة على العالم بدون أن يرى الحاكم ويكون على اتّصال مباشر مع النّاس، وإن كانت ممكنة، إلّا أنّها طريقة الظالمين ولا تصلح لأهل العدل. لذلك، فإنّ ظهور المهديّ، سواء بمعنى حاكميّته أو بمعنى وصول النّاس إليه، أمر ضروريّ؛ بيد أنّ وصول النّاس إليه، مثل حاكميّته، يحتاج إلى أن يزيلوا مانعه؛ لأنّ إمكان الوصول إليه قبل توقّر الأمن اللازم له، مخالف للحكمة ومناقض لغرض الله من خلقه، في حين أنّ عدم توقّر الأمن اللازم له هو نتيجة المخاطر الناشئة من إرادة النّاس وفعلهم، وبالتالي يجب عليهم أن يزيلوه أيضاً؛ لأنّ كلّ من يجعل مانعاً لفعل ضروريّ فهو ضامن، وعليه إزالة المانع، وهذه كفّاءة عقلائيّة.

نعم، من الإنصاف أنّ النّاس لا يمكنهم الوصول إلى المهديّ بدون هداية منه حتّى بعد إزالتهم لمانعه؛ لأنّهم لا يعلمون بوجوده أو بمكانه إذا كان موجوداً، وبالتالي لا يكادون يجدونه بالطلب، ولو معتمدين على علاماته المروّية. لذلك يجب على المهديّ أن يمكنهم من الوصول إليه إذا أزالوا المانع، وقد يفعل ذلك بإرسال سفير أو رسالة، أو بطريقة أخرى حسب الإمكان والمناسبة. بناء على هذا، يجب على النّاس إزالة مانع الوصول إلى المهديّ، وهو قبل كلّ شيء عدم توقّر الأمن اللازم له؛ فإذا فعلوا ذلك وجب على المهديّ تسهيل وصولهم إليه، وهو يفعل ذلك بمقتضى طهارته من الرّجس وعدم افتراقه عن كتاب الله، وعدم فعله لذلك حتّى الآن دليل على أنّ النّاس لمّا يزيلوا مانع الوصول إليه ويوقّروا الأمن اللازم له.

هذا في حين أنّ النّاس محتاجون إلى المهديّ، وليس المهديّ محتاجاً إلى النّاس؛ لأنّ المهديّ عالم بأحكام الله وموضوعاتها دون الرّجوع إلى النّاس، لكنّ النّاس لا يعلمون بها دون الرّجوع إلى المهديّ، ولذلك ليس على المهديّ أن يرجع إلى النّاس، بل على النّاس أن يرجعوا إلى المهديّ؛ نظراً لأنّ الواجب عند العقل رجوع المحتاج إلى من يقضي حاجته، لا رجوع الغنيّ إلى المحتاج إليه؛ كما أنّ الجائع يسعى إلى الطعام، لا الطّعام إلى الجائع، والعطشان يسعى إلى الماء، لا الماء إلى العطشان، والمريض يسعى إلى الطّبيب، لا الطّبيب إلى المريض، والجاهل يسعى إلى العالم، لا العالم إلى الجاهل، وهذا ما تقتضيه الغريزة والطّبيعة.

بناء على هذا، فإن إتيان المهدي إلى الناس ما لم يأتوا إليه أمر غير طبيعي ومخالف للحكمة، ولذلك لا ينتظره الحكماء، وإنما ينتظره السفهاء^١.

[كيفية إظهار الناس المهدي]

من هنا يعلم أن ما يزعم الناس من أن ظهور المهدي مطلوب من الله ومعلق على إرادته وفعله الابتدائيين غير صحيح؛ لأن ظهور المهدي، بمعنى الوصول إليه وسيطرته على الأرض، متوقف على دعم الناس له بما فيه الكفاية، كما تبين ذلك، ومن الواضح أن دعمهم له بما فيه الكفاية يتم بإرادتهم وفعلهم الاختياريين، لا بإرادة الله وفعله الإيجاريين، وإرادة الله وفعله، وإن كانا ضروريين لخلق المهدي وإظهاره، إلا أنهما تابعا لإرادة الناس وفعلهم؛ كما قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾؛ نظراً لأن إجبار الناس على نصرته المهدي، وإن كان ممكناً لله، إلا أنه مخالف لسنته وطريقته؛ كما قال: ﴿أَنْزَلْنَاهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾^٢، وقال: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾؛ كما أنه لم يجبر الناس على نصرته نبيه الكافية، مع أنه كان أحق بها من المهدي، فقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾^٣.

١. كما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «مَثَلُ الْإِمَامِ مَثَلُ الْكَعْبَةِ، إِذْ يُؤْتَى وَلَا يَأْتِي» (كفاية الأثر للخزاز، ص ١٩٩ و ٢٤٨)، وقال لعلبي بن أبي طالب على سبيل المثال: «أَنْتَ بِمَنْزِلَةِ الْكَعْبَةِ، تُؤْتَى وَلَا تَأْتِي، فَإِنْ أَتَاكَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ فَسَلِّمْهُمْهَا إِلَيْكَ - يَعْنِي الْحُكْمَةَ - فَاقْبَلْهَا مِنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَأْتُوكَ فَلَا تَأْتِهِمْ حَتَّى يَأْتُوكَ» (الفردوس بمأثور الخطاب للديلمي، ج ٥، ص ٣١٥؛ أسد الغابة لابن الأثير، ج ٤، ص ١٠٦؛ زهر الفردوس لابن حجر، ج ٨، ص ٨٤)، وروي أن الحسن بن علي قال لأبيه بعد قتل عثمان: «يَا أَبَتِ، لَزِمَ بَيْتَكَ حَتَّى تَرْجِعَ إِلَى الْعَرَبِ غَوَارِبَ أَخْلَامِهَا، فَلَوْ كُنْتُ فِي جُحْرٍ صَبَّ لَصَرَبُوا إِلَيْكَ أَبَاطُ الْإِبِلِ حَتَّى يَسْتَخْرِجُوكَ مِنْ جُحْرِكَ» (مصنف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٤٧٨؛ تاريخ المدينة لابن شبة، ج ٤، ص ١٢٥٦)، وفي رواية أخرى، قال: «ذَرِ الْعَرَبَ حَتَّى تَرْجِعَ إِلَيْهَا غَوَارِبَ عُقُولِهَا، فَوَاللَّهِ لَئِنْ كُنْتُ فِي وَجَارٍ صَبْعٍ لَيْسَتْخَرُجُوكَ مِنْهُ» (تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ٨، ص ٣٥٥)، وروي أن أبا بكرة لقي المغيرة بن شعبة يوماً في الرحبة، وكان المغيرة يومئذ أميراً، فقال له أبو بكرة: «أَيْنَ تُرِيدُ؟» قال: «أُرْوِرُ بَعْضَ مَنْ أُحِبُّ»، قال: «إِنَّ الْأَمِيرَ يَزَارُ وَلَا يَزُورُ» (مصنف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ١٩٠؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج ١، ص ٤٩٠)، وكان أبو بكرة رجلاً صالحاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وروي عن مالك بن أنس أنه قال: «إِنَّ الْعِلْمَ يَزَارُ وَلَا يَزُورُ، وَيُؤْتَى وَلَا يَأْتِي» (المجالسة وجواهر العلم للدينوري، ج ٨، ص ٣٢١).

٢. الزعد / ١١

٣. هود / ٢٨

٤. البقرة / ٢٥٦

٥. يونس / ٩٩

أما المراد بدعم الناس للمهديّ بما فيه الكفاية، فهو رغبتهم وإعانتهم وطاعتهم له بما فيه الكفاية؛ بمعنى أن يكون هناك عدد كافٍ منهم يريدون المهديّ ولا يريدون غيره؛ لأنّه غالباً ما لا يصل إلى الحكومة أحد إلا أن يكون له قبول كافٍ بين الناس، وإن وصل إليها فلن يبقى فيها، ولا يمكن إرادة حاكمين معاً؛ لأنّ العالم في الواقع إقليم واحد، وبالتالي يحتاج إلى حاكم واحد، ولا يجتمع حاكمان في إقليم واحد، ولذلك فإنّ إرادة أحدهما مانعة لإرادة الآخر. ثمّ يجب على الناس بعد إرادة المهديّ بما فيه الكفاية أن يعينوه بما فيه الكفاية؛ بمعنى أن يكون هناك عدد كافٍ منهم يقومون بتهيئة الظروف اللازمة للوصول إليه وتشكّل حكومته، والظروف اللازمة للوصول إليه هي وجود عدد كافٍ من الحراس الأمناء يقوون على حفظ صحّته وحرّيّته أثناء وصول الناس إليه؛

١. كما روي عن أبي موسى «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَخْرُجُهُ أَصْحَابُهُ» (مسند أحمد، ج ٣٢، ص ٣٢٤)، وروي عن عبد الله بن عمرو «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ غَامَ غَزْوَةَ تَبُوكَ قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَصْلِي، فَاجْتَمَعَ وَرَاءَهُ رَجَالٌ مِنْ أَصْحَابِهِ يَخْرُشُونَهُ» (مسند أحمد، ج ١١، ص ٦٣٩)، وروي أنّ وجوه الأوس والخزرج بعد رجعتهم من أحد كانوا في المسجد على باب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم يحرسونه فرقاً من قريش أن تكثر (مغازي الواقدي، ج ١، ص ٢٤٩)، قال جابر بن عبد الله: «كَمَا يَفْعَلُ حَرَسُكُمْ هَؤُلَاءِ لِأَمْرَائِهِمْ» (تاريخ المدينة لابن شبة، ج ١، ص ٣٠٠)، وروي عن عائشة، قالت: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَرَقَّ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقَالَ: <لَيْتَ رَجُلًا صَالِحًا يَخْرُشُنِي اللَّيْلَةَ>، فَبَيْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ سَمِعْتُ صَوْتَ السَّلَاحِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: <مَنْ هَذَا؟> قَالَ: سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُ أَخْرُسُكَ اللَّيْلَةَ، قَالَتْ: فَتَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيطَةً» (مشيخة ابن طهمان، ص ١٨٢؛ صحيح البخاري، ج ٩، ص ٨٣؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٢٤)، وروي أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ليلة: «أَلَا فَارِسٌ يَخْرُشُنَا اللَّيْلَةَ؟» إذ أقبل أنيس بن أبي مرثد الغنويّ على فرسه، فقال: «أَنَا ذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ»، فقال: «انْطَلِقْ حَتَّى تَقِفَ عَلَى جَبَلٍ كَذَا وَكَذَا، فَلَا تَنْزِلَنَّ إِلَّا مُصْلَبًا أَوْ قَاضِي حَاجَةٍ، وَلَا تَغْرَنَّ مِنْ خَلْفِكَ»، فلما فعل ما أمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الحرس قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «مَا عَلَى هَذَا أَلَّا يَغْمَلَ بَعْدَ هَذَا عَمَلًا» (انظر: مغازي الواقدي، ج ٣، ص ٨٩٤)، وروي أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ليلة حين صلى العشاء: «مَنْ يَحْفَظُنَا اللَّيْلَةَ؟» فقام رجل فقال: «أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ»، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «مَنْ أَنْتَ؟» قال: «ذُكْوَانُ بْنُ عَبْدِ قَيْسٍ»، قال: «اجْلِسْ»، ثمّ قال: «مَنْ رَجُلٌ يَحْفَظُنَا هَذِهِ اللَّيْلَةَ؟» فقام رجل فقال: «أَنَا»، فقال: «مَنْ أَنْتَ؟» قال: «أَنَا أَبُو سَعْدٍ»، قال: «اجْلِسْ»، ثمّ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم: «مَنْ رَجُلٌ يَحْفَظُنَا هَذِهِ اللَّيْلَةَ؟» فقام رجل فقال: «أَنَا»، فقال: «مَنْ أَنْتَ؟» فذكر اسمه، فقال: «اجْلِسْ»، ومكث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ساعة، ثمّ قال: «قُومُوا ثَلَاثَتَكُمْ» (مغازي الواقدي، ج ١، ص ٢١٧)، وروي أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يبعث سلمة بن أسلم في مائتي رجل وزيد بن حارثة في ثلاثمائة رجل يحرسون المدينة ويظهرون التكبير، وذلك أنّه كان يخاف على الذراري من بني قريظة، وكان عباد بن بشر على حرس قُبّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع غيره من الأنصار يحرسونه كلّ ليلة (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٢، ص ٦٣)، وهذه كلّها تدلّ على ضرورة وجود عدد كافٍ من الحراس الأمناء يقوون على حفظ الإمام أثناء وصول الناس إليه.

لأنه إذا كان آمناً على صحته وحرّيته بسبب وجودهم، لم يكن له عذر في عدم تمكين الناس من الوصول إليه، وإن كان غير مستطيع لتشكيل الحكومة، والظروف اللازمة لتشكّل حكومته هي وجود ما يكفيه من الأنصار والأموال والأسلحة التي يمكن للناس توفيرها؛ نظراً لأنه لا يمكن تشكيل حكومة بدون الأنصار والأموال والأسلحة الكافية، وإن تمّ تشكيلها فلا يكون لها بقاء، وحكومة المهدي ليست مستثناة من هذه القاعدة. كما أنّ حفظ الحكّام الآخرين وإمدادهم بالأنصار والأموال والأسلحة يعرقل ظهور المهدي؛ لأنه يقوّي منافسيه، ويجعل حفظه وإمداده بالأنصار والأموال والأسلحة أكثر صعوبة وأقلّ فائدة. ثمّ يجب على الناس بعد إعانة المهدي بما فيه الكفاية أن يطيعوه بما فيه الكفاية ويتركوا طاعة غيره؛ لأنّ حكومته، قبل التشكّل وبعده، لا تمكن ولا تصل إلى هدفها إلّا بطاعته، وأنّ طاعة غيره تعني عدم طاعته؛ لأنّ طاعة حاكمين تؤدّي إلى التضادّ وليست ممكنة، وبالتالي فإنّ طاعة أحدهما تعني عدم طاعة الآخر.

هذا في حين أنّ عامّة المسلمين الآن يريدون حكّاماً غير المهديّ، ويحفظونهم ويعينونهم ويطيعونهم بدلاً منه، ولا يوجد فيهم عدد كافٍ لحفظ المهديّ وإعانتته وطاعته، وإن كان فيهم عدد كافٍ لذلك فهم متفرّقون في أطراف الأرض منفصلين عن بعضهم البعض، ومن الواضح أنّ كلّ واحد منهم بمفرده وبمعزل عن الآخرين غير قادر على حفظ المهديّ، ومن ثمّ فإنّ اجتماعهم لذلك ضروريّ، في حين أنّه لا يوجد من يجمعهم لذلك، وقد تسبّب هذا في عدم ظهور المهديّ حتّى إلى حدّ الوصول إليه. هذا هو السبب في أنّي أسير في أطراف الأرض منذ حين من الدهر طالباً لرجال صالحين، حتّى أجمع منهم عدّة كافية، وأعدّهم لحفظ المهديّ وإعانتته وطاعته، لعلّ الله إذا علم منهم اجتماعاً واستعداداً، أتاح لهم الوصول إلى المهديّ، ثمّ هيأ الظروف لحكومته، فيكون ذلك تمهيداً لظهوره؛ بالنظر إلى أنّه إذا تمّ ذلك اليوم، فإنّه سيظهر غداً بلا شكّ، بل سيتيسّر الوصول إليه في هذه الليلة؛ لأنّ الله لا يظلم قدر ساعة، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾،

١ . الأعراف / ٣٤. كما روي عن جعفر بن محمّد الصادق أنّه قال: «إِنَّ لِهَذَا الْأَمْرِ غَايَةً يَنْتَهِي إِلَيْهَا، فَلَوْ قَدْ بَلَغُوا لَمْ يَسْتَقْدِمُوا سَاعَةً وَلَمْ يَسْتَأْخِرُوا»، رواه النعمانيّ (تحو ٣٦٠هـ) في «الغيبة» (ص ٣٠٦).

ولكنني حتى الآن كلما بحثت أكثر وجدت أقل، لدرجة أنني عدت سئماً خائباً؛ لأن الأرض كأنها قد خلت من الصالحين!

[عواقب عدم ظهور المهدي للناس]

من هنا يعلم أن عدم تمكن الناس من الوصول إلى المهدي والعواقب المترتبة عن ذلك نتيجة تقصيرهم، وبالتالي فإنه لا يُعتبر عذراً لهم في ترك الواجبات التي يمكن القيام بها مع الوصول إلى المهدي؛ لأن من أوقع نفسه في الإضرار بسوء فعله واختياره، لم يُعتبر معذوراً في اضطراره؛ كمثل جائع أضاع طعاماً حلالاً متعمداً مع علمه بحاجته إليه، ثم اضطر إلى أكل طعام حرام؛ فإنه آثم في أكله، وإن لم يكن له بد من ذلك؛ كما قال الله تعالى: «فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ»؛ بمعنى أنه إذا اضطر بتفريطه أو إفراطه فهو آثم؛ أو كمثل لص دخل داراً باختيار منه، ثم اضطر إلى الصلاة فيها، في حين أن تصرفه فيها، وإن كان للصلاة، غير جائز، ولذلك فإن صلاته فيها، وإن كانت في آخر الوقت وبدافع الإضرار، باطلة، وهذا معنى قول الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِلُّ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ»^٣.

١ . لذلك يشكو أيده الله تعالى في بعض كلامه، فيقول: «إِلَى اللَّهِ أَشْكُو غُرْبَتِي وَضَعْفَ قُوَّتِي وَهَوَانِي عَلَى النَّاسِ! أَيْنَ إِخْوَانِي؟ أَيْنَ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ؟ أَيْنَ الَّذِينَ سَلَوُا عَنِ الْأَهْلِ وَالْأَوْلَادِ، وَتَجَافَوْا الْوُطْنَ؟ أَيْنَ الْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ؟ أَيْنَ الَّذِينَ رَفَضُوا تِجَارَاتِهِمْ، وَأَصْرُوا بِمَعَايِشِهِمْ، وَفَقِدُوا فِي أَنْدِيَّتِهِمْ بَغِيرَ غَيْبَةٍ عَنْ مِصْرِهِمْ، وَخَالَفُوا الْبَعِيدَ مِمَّنْ عَاصَدَهُمْ عَلَى أَمْرِهِمْ، وَخَالَفُوا الْقَرِيبَ مِمَّنْ صَدَّ عَنْ وَجْهِتِهِمْ، وَاتَّكَلَفُوا بَعْدَ التَّدَابُرِ وَالتَّقَاتُوعِ فِي دَهْرِهِمْ، وَقَطَعُوا الْأَسْبَابَ الْمُتَّصِلَةَ بِعَاجِلِ خَطَايَا مِنَ الدُّنْيَا؟ أَيْنَ عِبَادُ الرَّحْمَنِ؟ أَيْنَ رُهْبَانُ اللَّيْلِ وَلَيُوثُ النَّهَارِ؟ أَيْنَ الرُّبُوبُونَ الَّذِينَ مَا وَهَنُوا وَمَا اسْتَكَاثُوا حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُ اللَّهِ؟ أَيْنَ الَّذِينَ يُجِبُّهُمْ اللَّهُ وَيُجِيبُونَهُ، يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ؟» ويقول: «أَو، مَا أَشَوْقَنِي إِلَيْهِمْ! فَإِنَّهُمْ إِخْوَانِي الَّذِينَ عَاقَبَهُمْ عَنِّي الزَّمَانُ وَحَالَ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ الْمَكَانُ، وَلَكِنْ سَرَعَانِ مَا يَسْمَعُونَ نِدَائِي كَصَفِيرِ صَاحِبِ الْحَمَائِمِ، وَيُهْرَعُونَ إِلَيَّ مِنْ أَطْرَافِ هَذِهِ الْأَرْضِ، لِيُرَافِقُونِي فِي الطَّرِيقِ الَّذِي اتَّخَذْتُهُ وَيُعِينُونِي إِلَى الْمَقْصِدِ الَّذِي قَصَدْتُهُ. حِينَئِذٍ تَجِدُهُمْ لِي رُفَقَاءَ رَاسِخِينَ وَأَعْوَانًا مُخْلِصِينَ؛ يَحْمِلُونَ عِلْمِي وَيَحْفَظُونَهُ مِنَ السَّرْقَةِ، وَيَجْرُونَ يَتَابِعُهُ وَتَسَابِقُونَ فِي الْعَمَلِ بِهِ؛ لِأَنَّ لَهُمْ أَعْيُنًا مُبْصِرَةً وَأُذُنًا وَاعِيَةً، وَيَعْرِفُونَ قَدْرَ الْعَالِمِ. لَا أَغْبِيَاءَ وَلَا أَبْدِيَاءَ، وَلَا وَهْنَ وَلَا زَعْنَ. لَا يُسَاوِرُهُمُ الشُّكُّ، وَلَا يَدَاهُمُ سُوءُ الظَّنِّ. يَتَرَاخَمُونَ وَيَتَلَاءَمُونَ. قَدْ مَدَحَهُمُ اللَّهُ بِهَذِهِ السَّجِيَّةِ الْمَرْضِيَّةِ، وَادَّخَرَهُمْ لِهَذَا الْأَمْرِ الْمُبَارَكِ. أَوَّلُكَ كَالْبُدُورِ الْمُغْرِبَةِ وَالسُّحُبِ الْمُمَطَّرَةِ الَّتِي انْضَمَّتْ مِنْ هُنَا وَهُنَا» (راجع: الموقع الإعلامي لمكتبته < الأقوال > القولين ٢٠ و ١١).

٢ . البقرة / ١٧٣

٣ . يونس / ٨١

بناء على هذا، فإنّ الذين قد منعوا تحقّق حكومة المهديّ من خلال تقصيرهم في دعمه بما فيه الكفاية، لا يجوز لهم تشكيل حكومة أخرى وإن لم يكن لهم بدّ من ذلك، وحكومتهم الأخرى، إن شكّوها، غير شرعيّة. كما أنّ أخذهم بالظنّ المطلق، بل بأخبار الأحاد أيضاً، وإن لم يكن لهم بدّ من ذلك قبل وصولهم إلى المهديّ، غير جائز، وعقائدهم وأعمالهم المستندة على ذلك غير مقبولة؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾^١، بل إنّ عقائدهم وأعمالهم المستندة على الظنّ المطلق وأخبار الأحاد باطلة؛ كما قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾^٢؛ كمثّل الذين قال فيهم: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾^٣، وقال: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾^٤، وهذه لازمة كبيرة يُستصعب الإلتزام بها، ولكتّها يسيرة على الله؛ كما قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَمْ يُولَئُوا اللَّهَ فَأَحْبَطَ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾^٥؛ نظراً لأنّهم سبّوها بسوء اختيارهم، وأنّ اضطرابهم في عدم وجود المهديّ أو عدم حضوره يرجع إلى إقدامهم وتفريطهم، ولذلك فإنّ بطلان عقائدهم وأعمالهم لا يتعارض مع عدل الله ولطفه، بل هو ممّا يقتضيه عدله ولطفه.

الحقيقة أنّ القبول والطاعة لخليفة الله في الأرض هو أساس صحّة الاعتقاد والعمل، ولا شكّ أنّ صحّة الاعتقاد والعمل شرط لقبولهما، ولهذا السبب أبطل الله اعتقاد إبليس وعمله عندما استنكف من السجود لآدم؛ لأنّ آدم كان خليفة الله في الأرض، والسجود له كان يعني الاعتراف بأفضليّته، وبالتالي قبوله وطاعته، واعتبر إبليس نفسه أفضل منه؛ كما قال الله تعالى: ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾^٦، ولذلك لم يخضع لقبوله وطاعته، فأبطل الله اعتقاده وعمله، فاعتبره «كافراً» في الاعتقاد، و«فاسقاً» في العمل؛ كما قال: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾^٧، وقال: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾^٨.

١. المائدة / ٢٧

٢. محمد / ٢٨

٣. آل عمران / ٢٢

٤. الفرقان / ٢٣

٥. الأحزاب / ١٩

٦. ص / ٧٦

٧. البقرة / ٣٤

٨. الكهف / ٥٠

لذلك من الواضح أنّ كلّ من أبى قبول خليفة الله في الأرض وطاعته، فقد سار على نهج إبليس، وهو من حزب الشيطان، وبالتالي يُحبط اعتقاده وعمله كما حبط اعتقاده وعمله، وهذا قول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾^١.

[الطريقة التي يعرف بها الناس المهديّ]

من الواضح أنّ الناس، بعد إزالتهم مانع ظهور المهديّ ووصولهم إليه، لا بدّ لهم من معرفة عينه على وجه اليقين، وتلك معرفة تتحصّل بآية من الله؛ لأنّ المهديّ خليفة الله، وبالتالي لا يمكن معرفته إلّا بالرجوع إلى الله، والرجوع إلى الله ممكن بالرجوع إلى شخص في الأرض معلوم صدقه فيما يخبر عن الله، وهو إمّا شخص قد علّم صدقه فيه بآية من الله، أو شخص قد نصّ عليه ذلك الشخص. بناء على هذا، فإنّ خليفة الله في الأرض يُعرف إمّا بنفسه عندما يأتي بآية من الله، أو بالخليفة الذي قبله عندما يُعرّف بواسطته. لكنّ الآن لا يُعرف في الأرض خليفة قبل المهديّ يمكنه تعريفه بشكل عينيّ، والأخبار الواردة فيه عن التّي وأهل بيته كتيّة ولا تكفي لمعرفة بشكل عينيّ، ولذلك فإنّ معرفته بشكل عينيّ ممكنة فقط بنفسه من خلال آية من الله، والآية من الله كلّ شيء لا يقدر عليه إلّا الله؛ كتحويل العصا إلى ثعبان مبین، وإحياء ميّت بال، وشفاء مرض لا علاج له، وإخراج حيوان من الصّخرة، وإنباع الماء من بين الأصابع، والإخبار عمّا في غدٍ بالضبط، وهو يُثبت أنّ من جاء به معيّن من عند الله، ومن الواضح أنّ المجيء به ليس حكراً على الأنبياء؛ لأنّ الموجب له لزوم إثبات التّعين من عند الله، وهذا الموجب موجود في كلّ متعيّن من عنده، سواء كان نبياً أم لا؛ كما حصل لمريم عليها السّلام، إذ اصطفاه الله وجعلها خير نساء العالمين^٢، ولصاحب سليمان عليه السّلام، إذ اصطفاه الله وجعله صاحب علم من الكتاب^٣، ولطالوت عليه السّلام، إذ اصطفاه الله وجعله ملكاً للناس^٤، مع أنّه لم تثبت نبوة أحد منهم.

١. المجادلة / ١٩

٢. ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾ (آل عمران / ٤٢).

٣. ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقِرّاً عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾ (النمل / ٤٠).

٤. ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّنْ رَبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُمْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ (البقرة / ٢٤٨).

ذلك بأن الله، مثل جميع الحكماء، يفعل كل شيء له مقتضى وليس له مانع؛ لأنه قادر على كل شيء، ورحمته وسعت كل شيء، وبالتالي لا يبخل بما هو ضروري لهداية عباده، ومن الواضح أن جعل آية معرفتهم بالمهدي ضروري؛ لأن معرفتهم به دون ذلك مستحيلة أو مشحونة بالعسر والحرج، ولذا لا يجوز اعتباره مغلولة عن ذلك كما اعتبر اليهود، وهذا قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾^١. بناء على هذا، فإن يد الله غير قاصرة عن جعل آية للمهدي تجعل معرفته بعد الوصول إليه ممكنة، ولا وجه لاستبعاد ذلك؟

نعم، قد روي للمهدي أوصاف تنفع في معرفته إذا بلغت حد التواتر؛ لدرجة أنه لا يبعد إمكان العثور عليه من خلال البحث عنه بالإعتماد عليها؛ لأن صدور هذه الروايات عن النبي وأهل بيته مقطوع به في الجملة، ولا يصدر عنهم روايات لاغية لا فائدة منها، ولذلك يمكن التأكد من أن هذه الروايات نافعة في معرفة المهدي؛ بالنظر إلى أنها لو لم تكن نافعة في معرفته لكان صدورها عن النبي وأهل بيته لغواً، وهذه لازمة لا يمكن الإلتزام بها؛ لا سيما بالنظر إلى أن الإهتمام بالصفات والعلامات الموعودة للخلفاء الله الموعودين من أجل معرفتهم ليس أمراً غريباً، ولطالما كان معمولاً به بين العلماء؛ كما قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾^٢؛ بالنظر إلى أن المكتوب عندهم في التوراة والإنجيل هو صفاته وعلاماته، بل اعتبر الله ما كان فيه من الصفات والعلامات الموعودة آية كافية لمعرفة فقال: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا يَأْتِينَا بِآيَةٍ مِنْ رَبِّهِ أَوَلَمْ تَأْتِهِمْ بَيِّنَةٌ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾، إلا أنه يبدو أن صفاته وعلاماته الموعودة في الصحف الأولى كانت مشتملة على معجزات له مثل القرآن؛ لأنه من البعيد جداً كفاية صفاته وعلاماته الجسدية معرفته على وجه اليقين؛

١. المائدة/ ٦٤

٢. كما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «يَخْرُجُ الْمَهْدِيُّ وَعَلَى رَأْسِهِ مَلَكٌ يُنَادِي: إِنَّ هَذَا الْمَهْدِيُّ، فَاتَّبِعُوهُ» (مسند الشاميين للطبراني، ج ٢، ص ٧١؛ الكامل لابن عدي، ج ٦، ص ٥١٦؛ معجم ابن المقرئ، ص ٥٨؛ تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب البغدادي، ج ١، ص ٤١٧)، ولا شك أن هذه آية باهرة!

٣. الأعراف/ ١٥٧

٤. طه/ ١٣٣

كما أشار الله إلى ذلك إذ قال: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَأَمَنْ وَاسْتَكْبَرْتُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾؛ نظرًا لأن إيمان شاهد من بني إسرائيل بالقرآن كان معتمدًا على أنه مثل ما جاءت صفاته وعلاماته في الصحف الأولى. لذلك فإن الظاهر إمكان معرفة المهدي، خاصة بعد زوال مانع الوصول إليه، لمن يحيط بصفاته وعلاماته الموعودة في الروايات المتواترة، ويلاقيه من خلال البحث عنه في مظان حضوره، ولكن هذه المعرفة تكون بدائية وغير يقينية، وإنما تصبح نهائية و يقينية إذا ظهرت للمهدي آية من الله.

ما هو مسلم به أن المهدي ليس أبا بكر البغدادي، ولا أيمن الظواهري، ولا محمد عمر، ولا عليًا الخامنئي، ولا رجلًا آخر من أمثالهم؛ لأنهم، على الرغم من اعتبارهم أنفسهم خليفة أو أميرًا أو وليًا أمرًا للمسلمين، لا تنطبق عليهم الصفات والعلامات الموعودة للمهدي، ولا يأتون بآية من الله؛ كما لا يدعون ذلك أيضًا، ولهذا فإن حفظهم وإعانتهم وطاعتهم يتعارض مع حفظ المهدي وإعانتهم وطاعته، ويُعتبر مانعًا لظهوره، ومن ثم ينبغي أن يكف عن ذلك مرتكبوهم إن كانوا يسعون حقًا إلى إقامة الإسلام الكامل والخالص؛ لأنه إن كان قادتهم صالحين، فإن المهدي أصلح من قادتهم، وبالتالي فهو أحق بأن يحفظوه ويعينوه ويطيعوه، وهذه حقيقة لا خلاف فيها.

١. الأحقاف / ١٠

٢. يدل على هذا ما روي عن عبد الله بن مسعود، قال: «إِذَا انْقَطَعَتِ النَّجَارَاتُ وَالطُّرُقُ وَكَثُرَتِ الْفِتَنُ، خَرَجَ سَبْعَةُ رِجَالٍ عُلَمَاءُ مِنْ أَقْفٍ شَتَّى عَلَى غَيْرِ مِيعَادٍ، يُبَايِعُ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ ثَلَاثُمِائَةٍ وَبِضْعَةُ عَشْرِ رِجَالًا، حَتَّى يَجْتَمِعُوا بِمَكَّةَ، فَيَلْتَقِي السَّبْعَةُ، فَيَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: مَا جَاءَ بِكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: جِئْنَا فِي طَلَبِ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يُنْبِغِي أَنْ نَهْدَأَ عَلَى يَدَيْهِ هَذِهِ الْفِتَنَ، وَنُفْتَحَ لَهُ الْقُسْطُ لِنُطِيبِيَهُ، قَدْ عَرَفْنَاهُ بِاسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ وَحَلِيبَتِهِ، فَيَتَفَقُّ السَّبْعَةُ عَلَى ذَلِكَ، فَيَطْلُبُونَهُ، فَيَصِيبُونَهُ بِمَكَّةَ، فَيَقُولُونَ لَهُ: أَنْتَ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ؟ فَيَقُولُ: لَا، بَلْ أَنَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، حَتَّى يَقْلَتَ مِنْهُمْ، فَيَصِفُونَهُ لِأَهْلِ الْخَبْرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ بِهِ، فَيَقَالُ: هُوَ صَاحِبُكُمْ الَّذِي تَطْلُبُونَهُ، وَقَدْ لَحِقَ بِالْمَدِينَةِ، فَيَطْلُبُونَهُ بِالْمَدِينَةِ، فَيَخَالِفُهُمْ إِلَى مَكَّةَ، فَيَطْلُبُونَهُ بِمَكَّةَ، فَيَصِيبُونَهُ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ، وَأُمُّكَ فُلَانَةُ بِنْتُ فُلَانٍ، وَفِيكَ أَبٌ كَذَا وَكَذَا، وَقَدْ أَقْلَتَ مَتَا مَرَّةً، فَمَدَّ يَدَكَ تُبَايِعُكَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ بِصَاحِبِكُمْ، أَنَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ الْأَنْصَارِيُّ، مُرُّوا بِنَا أَدْلِكُمْ عَلَى صَاحِبِكُمْ، حَتَّى يَقْلَتَ مِنْهُمْ، فَيَطْلُبُونَهُ بِالْمَدِينَةِ، فَيَخَالِفُهُمْ إِلَى مَكَّةَ، فَيَصِيبُونَهُ بِمَكَّةَ عِنْدَ الرُّكْنِ، فَيَقُولُونَ: إِنَّمَا عَلَيْنَا، وَدِمَاؤُنَا فِي عُنُقِكَ إِنْ لَمْ تَمُدَّ يَدَكَ تُبَايِعُكَ، هَذَا عَسْكَرُ السُّفْيَانِيِّ قَدْ تَوَجَّهَ فِي طَلَبِنَا، عَلَيْهِمْ رَجُلٌ مِنْ جِزْمٍ، فَيَجْلِسُ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ، فَيَمُدُّ يَدَهُ فَيُبَايِعُكَ لَهُ، وَيُلْقِي اللَّهُ مَحَبَّتَهُ فِي صُدُورِ النَّاسِ، فَيَسِيرُ مَعَ قَوْمٍ، أَسَدُ بِالنَّهَارِ، زُهَبَانٍ بِاللَّيْلِ»، رواه نعيم بن حماد (ت ٢٢٨هـ) في كتاب «الفتن» (ج ١، ص ٢٤٥).

الرابع؛ مبادئ الإسلام

إنَّ الإسلام يقوم في الأصل على معرفة الله، وهي تتحصّل بواسطة الله؛ لأنّه ليس هناك شيء يُعرف أكثر منه ليكون واسطة في معرفته؛ مثل النور الذي يُرى بنفسه، ويتوسّط في رؤية كلّ شيء آخر؛ كما قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾؛ اعتباراً لأنّ كلّ شيء يُرى فإنّه يُرى بالنور، ولا يمكن رؤيته قبل رؤية النور، وهكذا كلّ شيء يُعرف فإنّه يُعرف بالله، ولا يمكن معرفته قبل معرفة الله، ولذلك فإنّ معرفة الله واسطة في معرفته وسابقة عليها، وإن كانت مغفولاً عنها من فرط بداحتها^١.

[توحيد الله]

أما معرفة الله فتستلزم توحيده، بمعنى معرفة أنّه واحد؛ لأنّ وجود الموجودات واحد، وإنّما تختلف ماهيّاتها التي هي مقادير وجودها، والواحد يصدر لا محالة من مصدر واحد، ولا يمكن صدوره من مصادر شتّى، ووحدة المصدر ثابتة في ثلاثة أبعاد:

[توحيد الله في التكوين]

البعد الأوّل هو التكوين، بمعنى خلق الكائنات ورزقها وتديرها، وذلك لأنّ خلقها، بمعنى إنشائها وتقديرها، من قبل مبدئين مختلفين يستلزم التضادّ، مع أنّه لا تضادّ فيها، وإنّما يشاهد فيها التوافق؛ كما قال الله تعالى: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُتٍ﴾^٢؛ لا سيّما بالنظر إلى أنّ التضادّ يستلزم الفساد بمعنى اختلال نظام الكون؛ كما قال الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^٣، وقال: ﴿إِذَا لَدَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^٤.

١ . التور / ٣٥

٢ . كما روي عن عليّ أنّه قال: «اعرفوا الله بالله» (التوحيد لابن بابويه، ص ٢٨٦)، وروي عن منصور بن حازم أنّه قال: «قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ -يَعْنِي جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ الصَّادِقَ-: إِنِّي نَاطَلْتُ قَوْمًا، فَقُلْتُ لَهُمْ: إِنَّ اللَّهَ أَجَلٌ وَأَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُعْرَفَ بِخَلْقِهِ، بَلِ الْخَلْقُ يُعْرَفُونَ بِاللَّهِ، فَقَالَ: صَدَقْتَ» (رجال الكشي، ج ٢، ص ٧١٨؛ التوحيد لابن بابويه، ص ٢٨٥)، وقال محمد بن عليّ بن بابويه (ت ٣٨١هـ) في تفسيره: «عَرَفْنَا اللَّهَ بِاللَّهِ لِأَنَّا إِذَا عَرَفْنَاهُ بِعُقُولِنَا فَهُوَ وَاهِبُهَا، وَإِنْ عَرَفْنَاهُ بِأَنْبِيَائِهِ وَرُسُلِهِ وَخَجَجِهِ فَهُوَ بَاعِثُهُمْ وَمُرْسِلُهُمْ وَمَتَّحِدُهُمْ حُجَجًا، وَإِنْ عَرَفْنَاهُ بِأَنْفُسِنَا فَهُوَ مُحْدِثُهَا، فِيهِ عَرَفْنَاهُ» (التوحيد لابن بابويه، ص ٢٩٠).

٣ . الملك / ٣

٤ . الأنبياء / ٢٢

٥ . المؤمنون / ٩١

في حين أنّ نظام الكون لم يفسد ولم يختلّ، وهذا برهان قاطع على عدم وجود تضادّ فيه، وبالتالي وحدانيّة خالقه؛ كما قال تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ۚ فَأَنَّى تُؤَفَّكُونَ﴾^١، والرّزق بمعنى إبقاء الكائنات هو في الواقع خلقها المتجدّد في كلّ آنٍ، كقوله تعالى: ﴿أَفَعَيَيْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ ۚ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾^٢، ومن الواضح أنّه لا يمكن تعدّد الخالق لمخلوق واحد؛ كما قال تعالى: ﴿أَمَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ۗ أَلِلَّهِ مَعَ اللَّهِ ۚ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^٣، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ ۚ وَتَدْبِيرُ الْكَائِنَاتِ بِمَعْنَى هِدَايَتِهَا التَّكْوِينِيَّةَ هُوَ فِي الْوَاقِعِ إِكْمَالُ خَلْقِهَا تَدْرِيجًا؛ كما قال الله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾^٤، ولذلك فإنّ وحدانيّة المدبّر ثابتة بثبوت وحدانيّة الخالق؛ كما قال تعالى: ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾^٥، وقال: ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾^٦، وقال: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ﴾^٧. من هنا يعلم أنّ الله واحد في خلق الكائنات ورزقها وإدارتها التكوينية، ومن اتّخذ له شريكًا في هذه الثلاثة فليس بمسلم، بل يُعتبر مشرّكًا.

نعم، إنّ الذين يعتبرون أنفسهم مسلمين، ثمّ يجعلون لغير الله نصيبًا في التكوين، كما يدعون ميتًا أن يوسّع رزقهم أو يشفي مرضهم أو يهلك عدوّهم، يعملون عمل المشركين، لكنّهم لا يعتبرون مشركين؛ لأنّهم، بالرّغم من أنّ عملهم يشبه عمل المشركين، إلّا أنّ اعتقادهم يختلف عن اعتقاد المشركين؛ بالنّظر إلى أنّ الظاهر أنّهم يعملونه وهم معتقدون بأنّ الله واحد في الخلق والرّزق والإدارة التكوينية للكائنات، لزعمهم بأنّه لا تعارض بينهما، ومن الواضح أنّ اعتقادهم لا يتجاهل بسبب عملهم؛ كما لو سئلوا من هو الخالق والرازق والمدبّر للكائنات فإنّهم يقولون الله ولا يشركون به أحدًا، لكنّ السلفيّين يحسبون أنّ هذا الاعتقاد والإقرار منهم لا يكفي لثبوت إسلامهم؛

١. غافر/ ٦٢

٢. ق/ ١٥

٣. النمل/ ٦٤

٤. العنكبوت/ ١٧

٥. السّجدة/ ٥

٦. طه/ ٥٠

٧. الأعلى/ ٣

٨. الرّحرف/ ٢٧

لأنّ المشركين على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يعتقدون ويقرّون بمثل هذا، ولم يكن ذلك كافياً لثبوت إسلامهم مع دعائهم للأوثان؛ كما قال الله فيهم: ﴿وَلَيْنُ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾، وقال: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾^١، لكنّ الحقّ أنّ هذا التشابه العملي لا يكفي لنفي الإسلام عن أهل القبلة؛ إذ من المسلم به أنّ المشركين على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يستنكفون عن قول «لا إله إلا الله»؛ كما قال الله فيهم: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾^٢، ولا شك أنّ استنكافهم عن هذا القول كان بسبب عدم اعتقادهم بمعناه، في حين أنّ معناه هو وحدانية الله في الخلق والرزق والإدارة التكوينية للكائنات، ولذلك لا يمكن اعتبارهم معتقدين ومقرّين بوحداية الله في هذه الثلاثة، بل الظاهر أنّهم لم يكونوا يعتقدون ويقرّون بها، وإنّما كانوا يسلمون بدور الله فيها كأحد ألهتهم أو أكبرها؛ كما أخبر الله عن قولهم فقال: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾؛ فكانوا يعتبرون أصنامهم شركاء الله في الخلق والرزق والإدارة التكوينية للكائنات، ويعتقدون لكلّ منهم دوراً في ذلك مع الله؛ كما كانوا يدعون أحدهم إله المطر، والآخر إله الحرب، والآخر إله الحب، وهكذا، وكانوا يرونهم مستحقّين للعبادة، ويسجدون لهم كما يُسجد لله.

بغضّ النظر عن حقيقة أنّ عدم ثبوت إسلامهم لم يكن بسبب اعتقادهم هذا فقط؛ لأنّهم علاوة على هذا الاعتقاد، كانوا يكذبون أنبياء الله وما أنزل إليهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾، وكانوا لا يؤمنون بالآخرة، وينكرون يوم القيامة؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾^٣، وقال: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾^٤. هذا في حين أنّ المسلمين، وإن كانوا في العمل داعين لغير الله، ليسوا في الاعتقاد متّخذين لله شريكاً في الخلق والرزق والإدارة التكوينية للكائنات،

١. لقمان / ٢٥

٢. يونس / ٣١

٣. الصافات / ٣٥

٤. ص / ٥

٥. سبأ / ٣١

٦. النحل / ٣٨

٧. هود / ١٩

بل يعتبرون غير الله محتاجًا إلى إذنه في الخير والشر، ويقرون بكلمة «لا إله إلا الله»، ويصدقون بالأنبياء وما أنزل إليهم، ويؤمنون بالآخرة ويوم القيامة، ولذلك فإنّ تسويتهم بالمشرّكين الذين كانوا على عهد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم غير عادلة، ولا تمكن إلاّ بتغافل وإهمال فاحش. مع أنّ دعاء غير الله بالغيب يُعتبر ترك الأولى كما تبين، ولا يصلح للمسلمين بأيّ تبرير كان؛ لأنّ الأولى في كلّ حال دعاء الله الذي هو أسمع وأرحم وأكثر إجابة من أيّ شخص آخر؛ لدرجة أنّه مع وجوده، لا داعي لدعاء غيره، وإن كان مخلوقًا مقدّسًا.

[توحيد الله في التشريع]

البُعد الثاني هو التشريع، بمعنى إنشاء الأحكام للكائنات، وذلك لأنّه متوقّف على العلم الكامل بجميع الكائنات وجميع مصالحها ومفاسدها، ليتّمم به تحديد الواجبات والمحرمات اللازمة لهدايتها التكوينية إلى كمالها، في حين أنّ هذا العلم موجود لمكوّنها فقط؛ كما قال تعالى: «هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ»^١، وقال: «أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ»^٢، ولذلك من الواضح أنّه ليس لأحد غيره أهلية أن يحلّ شيئًا لشيء آخر أو يحرمه عليه؛ لأنّ تحليل شيء لشيء آخر أو تحريمه عليه، يحتاج إلى العلم بهما والتناسب أو عدم التناسب لأحدهما بالنسبة إلى الآخر، وهو ما لا يمكن إلاّ لمكوّنها؛ كما قال تعالى: «قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ۖ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ»^٣. في حين أنّ أحكام الله تابعة لعلمه بطبائع الأشياء ومقاديرها، وتناسبها وعلاقتها مع بعضها البعض، والمصالح والمفاسد الناشئة منها، وسننه الثابتة واعتباراته المتغيرة، بالإضافة إلى الأسباب الغيبية وغير المادية في نظام الكون، ومن الواضح أنّ مثل هذا العلم بعيد عن متناول الآخرين. من هنا يعلم أنّ أحكام الله فقط تستحق أن تُتبع، والأحكام التي يصدرها الآخرون لا تصلح للإتباع؛ كما قال تعالى: «أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»^٤؛

١ . البقرة / ٢٩

٢ . الملك / ١٤

٣ . يونس / ٥٩

٤ . الشورى / ٢١

لأن الآخرين، بسبب محدودية حواسهم وإدراكاتهم، لا يعلمون كل شيء في العالم، وبالتالي يصدرون الحكم وهم غير محيطين بما يقتضيه وما يمنعه، ولذلك لا يحصل القطع بصحة حكمهم ونافعيته حتى لأنفسهم، فكيف للآخرين، ومن ثم فإن حكمهم حكم جاهلي، وليس للعقلاء أن يتبعوه؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾^١.

من هنا يعلم أن الله واحد في وضع القوانين، ومن اتخذ له شريكاً في ذلك فليس بمسلم، بل يُعتبر مشركاً؛ كما أن من لا يعتقد لزوم العمل بقوانين الله، ويلتزم بالقوانين التي وضعها الآخرون بغض النظر عن قوانينه، فهو من الناحية النظرية كافر، ومن الناحية العملية ظالم في البعد الاجتماعي، وفاسق في البعد الفردي؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾^٢، وقال: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^٣. مع ذلك الآن، في العديد من البلدان الإسلامية، قد أصبحت معظم قوانين الله متروكة، واستبدلت بها قوانين بشرية من نوع قوانين الكفار؛ كما أن القاتل لا يُقتل بالرغم من اجتماع شروط القصاص، والسارق لا يُقطع بالرغم من اجتماع شروط الحد، والزاني لا يُرجم ولا يُجلد بالرغم من اجتماع شروطهما، بل يُسجنون بدلاً من ذلك. من الواضح أن هذا، وإن كان بسبب عدم تناسب أحكام الله معهم بعد تقصيرهم، هو خروج واضح عن الإسلام؛ لأنهم يعلمون أن قوانينهم ليست صادرة من الله وتختلف عن قوانينه، ومع ذلك فهم معتقدون وملتزمون باتباعها، وعلى هذا فلا بحث في خروجهم عن الإسلام ولو من باب التفاهة، وبالتالي يجب على المسلمين الذين يعيشون بينهم أن يعيدوهم إلى الإسلام من خلال أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر إن استطاعوا ذلك، وإن لم يستطيعوا ذلك فعليهم الهجرة من بينهم إلى بلد آخر يتم فيه تطبيق قوانين الله إن استطاعوا ذلك؛ فإن لم يفعلوا هذا ولا هذا رغم الاستطاعة، فهم مشاركون في ظلمهم وفسقهم، وإن لم يكونوا مشاركين في كفرهم بسبب البراءة منهم في قلوبهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَاِنَّهُ مِنْهُمْ﴾^٤، وقال: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^٥.

١. المائدة / ٥٠

٢. المائدة / ٤٤

٣. المائدة / ٤٥

٤. المائدة / ٤٧

٥. المائدة / ٥١

٦. التوبة / ٢٣

[توحيد الله في التحكيم]

البُعد الثالث هو الحكومة، بمعنى تطبيق الأحكام بين الكائنات، وهو ما يمكن من خلال السيطرة عليها، ولا يستحقها إلا الله؛ كما قال تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^١؛ نظرًا لأن الله وحده أهل لتشريع الأحكام، وبالتالي فإنه وحده قادر على التطبيق الكامل لأحكامه؛ لأن التطبيق الكامل لأحكامه يحتاج إلى العلم الكامل بها، والعلم الكامل بها لا يمكن إلا لمن شرعها؛ نظرًا لأنه ليس أحد يعلم رضاه وسخطه، وبالتالي حلاله وحرامه كما يعلمه هو نفسه؛ كما قال: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّاكُمْ اللَّهُ بِهَذَا﴾^٢، وقال: ﴿قُلْ هَلُمْ شُهَدَاءُكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا﴾^٣، وقال: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾^٤؛ ثم إن التطبيق الكامل لأحكام الله يحتاج إلى العلم الكامل بموضوعاتها، في حين أن العلم الكامل بموضوعاتها لا يمكن إلا لمكوّنها؛ نظرًا لأنه ليس أحد يعلم مخلوقاته، وبالتالي أقدارها ومواضعها كما يعلمها هو نفسه؛ كما قال تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾^٥، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^٦؛ علاوة على ذلك، من الواضح أن تطبيق أحكام الله على موضوعاتها غير ممكن بدون حاكميته عليها؛ لأن الكثير من أحكامه فيها عامّة، وبالتالي لا ضمان لتطبيقها دون سيطرته عليها، في حين أن حاكميته عليها لا تمكن إلا بطاعتها له، وهذا يعني أن طاعته واجبة عليها؛ كما لا يجوز لها طاعة غيره؛ لأن طاعتها غير معقولة إلا لمن كان منزهاً عن أي نقص؛ نظرًا لأن طاعة التاقص تؤدي إلى النقص، ومن الواضح أنه ليس أحد منزهاً عن أي نقص إلا الله؛ كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾^٧.

١. المائدة / ١٢٠

٢. الأنعام / ١٤٤

٣. الأنعام / ١٥٠

٤. النحل / ١١٦

٥. الأنعام / ٥٩

٦. النحل / ٧٤

٧. فاطر / ١٥

بالإضافة إلى أن الحاكمية على الناس تعني تملك بعض سلطاتهم، ومثل هذا التملك يرجع إلى تملك الناس، وهو غير ثابت إلا لمكونهم؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، وقال: ﴿أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ؟﴾، وقال: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾^١.

من هنا يعلم أن الله واحد في الحاكمية على الناس؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾، وبالتالي لا بد للناس من قبول حاكميته عليهم؛ لأنه بدون الحكومة ستختل حياتهم، وحكومته هي الحكومة الوحيدة التي تنسجم مع العقل ويمكن قبولها؛ كما أن وصولهم إلى كمالهم يتوقف على تحقق العدل، وتحقيق العدل لا يمكن إلا بحكومة الله، وحكومة الله، كأبي حكومة أخرى، تتحقق بقبول الناس، ولهذا يجب على الناس قبول حكومة الله، وذلك يتم بقبول حكومة من يحكم نيابة عن الله؛ لأن الله، كأبي حاكم آخر، يفوض حاكميته على الناس إلى من يشاء منهم، ليقوم بتطبيق أحكامه بينهم نيابة عنه؛ كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكُهُ مَنْ يَشَاءُ﴾^٢، وهو، باعتبار حكومته نيابة عن الله، يُعتبر خليفته في الأرض؛ كما قال: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾^٣، مثل داود عليه السلام إذ آتاه حكومة من عنده فقال: ﴿وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾^٤، ولذلك اعتبره خليفة له في الأرض فقال: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^٥. بناء على هذا، فإن «البيعة»، بمعنى قبول الحاكمية، غير جائزة إلا لرجل جعله الله خليفة له في الأرض مثل داود عليه السلام، ومبايعة هذا الرجل تُعتبر مبايعة الله؛ لأن الله أمر بمبايعته؛ كما اعتبر مبايعة نبيه مبايعة نفسه لهذا السبب، فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾^٦.

١. التور / ٦٤

٢. يونس / ٣١

٣. فاطر / ١٣

٤. الإسراء / ١١١

٥. البقرة / ٢٤٧

٦. البقرة / ٣٠

٧. البقرة / ٢٥١

٨. ص / ٢٦

٩. الفتح / ١٠

ومن الواضح أنّ مثل هذه الخلافة غير ثابتة في الوقت الحاضر إلا للمهدي؛ لأنها لا تثبت إلا بالخبر المتواتر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يرد عنه خبر متواتر إلا في المهدي، ولذلك ليس في الأرض خليفة لله إلا هو، وبالتالي يجب على الناس جميعاً أن يبايعوه؛ لأنّ الله ونبيّه أمراً بمبايعته، وعلى هذا تُعتبر مبايعته مبايعة الله ونبيّه؛ كما أنّ مبايعة غيره، وإن كان قرشياً صالحاً، غير شرعية؛ لأنّ الأمر بالشيء نهي عن ضده عند العقلاء، وعلى هذا فإنّ أمر الله ونبيّه بمبايعة المهدي نهي منهما عن مبايعة غيره، وبالتالي فإنّ مبايعة غير المهدي، بمعنى قبول حاكمية غيره، وإن كان هاشمياً صالحاً، حرام، بل تُعتبر تحاكماً إلى الطاغوت، وهو ضلال بعيد؛ كما قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾؛ بالتظر إلى أنّ كلّ حاكم لم يختره الله من عنده، وإن كان فاطمياً بل حسينياً واجتمع عليه المسلمون، فهو طاغوت، ومن رضي بحكومته فقد عبد الطاغوت وابتعد عن الإسلام أكثر ممّا بين السماء والأرض، وهذا ركن الدّين وسنة الله في الدين خلوا من قبل، ولا مجال لأيّ بحث ونقاش فيه.

من هنا يعلم أنّ المسلمين الذين قد اختاروا خليفة أو أميراً أو وليّ أمر غير المهديّ، ويسعون لحفظه وإعانتة وطاعته بدلاً منه، إنّما يتبعون أهواءهم وظنونهم، وليسوا على بينة من الله، وميتتهم على ذلك ميتة جاهليّة؛ كالذين قال الله فيهم: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ الَّذِينَ صَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يُحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا؛ بالتظر إلى أنّ وصولهم إلى المهديّ ممكن بمجرد إرادتهم وفعلهم اللازمين، وحكومته تتحقّق برغبتهم وإعانتهم وطاعتهم، وعلى هذا فلا داعي لإعراضهم عنه وإقبالهم على الآخرين.

الحاصل أنّ الله متفرد بالحاكمية على الناس، وله الحقّ وحده في أن يحكّم شخصاً على الأرض، وكلّ من حكّم شخصاً على الأرض غيره فهو مشرك؛ لأنّه قد اتخذ نفسه شريكاً لله في التحكيم؛ كما أنّ كلّ من لم ينقد للحاكم الذي اختاره الله في الأرض فقد استنكف عن عبادة الله وبرئ من ذمته؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرْهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾.

١. النساء / ٦٠

٢. الكهف / ١٠٣-١٠٤

٣. النساء / ١٧٢

٤. غافر / ٦٠

لذلك، فَإِنَّ كُلَّ مَنْ دَعَا الْمُسْلِمِينَ إِلَى بَيْعَتِهِ غَيْرَ الْمَهْدِيِّ فَهُوَ إِمَامٌ يَدْعُو إِلَى النَّارِ؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾^١، بل هو طاغوت يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، ويُخْرِجُ أَتْبَاعَهُ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^٢، بل كُلٌّ مِنْ ضَرْبِ الْمُسْلِمِينَ بِسِلَاحِهِ لِيَدْخُلُوا فِي بَيْعَتِهِ غَيْرَ الْمَهْدِيِّ فَقَدْ حَارَبَ اللَّهَ وَخَلِيفَتَهُ وَسَعَى فِي الْأَرْضِ فُسَادًا، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جُزْئُهُمْ فِي الدُّنْيَا ۗ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^٣، وَإِنِّي إِن تَمَكَّنْتُ فِي الْأَرْضِ سَاجِزِيهِمْ عَلَى عَمَلِهِمْ؛ لِأَنَّ إِزَالَتَهُمْ مِنْ طَرِيقِ الْمَهْدِيِّ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُتَمَكِّنٍ مِنْ ذَلِكَ.

[طاعة الله]

أَمَّا تَوْحِيدُ اللَّهِ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَيَسْتَلْزِمُ عِبَادَتَهُ، وَهِيَ مَقْصُودُهُ مِنَ التَّكْوِينِ وَالتَّشْرِيعِ وَالتَّحْكِيمِ؛ كما قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^٤، وَعِبَادَتُهُ تَعْنِي طَاعَتَهُ؛ لِأَنَّ عِبَادَةَ كُلِّ عَبْدٍ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ طَاعَتُهُ لِمَوْلَاهُ، وَاللَّهُ مَوْلَى الْخَلْقِ جَمِيعًا؛ كما قال: ﴿بَلِ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ ۖ وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ﴾^٥، وَطَاعَةُ اللَّهِ هِيَ الْمَوَافَقَةُ عَلَى إِرَادَتِهِ، وَإِرَادَتُهُ تَتَجَلَّى أحيانًا فِي إِخْبَارِهِ الَّذِي يُمْكِنُ الْمَوَافَقَةُ عَلَيْهِ بِتَصَدِيقِهِ، وَتَتَجَلَّى أحيانًا فِي إِثْنَائِهِ الَّذِي يُمْكِنُ الْمَوَافَقَةُ عَلَيْهِ بِعَمَلِهِ.

[طاعة الله في إخباره]

أَمَّا إِخْبَارُهُ فَيَكُونُ أحيانًا عَنْ شَيْءٍ قَدْ وَقَعَ؛

١ . القصص / ٤١

٢ . هذا هو المراد بما جاء عن أهل البيت: «كُلُّ رَايَةٍ تَرْفَعُ قَبْلَ قِيَامِ الْقَائِمِ -يَعْنِي الْمَهْدِيَّ- فَصَاحِبُهَا طَاغُوتٌ يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ»، وَالرَّايَةُ كَنَاءَةٌ عَنِ الْبَيْعَةِ بِالْمُلْكِ أَوْ بِالْخِلَافَةِ؛ كَأَنَّهُمْ قَالُوا: «كُلُّ بَيْعَةٍ بِالْمُلْكِ أَوْ بِالْخِلَافَةِ قَبْلَ قِيَامِ الْمَهْدِيِّ فَصَاحِبُهَا طَاغُوتٌ يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ».

٣ . البقرة / ٢٥٧

٤ . المائدة / ٣٣

٥ . الذَّارِيَاتِ / ٥٦

٦ . آل عمران / ١٥٠

[التبوة]

كإخباره عن نبوة أنبيائه وخاتمهم محمد صلى الله عليه وآله وسلم الذين هم وسائطه في التشريع، والواجب تصديق ذلك بمقتضى قطعية إخباره ووجوب طاعته؛ كما قال تعالى: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^١.

[الملائكة]

وإخباره عن وجود ملائكته الذين لهم أجنحة يطبرون بها؛ كما قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولَى أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾، وهم تابعون له في القول والعمل؛ كما قال تعالى: ﴿لَا يَسْقُوتُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾^٢، ولذلك صاروا وسائطه في التكوين بمعنى الخلق والرزق والتدبير؛ كما قال تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾^٣، وقال: ﴿فَالْمُقَسَّمَاتِ أَمْرًا﴾^٤، وقال: ﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا﴾^٥، والواجب تصديق ذلك بمقتضى قطعية إخباره ووجوب طاعته؛ كما قال تعالى: ﴿كُلُّ أَمْنٍ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ﴾^٦، وقال: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾^٧.

[الآخرة]

وأحيانًا يكون إخباره عن شيء لما يقع، وهو وعده؛ كإخباره عن يوم القيامة، الذي فيه يُبعث الموتى، بعد أن يُنفخ في الصور، وتبدل الأرض والسموات، فيحضرُونَ عنده للحساب، وينبئون بأعمالهم كلها، بمشهد من الشهداء الصادقين والموازين القسط، فإن غلبت حسناتهم فيساقون إلى الجنة، وإن غلبت سيئاتهم فيساقون إلى النار، فيُجزون بما عملوا وهم لا يُظلمون، ومن الواضح أنَّ تصديق ذلك واجب بمقتضى قطعية إخباره ووجوب طاعته؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾^٨؛

١ . آل عمران / ١٧٩

٢ . فاطر / ١

٣ . الأنبياء / ٢٧

٤ . مريم / ١٩

٥ . الذاريات / ٤

٦ . النازعات / ٥

٧ . البقرة / ٢٨٥

٨ . البقرة / ٩٨

٩ . الجاثية / ٣٢

لا سيما بالتظر إلى أن عدل الله يقتضي أن يدرك المحسنون أجر إحسانهم، ويدرك المسيئون عقاب إسائتهم، لكي لا يكون الإحسان والإساءة سواء، ولا تكون لهما عاقبة واحدة، في حين أن ذلك لا يحصل في الحياة الدنيا غالباً، ولذلك لا بدّ من حصوله بعدها؛ كما قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾^١، وقال: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾^٢ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ؟^٣ وقال: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾^٤، وقال: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيءُ قَلِيلًا مَّا تَتَذَكَّرُونَ﴾^٥، ثم إن فناء الإنسان بعد الموت بغض النظر عن كيفية حياته قبله، يجعل تكوينه لغواً، في حين أن اللغو لا يصدر من الله؛ كما قال سبحانه: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾^٦. لذلك، فإن الذين ينكرون وجود الآخرة لا يمكنهم الإيمان بوجود الله؛ لأن وجود الله مستلزم لوجود الآخرة؛ كما أن المنكرين لوجود الله لا يجدون لحياتهم وجهاً عقلاً، ولا مآل لهم سوى اليأس والعبثية؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَلِقَائِهِ أُولَئِكَ يَئِسُوا مِنْ رَحْمَتِي وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^٧؛ لأنهم، في زعمهم، إن كانوا محسنين فيموتون مثل المسيئين، وإن كانوا مسيئين فيموتون مثل المحسنين، وليسوا بالضرورة ينتفعون من إحسانهم أو يتضررون من إسائتهم؛ نظراً لأن الكثير من المحسنين ماتوا دون أي أجر في الدنيا، وأن الكثير من المسيئين ماتوا دون أي عقاب في الدنيا، ولم تنته محنة هؤلاء إلى راحة، ولا راحة هؤلاء إلى محنة، ولذلك فإن إثارة محنة الإحسان على راحة الإساءة، مع أن جميع الحكماء متفقون عليه، هو سفاهة.

[طاعة الله في إنشائه]

أما إنشاء الله فيعني أمره ونهيه، وهما يأتیان من رضاه وسخطه؛ لأنّه، بمقتضى كماله، يرضى الحسنات ويسخط السيئات، في حين أنه لا يحتاج إلى شيء حتى يفرح بحصوله ويحزن على فواته،

١. الجاثية / ٢١

٢. القلم / ٣٥-٣٦

٣. ص / ٢٨

٤. غافر / ٥٨

٥. المؤمنون / ١١٥

٦. العنكبوت / ٢٣

لكنَّ عباده، بمقتضى حدوثهم، يحتاجون إلى البقاء، ولبقائهم يحتاجون إلى الكمال، ولكمالهم يحتاجون إلى فعل الحسنات وترك السيئات، وهو بمقتضى كماله يحبُّ كمالهم؛ لأنَّ حبَّ الكمال من الكمال. بناء على هذا، فإنَّ رضاه للحسنات وسخطه للسيئات لم يأتيا من حاجته، لكن من كماله؛ كما قال على سبيل المثال: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾^١، ولذلك من الواضح أنَّه قد أمر بكلَّ عمل صالح، ونهى عن كلِّ عمل سيِّء؛ كما قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾^٢، وبالتالي لم يأمر بأيِّ عمل سيِّء، ولم ينه عن أيِّ عمل صالح؛ كما قال: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾^٣، وقال على سبيل المثال: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾^٤، ولذلك فإنَّ الإنقياد لأوامره ونواهيه، وإن كان وجهها غير ظاهر لبعض الناس، هو واجب عليهم جميعاً، والعمل بمقتضاها يُعتبر طاعة الله وعبادته، ويوفِّر احتياجات بني آدم ويضمن سعادتهم.

[الصَّلَاةُ]

كأمره بالصَّلَاة، وهي فريضة معلومة وثابتة على المسلمين؛ كما قال: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾^٥، وهي تقام في خمسة أوقات من اليوم واللييلة: أوَّل النهار وآخره، وفيهما صلاة الفجر والعصر، وأوَّل الليل، وفيه صلاة المغرب؛ كما قال: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنَ اللَّيْلِ﴾^٦، وكذلك بعد منتصف النهار، وفيه صلاة الظهر، وقبل منتصف الليل، وفيه صلاة العشاء؛ كما قال: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَىٰ عَسَاقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾^٧، فيجب المحافظة عليها في أوقاتها؛ كما قال: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾^٨،

١ . الزَّمر / ٧

٢ . النحل / ٩٠

٣ . الأعراف / ٢٨

٤ . الممتحنة / ٨

٥ . النساء / ١٠٣

٦ . هود / ١١٤

٧ . الإسراء / ٧٨

٨ . البقرة / ٢٣٨

والمحافظة عليها هي المداومة عليها والخشوع فيها؛ كما قال: «الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ»^١، وقال: «الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ»^٢، وكذلك اجتناب الكسل والرياء والغفلة والسهو فيها؛ كما قال: «إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا»^٣، وقال: «الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ»^٤، وهي تقوم أساساً على الركوع والسجود؛ كما أمر الله بهما فقال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ»^٥، مع أن قراءة ما تيسر من القرآن أيضاً واجبة فيها؛ كما أمر الله بها فقال: «فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ»^٦، ويجب إقامتها مع الجماعة إن أمكن؛ كما أمر الله بذلك فقال: «وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ»^٧، ولا يجوز الإقتراب منها في حالة سكر أو جنابة؛ كما نهى الله عن ذلك فقال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا»^٨، ويجب الوضوء قبل القيام إليها، وهو غسل الوجه واليدين إلى المرفقين، ومسح الرأس والرجلين إلى الكعبين؛ كما أمر الله بذلك فقال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ»^٩؛ مع أن أكثر المسلمين يرون وجوب غسل أرجلهم فيه كغسل وجوههم وأيديهم، ولكن لا تخفى مخالفة ذلك لظاهر القرآن؛ لأن ظاهر القرآن يدل بوضوح على مسح الأرجل، سواء قرئ «أَرْجُلَكُمْ» فيه بالتصبي أو بالجر؛ غير أنه إذا قرئ بالتصبي رجع إلى «وَامْسَحُوا» ودل على مسح كل الأرجل إلى الكعبين، وإذا قرئ بالجر رجع إلى «بِرُءُوسِكُمْ» ودل على مسح جزء من الأرجل إلى الكعبين، ولم يرجع إلى «فَاغْسِلُوا» في أي من الحالين؛ لأن رجوعه إليه مخالف للظاهر والفصاحة في الحالين جميعاً، وذلك غير جائز إلا عند الضرورة، ولا ضرورة هناك إلا تكييف القرآن على المذهب المشهور،

١. المعارج / ٢٣

٢. المؤمنون / ٢

٣. النساء / ١٤٢

٤. الماعون / ٥

٥. الحج / ٧٧

٦. المزمل / ٢٠

٧. البقرة / ٤٣

٨. النساء / ٤٣

٩. المائدة / ٦

ومن الواضح أنّ تكيف القرآن على المذهب المشهور تحكّم، والواجب تكيف المذهب المشهور على القرآن؛ كما أكد العديد من الصحابة وتابعيهم على هذه الحقيقة، وأجمع عليها أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهم مطهرون من الرّجس ولا يفترون عن القرآن، واعترف بها بعض العلماء المنصفين والمتعقلين^٣.

١ . على سبيل المثال، روي عن ابن عباس أنه قال: «كَتَابَ اللَّهُ الْمَسْحَ، وَبَآبَى النَّاسُ إِلَّا الْغُسْلَ»، وقال: «افْتَرَضَ اللَّهُ غُسْلَتَيْنِ وَمَسْحَتَيْنِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ ذَكَرَ التَّيْمُمَ، فَجَعَلَ مَكَانَ الْغُسْلَتَيْنِ مَسْحَتَيْنِ، وَتَرَكَ الْمَسْحَتَيْنِ؟»، وعن أنس بن مالك أنه بلغه قول الحجاج في خطبته أنه ليس شيء من ابن آدم أقرب إلى خبثه من قدميه، فاعسلا بطونهما وظهورهما وعراقيبهما في الوضوء، فقال: «صَدَقَ اللَّهُ وَكَذَبَ الْحَجَّاجُ، إِنَّمَا أَمَرَ اللَّهُ بِمَسْحِ الرَّجْلَيْنِ»، وروي عن ابن عمر أنه قال: «نَزَلَ جَبْرِيلُ بِالْمَسْحِ»، وقيل للشعبي: «إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: إِنَّ جَبْرِيلَ نَزَلَ بِغُسْلِ الرَّجْلَيْنِ! فَقَالَ: نَزَلَ جَبْرِيلُ بِالْمَسْحِ»، وروي عن عكرمة أنه قال: «لَيْسَ عَلَى الرَّجْلَيْنِ غَسْلٌ، إِنَّمَا نَزَلَ فِيهِمَا الْمَسْحُ»، وبهذا قال الحسن البصري، وقتادة، وعلمقة، ومجاهد، والضحاك، وغيرهم؛ كما قال رجل لمطر الرزاق: من كان يقول المسح على الرجلين؟ فقال: «فَقَهَاءٌ كَثِيرٌ» (انظر: مصنف عبد الرزاق، ج ١، ص ١٩؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ١، ص ٢٥؛ تفسير الطبري، ج ١٠، ص ٥٨؛ أحكام القرآن للطحاوي، ج ١، ص ٨١).

٢ . لقد صح عن علي أنه قال: «لَوْ كَانَ الدِّينُ بِرَأْيِ كَانَ بَاطِلُنِ الْقَدَمَيْنِ أَحَقُّ بِالْمَسْحِ مِنْ ظَاهِرِهِمَا، وَلَكِنْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ ظَاهِرَهُمَا» (مسند الحميدي، ج ١، ص ١٧٥؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ١، ص ٢٥؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ١٣٩؛ مسند الدارمي، ج ١، ص ٥٥٧؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٢؛ مسند البزار، ج ٣، ص ٣٧؛ مسند أبي يعلى، ج ١، ص ٢٨٧؛ معرفة السنن والآثار للبيهقي، ج ١، ص ٢٩٠)، وصح عنه أنه أتى بماء فغسل وجهه ويديه، ثم مسح برأسه ورجليه، ثم قال: «هَذَا وَضُوءٌ مَنْ لَمْ يُحْدِثْ» (مسند أبي داود الطيالسي، ج ١، ص ١٢٥؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٥٦؛ تفسير الطبري، ج ١٠، ص ١٣؛ شعب الإيمان للبيهقي، ج ٥، ص ١٠٩)، ومعناه أنه وضوء من لم يحدث في الدين؛ لأن القول بغسل الرجلين محدث، وليس أنه وضوء من كان على طهارة؛ لأن الطاهر لا يجب عليه وضوء، ولو لم يكن مسح الرجلين مجزياً لم يكن الوضوء به مستحباً للطاهر؛ لأنه كان باطلاً، والباطل لا يجب ولا يستحب، وقد ثبت القول بالمسح عن أبي جعفر الباقر وابنه جعفر الصادق وسائر أهل البيت، وهم أعلم الناس بقول علي، وقد روي عن جعفر الصادق أنه قال: «يَأْتِي عَلَى الرَّجُلِ سِتُّونَ أَوْ سَبْعُونَ سَنَةً مَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَلَاةً، لِأَنَّهُ يَغْسِلُ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِمَسْحِهِ» (علل الشرائع لابن بابويه، ج ١، ص ٢٨٩؛ تهذيب الأحكام للطوسي، ج ١، ص ٦٥).

٣ . على سبيل المثال، قال الرازي (ت ٦٠٦هـ) في «تفسيره» (ج ١١، ص ٣٠٥): «حُجَّةٌ مَنْ قَالَ بِوُجُوبِ الْمَسْحِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ الْمَشْهُورَتَيْنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾، فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَحَمَزَةُ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ فِي رَوَايَةٍ أَبِي بَكْرٍ عَنْهُ بِالْجَرِّ، وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ غَامِرٍ وَعَاصِمٌ فِي رَوَايَةٍ خُصِي عَنْهُ بِالضَّبِّ، فَتَقُولُ: أَمَّا الْقِرَاءَةُ بِالْجَرِّ فَهِيَ تَقْتَضِي كَوْنَ الْأَرْجُلِ مَعْطُوفَةً عَلَى الرُّؤُوسِ، فَكَمَا وَجِبَ الْمَسْحُ فِي الرَّأْسِ فَكَذَلِكَ فِي الْأَرْجُلِ. فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: هَذَا كُسِرَ عَلَى الْجَوَارِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: <يُحَرِّضُ صَبَّ حَرْبٍ>، وَقَوْلِهِ: <كَبِيرُ أَنَاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ>، قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ مِنْ وَجْهِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ الْكُسْرَ عَلَى الْجَوَارِ مَعْدُودٌ فِي اللَّحْنِ الَّذِي قَدْ يَتَحَمَّلُ لِأَجْلِ الصُّورَةِ فِي الشَّعْرِ، وَكَلَامُ اللَّهِ يَجِبُ تَنْزِيهُهُ عَنْهُ؛

نعم، لا بأس بغسل الأرجل تنظيفاً وإن كان متصلاً بمسحها في الوضوء، بل يُستحب ذلك، وهذا ما قصد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من القيام بذلك في بعض الأحيان إن صحّت الرواية عنه، وقد حملوه عن خطأ على جزئية ذلك ووجوبه؛ بالنظر إلى أنه لا يمكن أن يخالف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ظاهر القرآن.

وثانيها: أَنَّ الْكَسْرَ إِنَّمَا يُضَارُّ إِلَيْهِ حَيْثُ يَخْصُلُ الْأَمْنُ مِنَ الْإِلْتِبَاسِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: «جُحِزَ ضَبٌّ خَرِبَ»، فَإِنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الْخَرِبَ لَا يَكُونُ نَعْتًا لِلضَّبِّ بَلْ لِلْجُحْرِ، وَفِي هَذِهِ آيَةُ الْأَمْنِ مِنَ الْإِلْتِبَاسِ غَيْرُ خَاصِلٍ؛ وَثَالِثُهَا: أَنَّ الْكَسْرَ بِالْجَوَارِ إِنَّمَا يَكُونُ بِدُونِ خَرْفِ الْعَطْفِ، وَأَمَّا مَعَ خَرْفِ الْعَطْفِ فَلَمْ تَتَكَلَّمْ بِهِ الْعَرَبُ. وَأَمَّا الْفِرَاءَةُ بِالنَّصْبِ فَقَالُوا أَيْضًا: إِنَّهَا تُوجِبُ الْمَسْحَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «وَامْسُخُوا بِرُءُوسِكُمْ» فَرُوُوسُكُمْ فِي النَّصْبِ وَلِكِنَّهَا مَجْزُورَةٌ بِالْبَاءِ، فَإِذَا عَطَفْتَ الْأَرْجُلَ عَلَى الرَّؤُوسِ جَازَ فِي الْأَرْجُلِ النَّصْبُ عَطْفًا عَلَى مَحَلِّ الرَّؤُوسِ، وَالْجُرُ عَطْفًا عَلَى الظَّاهِرِ، وَهَذَا مَذْهَبٌ مَشْهُورٌ لِلنُّحَاةِ. إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا فَتَقُولُ: ظَهَرَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غَايِلُ النَّصْبِ فِي قَوْلِهِ: «وَارْجُلُكُمْ» هُوَ قَوْلُهُ: «وَامْسُخُوا»، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ قَوْلُهُ: «فَاغْسِلُوا»، لَكِنْ الْعَامِلَانِ إِذَا اجْتَمَعَا عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ كَانَ إِعْمَالُ الْأَقْرَبِ أَوَّلَى، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ غَايِلُ النَّصْبِ فِي قَوْلِهِ: «وَارْجُلُكُمْ» هُوَ قَوْلُهُ: «وَامْسُخُوا»، فَتَبَيَّنَ أَنَّ فِرَاءَةَ «وَارْجُلُكُمْ» بِنَصْبِ الْأَمِّ تُوجِبُ الْمَسْحَ أَيْضًا، فَهَذَا وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَذِهِ آيَةِ عَلَى وَجُوبِ الْمَسْحِ، ثُمَّ قَالُوا: وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ ذَلِكَ بِالْأَخْبَارِ، لِأَنَّهَا بِأَسْرِهَا مِنْ بَابِ الْأَحَادِ، وَنَسَخَ الْقُرْآنُ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ لَا يَجُوزُ.

١. هذا قول مروى عن أهل البيت وجماعة من الصحابة والتابعين؛ كما روي عن علي وأُسْنِ أَنَّهُمَا قَالَا: «نَزَلَ الْكِتَابُ بِالْمَسْحِ، وَالسُّنَّةُ بِالْغَسْلِ» (معاني القرآن للقرءاء، ج ١، ص ٣٠٢؛ تفسير الطبري، ج ١٠، ص ٥٨)، وروي عن ابن عمر أَنَّهُ قَالَ: «نَزَلَ جَبْرِيلُ بِالْمَسْحِ، وَسَنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ غَسْلَ الْقَدَمَيْنِ» (الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف لابن المنذر، ج ١، ص ٤١٤)، وعن علي بن موسى الرضا أَنَّهُ قَالَ: «الْفَرِيضَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى الْمَسْحُ، وَالْغَسْلُ فِي الْوُضُوءِ لِلتَّنْظِيفِ» (تهذيب الأحكام للطوسي، ج ١، ص ٦٤)، والدليل على أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لم يكن يداوم على غسل القدمين ما تقدّم من قول علي: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ ظَاهِرَهُمَا»، وما روي عن عثمان «أَنَّهُ دَعَا بِمَاءٍ، فَمَضْمَضَ، وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَظَهَرَ قَدَمَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ هَكَذَا يَتَوَضَّأُ، يَا هَؤُلَاءِ! أَكْذَاكَ؟ قَالُوا: نَعَمْ، لِنَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عِنْدَهُ» (مصنف ابن أبي شيبة، ج ١، ص ١٦؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٥٢٣)، وما روي عن أبي مالك الأشعري أَنَّهُ قَالَ لِقَوْمِهِ: «اجْتَمِعُوا أَصْلِي بِكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا اجْتَمَعُوا دَعَا بِحَفْنَةٍ فِيهَا مَاءٌ، فَتَوَضَّأَ وَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَظَهَرَ قَدَمَيْهِ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمْ» (مسند أحمد، ج ٣٧، ص ٥٣٣)، وما روي عبد الله بن زيد «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَرَجْلَيْهِ مَرَّتَيْنِ» (مصنف ابن أبي شيبة، ج ١، ص ١٦)، وما روي عباد بن تميم عنه «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْقَدَمَيْنِ، وَأَنَّ غُرُوةَ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ» (شرح معاني الآثار للطحاوي، ج ١، ص ٣٥)، وما روي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في الصحيح المشهور أَنَّهُ قَالَ لِمَسِيءِ الصَّلَاةِ: «إِنَّهَا لَا تَبَيِّنُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ حَتَّى يُسَبِّغَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَيَغْسِلُ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَيَمْسَحُ بِرَأْسِهِ وَرَجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» (مسند الدارمي، ج ٢، ص ٨٢٩؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٥٦؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٢٧).

على أي حال، فإنَّ كَيْفِيَّةَ الصَّلَاةِ ومَقْدَمَاتِهَا هي كما يُوَدِّعُهَا المَهْدِيُّ؛ لَأَنَّهُ الوَاسِطَةُ فِي تَطْبِيقِ أَحْكَامِ اللَّهِ، وأَعْلَمُ النَّاسِ بِسُنَّةِ نَبِيِّهِ، وإذا ظَهَرَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَقَامَ لَهُمُ الصَّلَاةَ بِالطَّرِيقَةِ الَّتِي تَمَّ تَشْرِيعُهَا؛ كما قَالَ اللَّهُ فِي وَصْفِ أَمْثَالِهِ: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾^١، وَقَالَ لِنَبِيِّهِ الَّذِي كَانَ خَلِيفَتَهُ فِي الْأَرْضِ: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾^٢.

[الزكاة]

وكذلك أَمَرَ اللَّهُ بِإِيْتَاءِ الزَّكَاةِ، وَقَدْ قَرَنَهُ بِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ؛ كما قَالَ مُرَارًا وَتَأْكِيدًا: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^٣، وَلِذَلِكَ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ إِيْتَاؤها كما يَجِبُ عَلَيْهِمْ إِقَامَةُ الصَّلَاةِ، وَيَجِبُ عَلَى خَلِيفَةِ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ أَخْذُهَا مِنْهُمْ؛ كما قَالَ اللَّهُ مُحَاطًا لَهُ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾^٤، وَهِيَ مَقْدَارٌ مِنْ مَالٍ يَحْدَدُهُ هُوَ كَوَاسِطَةُ فِي تَطْبِيقِ أَحْكَامِ اللَّهِ؛ كما حَدَّدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَقْدَارًا مِنَ الْخِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّيْبِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَسَبَ نَصَابِ كُلِّ مِنْهَا، وَعَفَا عَنِ الْأَمْوَالِ الْأُخْرَى، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ بِصِفَتِهِ خَلِيفَةُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ وَإِمَامُ الْمُسْلِمِينَ، وَلِهَذَا يَجُوزُ لَخَلِيفَةِ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ وَإِمَامِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ بَعْدِهِ أَنْ يَسْتَبْدِلَ بِهَذِهِ الْأَمْوَالِ أَمْوَالًا أُخْرَى أَوْ يَضِيفُهَا إِلَيْهَا بِالتَّنَاسُبِ مَعَ زَمَانِهِ وَمَكَانِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِأَخْذِ الصَّدَقَةِ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ الْغَالِبُ عَلَى أَمْوَالِهِمْ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَمَكَانِهِ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ التَّسْعَةُ؛ نَظَرًا لِأَنَّهُمْ إِمَّا كَانُوا زُرَّاعًا يَمْلِكُونَ الْخِنْطَةَ وَالشَّعِيرَ وَالتَّمَرَ وَالزَّيْبَ كَأَهْلِ الْمَدِينَةِ، أَوْ كَانُوا تِجَارًا يَمْلِكُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ كَأَهْلِ مَكَّةَ، أَوْ كَانُوا رِعَاةً يَمْلِكُونَ الْإِبِلَ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمَ كَأَهْلِ الْبَادِيَةِ، وَلِذَلِكَ فَإِنَّ تَحْدِيدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ التَّسْعَةَ كَانَ مُتَنَاسِبًا مَعَ أَهْلِ زَمَانِهِ وَمَكَانِهِ وَفِي سَبِيلِ أَخْذِ الصَّدَقَةِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ الْمَتَدَاوِلَةِ وَفَقًّا لِأَمْرِ اللَّهِ، وَبِالتَّالِي يَجُوزُ لَخُلَفَائِهِ الْمَعِينِينَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ أَنْ يَحْدِدُوا أَشْيَاءَ أُخْرَى بِالتَّنَاسُبِ مَعَ أَهْلِ زَمَانِهِمْ وَمَكَانِهِمْ وَفِي سَبِيلِ أَخْذِ الصَّدَقَةِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ الْمَتَدَاوِلَةِ وَفَقًّا لِأَمْرِ اللَّهِ، وَهَذَا لَا يُعْتَبَرُ مُخَالَفَةً لِسُنَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، بَلْ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ يُعْتَبَرُ مُوَافَقَةً كَامِلَةً لِسُنَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ سَيِّمًا بِالتَّظَرُّعِ إِلَى أَنْ غَرَضَ اللَّهُ مِنَ الْأَمْرِ بِإِيْتَاءِ الزَّكَاةِ، هُوَ مَنَعُ تَرْكَزِ الثَّرْوَةِ فِي أَيْدِي الْأَغْنِيَاءِ وَزِيَادَةِ الْإِنْقِسَامِ الطَّبَقِيِّ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ؛ كما قَالَ تَعَالَى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾^٥.

١ . الْحَجَّ / ٤١

٢ . النِّسَاءَ / ١٠٢

٣ . الْبَقَرَةَ / ٤٣

٤ . التَّوْبَةَ / ١٠٣

٥ . الْحَشَرَ / ٧

في حين أنّ الحنطة والشعير والتمر والزبيب والإبل والبقر والغنم، وإن كانت في زمان النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ومكانه تُعتبر ثروة وكانت غالبًا في أيدي الأغنياء، إلا أنّها في الزّمان والمكان الحاليين لا تُعتبر ثروة كبيرة وتوجد غالبًا في أيدي المحتاجين، وقد ظهرت مكانها أموال جديدة قد تركزت في أيدي الأغنياء وزادت الإنقسام الطبقي بين المسلمين، ومن الواضح أنّ حصر الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب والإبل والبقر والغنم في هذه الحالة، لا يحقق غرض الله من الأمر بإيتاء الزكاة، بل قد ينقضه. نعم، إنّ المراد بالذهب والفضّة في زمان النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ومكانه، كان نفس الدّينار والدّرهم اللذين كانا العملة المتداولة بين المسلمين، ولذلك كان تعلّق الزكاة بهما يعني تعلّق الزكاة بالعملة المتداولة التي تُعتبر معيارًا ثابتًا لحساب الثروة، لكنّ الكثير من فقهاء المسلمين لم يستنبطوا منه هذا الحكم، ولم يفتوا بتعلّق الزكاة بالعملة المتداولة، بل قالوا بأنّ الزكاة تتعلّق بالذهب والفضّة المسكوكين، في حين أنّهما ليسا من العملة المتداولة في الزّمان والمكان الحاليين غالبًا، وقد راجت مكانهما نقود ورقية واعتبارية لا تتعلّق بها الزكاة عندهم، وهذا قد أدّى إلى تركّز الثروة في أيدي الأغنياء وزيادة الإنقسام الطبقي بين المسلمين خلافاً لغرض الله من تشريع الزكاة. من هنا يعلم أنّ الزكاة ليست في أموال خاصّة لا تتبدّل، بل هي في كلّ مال يحدّده إمام المسلمين بالإعتماد على تعينه من عند الله متناسبًا مع زمان المسلمين ومكانهم، وبالتالي يجوز له أن يحدّد لأهل كلّ إقليم ما هو رائج فيه من الزرع والحيوان والنقد، حتّى يتحقّق الغرض من تشريع الزكاة على وجه أحسن، ولا تكون الثروة دولة بين الأغنياء.

ما هو مسلم به أنّ الزكاة، مهما تعلّقت به، هي لثمانية أصناف من المسلمين؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ^١ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ

١، فيتمّ تقسيمها بينهم كيفما يرى خليفة الله في الأرض، وإن لم يصل منها شيء إلى بعضهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسَخَطُونَ ﴿٦٠﴾ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾؛

بشرط أن لا يكونوا من بني هاشم؛ لأن الزكاة محرمة على بني هاشم وفقاً للأخبار المتواترة، وهذا تكريم لهم من الله بسبب ما خصهم به من فضله، ولهم خمس كل مال مغنوم بدلاً منها؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ الْجُمُعَانِ﴾، ومن الواضح أن سهم الله يصل إلى نبيه؛ لأنه لا يمكن وصوله إليه إلا بواسطة نبيه، ويصل سهم نبيه إلى ورثته من بعده، فيكون لهم مع سهمهم بصفة ذوي القربى نصف الخمس، وصاحبه في الوقت الحاضر هو المهدي؛ لأنه أقرب الناس إلى النبي في الوقت الحاضر، والنصف الآخر هو سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل من بني هاشم؛ نظراً لأنه لا نصيب لهم في الزكاة، ولذلك فإنهم محتاجون إلى نصيب من الخمس^٣،

١. الأنفال / ٤١

٢. هذا موافق لما جاء عن علي أنه قال: «يُعْطَى كُلُّ إِنْسَانٍ نَصِيبُهُ مِنَ الْخُمْسِ، وَيَلِي الْإِمَامُ سَهْمَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ» (تفسير الطبري، ج ١٣، ص ٥٥٨)؛ نظراً لأن الإمام الشرعي الوحيد في الوقت الحاضر هو المهدي، وروي عن قتادة أنه سئل عن سهم ذوي القربى، فقال: «كَانَ طُعْمَةً لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَا كَانَ حَيًّا، فَلَمَّا تَوَفَّى جُعِلَ لَوْلِي الْأَمْرِ مِنْ بَعْدِهِ» (نفس المصدر، ج ١٣، ص ٥٥٥).

٣. هذا مروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ كما روي أنه قال: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَجِلُ لِمُحَمَّدٍ، وَلَا لِبَالِ مُحَمَّدٍ، وَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْنَا الصَّدَقَةَ، وَعَوَّضَنَا مِنْهَا الْخُمْسَ» (أحكام القرآن للشافعي [جمع البيهقي]، ج ١، ص ٧٦)، وقال لبني هاشم: «رَغِبْتُ لَكُمْ عَنْ غَسَالَةِ الْأَيْدِي، لِأَنَّ لَكُمْ فِي خُمْسِ الْخُمْسِ مَا يُغْنِيكُمْ أَوْ يَكْفِيكُمْ» (تفسير ابن أبي حاتم، ج ٥، ص ١٧٠٥)، وهو قول ثابت عن أهل البيت وجماعة من الصحابة والتابعين والفقهاء؛ كما روي عن علي أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الصَّدَقَةَ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَعَوَّضَهُ سَهْمًا مِنَ الْخُمْسِ عَوْضًا عَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِ، وَحَرَّمَهَا عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ خَاصَّةً دُونَ أُمَّتِهِ، فَضَرَبَ لَهُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ سَهْمًا عَوْضًا مِمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ» (تالي تلخيص المتشابه للخطيب البغدادي، ج ١، ص ٣٢٩)، وروي عن محمد بن الحنفية أنه قال في سهم ذي القربى: «هُوَ لَنَا أَهْلُ الْبَيْتِ» (الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر، ج ٤، ص ٨١)، وروي عن علي بن الحسين أنه قال لرجل من أهل الشام: «أَمَا قَرَأْتَ فِي الْأَنْفَالِ: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾؟ قَالَ: نَعَمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَنْتُمُ هُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ» (تفسير الطبري، ج ١٣، ص ٥٥٤)، وروي المنهال بن عمرو، قال: «سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ وَعَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَنِ الْخُمْسِ، فَقَالَا: هُوَ لَنَا، فَقُلْتُ لِعَلِيٍّ: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾، فَقَالَ: يَتَامَانَا وَمَسَاكِينُنَا وَأَبْنَاؤُنَا سَبِيلُنَا» (تفسير الطبري، ج ١٣، ص ٥٥٩؛ تفسير العياشي، ج ٢، ص ٦٣)، وروي عن زيد بن أرقم أنه قال: «أَلْ مُحَمَّدٌ الَّذِينَ أُعْطُوا الْخُمْسَ: أَلْ عَلِيٍّ، وَأَلْ الْعَبَّاسُ، وَأَلْ جَعْفَرُ، وَأَلْ عَقِيلُ» (الدر المنثور في التفسير بالماثور للسيوطي، ج ٤، ص ٦٩)، وروي عن مجاهد أنه قال: «عَلِمَ اللَّهُ أَنَّ فِي بَنِي هَاشِمٍ الْفُقَرَاءَ، فَجَعَلَ لَهُمُ الْخُمْسَ مَكَانَ الصَّدَقَةِ» (تفسير الطبري، ج ١٣، ص ٥٥٤)، وعن عطاء بن أبي رباح أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الصَّدَقَةَ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ، وَعَوَّضَهُمُ عَنْهَا بِالْخُمْسِ» (التجريد للقنوري، ج ٨، ص ٤١٧)، وقال الشافعي: «أَلْ مُحَمَّدٌ الَّذِينَ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةَ، وَعَوَّضَهُمُ مِنْهَا الْخُمْسُ...»

وهذا حق لم يؤد إليهم منذ أواخر حكومة عمر بن الخطاب، وذلك لأن خصوم بني هاشم منذ ذلك الحين قد استحوذوا عليه، ووجدوا أن أداءه إليهم يتعارض مع مصالحهم السياسية؛ نظراً لأنه كان يلبي الحاجات الإقتصادية للهاشميين، ويُعتبر من العوامل التي تزيدهم قوة، وبالتالي فإن منعها منهم كان تدبيراً مؤثراً لمنع تحقق حكومتهم؛ كما أنه إذا وصل الآن خمس أموال المسلمين المغنومة إلى المهدي، فسيتم تكوين أحد الأركان الأربعة لحكومته، ويتيسر تكوين أركانها الثلاثة الأخرى، وهي الرغبة والعدة والعدة الكافية.

فَلَمَّا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُؤْتِيَ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَأَعْلَمَهُ أَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى فَأَعْطَى سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى فِي بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ، ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الَّذِينَ أَعْطَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْخُمُسَ، هُمْ آلُ مُحَمَّدٍ الَّذِينَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ مَعَهُ، وَالَّذِينَ اصْطَفَاهُمْ مِنْ خَلْقِهِ بَعْدَ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَإِنَّهُ يَقُولُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾، فَأَعْلَمَ أَنَّهُ اصْطَفَى الْأَنْبِيَاءَ وَآلَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ» (أحكام القرآن للشافعي [جمع البيهقي]، ج ١، ص ٧٦).

١. روى عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: «سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ رَأَيْتَ أَنَّ تَوَلَّيْنِي حَقَّنَا مِنْ الْخُمُسِ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَأَقْسِمُ حَيَاتِكَ كَيْ لَا يَتَأَنَّيَ أَحَدٌ بَعْدَكَ فَاغْفُلْ. قَالَ: فَفَعَلَ ذَلِكَ، فَلَوَانِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَحَقَّنَا حَيَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ وَلَانِيهِ أَبُو بَكْرٍ فَحَقَّنَا حَيَاةَ أَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ وَلَانِيهِ عُمَرُ فَحَقَّنَا حَيَاةَ عُمَرَ، حَتَّى كَانَتْ آخِرُ سَنَةٍ مِنْ سِنِي عُمَرَ، فَأَتَانَهُ مَالٌ كَثِيرٌ فَغَزَلَ حَقَّنَا، ثُمَّ أُرْسِلَ إِلَيَّ فَقَالَ: هَذَا حَقُّكُمْ فَخُذْهُ فَأَقْسِمُ حَيْثُ كُنْتَ تَقْسِمُهُ، فَقُلْتُ: بِنَا غَنَاهُ الْغَامُ غَنَى وَبِالْمُسْلِمِينَ إِلَيْهِ حَاجَةٌ، فَزِدْهُ عَلَيْهِمْ تِلْكَ السَّنَةَ، ثُمَّ لَمْ يَدْعُنَا إِلَيْهِ أَحَدٌ بَعْدَ عُمَرَ حَتَّى قُمْتُ مَقَامِي هَذَا، فَلَقِيتُ الْعَبَّاسَ بَعْدَمَا خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِ عُمَرَ، فَقَالَ: يَا عَلِيُّ، لَقَدْ خَرَمْتُمَا الْغَدَاةَ شَيْئًا لَا يَرُدُّ عَلَيْنَا أَبَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَكَانَ رَجُلًا ذَاهِيًا» (الخراج لأبي يوسف، ص ٣٠؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٥١٦؛ تاريخ المدينة لابن شبة، ج ٢، ص ٦٤٦؛ سنن أبي داود، ج ٣، ص ١٤٧)، وفي رواية أخرى قال: «لَقِيتُ عَلِيًّا عِنْدَ أَحْجَارِ الرُّبَيْتِ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَايَ أَنْتَ وَأُمِّي، مَا فَعَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فِي حَقِّكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ مِنَ الْخُمُسِ؟ فَقَالَ عَلِيُّ: أَمَّا أَبُو بَكْرٍ فَلَمْ يَكُنْ فِي زَمَانِهِ أَحْمَاسٌ، وَمَا كَانَ فَقَدْ أَوْفَانَاهُ، وَأَمَّا عُمَرُ فَلَمْ يَزَلْ يُعْطِينَاهُ حَتَّى جَاءَهُ مَالُ السُّوسِ وَالْأَهْوَارِ، فَقَالَ: فِي الْمُسْلِمِينَ خَلَّةٌ، فَإِنْ أَحْبَبْتُمْ تَرَكْتُمْ حَقِّكُمْ فَجَعَلْنَاهُ فِي خَلَّةِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَأْتِينَا مَالٌ فَأَوْفَيْكُمْ حَقِّكُمْ مِنْهُ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ لِعَلِيِّ: لَا تَطْمَعُ فِي حَقَّنَا، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا الْفَضْلِ، أَلَسْنَا أَحَقُّ مَنْ أَجَابَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَدَفَعَ خَلَّةَ الْمُسْلِمِينَ؟ فَتَوَفَّيْ عُمَرَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُ مَالٌ فَيَقْضِيَنَاهُ»، وفي رواية أخرى: «إِنَّ عُمَرَ قَالَ: لَكُمْ حَقٌّ وَلَا يَبْلُغُ عَلَمِي إِذْ كَثُرَ أَنْ يَكُونَ لَكُمْ كَلَّةٌ، فَإِنْ شِئْتُمْ أَعْطَيْتُكُمْ مِنْهُ بِقَدْرِ مَا أَرَى لَكُمْ، فَأَيْنَمَا عَلَيْهِ إِلَّا كَلَّةٌ، فَأَبَى أَنْ يُعْطِينَا كَلَّةً» (مسند الشافعي، ص ٣٢٥)، وروي «أَنَّ نَجْدَةَ الْخَزْرَوِيَّ أُرْسِلَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ سَهْمِ ذِي الْقُرْبَى، وَيَقُولُ: لِمَنْ تَرَاهُ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لِقُرْبَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، قَسَمَهُ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ كَانَ عُمَرُ عَرَضَ عَلَيْنَا مِنْ ذَلِكَ عَرَضًا رَأَيْنَاهُ دُونَ حَقَّنَا، فَزِدْنَاهُ عَلَيْهِ وَأَبَيْنَا أَنْ نَقْبَلَهُ» (سنن أبي داود، ج ٣، ص ١٤٦؛ سنن النسائي، ج ٧، ص ١٢٨)، وفي رواية أخرى أنه قال: «أَمَّا الْخُمُسُ فَإِنَّا كُنَّا نَرَى أَنَّهُ لَنَا، فَأَبَى ذَلِكَ عَلَيْنَا قَوْمُنَا» (مسند الدارمي، ج ٣، ص ١٦٠؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ١٩٧).

٢. لقد تفتظن الشافعي إلى العداوة الظاهرة في هذا المنع، فحاول تبرئته الصحابة منها فقال: «أَفِيحُجُّوْ أُنْ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ فَأَبَى ذَلِكَ عَلَيْنَا قَوْمُنَا يَعْنِي غَيْرَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، يَحُجُّوْ أُنْ يَكُونُ عَنْكَ بِهِ زَبَدٌ بَنٍ مُعَاوِيَةَ وَأَهْلُهُ» (الأم للشافعي، ج ٤، ص ١٦٠).

[الصَّيَام]

وكذلك أمر الله بالصَّيَام في أيام معدودات، وهو واجب على جميع المسلمين؛ كما قال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصَّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ» ﴿٢٨٨﴾ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ^١، وهي أيام شهر رمضان؛ كما قال: «شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ»^٢، وبشكل طبيعي تبدأ أيامه بتيقن هلاله من خلال رؤيته أو الخبر المتواتر؛ كما قال الله تعالى: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ»^٣. فمن تيقن هلاله وجب عليه أن يصوم حتى يتيقن هلال شهر شوال؛ إلا إذا كان مريضًا لا يطيق ذلك، أو مسافرًا، فعليه أن يصوم في شهر آخر إن أطاق ذلك؛ كما قال الله تعالى: «وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ»^٤، فإن لم يصم في شهر آخر وهو يطيقه حتى يدركه شهر رمضان اللاحق، فعليه لكل يوم فدية طعام مسكين؛ كما قال الله تعالى: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ»^٥، ولكن من لا يطيق الصَّيَام لصغره أو كبره سنًا، فليس عليه صيام وبالتالي فدية؛ كما قال الله تعالى: «لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا»^٦، وصيامه يعني الإمساك عن الجماع والأكل والشرب بعد طلوع الفجر حتى غروب الشمس؛ كما قال الله تعالى: «فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَأَبْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ»^٧.

١ . البقرة / ١٨٣-١٨٤

٢ . البقرة / ١٨٥

٣ . البقرة / ١٨٩

٤ . البقرة / ١٨٥

٥ . البقرة / ١٨٤ . الظاهر من قوله حفظه الله تعالى في هذا الموضع أَنَّ المَعْدُودَ إذا زال عذره قبل أن يدركه رمضان آخر، فعليه القضاء، فإن فرط ولم يقض حتى أدركه رمضان آخر، فعليه القضاء والفدية معًا، وهذا قول مشهور عن أهل البيت، وهو مروي عن جماعة من الصحابة والتابعين، وقد قال في موضع آخر أَنَّ المَعْدُودَ مخير بين القضاء والفدية، إلا أَنَّ القضاء أفضل؛ كما قال في تفسير الآية: «كُتِبَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَصُومُوا أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ، وَهِيَ شَهْرُ رَمَضَانَ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ، وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ أَنْ يَصُومُوا عِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ إِذَا رَأَوْا أَنْ لَا يَصُومُوا فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ، فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ أَنْ تَقْدُوا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ».

٦ . البقرة / ٢٨٦ . هذا الذي قاله حفظه الله تعالى من عدم وجوب الفدية على الذين لا يطيقون الصَّيَام هو قول مالك وأبي ثور ومكحول وغيرهم، ووجهه أَنَّ وجوب الفدية فرع لوجوب الصَّيَام، وقد قال في موضع آخر باستحباب الفدية للذين لا يطيقون الصَّيَام.

٧ . البقرة / ١٨٧

[الحج]

وكذلك أمر الله بالحج، وهو مناسك معلومة في أشهر معلومة في مكة؛ كما قال تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾^١، ويجب مرة واحدة على الأقل على من استطاع إليه سبيلاً؛ كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^٢، ويجب على خليفة الله في الأرض أن يهيئ مكة للحجاج بعمارها وتطهيرها، وأن يؤذن في الناس بالحج؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ۝ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾^٣، وهذا يعني أنَّ سدانة بيت الله والعناية بشؤونه هي في الأصل لإبراهيم عليه السلام، وبالتالي تصل إلى ذريته وراثته عنه؛ كما وصلت بعده إلى إسماعيل عليه السلام، وقد قال الله في ذلك: ﴿وَعَهْدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾^٤، وبالتالي تصل إلى ذرية إسماعيل عليه السلام وراثته عنه، بشرط أن يكونوا متقين؛ لأنَّ غير المتقين ليس لهم أن يكونوا متولين لبيت الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ آلَا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ ۚ إِنْ أَوْلِيَائُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾^٥؛ كما أنَّ المشركين لا حق لهم في عمارة مساجد الله؛ كما قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِم بِالْكُفْرِ﴾^٦، بل سدانة بيت الله إنما هي لخليفته في الأرض الذي هو من ذرية إبراهيم وإسماعيل، وقد تمَّ تطهيره من أي رجس ولا يفترق عن القرآن، وبالتالي فهو القدر المتيقن من المتقين، وهو في الوقت الحاضر المهدي؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾^٧، ومن الواضح أنَّ المهدي، كما يوحي اسمه، هو من المهتدين. هذا في حين أنَّ سدانة بيت الله الآن ليست في يديه، بل هي في أيدي المتلوذين بالشرك في عقائدهم وبالفسق في أعمالهم؛ الذين لا يؤمنون بتوحيد الله في التحكيم، ويميلون في صفاته إلى التشبيه، ويتولون الذين كفروا ويعادون المسلمين، ويسعون في الأرض فتنه وفسادًا،

١ . البقرة / ١٩٧

٢ . آل عمران / ٩٧

٣ . الحج / ٢٦-٢٧

٤ . البقرة / ١٢٥

٥ . الأنفال / ٣٤

٦ . التوبة / ١٧

٧ . التوبة / ١٨

ولذلك يمكن القول أنَّ مفتاح بيت الله الآن في يد الشيطان، في حين أنَّ الله قال مشيراً إلى هذا البيت: ﴿وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ بِالْجَدِّ يَظْلَمُ نَفْسَهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^١. من هنا يعلم أنَّ تصرفات آل سعود في كنوز الكعبة وعوائد الحج غير شرعية وعدوانية، وبالتالي فإنَّ الإعانة عليها تُعتبر إعانة على الإثم والعدوان، وهي غير جائزة؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوُنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾؛ لا سيما بالتَّظَرُّ إلى أنَّهم ينفقون أموال الله في الصَّدَّ عن سبيله وتقوية جبهة الكفر وتجهيز جيوش الضلال والتفريق بين المسلمين، بل لهذا يجب عزلهم عن إدارة الحرم وتسليمها إلى المهدي، وقد يجب إخراجهم من مكة كما يجب إخراج المشركين لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾^٢؛ لا سيما بالتَّظَرُّ إلى أنَّ مكة تكون ملجأ المهدي عند ظهوره حسب الأخبار المتواترة، وبالتالي يُعتبر استيلاء الظالمين عليها خطراً جسيماً عليه، ولذلك يجب على جميع المسلمين إنهاء استيلاء الظالمين عليها في أقرب وقت ممكن، ليتوقَّر أمن المهدي وإمكان ظهوره فيها. مع أنَّ القتال في هذه البلدة غير جائز لحرمتها عند الله؛ كما قال: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقَاتِلُوكُمْ فِيهِ﴾^٣، ولذلك لا بدَّ من قطع وصولهم إلى هذه البلدة من خارجها، وقد يمهِّد لذلك قطع علاقة المسلمين بهم في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية؛ كما أنَّ تعليق الحج في حالة استيلائهم على مكة، بما أنَّه يعينهم على إثمهم وعدوانهم من خلال دفع أموال الحجاج في جيوب الكفار والمنافقين، لا يخلو من وجه؛ إلاَّ أنَّه يُحْثَى أن يؤدي هذا التعليق، من جهة أخرى، إلى تقوية أعداء الإسلام ووهن شعائره، ولا يكون في مصلحة المسلمين من حيث المجموع، ولذلك لا يمكن الإيضاء به. نعم، ينبغي للمسلمين الإكتفاء بالواجب والإمتناع عن المندوب من الحج والعمرة ما دام الظالمون مستولين على مكة؛ لأنَّ الواجب لا يترك للمندوب، واجتناب إعانة الظالمين على الإسلام والمسلمين واجب.

١. الحج / ٢٥

٢. المائدة / ٢

٣. التوبة / ٢٨

٤. انظر: الجامع لمعمر بن راشد، ج ١١، ص ٣٧١؛ مسند ابن الجعد، ص ٣٩٣؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٤٦٠؛ مسند إسحاق بن راهويه، ج ٤، ص ١٢٢؛ مسند أحمد، ج ٤١، ص ٢٥٨، ج ٤٣، ص ٢٨٢، ج ٤٤، ص ٥٨، ٧٧، ٨٩، ٢٨٦ و ٢٩٧؛ صحيح البخاري، ج ٢، ص ١٤٩، ج ٣، ص ٦٦؛ صحيح مسلم، ج ٨، ص ١٦٦، ١٦٧ و ١٦٨؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٥٠؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٠٧ و ١٠٨؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٤٦٩؛ سنن النسائي، ج ٥، ص ٢٠٦ و ٢٠٧؛ صحيح ابن حبان، ج ٦، ص ٩٦؛ المستدرک علی الصحيحین للحاکم، ج ٤، ص ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٨ و ٥٦٥.

٥. البقرة / ١٩١

[الجهاد]

وكذلك أمر الله بجهاد الذين لا يمكن معهم إقامة دينه في الأرض، وهم الكفار والمنافقون؛ كما قال: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ»^١، وبالتالي يجب على المسلمين قتالهم بموجب أمره وتوقف إقامة دينه على ذلك؛ كما قال: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ»؛ إلا من لا يستطيع ذلك لعمى أو عرج أو مرض أو هرم أو فقر؛ كما قال: «لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ»^٢، وقال: «لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ»^٣، حتى يزول بذلك الذين يجب جهادهم عيناً أو صفَةً، بمعنى أن يموتوا أو يسلموا؛ كما قال: «تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ»^٤، وركن ذلك بذل المال والنفس في سبيل الله؛ كما قال: «وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^٥، وغاية ذلك إزالة الفتنة، بمعنى إنهاء حاكمية غير الله، وإخلاص الدين لله، بمعنى تثبيت حاكميته على الأرض؛ كما قال: «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ»^٦، وهذا ما يقال له «سبيل الله»؛ كما قال: «وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ»^٧، وهو يقتضي قتال كل حاكم لم يختره الله للحكومة عنه، سواء كان كافراً أو مسلماً؛

١. التوبة / ٧٣. الظاهر أن المراد بجهاد المنافقين جهادهم بالسيف على أنهم مفسدون في الأرض إذا أثاروا فتنة أو أعانوا الكفار على المسلمين؛ فإنه لا يمكن جهادهم بالسيف على أنهم منافقون؛ لأنهم يكتمون الكفر ويظهرون الإسلام، ولذلك لم يجاهدوهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالسيف على أنهم منافقون، بل كان ينهى عن قتلهم ويقول: «لَا يَتَخَذَتِ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ» (انظر: مغازي الواقدي، ج ٢، ص ٤١٧؛ صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٨٤؛ صحيح مسلم، ج ٨، ص ١٩)، وقيل أن المراد جهادهم بإقامة الحدود (انظر: تفسير الطبري، ج ١٤، ص ٣٥٩؛ تفسير ابن أبي حاتم، ج ٦، ص ١٨٤١)، وهو يعود إلى القول الأول؛ لأن جهادهم بالسيف إذا أثاروا فتنة أو أعانوا الكفار على المسلمين هو إقامة حد المحاربة.

٢. البقرة / ٢١٦

٣. التوبة / ٩١

٤. الفتح / ١٧

٥. الفتح / ١٦

٦. التوبة / ٤١

٧. الأنفال / ٣٩

٨. البقرة / ٢٤٤

لأن حكومة أي حاكم غير الله تؤدي إلى فتنة في الأرض وفساد كبير؛ كما قال: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾؛ بالنظر إلى أن حكومة غير الله تمنع عن قصد أو عن غير قصد إقامة دينه بشكل كامل وخالص، ومعها لن يكون الدين كله لله.

من هنا يعلم أن بذل المال والنفس من أجل تأسيس حكومة غير الله، بمعنى حكومة من لم يعينه الله للحكومة عنه، ليس جهاداً ولا يُعتبر قتالاً في سبيل الله، بل هو قتال في سبيل الطاغوت؛ كما قال: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾؛ كهؤلاء السفهاء الذين يسارعون الآن من أقاصي الأرض إلى العراق والشام للقتال من أجل بناء حكومة رجل منهم يعلمون أن الله لم يعينه للحكومة في الأرض؛ فبهذه الطريقة يقاتلون طاغوتاً ليستبدلوا به طاغوتاً آخر، في حين أنهم يحسبون أنفسهم مهتدين؛ كما قال الله في أمثالهم: ﴿إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنََّّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾.^٢

بناء على هذا، فإن الجهاد في الإسلام يعني قتال الذين لا يخضعون لحاكمية الله على الأرض ويتبعون حكماً من دونه، حتى يُفسح المجال لحاكميته عليها من خلال نقصانهم وزوالهم؛ لأن حاكميته عليها غير ممكنة مع حاكمية غيره عليها؛ بالنظر إلى أنه من الناحية العملية، يمكن أن يكون لكل بلد حاكم واحد فقط، ولذلك فإنه لا يحكم أي بلد يحكمه غيره، بل نظراً للوحدة الطبيعية للأرض لا يمكن أن يكون فيها أكثر من حاكم واحد، ولذلك ما دام يوجد في الأرض حاكم غير الله، فإن حاكمية الله عليها لم تتحقق، في حين أنها متى تتحقق ثملاً لمشارقتها ومغاريها عدلاً، كما ملئت ظلماً، وهذه مصلحة عامة للناس.

١. الأنفال / ٧٣

٢. النساء / ٧٦

٣. الأعراف / ٣٠

٤. كما قال نظام الملك (ت ٤٨٥هـ) في «سياستنامه» (ص ٨٧): «جاء في الخبر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: العدل عز الدين، وفيه صلاح الخاصة والعامة»، وروي عن أهل البيت أنهم قالوا: «العدل أحلى من الشهد، وألين من الرُيد، وأطيب ريحاً من المسك»، وقالوا: «العدل أحلى من الماء يصبه الطمان، ما أوسع العدل إذا عدل فيه وإن قل»، وقالوا: «ما أوسع العدل، إن الناس يستغنون إذا عدل فيهم، وتنزل السماء رزقها، وتخرج الأرض بركتها بإذن الله»، وقالوا: «لو عدل في الناس لاستغنوا، إن العدل أحلى من الغسل، ولا يعدل إلا من يحسن العدل» (انظر: دعائم الإسلام لابن حنون، ج ١، ص ٣٨٠؛ من لا يحضره الفقيه لابن بابويه، ج ٢، ص ٥٣؛ الإختصاص للمفيد، ص ٢٦١ و ٢٦٢؛ تهذيب الأحكام للطوسي، ج ٤، ص ١١٨ و ١٣١).

لكن لا يخفى أنَّ الجهاد بهذا المعنى لا يمكن إلا مع خليفة الله في الأرض؛ لأنَّ تحقيق حاكمية الله ممكن من خلال تحقيق حاكمية خليفته في الأرض، وتحقيق حاكمية خليفته في الأرض ممكن إذا كان هو مع المجاهدين لذلك، وعلى هذا فلا يمكن الجهاد في سبيل الله بدون وجوده وصحبته، وإنَّما إثم ذلك على الذين قد حالوا دون وجوده أو صحبته بتقصيرهم في إرادته وإعانتة وطاعته؛ كما أنَّ بني إسرائيل، لمعرفة هذه الضرورة ومعرفة بمسؤوليتهم، سألوا نبيهم أن يبعث لهم حاكماً من الله ليقاتلوا معه في سبيل الله، وقد ذكرهم الله تعليمًا للمسلمين، فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَكِ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّهِمْ إِنَّهُ لَمَلَكَ لَنَا تَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^١، ولم يقل لهم نبيهم أنهم من أجل القتال في سبيل الله ليسوا بحاجة إلى حاكم منه، أو يمكنهم اختيار حاكم منهم بأرائهم، بل استصوب سؤالهم، غير أنَّه اعتبر إرادتهم وإعانتهم وطاعتهم شروطاً لازمة لإجابة الله إليه؛ كما ذكرهم الله تعليمًا للمسلمين، فقال: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا؟﴾. فلما أظهروا إرادتهم وضمنوا إعانتهم وطاعتهم، أجاب نبيهم إلى سؤالهم وبعث لهم حاكماً من الله؛ كما ذكرهم الله تعليمًا للمسلمين، فقال: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾^٢. ثم لم يعبا بكراهيتهم له وقدم اختيار الله على اختيارهم؛ كما ذكرهم الله تعليمًا للمسلمين، فقال: ﴿قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾^٣. من هنا يعلم أنَّ القتال في سبيل الله لا يمكن إلا بقيادة رجل اصطفاه الله من عنده، وهو لا يبعث إلا إذا تعهد الناس بإرادته وإعانتة وطاعته على قدر الكفاية، وهذه سنة الله في الأمم السابقة، ولن تتبدل إلى يوم القيامة؛ كما قال: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾^٤، وقال: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾^٥.

١. البقرة / ٢٤٦

٢. البقرة / ٢٤٦

٣. البقرة / ٢٤٧

٤. البقرة / ٢٤٧

٥. الأحزاب / ٦٣

٦. فاطر / ٤٣

ثم لا شك أن الجهاد في سبيل الله، علاوة على قصد التحقيق لحكومة من عينه الله وتبعاً لذلك معيته، هو مشروط بإذن الله؛ لأنه في الإسلام، كل أمر يحتاج إلى إذن الحاكم بطبيعة الحال، فإنه يحتاج إلى إذن الله، ولا شرعية له إلا بإذنه؛ كما قال: ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾^١، ومن الواضح أن القتال ليس أمراً شخصياً، بل هو أمر اجتماعي، وبالتالي يحتاج إلى إذن الحاكم، وحاكم المسلمين هو الله وحده، ولذلك فإنهم لا يقاتلون إلا بإذن الله؛ كما وصفهم بذلك فقال: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ﴾^٢، وقال: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أَوَّلِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾^٣؛ لأن الجهاد في الإسلام لا معنى له ولا يمكن القيام به إلا بإذن الله، وقد كان هذا أمراً بديهياً عند أوائل هذه الأمة وعند الأمم السابقة؛ كما قال: ﴿إِذَنْ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلِمُوا﴾^٤، وقال: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^٥، وقال: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^٦، وقال: ﴿فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^٧، ومن الواضح أن إذن الله يُعرف بواسطة خليفته في الأرض؛ لأنه واسطة القطع بأحكام الله وموضوعاتها، بل هو المسؤول عن إقامة الجهاد عند رغبة المسلمين وإعانتهم وطاعتهم بما فيه الكفاية؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾^٨، وقال: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾^٩، بل إقامة الجهاد بمعنى القتال لأجل تحقيق حكومة الله، بما أنها متوقفة على معيته، هي في مقدوره وعهدته فقط، وليس على غيره أكثر من إعانتهم وطاعته؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^{١٠}. بناء على هذا، فإذا لم يجاهد خليفة الله في الأرض لأي سبب من الأسباب، سواء كان ذلك عدم المصلحة أو عدم الإمكان، لم يجز للآخرين القيام بذلك^{١١}؛

١ . الحديد / ٥

٢ . آل عمران / ١٥٢

٣ . الحشر / ٥

٤ . الحج / ٣٩

٥ . الأنفال / ٦٦

٦ . البقرة / ٢٤٩

٧ . البقرة / ٢٥١

٨ . الأنفال / ٦٥

٩ . آل عمران / ١٢١

١٠ . النساء / ٨٤

١١ . كما روي أن بشيراً الدهان قال لجعفر بن محمد الصادق: «إِنِّي رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ أَنِّي قُلْتُ لَكَ: إِنَّ الْقِتَالَ مَعَ غَيْرِ الْإِمَامِ الْمَفْرُوضِ طَاعَتُهُ حَرَامٌ مِثْلُ الْمَيْتَةِ وَالْدِّمِ وَلَحْمِ الْخَنَزِيرِ، فَقُلْتَ لِي: هُوَ كَذَلِكَ»، فقال جعفر: «هُوَ كَذَلِكَ، هُوَ كَذَلِكَ».

لأنهم، مهما كان لهم من نية حسنة وجهد جهيد، لن يستطيعوا تحقيق الغرض من الجهاد، وبالتالي فإن قيامهم به لا طائل تحته، بل إنهم، حتى إذا غلبوا في الحرب، سينقضون الغرض من الجهاد خلافاً لنيّتهم وجهدهم؛ لأن الغرض منه تحقيق حكومة الله، وهو لا يمكن بدون خليفة الله في الأرض، وتحقيق حكومة غير الله، وهو أمر لا مفرّ منه بعد الغلبة في الحرب وعدم الوصول إلى خليفة الله في الأرض، سينقض الغرض من الجهاد.

الحاصل أنّ الجهاد في سبيل الله يتطلب معيّة المهديّ، ومعيّته ممكنة عند وجود الضمانات اللازمة من المسلمين لنصرته وطاعته، وفي هذه الحالة تصبح معيّتهم واجبة عليه، وهو بمقتضى طهارته من الرّجس وعدم افتراقه عن القرآن لا يترك الواجب، وبالتالي إن يثق بهم بما فيه الكفاية يأثمهم بنفسه، وإن لم يثق بهم بما فيه الكفاية يرسل إليهم رسولا من عنده بآية قطعية، حتى يصبح القيام بالجهاد ممكناً لهم في كلتا الحالتين. من هنا يعلم أنّ الجهاد في سبيل الله واجب على المسلمين دائماً، ولكن ليس طريقه إقامته بقيادة بعضهم، بل طريقه إقامته بتمكين المهديّ من قيادتهم، وهذا هو الواجب عليهم دائماً؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾؛ بمعنى أنّ البرّ هو إتيان الجهاد من بابه، لا من ظهره، وبابه هو تمكين المهديّ من إقامته، وظهره هو تمكين غيره منها^٣.

١. كما روي عن عليّ بن الحسين أنّه قال: «وَاللّٰهُ لَا يَخْرُجُ وَاحِدٌ مِّنَّا قَبْلَ خُرُوجِ الْقَائِمِ -يَعْنِي الْمَهْدِيَّ- إِلَّا كَانَ مِثْلَهُ مِثْلَ فَرْخٍ طَارَ مِنْ وَكْرِهِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوِيَ جَنَاحَاهُ فَأَخَذَهُ الصَّبِيَانُ فَعَبَثُوا بِهِ»، وروي مثله عن أبي جعفر محمد بن عليّ الباقر.

٢. البقرة / ١٨٩

٣. كما روي عن عبد الملك بن عمرو، قال: «قَالَ لِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّادِقُ: يَا عَبْدَ الْمَلِكِ، مَا لِي لَا أَرَاكَ تَخْرُجُ إِلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَخْرُجُ إِلَيْهَا أَهْلُ بِلَادِكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: وَأَيْنَ؟ فَقَالَ: جُدَّةٌ وَعَبَادَانُ وَالْمَصْبِصَةُ وَقَرْوَيْنَ، فَقُلْتُ: انْتَظِرَا لِأَمْرِكُمْ وَالْإِفْتِدَاءِ بِكُمْ، فَقَالَ: إِي وَاللّٰهُ، لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: فَإِنَّ الرِّدِّيَّةَ يَقُولُونَ: لَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ جَعْفَرٍ خِلَافٌ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَرَى الْجِهَادَ! فَقَالَ: أَنَا لَا أَرَاهُ؟! بَلَى وَاللّٰهُ إِنِّي لَأَرَاهُ، وَلَكِنْ أَكْثَرُهُ أَنْ أَدْعَ عِلْمِي إِلَى جَهْلِهِمْ»، وروي أنّ محمد بن عبد الله قال لعليّ بن موسى الرضا: «جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّ أَبِي حَدَّثَنِي عَنْ أَبِيكَ أَنَّهُ قَبِلَ لِبَعْضِهِمْ: إِنَّ فِي بِلَادِنَا مَوْضِعَ رِبَاطٍ يُقَالُ لَهُ قَرْوَيْنَ، وَعَدُوٌّ يُقَالُ لَهُ الدَّلِيلُ، فَهَلْ مِنْ جِهَادٍ أَوْ هَلْ مِنْ رِبَاطٍ؟ فَقَالَ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْبَيْتِ فَخُجُّوهُ، أَمَا يَرْضَى أَخَذَكُمْ أَنْ يَكُونُ فِي بَيْتِهِ، يُنْفَقَ عَلَى عِبَالِهِ، يَنْتَظَرُ أَمْرَنَا، فَإِنْ أَدْرَكَهُ كَانَ كَمَنْ شَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بَدْرًا، وَإِنْ لَمْ يَدْرِكْهُ كَانَ كَمَنْ كَانَ مَعَ قَائِمِنَا -يَعْنِي الْمَهْدِيَّ- فِي قُسْطَاطِلِهِ هَكَذَا، وَجَمَعَ بَيْنَ سَبَابَتَيْهِ»، فقال عليّ بن موسى الرضا: «صَدَقَ، هُوَ عَلَى مَا ذَكَرَ»، وروي عن الحسين بن خالد الكوفي، قال: قلت لعليّ بن موسى الرضا: «جُعِلْتُ فِدَاكَ، حَدِيثٌ كَانَ يَرْوِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ»، قال: «وَمَا هُوَ؟»

[الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر]

نعم، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بمعنى دعوة الناس إلى الخير، إذا كان المراد بها دعوتهم إلى الإرادة والإعانة والطاعة للمهدي، لا يحتاج إلى معيته؛ لأن معيته لا تتحقق إلا بإرادتهم وإعانتهم وطاعتهم له، فإذا كانت إرادتهم وإعانتهم وطاعتهم له لا تتحقق إلا بمعيته، لزم المحال، ومن الواضح أن الإرادة والإعانة والطاعة للمهدي، بما أنها تؤدي إلى حاكميته، وبالتالي إلى حاكمية الله على الأرض، هي أصل الخيرات وأهم المعروفات، ولذلك فإن الدعوة إليها أوجب من الدعوة إلى سائر الخيرات والمعروفات، بل لا وجه للدعوة إلى غيرها وهي ممكنة؛ لأنها دعوة إلى المهم مع وجود الأهم، وليست هي من أولوية العقلاء وسيرتهم، بل هي دعوة إلى الفرع قبل الأصل، مع أن الفرع لا يتحقق قبل تحقق الأصل، وهذا هو الأساس لما أنا فاعله؛ لأنني أدعو إلى الإرادة والإعانة والطاعة للمهدي، وبالتالي كل من أجاب دعوتي فقد أضاف ضمانته إلى الضمانات اللازمة لظهوره، وكل من لم يجب دعوتي فقد أضاف مانعاً إلى موانع ظهوره، وذلك لأنني، بخلاف سائر الدعاة في بلاد المسلمين، لا أدعو إلى نفسي وإرادتها وإعانتها وطاعتها، بل أدعو إلى المهدي وإرادته وإعانتته وطاعته، وإنما أفعل ذلك لأنه ضروري عقلاً، وبالتالي كل من كان عاقلاً فهو يتعاون معي على ذلك؛ لأنه من البر والتقوى، والتعاون عليه واجب بمقتضى ضرورته؛ كما أمر الله بذلك فقال: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾. بناء على هذا، فمن الحكمة أن يتعاون معي عدد كافٍ من المسلمين ما دمت أفعل ذلك، ولا يتعاونوا معي إذا دعوتهم إلى الإرادة والإعانة والطاعة لغير المهدي؛ لأن الدعوة إلى الإرادة والإعانة والطاعة لغيره ليست شرعية، وقد نهى الله عن التعاون على ذلك، فقال: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾. لعل الذين يرغبون في نصرة المهدي ومجدون عليها قوة، يأتونني ويجمعون إلي، فتتهدى الظروف لظهوره بجهودهم، ويبلغنا منه خبر، فنسير إليه ونلحق به، كما كتب من قبل.

قلت: «رَوَى عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ أَنَّهُ لَقِيَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ -يَعْنِي جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ- عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي السَّنَةِ الَّتِي خَرَجَ فِيهَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ، فَقَالَ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّ هَذَا قَدْ أَلْفَ الْكَلَامَ وَسَارَعَ النَّاسَ إِلَيْهِ، فَمَا الَّذِي تَأْمُرُ بِهِ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: >أَتَقُولُوا اللَّهُ، وَاشْكُنُوا مَا سَكَنَتِ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ<، فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُكَيْرٍ يَقُولُ: لَيْسَ كَانَ عُبَيْدُ بْنُ زُرَّارَةَ صَادِقًا، فَمَا مِنْ خُرُوجٍ وَمَا مِنْ قَائِمٍ! فَقَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ مُوسَى الرضا: >إِنَّ الْحَدِيثَ عَلَى مَا رَوَاهُ عُبَيْدٌ، وَلَيْسَ عَلَى مَا تَأَوَّلَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُكَيْرٍ، إِنَّمَا عَنَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقَوْلِهِ: مَا سَكَنَتِ السَّمَاءُ مِنَ النَّدَاءِ بِاسْمِ صَاحِبِكُمْ -يَعْنِي الْمَهْدِيَّ- وَمَا سَكَنَتِ الْأَرْضُ مِنَ الْخُسْفِ بِالْجَنَاشِ -يَعْنِي جَيْشَ السُّفْيَانِيِّ>.

[الخاتمة]

ما رسمته في هذا المقال صورة أكثر انطباقاً على الدين الذي أكمله الله ورضيه لعباده؛ لأنني لم أستعن لرسمه إلا بكتاب الله والخبر المتواتر عن النبي والحكم المعلوم من العقل، واحترزت فيه من كل مانع للمعرفة ورأي ظني وخبر واحد. مع ذلك، إن كان أحد يعرف صورة أكثر منه انطباقاً على الإسلام، فليتبّعها؛ لأن الله أعلم أيّ الصورتين أكثر انطباقاً عليه؛ كما قال: ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلْ عَلَى شَاكِلَتِهِ فَرُبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا﴾^١.

على أيّ حال، هذا طريقي الذي أذهب منه إلى ربي؛ كمن قال: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَّهْدِينَ﴾^٢، ليصاحبني فيه من يجده مستقيماً، ومن لا يجده مستقيماً فإن الله أعلم بالمهتدين؛ كما قال: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^٣؛ لأنّ هذه عقيدتي التي أعبد الله عليها، ليعينني على إظهارها من يراها حقاً، ويعينني على إصلاحها من يراها غير حق؛ لأنّ المسلمين بعضهم إخوة بعض، وهم أولى بإصلاح بعضهم بعضاً؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾^٤؛ لأنني لم أقصد من إظهارها ابتداءً في الدين، ولا تأسيساً لمذهب جديد، ولا تفريقاً بين المسلمين، ولا إفساداً في الأرض، بل قصدت إصلاح إخوتي من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فإن نجحت فمن الله توفيق، ولا أسألهم عليه أجراً، وإن لم أنجح فقد أدّيت ما عليّ، ولا أخاف لومة لائم؛ كمثّل النبي الذي قال: ﴿يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيْتَةٍ مِنْ رَبِّي وَرَزَقْنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾^٥.

على أيّ حال، هذه نعمة أنعم الله بها عليّ، وأنا أشكره عليها، وأحدّث بها عباده؛ كما أمر بذلك فقال: ﴿وَمَا يَنْعَمَ رَبِّيكَ فَحَدِّثْ﴾^٦، دون أن أكرهم على قبولها؛ لأنّه نهى عن ذلك فقال: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ﴾^٧، بل إنّما أظهرها بالقول، ليأخذ الحق من يجد في قولي حقاً، ويترك الباطل من يجد في قولي باطلاً؛ كالذين قال الله فيهم: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^٨.

١. الإسراء / ٨٤

٢. الصافات / ٩٩

٣. يوسف / ١٠٨

٤. الحجرات / ١٠

٥. هود / ٨٨

٦. الضحى / ١١

٧. ق / ٤٥

٨. الزمر / ١٨

العودة إلى الإسلام

وأي قول أحسن من قول من يدعو إلى الله ويمهد لحكومته ويقول إنه من المسلمين؟! كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾^١، وقد جاء بالصدق، ليصدق به من كان تقيًّا؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾^٢، وليكذب على الله ويكذب بالصدق من كان أظلم الناس؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾^٣. مع أنني كنت أحببت أن أسمع ذلك من غيبي؛ إذ لو قاله غيبي لكفاني قوله، ونبت ثقلاً فادحاً من عنقي، لكن لم يقله غيبي، ولم أسمع من غيبي. نعم، قام رجل من قبلي من هذه الأرض، فقال بعض ما قلته؛ إذ دعا إلى الرضا من آل محمد، لكنه أخذ الحكومة من بني أمية فسلمها إلى بني عباس، مع أن بني عباس لم يكونوا الرضا من آل محمد. فخشيت، إن قعدت منتظراً، أن يطلع رجل مثله من مكان ما، فيكرر خطأه؛ بأن يأخذ الحكومة من بعض الظالمين، فيسلمها إلى بعضهم الآخر باسم الرضا من آل محمد. فأردت أن أحول دون هذه الفتنة، ولا أترك المجال لأمثاله. ثم سمعت أنه رفع نداء بالباطل في المغرب، فأحببت أن أرفع نداء بالحق في المشرق، لكي لا أسمع في العالم نداء بالباطل فقط، فيجتمع المسلمون على الباطل، فينزل عليهم عذاب الله؛ لأن الحكومة لله وحده، وهو يؤتيها من يشاء من عباده، ولم يشأ إلا المهدي الفاطمي الذي هو الرضا من آل محمد والرضا من جميع المسلمين. فقامت بالتمهيد لحكومته، حتى أوفر له ما يكفيه من العدة والعدة، بعد أن رأيت انحراف المسلمين عن الإسلام، وعلمت مساس حاجتهم للعودة إليه،

١. فصلت / ٣٣

٢. الزمر / ٣٣

٣. الزمر / ٣٢

٤. يشير إلى أبي مسلم الخراساني (ت ١٣٧هـ)؛ فقد كان يقول: «إِنِّي رَجُلٌ أَدْعُو إِلَى الرِّضَا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ» (أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٤، ص ١٣٠، ج ٩، ص ٢٨١)، وكان يزعم أنه صاحب الرايات السود الممهدة لظهور المهدي (انظر: تاريخ دمشق لابن عساکر، ج ٧، ص ٢٠٩)، وما كان بذلك؛ فقد مهد لظهور بني عباس، وما كان المهدي منهم، فلما استولوا على الملك ورأوا أنهم قد استغنوا عنه قتلوه! فلعله كان مخدوعاً؛ لأنهم كانوا في بداية أمرهم يدعون إلى الرضا من آل محمد؛ كما روي أن إمامهم محمد بن علي بن عبد الله بن عباس (ت ١٢٥هـ) كان يبعث الرجل من دعاة، فيقول له: «امض على بركة الله، ولا تظهرن جداً، ولتكن دُعوتك وما تلقى به العامة أن تدعوهم إلى الرضا من آل محمد، وتذكر جور بني أمية، وأن آل محمد أولي بالأمر منهم» (أخبار الدولة العباسية، ص ٢٠٠)، فكان يأمره «أن يدعوا إلى الرضا من آل محمد ولا يُسمي أحداً» (أنساب الأشراف للبلاذري، ج ٤، ص ٨٢ و ١١٥)، ولا يخفى ما كان في عدم التسمية من المكر والتلبيس!

٥. يشير إلى فرقة داعش، وكانت قد ظهرت وادعت الخلافة الإسلامية في الشام والعراق قبل طبع هذا الكتاب ببضعة أشهر.

وظننت أنني وهم ركاب سفينة واحدة، بحيث يتلازم خلاصي مع خلاصهم، ويتعلق هلاكي بهلاكهم. فخشيت، إن لم أنهض يانقاذهم، أن أغرق معهم؛ كمثّل قوم من بني إسرائيل على شاطئ البحر، إذ رأوا فريقاً منهم يعدون في السبت، فلم ينهوهم عن ذلك، فأصبحوا قردة خاسئين مثلهم، وقد ذكرهم الله تعليمًا للمسلمين فقال: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعْطُونَ قَوْمًا لَا إِلَهَ مِثْلَهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ ١ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَجْجْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ ٢. بالإضافة إلى ذلك، كرهت أن أكون من الذين يكتمون الحق وهم يعلمون؛ لأنهم تصيبهم لعنة الله ولعنة اللاعنين؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٣، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ ٤؛ كما كنت أرجو أن يستيقظ بهذه الصيحة عدد كافٍ من المسلمين من نوم الغفلة، فيقوموا إلى إقامة الإسلام في الأرض، وملئها عدلاً بعد أن ملئت ظلماً، من خلال إنشاء حكومة الله فيها بتأسيس حكومة خليفته المهدي؛ كما اعتبر الله ذلك مرجوًّا إذ قال: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ٥، على الرغم من أنني كنت عالماً بأن أكثرهم سيكرهون ذلك؛ كما قال الله تعالى: ﴿بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾ ٦، وربما يحاول بعضهم قتل أخيه، غير مبالين بقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ٧.

هذا هو كل حافزي لما فعلته؛ وإلا لم أكن أبتغي بذلك أجرة؛ كما لم أكن أخاف عليه عقوبة؛ لأنه لا خوف على المسلم ما دام يؤدي واجبه العقلي والشرعي، وإن مَرَّقَ لذلك كل مَرَّقَ أو حَرَّقَ فهو خير له؛ نظراً لأن الحياة الدنيا قصيرة، وستنقضي على كل حال، والعاقبة للمتقين، وليست للجبّارين ولا الكذّابين؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ ٨.

١. الأعراف / ١٦٤-١٦٥

٢. البقرة / ٤٢

٣. البقرة / ١٥٩

٤. الذّاريات / ٥٥

٥. المؤمنون / ٧٠

٦. آل عمران / ٢١

٧. هود / ٤٩

الآن أعوذ بربي، وأتوكل عليه، وأنيب إليه، وأسأله أن يتقبل مني هذا العمل الصالح ومن كل من أعانني عليه، ويوفقني وجميع المسلمين في العالم للعودة إلى الإسلام وإقامته بشكل خالص وكامل؛ لأن هذا خير ما يوفق له أحد، وما من خير إلا من عند الله، والحمد لله رب العالمين.

﴿وَالسَّلَامُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى﴾

المنصور الهاشمي الخراساني
ليلة ٢٣ رمضان ١٤٣٥ بعد الهجرة
شاطئ جيحون

١ . يريد أصحابه وأعضاء مكتبته الذين قاموا بتقرير دروسه وتنظيمها والتعليق عليها وطبعها.

فهرس المصادر

١. الآحاد والمثاني

لابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو (ت ٢٨٧هـ)؛ تحقيق باسم الجوابرة، دار الزاوية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢. اختلاف الحديث

للشافعي، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ)؛ مطبوع ملحقًا بالألم للشافعي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣. اختلاف العلماء

للطحاوي، أحمد بن محمد (ت ٣٢١هـ)؛ اختصار الجصاص، تحقيق عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.

٤. اختلاف الفقهاء

لابن جرير، محمد (ت ٣١٠هـ)؛ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٥. الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير

للجورقاني، الحسين بن إبراهيم (ت ٥٤٣هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، دار الصميعة ومؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الرياض والهند، الطبعة الرابعة، ١٤٢٢هـ.

٦. الأحاديث السبعيات الألف

للشحاوي، زاهر بن طاهر (ت ٥٣٣هـ)؛ تحقيق محمد السحري اليمني.

٧. أحاديث الشاموخي عن شيوخه

للشاموخي، الحسن بن علي (ت ٤٤٣هـ)؛ تحقيق مشعل بن باني، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٨. الأحكام السلطانية

للماوردي، علي بن محمد (ت ٤٥٠هـ)؛ دار الحديث، القاهرة.

٩. أحكام القرآن

لابن العربي، محمد بن عبد الله (ت ٥٤٣هـ)؛ تعليق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ.

١٠. أحكام القرآن

لبكر بن العلاء (ت ٣٤٤هـ)؛ تحقيق رسالتي دكتوراة بقسم القرآن وعلومه بكلية أصول الدين في جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٦هـ.

١١. أحكام القرآن

للطحاوي، أحمد بن محمد (ت ٣٢١هـ)؛ تحقيق سعد الدين أونال، مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، استانبول، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١٢. أحكام القرآن للشافعي (جمع البيهقي)

للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقيق عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

١٣. أخبار الدولة العباسية

لمؤلف مجهول (ت القرن ٣هـ)؛ تحقيق عبد العزيز الدوري وعبد الجبار المطلبي، دار الطليعة، بيروت.

١٤. الأخبار الطوال

لأبي حنيفة الدينوري، أحمد بن داود (ت ٢٨٢هـ)؛ تحقيق عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٠م.

١٥. الأخبار الموفقيات

للزبير بن بكار (ت ٢٥٦هـ)؛ تحقيق سامي مكي العاني، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.

١٦. أخبار أبي حنيفة وأصحابه

لالصمري، الحسين بن علي (ت ٤٣٦هـ)؛ عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

١٧. أخبار أصبهان

لأبي نعمان الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠هـ)؛ تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١٨. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه

للفاكي، محمد بن إسحاق (ت القرن ٣هـ)؛ تحقيق عبد الملك بن عبد الله، دار خضر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

١٩. الأربعون حديثاً في المهدي

لأبي نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠هـ)؛ تحقيق علي جلال باقر، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم.

٢٠. الأسامي والكنى

لأبي أحمد الحاكم، محمد بن محمد (ت ٣٧٨هـ)؛ تحقيق محمد بن علي الأزهرى، دار الفاروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.

٢١. أسباب نزول القرآن

للوحدى، علي بن أحمد (ت ٤٦٨هـ)؛ تحقيق كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٢. أسد الغابة في معرفة الصحابة

لابن الأثير، علي بن محمد الجزري (ت ٦٣٠هـ)؛ تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٣. أصول السرخسي

للسرخسي، محمد بن أحمد (ت ٤٨٣هـ)؛ تحقيق أبي الوفا الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدرآباد.

٢٤. الأغاني

لأبي الفرج الأصبهاني، علي بن الحسين (ت ٣٥٦هـ)؛ دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٥. الأم

للسافعي، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ)؛ دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٢٦. الأمالي

لابن بابويه، محمد بن علي (ت ٣٨١هـ)؛ مؤسسة البعثة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٧. الأمالي

للطوسي، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ)؛ تحقيق مؤسسة البعثة، دار الثقافة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٨. الأمالي

للمفيد، محمد بن محمد (ت ٤١٣هـ)؛ تحقيق حسين أستاذ ولي وعلي أكبر الغفاري، دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

العودة إلى الإسلام

٢٩. أمالي الباغندي

للباغندي، محمد بن سليمان (ت ٢٨٣هـ)؛ تحقيق أشرف صلاح علي، مؤسسة قرطبة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٠. أمالي المحامي (رواية ابن مهدي الفارسي)

للمحامي، الحسين بن إسماعيل (ت ٣٣٠هـ)؛ تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار النوادر، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٣١. أمالي المحامي (رواية ابن يحيى البيه)

للمحامي، الحسين بن إسماعيل (ت ٣٣٠هـ)؛ تحقيق إبراهيم القيسي، المكتبة الإسلامية ودار ابن القيم، الأردن والدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٢. الأمالي في آثار الصحابة

لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)؛ تحقيق مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة.

٣٣. الأمثال

لأبي عبيد، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)؛ تحقيق عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

٣٤. أمثال الحديث

لأبي الشيخ الأصبهاني، عبد الله بن محمد (ت ٣٦٩هـ)؛ تحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية، بومباي، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

٣٥. الأموال

لابن زنجويه، حميد بن مخلد (ت ٢٥١هـ)؛ تحقيق شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٣٦. الأموال

لأبي عبيد، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)؛ تحقيق خليل محمد هراس، دار الفكر، بيروت.

٣٧. أنساب الأشراف

للبلاذري، أحمد بن يحيى (ت ٢٧٩هـ)؛ تحقيق سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٨. الأوائل

لابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو (ت ٢٨٧هـ)؛ تحقيق محمد بن ناصر العجمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

٣٩. الأوائل

للعسكريّ، الحسن بن عبد الله (ت نحو ٣٩٥هـ)؛ دار البشير، طنطا، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٠. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف

لابن المنذر، محمد بن إبراهيم (ت ٣١٩هـ)؛ تحقيق صغير أحمد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٤١. إبطال التأويلات لأخبار الصفات

لأبي يعلى، محمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقيق محمد النجدي، غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.

٤٢. الإحكام في أصول الأحكام

لابن حزم، علي بن أحمد (ت ٥٦٤هـ)؛ تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٤٣. الإحكام في أصول الأحكام

للأمديّ، علي بن محمد (ت ٦٣١هـ)؛ تعليق عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

٤٤. الاختصاص

للمفيد، محمد بن محمد (ت ٤١٣هـ)؛ تحقيق علي أكبر الغفاري، دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٤٥. الإذاعة لما كان وما يكون بين يدي الساعة

لصديق حسن خان (ت ١٣٠٧هـ)؛ تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، الجفان والجابي ودار ابن حزم، ليماسول وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٤٦. الإرشاد

للمفيد، محمد بن محمد (ت ٤١٣هـ)؛ تحقيق مؤسسة آل البيت لتحقيق التراث، دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٤٧. الإستذكار

لابن عبد البرّ، يوسف بن عبد الله (ت ٤٦٣هـ)؛ تحقيق سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٤٨. الإستقامة

لابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨هـ)؛ تحقيق محمد رشاد سالم، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

العودة إلى الإسلام

٤٩. الإستيعاب في معرفة الأصحاب
لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (ت ٤٦٣هـ)؛ تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٥٠. الإشاعة لأشراط الساعة
للبرزنجي، محمد بن رسول (ت ١١٠٣هـ)؛ تعليق محمد زكريا الكاندهلوي، دار المنهاج، جدة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ.
٥١. الإشراف على مذاهب العلماء
لابن المنذر، محمد بن إبراهيم (ت ٣١٩هـ)؛ تحقيق صغير أحمد، مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
٥٢. الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث
للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقيق أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.
٥٣. إعراب القرآن
للنحاس، أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ)؛ تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
٥٤. إعلام الوري بأعلام الهدى
للطبرسي، الفضل بن الحسن (ت ٥٤٨هـ)؛ مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٥٥. إكمال تهذيب الكمال
لمغلطاي بن قليج (ت ٧٦٢هـ)؛ تحقيق محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.
٥٦. الإمامة والتبصرة
لعلي بن بابويه (ت ٣٢٩هـ)؛ مدرسة الإمام المهدي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
٥٧. الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء
لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (ت ٤٦٣هـ)؛ دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٨. الإيمان
لابن منده، محمد بن إسحاق (ت ٣٩٥هـ)؛ تحقيق علي بن محمد الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٥٩. البحر الرائق شرح كنز الدقائق

لابن نجيم، زين الدّين بن إبراهيم (ت ٩٧٠هـ)؛ دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية.

٦٠. البحر المحيط في أصول الفقه

للزركشي، محمّد بن بهادر (ت ٧٩٤هـ)؛ دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٦١. البداية والنهاية

لابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ)؛ تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٦٢. البدء والتاريخ

للمقدسي، المطهر بن طاهر (ت نحو ٣٥٥هـ)؛ مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد.

٦٣. بذل النظر في الأصول

للعلاء الأسمدي، محمّد بن عبد الحميد (ت ٥٥٢هـ)؛ تحقيق محمّد زكي عبد البر، مكتبة التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٦٤. البرهان في أصول الفقه

للجويني، عبد الملك بن عبد الله (ت ٤٧٨هـ)؛ تحقيق صلاح بن محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٦٥. بصائر الدرجات

للفقار، محمّد بن الحسن (ت ٢٩٠هـ)؛ تحقيق ميرزا محسن كوجه باغي، منشورات الأعلمي، طهران، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٦٦. البصائر والذخائر

لأبي حيّان التوحيد، عليّ بن محمّد (ت نحو ٤٠٠هـ)؛ تحقيق وداد القاضي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٦٧. البعث والنشور

للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقيق أبي عاصم الشوامي، مكتبة دار الحجاز، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.

٦٨. البيان والتبيين

للمصنف، عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ)؛ دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.

٦٩. تاريخ ابن خلدون

لعبد الرحمن بن خلدون (ت ٨٠٨هـ)؛ تحقيق خليل شحادة وسهيل زكار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

٧٠. تاريخ ابن معين (رواية الدوري)

ليحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)؛ تحقيق أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

٧١. التاريخ الأوسط

للبخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)؛ تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي ومكتبة دار التراث، حلب والقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.

٧٢. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام

للذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)؛ تحقيق عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٧٣. تاريخ الشيخ محمد عبده

لرشيد رضا، محمد (ت ١٣٥٤هـ)؛ مطبعة المنار، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٠هـ.

٧٤. تاريخ الطبري

للطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)؛ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.

٧٥. التاريخ الكبير

للبخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)؛ تحقيق محمد الدباسي ومركز شذا للبحوث بإشراف محمود النحال، الناشر المتميز للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ.

٧٦. التاريخ الكبير (السفر الثالث)

لابن أبي خيثمة، أحمد (ت ٢٧٩هـ)؛ تحقيق صلاح بن فتحي، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٧٧. التاريخ الكبير (السفر الثاني)

لابن أبي خيثمة، أحمد (ت ٢٧٩هـ)؛ تحقيق صلاح بن فتحي، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٧٨. تاريخ المدينة

لابن شبة النميري، عمر (ت ٢٦٢هـ)؛ تحقيق فهمي محمد شلتوت، طبع على نفقة السيد حبيب محمود أحمد، جدة، ١٣٩٩هـ.

٧٩. تاريخ البيهقي

للبيهقي، أحمد بن إسحاق (ت بعد ٢٨٤هـ)؛ دار صادر، بيروت.

٨٠. تاريخ أبي زرعة

لأبي زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو (ت ٢٨١هـ)؛ رواية أبي الميمون بن راشد، تحقيق شكر الله نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية، دمشق.

٨١. تاريخ بغداد

للخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)؛ تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٨٢. تاريخ خليفة بن خياط

لخليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ)؛ تحقيق أكرم ضياء العمري، دار القلم ومؤسسة الرسالة، دمشق وبيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ.

٨٣. تاريخ دمشق

لابن عساكر، علي بن الحسن (ت ٥٧١هـ)؛ تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.

٨٤. تالي تلخيص المتشابه

للخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)؛ تحقيق مشهور بن حسن وأحمد الشقيرات، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٨٥. تأويل مختلف الحديث

لابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)؛ تحقيق محمد محي الدين الأصغر، المكتب الإسلامي ومؤسسة الإشراف، بيروت والدوحة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

٨٦. التبصرة في أصول الفقه

للشيرازي، إبراهيم بن علي (ت ٤٧٦هـ)؛ تحقيق محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

٨٧. تجارب الأمم وتعاقب الهمم

لابن مسكويه، أحمد بن محمد (ت ٤٢١هـ)؛ تحقيق أبي القاسم إمامي، سروش، طهران، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

٨٨. التجريد

للقدوري، أحمد بن محمد (ت ٤٢٨هـ)؛ تحقيق مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، دار السلام، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.

٨٩. التحبير شرح التحرير في أصول الفقه

للمرداوي، علي بن سليمان (ت ٨٨٥هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن الجبرين وعوض القرني وأحمد السراح، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

العودة إلى الإسلام

٩٠. تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام
لابن جماعة، محمد بن إبراهيم (ت٧٣٣هـ)؛ تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الثقافة بتفويض من
رئاسة المحاكم الشرعية، الدوحة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.
٩١. التذكرة الحمدونية
لابن حمدون، محمد بن الحسن (ت٥٦٢هـ)؛ دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٩٢. ترتيب الأمالي الخميسية
للشجري، يحيى بن الحسين (ت٤٩٩هـ)؛ تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب
العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٩٣. ترتيب المدارك وتقريب المسالك
للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ)؛ تحقيق عبد القادر الصحراوي، مطبعة فضالة، المحمدية، الطبعة
الأولى، ١٩٧٠م.
٩٤. تفسير آيات من القرآن الكريم
لابن عبد الوهاب، محمد (ت١٢٠٦هـ)؛ مطبوع ضمن مؤلفات محمد بن عبد الوهاب (الجزء
الخامس)، تحقيق محمد بلتاجي، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، السعودية.
٩٥. تفسير ابن أبي حاتم
لابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (ت٣٢٧هـ)؛ تحقيق أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى
الباز، السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.
٩٦. تفسير ابن فورك
لابن فورك، محمد بن الحسن (ت٤٠٦هـ)؛ تحقيق علّال عبد القادر وعاطف بن كامل وسهيم بنت
محمد سعيد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
٩٧. تفسير ابن كثير
لابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت٧٧٤هـ)؛ تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية،
بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
٩٨. تفسير البغوي
للبيهقي، الحسين بن مسعود (ت٥١٦هـ)؛ تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي،
بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
٩٩. تفسير الثعلبي
للتعلبي، أحمد بن محمد (ت٤٢٧هـ)؛ تحقيق أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت،
الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٠٠. تفسير الرازي

للرازي، محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ)؛ دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٤٠هـ.

١٠١. تفسير الشافعي

للشافعي، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ)؛ تحقيق أحمد بن مصطفى الفران، دار التدمرية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

١٠٢. تفسير الطبري

للتبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)؛ تحقيق محمود محمد شاكر، دار التربية والتراث، مكة المكرمة.

١٠٣. تفسير العياشي

للعياشي، محمد بن مسعود (ت ٣٢٠هـ)؛ تحقيق هاشم الرسولي المحلاقي، المكتبة العلمية الإسلامية، طهران.

١٠٤. تفسير القرآن العزيز

لابن أبي زمنين، محمد بن عبد الله (ت ٣٩٩هـ)؛ تحقيق حسين بن عكاشة ومحمد بن مصطفى، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

١٠٥. تفسير القرطبي

للقرطبي، محمد بن أحمد (ت ٦٧١هـ)؛ تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ.

١٠٦. تفسير الماوردي

للماوردي، علي بن محمد (ت ٤٥٠هـ)؛ تحقيق ابن عبد المقصود، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٧. التفسير الوسيط

للواحدي، علي بن أحمد (ت ٤٦٨هـ)؛ تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وأحمد محمد صيرة وأحمد عبد الغني الجمل وعبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

١٠٨. تفسير إسحاق البستي

لإسحاق بن إبراهيم البستي (ت ٣٠٧هـ)؛ تحقيق عثمان معلم محمود شيخ علي، إشراف عبد الله بن محمد الأمين الشنقيطي، الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية، ١٤١٦هـ.

١٠٩. تفسير يحيى بن سلام

ليحيى بن سلام (ت ٢٠٠هـ)؛ تحقيق هند شلي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

العودة إلى الإسلام

١١٠. تقريب التهذيب
لابن حجر، أحمد بن عليّ العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)؛ تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
١١١. التقريب والإرشاد
للإبلاقي، محمد بن الطيب (ت ٤٠٣هـ)؛ تحقيق عبد الحميد بن عليّ أبي زنيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.
١١٢. تقييد العلم
للخطيب البغدادي، أحمد بن عليّ (ت ٤٦٣هـ)؛ إحياء السنة النبوية، بيروت.
١١٣. تلخيص المتشابه في الرسم
للخطيب البغدادي، أحمد بن عليّ (ت ٤٦٣هـ)؛ تحقيق سَكينة الشهاوي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
١١٤. التلخيص في أصول الفقه
للجويني، عبد الملك بن عبد الله (ت ٧٨٨هـ)؛ تحقيق عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
١١٥. تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل
للإبلاقي، محمد بن الطيب (ت ٤٠٣هـ)؛ تحقيق أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
١١٦. التمهيد في أصول الفقه
للكلوزاني، محفوظ بن أحمد (ت ٥١٠هـ)؛ تحقيق مفيد محمد أبي عمشة ومحمد بن عليّ، جامعة أمّ القرى ودار المدني، مكة المكرمة وجدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
١١٧. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد
لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (ت ٤٦٣هـ)؛ تحقيق مصطفى العلوي ومحمد البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.
١١٨. تنبيه الغافلين على أنّ في الأرض خليفة لله ربّ العالمين؛ تقرير لدروس العلامة المنصور الهاشمي الخراساني حفظه الله تعالى
للسيد العلامة المنصور الهاشمي الخراساني (معاصر)؛ مكتب السيد العلامة المنصور الهاشمي الخراساني حفظه الله تعالى، طالقان، الطبعة الثانية، ١٤٤٤هـ.
١١٩. التنبيهات الهامة على ما في صحيح البخاري ومسلم من الطامة
لمكتب المنصور الهاشمي الخراساني (معاصر)؛ مكتب السيد العلامة المنصور الهاشمي الخراساني حفظه الله تعالى، طالقان، الطبعة الأولى، ١٤٤٤هـ.

١٢٠. التواضع والخمول

لابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد (ت ٢٨١هـ)؛ تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٢١. التوحيد

لابن بابويه، محمد بن علي (ت ٣٨١هـ)؛ تحقيق هاشم الحسيني الطهراني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم.

١٢٢. تهذيب الآثار (الجزء المفقود)

للطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)؛ تحقيق علي رضا بن عبد الله، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١٢٣. تهذيب الآثار (مسند عمر)

للطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)؛ تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

١٢٤. تهذيب الأحكام

للطوسي، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ)؛ تحقيق حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ.

١٢٥. تهذيب الكمال في أسماء الرجال

للمزي، يوسف بن عبد الرحمن (ت ٧٤٢هـ)؛ تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

١٢٦. تهذيب اللغة

للأزهري، محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)؛ تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٢٧. التيجان في ملوك حمير

لعبد الملك بن هشام (ت ٢١٣هـ)؛ مركز الدراسات والأبحاث اليمنية، صنعاء، الطبعة الأولى، ١٣٤٧هـ.

١٢٨. الثقات

لابن حبان، محمد (ت ٣٥٤هـ)؛ دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

١٢٩. الثقات

للعجلي، أحمد بن عبد الله (ت ٢٦١هـ)؛ تحقيق عبد العليم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٣٠. الجامع

لمعمر بن راشد الأزدي (ت ١٥٣هـ)؛ مطبوع آخر مصنف عبد الرزاق، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

١٣١. جامع الأحاديث

للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)؛ تحقيق فريق من الباحثين بإشراف علي جمعة، طبع على نفقة حسن عباس زكي.

١٣٢. جامع بيان العلم وفضله

لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (ت ٤٦٣هـ)؛ تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٣٣. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع

للخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)؛ تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

١٣٤. جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس

للحميدي، محمد بن فتوح (ت ٤٨٨هـ)؛ الدار المصرية، القاهرة، ١٩٦٦م.

١٣٥. الجرح والتعديل

لابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (ت ٣٢٧هـ)؛ دائرة المعارف العثمانية ودار إحياء التراث العربي، حيدرآباد الدكن وبيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ.

١٣٦. جزء آدم بن أبي إياس

لآدم بن أبي إياس (ت ٢٢١هـ)؛ مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

١٣٧. جزء ابن عرفة

للحسن بن عرفة (ت ٢٥٧هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، دار الأقصى، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٣٨. جزء الحسن بن شاذان

للحسن بن أحمد (ت ٤٢٥هـ)؛ مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

١٣٩. جزء القاسم بن موسى الأشيب

للقاسم بن موسى (ت ٣٠٢هـ)؛ مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

١٤٠. جزء أبي عبد الله العطار

لأبي عبد الله العطار، محمد بن مخلد (ت ٣٣١هـ)؛ مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

١٤١. جزء فيه قول النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم «نضر الله امرأ سمع مقالتي فآدأها»

لابن حكيم المدني، أحمد بن محمد (ت ٣٣٣هـ)؛ تحقيق بدر بن عبد الله، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

١٤٢. جمال القرءاء وكمال الإقراء

لعلم الدين سخاوي، علي بن محمد (ت ٦٤٣هـ)؛ تحقيق مروان العطية ومحسن خرابة، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٤٣. جمهرة أنساب العرب

لابن حزم، علي بن أحمد (ت ٤٥٦هـ)؛ تحقيق لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٤٤. الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح

لابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم (ت ٧٢٨هـ)؛ تحقيق علي بن حسن وعبد العزيز بن إبراهيم وحمدان بن محمد، دار العاصمة، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

١٤٥. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير

للدسوقي، محمد بن أحمد (ت ١٢٣٠هـ)؛ دار الفكر.

١٤٦. حاشية رد المحتار على الدر المختار

لابن عابدين، محمد أمين بن عمر (ت ١٢٥٢هـ)؛ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ودار الفكر، مصر وبيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٦هـ.

١٤٧. الحاوي الكبير في فقه مذهب الشافعي

للماوردي، علي بن محمد (ت ٤٥٠هـ)؛ تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٤٨. حديث ابن ديزيل

لابن ديزيل، إبراهيم بن الحسين (ت ٢٨١هـ)؛ تحقيق عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٤٩. حديث الثقلين

للولشوي، قوام الدين محمد (ت ١٤١٨هـ)؛ تقديم محمد واعظ زاده الخراساني، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، طهران، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ.

١٥٠. حديث أبي بكر بن خالد
لأبي بكر بن خالد النصيبي، أحمد بن يوسف (ت ٣٥٩هـ)؛ مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
١٥١. حديث علي بن حجر عن إسماعيل بن جعفر
لإسماعيل بن جعفر (ت ١٨٠هـ)؛ تحقيق عمر بن رفود، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
١٥٢. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء
لأبي نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠هـ)؛ مطبعة السعادة، جوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ.
١٥٣. حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء
للشاشي، محمد بن أحمد (ت ٥٠٧هـ)؛ تحقيق ياسين أحمد إبراهيم درادكة، مؤسسة الرسالة ودار الأرقم، بيروت وعمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
١٥٤. خبر الواحد وحجّيته
للسنقيطي، أحمد بن محمود (معاصر)؛ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
١٥٥. الخراج
لأبي يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢هـ)؛ تحقيق طه عبد الرؤوف سعد وسعد حسن محمد، المكتبة الأزهرية للتراث.
١٥٦. خصائص علي
للنسائي، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)؛ تحقيق أحمد ميرين البلوشي، مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
١٥٧. الخصال
لابن بابويه، محمد بن عليّ (ت ٣٨١هـ)؛ تحقيق علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
١٥٨. الخلافات
للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقيق فريق البحث العلمي بشركة الروضة بإشراف محمود بن عبد الفتاح، الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.
١٥٩. الدر المنثور في التفسير بالمأثور
للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)؛ دار الفكر، بيروت.
١٦٠. الدرّ النظيم
لابن حاتم الشامي، يوسف (ت القرن ٧هـ)؛ مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٦١. درء تعارض العقل والنقل

لابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم (ت٧٢٨هـ)؛ تحقيق محمد رشاد سالم، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ.

١٦٢. الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة

للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)؛ تحقيق محمد بن لطفي الصباغ، عمادة شؤون المكتبات في جامعة الملك سعود، الرياض.

١٦٣. دروس لعبد العزيز بن باز

لابن باز، عبد العزيز (ت١٤٢٠هـ)؛ دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية.

١٦٤. دعائم الإسلام

لابن حيون، النعمان بن محمد (ت٣٦٣هـ)؛ تحقيق آصف بن علي أصغر فيضي، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٣هـ.

١٦٥. دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه

لابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت٥٩٧هـ)؛ تحقيق حسن السقاف، دار النووي، عمان، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ.

١٦٦. دلائل النبوة

لأبي نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت٤٣٠هـ)؛ تحقيق محمد رواس قلعه جي وعبد البر عباس، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

١٦٧. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة

للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)؛ تخريج عبد المعطي قلعي، دار الكتب العلمية ودار الريان للتراث، بيروت والقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٦٨. ديوان الأشعار

لناصر خسرو، أبو معين بن حارث قبادياني (ت٤٨١هـ).

١٦٩. ديوان الأشعار

للأوحدي، ركن الدين بن الحسين (ت٧٣٨هـ).

١٧٠. ديوان الأشعار

للمحافظ الشيرازي، محمد بن بهاء الدين (ت٧٩٢هـ).

١٧١. ديوان الأشعار

لبروين الاعتصامي، رخشنده بنت يوسف (ت١٣٦٠هـ).

العودة إلى الإسلام

١٧٢. ديوان الأشعار
لبديل الدهلوي، عبد القادر بن عبد الخالق (ت ١١٣٣هـ).
١٧٣. ديوان الأشعار
للفيض الكشاني، محمد محسن بن مرتضى (ت ١٠٩٠هـ).
١٧٤. ديوان الأشعار
لخواجو الكرمانى، محمود بن علي (ت ٧٥٢هـ).
١٧٥. ديوان الشمس
لجلال الدين الرومي، محمد بن محمد (ت ٦٧٢هـ).
١٧٦. ذخائر العقبي في مناقب ذوي القربى
لمحب الدين الطبري، أحمد بن عبد الله (ت ٦٩٤هـ)؛ بعناية مكتبة القدسي لحسام الدين القدسي،
عن نسخة دار الكتب المصرية، ونسخة الخزنة التيمورية، القاهرة، ١٣٥٦هـ.
١٧٧. الذرية الطاهرة
للدولابي، محمد بن أحمد (ت ٣١٠هـ)؛ تحقيق سعد المبارك الحسن، دار السلفية، الكويت، الطبعة
الأولى، ١٤٠٧هـ.
١٧٨. ذكر من لم يكن عنده إلا حديث واحد
للخلال، الحسن بن محمد (ت ٤٣٩هـ)؛ تحقيق أبي عبد الباري رضا بوشامة الجزائري، دار ابن القيم
ودار ابن عفان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
١٧٩. ذم الكلام وأهله
للهروي، عبد الله بن محمد (ت ٤٨١هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم
والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
١٨٠. رجال الكشي
لمحمد بن عمر الكشي (ت ٣٥٠هـ)؛ تحقيق مهدي الرجائي، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم،
الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
١٨١. الرد على المنطقيين
لابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم (ت ٧٢٨هـ)؛ دار المعرفة، بيروت.
١٨٢. الرسائل السياسية
للجاحظ، عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ)؛ دار ومكتبة الهلال، بيروت.

١٨٣. الرسالة

للشافعي، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ)؛ تحقيق أحمد محمد شاكر، مصطفى الباي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ.

١٨٤. رشفة الصادي من بحر فضائل بني النبي الهادي

للحضري، أبو بكر بن عبد الرحمن (ت ١٣٤١هـ)؛ تحقيق علي عاشور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٨٥. روضة الطالبين وعمدة المفتين

للنووي، يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)؛ تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ.

١٨٦. الزهد

لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)؛ حاشية محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٨٧. الزهد

للمعافي بن عمران الموصلي (ت ١٨٥هـ)؛ تحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٨٨. الزهد الكبير

للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقيق عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م.

١٨٩. زهر الفردوس

لابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)؛ تحقيق حسن علي ورسمة، بعناية أبي بكر أحمد جالو، جمعية دار البر، دبي، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ.

١٩٠. سنن ابن ماجه

لابن ماجه، محمد بن يزيد (ت ٢٧٣هـ)؛ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

١٩١. سنن الترمذي

للترمذي، محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ)؛ تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ.

١٩٢. سنن الدارقطني

للدارقطني، علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ)؛ تحقيق شعيب الارنؤوط وحسن عبد المنعم شلبي وعبد اللطيف حرز الله وأحمد بروهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

١٩٣. السنن الكبرى

للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ.

١٩٤. السنن الكبرى

للنسائي، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)؛ تحقيق حسن عبد المنعم شلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

١٩٥. سنن النسائي

للنسائي، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)؛ مطبوع مع شرح السيوطي وحاشية السندي، ترقيم عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلاميّة، حلب، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ.

١٩٦. السنن الواردة في الفتن

للدائي، عثمان بن سعيد (ت ٤٤٤هـ)؛ تحقيق رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١٩٧. سنن أبي داود

لأبي داود، سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ)؛ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت.

١٩٨. سنن سعيد بن منصور الفرائض إلى الجهاد

لسعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ)؛ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفيّة، الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٩٩. سنن سعيد بن منصور تكملة التفسير

لسعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ)؛ تحقيق فريق من الباحثين بإشراف سعد بن عبد الله الحميد و خالد بن عبد الرحمن الجريسي، دار الألوكة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

٢٠٠. السنة

لابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو (ت ٢٨٧هـ)؛ تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

٢٠١. السنة

لأبي بكر بن الخلال، أحمد بن محمد (ت ٣١١هـ)؛ تحقيق عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٢٠٢. السنة

للمروزي، محمد بن نصر (ت ٢٩٤هـ)؛ تحقيق سالم أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٠٣. سياستنامه

لنظام الملك الطوسي (ت ٤٨٥هـ)؛ ترجمة يوسف بكار عن الفارسيّة، دار المناهل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٢٠٤. سير أعلام النبلاء

للذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)؛ تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

٢٠٥. سيرة ابن إسحاق

لمحمد بن إسحاق (ت ١٥١هـ)؛ تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ.

٢٠٦. سيرة ابن هشام

لعبد الملك بن هشام (ت ٢١٣هـ)؛ تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ.

٢٠٧. السيرة النبوية

لابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ)؛ تحقيق مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٥هـ.

٢٠٨. شرح التلويح على التوضيح

للتفتازاني، مسعود بن عمر (ت ٧٩٢هـ)؛ مكتبة صبيح، مصر.

٢٠٩. شرح المعالم في أصول الفقه

لابن التلمساني، عبد الله بن محمد (ت ٦٤٤هـ)؛ تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٢١٠. شرح المقاصد في علم الكلام

للتفتازاني، مسعود بن عمر (ت ٧٩٢هـ)؛ دار المعارف النعمانيّة، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

٢١١. شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة

للإلكائي، هبة الله بن الحسن (ت ٤١٨هـ)؛ تحقيق أحمد الغامدي، دار طيبة، السّعوديّة، الطبعة الثامنة، ١٤٢٣هـ.

٢١٢. شرح صحيح البخاريّ

لابن بطل، علي بن خلف (ت ٤٤٩هـ)؛ تحقيق ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.

٢١٣. شرح صحيح مسلم

للنووي، يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)؛ دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

٢١٤. شرح مشكل الآثار
للطحاوي، أحمد بن محمد (ت ٣٢١هـ)؛ تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
٢١٥. شرح معاني الآثار
للطحاوي، أحمد بن محمد (ت ٣٢١هـ)؛ تحقيق محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٢١٦. شرح نهج البلاغة
لابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله (ت ٦٥٦هـ)؛ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٢١٧. الشريعة
للأجري، محمد بن الحسين (ت ٣٦٠هـ)؛ تحقيق عبد الله بن عمر الدميحي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.
٢١٨. شعب الإيمان
للبهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقيق محمد السعيد بن بسبوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
٢١٩. شواهد التنزيل لقواعد التفضيل
للحاكم الحسكاني، عبيد الله بن أحمد (ت القرن ٥هـ)؛ تحقيق المحمودي، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، قم، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٢٢٠. صحيح ابن حبان
لابن حبان، محمد (ت ٣٥٤هـ)؛ تحقيق محمد علي سونمز وخالص آي دمير، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.
٢٢١. صحيح ابن خزيمة
لابن خزيمة، محمد بن إسحاق (ت ٣١١هـ)؛ تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.
٢٢٢. صحيح البخاري
للبخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)؛ تحقيق جماعة من العلماء، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق مصر (١٣١١هـ)، صوره محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٢٢٣. صحيح مسلم
لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)؛ تحقيق أحمد بن رفعت القره حصاري ومحمد عزت بن عثمان الزعفران بوليوي ومحمد شكري بن حسن الأنقروي، دار الطباعة العامرة، تركيا، ١٣٣٤هـ.

٢٢٤. الصحيح من الأخبار المجتمع على صحته

للجوزقي، محمد بن عبد الله (ت ٣٨٨هـ)؛ عطاءات العلم، النشرة الثالثة، ١٤٣٨هـ.

٢٢٥. صحيفة همام بن منبه

لهمام بن منبه (ت ١٣١هـ)؛ تحقيق علي حسن علي عبد الحميد، المكتب الإسلامي ودار عمّار، بيروت وعمّان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٢٦. صفة الصفوة

لابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)؛ تحقيق أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢١هـ.

٢٢٧. الصواعق المحرقة على أهل الرّفص والضلال والزندقة

لابن حجر الهيتمي، أحمد (ت ٩٧٤هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن التركي وكامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٢٨. صيد الخاطر

لابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)؛ بعناية حسن المساحي سويدان، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٢٢٩. الضعفاء

لأبي نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠هـ)؛ تحقيق فاروق حمّادة، دار الثقافة والدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٣٠. الضعفاء الكبير

للعقيلي، محمد بن عمرو (ت ٣٢٢هـ)؛ تحقيق عبد المعطي قلعي، دار المكتبة العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢٣١. الضعفاء والمتروكون

لابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)؛ تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٣٢. الضعفاء والمتروكون

للنسائي، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)؛ تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

٢٣٣. الطبقات

لخليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ)؛ رواية موسى بن زكريا التستري ومحمد بن أحمد الأزدي، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، ١٤١٤هـ.

٢٣٤. الطبقات الكبرى
لابن سعد، محمد (ت ٢٣٠هـ)؛ تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
٢٣٥. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها
لأبي الشيخ الأصبهاني، عبد الله بن محمد (ت ٣٦٩هـ)؛ تحقيق عبد الغفور البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
٢٣٦. طبقات فحول الشعراء
لابن سلام الجمحي، محمد (ت ٢٣٢هـ)؛ تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
٢٣٧. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز
للمؤيد العلوي، يحيى بن حمزة (ت ٧٤٥هـ)؛ المكتبة العنصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
٢٣٨. العدة في أصول الفقه
لأبي يعلى، محمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقيق أحمد المباركي، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.
٢٣٩. عقد الدرر في أخبار المنتظر وهو المهدي عليه السلام
للمقدسي، يوسف بن يحيى (ت بعد ٦٥٨هـ)؛ تحقيق مهيب بن صالح البوريني، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.
٢٤٠. العقد الفريد
لابن عبد ربه، أحمد بن محمد الأندلسي (ت ٣٢٨هـ)؛ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
٢٤١. العقل وفضله
لابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد (ت ٢٨١هـ)؛ مكتبة القرآن، مصر.
٢٤٢. علل الشرائع
لابن بابويه، محمد بن علي (ت ٣٨١هـ)؛ المكتبة الحيدرية، النجف، ١٣٨٥هـ.
٢٤٣. العلل الواردة في الأحاديث النبوية
للدارقطني، علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ)؛ تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
٢٤٤. عمدة القاري شرح صحيح البخاري
للعيني، محمود بن أحمد (ت ٨٥٥هـ)؛ دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٤٥. العوالي
لأبي الشيخ، عبد الله بن محمد الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ)؛ مطبوع مع ذكر الأقران لأبي الشيخ، تحقيق مسعد السعدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٤٦. عيون الأخبار

لابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)؛ دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٨هـ.

٢٤٧. عيون أخبار الرضا

لابن بابويه، محمّد بن عليّ (ت ٣٨١هـ)؛ تحقيق حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢٤٨. الغارات

للثقفّي، إبراهيم بن محمّد (ت ٢٨٣هـ)؛ تحقيق جلال الدين المحدث الأرموي، انجمن آثار مليّ، طهران، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ.

٢٤٩. الغريبين في القرآن والحديث

لأبي عبيد الهرويّ، أحمد بن محمّد (ت ٤٠١هـ)؛ تحقيق أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، السّعوديّة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٥٠. الغزليات

للسعدّي الشيرازيّ، مصلح الدّين بن عبد الله (ت ٦٩١هـ).

٢٥١. غياث الأُمم في التّياث الظلم

للجوينيّ، عبد الملك بن عبد الله (ت ٤٧٨هـ)؛ تحقيق عبد العظيم الديب، مكتبة إمام الحرمين، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.

٢٥٢. الغيبة

للطوسيّ، محمّد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ)؛ تحقيق عباد الله الطهرانيّ وعليّ أحمد ناصح، مؤسسة المعارف الإسلاميّة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٥٣. الغيبة

للنعمانيّ، محمّد بن إبراهيم بن جعفر (ت نحو ٣٦٠هـ)؛ تحقيق فارس حسن كريم، أنوار الهدى، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٥٤. فتاوى اللجنة الدائمة (المجموعة الأولى)

للجنة الدائمة للبحوث العلميّة والإفتاء؛ جمع و ترتيب أحمد بن عبد الرزاق الدويش، رئاسة إدارة البحوث العلميّة والإفتاء، الرياض.

٢٥٥. فتح الباري شرح صحيح البخاريّ

لابن حجر، أحمد بن عليّ العسقلانيّ (ت ٨٥٢هـ)؛ تحقيق عبد العزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٢٥٦. الفتن

لابن حمّاد، نعيم المروزي (ت ٢٢٨هـ)؛ تحقيق سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٥٧. الفتن

لحنبل بن إسحاق (ت ٢٧٣هـ)؛ تحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٥٨. الفتنة ووقعة الجمل

لسيف بن عمر (ت ٢٠٠هـ)؛ تحقيق أحمد راتب عرموش، دار النفائس، الطبعة السابعة، ١٤١٣هـ.

٢٥٩. الفتوح

لابن أعمش، أحمد (ت ٣١٤هـ)؛ تحقيق علي شيري، دار الأضواء، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٦٠. الفردوس بمأثور الخطاب

للدلمي، شبرويه بن شهر دار (ت ٥٠٩هـ)؛ تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٦١. الفرق بين الفرق

لعبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ)؛ دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

٢٦٢. الفصل في الملل والأهواء والنحل

لابن حزم، علي بن أحمد (ت ٤٥٦هـ)؛ مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢٦٣. الفصول في الأصول

للجصاص، أحمد بن علي (ت ٣٧٠هـ)؛ وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٢٦٤. فضائل البيت المقدس

للواسطي، محمد بن أحمد (ت بعد ٤١٠هـ)؛ تحقيق عمرو بن عبد العظيم الحويني، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، نيقوسيا، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

٢٦٥. فضائل الصحابة

لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)؛ تحقيق وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٢٦٦. فضائل الصحابة

للسائي، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)؛ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٦٧. فضائل القرآن

لابن الضريس، محمد بن أيوب (ت ٢٩٤هـ)؛ تحقيق غزوة بدير، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٦٨. فضائل القرآن

لأبي عبيد، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)؛ تحقيق مروان العطية ومحسن خرابة ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٦٩. فضائل القرآن

للمستغفري، جعفر بن محمد (ت ٤٣٢هـ)؛ تحقيق أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

٢٧٠. فضائل القرآن

للنسائي، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)؛ تحقيق فاروق حمادة، دار إحياء العلوم ودار الثقافة والدار البيضاء، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٢٧١. فضائل أمير المؤمنين

لابن عقدة، أحمد بن محمد الكوفي (ت ٣٣٣هـ)؛ تحقيق عبد الرزاق حرز الدين، دليل ما، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٢٧٢. الفقيه والمتفقه

للخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)؛ تحقيق عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.

٢٧٣. الفوائد الشهير بالغيلانيات

لأبي بكر الشافعي، محمد بن عبد الله (ت ٣٥٤هـ)؛ تحقيق حلي كامل أسعد عبد الهادي، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٧٤. فوائد أبي بكر الأبهري

لأبي بكر الأبهري، محمد بن عبد الله (ت ٣٧٥هـ)؛ تحقيق حسام محمد بوقريص، دار إيلاف الدولية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٢٧٥. فوائد أبي بكر النصيب

لأبي بكر بن خالد النصيب، أحمد بن يوسف (ت ٣٥٩هـ)؛ مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

٢٧٦. فوائد أبي عبد الله النعالي

لأبي عبد الله النعالي، محمد بن طلحة (ت ٤١٣هـ)؛ مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

٢٧٧. فوائد تمام

لتمام بن محمد (ت ٤١٤هـ)؛ تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

العودة إلى الإسلام

٢٧٨. فهرسة ابن خير

لابن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ)؛ تحقيق بشار عواد معروف ومحمود بشار عواد، دار الغرب الاسلامي، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

٢٧٩. فيض القدير

للمناوي، محمد بن تاج العارفين (ت ١٠٣١هـ)؛ المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.

٢٨٠. قاموس الكتاب المقدس

لمجمع الكنائس الشرقية (نخبة من الأساتذة ذوي الاختصاص واللاهوتيين)؛ بإشراف رابطة الكنائس الإنجيلية في الشرق الأوسط، مكتبة المشعل، بيروت، ١٩٨١م.

٢٨١. قبول الأخبار ومعرفة الرجال

للكعبي، عبد الله بن أحمد (ت ٣١٩هـ)؛ تحقيق أبي عمرو الحسيني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٢٨٢. قرب الإسناد

للحميري، عبد الله بن جعفر (ت ٣٠٤هـ)؛ مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٢٨٣. قصة الحضارة

لوليل دورانت (ت ١٩٨١م)؛ ترجمة زكي نجيب محمود ومحمد بدران وعبد الحميد يونس ومحمد علي أبي درة وفؤاد أندراوس وعبد الرحمن عبد الله الشيخ، دار الجيل، بيروت، ١٤٢٣هـ.

٢٨٤. قواطع الأدلة في الأصول

لأبي المظفر السمعاني، منصور بن محمد (ت ٤٨٩هـ)؛ تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٨٥. الكامل في التاريخ

لابن الأثير، علي بن محمد الجزري (ت ٦٣٠هـ)؛ تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٨٦. الكامل في ضعفاء الرجال

لابن عدي، عبد الله (ت ٣٦٥هـ)؛ تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٨٧. كتاب الردّة

للوفاقي، محمد بن عمر (ت ٢٠٧هـ)؛ تحقيق يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٢٨٨. كتاب جعفر بن محمد الحضري

المطبوع ضمن الأصول الستة عشر لعدة من المحدثين؛ دار الشبستري للمطبوعات، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٢٨٩. كتاب درست بن أبي منصور

المطبوع ضمن الأصول الستة عشر لعدة من المحدثين؛ دار الشبستري للمطبوعات، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٢٩٠. كتاب سلام بن أبي عمرة الخراساني

المطبوع ضمن الأصول الستة عشر لعدة من المحدثين؛ دار الشبستري للمطبوعات، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٢٩١. كتاب عاصم بن حميد

المطبوع ضمن الأصول الستة عشر لعدة من المحدثين؛ دار الشبستري للمطبوعات، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٢٩٢. كشف القناع عن متن الإقناع

للبهوتي، منصور بن يونس (ت ١٠٥١هـ)؛ تحقيق هلال مصيلحي، مكتبة النصر الحديثة، الرياض.

٢٩٣. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل

للزحشري، محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)؛ دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٢٩٤. كشف الأستار عن زوائد البزار

لللهيثمي، علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧هـ)؛ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

٢٩٥. كشف المغطأ في فضل الموطأ

لابن عساكر، علي بن الحسن (ت ٥٧١هـ)؛ تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر العمري، دار الفكر، بيروت.

٢٩٦. كفاية الأثر في النص على الأئمة الإثني عشر

للخزاز، علي بن محمد (ت ٤٠٠هـ)؛ تحقيق الكوه كمرى، انتشارات بيدار، قم، ١٤٠١هـ.

٢٩٧. الكفاية في علم الرواية

للخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)؛ تصحيح أبي عبد الله السورقي، جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ.

٢٩٨. كمال الدين وتام النعمة

لابن بابويه، محمد بن علي (ت ٣٨١هـ)؛ تحقيق علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٩٩. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال

للمتقي الهندي، علي بن حسام الدين (ت ٩٧٥هـ)؛ تحقيق بكري حياني وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ.

٣٠٠. الكنى والأسماء

للدولابي، محمد بن أحمد (ت ٣١٠هـ)؛ تحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٠١. الكنى والأسماء

لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)؛ تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٠٢. لسان العرب

لابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)؛ حاشية اليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٣٠٣. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية

للسفاري، محمد بن أحمد (ت ١١٨٨هـ)؛ مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

٣٠٤. ما روي في الحوض والكوثر

لابن مخلد، بقي (ت ٢٧٦هـ)؛ مطبوع معه الذيل على جزء بقي بن مخلد لابن بشكوال، تحقيق عبد القادر محمد عطا صوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٣٠٥. المؤلف والمختلف

للدارقطني، علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ)؛ تحقيق موفق بن عبد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٣٠٦. المتفق والمفترق

للخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)؛ تحقيق محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٠٧. المشنوي المعنوي

لجلال الدين الرومي، محمد بن محمد (ت ٦٧٢هـ).

٣٠٨. المجالسة وجواهر العلم

للدینوری، أحمد بن مروان (ت ٣٣٣هـ)؛ تحقیق مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التربية الإسلامية ودار ابن حزم، أم الحصم وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٣٠٩. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد

للهيثمی، علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧هـ)؛ تحقیق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ.

٣١٠. مجموع الفتاوى

لابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم (ت ٧٢٨هـ)؛ تحقیق عبد الرحمن بن محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ.

٣١١. المحاسن

للبرقي، أحمد بن محمد (ت ٢٧٤هـ)؛ تصحيح وتعليق جلال الدين الحسيني، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٧٠هـ.

٣١٢. محاضرات الأدباء

للاغب الأصفهاني، الحسين بن محمد (ت ٥٠٢هـ)؛ شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣١٣. المحبر

لابن حبيب، محمد (ت ٢٤٥هـ)؛ تحقیق إيلزة ليختن شتير، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٣١٤. المحدث الفاضل

للامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن (ت ٣٦٠هـ)؛ تحقیق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٣١٥. المحصول

لابن العربي، محمد بن عبد الله (ت ٥٤٣هـ)؛ تحقیق حسين علي الیدري وسعيد فودة، دار البیارق، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣١٦. المحصول في علم أصول الفقه

للالرازي، محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ)؛ تحقیق جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.

٣١٧. المحكم والمحيط الأعظم

لابن سيده، علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقیق عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

العودة إلى الإسلام

٣١٨. المحن

لأبي العرب التميمي، محمد بن أحمد (ت ٣٣٣هـ)؛ تحقيق عمر سليمان العقيلي، دار العلوم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣١٩. مختصر زوائد مسند البزار

لابن حجر، أحمد بن عليّ العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)؛ تحقيق صبري بن عبد الخالق، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٢٠. المختصر في أخبار البشر

لأبي الفداء، إسماعيل بن عليّ (ت ٧٣٢هـ)؛ المطبعة الحسينية المصرية، الطبعة الأولى.

٣٢١. المخلصيات وأجزاء أخرى

لأبي طاهر المخلص، محمد بن عبد الرحمن (ت ٣٩٣هـ)؛ تحقيق نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٣٢٢. المدخل إلى علم السنن

للبیهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقيق محمد عوامة، دار اليسر ودار المنهاج، القاهرة وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ.

٣٢٣. المذاكرة في ألقاب الشعراء

للإربلي، أسعد بن إبراهيم (ت ٦٥٧هـ)؛ تحقيق شاکر العاشور، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

٣٢٤. مرآة الزمان في تواريخ الأعيان

لسبط بن الجوزي، يوسف بن قزأوغي (ت ٦٥٤هـ)؛ تحقيق عمار ريحاوي، دار الرسالة العالمية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.

٣٢٥. مروج الذهب ومعادن الجوهر

للمسعودي، عليّ بن الحسين (ت ٣٤٦هـ)؛ دار الهجرة، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

٣٢٦. مسائل أحمد (رواية ابنه عبد الله)

لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)؛ تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

٣٢٧. مسائل أحمد (رواية أبي داود السجستاني)

لأبي داود، سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ)؛ تحقيق أبي معاذ طارق، مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٢٨. مسائل حرب الكرمانى كتاب الطهارة والصلاة

لحرب بن إسماعيل الكرمانى (ت ٢٨٠هـ)؛ تحقيق محمد بن عبد الله السريّ، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.

٣٢٩. مستخرج أبي عوانة

لأبي عوانة، يعقوب بن إسحاق (ت ٣١٦هـ)؛ تحقيق رسائل جامعية وبحوث أكاديمية بكلية الحديث الشريف، الجامعة الإسلامية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٨هـ.

٣٣٠. المستدرك على الصحيحين

للحاكم، محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥هـ)؛ تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٣٣١. المستصفى من علم الأصول

للغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ)؛ تحقيق محمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٣٣٢. المسند

للشاشي، الهيثم بن كليب (ت ٣٣٥هـ)؛ تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٣٣. مسند ابن الجعد

لابن الجعد، عليّ (ت ٢٣٠هـ)؛ تحقيق عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٣٤. مسند ابن أبي شيبة

لابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد (ت ٢٣٥هـ)؛ تحقيق عادل بن يوسف العازي وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٣٣٥. مسند البزار

للبزار، أحمد بن عمرو (ت ٢٩٢هـ)؛ تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

٣٣٦. مسند الحميدي

للحميدي، عبد الله بن الزبير (ت ٢١٩هـ)؛ تحقيق حسين سليم أسد، دار السقاء، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٣٣٧. مسند الدارمي

للدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٢٥٥هـ)؛ تحقيق حسين سليم أسد، دار المغني، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٣٨. مسند الروياني

لمحمد بن هارون الروياني (ت ٣٠٧هـ)؛ تحقيق أيمن علي أبي يمان، مؤسسة قرطبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٣٣٩. مسند الشافعي

للشافعي، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ)؛ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٣٤٠. مسند الشاميين

للطبراني، سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ)؛ تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣٤١. مسند الشهاب

لابن سلامة، محمد القضاعي (ت ٤٥٥هـ)؛ تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

٣٤٢. مسند أبي حنيفة

لأبي نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠هـ)؛ تحقيق نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، رياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٣٤٣. مسند أبي حنيفة (رواية الحصكفي)

لأبي حنيفة، النعمان بن ثابت (ت ١٥٠هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن حسن محمود، الآداب، مصر.

٣٤٤. مسند أبي داود الطيالسي

للطيالسي، سليمان بن داود (ت ٢٠٤هـ)؛ تحقيق محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٣٤٥. مسند أبي هريرة

لأبي إسحاق العسكري، إبراهيم بن حرب (ت بعد ٢٨٢هـ)؛ تحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٣٤٦. مسند أبي يعلى

لأبي يعلى، أحمد بن علي (ت ٣٠٧هـ)؛ تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٤٧. مسند أحمد

لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)؛ تحقيق شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٤٨. مسند إسحاق بن راهويه

لإسحاق بن راهويه (ت٢٣٨هـ)؛ تحقيق عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٤٩. مسند سعد بن أبي وقاص

للدورقي، أحمد بن إبراهيم (ت٢٤٦هـ)؛ تحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٥٠. مسند عبد الله بن المبارك

لعبد الله بن المبارك المروزي (ت١٨١هـ)؛ تحقيق صبيح السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٥١. مشكل الحديث وبيانه

لابن فورك، محمد بن الحسن (ت٤٠٦هـ)؛ تحقيق موسى محمد علي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

٣٥٢. مشيخة ابن طهمان

لإبراهيم بن طهمان (ت١٦٨هـ)؛ تحقيق محمد طاهر مالك، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٣هـ.

٣٥٣. المشيخة البغدادية (كتاب العاشر)

لأبي طاهر السلفي، أحمد بن محمد (ت٥٧٦هـ)؛ مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني، موقع الشبكة الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

٣٥٤. مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي

ليعقوب بن سفيان الفسوي (ت٢٧٧هـ)؛ تحقيق محمد بن عبد الله السريع، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

٣٥٥. مصنف ابن أبي شيبة

لابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد (ت٢٣٥هـ)؛ تقديم كمال يوسف الحوت، دار التاج ومكتبة الرشد ومكتبة العلوم والحكم، لبنان والرياض والمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٥٦. مصنف عبد الرزاق

لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ)؛ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي وتوزيع المكتب الإسلامي، الهند وبيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٣٥٧. المعارف

لابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت٢٧٦هـ)؛ تحقيق ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.

العودة إلى الإسلام

٣٥٨. معاني الأخبار

لابن بابويه، محمد بن علي (ت ٣٨١هـ)؛ تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، الطبعة الأولى، ١٣٧٩هـ.

٣٥٩. معاني القرآن

للقرآن، يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)؛ تحقيق أحمد يوسف النجاشي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى.

٣٦٠. معاني القرآن

للنحاس، أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ)؛ تحقيق محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٦١. معاني القرآن وإعرابه

للزجاج، إبراهيم بن السري (ت ٣١١هـ)؛ تحقيق عبد الجليل عبده شلي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٣٦٢. المعتمد في أصول الفقه

لأبي الحسين البصري، محمد بن علي (ت ٤٣٦هـ)؛ تقديم خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٣٦٣. معجم ابن الأعرابي

لابن الأعرابي، أحمد بن محمد (ت ٣٤٠هـ)؛ تحقيق عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٦٤. معجم ابن المقرئ

لابن المقرئ، محمد بن إبراهيم (ت ٣٨١هـ)؛ تحقيق عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٣٦٥. المعجم الأوسط

للطبراني، سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ)؛ تحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن بن إبراهيم، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٣٦٦. معجم البلدان

للحموي، ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦هـ)؛ دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

٣٦٧. معجم الشعراء

للمرزياتي، محمد بن عمران (ت ٣٨٤هـ)؛ تصحيح وتعليق ف. كرنكو، مكتبة القدسي ودار الكتب العلمية، بيروت ولبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

٣٦٨. معجم الصحابة

لابن قانع، عبد الباقي (ت ٣٥١هـ)؛ تحقيق صلاح بن سالم المصراقي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٦٩. معجم الصحابة

للبيهقي، عبد الله بن محمد (ت ٣١٧هـ)؛ تحقيق محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٧٠. المعجم الصغير

للطبراني، سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ)؛ تحقيق محمد شكور محمود، المكتب الإسلامي ودار عمّار، بيروت وعمّان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣٧١. المعجم الكبير

للطبراني، سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ)؛ تحقيق حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.

٣٧٢. معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدي

لابن الأبار، محمد بن عبد الله (ت ٦٥٨هـ)؛ مكتبة الثقافة الدينية، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٧٣. معرفة السنن والآثار

للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقيق عبد المعطي قلعي، جامعة الدراسات الإسلامية ودار قتيبة ودار الوعي ودار الوفاء، كراتشي ودمشق وحلب والقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٧٤. معرفة الصحابة

لأبي نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠هـ)؛ تحقيق عادل بن يوسف العازي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٣٧٥. معرفة علوم الحديث

للحاكم، محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥هـ)؛ تحقيق معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ.

٣٧٦. المعرفة والتاريخ

للفسوي، يعقوب بن سفيان (ت ٢٧٧هـ)؛ رواية عبد الله بن جعفر، تحقيق أكرم ضياء العمري، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

٣٧٧. المعيار والموازنة

لأبي جعفر الإسكافي، محمد بن عبد الله (ت ٢٤٠هـ)؛ تحقيق محمد باقر المحمودي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

العودة إلى الإسلام

٣٧٨. مغازي الواقدي

لمحمد بن عمر الواقدي (ت ٢٠٧هـ)؛ تحقيق مارسدن جونز، دار الأعلمي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.

٣٧٩. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج

للشربيني، محمد بن أحمد (ت ٩٧٧هـ)؛ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٣٨٠. المفردات في غريب القرآن

لرأغب الأصفهاني، الحسين بن محمد (ت ٥٠٢هـ)؛ تحقيق صفوان عدنان الداودي، دار القلم والدار الشامية، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٨١. مقاتل الطالبين

لأبي الفرج الأصبهاني، علي بن الحسين (ت ٣٥٦هـ)؛ تحقيق أحمد صقر، دار المعرفة، بيروت.

٣٨٢. مقالات الإسلاميين

لأبي الحسن الأشعري، علي بن إسماعيل (ت ٣٢٤هـ)؛ تصحيح هلموت ريتز، دار فرانز شتايز، فيسبادن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ.

٣٨٣. مقتضب الأثر في النص على الأئمة الإثني عشر

للجوهرية، أحمد بن عبيد الله (ت ٤٠١هـ)؛ مكتبة الطباطبائي، قم.

٣٨٤. المقدمات الممهّدة

لابن رشد الجد، محمد بن أحمد (ت ٥٢٠هـ)؛ تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣٨٥. المقدمة في الأصول

لابن القصّار، علي بن عمر (ت ٣٩٧هـ)؛ تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٣٨٦. المقفى الكبير

للمقريزي، أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ)؛ تحقيق محمد البيلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.

٣٨٧. من لا يحضره الفقيه

لابن بابويه، محمد بن علي (ت ٣٨١هـ)؛ تحقيق علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، الطبعة الثانية.

٣٨٨. المنار المنيف في الصحيح والضعيف

لابن قِيمَ الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١هـ)؛ تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.

٣٨٩. مناقب آل أبي طالب

لابن شهر آشوب، محمد بن علي (ت ٥٨٨هـ)؛ تحقيق لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٧٦هـ.

٣٩٠. مناقب الشافعي

للأبري، محمد بن الحسين (ت ٣٦٣هـ)؛ تحقيق جمال عزون، الدار الأثرية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

٣٩١. مناقب الشافعي

للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقيق أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.

٣٩٢. مناقب أحمد

لابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)؛ تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

٣٩٣. مناقب أمير المؤمنين

لمحمد بن سليمان الكوفي (ت بعد ٣٢٠هـ)؛ تحقيق محمد باقر المحمودي، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٩٤. مناقب علي

لابن مردويه، أحمد بن موسى (ت ٤١٠هـ)؛ تحقيق عبد الرزاق محمد حسين حرز الدين، دار الحديث، قم، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.

٣٩٥. المنتخب من ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين

للطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)؛ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٣٥٨هـ.

٣٩٦. المنتخب من مسند عبد بن حميد

لعبد بن حميد (ت ٢٤٩هـ)؛ تحقيق صبحي السامرائي ومحمود الصعدي، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣٩٧. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم

لابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)؛ تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

العودة إلى الإسلام

٣٩٨. المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لابن الجارود، عبد الله بن علي (ت ٣٠٧هـ)؛ تحقيق أبي إسحاق الحويني، دار التقوى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
٣٩٩. المنخول من تعليقات الأصول للغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ)؛ تحقيق محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر ودار الفكر، بيروت ودمشق، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.
٤٠٠. منهاج السنة النبوية لابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨هـ)؛ تحقيق محمد رشاد سالم، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
٤٠١. الموسوعة في أحاديث المهدي الضعيفة والموضوعة للبستوي، عبد العليم عبد العظيم (ت ١٤٣٧هـ)؛ المكتبة المكية ودار ابن حزم، مكة المكرمة وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
٤٠٢. موطأ مالك (رواية محمد بن الحسن الشيباني) لمالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)؛ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، الطبعة الثانية.
٤٠٣. موطأ مالك (رواية يحيى) لمالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)؛ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ.
٤٠٤. ميزان الأصول في نتائج العقول للسمرقندي، محمد بن أحمد (ت ٥٣٩هـ)؛ تحقيق محمد زكي عبد البر، مطابع الدوحة الحديثة، قطر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
٤٠٥. الناسخ والمنسوخ للنحاس، أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ)؛ تحقيق محمد عبد السلام محمد، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٤٠٦. نثر الدرر في المحاضرات للآبي، منصور بن الحسين (ت ٤٢١هـ)؛ تحقيق خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
٤٠٧. نسب معد واليمن الكبير للكلي، هشام بن محمد (ت ٢٠٤هـ)؛ تحقيق ناجي حسن، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٠٨. نسخة وكيع عن الأعمش

لوكيع بن الجراح (ت ١٩٧هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٤٠٩. نظم المتناثر من الحديث المتواتر

للكتاني، محمد بن جعفر (ت ١٣٤٥هـ)؛ تحقيق شرف حجازي، دار الكتب السلفية، مصر، الطبعة الثانية.

٤١٠. نقش سيد جمال الدين در بيداري مشرق زمين [بالفارسية]

للطباطبائي، محمد محيط (ت ١٤١٣هـ)؛ تحقيق خسرو شاهي، دار التبليغ الإسلامي، ١٣٥٠هـ.

٤١١. نقض المنطق

لابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم (ت ٧٢٨هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن بن حسن قائد، دار عطاءات العلم ودار ابن حزم، الرياض وبيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٤٠هـ.

٤١٢. نقض أصول العقلايين

للخراشي، سليمان بن صالح (ت ١٤٤٣هـ)؛ دار علوم السنة.

٤١٣. نوادر الأصول في أحاديث الرسول

للحكيم الترمذي، محمد بن علي (ت نحو ٣٢٠هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار الجليل، بيروت.

٤١٤. نهاية الوصول في دراية الأصول

للصفي الهندي، محمد بن عبد الرحيم (ت ٧١٥هـ)؛ تحقيق صالح بن سليمان اليوسف وسعد بن سالم السويح، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٤١٥. الواضح في أصول الفقه

لأبي الوفاء بن عقيل، علي (ت ٥١٣هـ)؛ تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٤١٦. الوضاعون وأحاديثهم الموضوعة

للأميني، عبد الحسين بن أحمد (ت ١٣٩٠هـ)؛ تحقيق رامي يوزيكي، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٤١٧. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان

لابن خلكان، أحمد بن محمد (ت ٦٨١هـ)؛ تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٠٠م.

٤١٨. وقعة صفين

لابن مزاحم المنقري، نصر (ت ٢١٢هـ)؛ تحقيق عبد السلام محمد هارون، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٢هـ.

٤١٩. الولاية

لابن عقدة، أحمد بن محمد الكوفي (ت ٣٣٣هـ)؛ تحقيق عبد الرزاق حرز الدين.

٤٢٠. الهداية إلى بلوغ النهاية

لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)؛ تحقيق مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الشارقة، إشراف الشاهد البوشيخي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٤٢١. ينابيع المودة لذوي القربى

للقندوزي، سليمان بن إبراهيم (ت ١٢٩٤هـ)؛ تحقيق علي جمال، دار الأسوة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٤٢٢. گلشن راز

للشبستري، محمود بن عبد الكريم (ت ٧٤٠هـ).